

OLIN
BP
155
I113

CORNELL UNIVERSITY
LIBRARIES
ITHACA, N. Y. 14853



JOHN M. OLIN
LIBRARY

Provided by the Library of Congress
Public Law 480 Program

CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 083 866 867

79- 961088

كشَفُ الْمَخْدَرَاتِ

والرياض المزهرات

شَرْحُ "أَخْصَرِ الْمَخْصَرَاتِ"

في فقه الإمام أبي أحمد حنبل الشَّيْبَانِي رضي الله عنه

تأليف

العالم العامل الفقيه المفسر

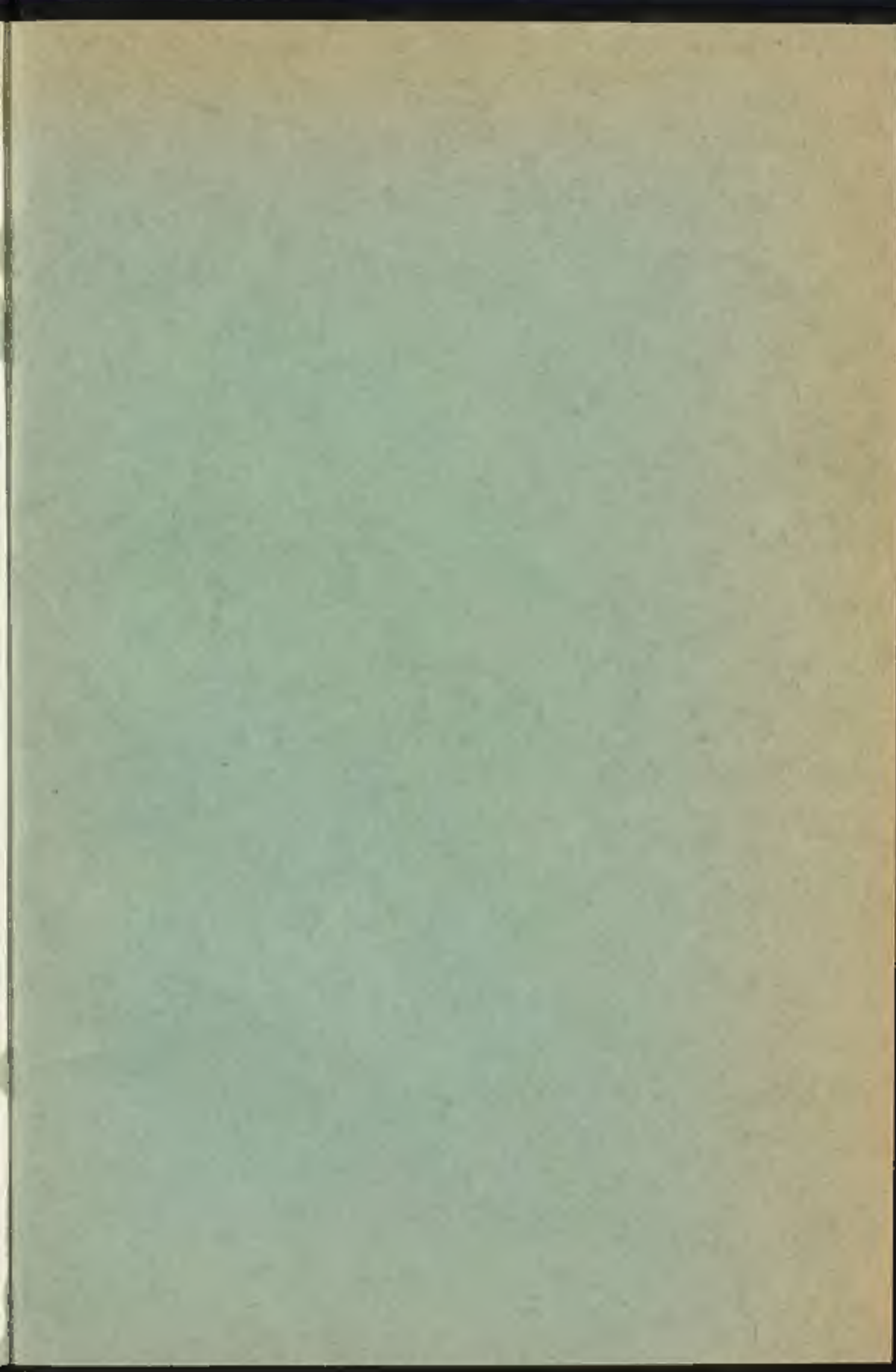
زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلبي ثم الدمشقي

المولود سنة ١١١٠ - والمتوفى سنة ١١٩٢

ألفه سنة ١١٣٨

المطبعة السليمانية - ومكينتها

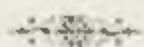
٢١ شارع الفصح بالروضة ليغون ٨٩٨٢٦٥



كشَفُ الْمَخْدَرَاتِ
والزبايض المزهرات
شَرْحُ "أَخْصَرِ الْمَخْنَصَرَاتِ"
في فقه الإمام الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تأليف

المعالم العامل الفقيه المقرئ
زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلبي ثم الدمشقي
المولود سنة ١١١٠ - والمتوفى سنة ١١٩٢
ألفه سنة ١١٣٨



المطبعة السليمانية - ومكنتها
٢١ شارع الفتح بالروضة تبغ ٢٩٣٦٤

Ibn Balabân, Muḥammad ibn Bād al-Dīn

1597 or 8 - 1672 or 3

Kaṣḥ al-mukhaḥḥarāt —



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد المبعوث بأخر
رسالات الله وأكملها . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

ويعد فان كتاب (أخصر المختصرات) للعلامة الفقيه المسند الزاهد القدوة شمس
الدين محمد بن بدر الدين بن عبد القادر البلياني الدمشقي المولود سنة ١٠٠٦ والمتوفى
سنة ١٠٨٣ هو أجمع المختصرات في فقه الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني رضي
الله عنه ، اختصره مؤلفه رحمه الله من كتابه المسمى بكافي المبتدى . وقد سبق لنا
طبعه سنة ١٣٧٠ عن طبعة دمشق سنة ١٣٣٩ بتعليقات الفاضل الشيخ عبد القادر
بدرات الحنبلي الدمشقي ، وهو قد نقلها عن مخطوطة مؤلفها شمس البلياني
المنتقلة إليه عن جده لامة الشيخ أحمد بن مصطفى النمساوي المتوفى سنة ١٢٨١

ولما وفق الله صاحب السمو الشيخ علي ابن الشيخ عبد الله الثاني حاكم قطر المعظم
لأحياء (كشف المخدرات شرح أخصر المختصرات) بالطبع ، وهو من تأليف
الفقيه المقرئ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله البعلبي ثم الدمشقي الذي ألفه سنة
١١٣٨ تكرم حضرة العلامة التتيل الشيخ محمد نصيف عمن أعيان جدة فتوسط في
استنساخ نسخة (كشف المخدرات) المخفوظة في مكتبة الحرم المكي ، وقام بذلك
حضرة العالم المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلى الذي عرف الناس فضله بما
صدر عنه من تصحيح كثير من الكتب الإسلامية التي نشرتها مطبعة دائرة المعارف
العثمانية في مدينة حيدر اباد الدكن ، فيذل جهده - أحسن الله إليه - في تصحيح
هذا الشرح ومعارضة فقراته بأصولها من كتب المذهب كالمتن والافئاع وشرحها
كما نفضل حضرة العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع فأرسل إلينا نسخته
المخطوطة من أخصر المختصرات وهي منسوخة عن أصل منسوخ عن خط المؤاب .
وقد بذلت المطبعة السنية - كما هو دأبها في كتب العلم - أقصى ما يستطيع من
عناية في تصحيح الكتابين (أخصر المختصرات) الذي طبعناه في أعلى الصفحات
و (كشف المخدرات) الذي يأتي مقرونا مع فقرات المتن في كل صفحة

والله نسال أن يثيب كل من أعان على نشر هذا الكتاب المبارك ، وأن يوفق
إلى إحياء أمثاله من الكتب النافعة

محب الدين عبد العظيم

ترجمة

مؤلف (أخضر المختصرات)

هو العلامة الفقيه المحدث الورع الزاهد المستند شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن بدر الدين بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن بليان الخزازجي البعلبي ثم الدمشقي . أصلهم من بعلبك ، وولد المؤلف في دمشق حوالى سنة ١٠٠٦

كان من كبار أصحاب الشهاب أحمد بن أبي الوفاء المفلحي (٩٣٦-١٠٣٥) أخذ عنه في الفقه والحديث ، وتقدمه أيضاً على القاضي نور الدين محمود بن محمد الحميدى الدمشقي الصالحى (المتوفى سنة ١٠٣٠) سبط الشرف الحجاوى صاحب الاقتناع ، وسمع فى بعلبك ودمشق على الشهاب أحمد العيشاوى الكبير ، وعلى الشمس محمد الميدانى

انتهت اليه رياسة العلم فى صالحية دمشق ، وصار يقرئ ويفتى فى المذاهب الأربعة ، وافق مدة عمره ، وكان عالماً عاملاً ورعاً زاهداً فقيهاً محدثاً عابداً ، قسم أوقاته بين العبادة والعلم والكتابة والدرس حتى مكن الله منزله فى القلوب وأحبه الخاص والعام ، وكان ربانياً متألهاً متواضعاً مخفوض الجناح حسن الخلق والخلق والصحية طو العبادة كثير التحري فى أمور الدين والدنيا منقطعاً الى الله تعالى ، وكان شعاره قول الحافظ أبي الحسن علي بن أحمد الزيدى : اجعلوا النوافل كالقرائن ، والمعاصى كالنكفر ، والشهوات كالسم ، وبخاطة الناس كالنار ، والقضاء كاللواء .

أدركه الشيخ محمد بن عيسى بن كشتان المؤرخ الدمشقي (١٠٧٤-١١٥٣) مؤلف كتاب (الرياض السنسية ، فى تلخيص تاريخ الصالحية) فقال عنه : كانت الأفاضل تخرج من دمشق الى المدرسة العمرية — يعنى بالصالحية — للقراءة عليه مع من كان فى دمشق من العلماء فى عصره ، كالصفورى والعيشاوى والحصكى والفتال والاسطوائى ، فقرأ عليه من لا يحصى ، حتى أنه ما من عالم من علماء العصر إلا وقد قرأ عليه أو أخذ عنه ، ومن مشاهير من أخذ عنه من علماء الاسلام الحفاجى وإبراهيم الكورائى ومحمد بن محمد المغربى ، ومن الوزراء الوزير الكبير مصطفى باشا ابن محمد باشا الكوربى . وكان أعيان البلد والوزراء يخرجون لزيارته

ولا يرى هو من الصالحين إلى دمشق إلا قسلا . ومن جهات العبد من تلامذه
 من الحائز المفتي والكامدني وأبو الموهب بن عبد الباقي العللي مفتي الحائزلة بدمشق
 والشيخ عبد القادر بن عمر النعيمي شارح ليل الطالب وأبو الصلاح عبد الحفيظ بن
 أحمد مؤلف شهاب الذهب والعلامة حرمه القدوس والقاصي أحمد أسدي (١)
 والأمير الحفيظ والسيد سعد بن عبد الرحمن حرمه الحفيظ والشيخ بن هيم
 الحبيبي المدني .

وفي حطابه الجامع المظفر بن عبد الوهاب جامع الحديث في صالحية دمشق . وهو
 الذي كان خطيبه الموقفي بن دمه وخوجه الشيخ أبو عمر من قبله وعنده انتهت
 وافته بالرب عبد الله . وكان له من المصنفات : الجامع للصلاة حاشي الشيخ
 البهار والبرك .

ومن مؤلفات صاحب المرممة كتب : كافي مبدئي في الفقه . ونسبه شرح
 للعلامة أبو عبد حمزة بن عبد الله بن أحمد الحفيظ العيني هو يولد بدمشق سنة ١١٠٨
 والمتوفى ١١٨٩ هـ . ووصف مبدئي . شرح كافي المبدئي .

(حيدر مختصرات في الفقه وهذا هو المختصر من كتابه (كافي مبدئي)
 في نحو تسعة وعشرين شرح للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الحفيظ ثم العللي
 بدمشق مفتي . شرح كافي المبدئي . وهو بدمشق بعد أخيه لستين وبنو عبد
 سنة ١١٩٢ هـ . وشرح حيدر مختصرات في ١١٣٨ هـ . وشرح كشف المحدثات
 (مختصر لأفادات في أربع مائة ، مع الأدب . و . . .)

(رسالة في الفقه لستة) مختصرها من كتب (نهاية مسندين) للشيخ
 جهم الدين حمزة بن حمد بن شبيب عتري خزان بيد الفخر بن تميمه وجنس
 من أخيه أحمد بن تميمه (ولد له حمزة) سنة ٦٠٣ في حران وتوفي بالقاهرة
 سنة ٦٩٥ هـ .

(رسالة منافية) في بحوث في فقه الفقه الحكيم

توفي رحمه الله ليلة الخميس لستع حلت من رجب سنة ١٠٨٣ هـ ، وصلى عليه وبه
 الشيخ عبد الرحمن في الجامع المظفر ، ودفن في الصوف الشرقي من مسجد سيون

ترجمة

مؤلف (كشف المحذرات)

هو العالم العامل الأديب الفقيه المقرئ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلبي ثم الدمشقي أصل أسرته من حلب ، ثم توجهت عياله ، وانفقت بعد ذلك إلى دمشق وفي دمشق ولد مؤلف كشف المحذرات بحجوه يوم الأحد ثاني عشر جمادى الأولى سنة ١١١٠ ، وثأبها ، ونلا القرآن على والده في مدة يسيرة ، واشتغل بطلب العلم ههنا على أبي الفضائل عود بن عبيد الله الكوري ثم الدمشقي (المتوفى في صفر ١١٦٨) فأخذ عنه مقدمات العلوم ، ولازم دروس لاسناد أبي الموهب بن عبد الله البعلبي ثم الدمشقي (١٠٤٤ - ١١٢٦) فأخذ عنه في الفقه والحديث نحو خمس سنين ودروس الشيخ عبد عازر بن عمر الكلبلي الشيباني الدمشقي (١٠٥٢ - ١١٣٥) فأخذ عنه في ثلثي العموم مدة خمس عشرة سنة ، ثم لازمه الشيخ محمد بن عبد الجليل الموالي البعلبي ثم الدمشقي (١١٠١ - ١١٤٨) نحو تسع سنوات وأخذ لتفسير والتصوف من الشيخ عبد الله الباطني (١٠٥٠ - ١١٤٣) ولازمه نحو ثمان سنوات ، وأخذ عن الشيخ محمد الكمانجي في ولازمه نحو خمس عشرة سنة ثم ارتحل إلى قسطنطينية ولازمه ترك ورجع منها إلى حلب سنة ١١٤٤ فأخذ حمية من المنطق وأصول الدين وأصول الفقه عن الشيخ صاحب الصوري والشيخ محمد بن إرماد والشيخ فاسم الكركجي وله ثبت ذكر فيه شموحه الدين أحمد عجم والظاهر أن هذه الترجمة مأخوذة من ذلك الثبت ، ولذلك انحصر القول فيها على حياته مدة طلبه العلم ، ولو صرح بكمال لغز على ترجمه مستوفاه له بذكره في دور التصوف والإنشاح ، وقد استدرك بعض ذلك الشيخ جميل النبطي في مختصر صفات الخيانة وذكر شرحه على مختصر المختصات وقال انه ألفه سنة ١١٣٨ كما رأى ذلك في مخطوطة منه موجودة في مكتبته الشيطانية ، ولم يذكر الشيخ حين اسم الشرح (كشف المحذرات) وإنما ذكره الشيخ عبد العازر بدران في المقدمة الثالثة ص ٨ من مقدمات تعليقاته على أحصر المختصرات المطبوعة في

دمشق سنة ١٣٣٩ أو بعدها . وقد رأى الشيخ جميل الشطي هذين البتتين على ظهر
ذلك النسخة من شرح أحصر المختصرات مسووين المؤلف وهما

عدة كتب ذا الكتاب عشرة مع ثمان كلها مشتهرة
أبوابه سبع فصوله مائة وستة وهي به مشتهرة

دل وله شعر لطيف جمعه في ديوان ، منه قوله مفسساً

عبد الله وجاهد قد ربح فأنصب

والزم التقوى مطوحاً ويزل ربك فارعب

وكانت وفاته بحمص سنة ١١٩٢ ودفن بها رحمه الله تعالى



بيان من ناسخ الكتاب ومصحح أصله

أحسن الله له

كان قد عهد بواسطتي إلى بعض الفضلاء بمصحح كتابه كشف المحجرات
والرياض له هرات شرح أخضر المختصرات في لفظه على مذهب إمام السنة الإمام
أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن نسخة محفوظه بحكمه المحرم المكي . فاشدأ ذلك
بما حصل في نسخ فضلاء أحبه . فذلك أمدت وسبب إمامه عن القيام بما لزمه
فرأيت أن أقوم بنسخ الكتاب . ولم شرعت فيه وجدت النسخة مكتوبة باله
لغزسي الهندى المسمى بنسخ بعضه . وتمامه أعجمى عن بعض الله العربية .
فاستعنتني فيها من أهل العلم والصحف والحرف ما معنى الاختصار على النسخ
الصورة . ورمى بمصاحبه ما صلاح ما نسخ عنه مع التنبه على ما في الأصل

عند وعيون سكتان في شرح الأصل هكذا . كشف المحجرات والرياض
وصورة الرياض . كما في أخضره . هرات شرح أخضر المختصرات لمحمد بن بدر
بن عبد الله بن بدر . ووالى محمد بن بدر بن هو المات
وأخضر المختصرات كما في خطه وصوره . هذا النسخ يدعى مؤلفه . وقد كتبت
بعض الأفاضل بالمرتبعة والشرح المذكور بنسخ الإمام محمد بن حنبل بن سعيد شيوخ
مصور رحمه الله تعالى . كما لا ذكر مسند . والشيخ محمد الخوافي معاصر لابن
بيان ما بعدو بحسن سبب فقد ورد يذكر صاحب المدخل أن له شرحا على أخضر
المختصرات . وأنه ترجمه في مختصر ضمت حاشيته محمد بن شطي ولم يذكر فيها
ذلك . ويدفعه أن في هذا النسخ في بعض شروط العمل ما بعده . وهو الخوافي في
حاشيته على المنتهى . وأخوة في صاحب الحاشية على المنتهى هو نسخ محمد
المذكور . ويمنع أن يحكى الناس عن بعضه مثل هذا يعطى نعم هناك حنبل
حر هو الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن محمد البغوي قد شرح على أخضر
المختصرات كما في المدخل وفي مختصر صفات . فتابه ص ١٣٣ ونقط الأخير
و صنف عبد الله بن شرح لمصاحبه لترجمة على كتاب أخضر المختصرات . . . ولم

مذكرا - ولا أحدهما - اسم الشرح (١) وقد طبع من أحضر المختصرات
بالطبعة الماجدية بمكة سنة ١٢٣٢ عن نسخة بخط العاقل المرحوم الشيخ حلف
ابن ابراهيم مفتي الحجاز بمكة امثله سابقا ، هكذا على لوح المصنوع وعليه أيضا
وهو من راحة العلامة الشيخ عثمان بن جامع التجدي أصلا قاضي البحرين بشرح جامع
مبسوط في تحفة صميم نحو حسين كرس ، وقد يذكر أيضا اسم الشرح

فما عني في الإصلاح فكتاب

١ - شرح بمرحاض الفاضل ، وهو في الأصل مكتوبان بنمط واحد إلا أنه
اعتمد بعين ثلث من وضع خط من على 'ساره' والخطبة ، ولكنه وقع
الخلل في هذه المخطوط فكثيرا ما تهمل وكثيرا ما يخل على عبارات أو كلمات من
الشرح وأما وصفت ثلث لمن وعدته من فوسين هكذا () والبرمت
معه في المخطوط ح في ٢ ، وسبب على المصنف في يكون ثم ما في الأصل محملا

٢ - ذكره في الأصل من أسماء و حذف و حذف و حذف مع معناه
المنهي لمصنوع من هذه المكنات الموجهة في مكناته في اللغة الخليل ، ولا سيما
المنهي لمرحله ولا يقع منه من ما حيا لا يثا يشرح عنهما وسماء هذا
وهو آخرى حيث مع اختلاف ويكون ما في الأصل عملا أمية وأية في
الخاتمة على ما حده و حيث يصح ما في الأصل سقط أنه عليه في الخاتمة
و ثقت في نصب هو لصورات وأن مرجعه في كتب عليه بأمر سمع آخر
ومعه على المخطوط بر المنهي ، و شرح المنهي ، أو دافع ، أو

(١) نعم يذكره الشيخ عبد القادر بدوي في كتابه (مختصر) ص ٢٢٨
ولكنه ذكره في مقدمته الثالثة ص ٨ من (أحضر المختصرات) الذي طبع في
مشهد سنة ١٢٣٩ ، وقد عتقد في هذه التعليقات على (كشف المحذرات)
وذكره باسمه وعنه في الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد لمعني ثم الدمشقي
ومن قد سميا (كشف المحذرات) ومؤلفه في طبعها لأحضر المختصرات سنة ١٢٧٠
عند كتابتها رحمه الله تعالى رحمه الله

(٢) أي المطبوع بالطبعة الماجدية بمكة

وكشاف ، أريد بهد ، كشاف القناع شرح الألفاظ الى غير ذلك . الا المواضع الى
يكون خطأ ما في الاصل فيها بما به الوضوح ومعرفة الصواب بعينه واصله فاني اشرت
الصواب ولا التزم استيعابها بالنسبة على ما وقع في الاصل لكثرة ذلك وصالة
فائدة التنبيه وقد نهت على كثير منه كما ستراه (١)

٣ - وقع في مواضع من الاصل سقط يحتمل به الكلام واستدركته من
المطبوع (٢) أو غيره وجعلته بين حاجرین هكذا [وابن مصدره
ولا أقول اني حققت الكتاب ولا صححته ، وإنما في بعض من الإصلاح
في الجملة ، اذ لم تطب قسباً بامهاله . والله الموفق

عبد الرحمن بن يحيى المصلي

سنة ١٢٨١

(١) وهذا لدى به عليه حصره العام الجليل السبح عند الرحمن المعنى . وقد
ذكر أن التنبيه عليه صثيل الفائدة . أعصا عنه عند الضع ، لأنه من سقطات
باسم الاصل وهو أعني كما عرفت . وأقينا ما في التنبيه عليه فائدة عمدة . وحي
أن الأستاذ المصلي حرم هذا النسخ بصر وبصورة لأن تصحيح كتب العرب ولفقه
من العبادة ، تقبلاً لله منه بح الدين

(٢) ونحن عند الطبع قابلنا الله على مخطوطة تفصل عيبها حصرة العالم
الجليل الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن مابع . وعارضناها نسخة المطبعة السعوية سنة
١٢٧٠ . وهي مطبوعة على طبعه الشيخ عند العبد بدران التي عليها عن حفظ المؤلف
السدي وقد ورثنا عن جده الأمام الشيخ أحمد بن مصطفى حسين ومصاب النعساني
المترقي سنة ١٢٨١ كما ذكر ذلك في خطبة تعليلاته على أحصر المختصرات
بح الدين

كشف المخدرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَنَحْمَدُكَ يَا خَيْرَ وَصِيٍّ عَلَى مِثْلِنَا تَحْمَدُ وَعَلَى آدَمَ وَصَحْبِهِ وَسَمْعُ

حَمْدِهِ الَّتِي شَرَحَ صَدُورَ مَنْ أَرَادَ بِحَيْرِ الْخَلْقَةِ فِي بَيْنِ ، وَنَعْمَ الْفِعْلُ وَرَفَعَ
أَهْلَهُ الْعَامِلِينَ بِهِ الْمُتَّقِينَ ، فَسَجَدَ مِنْ إِيَّاهِ مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ كَالَّذِينَ مِنَ الْعَارِفِينَ ، فَحَمْدُهُ
وَالشُّكْرُ عَلَى أَمْرٍ لَا يَخْصِي وَادَهُ تَسْعِينَ ، وَأَسْتَعْمَرَهُ وَأَتَوَتْ إِيَّاهُ الْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ
وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَحْدَهُ لَا شَرَكَ لَهُ فِي الْعَالَمِينَ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ الْأَمِينُ ، وَبِذَلِكَ أَمَرْتُ مَنْ مِنْ أُمَّةٍ ، فَسَمِعَ أَنَّهُ يُعَادِرُ
عَبْدَهُ وَعَلَى آدَمَ الطَّاهِرِينَ ، وَعَلَى نَحْوِهِ الْمَحْمُودِ الْمُرِيدِينَ مَحْمُودِي فِي كُلِّ حَقٍّ حَقٍّ
وَبَدَلُوهُ هَوَاهُمْ وَأَمُورَهُمْ حَتَّى قَامُوا بِمَعْرِفَةِ مَا وَكَلَّمَ بِهِ خَلْقَهُ الْمُتَّقِينَ ، وَعَلَى مَا يَحْمِلُهُمْ
بِأَحْسَنِ الْيَوْمِ لَيْلِي ، وَسَمْعُ تَسْبِيحٍ .

وَعَدَدُ الْأَشْغَالِ عِدَّةَ الشُّرُفِ مِنْ أَجْلِ الْأَمْرِ وَبَرَاءِ ، وَتَحْتَابُ خَلْقًا
حَقِيقًا بِأَعْيُنِ الْخَلْقِ وَالْخَلْقِ ، الَّتِي بِهِ وَرَأَاهُ الْإِلَهُ ، فَكَانَ يَخْصِي بِهِ سَعْدَ الْبَرِّ
وَالْآخِرَةِ وَيَرْفَعُ صَاحِبَهُ بِرَأْسِهِ لِمَنْ يَرْفَعُهُ .

وَمَارَأَتْ الْكُتُبُ مَا سَمِعَتْ بِأَحْسَنِ الْخَلْقِ وَبِأَحْسَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانِ
الْعَمْدَةِ نِعْلَامَ ، فَرِيدَ عَصَرِهِ وَوَدْنَهُ ، وَوَحْدَ مَعْرِفَةِ وَوَدْنَهُ ، فَسَمِعَ الْإِسْلَامَ
وَالْمُسْلِمِينَ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ الْعَامِلِينَ ، فَحَمْدُهُ عَلَى حَقِيقَةٍ وَبَرَاءَةٍ مِنَ التَّوْبَةِ ،
فَحَمْدُ مَنْ يَدْعُو إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ بِمَنْ يَدْعُو إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ بِمَنْ يَدْعُو إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ بِمَنْ يَدْعُو
إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَتَعْلَمُ الْأَمْرَ ، أَهْطَلُ اللَّهُ عَلَيْهِ حَقَّ طَعْنٍ وَرُصُوفٍ ، وَمَنْعَهُ بِدِينِهِ
رُؤْيَاهُ فِي أَعْيُنِ جَنَّةِ مَنْ فِي عَالَمِهِ لَوْحٌ حَمِيدٌ ، وَعَظِيمٌ بِمَنْعِهِ الْبَرِّ ، عَمْرَأَهُ
يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ يَكْتَفِي عَنْ بَحْوِهِ بِحَدِّهِ الْبَرِّ ، وَيَرْفَعُ مَا حَقَّ مِنْ مَكُونَاتِهِ
وَرَبِّ حَقِّقَاتٍ ، فَاتَّخَذَتْ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ تَشْرَحَ شَرْحًا تَطْيِيفًا لَيْسَ بِطَوَائِلِ الْمَسْأَلَةِ ،
وَلَا بِأَنْقَضِيهِ الْخَلْقِ ، إِذَا أَحْمَرُ وَدَقَّصَتْ ، وَارْعَاهُ فِي حَقِّ الْعَمْرِ وَدَقَّصَتْ ، وَتَمَرَّتْ
عَنْ مُسَاعَدَةِ الْإِحْتِمَارِ ، وَخَفَّتْ مِنْهُ لِعُوبَةِ الْوَالِدِ ، وَهَدَايَهُ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَاءِ ،
وَأَسْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا يَصْعَقُ لِي مِنَ الْخَلْقِ فِي بَعْضِ أَمَانَتِهِ فَإِنَّ لَأَسَانَ بَحْنَ الْبَرِّ
وَأَسَانَ مِنْ رَفَعِ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِيَ لِي عَنْ لَصْدَعَتِي مَرِجَةً وَسَمْعُ مَنْ أَهْلُ هَذَا الْعَمَلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الموفق من شاء من خلقه في الدين ، والصلاة

ولكن عفته لمسى ولمن شاء الله تعالى من عسى من الاخوان ، وأعود بالله من
سر الحسد والطمس ، وأسأله تعالى أن يجعله خالصا لوجه الكريم ، موجبا لديه
للعون بمئات نعم ، به أكرم الأكرمين ، ورحم الراحمين ، ووجود الامتنان
وسمه ، كشف المحذرات ، ويزيل من المذات ، شرح المحصرات ، والله
استود أن ينفع به كما يحب ، وأن يمامنا بمنه وفعله ، انه جواد كريم ،
عز وجل

قال المصنف رحمه الله تعالى :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بسم الله الرحمن الرحيم ، وعلا حديث ، كل أمرى مال لا يبدأ فيه بسم الله
أو من الرحمن فهو أنكر ، من ركب بركة ، ربه ، خصب هذا اللطيف كرامة
جامع ، واحاطت عند القدر ، والباء في التمسك لبصاحبه أو الاستعانة
مستغنى عن غيره ، وتقديره فعلا ، وإن كان الأصل في العمل الافعال ، والله
عن عبي الدات الواجب أو حور ، المستحق لجميع الحمد ، الله ، عن جميع المقاص
وهو لا أكثر به الاسم الاعظم ، وهو الرحمن الرحيم ، وصف الله تعالى ، مشتق
من الرحمة ، والرحمن أوسع من رحيم ، كل ربا ، الباء تدل على ربا ، المعنى عاليا ،
ومعنى الرحمن ، المفيض لجلال نعمه ، والرحيم ، المفيض لدقائقها ، ومعنى
وهو تعالى ، من حال يتم به سره ، (الله) أى الوصف بأفضل الاحيادي
على قصد التعظيم ثابت به تعالى ، وأحمد عرفا فعل مسمى ، عن معظم المشع من حيث
انه معمم على الحمد وغيره ، وبذلك لقوه بقرينة من حديث أبي هريرة ، قال
أمرى مال لا يبدأ فيه بحمد الله ، وفى رواية ، وفى رواية ، وفى رواية ، وفى رواية
وكل منهم لا يبدأ فيه بحمد الله ، (الله) أى المقهم (من شاء) أى
أراد (من خلقه) أى خلقه ، وهو ما شرعه الله تعالى من الأحكام
من حلال وحرام ، ومكروه ومباح ، وبذلك (والصلاة) وهو من الله تعالى

والسلام على بيته محمد وآمين . المؤيد بكتابه المئين . المتمم بحله المئين .
وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد هـ سح بحمدى . أن أخصر كتابى

الرحمة . ومن المشككة الاستعمار . ومن غيرهم التصريح وبتسم . ويجوز على غير
الأنبياء منعددا على الصحيح عندنا . نص عنه . فإنه في شرح مختصر التحرير .
وجاهر سببه فيه أنه لا يكره إيراد الصلاة عن السلام عندنا . وفان يوجب
الصلاة على النبي ﷺ كلى ذكر سمع حواجه . منهم من بطله والمصنف من أصحابها
وقول كذا . والجليس من الشافعية . وللحنى من ماسكية . والطحاوى من
الحنفية . والسلام معطوف على الصلاة . وهو الشجيه . أو الصلاة (١) من
المتنص والردائل (على بيته) . لى . بالمرء من نبأ وهو البحر لأنه مجر عن
الله تعالى وبلا حمة . وهو الأكثر . من السوة وهى رفعة . لأنه ﷺ مرفوع
أربعة على غيره من الخلق أحسن . (محمد) ﷺ حتى به أكثره حصاه أحمده
وهو من من . بيه . أو عطف بيان (آمين) على وحى الله تعالى (المؤيد) من
أيد الله تعالى أى هو . (مكتابه) أى كلامه لمثل المعجز سمعه المتعدد ثلاثونه
(المئين) أى المشتمل على بيان ما لسان حاجه اليه فى دينهم وديارهم (المصنف
عنه) أى دين الإسلام . أو كتبه العرب (المئين) أى الشهد (وعلى آله)
وهم أتباعه على دينه على الصحيح . وقيل مؤمنو بنى هاشم بنى مطلب . وقيل أهله
(وصحبه) جمع صحابي . ومن صحف (٢) لى ﷺ سنة أشهر أو شهرا أو يوما أو ساعة
أو راء فهو من أصحابه . مدح أهل الحديث وجمع لمصنف بين لأن والصحب
رأ على لمبتدعه . (أجمعين) تأكيد لأن وصحب لإفادة الإحاطة والشمول

وبعد يؤتى بها للاتصاف من أسبوت الى آخر استحسانا فى الخطب والمكائات
لأنه ﷺ كان موعظا فى خطبته وشهد . نقله عنه حمة وثلاثون محاسنا . (عقد سح)
بالجاء المهمه أى عرس (تخدى) أى معنى (أن أختصر) والاحتصار هو تحريد
العدد السبع من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى (كتابى) وليكن مصدر كتب
يكتب كنى وكتابة بمعنى اجمع له . ويأتى به بعه اصطلاحا فى كتاب الطهارة

(١) هكذا فى (روس ابرم) و (شرح مدنى) وغيره . ووقع فى الأصل (السلام)
العلمى (٢) فى الأصل (وهو من صعب) ولا يستقيم مع آخر الحقة

المسمى بكافي المشتد . الكافي في فقه الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل
الصار لحكم الملك المشتد . يقرب تناوله على المشتدين . ويسهل حفظه
على الراعين . ومن حجه على الطالبين . وسميته (أحصر) مختصرات .
لأنه أنفق على أحصر منه جامع لمسائله في فقهنا من المؤلفات ، والله
أسأل أن ينفع به قارئه وحافظه وناظره ، إنه جدير بإجابة الدعوات ،

المسمى بكافي المشتد) يبرر تصنيف رحمه الله تعالى أن هذا الكتاب مختصر من
كتاب به مسمى (كافي المشتد) الكافي في فقه (رحمه الله) فلهذا التسمي عند الأكثر . وهو
إدراك معنى لفظه . ومصطلحات منه في الأحكام الشرعية الشرعية . يفعل أو لا يفعله
لقرينه . والعقبة من عرف حجة عالمه بها كذلك (الإمام) أي المشتد به (أحمد)
رحمه الله (بن محمد بن حنبل) المشتد . والزهري الرمان . ولصديق الشافعي . رضى الله
عنه ورضاه . وجعل جنه الفردوس مطلبه ومشوّه . وأعد عيب من ركانه .
وخصابه في دار كرامته . وقد ساعد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة .
وتوفي بها يوم الجمعة ثامن عشر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين . وله من
تأليف سبع وسبعون سنة لا ريب هو أصل الرحمة نقيض على صرحه . (الصار)
على المحنة كصغر صدق الأول . انكر رضى الله عنه مع نسي يتبع (الحكم المشتد)
أي لفظ (المشتد) أي اصدع الصاغر لكل الكائنات (يقرب) يسهل لأحصر
(تناوله) أي أخذه (على المشتدين) في الطلب . جمع مشتد . (ويسهل حفظه على
الراعين) في العلم . (ومن حجه) والحجج من الشيء . ملأه الساق . تحت يدك .
وله في مقاموس . (على الطالبين) له . جمع طالب . فراء الله خير الجراء . وأما به
بدرجات العلى يوم الجراء . (وسميته) أي هذا الكتاب (أحصر) مختصرات .
لأنه (أي أطبع) على (مؤلف) أحصر منه جامع لمسائله في (كتب)
(بعضها من) الكتب (المؤلفات) وأنه (بالصب على المفعولية فدمه لأباده المحصر
والاهتمام) (سأل) أي أطلب منه (أن ينفع به قارئه) جمع قارئ . (وحافظه)
جمع حافظ أي المنقش . (وناظره) جمع ناظر أي متأمل به . (إنه) تقدست أسماؤه
وعرشه وعظم سلطانه (جدير) أي حقيق (بإجابة الدعوات) ولا شك . وقد
قال تعالى (أجب دعوة الداع إذا دعان) . وقال تعالى (ادعوني أستجب لكم)

وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم ، مقرأً إليه في حاشات العجم ، وما يوفيق
واعصامى إلا باقية عليه توكلت وإليه أيب

كتاب الطهارة

وما أمر بالمسألة إلا يعطى (و) الله أسأل (أن يجعله خالصاً) من ابرقة .
والسعة (لوجه الكريم) وأن يجعله (مقرباً إليه في حاشات النعم) المقم ،
(وما يوفيق) و لتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد مع الله عنه لها ونسبها سنس
خير إليه ، ولعنه لم يدك في القرآن إلا مودة حده وصدده اخذلال وهو حسن
مودة المعصية في تعدد مع الباعثة اليها ونسبها سبيل الثناء إليه (واعصامى) أى
امتاعى من الرتل (إلا بالله) جل وعلا (عنه توكلت) أى فوصت أمرى إليه
دون ما سواه (وإليه أيب) أى أرجع

مقدمة

لم يؤلف الإمام أحمد رحمه الله في العقيدة كتاباً ، وإنما وجدنا منه مدحه من
قوله وأفعاله وأجونه وغير ذلك ، وقوله لا يسبى ، أو لا يصلح ، أو
أستفجحه ، أو : هو فسح أو لا أراد للتجريم ، سب من تعصم ، لا ينبغي ،
في مواضع من كلامه على سبكه ، وقوله كره أو لا يصلح ، و
لا حمة ، أو لا استحصه ، أو يفعل لائل كذا الحشمة ، ووجهاً وحب
كدا أو يعنى ، أو تحب من كادب (١)

(كتاب الطهارة) أى مكتوب جامع مسائل الأحكام التى تتعلق بالطهارة ،
وهى مصدر وطه ، بالفتح أو الصم كآ : تصحح ، وهى لغة تصافة والبرهة عن
الاقذار حتى المعنوية ، وشأن ارتفاع حدث وما فى معنى : رفع (٢) كالحاصل
بفضل الميت لانه تميدى لا من حدث ، أى صبور مسح ، أو من حدث وبدأ
بالطهارة اقتداء ، لانه كالتأبى لأن آكد ترك كل الاسلام بعد الشب من الصلاة ،
والطهارة شىء ، والذى بعده على الشريرة . وسكن بالماء والتراب ،

(١) راجع كشف الغطاء ١٦١ ص ١٦١

(٢) راجع دواشى ولقاء دوى ، ومناهج شريفة ، أى فى معنى رفع حدث ، أى

المياه ثلاثة الأول (طهور) وهو الباقي على خلقته ،
ومنه مكروه كمتغير بغير تدرج . ومحرم لا يرفع الحدث
ويرين الحدث وهو المعصوب ، وغير نثر الناقه من ثمود . الثاني

والماء هو الأصل وبدأوا بجمع لعادات اهتمام بالأمور الدينية ، وتقديما لها
على الأمور الدنيوية . وقدموا المعاملات على الفكاح وما يتبعه لأن سبب
المعاملات وهو الأكل والشرب ويحوي صيرورة شئ في الكبير والصغير ،
وشهوته مقدمه على شهوة الفكاح . وقدموا الفكاح على الجماعات والمحاحات لأن
وقوع ذلك في الغالب بعد الفراغ من شهوة لبطن والفرج

(الماء) جمع ماء ، وهي باعتبار ما يتنوع اليه شرب (ثلاثة) أنواع ، ذكر
للماء إما أن يكون الموصوف به أولا ، ويكون تطهيرا ، ويشترط إما أن يكون شربه
أو لا فالأول الصاهر والثاني الحس . ويتنوع الأول في صفة مظهر لغيره
وهو أشرفها (وهو الباقي على خلقته) أي صفة التي حلت بها من حرره أو بروده
أو عدوته أو مدهحه أو غيرها - جميعه - أن ينظر عليه شئ ، أو حكما بأن حرره
عليه شئ لا يسلطه بطوريه كالمطبخ لما في الضحك ويحرم (ومنه) أي الطهور
نوع (مكروه) متغير بغير تدرج (ي) مخالط كعمود ثمن ، سبه ن - منه سلاط
المشرب بما له فإر متع لعاب وفتح سكاوير والذهن ، والمسجن بالنجاسة ،
ومنه متغير بمخالط أصره الماء (١) تدرج لما في لانه منعقد من الماء بخلاف المعدني
فانه سله البهورية (و) منه نوع (محرم) أي يحرم استعماله قد (لا يرفع الحدث)
وهو بوصف بماء باليد ، يجمع صلاه ويحوها (ويرين الحدث) أي الطاري على
محل ظاهر (وهو المعصوب) (و) منه المعين حرره (و) لا يباح ماء (غير نثر الناقه
من) (آر دنار) (ثمود) فيتنعم مع وجود ماء غير نثر الناقه من آبار ثمود ومع
وجود ماء المعصوب والماء الذي ثمة المعين حرم ، لا يستعمل لانه ممنوع شرعا
فهو كالمعصوم حسا . قال الشرح في الدر وهي (٢) الماء الكبيره التي يرد بها الحجاج
في هذه الأرمه انتهى ومن الطهور ماء فصل حمت به امرأة مكلفه لطهاره كاملة
عن حدث . يرفع حدث الأثني لا الرجل السابع واحش . (لوع) الثاني (من المياه

(١) من النهر وغيره (٢) نثر الناقه

(ظاهر) لا يرفع الحدث ولا يزيل الخُث وهو المتعبد بمسح صمير، ومنه
سبر مستعمل في رفع حدث ثالث (نحو) يحرم استعماله مطلقاً، وهو
ماتعبد بنجاسة في غير محل تطهير أو لأفاه في غيره وهو يسير، والجاري كالراكب

(صمير) في منعه عن مطهر غيره، وهو أوسع، منها المستخرج بالعلاج كالماء
والزيت والخل، ويصح تحميمه بالماء مطلقاً، ولو جفف لا يشرب ماء
وشربه لم ينجس، وصح حلقه صمير بغير منه حتى صار صفاً أو حلقاً
طاهراً غير مطهر إلا التثبيذ إذا طهر ثلاثة أيام فصير حساً بخرم، وأيضاً
جد المسكر، (لا يرفع الحدث ولا يزيل الخُث) أي ظاهر، المتعبد به ح
ظاهر (كالصمير) وليس له من وجوه من الشهور (ومنه) أي للظاهر، سبر
مستعمل في رفع حدث أو في غسل بدن من ماء من بعض الوضوء أو في
غسل أو شرب أو دمج من ماء أو غسل به ميتة فتلوثت بماء
مطهر (شوي) ثالث من سائر (نحو) يشرب جيم وماء، وهو من
المستعمل وسد الظاهر، (يحد ما تنزهه مطلقاً) أي في ثلثات وعيداً ولو لم يحد
منه ولا لسوره كدفع عنه غصن بالاولاد، وعطش معصوم، وأيضاً
حرق منصف، ويقدم على غيره من شحبه لثبته على من الظاهر وجوار
النسب أو يحد في شحبه المعنى (وهو) أي (٢) وهو (أي الشحبه
(ما تنزهه بنجاسة) ولو يسيرة (في غير محل صمير) أي سبر أو كثر في شحبه
إجماعاً، أما إذا كان الماء غلاباً بحدسه في محل تطهير فلا يحسن لبقاء غيره (أو
لأفاه) أي لائق الماء النجاسة (في غيره) أي محل الصمير (وهو يسير) حرمه
حالية، فينجس بمجرد الخلقة (و) الماء (الجاري) أي الحرك، كالراكب (حلاله
لا في حقيقته، بل منع مجموعته من رفع نجاسته من نفسه إن لم يغيره، فلا غشار
بالجربة، وهي ما أحاط بنجاسته من الماء ثلثة وسيرة وعيداً وسهلاً أي
قرار النهر سوى ما أمامها ووراءها (و) لم يسير الماء الكافي بنجاسته من

(١) مثله في شرحي الأقناع والتهذيب وهو بول صمير

(٢) أي ويقدم بول على غيره المسمى

والكثير قتال وهما مائة رطل وسبعة أرصع وسبع رطل بالدمشق واليسير
ما بينهما

فصل في كل شيء صغر سح أحاده واستعماله .
إلا أن يكون ذهباً أو فضة أو مفضلاً بأحدهما ، لكن
يحب أن يكون لاسي أو عشرة مثاقيل أو الرصع أو الياسة أن
دس في حباته دون سائر سحره عدداً أكثر المقيمين والمثاقيل إلا أن
مضم مثاقيل من كصانع مكة . وعنه لاسي . وعنه حباته سحره وهو
المذهب عندهم ، وعلوه بأن نجاسة بول الإنسان يدعي حبه بول الكلب .
وهو لا ينجس الثنتين . فهذا أولى . (والكثير) من ماء حث صبر القتال
ثم يبا فصادا (وهما) أي الثمن من وسعه . حال وسعه رطل
بالدمشق وما وافقه ، ونسبه وثلاثون رطلاً وسبعاً رطل بالخلي وما وافقه ،
وأربعاً مائة رطل . ونسبه وثلاثون رطلاً وثلاثة أسباع رطل بنصري وما
وافقه . وحباته رطل بالدمشق وما وافقه . وثلاثون رطلاً وسبعاً رطل ونصف
سبع رطل بالدمشق وما وافقه . وأحد وسبعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل بالدمشق
وما وافقه . (واليسير) من الماء (ما) كان (دونهما) أي المقيمين أي سعي
سير أو ديل

(فصل) هو عبارة عن حجر من سني . لأنه حجر من أجناس المعادن
وأنواعها . وهذا الفصل يذكر فيه حكم الزينة وما يباح منها وما يحرم وعنه سني
وهي صروف الماء . وغيرها . كل [٥٠] . وجميع على أنه كوء . وأوعبه . وسعد .
وأسيه . وجميع الآية أو التي . ودخل . في أدلت الحمرة شبهة وأو كريمة
اجتماع هريين كآدم . أو آدم . وهو له . وبقية الوعاء (ظاهر) صفة لإناء
(سباح تحاره واستعمله) ثما كان كالجوهر . والنفوس أو غير ثمين كالخشب والراجح
إلا عظم أبي وجده فيحرم عند إناء منه راسمه لحرمته حتى الميسر وبحوه .
والإناء ثمة المقيمين حرام فيحرم حتى ماسكه . (لا أن يكون) أي . (ذهباً أو
فضة أو مفضلاً) أو مطلياً أو مطلياً أو مكفناً أو (بأحدهما) فيحرم (لكن)

(١) كد . ويطهر . نجس . (٢) كد . ويطهر . نجس .

(٣) يدق الأس . وأربعاً مائة رطل . وهي طائفة كائناً . (٤) في لاص
عدها . وثلاثون رطلاً وثلاثة أسباع . والنصح من المهي . والافان واروس .

ناح صفة يسيرة من فضة الحاجة . وما لم تعين نخاسته من آية كهدر وثياهم
طاهر ، ولا يظهر حلة مية بداع ، وكل أجزائها بحمة إلا شعرا ونحوه .
والمنفصل من حتى كيته

فصل : . . . والاستنجاء واجب من كل حرج إلا الرج
واظهار وغير الموت . ومن عند دخول حلاء قول : بسم الله ، اللهم
انى أعوذ بك من الخبث والخصائث . . . وبعد الخروج منه : دعاءك .
الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافانى ، ونعطية رأس .
والشغل . وتقديم رحمة السرى دخولاً ، واعتماده عليها

ساح صفة يسيرة (عية (من فقه) لا دهر (الحاجة) كشعيب مسح احتج الى
دث ، وان تكون لعبر رنة . (وما لم تعين نخاسته من سه كهدر وثياهم) أى
الكهدر ولو وليت عوارضهم (صاهر) لا لا لا سحر شيتا باشيت ، ولا يظهر
جهد مية (حتى يمونها (بداع) وساح . عه . شيتا بهده فى يالس (وكل
أجزائها) أى أئنة (عه : لا شعرا ونحوه) كرش وصوره طاهر إلا كان
من حيوان طاهر فى اجياه كعم ونحوه أو غير مأكول كهر وما رونه فى الخبي
كاهار ونحوه (والمنفصل من حتى) هو (كمنته) صهارة وجاهه

(فصل . والاستنجاء) وهو إرانه مخرج من تسنين ماء ظهور أو حجر
مسح منى وهو (واجب من كل حرج) بادر كادور أو غير بادر كالسول (إلا
أريج . و) (إلا) صاهر (كالمى (و) لا (غير الموت) كالبعر والخصا لجافين
(ومن عند دخول حلاء) بلك (قول : بسم الله ، اللهم انى أعوذ بك) أى ألياً
إليك (من احدث) باسكان ابياء ونحوكها (والخائث) جمع حيث وجبشة ،
وكناه استعداد من دكور الشيبين وإنايه . وصل الخبث الكهدر ، والخائث
الشيطان . (و) من يونه (دا حرج منه) أى الخلاء : (غفرانك ، الحمد لله
الذى أذهب عني الأذى وعافانى) (و) من (نعطية رأس وناعل) أيضا (و)
من (تقديم رجله ليسرى دخولاً) أى فى حالة الدخول (و) من (اعتماده عليها)
أى على رجله السرى ونصب الخبي مأن يتكى . عني ، ومن أصابعها ويرفع قدمها

جالسا، واليمنى خروجاً، عكس مسجد وتعل ونحوهما، وتعد في قضاء .
وطلب مكان رجو لول . ومسح الذكر باليد اليسرى إذا انقطع البول من
أصله إلى رأسه ثلاثاً ووتره ثلاثاً

وكره دخول خلاه بما فيه ذكر الله تعالى . وكلام فيه بلا حاجة .
ورفع ثوب قبيل دفن دفن في الأرض

حال كونه (جالسا) لأنه أسهل لخروج الخارج (و) من تقديم رجله (اليمنى خروجاً)
أي في حاله الخروج (و) عكس (سنة) حو (مسجد . و) من (نحوهما)
كدخول مدرسة وليس فيها ، أي يسر إذا دخل المسجد ونحوه أو من لعل
ونحوه أن يبدأ باليمين لأنها أحسن بالتقديم إلى الأمام كل الصفة . ودفع جمع نحو
ما ذكر أو خرج من مسجد بدأ باليسرى (و) من (بعد في قضاء) حتى لا يرى
واستأذنه عن دبره (و) من (عكس مكان رجو) ، تثبت لرا . (لول) ونحو
ذكره نصف . نعم السار . أي شديد إن لم يجد مكان رجو . بأمن وشأن أسوأ
(و) من (مسح الذكر باليد اليسرى إذا انقطع البول) من أصله (أي الذكر
أي من جمعه دبره ، فيصعب يصعب يده اليسرى توسط تحت الذكر والاهتمام فوقه
وبما (أي رأسه) من أصله أي الذكر (ثلاثاً) ثلاثاً في من لول شيء .
(و) من (وتره) أي الذكر . بالمشاء (ثلاثاً) ثلاثاً لستخرج بقوله سول منه
(وكره دخول خلاه بما فيه ذكر الله) سبحانه و (عالي) لا درهم ودنانير ونحوهما
لمنفعة التحرر عنهما ومثلهما حرر . قال صاحب لطم . وأرى إلا المصحف . قال
في الانصاف لا شك في تحريمه قطعا من غير حاجة . ولا يوقف في هذا على
وكره . ذكر الله تعالى في خلاه . لا عليه (و) كره (كلام فيه) أي الخلاه . وو
سلام . صا . (بلا حاجة) وقد يجب التحريم معصوم عن هذه كدعوى وعقل يحسره
عن شروحية ونحوهما لأن مراعاة حفظ المعصوم أهم . وكره السلام على المتحلي .
فإن عظم أو سمع مؤذنا حمد الله تعالى وأحاط بقلبه . وتحرم القراءة فيه وهو
موجه على حاجته . جرم به صاحب لطم . وفي العبة لا يتكلم ولا يذكر الله
تعالى ولا يريد على التسمية وتعود . انتهى . (و) كره (رفع ثوب قبل دفن من
الأرض) بلا حاجة . رفع ثوبه ثوبا وثوبا ، قال في المسدع . ولعله يجب إذا كان ثم

ووب في شق وبحوه ، ومن فرج يمين بلا حاجة ، واستقبال اليسار
وحرم استقبال قبه واستندارها في غير سنان ، وبث فوق الحاجة ،
وبول في طريق مسالك وبحوه وتحت شجرة مشرفة ثمرأ مقصوداً
ومن استجار ثم استنجاها بماء ، وبحو الاقتصار على أحدهما
لكن الماء أفضل

من نظره (و) كره (وب في س) مفتوح شين واحد الشهور (وبوه) كبر
بفتح لين و لو - عبارة عن الثب وهو ما يتخذ الغوام بيتاً في الارض ولو
في بوعه ، وكره بول في س - كد ولو كثر وفي س قليل جار لا في كثير جار .
وكره بول في إنا بلا حاجة من نحو مرض ، وفي س - وقد قيل إن النصارى على
المول بول وبس ، وول البول على النار يورث سقم ولا يكره البول فأنما
شرط أن س - شاذ وانظر (و) كره (من فرج يمين بلا حاجة) اليه (و)
كره (استقبال اليسار) في الشمس وبعد ما بينهما من تورع بعض ، واستقبال
قبة واستندارها بماء باستنجاها (و) استجار (وحرم) في حال البول والفاط
(استقبال قبة واستندارها) أو كان (في غير سنان) لحديثه إذا أتيت العائط
فلا تغميوا القبة ولا تستبرجوا سكن ثم هو (و) بوا ، وراه السجود (و)
حرم (لث) في حلا (وب في قد) الحاجة لأنه كشف عورة بلا حاجة ،
ولا فرق بين أن يكون في طئه أو حم أو نكح أو ميت أو حي أو حيوان أو لا ،
ذكره في الزاوية وهو مصر عنه الأصابع من أنه يمدى نكس ويورث السجود
(و) حرم (بول) وبه في مورد ماء و (في طريق مسالك وبحوه) كطل يدفع
ومشمس من لثاء ومحدث الناس ما لم يكن سحو عنه والأشهر فيه مما
يستطيع (و) حرم بول وتغوط من مورد المسكين (وتحت شجرة مشرفة ثمرأ
مقصوداً) يؤكل أو لا ، لأنه يسلط ويذهب الأتس قال في يمين عليه ثمر جار .
(ومن استجار) بحو ، عوه (ثم استنجاها) من عكس كره (وبحو) لاقتصار
على أحدهما أي حجر و ماء (لكن الماء أفضل حينئذ) أي حيث أورد الاقتصار
على أحدهما فإلا ، أفضل كان جميعاً أفضل من الاقتصار على أحدهما ولا يصح
وصوه ولا سقم فيه الاستنجاها - فإنه في المنتهى وفاء في شرحه واصله لا فرق

ولا يصح استجير إلا بظاهر مناج الناس متى، وحرمة روث وعصير وضعم
وذي حرمة ومتصل بحيوان، وشرطه عدم بعضي خارج موضع
الدم

بين اسمع عن حدث أصغر، وكذا أو خاصة بسببه، فإن كانت خاصة على غير
البدن أو بينهما غير درجة، فهذا صحيح أو صواب، وأيضاً فمن التباين
وبعد الإقناع وشرحه كذا، وشرطه صحة (لا صحة) فيه أن يكون مبروراً
وسرع غلات مرفقة، ويجب استحقاقه فضلاً عن سبي، ومن باب ما لا يتم
أو يجب لا به فهو واجب، وحدث ويرهوا من السوء، فإن كان من غير
منه، فإن لم يأت به، فعدم الثبوت منه كذا، لا سيما في فصل "فصل في حكم
أشياء" وقال ابن حجر في كتابه روث جري أنما يكون الحلية، و"السمعة من سببه
منه لا سيما من السوء، وكذا في معنى ابن السكيت في قوله "فصل في حكم
في حرمه وإن سرق حتى أصلا حتى يفسد ما في الأصناف شح حقه، ومن
من لا يستحقون ولا سألوا في غلبه، بل إنهم سبوا، وأما في بعض
الأمور، فبما عده الله تعالى في باب الأضاح، لا سيما في قوله تعالى "وإن
يقرب على العائط من باب أو لا يقدروا على السبي، أو لا يصح سببه
ولا يصح إلا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
خلاف الاستحوا، فإنه صحيح، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
خلافه، روث وعصير، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه
ثم الله تعالى من هو حرمه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
حصوله، فمقتضى منه، (ومن فلا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
استجير، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
بغيره، وعدم الإيجاز، (ومن لا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
روث حرمة، ككتبت فيه، وحدث ما فيه من هذه الشريعة، ولا يصح
حكمه، (ومن لا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح سببه، ولا يصح
له) أي الاستجير بعدم، (عدم بعضي خارج موضع العادة) فلا يصح
الأداء، (وشرط لصحة الاستجير أيضاً) ثلاث مسحات، (بما سئلته أحمر

مقدمة ما كثر

فصل في السواك بالعود كل وقت ، إلا لصائم بعد
الزوال وبكره ، وبناكد عند صلاة ونحوها وتغير ثم ونحوه . وسن
بداية بالأيمن و هـ وفي طه ر

ونحوه أو نخبه به شعب لأن له من عند المسحات لا الأحجار شره أن بعد
كل مسحه أسمره والصمغين ، (معيه) قاله : « حجر وعود من سبي أثر لا يرسه
الإمام ، وباده . عود خشبه من كابل - هي عباره المسهي والافدع وغيره ،
قال في منبع الاون ان بعد عود من كابل ثلاث شرط له (أكثر) منها حتى يحصل
كافه أه وعنه كافه ، (و) ثم من ثلاث شرط له (أكثر) منها حتى يحصل
لاصفه .

(فصل في السواك) والسواك بكسر الهميم اسم للعود
الذي يسواك به ويدخل - سواك - عن القدم وهو باعثن بطيب لهم وسكبه
ونحوه لسان ونحوه وشده لثته - من معصم ونسما . - وينطق البعده
ونحوه سمر وينبع المهر أي تقشر اصول لسان ويذهب به ويضج لثته ويعين
على ختمه وشبهه لطعمه ونضج الصوت و - يهل بخاري سحلام وشبهه ويطارد
نوم ويخفف عن الرأس وهم المعدة ويرعى رب ويدكر الشهاده من ادب
و وصله معصم في سبعين فاده (بالعود) فتعفن ليس ، وكونه على لسان وشبهه
بكسر اللام وفتح ثلثه أحتمه - ، وكونه عركه باسمه ان لسان وضولا
ناسبه ان القدم كل وقت (من لأوقات) إلا لصائم بعد زوال فسكبه (و)
أموك ليس ورصب ، وفده من سانس ويناج برصه من في الإفدع
وشرحه وعنه سانس مظهر أي من زوان وباده ، سانس وارطب احتاره
شبح في يد وجمع ، وهو نصير - للا . انتهى . وقال واجبا على النبي ﷺ
(وبناكد) السواك عند كل (صلاة ونحوها) كوصو وفراه ودحون مسجد
ومرل (وبكره) دأخه (ثم ونحوه) كاتبه من نوم وإصابه سكوت وصعره
السان ونحوه معده (وسن باده) ينصو (ب) الجاب (الأيمن فيه) أي
السواك من ثيابه الى أعمره ينساره وأن يكون عود ليس مسقلا لا يضر ولا
يقتت من أرائ أو عرجون أو يتون ، (و) من بداه بالأيمن (في طهر) أي

وشأنه كله ، وادهان غساً ، واكتحال في كل عين ثلاثاً . ونظر في مرآة ، وتطيب . واستحدا . وحب شارب ، وتقليم طفر ، وتصف بط وكزه قرع . وتصف شيب ، وتقف اذن صبي . ويجب حتان ذكر وانثى

تطهر من نحو وضوء وعين (و) في (شأنه كله ، و) من (ادهان) في من وشعر (ع) أي يوماً ويوماً (و) من (اكتحال) كل يسه (في كل عين ثلاثاً) ما تمه مصيب عشت (و) من (نظر في مرآة) وهواه اللهم كما حسنت خلق خلق خلق وحرم وجهي عني سار (و) من (تطيب) تعيب (و) من (استحدا) وهو خلق لعانة (و) من (حب شارب) أو فحن طرفة ، وجهه أولى بصا ، وهو المبالغة في قصه . ومنه اسالال ، وهما صرافاء . حديثه قصوا سبالاسكم ولا تشبهوا بانيهوا ، ومن إعفاء اللحية ما لا تأخذ بها شيئاً ، قال في المذهب . ما لم يستحسن طولها . ويحرم جمعها ولا تأخذ بأحد ما راد على العضة منها (و) من (نظم شعر) تحام عبدأ عضر عني ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ثم إهام لاسرى ثم الوسطى ثم اخضر ثم لسانة ثم البنصر ، تحفه في الشرح . وروى في حديث من قص اصغره تحافا لم يرق عليه رمداً أبداً . وقوله أبو عبد الله عليه السلام لما ذكر (١) تنجي . (و) من (تقف بط) قال ابن حنبله أو سوار ، وبه أحاديثه ما شاء ، ولينوب في تعابه وغيرها بعد لادم أحمد رضي الله عنه وعما به . وكذا التي عليه السلام . رواه ابن ماجه من حديث أم سبه واستاده ثقات طاه في المروغ ، ومنه عن مالارسان . وقال الامام أحمد ليس بصحيح لأن قتاده قال ما اعني النبي عليه السلام قال الامام أحمد وسكتوا عن شعر الألف بظاهره فأنزه . وتوجه حده إلى الخش قوله في المروغ (وكزه قرع) وهو خلق بعض الرأس وترك بعضه (و) كزه (تصف شيب) وبغيره بسواد في غير حرب (و) كزه (تقف اذن صبي) لا جارية لصا لاحتها للترين . ويحرم بمس ووشم ووصل شعر لشعر ولو شمه بهيمة أو ناد روح . وتصح اتصاله مع ظاهر (ويجب حتان ذكر) تأخذ جبهة الحشمة وقال جمع : انب اقتصر على أكثرها جار . (و) يجب حتان انثى . تأخذ جبهة فوق محل الإيلاج

(١) في الأصل : وروى عنه ابن طه ما ذكره والتعجب من كتاب الفروع

بعد بلوغ مع أمن الضرر . ومن فيه . ونكره مع ولادته ومها اليه
فصل - فروض الوضوء ستة . غسل الوجه مع مصمصة
واستناب . وغسل اليدين . والرجلين . ومسح جميع الرأس مع الأذنين .
وترتيب . ومو لاء . و (البية) شرط لكل طهارة شرعية . غير
إدانة حدث . وغسل كتابيه ومدة تمتعة حل وظ

شبه عرف حديث . ويستحب أن لا يؤخر هو لما يجب حائل حتى
مشكل احتضا . ويحل ذلك كله بعد بلوغ مع أمن ضرر . و (وس) حائل
(منه) أي لم يوج . ومن صم فصل أي انعيم لأنه أقرب إلى تركه . و (وكره)
احتيا . (مسح يوم وليلة) أي لم يؤخر . (متشبه بالهوى) و (نكره حدث) (مسر)
أي لولا أنه (ليه) أي السابح

(فصل فروض الوضوء) جميع فرض وضوء . ويرتّب الثوب على فعه . و (عذاب
على تركه) (سه) أحدها . غسل الوجه مع مصمصة . (يشاق) (ويصح) (سميما
فرضي) (و) الثاني (غسل اليدين) مع لم يوج . و (الثالث) غسل (الرجلين)
مع التكبيرين وتركه . (مرتب في التفتيش) أي ذكر لمصولات على لى . ومدة رد
على المشتبه . و (رابع) مسح جميع الرأس مع الأذنين . و (خامس) ترتيب
بين الأصابع . كما ذكره تعالى . و (لباس) (مو لاء) (وسقفان) مع غسل عن
حدث أكثر . (والبيه شرط لكل صباه شرعية) . و (أي يفرغها في سوط) (اتصاله
سو . كانت وضوء أو غسلا . و (أي) واجبه لأوضوء للصلاة ونحوه . أو مسبوقة
كالصباحة فقرأه . و (كر) (أن) يوم . و (رفع ثوب) وعصب . و (غلام) عزم . ونحوه
واتجديد وضوء إلى أن يأتى من سميما . و (وضوءين) . و (غسل منسحب) و (لعن
سدى قائم من يوم ليل) و (لعن ميت لأن الإخلاص عمل نفق . وهو البية مأمو . هـ
و (ربح) (ربح الأعمال) (آيات) أي لا عمل جائز ولا فاصل إلا بها . ولأن النص
د على ثواب في كل وضوء . ولا ثواب في غير منوى . (غير إزالة حدث)
أي فلا شرط لها به لأهم جموعها من قبل الله . و (غير) (غسل كتابيه)
لحيص أو لباس أو جباية فلا يحتر فيه نية للعذر . و (غير) (غسل) (مسئلة)
تقطع حيزها ومماسها (تمتعة) من غسل فغسل فيها (الحل وعدم) الروح أو

وعسة ذبية وثلاثة وكره أكثر . ومن بعد فراغه رقع نصره الى اسماء
وقول ما ورد

سورة فصل يجوز المسح على حبة ونحوه وعمامة ذكر محكة
أو ذات دؤابة ، وحر ساء مدارة تحت جلومهن وعلى حبيرة لم تجاوز سد
الحاجة الى حلقها . وإن حاورته أو وضعها على غير طهارة لم رعاها ، فإن حاف

(و) من سبه (عسة ذبية وثلاثة وكره أكثر) من ثلاث مرات ين غمت كل
مرة محل العرض . ومن أن يتولى وضوء نفسه من غير معارضة (رس)
للتوضوء (بعد فراغه) من وضوء (رقع نصره الى الب . وقول ما ورد) وهو
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وشهد أن محمدا عبده ورسوله . اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين . سمعنا ربنا وبعد . أشهد أن
لا إله إلا أنت أستعز بك وأتوكل عليك .

(وصل يجوز المسح على حبة ونحوه) كالجزميين وأجورين وعلى صدر راحة
شروطها ثلثية ، وهو راحة . وهي لغة لهبونه ، وشرع ما نبت على حافة
دين شرعي لمعارض واجع . ويقامها العربية ، وهي لغة الفقه المؤكد ، وشرع
ما ثبت بدليل شرعي حال من معارض واجع . والرحضة والعربة وصفان للحكم
الوضعي ، والمسح أفضل من الفصل لأنه يبيح ويحرم بما ضموه الألفس . وفيه
تأدية أهل الدع ، ولقوله يبيح . ومن أنه يجب أن يؤخذ حصة ، ويرفع أحدث
عمامة نص إلا أنه لا يستحب له أن يمسح . كالسمر لير حصة . (و) يجوز
المسح على (عمامة ذكر محكة أو ذات دؤابة) فإن في المنتهى : وشرط في مسح
عمامة ثلاثه شروط . كونه محكة أو ذات دؤابة ، وكونها على ذكر ، وستره غير
ما لعمده كشفه . (و) يجوز المسح على (خمر ساء) مطلقا (مدارة تحت جلومهن
(و) يجوز المسح (على حبيرة) وهي حشبات أو نحوها تربط على الكيسر ، سميت
بهذا تهاولا . أن وضعها على صباه (و) لم تجاوز قدر الحاجة (غسل الصبيح
ومسح عليه بالماء وأجزأ ويجوز المسح عليها (إلى حبة) أي الحبيرة (وإن)
وضعها على صباه (و) [جاورته (أي قدر الحاجة (أو) كل (وضعها على غير
صباه (وتجاوزت أولا (لم رعاها) في الصور الثلاث ، (فإن حاف) به عبا

الضرر تيمر مع مسح موضوعه على طهارة . ويمسح مقيم وعاص سفره من حدث بعد لئس يوماً وليلة . ومساfer سفر قصر ثلاثة لياليها . فان مسح في سفر ثم أقام أو عكس فكفيم . وشرط تقدم كان طهارة وسفر مسح محل فرض وثبوت نفسه وإمكان مشى به عرفا وطهارته

(الضرر بمسح) وجوبا (مسح مسح موضوعه على طهارة) محاوره قدر الحاجة ، اى فيغسل انصحيح ويمسح على الخرج ويديم لئلا . دواء ولو غار في شئ وتضرر بقلعه كخبره

فائدة - اعلم أن الجمره تخاف الحف في مساح عبيده ، منها عدم التوقيت بمدة ومما وجوب المسح على جميعها ومنها - جوعا في الضمير الكبير ، ومنها أن شدةها معصوم بحال الضرر . ومنها أن المسح عليها عرفة . ومنها أنه لا يشترط سورها على المرض . ومنها أنه يعين مسحها به على تلك في الانصاف

(ويمسح مقيم) ولو عاصيا بانقائه كن أمره سنده سفر فأن ، (٥) . (مسح عاص سفره) بعد كل زفر ما (من) حيث (حدث بعد لئس يوما وليلة) وكذا مسافر دون المساحة لأنه في حكم المقيم . (ومساfer سفر قصر) لم يعص به (ثلاثة) أيام (أياها) ، فان مسح في سفر ثم أقام فكفيم ثم يوما وبينة وان كان مضي أكثر من الحف وجوه لا عاص لسر (أو عكس) من مسح وهو معتم ثم مسافر أو شئت في شدة المسح (٤) . (مسح مقيم) . وإن شك في مدة لم يجر لمسح ما دام شدة عدم خفق شرطه والأصل عدمه ، فان مسح مع اليك ثم بين نقاوها صح وصوؤه لتحقيق الشرط ، ولا يصح به قبل أن يتبين له لعماء . فان عمن ، أع - . . . لم يمسح بها نقاوها ثم يصح : صوؤه (وشرط) لصحة المسح على الحف وجوه سبعة شروط : أحدها (تقدم كال طهارة) . يما ، (١) (الثاني) ستر مسح محل عرض (وهو القدم كله) . ولو ربطه لأجل لستر فقط . (٢) (الثالث) ثبوت (أى المسحوح) نفسه (أو بتعين إلى خلفها) ، ولا يصح المسح على حف لا يشت إلا شدة لصا . (٣) (الرابع) إمكان مشى به عرفا (أى بحيث يسمى ماسا) . ولم يكن للمسح معتادا فدخل في ذلك الجلود والسود والخشب وأرجاج والحديد ونحوها . (٤) (الخامس) طهارته (أى طهارة

وإيجته . ويحذف مسج أكثر دوائر محذوفه . وأكثر ظاهر عدم حذف .
 وجمع جنية والظاهر أن بعض محذوف من أو انت المدة استأنف ظهوره .
 في فصل قوله بواقف الوصفه ثمانية . خارج من سلس مختلف

عن المصوح فلا يصح على حسن ولو في ضرورة فنيهم معها بل جليل بدلالة
 عليها . وكذا كان المحسن محذوفه أو جدير وقصر به عما يعم له غيره
 في المسمى . ونعم مهم مستوف . ويقيد ما في المسمى (و) سلس
 وإيجته (أن المصوح في ضرورة) . ولا يصح على معصوبه حتى يرضى
 . السرمد الثانية عدم وصفه بغيره إما لستائه كالحج برفق أو جهة لأجوبه
 خفيف . وهذا شرط سفت من أصل مختلف هو مقتضى عدمه أي بغيره
 . يله لاسم الاله بام وياها . ولا يصح جمع له محذوفه (ويجب مسج
 أكثر راء محذوفه (و) مسج أكثر (ظاهر عدم حذف) . وخوفه تصحيح عدمه
 أصابع جلته في ساقه . ولا يسر سيقوده (و) يجب مسج (جمع محذوفه)
 لأنه لا ضرر في معصوب خلاف حذفه من بعضه . وسبقه المسح و (و) في
 المسمى على حذف بكر مسج . و (و) محض من بعض (و) حذف
 تحت إيمه (و) هي لوم وإيمه والاله . سأنف الظهوره (و) في الأصابع
 شرحه . حتى صير بعضه من بعد حذفه (و) قبل إيمه . و (و) منه وحسن
 فله في لرا من فقط . بعض بعض محذوفه . و (و) محض مهم كور
 بطلت لأنه من المصوح عليه . أنه مع حذف (و) قطع دم استجابه (و)
 ضرر من به سلس الوم أو جوده . انقصت منه المسح ولو مشبه أو في صلاته
 ستؤقت بغيره وطلب لفلاحة سبي (و) حذيره كلف

(فصل و فسن بوصوه) جمع بعضه بمعنى ناقص وعلى معصديه (و) عا
 (ثمانية) أحدها (خارج من سلس) (ال ما هو في حكم ظاهره) وبجبه حكم
 التطهير (مطلق) أي قبلا كان أو كثير . و (و) كاهه دو حسا ومعنا . كاحول
 والعائط . ظاهره كوايد لا دم أو بحسا كوايد وعينه . ونقصه خارج من سلس
 ولو ويحذف من قبل أي من ذكر أو كان معصير . صياص مشدده . نال فقط في
 إجليله دها ثم حرج فيفقد لأنه لا يجوز عن به (و) كال محشئ . عا في شرح

وحارج من تقيّة نفس من نول وعائط وكثير بحس غيرهما . و نول عقت
إلا سبب نوم من قائم أو قاعد . وعسل ميب . وأكل لحرا من .

لمسوى بأن حشى قد . وكوه من . ونومه وانش . حارج بنفس وصورة
منه . كالمنه حارجا أو لا . و نول من الافاع . هو احتمل في قبل أو در قصد
أو ملاء حارج ولو لا عن نفس . انتهى . ولا يقص إلى كال دعب كدم
مستحاضه ومن به سلس نول وكوه لقصوره . (و) النوع ثامن حارج من
بعضه من من . وعائط . فبعض للشيء وكثيره . سواء كان من تحت القعدة
و من فوقها . وسواء كان تسلا مفتوحا أو مغلقا . فان من الافاع
أكل له استدراج فانه . وفحله حارج . فهو فلا يقص . حارج
منه أن المنسج . ولا حرج لاستحار فيه . (و) النوع التاسع
حارج (كثير بحس غيرهما) من النول والعائط . كال . ونوم . ونفس . وحش
من كل حد عسه . (و) النوع الثالث (نول عقت) أو عطية باع . وكوه
كثوث جيون . ونوم . وهو عشه . فبعض على تحت عا . وهو
لا سماء . إلا يوم النسي . وكثيره على أي حال كان . ولا يقص . كال من عسه
لا سماء فله . وكذا سماء انبياء عليهم الصلاة والسلام . ولا سبب نوم .
كال (من قائم أو قاعد) . ونفس . من ركة . ساحر . مستد . ومثلي . ومثلي
كمنطرح . (و) الحديث . ومثلي . فان شئت في سكر لم يثبت اليه . و نول
في عيو كثير . نص عليه . فان رركته . لا بد في النوم النفس من بعضه على
العقل . فان سمع كلام غيره وثبته فبعض سماء . فان سمعه ولم يفهمه فغير . فان
وإذا سقط السجد عن هيئته ونمته عن قيامه ونحو ذلك بطلت طهارته لأن أهل
العرف يعدون ذلك كثيرا . انتهى كلامه . (و) النوع الرابع (عسل ميب) أو
بعضه مسبا فان نول أو نول صغيرا أو كبيرا . ذكرنا . وأنتي لا تسمعه لعسر عسل .
و يامل . فست من بعضه . وسائر . و مره لا من نص أماء . وكوه . (و) النوع
الخامس (أكل لحم) . سبب . عر . نصدا فلا يعمل معناه ولا يتعدى إلى غيره
سواء عده أو جهله . وسواء أكله علما بالحديث أو لاد في ذلك أو لا . فلا يقص
بناول فيه أجزائها كشرب لبها و مرقعها وأكل كدها و ضحافها و سنامها
وجندها و كرشها و شحمها و ضلها و كليتها و كراعها و مضرها . وكوه لأن النص لم

واردة . وكل ما أوجب غسله غير موت . وممسح فرج آدمي متصل أو حلقة دره سد . ولمس ذكر أو أنثى الآخر لشهوة بلا حائل فبهما لا لشعر وس وطه — ر ولا يم — ا

يتاونه . قال في شرح المصنف لأن الأخبار لصحيحة إنما وردت في اللحم والخم فيه غير معمول المعنى فاقصر فيه على مورد لمس . ولا ينقص بآلة شعر وبحوه (و) النوع السادس (الردة) عن الاسلام أعاذنى الله والمسلمين منها . أموله تعالى (من أشرك ليحصب عذب) ودونه يتلف . الظهور شرط الإيمان . والردة تبطل الإيمان . فوجب أن يبطل . هو سفره (وكل ما أوجب غسله) كالنساء . حثيين . وانتقال إلى وسلام الكافر وبحوه . فوجب الوضوء (غير موت) فوجب غسل لا الوضوء . من سس (و) نوع السابع (مس فرج آدمي) أصلي دون سائر الحيوانات . فعمده أولا . صغير أو كبير . ذكر أو أنثى (متصل) فلا ينقص من متصل لأذهاب حرمة بقطعة . ولا من نفسه . نعم انقاف وسكون اللام . وقد تحرك . وهي الحصة التي ينقطع في الختان . ولا من فرج امرأة . أي القلفة وفرج المرأة . لأذهاب حرمتها لو سس (و) ينقص من (حصة دره) أي لأرضي ولا فرق بين نفسه وغيره . ولو كان الغنوس مباحا . فليس حتى يشكل لأن أحد هما أصلي فصار سس . متعلق بسس . ولو نكح . فلا ينقص لمس ميرها ولا فرق في ذلك بين نفس المكف وصبرها وحدها لأنه جرم . مما أشبه بها (و) النوع الثامن (لمس - ذكر أو) مس (أنثى الآخر) أي مس ذكر أنثى أو لمس أنثى ذكر (شهوة) أموله حال (و) ما سس .

تأنيه - قوله . لشهوة هي عامة المنع وغيره . وعنده الوجيز شهوة قال في الممدح . وهي حس لأن تمامه على مصاحبة والمقدرة . انتهى

(بلا حائل فبهما) أي في لمس لذكر لأنثى أو لأنثى لذكر و (لا) ينقص لمس (لشعر وس وصغر ولا يبا) أي ولا ينقص لمس شعر وس وصغر لأنه في حكم المنفصل . ولا لمس أمرد ولو لشهوة لعدم ندو الألية . ولأنه ليس بمحل للشهوة شرعا . قال في العاموس . والأمرد الشاب ضر شارب ولم يست لحية . انتهى ولا ينقص لمس حتى يشكل من رجل أو امرأة ولو لشهوة ولا اسمه رجلا أو امرأة ولو لشهوة لأنه متفق الصراحة في الحديث . ولا لمس أرجل الرجل ولا

ولامس دون سبع . ولا يتقصص وضوء ملوس مطلقاً . ومن شك في ضهرة
أو حدث بنى على يقبه . وحرم على محدث من مصحف وصلاة وطواف
وعلى جنب وعجوه ذلك وقراءة آية قرآن ولست في مسجد غير وضوء

المرأة المرأة ولو شهوة (ولا) نقص من (من دون سبع) سبعين من صل أو
طفلة ولو شهوة (ولا يتقصص وضوء ملوس) بدنه أو عرقه (مطلقاً) أي سواء
وجد شهوة أو لا ، وسواء كان ذكرًا أو أنثى (ومن شك) أي تردد ، قال في
القاموس . الشك خلاف اليقين ، (في طهارة) بعد تيمم حدث (أو) شك في (حدث)
بعد يقين طهارة ولو في غير صلاة (بنى على يقبه) وهو الحدث في الأولى والظهاره
في الثانية قال في المنهاج . ولا وضوء على سامعي صوت أو شامئ ريح من أحدهما
لا يقبه . قال في شرحه . لأن كل واحد منهما . ننحرف منه فهو متميم للطهارة
شك في الحدث . فيترفع على صلاته لا لأنه أحدهما ما ذكره ابن تيمية أو ما ذكره
وحده أبا . وإن أراد . ذلك توفى

(وحرم على محدث) حدثنا أحمد أو تكبر (من مصحف) أي نقصه ولو من
صغير حتى جده وحواشي وغيرها فلا حائل لأحدهم بعلاقته (و) حرم عليه أيضا
(صلاة) حديث . لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ، سواء كانت
نصلا أو فصلا أو سجدة بلاؤه أو شكر أو صلاة حماره . ولا يكسر من صبي
حدثنا أو عند خلافه لأن حبيبه (و) حرم عليه أيضا (طواف) فرضا كان
أو سجدة (و) حرم (على جنب وعجوه) كالحائض والنفساء (ذلك) أي ما تقدم
من من مصحف وصلاة وطواف . (و) حرم عليه أيضا (قراءة آية قرآن)
فذكر لا خمس آية وكرر ما لم تنحس على قراءة يحرم عليه . وبه نهجه ونحوه
شبهه به إن لم ين الحروف وهو ما رواه فرأى . ولم يقصده كالفسلة . وقول
حمد لله رب العالمين . وآية لا ترجع . وآية الركوب . (و) حرم على جنب
وعجوه أيضا (لست في مسجد) وهو مصل عي لا جارة (غير وضوء) ويجوز
لجنب وحائض ونفساء أن تقطع بها دخول مسجد ولو بلا حاجة . ولست فيه وضوء
فإن تعدد وحتسح لثمة جبر لا تيمم . ويتيمم لثمة غسل فيه . ولا تكره غسل
ولا وضوء في مسجد حاتم يؤد بها . وتكره إزاره ما بينهما وبما يداها . ومضى
العبد لا الجارية مسجد . وتكره اتخاذ المسجد طريقا . ويحرم تكب نضفه فيه

في فصل . موجبات الغسل سبعة : خروج المني من مخرجه
بدنه . وانتقاله ، وتعييب حشفة في فـرج

لأنه لم يمس لدهن ، وإن نحل نفسه نحو حياضه لا تنكس باحتار ادوقي وغيره
الجوار . وقال ابن الناء لا يجوز . ويصح تحنن وسكران من دحور . مسحد هو به
نعال (لا يفرود الصلاة وأنتم سكارى) والحنون أو منه

(فصل) يذكر فيه سرود الغسل وموجباته وما يمس به الغسل . فاما شروطه
سبعة ، وهي سرود الوضوء المتقدمة في فصل الوضوء ، ما عدا الاستنجاء . وبه
شرط في الوضوء . لا في الغسل . وما موحاه فهي ذكرها لمصنف بقوله
(موجبات الغسل) مبتدأ . تضم لغين لا غل . وما يمس به الغسل به . وبالفتح
مصدر غسل ، وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره . وشرعا استعمل
ماء لطهور في جميع يده عن وجه مخصوص (سبعة) حر واحد (خروج المني)
وهو الماء الاضر الملبظ . وقد يخرج آخر لقصور الشهوة عنه . ومنه امرأه
أصغر رفس . وهو من تحنن أو نائم أو معمي عليه ونحوه . شرط خروجيه
(من مخرجه) . قال خرج من غير مخرجه بان انكسر حشفة لمخرج منه لم يجب
وأن يكون (بدنه) من غير نائم ونحوه ولو كان المني دما ، فإن خرج بلا دمه لم
يجب ، وإن خرج من نحو نائم وجب . أحسوه أو لا ، ولا يجب تحنن بلا مس
والمني جس اذا خرج من غير مخرجه أو من نقصان لادنه (و) اشار (انتقاله)
أي المني ، هو أحسن بانتقاله نفسه في يخرج . وجب الغسل كخروجه . ويثبت به
حكم بدوخ ويطر وغيرهما . وكذا امتداد حصص . قال شريح في ابدن : فإن خرج
المني بعد لغس من انتقاله أو بعد غسله من جماع لم يمس به أو خرجت منه من
اعتقل به غير شهوة لم يجب الغسل

وبه . محل وجوب لغسل خروج المني . ثم نصر سببا فيه نقاضي وغيره .
فيجب الوضوء فقط .

(و) الثالث (تضييب حشفة) أصلية أو فدره إن فقدت ولو من نائم أو
تحنن أو معمي عليه ونحوه (في مخرج) أصل فلا يجب غسل ما يلاح في غير أصل
أو غير أصل كايلاج رجل ذكره في من الخئي المشكل أو المتصح المذكورة . أو

أو در ولو لهيمة أو ميت بلا حائل ، وإسلام كافر ، وموت ، وحيض ،

بإباح الخنثى ذكره في قبل أو دبر بلا إعران لعدم تعيب الخشعة بمقيين ، ولو وطئ ،
 كل واحد من الخنثيين الآخر بالذكر في العمل أو الدبر فلا غسل عليهما وإن
 وطئ الرجل وخنثى في دبرهما فعليهما لغسل لأن در الخنثى أصلي قطعاً وقد وجد
 بعض خشعة رجل فيه ، والأحكام المتعينة تعيب الخشعة كالأحكام المتعلقة
 بالوطء ، سكأن ، وجمعها بعضهم فسعت أربع ثم إلا ثمانية أحكام ، ذكره ابن القيم
 في تحفة المودود في أحكام المودود (أو) تعيب خشعة في (ولو لهيمة)
 أو سمكة أو طير (أو ميت بلا حائل) فإن كان بحيث مثل ن لف عى ذكره حرقه
 ، أدخله في كيس ولم يبرح به غسل ، وإن استدحجها أى خشعة من ميت
 أو بهيمة وجب غسلها دون الميت فلا يعاد عليه ، وبعد غسل أمته الموصوفه
 في المحوى الكبير ومن وطئ بعد غسله عند غسله في أحد لوحيين ،
 وحتره في رغبة نكحى ، ولو قلت امرأة في حى خامس كالرجل فعليها
 لغسل (و) الرابع (إسلام كافر) ولو مر به أو مر سواه كان ذكر أو أنثى
 أو خنثى وجد منه في كفره ما يوجب العمل أو لا ، وسواء غسل قبل إسلامه
 أو لا فإن في الإضاع ولا يبرمه غسل بسبب حدث وجد منه في كفره بل يكفيه
 غسل الإسلام ، وموت وجوبه على أمته الكافر كوفت وجوبه على أمير المس
 اسمى قال الخبى في حاشيته على المنتهى هذا فيه نوع من المشاككة لأن المراد
 من الأول أمير حقيقه ومن الثانى من عشر وست سج ، ومنه تعلم أن الحكم
 يختلف بين اسم الأصل وبين الكافر إذا أسلم من أن الأول لا يبرمه الغسل
 لموجباته إذا أراد ما يتوهم على ذلك إلا إذا كان من عشر أو ست تسع لا إذا كان
 من دس ، وأما الكافر فإنه يبرمه إذا أراد ما يتوهم على غسل لو لم يسع عشر
 أو سبع تسعاً حيث كانا مبرين ، والفرق واضح ، إنما هذا بذلك في حاشى علم
 د جامع لأنه مظنة النوع ، [و] غير هذا إذا أسلم فاما أوجب عليه الغسل
 للإسلام ولو لم يوجد منه في كفره ما يوجب ، وحيث كان الغسل لغسل الإسلام
 فلا فرق فيه بين من كان في من قبيح أو فوفه ، تسمى (و) الخامس (موت)
 بعدا ، غير شهيد معركة ومقتول ظل فلا يغسلان ، وبأن حكمهما في الجنائز
 موصلان ، (و) السادس (حيض) أى خروج دمه من كل عليها جناية قليل عليها

وعاش . وس خعة . وعيد ، وكسوف ، واستسقاء ، وجئون . وإغما .
لا احتلام فيهما ، واستحاضة لكل صلاة ، وإحرام ، ودخول مكة ، وحرماها ،
وقوف بعره ، وطواف زبارة . ووداع ، وميت بردقة ، ورمى جمار .

أن يعتس بها حتى يقطع حبسها بها فان اعتسكت للحجاة في رمس بحبسها صح بل
يستحب تحميمها للحدث ويرول حكم^(١) . وانقطاعه شرط لصحة العسل . (و)
السبع (عا) وهو الدم الخارج بسبب الولادة فلا يجب غسل بولاده عرت
عه ، فلا يضل الصوم ولا يحرم الوضوء بها من العسل . ولا يجب غسل أيضا
بالقاع . علة أو مصدة لا تحيط فيها . لأن ذلك ليس بولاده . ولولا طاهر ومع
الدم يجب غسله كاتر الأشياء المتنجسة .

وأما من غسل يميني ما أشد الله بقوله (وس) العسل في ستة عشر موضعا
أحدها وهو أن كده العسل (ل) صلاة (حمة) يدك حصرها في يومها ولو لم
يجب عليه أن صلى ، وعند معي وعن جماع أفضل . ثم منه في الإكدي العسل
لعسل مت كبيرا كال أو صغيرا . دكرا أو أنثى ، حر أو رقفا . أو كافرا
ومضاهه ولو في ثوب ، وهذا الموضع ثلث (و) الثالث العسل لصلاة (عيد)
في يومها لحصرها من صلى ولو وحده (و) الرابع العسل لصلاة (كسوف) .
(و) الخامس لصلاة (استسقاء) . (و) السادس لإفاهه من (جئون) (و) السابع
لإفاهه من (إغما) لا احتلام فيهما (أي الجئون وإغما) . ومع يجب (و)
الثامن العسل (ل) استحاضة لكل صلاة (و) التاسع (ل) إحرام (جمع أو عمرة
أو بها حتى حائضا أو نساء) (و) العاشر (ل) دخول مكة (و) الحادي عشر
لدخول (حرماها) بها . (و) الثاني عشر (ل) وقوف بعره (و) الثالث عشر
ل (طواف زبارة) (و) الرابع عشر لطواف (وداع) (و) الخامس عشر (ل) ميت
بردقة . (و) السادس عشر (ل) رمي جمار) . قال في شرح الهدى دليل . ظاهره في كل
يوم ولم أر من تعرض لذلك وإنما يؤخذ من التعليل فاهم قالوا . لأن هذه أسلاك
يجمع لها الناس ويرحمون يعرفون فؤدى بعضهم بعضا فاستحب كاحده . وفي
مسك ابن الراموني . ولعي . قال في المندع . ونص لإمام أحمد ، ولرباره من

(١) قوله « وروى حكم » حله في لا تقاع . ويحق حدث الجيس لأن سره
صحة العسل منه قصده الملقى

و بعض امر آة شعرها لحیص و نفاس لا جناة اذا روت أصوله و س
نوصی بـ _____ د ، و اعتسال بصع ، و کره اسراف .

والى يتبع ، واكل اجتماع مستحب ولا يستحب لدخول طيبه ولا للحجامة . انتهى .
وتيسر لكل حاجة ولما ين له الموضوع اهدر

١٥ - قال في الانصاف وقت العمل للاستسقاء عند إرادة الخروج الى
المساقاة ، والدكسوف عند وقوعه ، وفي الحرج عند إرادة البعث الذي يريد أن
يضمه في ما انتهى

(وتنقص لما نه سرها الخس وناس) وجوبا ، و (لا) يجب نقضه (ا) جنابة
 اذا روت أصوبه (ويرفع حدث من روائ حكم حدث ، وعدم أول الفصل
 ومن مولا في عس ، فان فات جدد لإتمامه بية لا يقطع التيه دعوات امو الاء .
 وعبر عن فوضم جدد لإتمامه به - أنه لا يحدد نسمة . وله كدث ، والعرق
 أن التيه شرع فيعتبر استمرار حكمها في بحر لمعاده بخلاف التسيه . فان الهوى
 في حاشية انتهى . وجب غسل داخله وألف وحشفة أظفان إن أمكن تشميه
 وحتى ما يظهر من فرج امرأه عند دعواها للحاجته . ولا يجب غسل دحل عي
 ن ولا يستحب ولو آمن الضرر . (ومن يوصو عند) وهو رطل وثلاث عر في
 وما وافقه . وثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية بورق دمشق وما وافقه ،
 واوقستان وستة أسباع أوقية بخي وما وافقه (و) من (اعتن صاع)
 وهو حمة أراض وثلاث عرافيه ورطل وأوقيه وحمة أسباع أوقية خشيه .
 وأحد عشر أوقية وثلاثة أسباع أوقية حلية . وتسع أواق وسبع أوقيه عليه .
 فان أسبع دوجا أجزأه ولم تكروه ، والاساع تعميم العصور بالماء بحيث يجرى عليه
 ولا يكون مسحا فانه في الإقناع . (وكراه إصراف) في وضوء وغسل . ولو عني
 نهر حار وعسله غريبان في لم يره أحد ولملا حرم . قال الحسن والحسين وقد دحلا
 الماء وعنيهما بردن في الماء سكايا وفي الإقناع فان ستره سان شوب أو
 اغسل عريانا حاشا فلا بأس والستر تفصل . انتهى . وثناء احمام وبيعه وشرائه
 ويجازته وكسه وكب البلال والميزن مكروه . قال الامام أحمد في الذي يني احمام
 للنساء . ليس بعدن . وبماح للرجل دحونه شرط أن يأمن الوقوع في المحرم وأن
 يسد من التنصير الى عورات الباس وسها ومن نظرم الى عورته وسها . وليرأف

وان توى بالعل رفع الحديث أو الحدث وأطلق رخصاً، ومن جنب غسل
فرجه، والوضوء لأكل وشرب ويوم ومعاودة وضوء، والغسل لها أفضل .
وكره وم جنب بلا وضوء

فصل في بصر النية — قسم بتراب

رحله بالشرط المذكورة ووجوده من نحو حيض أو نفاس ولا يمكنها
الارتقاء^(١) إلى بنتها ولا حرم نصا والاولى^(٢) أن يغسل إنصبه ودميه
عند المدحوب ماء بارد ويترك الحائط ويعلى الالتفات ويقصد موضعاً حياً ولا
يصل المقام إلا بعد حاجته ويعمل دمه عند خروجه ماء بارد، قال في
المسوعب^(٣) منه يذهب اصداغ^(٤) انتهى ولا^(٥) كرهه رحمه الله في حروب
ولا بين لعشائر، وفكره الفراءه فيه لا يذكر (ون توى العن رفع
الحديث) الاثر والاضاع (أو) توى رفع، الحدث وأصل (ولا يقصد بالأكثر
ولا الاصل أو توى أمر لا يباح إلا بوضوء وغسل كفلاء ونحوها رخصاً)
في الحدث (ومن جنب) ولو اتقى وكل من وجب عليه غسل كالحصان ونساء
القطع ومهما (عن فرجه و) من (الوضوء) أنصاع عن فرجه (لأكل
وشرب ويوم و) من جنب بوضوء (أو) معاودة وضوء (أو) من ماء (أو) معاودة
الوضوء (أفضل) لأنه أركى وأحب وأخبر (وكره يوم جنب) فقضى (ون
أكل وكره) بلا وضوء (لظاهر حديث

(فصل في التيمم وشروعه وفروعه ومبطلاته، وهو لغة التقصير، وشرعا
ستمان تراب مخصوص مسح وجهه وبدين على وجه مخصوص يدين عن طهارة الماء .
وهو عريضة، وتقدم تعريفها في مسح أحمين يجوز لمس المعصية ولا يجوز تركه
قال القاسمي: لو جرح إلى صيحه به غارت البيان وإمارال وو تحمين خطوة جاز
له التيمم وبالصلاة على الراحة وأكل الميتة للمصطر انتهى (صحيح التيمم)
شروط ثمانية البية، والاسلام، والعين، والتيمم، والاستحجار المستوفيين
للشروط، والسادس ما أشار إليه فهو أنه (تراب) فلا يصح بثورة ورمل ونحوهما

(١) أصح من كسب التيمم كسبي والفرق الكبير والمسمى والواقع
وعبره

(٢) أصحها من الاقتناع والصدق يدل على أنها مقصود على المسح لغوي

طهور مباح له غبار اذا عدم الماء الخس أو غيره أو حيف استعماله أو
طلبه ضرر يبدن أو مال أو غيره . ويفعل عن كل ما يقص بالماء سوى
مخاسمة على غير بدن اذا دحل وقت فرض وأبىح غيره وان وجد ماء
لا يكتفى بطهارته استعماله ثم يتيمم ويتيمم بغيره عند الحاجة عند غسله

صواب . فلا يصح له تأثير من أعضاء التيمم (مباح) فلا يصح بمقصود كالوضوء
به غير مختص فلا يصح تأثير من نحو حرف به غير (يقص منه ما يقص منه) ولا
عنه غيره فكأنه حائل طاهر . والابح من تأثيره بقوله (لا يقص منه) فمقتضى
الاصح . سواء كان المذموم (خسر) الماء عنه أو خسر عن الماء (أو غيره) أن
خسر كقطع عضو ماء منه أو غيره عن ما يولده من أثره غير جسد به (أو
حرف باستعمله) أي الماء (أو طلبه ضرر من) كخرج من الماء وقت رفقته
وعقب بصله أو غيره من أذى أو بهيمة تحت من أو حرج لعجز أو غيره .
ومنه بدنه لا يراى كغيره . وعلى من منه في مكانه ولا اعاده من مكان (أو
خيف باستعماله أو طلبه ضرر) (مال أو غيره) أي ليس بدنه (أو غيره)
التيمم (عن كل ما يعمل بالماء) من طهارة عن حدث أكل أو شرب أو طواف
أو صلاة حصة عن بدن بعد غسلها . ممكن من مسح رصه وحدث بآسنه . ولا
فوق من كونه . حصة على بدن صحيح أو حرج . يتيمم ما يقص من خسر (أو يصح
(سوى حصة على غير بدن) كغنى وب و رعة فلا يصح التيمم عنه . والله
ما أسأله إليه بقوله (اذا دحل وقت فرض وأبىح غيره) أي لفرض ولو مضى
بوقت معين . فلا يصح التيمم لحاسره وعند ماء بدحل . فتيمم . ولا يحل له
إذ ذكرها وأراد فعلها . ولا المكوف من وجوبه . (١) لا يستعمل
ما لم يجمعوا . ولا الحارة إلا إذا عسى الميت أو كنه ضرر . ولا ليس وقت صبي .
(و من وجد من) ما طهارة حتى يحدث حدث أصغر (ماء لا يكتفى بطهارته استعماله)
أو لا وجوباً (ثم يتيمم) حديثاً . يا أمركم بأمر فأبوا منه ما استطعتم .
يتيمم قبل استعماله لم يصح (و) يبرم من جرح بعض أعضاء . وضوئه . بوضاً
ترتب في طهارة الصلوة . و قد في العروص . فتصرع على هذا أنه (يتيمم بغيره)
عند غسله (أو كان صحيحاً) . فله كل جرح في الوجه بحيث لا تمكنه غسله .

إن لم يمكن مسحه بالماء وبغسل الصحيح . وطلب الماء شرطاً^(١) ، فإن نسي
قدومه على

منه نيمه أولاً ثم إنه الوضوء ، وإن كان في بعض وجهه حين غسل الصحيح
منه ثم تيمم للجرح منه ، وبين التيمم ثم يغسل صحيح وجهه ، ويتمم الوضوء .
وإن كان في عضو حر لم يغسل ما قبله ثم كان فيه على ما ذكرنا في الوجه ، وإن
كان في وجهه ويديه ودجنيه احتج في كل عضو أن ييمم في محله غسله ليحصل
الترتيب ولو غسل صحيح وجهه ثم ييمم في يديه قسماً واحداً لم يجزئه لأنه يؤدى
إلى سقوط الغرض من جزمه من أوجه والبدن في حله واحده . وإن قيل قد
يطبق التيمم على حمة الصلوة بحيث سقط الغرض عن جميع الأعضاء منه وحده
فلماذا كان على حمة الصلوة وحكمه دوراً وقد كان على بعض باب عن ذلك
الغرض «عنه ما يعتبر فيما يوجب عنه من الترتيب فإنه في السراج (١) لم يمكن
مسحه (١) في الجرح (٢) فغسل نيمه^(٣) . وإن عكس مسحه وجب وأجراً
لأن الغرض ما هو به في المسح بغسله وجب ، لكن غرضه في الركوع وسجود وفرد
على الأيدي (وبغسل الصحيح) وعدم من حركته بعض أعضائه وصوته إذا توضأ
مواضع في التيمم الصلوة فبمعه غسل الصحيح عند كل تيمم (وطلب الماء) في
حين من نيمه الظاهر . في حله وما هو به . ومن دفعه (شرطاً) ما لم يتحقق
عدمه . ولا ييمم خوف فوب جده . ولا وقت . وإن إلتفت إذا علم المسافر الماء
قريباً عرفاً أو دونه عليه لغة وما وجد غصده فوب الوقت ولو للاختيار ، أو
فوت . فمعه أو ما ، أو عدو على عنه . وفيما إذا وصل المسافر إلى الماء . وقد
صدق الوقت أو علم أن النوبة لا تغيب إليه إلا بعد حركته وجهه . ومن تركه لا يبرمه
فبونه أو يحضيه من ماء وعجزه وييمم وصلى أحد . وبمعه شراء ماء وحبل ودلو
شئ مشب أو رائد يسيراً فاصل عن حاجته ، واستعارتها برفيقها غايه وقبول
ماء قرضاً وهبة ، وقبول ثمنه ورضاً إذا كان به وفاء . وإن قدر على ماء أثر ثوب
بله ثم يعصره بدمه إن لم تنقص فيه الثوب أكثر من ثمن الماء (فإن نسي) أو
جهل (قدرته عليه) أي الماء (وييمم) صلى (أي) ما صلاه . لأن الظهارة
يجب مع لعم والدكر فلا تسقط بالسيان وجعل ركعتين^(٤) . ناسياً حدثه أو

(١) وفي سجده . (٢) كذا . (٣) كذا . (٤) كذا .
(٥) أصحها أخفا من انتهى وشرحه ، ولا يدونها ، وتأمل الباق . انتهى

و (فروصه) : مسح وجهه . ويديه الى كوعيه . وفي أصغر ترتيب وموالاة
أيضاً . وية الاستباحه شرط لما يتيم له ، ولا يصح به فرضاً ان نوى فلا
او ضيق . و (يصل) بخروج الوقت .

عنه ما ناسب للضرورة ومكفر بصوم ناس للرقبه . وواجب التيمم التيمم وتسقط
سبوا وحلا . وتقدمت في الوصوه . (وفروصه) أي التيمم أو معه أشياء
رأشار (١) إلى الأول بقوله (مسح وجهه) ومنه اللحية سوى ما عت شر ولو
جميعاً . وسوى داخل هم وألف فكره إدخال الثوب فها لتقديرهما . وثاني
ما أشار إليه بقوله (و) مسح (بذنه إلى كوعيه) بقوله تعالى (وأيديكم) وإذا
على حكم مطلق ليدل على دخول فيه ذراع كقصع السارق ومن العرج ولو أمر
الرجل المسجوع على تراب أو حمله لرجل معه ومسح به صح . لا أن سته الرج من
غير عمد مسح به . وثالث ما أشار إليه بقوله (وفي) حدث (أصغر ترتيب
(الرجل) (مولاه) منه (أيضاً) وعدم حكمهما . (وية الاستباحه شرط لما
يتيمم به) من حدث أكبر أو أصغر أو نجاسة يمس ولا مكنى به أحدهما عن
الأخر . ونواها كلف أن من أجمع . أو نوى أحد أشياء أحدهما (٢) من
مال وبقوه وخرج منه ربح . ونوى وحداً منها ويقيم أجزأه عن خضع (ولا
يصل به) أي التيمم (فرضاً ان نوى) فلا أو أظن (٣) |

فأعلاه من عن قدر المكها به فتدق بطواف من من مصحف فمراه فثبت .
وحاصل الوصوه . (ويصل) التيمم بخمس أشياء الأول ما أشار إليه بقوله (بخروج
(الوقت) (٤)

(١) مقتضى من لاصل

(٢) في الأصل «أحدهما» . وصحح من «تيمم» . وشرحه بقوله «أي للحدثين»
(٣) أصح من «من» . وقد سقطت من لاصل وصححها كلام . وعاره الأفع «ومن
نوى شيء استباحه ومنه ودوه لا أعني به : من نوى فلا أو أظن الله للصلاه يصل . لا
فلا . فأعلاه .»

(٤) مقتضى من لاصل : دعا غيره من «من» وأما «من» في أسلوب الشرع
وسببه . وقد سقط بعد «من» من الشرع . وعاره انتهى بعد «من» كقول
«وإذا دعا غيره ونجسه ما» يكنى صلاة جمه أو يو الجمع في وقت ثانية . الملقى

ومطلات انصبوا ، وبوجود ماء إن تيمم لفقدته . ومن أراحته تأخير
آخر وقف محذور ومن عدم الماء والأتربة أو لم يمكنه استعمالهما صلى
الفرص فقط على حسب حاله ولا إعادة . ويقصر على بحريه . ولا يقرأ في
غير صلاة إن كان جنبا

باب فصل

والثاني لروايل المبيح له كالأول تيمم مرض فعوى ، أو لم يدرك ، والثالث
لمح ما يبيح كحجب وعمامة وحجره لغيره على طهارة ماء إن تيمم بعد حذبه وهو
عليه ، سو . مسح فسد . أو لا لقيام تيممه معام وصوته وهو يسطح حجب
سد فكر ما فيه معامه ، والتيمم بإحدى يدي . وحسن بعض صورته فهو متعين
لأربعة حكا . والربع ما أشار إليه بقوله (ومطلات انصبوا) أي بأحد
لو فسد عليه . وخمس ما أشار إليه بقوله (وبوجود ماء إن تيمم لفقدته)
بأحد . على اسماء بلا حصر على ما تقدم ، لأن مفهوم قوله ^{بأحد} لتعدد أصابع
وصورة المسح وإن لم يجد ماء عشر سنين ، قالوا وحده فأمنه جوده . يد على أنه
أبس بوضوء عند وجود الماء (ومن أراحته) أي راحته وجوه الماء أو يديه و
مستوى عنده لأمران (بأحد) أي تيممه (وآخر وقت) أي من عدم الماء
والأتربة أو لم يمكنه استعمالهما (لما يحسن به) أي لا يستطيع معاً من لغيره
وضوء ولا تيمم (صلى للفرص فقط على حسب حاله) وجوبا ، ولا إعادة عليه
(ويقصر على بحريه) أي فراه وعبره فلا يقرأ الحمد على الفاحشة ، ولا يسبح
أكثر من مرة ، ولا يمد على ما بحريه في صلاته كوع أو محو أو جنوس بين
السجدين . فإني متجنب لأدنى من عدم الماء والأتربة صلى ، لكن إن كان
جنبا وراى ما بحريه من ركن أو واجب أعاد (ولا يقرأ في غير صلاة إن
كان جنبا) ونحوه كقائض ونفاس .

وصفته أن يقرأ ثم يسمي و ضرب ثوب يديه مفرجتي الأصابع صرعه
وحده مسح وجهه بأصابعه وكفيه بأرجليه ، والأحوط أن يمسح
بأحدهما وجهه وبالأخرى يديه

(فصل) في إزالة لجمامة الحكاية وهي الطائفة على محض طهر قال ابن عتيق

تظهر أرض ويحدها الماء إلى عين الحمة وأثرها بالمد. وتول غلام لم ياكل طعاماً بشهوة. وقته يعمده. وغيرهما لبع عسلات رجاها تراب ويحوه في نحاسه كلف وحبير فقط مع رعاها. ولا يصبر بقا. لون أوريح أوهما عجزاً

وعمره لا يعقل للحجاسة معي (تظهر أرض) وأجره صغار مسيه أو كسر
مظلم فاه في اربعه (وتخوع) خيض وخواص وصغر (أربعه عين الحجه
وإليه أثارها بلاء (و) ظهر (بول غلام) لا أثري وحشي دم مأكول صغرها
يسود (عمره بلاء (وفيه) حس وهو خف من بوله ويطهر بلاء (عمره بلاء
في بلاء (و) يصح (عمره) في غير بول غلام وفيه من الحسابات حتى
سفل خف وحده وودان اربعه وعوها (سبع علامات) متقيه مع حث وروس
خاجه إلى م يتصور الحس وبعده الحس في كل م مع إمكانية في ما شرب سجاسة
بمحض (محض الماء عنه ويشترط أن يكون (أحداهما) أي سبع ميلات
(شرب) صوره (وخوه) كف بول ورائحة (في حاشه شب وحده بر) و
م تولد منهما ومن حدهم (فقد) أي بول غيرهم (مع) والها في السجاسة
والشرب في حده الأولى (و) ويعتبر استيعاب الحس إلا فيما يصرف فيكي مسيه
ويصير بلاء (صوره) حده فلا يكتفي بده وبعده بلاء (ولا يصير بلاء
لون أو ريح أو) بقا (هما غ) عن إر أجداهما نخرج (و) يظهر الحول (و) يصير
عاه صغر الحجاسة بلاءته على بعد (عين) بلاء (صوره) بلاء (ولا يظهر الحول مع بلاء

والله اعلم
استعمل ضعيف وشرب في ليلة أسبوعه ، لأفطار لما احتاج إليه ، كما ينبغي على
رجل خفيف أن يشرب فيها ، ولا أن يشرب فيها ، وليس إلى غير ذلك ، وهو
ذلك لما في ذلك ، من حاجة إليه ، عنه صاحب الإفطار عن شيخ العلامة بن
دين ، فإن في الاحتيار في آخر كتاب الإفطار ، ويكره فيه الإفطار في
يتمتع به في الجهد ، ولا ينعى ، انتهى ، ولا بأس باستعمال الحيلة أحسنه من بدو
في التذلل وغسل الأيدي بها ، وكذا يطبخ فيه لافلا ، وغيره ، في قوة الجلاء
لحاجة ، ويفعل ما شئت بعض الصلوات بعد ما يبي بعد تلك العدة قرب إلى لم
لك استعمال حيث شئت ، ولا تضرب رخص متبعة ولا غيرها ما شئت والريح

(۱) سجدہ و دعا اور سہا (۲) عہدہ میں افکار سے من لاقاع

وتظهر حرمة انقلبته بنفسها حلالا وكذا دها . لا دهن ومثرب بحاسة .
وعنى في غير مانع ومطعموم عن يسير دم نجس ونحوه من حيوان طاهر
لا دم سيد ————— ل إلا من حصص

وجفاف ، ولا النجاسة بالنار ، ورمادها نجس (وتظهر حرمة صبغت نفسها حلالا)
أو بعضها بغير قصد التحلل . ويحرم تحميمها ، فان حلت ولو شغفها لمقصده لم يظهر
(وكذا) نص (دها) أى وعدها بظهارتها كتحتمل في أرض من ماء كثير بغير
سحاسة ثم ران بغيره بنفسه فبطم هو ومحل بقاءه . وكذا ما سقى في الأرض
كالضاريح والبحرات . ويحرم على غير حلال مساهم من يتحلل بنفسه ، بل يراق
في أحال فان حلت وأثبت فصار حلالا بنفسه طهر . فان في الإقاع وحل
المباح أن يصب على الغنث أو ينصب على من عليه حتى لا يبقى ، قال الامام
أحمد قال عني ، فان يري (و) لا (طهر) (دهن) نجس بمسل (و) لا (طهر)
(ومتشرب بحاسة) من لحم أو نجس ونحوه ولا يرضى حب نجس بمسل ولا دهن
آجر ، فان في المنتهى ولا يصب دهن حب ورماء ونجس ولحم دهن فان في
حاشيته يهون . ودعت مطا إلهاء كان لمعى لا يصب دها بها نجس .
وهو المودع في سكره أو سكرها كما ذكره في المدع والإفادع . وان جرت به
على ما قدر في شرحه . وباطن دهن . مضمومة في حرمه بطم ، فيصعب الفرق منه
ومن السكين إذا سقيها إلهاء . لا تقب سكين سقيها حاسة بمسل ولا صبيغ
كسيف ومرة . وجاح ونحوه يمسح من لا يد من عسسه . ود حتى موضع حاسة
في دهن أو ثوب أو مصل صغير بدمه عسسه ما تنسبه ! إلهاء فلا تكفى انظر ، وفي
نحوه . ونحوها يصبى فيما لا عمل ولا نجس . ولا تصير أرضا حلتها شجرة
ذات أجراء متفرقة كآدم أو جف والروث إذا احتلط بأجزاء الأرض
ولا يظهر . لعلى من نازلة أجراء المسكن بحيث يبين براهه الجسه (وعنى في
غير مانع و) غير (مطعموم عن يسير دم نجس ونحوه) كقيح وصيد إذا كان
(من) دم (حيوان طاهر) لا نجس (و) لا (يعنى عن شيء من دم سبيل إلا)
إذا كان (من) دم (حيوان) ونحوه كعفاس . استحاضه لأنه شئ التحرر منه
يعنى عن يسير منه لم ينقص أو صوبه خروج دمه من السند . وأثر الاستحاضة نجس
يعنى عن يسيره بعد الانقاء واستيعابه لعدد . قال الامام أحمد في لمسح من يعنى

وما لا نفس له سائلة وقل وراعت وعوص ونحوها ظاهرة مطلقاً ، وممنوع مسكر ، وما لا يؤكل من طير وهائم مما فوق الهر خلقة ، ولبن ومي من غير آدمي ، ويبيض وبول وروث ونحوها من غير مأكول اللحم نجسة ، ومنه طاهرة كمي لا دم له سائل . ويعني عن يسير طين شارع عرفاً إن عبت نجاسة ، وإلا فظاهر .

في مرآة له : لا بأس . ذكره في الشرح . (وما لا نفس له سائلة) أي دم يسيل . كفتيكوت وخنفساء (وقل وراعت وعوص ونحوها) كقنق ودياب وحيت . فهي (ظاهرة مطلقاً) أي حياة وموتها . ويصير يسير متفرق ثوب وخذلا أكثر ودود لهر وبره وملك وفأرته . ويصير ظاهر (وممنوع مسكر) حسن حر ، كان أو غيره . والخنفساء المسكرة نجسة (وما لا يؤكل من طير وهائم مما فوق الهر خلقة) حسن (ولبن ومي من غير آدمي) أو من غير مأكول اللحم نجس (ويبيض وبول وروث ونحوها) كقنق . ومدى وودي . مخاط ورافق إذا كانت (من غير مأكول اللحم) فهي (نجسة) كلها (و) إذا كانت (من غير مأكول اللحم) فهي (ظاهرة) خارج (لا دم له سائل) كالعقرب والخنفساء والعنكبوت . والصراصير إن لم تكن متولدة من نجاسة ، فإن كانت متولدة من نجاسة كصراصير البكف ورو . الجرح فهي نجسة حياة وموتها . وكل منه نجسة إلا ميتة الاري . ولسمك والجرا . و . مات في ماء . يسير حيوان وشئ في نجاسة لم ينجس عملاً بالأصل لأن الأصل طهارته فمضى عنها حتى تحقق انتقاله عنها . فإن في الأفاعي واللوزع نفس سائلة لها كاخيه وانفدع والمأرق تنجس بالموت . (ويعني عن يسير طين شارع) قال عبت نجاسة (لشدة لتحرر عنه) (وإلا) تعد نجاسته حتى ولو طنت (و) هو (ظاهر) وكذا . به عملاً بالأصل . ولا تكره سؤر حيوان ظاهر وهو نجسة طعمه وشره . ولم أكل هر ونحوه من الحيوانات الظاهرة كالغار والنمس والنمس ونحوه أو طعن نجاسته ثم شرب من مانع لم يصير ولو قيل أن يعيب ، قال في المدع . ودل على أنه لا يعني عن نجاسة يدها أو رجليها لصاحبه . وإن وقع هر ونحوه مما ينظم دبره في مانع وخرج حياً لم يؤثر . وكذا . وقع في جامد وهو مما يمنع انتقال النجاسة فيه ، وإن مات أو وقع مبتلياً دفين أو نحوه من جامد ألق وما حوله . وإن احتبط ولم يصيب حرم لكل تعلياً

- فصل في الحيض - لا حيض مع حمل ، ولا بعد
 خمسين سنة ، ولا قبل تمام سبع سنين . وقوله يوم واحدة .

للحظر . ويكره سؤر ، وأما بورت النيان . وكره سؤر دجاجة بخلاف نص
 وسؤر الحيوان النجس بحسب والعرق ، أريق من مظاهر ظهره ، فإن في الإنباع
 وسهوه . وإزالة مثل حبها ثلاث قطع فيها ظاهره بحسب . ويأتى حكمه في
 الأصحبه بأوسط من هذا . انتهى

(فصل في أحكام الحيض) ، ونعاس واستحاضه الحيض لغة أنسيلا
 مصدر خاص مأخوذ من خاص أو أي أدب . وشرب م طعمه وجميعه رحيه
 (حم فنادا أتى أدبعت في أوقات معونه) لا حيض مع حمل ، ولا (حيض
) بعد خمس سنين (لقول عائشة رضي الله عنها) أدبعت أمه خمسين سنة خرجت
 من حد الحيض . ذكره الإمام أحمد . ومعها نص لم يرد (أنه في نظامه ولد
 بعد الخمسين) (ولا) حيض (من تمام سبع سنين) فلا شيء ، فهي رأت دم في يوم
 ذلك السن لم يكن حيضاً ، لأنه لم يأت في أوجوه . والعدة لأن حيض من استكناهها
 ولا فرق في ذلك بين ليل الحارة كتهامه وسارده كالتين قال في الإنباع .
 وينبغي الحيض ثمة عشر شئ لطهارة . ولوجوبه . وفراشه . فروع . ومن
 المصحف . والطواف . ومن الصلاة . ووجوبه فلا مصها . وهمل بصير
 لا وجوبه فتقصيه . ولا عتكاف . ولا شئ في المسجد . ولو طوى من الدخ لا شئ
 به شئ شرطه . وسببه ضايق ما لم يأت به خلافاً لمعوض أو حياء فإن سأل به غير
 عوض لم يح . ولا عداً بالأشهر إلا شئ في عمار روحه . وأتت العدة في ثمانية .
 ومرورها في مسجد من حوت بوشه . ولا يمنع لعل لحياته والإحرام من
 يستحب . ولا مرورها في المسجد إن أمست بوشه . ويوجب حصة أشياء الاعتداد .
 والمسنن . والنوع . والحكم . به . راحة في الاعتداد . واستبراء الإمام .
 والكفارة ما وجد فيه . ونعاس مثله حتى في الكفارة ما وجد فيه نصاً . ولا في
 ثلاثة أشياء . لا اعتد به . وكرهه لا يجب السلوغ خصوصاً فيه ما نحن . ولا
 يحتسب به عليه في مدة ثلاثة سنين .

(وقوله) أي أقل من يصلح أن يكون إمام فيه ثم حيض يوم وليلة

وأكثره خمسة عشر ، وعابه سب أو سبع وأقل طهر من حيضتين
ثلاثة عشر ، ولا حد لأكثره . وحرم عليها فعل صلاة وصوم .
وبرمها قضاؤه . ويجب بوطئها في الفرج دبر أو لضعفه كفارة وتباح
المباشرة فيما دونه . والمتقدمة تجلس أقله ثم تعجل وتصلي

وأكثره خمسة عشر (يوما بلياليها . ولا تكره وطء من انقطع منها في أثناء عادتها
بعد غسلها من طهرها (وعابه) أي الخصى (ست أو سبع) أي ستة أيام أو
سبعة أيام بلياليها (وأقل طهر بين حيضتين ثلاثة عشر) يوم ، وبعده يومه الشهر
اضلائي (ولا حد لأكثره) أي لظهر لانه لم يرد تحديده شرعا . لأن المرأة قد
لا تحيض أصلا وقد تحيض في السنة مرة واحدة (وحرم عليها) أي الحائض
(فعل صلاة و) فعل (صوم و) ويرمها (أي الحائض) قضاؤه (أي الصوم و)
وقدم مرسا (ويجب بوطئها) أي الحائض (في الفرج) فعل (بقطع و) دم من
تدأ منه ولو غير نالغ . سواء كان الوضوء في يوم حيض أو آخره أو الجاهل أو
وطئها وهي طاهرة فحقت في أثناء وطئه ولو لم يستدم (دبر) فاعن عيب .
به مثقل حاليا من العن ولو عبر مصروف خلافه فاشح نقي يد . ونجس
فيمنه من القصة فقط (أو لضعفه) أي الدبر على التحريم (كفارة) ونحوه
بين الشيء ونفسه كتنخير المسافر بين الفصر والإتمام ولو كان الواضئ مكروها أو
ناسيا أو جاهلا الحيض أو التحريم أو هم . ونجس . أي واحد وكذا هي من
وعته على الوطء . وتسقط بغير ككفارة الوضوء في شهر رمضان . ولا يجب
بوطئها في الدبر ، ولا بعد انقطاع الدم ومن العسل . وإن كرر الوطء في حيضه
أو حيضتين كالتصوم . ويدن الحائض طاهر ، ولا يكره غنم وخوه ولا وصح
يده في شيء مانع . (وتباح المباشرة) لسيد وروح ، ولا استمتاع بالقطعة واليس
والوضوء (في ما دونه) أي الفرج (راء في الاختيارات) ولا استمتاع بيدها .
ويس سفر لفرح حال استمتاعها بغير فرج . ووطئها فيه ليس بكبره ، فله
في الاقتاع (والمبتدأة) بدم أو صبرة أو كدرة (بحس) بمجرد ما تراه (الله)
أي الحيض يوم وليلة (ثم تعجل) بعده سواء انقطع لذت أو لا (وتصل)
ونصوم ، لأن ما زاد على أقله يحتمل الاستحاضة ، فلا ترك الواجب مالك ،

من لم يجاوز دمهـا اكثره اغتسل أيضاً إذا انقطع ، فان تكرر ثلاثاً فهو حصص تقضى ما وجب فيه . وان أيس قمله أو لم يعد فلا . وان جاوزه فستحاصة تجلس المنسبر ان كان . وصلح في الشهر الثاني . والا أقل الحيض حتى تكرر استحاضتها ثم عالسه .

ولا تغسل من غسل وجوبه بالحيض (من لم يجاوز دمهـا أكثره) أي الحيض بأن انقطع عنه عشر يوماً فادونه (اغتسلت أيضاً إذا انقطع) أي (من لم يكره) دم (ثلاثاً) أي في ثلاثة أشهر . ولم يختلف . ولا شئت العاده بدون الثلاث (فهو حيض) وصار عاده و (بعض ما وجب فيه) من صوم وحرص وطواف وخوف لأنما قيلت بسارده . ويجزم وطؤها قبل تكراره . ولا يكره ان صهرت في اثنتائه يوماً فأكثر بعد عسها لأنها رأت النقاء احاص . صححه في الانصاف وصحيح الفروع . ومفهومه يكره ان كان دون يوم . ولا يعالسه ما سبق لأنه في المعاده وهذا في استناه . وصاهر الافناع لا فرق . ذكره في شرح المنهي (وب) ايست قبله (أي التكرار ثلاثاً) أو (بعد) أي (دمها) فلا (تقضى) لأنما لم تنقض كونه حيضاً والأصل راسها (وإن طوره) أي حار به المدة أكثر الحيض (ف) هي (مستحاصة) لأنه لا يصح أن يكون حيضاً . والاستحاصة سبيل دم في غير زمن الحيض من عرق بعد به العال بالان المعجزة . ومنسب بمهنية حكاهما ان سنده ويقال به العال . والدم المعجزة وانراه (بحس) المستحاصة أي مدح نحو صوم وصلاه الدم (المنسبر ان كان) أي وجد هناك غير ما كان بعض دمهـا ثخيناً أو أسود أو ممتناً . وبعضه خفيفاً أو أحمر أو غير مش (وصلح) ضم اللام وفتحها . شحين أو الاسود أو امس حيضاً بأن لم ينقص من اليوم والية ولم يرد على حمة عشر يوماً (في الشهر الثاني) متعلق تجس ومن انهم الصالح حيضاً . ولا توقف على تكراره (وب) أي (يكن هناك تغيير) بأن لم يكن بعضه ثخيناً أو أسود أو ممتناً وصلح حيضاً بأن كان كله على صفه واحده . أو الأسود منه ونحوه دون اليوم والية . أو طوره خمسة عشر يوماً فتجس (أقل الحيض حتى تكرر استحاضتها) ثلاثة أشهر لأن لعاده لا شئت يدوه (ثم) اذا تكرر تجلس (عاله) أي الحيض ستاً أو سبعا تحرّ من أول وقف ابتدائها إن علته أو من أول كل شهر خلا في إن جهته أي وقت تدانها بانهم

ومستحاضة معتادة تقدم عدتها ويحوي على المحل وعصمه
والوصوه لكل صلاة ان خرج شيء من الاستباحة . وحرم وطئ
الامع خوف زنا .
واكثر مدة القاس أربعين يوما . وشيء منته ظهر بذكره الوطء .

(ومستحاضة معتادة أي هي) (ومدة) (وله كان هذا تيسير) (ومدة)
المستحاضة) (وكان) (أو متى أو دبر) (أو خرج لا)
أو) (على المحل) (فأصل يد) (فأصل لا الله عنه) (وعصمه)
باسكان المدة أي فعل يخرج حرج حسب لأصل من حشو بعضه)
مشتقوه نظريتين تشدها على حسبها) (أو) (أو)
وعصم لكل صلاة) (أو) (أو) (أو)
و) (أو) (أو) (أو)
دحول وقتها) (أو) (أو) (أو)
(أو) (أو) (أو) (أو)
من كان خوف) (أو) (أو) (أو)
لأن حكمه أخف من حكم الحيس) (أو) (أو) (أو)
الشديد خوف الميت) (أو) (أو) (أو)
ولا حن شرب دواء) (أو) (أو) (أو)
باق في العدة) (أو) (أو) (أو)
بلا عليها قاله في المنتهى) (أو) (أو) (أو)

(وأكثر مدة القاس) وهو دم ترحيه ترحه مع ولادة أو قبلها يومين أو
ثلاث بأمانة (أو بعون يوم) من ابتداء خروج بعض الولد
استحاضة في مدة) (أو) (أو) (أو)
حكمه ولو تعدد على نفسها) (أو) (أو) (أو)
فيه خلق الانسان نصا ، ولو خفيا ، وأبى في العدة أن أقبل ما يتبين فيه خلق
لاسان أحد وثمانون يوما . ولا حد لأفله فشئت حكمه ولو بمطرة (والنقاء)
أي القاس (طهر) كالحيس فعمل وتعمل ما فعله الظاهرات و (يكراه الوطء)

فيه وهو كحيض في أحكامه غير عده وبلغ

كتاب الصلاة

تجب أحسن

فيه (أى النقاء) منه بعد الفصل لأنه لا يؤمن من عود دم في زمن الوطء . وين
عاد الدم في الأربعين أو لم تره عند الولادة ثم رأته فيها فشكوك فيه أى في كونه
نقاسا أو فسادا لتعارض الأمرين فيه فتصوم وتصلي معه ونقص الصوم المعروف
وتحويه احتياطاً . ولا توطأ في الفرج في هذا الدم كالستة في الدم الزائد على أقل
الحصص قبل سكراره قال في المنهى (١) وإن صارت نساء تعدلها ثم تنقص
الصلاة من نقاسها كما لو كان لتعدى من غيرها لأن وجود الدم ليس معصية من
جبتها ولا يمكنها قطعه بخلاف سائر المعصية فإنه يمكنه قطعه بالثبوت (وهو) أى
النقاس (تحيض في) جميع (أحكامه) من وطء وكفاره ونحوهما فباسا عليه (غير
عده) أى النقاس لا يصح لأعتداده . (و) غير (نوع) فلا يحكم بنوعها من
حين النقاس كما تقدم ذكره في أول الحيض . من من حين الإنزال ومن
ولدت توأمين فأكثر فأول النقاس وآخره من ابتداء حرج بعض لولده الأول
لأنه حرج عقب الولادة فكان نقاسا واحداً كمثل واحد ووضع هو كان شيئاً
أرسمون يوماً فأكثر فلا نقاس لثاني نساء لأن الثاني مع الأول قد يعتبر في آخر
النقاس كأوله بل هو دم فساد لأنه لا يصلح حبساً ولا نقاساً

(كتاب الصلاة) وهى لغة الدعاء . فإن دعاء (وصل عليهم) أى ادعهم .
وعدى على نصته معنى إلا أن أى أن معتك عليهم . وشرع أهوال وأفعال
معروفة معتقده باستكبر مختلفة بالتسليم . وهى أكد أركان الإسلام بعد الشهادتين
سميت بذلك لاشتغالها على الدعاء . فرصت لنية الإسراء قبل الهجرة نحو حرس
سين . (تحب) الصلاة (خمس) في اليوم والليلة لقوله تعالى (إن الصلاة كانت
على المؤمنين كتاباً موقوتاً) . ولحديث ابن عمر . سبى الإسلام على خمس . متفق
عليه . وقال نافع بن الأزارق لابن عباس . هل تجب الصلوات خمس في القرآن ؟

على كل مسلم مكلف إلا حائضاً ونفساء . ولا نصح من يحجون ولا صغير
غير مميز وعلى وليه أمره بالسبع وصره على تركها لعشر . ويجرم تأخيرها
إلى وقت الضرورة إلا بمن له إجماع بينه ومشتعل شرط لها يحصل قريباً
وجاحده كافر

قال نعم . ثم قرأ في فسحان الله حين تمسون وحين تصبحون (على كل مسلم) متعق
متعق . ذكرنا أو أنثى أو حتى حراً أو عبداً أو مفعلاً (مكلف) أى بالغ عاقل
قال في المدعى بعد خلاف ولو لم يسعه الشرع كمن أسرى في دار حرب أو تأسر في
دأمن جبل ولم يسمع الصلاة . فبعضها إذا دخل الإسلام وبعد حكمها للعموم الأدلة
(لا حائضاً ونفساء) فلا يجب عليهما . ويجب على ثأمة . ويجب إعلامه إذا صاب
الوقت . وعلى من تعطى عقله عرض أو إعفاء أو دواء مباح أو يحرم كسكر .
في بعض النكران الصلاة ولو من جنونه لو جن بعده متصلاً به بعدياً عنه . وكذا
الصوم وغيره . قال في شرح الإقناع . وقيل تسقط إن كان مكرهاً . وقال في
المسمى وشرحه . أو كان معطى عقله لسبب محرم اختياراً لأنه معصية فلا بأس بها
إسقاطاً . أو كرهاً إلخافاً له بما تقدم (ولا نصح) الصلاة (من يحجون)
لا يبيح . ولا يجب عليه وكذا الأبله الذي لا يفقه . (ولا) نصح الصلاة أيضاً
من (صغير غير مميز) . ولا يجب عليه . (وعلى وليه) أى الصغير (أمره) أى
طامه أن يأمره (بها) أى الصلاة (ل) تمام (سبع) سنين وبعديه (إياها) وبعلمه
الطهارة لمشا على الكمال . (و) على وليه (صرته) ولو وفاقاً (على تركها) أى
الصلاة (ل) تمام (عشر) سنين (ويجرم تأخيرها) أى الصلاة (إلى وقت
الضرورة) حال كونه ذا كراهة عند تأخيرها قادراً على فعلها بخلاف نحو ثأمة (إلا
لمن له إجماع بينه) (إلا ل) مشتعل شرط لها يحصل قريباً (كاشتعل بالصوم
والعسل وسر العورة إذا تحرق ثوبه وليس عنده غيره . وشغل بمباضة . وله تأخير
عملها في الوقت مع العزم عليه ما لم يظن ما بها كوت وقيل وحض أو بعد بالنساء
بمفعول ستر أول الوقت فقط أو لا يبيح وصوم عادم الماء إلى آخر الوقت ولا
يرجى وجود غيره . فيتعين فعل الصلاة أول الوقت لثلاث يوفت شرطها مع قدرته
عليه . ومن له أن يؤخر تسقط بوعده ولم يأتهم (وجاحدها) الصلاة ولو جهلاً
وغيره وأمر (كافر) وكذا ناركها تهاوناً أو كلاً إذا دعاه إمام أو ثأمة لفعلها

في فصل الأذان والإقامة فرصا كفاية على الرجال
الأحرار المقيمين للحسن المؤداة واجبة . ولا يصح الا مرتين متواليين موبناً

ومن حتى تصاب وقت التي بعدها . بان يدعى بظهر مثلاً فيأى حتى يتصلى وقت
العصر عنها ويستحب ثلاثة أيام من مات فعلمها مع إقرار الجاهد لوجوبها به
والإصرار بعينه لسكره . وحيث كفر به بقتل بعد الاستجابة ولا يعمل ولا
يصل عليه ولا يدعى في مقام الحسين . ولا يرد ولا يسي به أهل ولا يرد ولا
قتل ولا يكف عنه قبل الدعاء . ويأى ذلك بعد في حكم المرتد . من أشجى في الدين
وبسعى الإساءة عنه بركها حتى يصلى . ولا يسمى بسلام عليه ولا يحبه دعوته
أنهى . وكذا نزل ركن أو شئ ما يحج عليه كاصحابه وتركوع

فصل الأذان في الإقليم . وشرعا لإعلام بدخول وقت الصلاة . ومعرفة
بمحر وقت . والإقامة بمصدر أقام . وجعله إقامة جماعة . والاصطحاب فكأن
مؤمن . أتى بالعاط الإقامة أقام القاعدين وأقام عن بعد . وشرعا لإعلام
بقيام في الصلاة به كرم خصوص . الأذان أقام من الإقامة والإقامة . ومن
أذنى في بعض أذنى موجود كالأذان أو شئ من يومه وإقامة في بعض أذنى
وأنشأ في شرح بعض أذنى . ومن (وصا كنه) لأذنى من تعاد الأذان
الضاهر فكأنه أذنى كناية كالحيا . (على الرجال) أذنى في الأذان والثناء
والأذان (الأحرار) فلا يجب على الأذنى والمبعضين أذنى من الكفاية لا يلزم
رفيقا (المقيمين) في القرى والمصار . ومن قصر مسافر أو مقيم . على الإقامة
لم يكره (لصلوات) أحسن (لصلوات) وعبرها (المؤداة) لا لمقصيات
(والجمعة) و (سائر) ومسافر . وكرهان (لصلوات) ولا مع صوت . ويحرم
أهل بلد تركوها . ويحرم أخذ الأجرة عليها . قال من يوجد متطوع بها روى
الإمام من بيت المذنب من يومهما (ولا يصح) الأذان (الإمام متواليين) عرفا
لحصول الإعلام . ولأن مشروعته كانت كذلك . قال سلك محرم أو سكت
طويلا بطل للأحلال بالمولاه . وكره في أثنائه كلام غير محرم وسكوت فلا
حاجة . ولا يصح إلا (متواليين) الحديث . مما الأعمال بالنيات . ولا يصح إلا من
ذكر فلا يعقد بأذان امرأة وحتى قاله جماعة . لأنه مسمى عنه كالحكاية . ولا يصح
الإمام واحد ولو أذن واحد نعمه وكلمة أحرم صح . قال في الانصاف يعين

من ذكر ميز عدل ولو ظاهراً ، وبعد الوقت لغير حجر . ومن كونه صيتاً
أميناً عالمياً بالو

تخلاف أصله . ولا يصح إلا من غير . قال في الاحتياطات الأشبه أن الأول
الذي يسقط به العرض عن أهل القرية يعتمد في وقت الصلاة والصيام لا يجوز
أن يباشره صلى قولاً واحداً ولا يسقط الله عنه ولا يعتمد في عبادات ، وأما
الأول الذي يكون منه مؤكدة في مثل المساجد التي في مصر ونحو ذلك فهو
الرواية والصحيح جوازها انتهى . ولا يصح إلا من (عدل ولو ظاهراً) لأنه
يتلوه وصف مؤمن بالله ورسوله من في النرج أما مسو
الحل فصح أنه من خلاف غيره (ولا يصح إلا) بعد رجوع الوقت
إذا كان الأول (غير شر) وما من الفجر بعد نصف الليل (ومن كونه)
أي كونه المؤمن (صلباً) أي فصيح صوف ، من كونه (مساباً) الحديث ، أما
الذي على صلاحه وحده مؤمن ، من كونه (عالماً بالوقت) ليؤمن خطأ
وهو عدل ، من كونه حبيباً لأن الأعمى لا يعرف الأوقات فرعاً غلط ، ويقدم
مع اشتراح الأوصاف في ذلك في بيان ثم من بعده الجواب ثم يفرع . وصير
وحر وناج أي من صدمه . وبكفي مؤمن بلا حجة وبراد بقدرها . وهم الصلاة
أحدهم أن حصلت به الكفاية . إلا أنه من يكون . ويقدم من أن أولاً من
أثنان واحداً بعد واحد . والأول من عشره قلبه لا ترجع لشهادتين بل حصص
صوته ثم بعدهما قد جمعاً صوته . فيكون التمسك في أوجه أربعة ، وإدومه
إحدى عشرة مرة ثلاثاً وسباً ترجيعه وثبته .

فنده فونه أنه أكبر أي من كل شيء . وذكر من أن نسب إليه ما لا
يليق خلالة . أو هو معنى كبير وفوه أعيد أي أعاد . وفوله حتى على الصلاة
أي أهدوا إليها . وقبل أسرعوا . ولعلاج الهوى والمعاد لأن لمصلي بسجل الجنة
إن شاء الله فسي فيها . وعد . وقبل غير ذلك .

ومن كون الأول أوف الوقت . والتمس فيه وحده الإقامة ، وكو ، المؤن
على غير رافعاً وجهه إلى السماء جاعلاً سمائه في أريته مستجاباً له . فال
خيمته لتعبد بمننا حتى على الصلاة وسجلاً حتى على العلاج . ولا يزال قدميه مائتاً
يكن بمنارة ونحوها . قال في الانصاف : وهو الصواب لأنه أبلغ في لاعلام .

ومن جمع أو قضى فوائت أدن للأولى وأقام لكل صلاة، وسن المؤذن وسامعه متبعة قوله سرا إلا في الحيلة فيقول الحوقلة وفي الثوب : صدقت وبرت

وهو المعمول به ، وسن كون المؤذن قائما فمهما فيكره من قاعده لمغير مسافر ومعدور ، وكونه متطهرا فمهما (١) من الخدين فيكره أذان جنب وإقامة يحدث وسن أن يتولاهما واحد بمحل واحد ما لم يشق ذلك على المؤذن كمن أذن في منارة أو مكان بعد عن المسجد فيقيم فيه أي في المسجد مثلا بهونه بعض الصلاة سكن لا يقيم إلا بأذن الإمام ولا ينتر لموالاته بين الإقامة والصلاة من أقام عند إرادته الدخول في الصلاة (٢) روى عن عمر . وسن أن يجلس بعد أذان ما ليس بجيبها جلسة حقة ثم يقيم . (ومن جمع) بين صلاتين (أو قضى فوائت أدن لـ) (صلاة الأولى) فقط (وأقام لكل صلاة) ويصح الأذان ملحدا وهو الذي فيه نصيب ويصح مدحونا إن لم يكن تامعا مع الكراهة فمهما كان قال والله أكبر فمجرد مع الواو [أو] مدحمة أكبر أو ياء أكبر لم يعتد به . (وسن المؤذن) إجماعه نفسه ، (و) سن لـ (سامعه) أي المؤذن (متابعة قوله) أي أن يقول مثل قوله (سرا إلا في الحيلة فيقول) المؤذن وسامعه (الحوقلة) أي لا حول ولا قوة إلا بالله . زاد الموفق : العمل العظيم . قال في المبدع : وتتمتع بهت فوحده في المسجد من حديث أبي رافع - وذكر الحديث - فقال معنى لا حول ولا قوة . لا والله اعلم للعجز وطلب لمعونه منه في كل الأمور وهو جميعه المصوب . وقال ابن مسعود . معنى لا حول ، عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة ، على طاعته ولا بمعونه . وقال الهيثم أصلي ، لا حول ، من حال شيء . لما نحررت بقول لا حركه ولا استطاعة إلا بالله . في الخصايا هذا أحسن ما جاء فيه . وعبر عنها الجوهري بالحقيقة أحد . من حال . ويقذف من قوة . وتلام من اسم الله تعالى . وعبر عن حي على الصلاة بالحقيقة . أحد الحاء والياء . من حي . ولعن : اللام من على . (و) سن قول مؤذن وسامعه (في الثوب) وهو قول الصلاة حين من لئوم مرتين بعد جملة أذان العجز فقط . (صدقت وبرت) بكسر الهمزة وفي

(١) رد في الأصل : « ولا وجه لها إلا أن يكون سمعاً بارئاً » وفي نسخة : « لا سمعاً » والإقامة آكد من الأذان . القطبي
(٢) الذي شرحه سنن . ونحوه الكلام بعد لا قوة من الحوقلة في الصلاة . وفي نسخة : « من الأصل » وفي المخرج : « أي سمعاً وشهاده » .

والصلاة على النبي ﷺ بعد فراغه ، وقول ما ورد : والدعاء ، وحرم خروج
من مسجد بعده بلا عذر أو نية رجوع

فصل شروط صحة الصلاة ستة - طهارة الحدث وتقدمت

ودخول الوقت - فوقيت الظم

أما الإقامة . أدامها الله وأدامها الله (و) من (الصلاة على النبي ﷺ بعده . اع) من الأذان (و) من (قوله ما ورد) وهو اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وامنن علينا بما نعوذ بالذي وعدته . (و) من (الدعاء) ههنا وعند الإقامة فعلة الإمام أحمد رحمه الله ورفع يديه قال رسول الله ﷺ . الدعاء لا يرد بين الاذان والإقامة . ثم سأل الله تعالى لعامة في الدين والآخرة . ومن أن يقول عند اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلتك وإدبار هارك وأصوات دعائك فاعمر لي ليلتي . (وحرم خروج من مسجد . . .) أي الأذان قبل الصلاة (بلا عذر أو) بلا (نية رجوع) أي لمسجد نجس كان التأخير للصلاة فيه أو لعدم أو سهو رجوع قبل فوقيت الجماعة لم يحرم

(فصل شروط صحة الصلاة) جميع شروط وهو لغة العلامة وعرفا ما يبرم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوبه وجوبه . ولا عدمه لذه . ولغت معها إلحاحها قبلها وتسمي فيها . فإن المنفح . لا الله فتسكي معارفها وهو الأفضل وهي (سنة) وعددها في المنهي والامناع وغيرهما تسمي فيها . إسلام . وعص . وميمير . وهذه شروط لكل عبادة . غير واجبة به يصح لمن لم يميز ويحرم عنه وليه . متى أخل بشرط منها لم تنفذ صلاته ولو سبأ أو جاهلا . أحدها (صها) الحدث (الأكبر والأصغر مع لقدره حدث) ولا يقبل الله صلاة بغير طهارة (وتقدمت) أي تقدم ذكرها . (و) الثاني (دخول الوقت) أي وقت الصلاة . وتجب بدخول أول وقتها في حق من هو من أهل وجوبها وجوا . وسعيا بمعنى أم نكت في دمه فعلها إذا قدر . والصلوات أحسن فرص على كل مسر مكث بالكتاب والسنة في اليوم والليلة كما تقدم في أول كتاب الصلاة . (فوقيت الظهر)

(١) لا فرق بين كون شروط الصلاة سنة أو سنة . لأن من حق . وحده سنة . عن ذكر لشروط الثلاثة الأخرى . وهي الإسلام والعقل والتمييز . بأنها من شروط الله . والنية هي الشرط السادس للصلاة كما سيأتي . فتكون سنة وسنة عند المحرمات

وبليه المغرب حتى يعيب الشفق الأحمر، وبليه احتدر للعشاء الى ثلث الليل
الاول، والصرورة الى طلوع فجر ثالث. وبليه العجر

الشمس تفتح لواء رحمة . ويكون فيه . . . ومعجيبا أفضل مصداق . (وبنية)
أي في وقت الضرورة معصر وقت (المغرب) وفضله وقت المغرب أو مكانه
أو هو معه ثم صار من صلاة ذلك الوقت كطاه . وهي في وقت الظهر ولا
يكروه سبب العشاء . قال في الانصاف حتى الصحيح من المذهب . وتسميها
المغرب . وهي ثلاث ركعات حضر وسعدا . وهما فائ قال في الانصاف
على صحة من المذهب وعنده جمهور الأصحاب . وقت حشاد وهو أي ظهور
سحبه قال في المنهاج لا يخرج من حشاد حتى يسود المحم حصا . وفي المذهب
وقت كركه . وقال في المدح قد استعبد من الامم أن من الصلوات ما أرسله
لا وقت وحدانهم ومعد . فخرج على خلاف . وفيه ثلاثة كالمعصر والعشاء
وقت نصيبه وجوز . وعبروه . وفي المذهب عشرين ركعة أي يحرم
التحريم اليه وهو أن يبي ما لا يبع الصلاة . أي . . . ولا يبي ما يقدم على
الانصاف لأن قوله . المغرب وقت . . . في وقت نصيبه وجوز . أي ومرا .
صاحب المدح أن . . . ودا . . . في وقت ضروره . فقد ذكره في شرح الإقناع
(حتى بعد شمس الآخر) ومعجيبا أفضل . قال في المدح . إجماع . لا يبي
لمدله وهي ليلة سحر لم يصدح بها إلا في . أي . . . فيها وقت
المغرب . والإتي جمع إلى كان أرق من ساحبه إجماع . (وبنية) أي في وقت
المغرب الوقت (اختار للعشاء) بكر ثمين ولمد وهو نور لظلام . وفيه صلاة
هذا الوقت . ويقال لها : عشاء . الآخرة . ويحدث فيها المختار (أي تلك الليل
الأول) نص عنه . وهي أربع ركعات إجماع . ولا يكروه سبب بالعتمة .
وبكره لمدم فيها والحديث بها فلا يسا . أو لمعن أو مع أهل أو صلب أرق
أمر المسلمين . (و الضرورة) أي وقت ضروره من نكت الليل الأول (إلى ضاع
فخرنا) وهو المباح اعترض بالشرق ولا ضمه بعده . ويقال له سحر الصدق
والعجم الأول الذي يقابل به الفجر أن كاذب مستطيل بلا اعراض وهو أرق به
شعاع ثم يظلم . ولذفته يسمى . . . المغرب . وهو الدت (وبنية) أي في وقت
ضروره العشاء . وقت (الفجر) سمي به لأن سحر الصبح وهو صوت النهار . . .

الى الشروق وتذكرك مكنونه باحرام في وقتها ، لكن يحرم تأخيرها الى وقت لا يسعها ، ولا يصلي حتى ينقسه أو يعلب على ظله دحوله إن عجز عن البقيين . ويبعد إن أخطأ ومن صار أهلاً لوجوبه —————

عنه الليل (الى الشروق) أى شروق الشمس حدث من عمر مرفوعاً . وقت الفجر ما لم تطلع الشمس ، واد مسر وليس لها وقت ضروره وتعييها مطلقاً أفصل . وهى ركعتان إحدا ، حصراً وسعراً ، وتأخير الكل مع أمن فوت الوقت لمصلحة كسوف ومعدور كحاف وحاقف وتائق الى نحو طعام أفضل ، ولو أمره والده بالتأخير ليصلي به أحر لمصلحة به ، وظاهره وجوب ما لطاعة والده وإن أصره بغير ذلك لم يؤخر . ويجب التأخير لتعذ الفاتحة وذكر واجب من باب ملائمة الواجب لأنه . وتخص خصبة النعس «التأخير أول الوقت بأن تشمل «تصاهاه وعوها عند دخول الوقت . ومن أيام النجاس ثلاثة أيام هو أن يوم كسه فيصلى فيه صلاة سنة فإله في الإفصاح قال في شرحه : قلت وكذا الصوم والزكاة والحد انتهى . ويوم كشر فيصلى فيه صلاة شهر . ويوم كعفة فيصلى فيه صلاة جمعة . (وتذكر مكنونة) أد . (ر) مكيرة (إحرام في وقتها) أى المكنونة ، ولو جمعه وأدركها بها مكيرة الإحرام ويؤاها سحراً في وقتها فقد أدركها أداءها في المكنونات كما أن في جمعه (لكن يحرم تأخيرها) أى الصلاة (في وقت لا يسعها) ولا يصلى حتى يسهته (أى دخول الوقت) (أو) حتى (يعس على دحونه) أى الوقت (إلى عجز عن النعس ، ويبعد) من صلى ما اجتهد (إن) سجد أنه (أخطأ) الوقت فيصلى فيه برفقها فلا يعا ، فرصة عليه ، فإن لم يقين له خطأ فلا إعادة . ويبعد معنى عاجز عن معرفته وقت عدم معدا - بفتح اللام - أى من يلهه في دخول الوقت حتى لو أصاب لأن فرضه التقليد ولم يوجد . وهم منه أنه لو قد عني الاستدلال للوقت ففعل لا إعادة عليه ما لم يبين خطأه . ويعمل بأدائه عارف . وكذا إيجابه بدحوله عن يقين لا عن ظن بل يجتهد هو حيث أمكنه فان تصدر عليه الاجتهاد عمل بقوته . ذكره ابن تمم وغيره . واد . حل وقت صلاة بقدر مكيرة ثم حراً مابع من الصلاة كحون وحصر ثم رن فصيت تلك الصلاة التي أراد التكبيره من وقتها فقط ، ولا يلزمه قضاء ما بعدها ولو جمع إليها (ومن ص أهلاً لوجوبها) أى الصلاة كبلون صغير وعقل محنون ومجود كروا مابع من

فل خروج وقتها تنكيره لزمته وما يجمع اليها قبلها . ويجب فوراً قضاء
 هوئت مرتناً ما لم يتضرر أو يس أو يحش فوت حاضرة أو احتيازيها .
 الثالث ث ستر العورة

هو حيض وكفر أو من خروج وقت تنكيره لزمته وما يجمع اليها قبلها (إن
 كانت تجمع ، فإذا طرأ لك قبل العصر صلى الظهر وحدها ، وإن كان قبل المغرب
 صلى الظهر والعصر (ويجب فوراً) أى على الفور (قضاء هوئت) جمع فائته
 (مرتباً) نص عليه ولو كثرت إلا إلا حصر لصلاة عدد فبوجوب العائته حتى
 يصرف من صلاة لثلاث يفتنى به (ما لم يتضرر) أى منه أو في ماله أو معيشة
 عتاقها فسقط هوؤ وقضاها بحيث لا يتضرر (أو) ما لم (يقس) الترتيب بين
 الترتيب من قضاها أو من حاضره وفائته حتى فرغ من الحاضرة أى فيسقط عنه
 الترتيب ولا إعادة عنه (أو) ما لم (يقس) صلاة العائته (فوت) صلاة (حاضره)
 بخروج وقتها (أو) يحش فوت وقت (احتيازيها) أى الحاضرة فسقط الترتيب
 أيضاً لا يحل وجوبه . وجوز التحجير لعرض صحيح كالتصاير رفعه أو جماعه للصلاة
 ولا يصح من مظنها عن عهده فائته حيث جاز به تأخير لىء بما تقدم . وإن قلت
 مؤانث صلى منها الزويت معها ومن كثرت فالأولى تركها إلا أنه العجز فيعصمها
 وإن كثرت لأكدتها وحث الشارع عليها ويأتى في صلاة تنزع في ركرك السنين
 أربعة . ويجب في أمر ترداد فات مع الدرس وكثر ولا قضاء مستحباً ولا تسقط
 أمائته بحج ولا تضعيف صلاة في لمسجد الثلاثة ولا غير ذلك . ومن أن يصلى
 العائته جماعه إن أمكن . ومن كرهه فهو في حاضره أمها غير الإمام . ولا إما
 ركعتين أو أربعاً ما لم يضيق الوقت ، ويقطعها الإمام بصل مع سعيته ، واستثنى
 جماعة الجمعة فلا يقطعها الإمام إذا ذكر لعائته في أثناءها . وإن صاق الوقت بان م
 يتسع لسوى الحاضرة أمها الإمام وغيره . وإن اتسع لعائته ثم الحاضره ففقط
 قطعها أيضاً غير الإمام لعدم صحة التعليل إذا . وإن ذكر لعائته قبل إخرامه بالجمعة
 سداب فيها وصلى لعائته فإن ذلك الجمعة مع ما فيه وإلا صلى الظهر . وإن نام
 مسافراً عن الصلاة حتى خرج الوقت من له الانتقال من مكانه ليقضى الصلاة في
 عهده (الثالث) من شروع الصلاة (ستر العورة) بفتح السين مصدر ستر

ويجب حتى خارجها وفي حده وصفه بما لا يصف بشيء . وعوره رجل
وحده مرافقه وأمة مطلقا ما بين سرقة وركة . وإن سعى أن عشر الفرجان .
وكل الحرمة عورة إلا وجهها في الصلاة . ومن انكشف بعض عورتها وختن

وكفه هام بستره . وهي سوء الأساس وكل ما يستحي منه (وعب) حرم
عورة (حتى خارج) في الصلاة وحسن عن نفسه (أو) حتى في حبه وصفه
لا من شغل أي من جهة رجوعه في سر لئلا (بما) في سائر (لا يصف
بشئ) سواءها أو صاحبها وصف حجه فلا يشاء . وكفى في سترها ولو مع
وجود ثوب خفيف وورق حجر وخوصه ثياب وحده . ولا يرمه بارية وحصير
وخوصه بستره ولا عورة حتى وصفه . ولا يكتفى بسترها بصف اسم
عورة في شرح لأصناف . فكتبت كل ما وجدته في هذا الكتاب من مرهم تأمر
فانواعه ما استطعتم . انتهى . وخبر كثير من ضرورة كتمان وختان ومعرفة
بوعدها وما يولد من عيب وخودات . وعوره حتى منتهى أي ذكر ما يح
ولو عند أول عشر وحتى منتهى سر . وعوره حرم مرهم . فكتبت
المجموع . وعوره بغيره . ثم ما سعى بين ما . وعوره (أو) سوء (أمة مطلقا)
أي سوء كآب منه . أو كآب منه . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
ما بين سرقة وركة . حرم . ويستحب ستره . وعوره . وعوره . وعوره .
حتى أن سره وأركه . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
(س سعى) من (أن عورة) سعى . أرجل . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
(بما) . وعوره . حتى ضمها وشعرها . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
وكفه . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
خارجها . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
المنهي . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
ولو وصف الدثرة فلا يجري . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
الصلاة (وختن) لا انكشف . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
انكشف بسترها لا يفتش في الظن . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
انكشف كثير منها في زمن قصير . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره . وعوره .
قد منها ما لم يفت عنه ولو كلها فبغيره سريعا فلا عمل كثير من تظلم . وإن كشف

أو صلى في نجس أو غصب ثوبا أو بقعة أعاد لا من جس في محل غسل
لا يمكنه الخروج منه . الرابع ——— اجتناب نجاسة غير معفو
عنها في ثوب و بدن و بقعة مع القسوة —————

سبح اسم الله تعالى . (أو) ي و من (صلى في نجس) بعدم ، ويجب ذلك ،
أو (أو) صلى في (غصب) أى معصوب عنه أو منعه كما لو ارعى أنه الشجر
أرضاً وكان مطلقاً . أو ، و منه مبرور و نحوه و ما نحه المعين حرام .
ذاكر أعاد ، أو صلى في مسوح يده أو بضعه أو حريمه أو عاتيه حيث حرم
ذلك ، أو كان على كره ولم يكن حرراً حجة و فيه ظاهراً كره أعاد ، سواء كان
المعصوب كله أو بضعه (ثوباً أو بضعاً) مشاعداً أو معصوب في محل العورة أو غيرها
لأنه يمنع بضعه بضعه في لمس ، و نوى بضعه : كتاب الغصب (أعاد) الصلاة
قال في المنهاج و شرحه : أو صحى معصوب من معصوب و على حين معصوب
عاده . كره لم يصح انتهى . و من صلى على رص عده و هو مردوعه أو على
مضلاه لا غصب ولا ضرراً حالاً و صلى في حريمه بطنه ، و عريان مع غصب ولا
يعيد بيها . و من كان ثوباً على حال صلى في ثوبها نجاسة . و (لا) يعيد (من)
حذر في محل جس (أو غصب) لا يمكنه الخروج منه (و من) يعيد
لا ما ستر عورته فقد أو مسكه فقد ستر عورته و صلى قائماً . وإن كانت مسكياً
عورته فقط أو مسكه و غيره فقد ستر مسكياً و غيره و صلى جالساً استحباباً . فإن
لم يكف جميع عبادة ستر العرجين . من يكف إلا أحدهما خير . و الأول ستر
بدن . و صلى العراء جماعة و جوارحهم في وسطهم أى بينهم و جوارحهم
تقدمهم نظمت قال في المدد : في الأصح إلا في عله أو كانوا أعياناً فيجوز تقدمه
عنهم ولا إعادته . و (الرابع) من شروط الصلاة (اجتناب نجاسة) و هى عين
كسنة أو بضعه كالأثر بول يحمل طاهر مع لشرع فيها فلا ضرورة لا لأدى فيها
طبعاً . حذر (١) عن التسميات من لسات . ولا يخفى الله تعالى . احتراز عن صيد
الخرق ، ولا يخفى غيره ، احتراز عن مائل لغيره بغير إيدى محرم تناوله لخلق مالكة
(غير معفو عنها) أى النجاسة (في ثوب و بدن و بقعة) متعلق باجتناب (مع القسوة)

(١) كذا هنا و في المتن و في شرح المنهاج : حذر

ومن جبر عظمه أو غطاه نجس وتضرر نقله لم يجب . ويتيمم إن لم يعطه اللحم ولا تصح إلا عذر في مقبره وحده .

على اجتنابها ، فتي لا قاهها ببدنه أو ثوبه أو حياها علما أو جاهلا أو ناسيا أو حمل فارورة فيها نجاسة أو أجزء باطنها نجس أو بيضه مدبره أو وجهه فوح مت أو عقوق من عتب حياها مستحيلة حراما . فائرا على اجتنابها لم تصح صلاته وإن من ثوبه ثوبا نجسا لم يستند إليه ، أو طائل النجاسة راكعا أو ساجدا . أو كانت بين رجله من غير ملافة . أو من حيوانا ظاهرا ، أو دما مستحيلا ، أو سمعت عليه النجاسة فأزالها أو رلت سر بها بحيث لم يظن لرم من فصلاته صححة وإن طين أرضا نجسة أو سطر عليها أو على حيوان نجس أو على حرير شيث طاهرا صعبا لا حصيدا مهبطا ، أو على وجه حجر وصلى عليه أو على سباط ماطة ووجد نجس أو على علو سطره نجس أو على سرير نجس كرهت وصحت (ومن جبر عظمه) كس السكر ساهه شجرة نجس (أو) جرح جرحه (وحاضه نجس) خير وصح العظم والجرح (وتضرر نقله) من مرض أو غيره (لم يجب) المعة كما لو خاف تلف عضو ونحوه . وإن لم يجب ضررا لزمه إزالته لأنه فادر عليها من غير ضرر فلو صلى معه لم تصح صلاته ، فلو مات من لونه إزالته أربى وجونا . وإن عطاء اللحم لم يتسم له لتكسبه من غسل محل لطهاره بالماء . ويتيمم (وجونا (إن لم يعطه) أي الجبر ونحوه (اللحم) لعدم عمله به . قال في شرح الألفاظ فت وبشبه ذلك لو سمع أن عطاء اللحم عسبه ولا يسم له انتهى وبماح دجوه الكنائس والبيع التي لا صور فيها ، وتباح الصلاة فيها وكانت تصفة وسكره الصلاة فيما فيه صورة (ولا تصح) الصلاة بعدا (إلا عذر) من نحو نجس (في مقبرة) بتثيت الباء مع فتح الميم ، وبكسرها مع فتح الباء . فديمه كانت أو حديثه نقلت أولا وهي مدفن الموتى (و) لا تصح الصلاة في (حلاء) بلد وهو ما أعد لقضاء الحاجة ولو مع طهارته من النجاسة وهو لغة النتان^(١) ثم أطلق على محل قضاء الحاجة فيمنع من الصلاة داخله ، وموضع الكتيب وغيره سو . لتناول

(١) كان يسمى أن يزداد هنا « وقال له الحسن » فانه هو الذي أصله في اللغة النتان كما في شرح التهي والأفتاح ، فلما حلاء فهي له السكر لا شيء .

وحمام وأعطان إس ومجرره ومزينة وقارعة طريق ولا في أسطحها .

لاسم له (و) لا تصح الصلاة في (حمام) وداحله وحارجه وأتونه وكل ما يعد عليه الماء ويدخل معه في البيع كـ (و) لا تصح الصلاة أيضا في (أعطان إبل) جمع عطن مفتوح لطاف المهمة وهو ما تقيم فيه دناوى إليه . ولا بأس في مواضع ، وهذا في سيرها ولا في المواضع التي ساج بها لمصفا أو ورودها الماء . (و) لا تصح الصلاة في (مجرره) وهي ما أعد للبيع فيه (و) لا في (مزينة) وهي مري لرماله ولو طاهره (و) لا في (قارعة الطريق) أي على قرع الأقدام من الطريق سواء كان فيه سالك أو لا ولا بأس بطريق الآيات الفنية ولا بما على جبهه الطريق يمينه يساره (ولا) تصح الصلاة أيضا في أسطحها (أي هذه الأماكن كلها) ولا في سائط على طريق لأن الهواء تابع القرار بدليل أن الجنب يمنع من اللث على سطح المسجد وإن من حيف لا يدخل دارا بحث بدحول سطحها . ولا تصح الصلاة على سطح هر ، قال ابن عقيل لأب الماء لا يصل عليه . وقال غيره هو كالطريق وقال أبو المعالي وغيره . اجتذر الصحة انتهى وقد يعرف منه وبين السعيته بأنها مظنه الحاجة سوى صلاة جنازة مكرهه . وسوى جمعة وعند وجبارة وحوها بطريق لصورة ، وسوى عصب أي موضع معصوب نص عليه في الجمع لأنه إذا صلاها الإمام في العصب وامتنع الناس من الصلاة معه فاتهم ولذلك صحت حيف الخوارج والمتدعة . وسوى صلاة على راحة الطريق . و تصح الصلاة في كل الأماكن المتقدمه لعدركا أو حدث فيها بخلاف خوف فوت الوقت في ظاهر كلامهم . ونكره الصلاة إليها بلا حائل ولو كثر حر وحل ، ولو غيرت بما يرين ستمها كجمل حمام دارا فصولي فيها صحت . وكعبرة مسجد حدث بها فلا تصح الصلاة فيه سوى صلاة جنازة أو لعذر قال الأمدى . لا فرق بين المسجد القديم والحديث . انتهى . وإن حدثت القبور بعده حوله أو في فلقته كرهت الصلاة إليها بلا حائل . وفي الأمدى : لو وضع القبر والمسجد معا لم يجر ولم يصح الوقوف ولا الصلاة إليها (١) . انتهى ذكره في شرح المنتهى . ولا تصح الصلاة في الكعبة ولا على طهرها [ولا (٢)] إذا وقف على منهاها بحيث لم يبين وراءه شيء منها ، أو صلى

(٢) عن المنتهى وبأنى

(١) لفظ « إليها » ليس في شرح المنتهى

الخص استقبال القبة ، ولا تصح بدونه إلا لاجل وجوبه في سائر مباح
وفرض قريب منها لإصابة عينها ، ونحو

خارجها ومحدوها ، فصح فرضه ، وأجبر منها وبدونه ، أذرع فيصح التوجه
إليه والتشتم فيه ، وإن لم يصح فكذلك لا يصح إلا إذا وقف على منتهى بحيث
لم يمس وجهه شيء ، منه أو غيره ، فصح حجه وعنده

(خامس) من شروط الصلاة (استقبال القبة) بقوله تعالى (في وجهك
ما كنتم تقولوا وجوهكم شطره) (ولا تصح) الصلاة بدونه أي لا يستعمل
(إلا لاجل) عنه كالإمام حركه ، أو سجد أو بار أو غير ذلك
عنه أو غير بدنه أي القبة وما يورثه ومضاهيها ، لغير تقدمه فيصح صلاته إن غيرها
ولا (إلا بدونه) لا تصح الصلاة بدونه لاستعمال (إلا) متعلق بركعتين
(في سائر مباح) ولم يفسر فيصل جهة سيرة ، وبصحة بدنه الصلاة على لاجل
وبركعتين المأثري لئلا يفي غير الدائر وهو في بابه نطق سواء كان يتنفس قائما
أو داه ، لآ حالته حالة إقامة فيكون ركوبه فيها بمنزلة (من الكثير) من يقم
للاصلاة ماشيا فيها ، وركعتين ، وركعتين ، وركعتين ، وركعتين ، وركعتين ،
مستعلا وأنها تصح ، ويركع ركعتين ، وركعتين ، وركعتين ، وركعتين ،
أمكنه ذلك لأمسه ، وكذا إن أمكنه ركوعه ، وركعتين ، وركعتين ، وركعتين ،
كراركتين ، أو ركعة ، بكرم ، ويحويها أو ثلث ، حنة ، وركعة ، فإن لم
يمكن افتتاحها أو القبة كن على غير مقتضى افتتاحها ، أو غير ذلك ، وركعتين ،
ويحويها ، من جهة سيرة طمنا للسهولة عليه ويكون بخود شخص من ركوعه وجونا
إلى قدر ، ونزله الطمأنينة ، ويعتبر فيها به من نحو سرح ، وكاف (غيره) لعدم
المشقة من كان امر كركب حسن لعين كمن وجر أو أصابت (١) موضع ركوب منه
بحسنه وفوقه حائل طاهر من بدعه ويحويها تحت الصلاة ، وإن وثقت راسه
نجاهة فلا بأس وإن وطئها الماشي عمدا ، فسدت صلاته (وفرض) فصل (قريب
منها) أي من الكعبة أو من مسجدته ^{بني} (إصابة عينها) أي الكعبة بدنه كله
بحيث لا يخرج شيء منه عنها ولا يضر عينه ولا رول إلا إن بعدد عليه الإصابة
بجانب كجبل ويحويها به يجتهد (و) فرض فصل (بعيد) عنها وهو من لم بعدد

(١) الأصل « وأصابته » والتصحيح من كثافة افتتاح وهو ظاهر ، المثل

جهتها . وعمل وجوهاً بحر ثقة سقيين ، ومخربات المسلين . وان اشتبهت
في السفر اجتهاد عاروف مادتها

على المعاينة ولا على من يحده عن علم جهتها ، أي الكعبة بالاجتهاد ، ولا يصح
بحراف سيرة ويسره لمن بعده . ويعمل وجوهاً بحر ثقة مدخل
عن طاهر او باطال سقيين . ويعمل وجوهاً بحر ثقة مدخل
عن عدولا كادرا أو فسادا (وإن اشتبهت) لقده (في السفر اجتهاد عاروف)
أي القيمة . مع ليس وهو مع لما يشد وما به لأرساء . و صطلاحاً ما يمكن
لتوصل تصحيح النظر به . أي من حوى ويخص العر لمكتسب عنه .
ويستحب معها مع أنه لو ت . وأنها القطب تشكلت القاف وهو نعم حتى
لا يرح من مكانه . إنما ، وما ، ولا ، فلا ، يكون وراء مهر انصاف .
حداها وجوه أجمع كبره لرحى أو كما يمكن أن حدسها العرسان . وفي
الآخر المجدي ، قالوا وبين ذلك أجمع صغار متنوعة كعقوش . لمرنه ثلاثة من
فوق وثلاثة من تحت تدور هذه الفراشة حول القطب . دوران ورشه الرحو حرك
هو دها في كل يوم وليلة دوراً نصفها منس وسمها ما تها في من انعت
و يكون المرفوع عند صبح الشمس في مكان احسن عند عروها . قال الشيخ
في شرح لعمده . ان جعل ثلثي القطب بين أنه اسرى وقره القهوه .
ستقبل ما بين الركن الثاني والميزاب . انتهى . ومن أدلتها الشمس والرياح
قال في الاقناع وشرحه . وان استدلال به حد في الصحاري . وأما من اجس
والعين فابا تدور فتختلف وتبطل دلائلها . ولهذا قال أبو المعالي لا استدلال
بها ضعيف انتهى . ومن أنها الجبال الكدار فكيف عمدة عن عمدة المصلي في
سنة . وهذه الآية فيه تدرك ما خص ، لكن تضعف من وجه آخر وهو أن
المصلي يمشي عليه هل يحسن اجمل المشد حقه أو يداه . فتحصل الدلالة على
جهتين ولا اشتباه على جهتين ، هذا اذا لم تدرك وجه الجبل فان عرفه استقره وهو
ما فيه مصعبه قال وجوه الجبال الى لقده . قال في خلاصة . ومن أدلتها لأخبار
الكبار عن المحدودة كدجبة . نحوها على عن عمدة المصلي الى يسره الا جراً

(١) وعنده لأفخ (عبر ولا) يعني . . . ورعا يكون الأصل ها (جيد)
على النقل بالمعنى . المطبوع

وقد غيره . وإن صلى بلا أحدهما مع القدرة قصي مطلقاً . اسأله
ليه . فيجب تعيين معينة . وسنمقارنها لتكثيره إجماعاً . ولا يصح
تقديمهما على بعضهما البعض .

بحر اسان وهو لمعروف ونهر . اسام وهو العاصي بحريان عن يسهه صلى الله عليه وسلم
قال في الاضلاع . ولا استدلال بالانهار فرع عن الاستدلال بالجلل فانها تجري في
الجلل لى بين الجبلين مدة مع امتدادها (وقد غيره) بالرفع عن جبهه
أى يقدر غير تعارف بذنه القبه كالخاض بها العاج عن تعسها قبل خروج الوقت
وكالاعنى فيجب عليهما أن يقلدا الأولين عددهما لانه أقرب إحصاءة في قدره ولا
مسفه عليهما في عباده . (وإن صلى) تعارف أو غيره (بلا أحدهما) أى بأن
صلى العارف بلا جنبها أو خاضه وعود لا يقيد . ولا يصح حشر فأخصه
أو الاعنى بلا اس (مع لغيره) على ذلك (قصي) كل صلاته (مقيد) لأنه
معروف عما وجد عليه (عمار) من شروح الصلاة (فيه) وهو له مصدر
وشرعا عزم القلب على فعل الشيء . ولا أى عساه . بربما أى به تعالى ولا
يصح سئل لسانه بغير ما يردى كالو أو أى صول . صلى الصبر . مثلاً فحين
أصل لعصر أو . الصوم عدا . أو نحوه . ولا تثبت في اليه أو في فرض بعد
واع كل عساه . وبحسب الحد ولا يسطع على . وشروط الاسلام والمقل
والصبر . وما أو الصلاة . وقسم يسير (فيجب تعيين) صلاة (مقيد)
وما كانت أو ملاء . فينوى كونه لصلاة عساه أو عصر أو مدر . كاست كماله
أو تراويح أو تراوى . به تثبت عن غيرها . لاقضاء في ذاته . ولا أداء في
حاضرة . ولا فرضه في فرض (وسنمقارنها لتكثيره إجماعاً) فتقارب العبادة
وحر وجام خلاف من أوجبه كالأجرى وغيره . وبحسب استصحاب حكمها ان
أجر صلاة بأن لا يوى قطعها . وليس استصحاب ذكرها . فهو دهر عساه أو
عزمت عنه في أثناء الصلاة . فسطل لأن التخرز من هذا غير ممكن وفيما سأل على
الصوم وغيره . (ولا يصح تقديمها) اليه (عنها) أى على التكثيره للإجماع قال
تقدمت عليها (ب) زمن (يسير) بعد دخول الوقت في أداء أو دنيه ولم يفسحها ولم
يرتد تحت صلاته . ومن أحرم بفرض في وجه امتنع ثم قبله بصلاح سواء كان
صلى إلاكثر منها أو الأقل . وسو . كان لمصرح صحيح كمن أحرم منفرداً ثم أقيمت

وشرطية إمامة وإتيانهم . ولتؤم أفراد لعذر . وتنص صلاته بطلان صلاة
إمامه لا عكسه إن نوى إمام الأفراد

باب صفة الصلاة

يس خروجاً هـ ليها مطهراً نكبه ووقار

الجماعة أو لعبر عرض صحيح . وإن اشغل بعض من فرض أو آخر بطل فرضه
وصار بطلاً إن استمر ولم ينو الثاني من أول تكبيرة إحراره . وإن نواه صحيح
ومن أي بما يقصد الفرض فقط كمن توث غيابه بلا عذر أقبل بطلانه بطلان صلاة
الصلاة (١) فتصير بطلاً (وشرط به إمامة) الإمام (د) به ، إتيانهم ، لمأموم بينوي
إمام لإمامه ، ومأموم لا قضاء ، فلو نوى أحدهما دون صاحبه أو نوى كل واحد
مهما أنه إمام الآخر . ومأمومه لم تصح لما (ولتؤم أفراد) (لعذر) بدعي
ذلك الجماعة كطوبى إمام ومرضى وعنده بعض وحوف على أهله أو ماله أو هوته
رفقه ومحوه . وقراءة مأموم فارق في قيم أو يكن . ومعه له الركوع في الخس
فإن طعن مأموم في صلاة سر أن إمامه قرأ لم يقرأ أي لم يسمع منه القراءة . وإن فادحه
في تلبية جمعة أتم جمعة . وبتل صلاة أي لمأموم ، بطلان صلاة إمامه لا تنافيها
بها سواء كان بطلان صلاة الإمام لعذر أو لعبره فلا استتلاف إن سمعه الحدث
(لا عكسه) أي لا تفضل صلاة إمام بطلان صلاة مأموم (إن نوى إمام الأفراد)
ما في المنتهى وشرحه . ويتبها الإمام مبرداً لم يكن معه غير من بطلت صلاته
(باب صفة الصلاة)

وما بطلها وما ذكره فيها وركاها ووجها وسبها .

لأن ما يدخل منه في المقصود ويتوصل به إلى إصلاح عبه . ويجمع على
نواب . (يس خروجاً) أي المصلي (ليها) أي إلى الصلاة (مطهراً نكبه)
بفتح السين وكسرهما وبفتح الكاف (ووقار) بفتح الواو . قال النووي : الظاهر
أن بينهما فرق أن النكبة أي في حر كات وجناب الحدث ، والوقار في الهيئة

(١) كذا وبعبارة شرح شمس (لأنه كصحيح به الفرصة من به نصلاه) . المصلي

(٢) سقط من الأصل

وإذا فرغ قال آمين ، يحجر بها إمام ومأموم معا في جهرية ، وغيرهما في
 يحجر فيه . ويس جهر إمام بقراءة صبح وجمعة وعيد وكسوف واستسقاء
 وأولتي مغرب وعشاء ، ويكره للمأموم ، ويحجر مفرد ويحجر ثم يقرأ
 بعدها سورة في الصبح من طوأل المفصل والمغرب من قصاره والساق من
 أو مساط .

(وإذا فرغ) من قراءة الفاتحة (قال آمين) بعد سكتة لصيغة ليقرأ أبى ليست
 من القرآن وإنما هي صاحب الدعاء ، معناه ، اللهم استجب . ومن اسم من أسمائه
 تعالى . قال في الإقناع وشرحه : والاولى في هذه آمين المدد ، ذكره القاضى وغيره
 وظاهره أن الإمالة وعدمها سايان . ويحجر العصر في آمين لأنه لغة فيه ، ويحرم
 تحديده الميم لأنه يصير بمعنى قاصدين . قال في المنتهى وحرم وتطلعت أن شدد
 معها انتهى (يحجر بها) أى بآمين (إمام ومأموم معا) في صلاة (جهرية)
 الحديث أى هريه مرفوعة . يد أن الإمام قأمنوا قائمه من واقع تأميه بأمر
 لمشككه عمر له ، متفق عليه . (و) يحجر بها ، غيرهما ، أى غير الإمام والمأموم
 وهو المنفرد ، (وما يحجر فيه) معالقه ، أى ب جهر . قراءة جهر قول آمين .
 هو يحجر في القراءة من الجهر والإحتمات كما في قريب (ويس جهر إمام مرفوع)
 في صلاة (صبح و) صلاة (جمعة و) صلاة (عيد و) صلاة (كسوف و) صلاة
 (استسقاء وأولتي (١) مغرب و) أولتي (١) عشاء ، ويكره (الجهر) للمأموم
 لأنه مأمور بالإصوات (ويحجر مفرد ويحجر) كقائه لقضاء ما فاتته . بين جهر
 وإحتمات ، وعدم قريبا ، ولا بأس جهر امرأه سمعها أجمى ، وحتى مثلها
 فاته في الإصباح ، ويسر في قضاء صلاة جهر بها أو جماعة كصلاة سر (ثم يقرأ
 بعدها) أى الفاتحة (سورة) فيقرأ (في) صلاة (الصبح من طوأل المفصل)
 بكر الطاء (و) يقرأ في (المغرب من قصاره و) يقرأ في (الباقي) من الصلوات
 حين (من أو مساط) أى المفصل . ويكره امر عند قراءة في آخر من قصاره
 - لاني مغرب من طوآله نص عليه وأوبه و ، وفي القنون الحجرات ، وآخره آخر
 القرآن ، وطوآله على ما قال بعضهم الى عم ، وأوساطه إلى الصبح والساق قصاره

ثم يركع مكبر رافعا يديه . ثم يضعهما على ركبتيه مهر حتى لأصابع ويسوى
ظهره ويقول : سبحان ربى العظيم ، ثلاث وهو أدنى السكالات . ثم يرفع رأسه
ويديه مع .

كره في شرح المنتهى - ويجزم منكسر الحركات وبطلان الصلاة - لا تسود
وآيات من كبره . قال ابن خرازمي : وهو قبل التحريم في سكتين الآيات كما
يأتي من كلام الشيخ بن إدريس أنه وجب لما فيه من مخالفة النص وتغيير المعنى .
كان صحيحا . ودليل الكراهة نقص غير صاهر . ولا احتجاج تنصيصه ^{بأنه} فيه نظر
فإنه كان للحاجة لأن الله إن كان يسن بحسب الوقائع . قال الشيخ بن إدريس يركب
الآيات وجب لأن فيها بعض إجماع وتثبت المهور لأجهار لا بالنص في
قول جمهور العلماء . مذهبنا أن كبره وإن دفعه فيجوز . فله هذه السورة قبل هذه
السورة . وكذلك في السكاته . وقد سوغ مصاحف نصحا في كبره . ووجه
إيمانه ولا تصح صلاة عرج عن مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه
قال صاحب الطهارة

فكل ما وافق وجها يحوى وكان للرسم حتملا يحوى
وضوح استا هو العرب . فله هذه الثلاثة الأركان
: حيثما بحثت كل انتب شهوده لو أنه في سبعة

ثم بعد الفاتحة والسورة (يركع مكبر) أن وثلا في هونه الركوعه الله
مكبر حال كونه (رافعا يديه) كرفعهما يكون عند الافتتاح . ثم يضعهما على
ركبتيه . على كبريه (حال كونهما) مفرجى لأصابع . مع كل ركة . ويسوى
ظهره . ويحسن رأسه حذاه في باب السجدة . لا يرفعه ولا يخفضه ويجازى مرفعه
عن جبينه . والخبر من الركوع بحسب يمكن شخصا وسفعا من ركبته يديه نصا
ومن بعد معاناه وجهه ما قدمه ركبته من الأرض رأسه معاناه . وسوى أحب
لا يمكنه الركوع (ويقول) في الركوعه . سبحان ربى العظيم (مرة واحدة وجوبا
والسنة (ثلاثا) في قول عامة أهل العلم (وهو أدنى السكالات) وأغلاها لإمام عشر
وشرده العرف . وسكت عن مأوم لأنه سبع لإمامه (ثم يرفع رأسه) من الركوع
(و) يرفع (يديه معه) أى مع رأسه حذو منكبيه . فله كانت الصلاة أو فلا

ولمعه عن خديه ، ونفرقة ركبتيه ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وهو أدنى
الكامل ثم يرفع مكررا ويجلس مفترشا ويقول ربّي اعمر لي ثلاثا وهو
أكمله . ويسجد لثانيه كذلك . ثم يمتص مكررا معتدلا على ركبتيه يديه ،
ومن شق فبالأصبع يأتى بمثل غير الله والتحريره والاستفتاح والعود . إن
كان يعود ثم يجلس مفترشا ومن وضع يديه على خديه وقصر الخصر
وانصرف من ثباته وتخلّى إلهامها مع الأوسطى وإشارته بساكنها

و (زيادة) يطه عن خديه (و يحدده خديه عن رقبته ما بين يديه) . ويضع يديه
حدود مسكه في عوده . (و من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
في عوده (سبحان ربّي) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
الكامل . (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
للسبح (ثم يرفع) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
مع سائر (و يجلس مفترشا) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
و يخرجها من تحتها و حصر طول أصابعها على الأرض مفرقة معتدلا عليها لتكون
أصابع أصابعها في يده باستطاعتها على خديه مضمومة لأصابع . (و يقول)
المصلّى بين السجدين (رب اعمر لي مرة واحدة وحيواتي) (ثلاثا وهو
أكمله) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
التصديق (و يسجد) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
و يستريح بعده (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
قدميه (معتدلا على ركبتيه يديه فالشق فبالأصبع يأتى بمثل غير الله والتحريره
ولا تستحب جلسته الاستراحة وهي جلسته بصره صممتها كالجلوس بين السجدين
بعد السجدة الثانية من كل ركعة بعدها قيام . والقول بعدم استحبابها مطلقا هو
أمدد المصنوع عند الاحتجاب انتهى (يأتى) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
(غير البنية والتحريره والاستفتاح والعود إلى كان يعود) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
بعد إتيائه بالركعة (يجلس مفترشا ومن وضع يديه على خديه) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
الخصر وانصرف من ثباته (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)
(من) (من) (من) (من) (من) (من) (من) (من)

في تشهد ودعاء عند ذكر الله مطلقا ووسط السري ثم يشهد فيقول :
 اتحاث لله والصلوات والصلوات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته .
 السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله . وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله ، ثم يهبط في معرب ورباعية مكراً ويصلي الدقي
 كذلك سرا مقتصرا على القنحة ثم يجلس متوركاً فبأن بالشهد الأول ثم
 يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم

نائب . وسأجبه لانه يشار بها للتوحيد (في تشهد ورعاء عند ذكر) لفظ (الله)
 على سبيل التوحيد (مطلقاً) أي في الصلاة وغيرها . (و) من (لفظ)
 اليد (اليسرى) مضمومة الأصابع (ثم يهبط) وجوباً سرا استحضاراً (يقول
 التحيات) جمع تحية وهي القصيدة (لله ، والصلوات) من حسن ، وفيه معناه
 في الشرح ، وفيه الرحمة قال الأزهري العبادات كلها . وفيه لأربعة أي هو
 اعمواها . (والصلوات) أي الأعمال الصالحة روى عن ابن عباس ومن الكلام
 أنه من الأمانى (السلام عليك أيها النبي) بالهجرة وبلا هجرة وهو لا أكثر وقدم
 في خطبه (ورحمة الله وبركاته) جمع ركة وهي التمام والزيادة (السلام عليك أي
 الخاصين من إمام ومأموم ومذكرة) وعلى عباد الله الصالحين (جمع صاحب وهو
 افتقار تحقير الله تعالى وحقوق عباده) شهد أي قول بلساني وأدعى قلبي
 (أن لا إله إلا الله) معني في وجود (إله) الله . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
 وفيه قال ابن محمد رسول الله . سقطت أشهد فلا ركن به . وهذا الشهد الأول
 (ثم يهبط) قائماً في (صلاة) معرب و (في صلاة) رباعية مكراً (ولا يرفع
 يديه) ويصلي أثنائي وهو ركة من معرب وثلاثين من رباعية (كذلك) أي
 كالركعة الثانية (سر) (جمع أي سر) القراءة فيها بعد الركعتين الأولىين
 (مقتصر على القنحة) ولا تذكر القراءة (ثم يجلس) بعد اتيان « في صلاة
 (متوركا) بأن يفرش رجليه لسري وينصب أعين ويخرجهما أي رجليه من تحت
 عن يمينه ويجهل الإله على الأرض (فبأن بالشهد الأول) سر (ثم يقول) سرا
 (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم) أي إبراهيم وآله

بنت حميد مجيد . وارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على آل إبراهيم
إليك حمد محمد . ومن أن يعود فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن
عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال اللهم إني أعوذ
بك من المأثم والمغرم . وتنطلق بدعاء بأمر الدنيا ، ثم يقول عن يمينه ثم
عن يساره : أسلم عليك ورحمة الله ، مرتباً معرفاً وجوباً وامراً

(إياك حمد محمد ، وارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على آل إبراهيم إياك
حمد مجيد) وهذا الشهادتان من غيرهما (ومن أن يعود فيقول : أعوذ بالله من
عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات) أي الحياه والموت ، ومن
فتنة المسيح (سلم الملهمة على المعروف (بدخان . اللهم إني أعوذ بك من المأثم
والمغرم ، من - ع - غير ذلك ، ورد في لكتاب وسنة وعن الصحابة والسلف
أنهم أمروا بالاجتهاد ولم يسموا بغيره أو دعا لشخص معين بغير كافي الخطايا فلا
يأمن من شئ على مأثوم أو يحلف بها ما ظن (وتنطلق الصلاة بدعاء بأمر
الدنيا) كقوله : اللهم إني أركب في جارية حساء ودابة مملوكة ودرا وسبعة وحيد
حضرار ، وكوه ، وسفينة المأموم على إمامه ، وتنطلق صلاة إمامه ، وبإسلامه عنك
قل ربمما أو سبوا ولم يعدد بعده ، وتعمد بإتقان ركعتي ، وتعمد بعدته بعض
الأركان على بعض . وتعمد الصلاة من أتمامها . وتعمد إحالة المعنى في غيرها .
وبوجود غيره بعيدة وهو غريب . وتصح اليه في أثناء الصلاة ، وبالقرآن فيه ،
وله لم يسم عليه . وثمة هل يرى فعل مع الشئ عملاً من أعمال الصلاة كركوع
وكهوء ثم ذكر أنه يرى . هل ثبت في تكبيرة الإحرام وجب عنه استئناف
الصلاة ، وتكاف الخطايا غير الله تعالى ورسوله أحمد ^{عليه} (ثم يقول المصلي
عن يمينه : أي متفتناً أي جهة يسمي السلام عليكم ورحمة الله ، (ثم يقول
أيضاً عن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، مرتباً معرفاً وجوباً ، فيما ، ومن
الثقات عن حماد أكثر من عن غيره . وحذف السلام - وهو أن لا يصوته ولا يمدد -
في الصلاة ولا على الناس إذا سمعوا عليهم ، وجرمه بأن يرفع على كل تسليمة وبنته
به الخروج من الصلاة . ولا يجزئ أن لم يقل . ورحمة الله ، في غير جارية ،
والأولى أن لا يبدؤا بركاته ، لعدم وروده . (وامرأة) في حكم ما تقدم في صفة

كرحس ، لكن تجمع نفسها ونحس مربعة أو مدلاة رجليها عن يمينها وهو
أفضل وكره فيها الثقب ونحوه بلا حاجة ، وإقامة وإفراش ذراعيه
ساجدا وعمت ونحصر ورفعة أصابع وتثبيكها وكونه حافضا ونحوه
وتتفأ لطف

الصلاة (كرجل لكن جمع نفسها في الركوع والسجود وجميع أحوال الصلاة
(وحسن مربعة أو) بحسن (مدلاة رجليها عن يمينها وهو أفضل) من التربع ،
والخشي كلراة . وينحرف الإمام إلى الأمام وجهه صده يميناً أو شمالاً ، وإن لم
يكن له جهة قصد فليتحرك عن يمينه أو يسارته ، فليست سارته في البحر ولا يمينه .
ويستحب الإمام أن لا يميل خداه بعد السلام مستقبلاً للقبلة ، وإن لا يصرف
الأموم فله إلا أن يطأ الجوارح ، ومن ينسهر الله تعالى عيبه استكثبه
ثلاثاً وثلاثين مرة اللهم أنت السلام ومنك السلام بارتكباد الجلال ولا كره
وإن يقول ثلاثاً وثلاثين مرة سبحان الله وأحمد لله وقده أكبر ، ويخرج من
عند الله معاً (وكره فيها) أي الصلاة (الله) يسير ونحوه بلا حاجة
من نحو خوف ومرص ، وسطاً ، استدرجته ، ويستدر القدماء ما يمكن
في الكعبة ولا سطر أو لثمت صدره مع وجهه وركبه ورفع نصرته إلى السماء .
لا حاش التحني في جماعه ، ومبصه (و) كره (يعاد) وهو أن يعرض قدميه
ويجلس على عقبيه أو بينهما ، صاوميه (و) كره (وفراش ذراعيه) حال
كونه (ساجداً ، و) كره (عمد) لأنه يتزين رأى . جلا عمد في الصلاة فصل
ولو خشع قلب هذا خشعت جوارحه . (و) كره (تحصر) وهو وضع يديه
على صدره . وكره نطق لانه يخرج عن حشمة الخسوع ، وفتح فيه ، ووضع فيه
شيئاً ، واستعمال صورة مصونة ووجهه يميناً ومتحدث ومائم وفار وما يليه .
ومن خصى وتسوية أتراب بلا عمد وتروح وتروحه . (و) كره (رفعة أصابع
و) كره (تثبيكها) وهو في الصلاة . قال ابن عمر في الذي يعلل وقد شبك أصابعه
تثب الصلاة المعصوب عليهم رواء ابن ماجه (وكونه) أي المصل (حافضاً) بالثوب
أو مع ريع محتسبه (ونحوه) كفاف أي محتسب الثناط أي فتكره صلاته (و)
كونه ، نافذ لصام ونحوه (كثرات وجماع) وإن تأنى وهو في الصلاة كظم

والركوع . والاعتدال عنه . والسجود . والاعتدال عنه . والجلوس بين
السجدين ، والطمأنينة ، والتشهد الأخير . وجلسته ، والصلاة على النبي عليه
السلام ، والتسليتان ، والتزييف . وواجب ثمانية : التكبير غير التحريمة ،
والسميع ، والتحميد .

والمأموم لكن تحمدا عنه الإمام . (و) رابع (الركوع) : جمعا في كل ركعة
(و) خامس (الاعتدال عنه) أي الركوع فدخل فيه الرفع منه لاستقامته .
هكذا من أكثر لأصحاب . وروي في مروع وأما في غيره من سجد فعدوا كذا
بهما . كما يحقق الخلاف في كل منهما ولا يصلح أن يقال . (و) السادس (السجود)
(جذا .) (و) السابع (الاعتدال عنه) أي الرفع منه . (و) الثامن (الجلوس بين
السجدين .) (و) التاسع (الطمأنينة) في حقه : التأمل وهي السكون واليقين في ذلك
فهي (و) العاشر : تشهد الأخير . (و) ركن منه : منهم صل على محمد وآل محمد
من التشهد الأول . (و) الحادي عشر (جلسته) أي جلسته تشهد الأخيرة وحده
المستحسن . (و) الثاني عشر (الصلاة على النبي وآله) : تشهد فلاح في ذلك
خدمت عليه . وبعد لمصنف الصلاة عليه ^{عليه السلام} ركعا منفلا كما هي عليه صاحب
الإمامين . (و) الثالث عشر (الفروع) : وأما صاحب فقهيه وكثير من لأصحاب فقه
جموعها من حدة التشهد الأخير . (و) الثالث عشر (التسبيحان) : وهو أن يقول
مرتين : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . فمجلسا . (و) الرابع عشر (الركعة) :
وعود بلاوة وشكر وفائلة فتجزئ تسبيحه وحده . (و) الرابع عشر (التزييف)
بين الأركان على ما تقدم هنا وفي حقه الصلاة . فهو سجدة مثلا في ركوعه سجدة
خللت الصلاة . أو سبوا ^{عليه السلام} . (و) الرجوع إلى ركعة سجدة . (و) واجبها : بقائه
ما كان فيها ومطلق ركعها عبدا وتصفه سبوا وجهلا تصا . وغيره السجود . وهي
(ثمانية) أحدها (التكبير) في محله وهو ما بين انتقال وأما . (و) غير التحريمة .
أي تكبيرة الإحرام فإياها ركن . ويقدم . وغير تكبيرة المسوق الذي أروا
إمامه ركعا فإياها سنة . (و) الثاني (السميع) أي قول : سمع الله لمن حمده ،
لإمام ومعه . (و) الثالث (التحميد) أي قول : وذا منك الحمد ، للكل

وتسبح ركوع وسجود ، وقول رب اغفر لي ، مرة مرة والتشهد الاول .
وحسنه ، وما عدا ذلك والشروط ستة فالركن والشروط لا يسقطان سهواً
وجهاً ويسقط الواجب هما

فصل في ما يشرع سجوداً لسبب زيادة ونقص وشك ، لا في
عقد ، وهو واجب لما تبطل تعمده . وسنة لا تيان بقول مشروع في غير
محله سهواً ، ولا تبطل تعمده .

(و) اربع (تسبح ركوع) وهو قول ، سبحان رب العظمى . (و) احدى
تسبيح (سجود) وهو قول ، سبحان رب الاعلى . (و) احدى (قول رب
اغفر لي ، مرة مرة) بين كل جديتين ، وإتيانه بالتسبيح والتحميد وتسبيح ركوع
وسجود و رب اغفر لي ، كإتيانه بالكبير ، من الاستد . والاهاء . ولو شرع فيه
فل انقال أو كنه بعد اسم . م بعده . (و) سابعة (التشهد الاول) على غير
من قام لإمامه عنه سهواً . ويأتى في نحو السهو (و) ثامن (جلست) أى التشهد
الاول . (وما عدا ذلك) لمقتضى في الاول . (و) نواحيات (و) ما عدا (شروط)
فهو (سنة) أى من أقول وأفعال . وبعد بعد ما . صفة الصلاة ، (فالركن والشروط
لا يسقطان سهواً) لا (جهلاً ويسقط الواجب هما) أى بالسهو والجهل .

(فصل) في سجود السهو . (وشرع) أى يجب أو يس (سجود السهو) قال
في النهاية . السهو في الشيء تركه من غير عمد ، وعن الشيء تركه مع لعمري وقال
صاحب المشرك . السهو في الصلاة سبب اسبى ورفقوا من الاهى والاسى
أن سببى رار كرتة بذكر خلاف اسبى . (زيادة في الصلاة) متعلق بشرع (و)
(نقص) معها سهواً (و) لا شك (في صحة أو في بعض المسائل فلا شرع
لكل شك بل ولا لكل زيادة أو نقص ، و) لا (يشرع سجود السهو) في عقد (و)
ولا شك ، هذا كثر حتى صار كوسو من بل . م طرحه ، ركعة في التوسوء والعس
وإزالة النجاسة . (وهو) أى سجود السهو (واجب لما) أى لفعل شيء . أو تركه
(تبطل) الصلاة (بتعمده) كلام على نقص . ورماده ركن أو ركوع وسجود وسجود
وترك تسبيح وسجود ، وإتيانه بسبب ركعة أو ركن شك فيه . (و) سجود السهو
(منه لا) (المصلى) بقول مشروع في غير محله سهواً (غير ملام فانه اذ ذلك
واجب .) (ولا يبطل) الصلاة (تعمده) دين المصلى بقول مشروع في غير

ويجب السجود لذلك مطلقاً ويبى على اليمين - وهو الأقل - من شك في ركن أو عدد .

فصل **آكد صلاة تطوع كسوف فاستسقاء فتراويح فوتر .**
ووقته من ص _____ صلاة العشاء إلى الفجر .

عبدال عنه - لا بعد ، (ويجب السجود بذلك) أى لجميع هذه الصور (مطلقاً) أى سواء ذكر الركن المتروك هل شرعه في قراءة التي سبها أو بعده ، وسواء كان رجوعه قبل أن يستتم قائماً أو بعده أو بمصيه حيث حرم رجوعه . ومن قام لركعه الثالثة جلس متى ذكر وجوباً ونظّل الصلاة تتعمد ترك سجود السهو الواجب الذي يحل به السلام ، ولا بشرع سجود لترك سجود السهو سهواً . ومتى سجد بعد السلام تشهد وجوباً التشهد الأخير ثم ساء سواء كان يحل السجود قبل السلام أو بعده . (ويبنى على القين وهو الأقل من شك في) ترك (ركن) بأن تردد في فعله فيجعل كمن نيس تركه لأن الأصل عدمه . وكألو شك في أصل الصلاة (أو) شك في (عدد) ركعات وهو في الصلاة ، فإذا شك أصلي ركعه أو ركعتين بنى على ركعة ، وثنتين أو ثلاثاً بنى على ثنتين ، وهكذا إماماً كان أو معزداً ، ولا يرجع مأموماً واحداً إلى فعل إمامه ، فإذا ساء الإمام بنى للمأموماً بما شك فيه وسجد للسهو وسب ، فإن كان مع إمامه غيره وشك رجع إلى فعل إمامه ومن معه من المأمومين كمن ينهه اثنان فأكثر . قاله في شرح المنتهى .

(فصل) في ذكر صلاة التطوع وأوقات الهي (آكد) مبتدأ (صلاة تطوع) وهو في الأصل فعل الطاعة ، وشرعاً وعرفاً طاعة غير واجبة ، والعمل بالريادة ، والتعليل التطوع . قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة لغير يوم القيامة إن لم يكن المصلئ أمماً ، وفيه حديث مرفوع ، رواه الامام أحمد ، وكذلك أركاة وعبية الأعمال الصالحة . وهي أصل تطوع ليس بعد الجهاد والعلم تعله وتعليمه . وأصلها ما يسى جماعة (كسوف) خبر أى آكد ما تسن له الجماعة صلاة لكسوف (فاستسقاء) أى صلاة الاستسقاء في صلاة الكسوف في الآكدية (فتراويح) ذكره في المذهب وغيره لأنها تسن لها الجماعة (فوتر) لأنها سنة مؤكدة تشرع لها الجماعة ، وليس بواجب إلا على النبي ﷺ (ووقته) الوتر (من صلاة العشاء) ولو مع جمع تقديم (إلى) طلوع (الفجر) الثاني ، وفصله آخر الليل لمن يثق من

وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة مثنى مثنى وبوتر بواحدة ، وأدنى النكاح ثلاث سلامين ، ويقنت بعد الركوع طباً فيقول : اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت

بضمه أفضل (وأقله) أى الوتر (ركعة) ولا يكره بها مفردة ولو تلا عدد من مرص أو سمر أو نحوها (وأكثره) أى الوتر (إحدى عشرة) ركعة بأى بها (مثنى مثنى) أى يلم كل نيتين (وبوتر بواحدة) أى تس فيها عقب لشفع بلا تحير لصا ، وإن صلاها كلها سلام واحد بأن سرد عشرًا وتشهد ثم قام فأتى بالركعة جاز أو سرد لأحدى عشرة ولم يجلس إلا فى آخرهن جاز ، لكن الأولى أولى ، وكذا إن أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع ، وإن أوتر تسع سرد ثمانية وجلس وتشهد ولم يسلم ثم صلى التسعة وتشهد ويسلم ، وإن أوتر سبع أو خمس لم يجلس إلا فى آخرهن وهو أفضل فيما إذا أوتر سبع أو خمس (وأدنى النكاح) فى الوتر (ثلاث) ركعت (سلامين) ويجوز سلام واحد سردا أى من غير جنوس لتحالف المغرب ، وليس أن يقرأ فى الأولى بعد العائنة سبح ، وفى الثانية قل يا أيها الكافرون ، وفى الثالثة قل هو الله أحد . (ويقنت) فى الأخيرة من وتره (بعد الركوع طباً) . وإن كبر ورفع يديه ثم قنت قبل الركوع جاز ، ويرفع يديه أن صدره حيا فتوجه وبسطهما وطلوئهما نحو السماء ولو مأموماً (فيقول) المصلى إن كان إماماً أو منفرداً جهراً ، اللهم انى أستعينك^(١) وأستهديك وأستعورك وأتوب اليك وأؤمن بك وأتوكل عليك وأتقن عليك الخير كله وأشكرك ولا أكفرك . انهم يذكرونك بعد ذلك أصلي وأحمد واليك أسعى وأحمد ، أرجو رحمتك وأحزن عذابك ، أن عذابك الجذ بالكمعار ملحق - بكسر الحاء على المشهور . (اللهم) أحسنه يا الله حدثت الياء من أوله وعوض عنها الميم فى آخره (اهدني فيمن هديت) بوصل الضمير أى تنتى على الهداية أو ردتى عنها (وعافني فيمن عافيت) من الأسقام والبلايا ، والمعافاة أن يعافيك من الناس

(١) فى معنى والتمس والافتقار ، اللهم إنا نسئلك بلفظ الجمع ، وهكذا فى آخره وسبأ فى النسبة عليه فى التثنية . المطبوع

وتولاني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وفقى شر ما قصيت ، إنك تقصى ولا يقصى عليك ، إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك ، وبعفوك من عقوبتك ، وبك ملك ، لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، ثم يصلى على النبي ﷺ

وبعافهم منك (روى فيمن توليت) الولي ضد العدو من (١) نيت (٢) الشيء إذا غنيت به كما ينظر الولي في حال اليتيم لأن الله تبارك وتعالى ينظر في أمره ، له العناية ، ويجوز أن يكون من وليت الشيء إذا لم تكن بينك وبينه واسطة بمعنى أن الولي يقطع الوسايط بينه وبين الله تعالى حتى يصير في مقام المرقبة والمشاهدة وهو مقام الاحسان . (وبارك لي) البركة الزيادة أو حلول الخير الإلهي في الشيء . (فيما أعطيت) أي أنعمت به (وفقى) من الوفاة (شر ما قصيت) إنك تقصى ولا يقصى عليك سبحانه لا رد لأمره ولا معقب لحكمه فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (إنه لا يذل) مكسر المذال المعجمة (من واليت ، ولا يعز) تكرر العيز (من عاديت ، تباركت) خرجت من صفات المحدثين (ربنا وتعاليت) رواه الإمام أحمد ولفظه له (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبك منك) قال الخطابي : في هذا معنى لطيف وذلك أنه سأل الله تعالى أن يجيره برضاه من سخطه وهما صداران متقابلان ، وكذلك المعافاة والمؤاخذة بالعقوبة . ثم لجأ إلى ما لا صد له وهو الله سبحانه وتعالى أظهر العجز والافتقار وخرج منه إليه فاستعان به منه . قال ابن عقيل . لا يسعى أن يقول في دعائه : أعوذ بك منك فحصله أعوذ بالله من الله وفيه نظر إذ هو ثابت في الخبر . قاله في شرح الاقناع (لا أحصى ثناء عليك) أي لا أحصى صمدك ولا الثناء بها عليك ولا أبلغه ولا أطيقه ولا انتهى غاية . والإحصاء العد والتصبط والحفظ فإن تعالى (عم أن لن تحصوه) أي تطيعوه (أنت كما أثنيت على نفسك) اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء ، وورده إلى المحيط عنه بكل شيء . جملة وتفصيلا . كما أنه تعالى لا نهاية لسلطانه وعظمته لا نهاية للثناء عاياه لأن الثناء تابع للشيء عليه . (ثم يصلى على النبي ﷺ)

(١) هكذا في شروح النسخ والأديع والزاد والكلمة في الأصل مشبهة كانها (وهي) ورعا تكون (ومنه) . اللغوي

(٢) كذا ومنه في شرح النسخ والاقناع ، وفي شرح الزاد (توليت) وهو لم يروى . اللغوي .

ويؤمن مأموم ويجمع إمام الضمير ويمسح الداعي وجهه بيديه مطلقا .
ولترأوح عشرون ركعة برمضان ، تسن والوتر معها جماعة . ووقتها بين ستة
عشاء ووتر . ثم لرافنة ركعتان قبل الظهر . وركعتان بعدها . وركعتان بعد
المغرب . وركعتان بعد العشاء . وركعتان قبل الفجر وهما آكداهما .

— نص عليه — ولا بأس أن يقول : وعلى آله . ذكره في التبصرة . (ويؤمن مأموم)
بلا قوت من سمع . وإن لم يسمع . . . نص عليه (ويجمع إمام الضمير) أي يقول
اللهم إنا نستعينك أخ . اللهم اهدنا الح . وادسه من الوتر من قوله . سبحان
لثلاث القدوس . ثلاثا . رفع صوته في الثالثة . وكره قنوت في غير الوتر إلا أن
يؤم بمسجد من له وهي سبيله من شد يد أيدهم خشد بين القنوت لإمام الوقت
خاصة في كل مكتوبة إلا حمه للاستعانة به باليد . في خطبته . وإن قست في
سبيله كل إمام جماعة أو كل مص لم ينظر صلاته (ويمسح الداعي وجهه بيديه
مطلقا) أي إمام وغيره عقب كل دعاء في صلاة وغيرها (والترأوح) سنة
مؤكدة سها رسول الله ﷺ وليست بحديثه لعمر رضى الله عنه . في الحديث عليه
من حديث عائشة أن النبي ﷺ صلاها بأصحابه ثم تركها خشية أن تفرض . وهي
من أعلام الدين الظاهرة . سميت بذلك لأنهم كانوا يصلون أربعا وتروحون ساعة
أي سترحون . وهي (عشرون ركعة برمضان تسن) تأكد (و) بين (الوتر
معها جماعة) وفيها خبر الإمام فيها ما نعرفه وسنذكر من كل اثنين بينة أول كل
ركعتين لحديث صلاة الليل مثنى مثنى . ولا ينقص منها شيئا . ولا بأس بزيادة
عنها (ووقتها) أي التراويح (بين ستة عشاء و) بين (وتر) إلى طلوع
العصر الثاني . وفيها في مسجد وأن الليل أقص . (ثم) السن (الراتية) المؤكدة
التي يعمل مع لمرات عشر ركعات ويكره تركها وتسقط عدالة مداومه (ركعتان)
حسب (بين الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب) يقرأ في أولهما بعد العائنة
من يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد (وركعتان بعد العشاء وركعتان
بعد العصر) يقرأ فيهما كسرة المغرب . أو يقرأ في الأولى (قولوا آتنا بالله
لأية في سورة لقدره) وفي الثانية (قل يا أهل الكتاب تعالوا) الآية من آل
عمران ويصلح بعدد على جنبه الأيمن استجابة قبل فرسه . نص عليه (وهما)
أي ركعتا المغرب (أكدهما) أي العشر فيحير المصلي في فعل ما عداها وعدا وترا

وتس صلاة الليل تأكيد . وهي أفضل من صلاة النهار .

سما فإن شاء فعله أو تركه لشقة السر ، وأما ركعتا العجر والوتر فليحفظ عليهما حصرا وسهرا . وتس قضاء الرواتب إلا ما فات مع قرصه وكثر فالأولى تركه لحصول اشقة إلا أنه العجر فيقصها مطلقا تركها . والسنة غير روات عشرون ركعة . أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وأربع بعد المغرب وأربع بعد العشاء . ويس لمن شاء ركعتان بعد أدان المغرب فليها ذكره في الإفتتاح . وبين الفصل بين العرض والسنة بقيام أو كلام . ويجزئ منه عن تحية مسجد ولا عكس وإن بوى ركعتين التحية واسته أو العرض حصلا . فانه في المنتهى (وتس صلاة الليل) أى العمل المطلق فيه (تأكيد . وهي) صلاة الليل (أفضل من صلاة نهار) وعدم اليوم أفضل لأن الباشته لا تكون . لا بعد وفه ، ومن لم يرد فلا باشته له . قاله الإمام أحمد وهو من أشد وصف أى تشبها بهم ، يعرف ، وتسمى أدلك . والهجاء إنما هو بعد يوم . قال في شرح الإفتتاح وظاهره ولو بسير . فاد استيفظ الساتم من يومه . ذكر الله تعالى وقال ما و . ومنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله أحد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا الله ثم إن قال اللهم اعمر لى أودى . منجيب له . فان توحا وصل قببت صلاته . ويس افتتاحه بركتين حميتين ، وبينه عند النوم . وكان واجبا على النبي ﷺ ومن سح . ووقف من العروب الى طلوع الفجر لثاني . وسكره مداومته . ولا يقوم كله إلا ليله عيد الفطر والأصحى وفي معاهمه ليله النصف من شعبان . والثالث بعد النصف أفضل مطلقا نصا . فيجعل الليل أسداسا بنام النصف الاول ويقوم الثلث الذي يليه وينام السدس الأخير لحديث : أفضل الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه . وفي حديث ابن عباس في صفه تهجد عليه السلام أنه نام حتى انصف الليل أو قبله فعمل أو بعده فليل ثم استيقظ . فوصف تهجده قال ثم اصطلي حتى جاء المؤذن . انتهى . وبصح تقويع ركعة ونحوها كثلث وخمس . أطلقه في المنتهى . وقال في الإفتتاح . مع الكراهة . وكثرة ركوع وسجود الفصل من طوى قيام . وتس صلاة الصبح عيا أى يوم بعد يوم . واختار الشيوخ في الدين المداومة لمن لم يقم الليل . ووقفها من حروح وقت الهى الى فصل

وسجود تلاوة لقراءة ————— أرى ومستمع

ازدواج واقفا ركعتان وأكثرهما ثمان وتس صلاة الاستحادة إذا هم بأمر (١) ،
أطلقه الإمام والأصح وصاهاه ولو في سجدة أو غيره من العبادات أو غيرها
فركعتين غير القربة ثم يقول اللهم إني أستجيرك بعلمك وأستعذك
بمقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك عذر ولا أقدر وتم ولا أعجز وأسألك
سلام العيوب ، اللهم إني كنت تعلم أن هذا الأمر — ويسميه بعينه — خير لي في ديني
ومعاشي وعافيتي أمري — أو في عاجل أمري واجه — فأفعله لي وبه لي ثم
بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعافيتي أمري
— أو في عاجل أمري وآجتيه — فأصرفه عني وأصرمني عنه وأقدرني على الخير حيث كان
ثم رخصني به ، ويقول فيه مع العافية ولا يكون وقت الاستحادة باردا على الأمر
أو عذمه فانه حادثة في التوكل ، ثم يستشير ، فإذا صيرت المصلحة في شيء فعنه ،
وتس صلاة الحاحية أي الله تعالى أو أئني أدعي ، تنوفاً وبحسن الوضوء ثم ليصل
ركعتين ثم يثني على الله مارك ومعالى وليصل على النبي ﷺ ثم يقرأ لا إله
إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب العرش العظيم ،
الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك وعزائم معصرتك والعافية من كل
بر والسلامة من كل إثم ، لا تدع لي ذنباً إلا عذته ولا هم إلا فرجه ولا حاجة
هي لك رضا إلا قضيتها بأرحم الراحمين ، وتس صلاة التوبة إذا ذنب ذنباً يتظاهر
ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله وتس تحية المسجد ، وسنة الوضوء وإحياء
ما بين العشاءين وهو من قيام الليل (٢) يس (محو تلاوة) تأكد (لأري)
ومستمع (وهو من يقصد الاستماع في الصلاة وغيرها ، ويكرره شكرارها حتى
في طواف مع قصر فصل ، ولا يس لاسماع وهو الذي لا يقصد الاستماع ، ويعتبر
كون قارئ يصلح إماماً فلا يسجد مستمع أن لم يسجد قارئ ، ولا إمامه عن
يساره مع خلوي يمينه ، ولا يسجد رجل ولا حتى لتلاوة امرأة وحشي ، ويسجد
كل لتلاوة أي وزمن وصي والسجودات في القرآن أربعة عشر سجدة ، في آخر
الأعراف ، وفي الرعد عند (بالعدو والآصال) وفي النحل عند (ومعهم)

(١) روى الأصل «نه» وليس هذه الكلمة في سنها ولا الإجماع ولم أحدها في
غيرها . الطي

ويكبر إذا سجد وإذا رفع ويجلس ويسلم . وكره لإمام قراءتها في سرية وسجوده لها وعلى مأموم متابعتها في غيرها . وسجود شكر عند تجدد نعم واندفاع نقم ، وتطول به صلاة غير جاهل وبأس وهو كسجود تلاوة

مائة مرة . وفي الإسرائ عند (ويذبح حسوعا) وفي مريم عند (حروا عند وبكيا) . وفي الحج فتلان الأول عند (يعلى ما يشاء) . والثانيه عند (لعنكم بنحوي) وفي العرفان عند (وزادهم نفورا) وفي النمل عند (لعرش لعظم) . وفي أم السجدة عند (لا يستكبرون) وفي هلك عند (لا تسمنون) وفي حجر الحنم ، وفي الاثمان عند (لا يسجدون) . وفي أحمر أروا وسجده من صلاة شكر . ويأتى الكلام عنه قريبا . (و) صفة أى سجود التلاوة (يكبر) قارى ومستمع (أو سجد وإذا رفع ويجلس ويسلم) من غير شهاد ، والسليمة الأولى ركن . وعجزى نصا . ونقدم في الأركان . (وكره لإمام قراءتها) أى قراءة آية سجدة (في صلاة سرية) كره (سجوده لها) في صلاة سرية (وعلى مأموم متابعتها) أى متابعتها بإمامه (في غيرها) أى السرية . وسجود عن قيام أقصر (و) يس (سجود شكر عند تجدد نعم) مطعما أى عامة للمسلمين أو خاصة به نصا (و) عند (اندفاع نعم) مطعما أيضا (وتطول به) أى سجود الشكر (صلاة غير جاهل) (غير) بأس . وهو (أى سجود الشكر في صفة وأحكامه) كسجود تلاوة . ومن رأى مبتلى في دينه سجد بحضوره وغيره وقار أحمد الله الذى عافاه عن التلاوة وقصصنى عنى كشي عن حلهه تفصيلا . ولم رأى مبتلى في دينه سجد ومن ذلك وكتمه وسأل الله تعالى العافية . وتبجح قراءه القرآن في لطيف وفاتحه وقاعدا ومصطحفا وراكبا وماشيا ومع حدث أصغر وبجاسة ثوب وبدن حتى هم لأه لا دلس على المصح . وحفظه فرص كفايه إجماع ويتبع جملة ما يجب في الصلاة وهو العاتجة على المذهب . ثم يتم من العمل ما يحتاج إليه من أمور دينه وجوبا ونسب الفرائض في المصحف . والختم كل أسبوع ، ولا بأس به كل ثلاث . وكره فوق أربعين ، ويكبر لأحر كل سورة من الصحيح إلى آخر القرآن يقول الله أكبر . بعض . ويجمع أنه عند ختمه بذا . وأن يكون الختم في الشتاء أول الليل . وفي الصيف أول النهار ، ولا يكرر سورة الصد ولا يقرأ العاتجة وحدها من البقرة . نصا . ويسن قول التفسير ويجوز بتفصى الألف

وأوقات النهي خمسة : من طلوع جمر ثان إلى طلوع الشمس . ومن صلاة العصر إلى الغروب ، وعند طلوعها إلى أو تقاعها قدر ربح ، وعند قيامها حتى ترول ، وعند غروبها حتى يتم . فيحرم ابتداء فعل فيها مطلقا . لا قضاء فرض . وفعل ركعتي ضواف ، وستة جمر أداء قلب . وجنارة بعد حجر وعصر

لعربية لأنه - - - . ومن قال في القرآن برأيه . أو عما لا يعلم ، فليستوا مقعده من النار .

(وأوقات النهي عن الصلاة خمسة) . هذا هو المشهور أحدها (من طلوع الشمس إلى طلوع الشمس) . (الثاني (من صلاة العصر) تامة ولو بمجموعه وقت الظهر (إلى (الغروب) وتعمل منه الظلم ولو في جمع تأخير من لم يصل لعصر أبيع له التمتع وإن صلى غيره وكذا لو أحرم بها ثم فعلها فلا . ومن صلاها فليس به التمتع وإن صلى وحده . (و (الثالث (عند طلوعها (أي الشمس) إلى (ما عاها من ربح) في رأي العيني (و (الرابع (عند فاعها) أي الشمس (حتى (و (الخامس (عند غروبها حتى يتم (الغروب) فيحرم ابتداء فعل فيها (من هذه الأوقات ، ولا يتعد (مطلقا) أي سواء كان عالما أو ناسيا أو جاهلا ، ومن دخل وقت النهي وهو فيها حرم عليه الاستدانة . وقال ابن تيمية وظاهره حر في تمام النهي وقت النهي لا بأس به ولا يقطعه من محله . وقال في شرح انتهى وظاهره أنه لا يبطل تقطوع بتداه فيه بدخوله لكن يأثم باتمامه . انتهى حتى ماله سبب كمجود بلاوة وشكر وسنة راسية إلا تحية مسجد حال حطية جمعة صبيعا كان أو شتا . مع عدم وعنده لحدث أني سعيد مرفوعا . نهى عن الصلاة نصف لنهار إلا يوم الجمعة . رواه أبو داود . ولأنه وقت انتظار الجمعة . وإن شك من دخل وقت النهي ؟ فالأصل بقاء الإباحة حتى يعمد (لا) يحرم فيها (قضاء فرض) وفعل مسدورة ولو بدوها فيها ، (و) لا يحرم فيها (فعل ركعتي طواف) (لاسية جمر أداء قبلها ، (و) لا صلاة [(جارة بعد) طلوع (جمر و) صلاة (عصر) لطول مدتها فالانتظار بحاف منه عليها . وكذا إن حيف عليها في الأوقات القصيرة . للعد

فصل في تحب الجماعة للحمس المؤداة على الرجال الأحرار
 القادرين ، وحرم أن يؤم قبل راتب إلا مادته أو عذره أو عدم كراهته .
 ومن كبر قبل تسليمه الإمام الأولى أدرك الجماعة . ومن أدركه رآكها أدرك
 الركعة ، بشرط إدراكه رآكها ، وعدم شكه فيه ، وتحريمه ههنا .

(فصل) في صلاة الجماعة . و (تحب الجماعة ل) بصوات (خمس المؤداة)
 على الأعيان لا وجوب كفاية فيقابل تاركها كآذن (على الرجال) لا النساء
 والخائف (الأحرار) دون العبد والمقصود (القادرين) عليها دون ذوي الأعذار
 لميعة ولو سقرا في شدة خوف الحدث من عمر مرفوعا . صلاة الجماعة مفصل
 على صلاة الفرد تسع وعشرين درجة ، وليست شرعا لصحة الصلاة نص من تصح
 من منفرد ، ولا ينقص أجره مع عدد ، وتنفذ جماعة بمأموم واحد ولو أثنى
 لا يصح فقط في فرض . وتسن مسجد إظهار لشعائر الإسلام ومافيه كثرة
 الجماعة ، وهرب منها الزنط والمدارس ونحوها . فانه بعضه . وبه فعلها ثبت
 وصحراء (وحرم أن يؤم) مسجد (قبل) إمام (راتب) من كان به راتب فلا تصح
 إمامته (إلا مادته) أي الراتب إلى كره ذلك (أو) إلا مع (عذره) أو تأخره
 مع صيق الوقت (أو) إلا مع (عدم كراهته) لذلك وبرأس إن تأخر عن وقته
 المتعاد مع قرب محله أو عدم مشقه . ومن صلى ثم أقبلت الجماعة من أن يعيد ولو
 وقت هي والأولى فرضه . وكذا إن جاء مسجدا غير وقت منهي بغير قصد
 فانه يستحب في حقه الإعادة إلا المغرب فلا تنس إعادتها لأن إعادته تطوع ولا
 يكون بوقته . ولو كان صلى وحده - ذكره القاصي وغيره . ولا يسوى لثانية فرضا
 بل ظهر إعادته مثلا ، وإن تراها ملاح . (ومن كبر) مأموما (قبل تسليمه
 الإمام الأولى أدرك الجماعة) ولو لم يجلس ، فيبني عليها ولا يجند لإحرام لأنه أدرك
 جزءا من الصلاة أشبه ما لو أدرك ركعة فيحصل له فصل الجماعة ، ومن كبر بين التسليمتين
 لم تنفك صلاته (ومن أدركه) الإمام (رآكها) بحيث يصل المأموم إلى الركوع المجرى
 قبل أن يركع الإمام عن قدر الإجراء منه (أدرك الركعة بشرط إدراكه رآكها) (أو)
 بشرط (عدم شك) أي المأموم (فيه) أي في إدراك إمامه رآكها (و) بشرط (تحريمه)
 أي المأموم حال كونه قائما (ولو لم يدرك الطمأنينة مع الإمام فيطمأن بعده

ونس ثامة للركوع ، وما أدرك معه آخرها ، وما يقضيه أولها .

وتحتمل عن مأموم قراءة ، وسجود سهو ، وتلاوة ، وسجدة

وبحقه ونجسته تكبيره الإحرام لها (ونس) تكبيرة (ثامة للركوع) خروجها من خلاف من أوجه كابن عقيل وابن الجوزي . فان نوى المأموم التكبيرة الإحرام والركوع معا لم تسعد صلاته . وان أدركه بعد الركوع لم يكن مدركا لركعة وعديه متابعته فلا ولا فعلا . وقال في شرح الاقتاع : وأما التشهد ادا لم يكن محلا لتشده فلا يجب عليه . وسر نحوه معه كف أدركه ويحسد لا تكبير لها ويقوم مسوقا لمصاه ما فاتته شكير لها لوجوبه لكل انتقال يعتد به المصلح وهذا منه . وان قام لقضاء ما فاتته من سلام الإمام الثانية فلا عذر يسع اعمارقة لزمه العود ليوم بعدها فان لم يرجع بقيت صلاته علة لا إمام . وظاهره لا فرق بين العمدة ولذكر وحدهما وهذا واضح . كان الإمام يرى وجوب التسمية الثانية ولا فقد خرج من الصلاة بالاولى خصوصا بعض الماسكة فانه ربما لا يسد الثانية رأسا فكيف يصنع المسوي لو قبل لا يه رقه فله . وان أدرك إمامه في سجود وهو بعد السلام لم يدخل معه فان فعل لم تسعد صلاته (وما أدرك) المسوي (معه) أي الإمام من صلاة فهو (آخرها) أي آخر صلاته فان أدركه فيما بعد الاول لم يستمع ولم يستعد (وما يقضيه) عما فاتته فهو (أولها) أي أول صلاته فيستفتح به . ويتعبد ويقرأ السودة ويظيل القراءة التي يقضيها ويرعى ترتيب سور وتكبيرات لعيد ادا فاتته لكن لو أدرك مسوي مع إمامه ركعة من رابعة أو مغرب تشهد عقب ركعة أخرى لثلا يعبر منه الصلاة فيقطع الرابعة على وتر وليست كذلك . ويقطع الوتر على شمع وليس كذلك . ويتورك مسوق مع إمامه كما يتورك فيما يقضيه ويكرر التشهد الاون بصاحي يسلم إمامه التسميتين فان في شرح الاقتاع . قلت وهذا على سبيل التدب . فان كان محلا لتشده الاول فواجب منه المرة الاولى بدين قوله . فان سلم الإمام قبل أن يتم المأموم التشهد الاول فام المأموم ولم يشته ان لم يكن واجبا عليه .

(وتضمن) إمام (عن مأموم) ثمانية أشياء : أحدها (قراءة) الفاتحة فتصح صلاة المأموم بدونها (و) الثاني (سجود سهو) إذا دخل معه أو الصلاة . (و) الثالث سجود (تلاوة ، و) الرابع (ستر) لأن ستر الإمام ستره لمن خلفه

ودعاء قنوت ، وتشهداً أول إذا سبق بركة ، لكن يس أن يقرأ في سكاته
وسرية وإذا لم يسمعه بعد لا طرش . وس له التحفيف مع الإمام وتطويل
الأولى على الثانية وانظار داخل ما لم يشق

(و) الخامس (دعاء قنوت) حيث يسمعه مأموم فيؤمن فقط (و) السادس
(تشهد أول إذا سبق) المأموم (بركته) من صلاة . والسابع قول : سمع الله لمي
حمده ، وثامن قول : مل السموات ومل الارض ومن ما شئت من شيء . بعد
(لكن يس) المأموم أن يستفتح ويتعوذ في جهرية و (أن يقرأ) الفاتحة وسورة
حيث شرعت (في سكاته) أي الإمام ولو لنفسه معه أو هاء ، يعني أنه
يستفتح ويتعوذ في السكته الأولى عقب إحرامه ، ويقرأ الفاتحة في الثانية عقب
إحرامه ها . ويقرأ السورة في الثالثة بعد فراغه منها ، والسكات ثلاث : فل
الفاتحة في الركعة الأولى ، وبعد الفاتحة في كل ركعة وتس هنا بعدد ما لبسها
المأموم فيها ، والثانية بعد فراغ القراءة لشتمكن المأموم من داء السورة فيها
(و) من المأموم أيضاً أن يستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت
في صلاة (سرية) كظهر (و) يس له أيضاً أن يأتي بما تقدم (ا) م يسمعه (أي
إذا لم يسمع المأموم الإمام) (لبعد) . و (لا) يس له أن يقرأ إذا لم يسمعه
(طرش) إن شغل بمرأه من جسده وإلا فيس له أن يقرأ . والأولى في حق
المأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد شروع إمامه من غير تحفيف فلو سمعه
بالقراءة وركع تسعة وقطع القراءة . بحسب خلاف التشهد فانه تسعة . و من واقعته في
أفعالها أو في السلام كره ولم يطل . وإن سقعه حرم من ركع أو سجد أو رفع
فيل إمامه محذوراً أن يرجع ليأمر به مع إمامه ، فإن في هذا عمداً نطقت صلاته
لا صلاة ناس وجاهل .

(وس له) أي الإمام (التحفيف) للصلاة (مع الإتمام) ها ، وتكرره سرعه
تمنع المأموم ممن ما يس ما لم يؤثر مأموم التطويل (و) يس (تطويل) القراءة
في الركعة (الأولى على الثانية) إلا في صلاة خوف في الوجه الثاني فالثانيه أطول
وإن عكس فإن قصر الأولى وطول الثانية فنصه يحزمه . وينبغي أن لا يفعل إلا
في جمعة إذا قرأ سج والعاشية ، (و) يس لإمام (انتظار داخل ما لم يشق)
الانتظار على مأموم لأن حرمة من معه أعظم فلا تش عليه لتضع الداحس .

فصل في الأقرأ العالم فقه صلته أولى من الألفه .

ومن استأذنت امرأته أو أمته أن المسجد كره معها إذا خرجت نفقة غير مطبقة ولا مزينة إلا أن يحشى فنة أو ضرراً فيجب منعها . وعلى كل بيتها خير مما .
والجن مكلفون في الخمة إحصاء . يدخل مؤمنهم الجنة وكافرهم النار إجماعاً ، وهم فيها كغيرهم على قدر ثوبهم . ومن أبو حنيفة يصيرون زانياً كائناً . وثوابهم النجاة من النار . وسعد بهم إجماعه . قال في شرح المنتهى للثوالب لا أحمه . وفي البوار . تنعقد (١) الجمعة (٢) بالملائكة ويمسلي الجن وهو موجود من النوبة . وذكره أيضاً عن أبي البقاء من أصحابنا ، قال في المروع كذا قالوا والمراد بالجمعة من فرقة . انتهى . وقال الشيخ تقي الدين (٣) تراهم بها (٤) ولا يرونا . وليس منهم رسول . ويقبل قولهم إن ما بأيديهم منكهم مع إسلامهم . وكافرهم كالخمرى . ويحرم عليهم علم الأديين وطء بعضهم بعضاً . ومحل ذبيحتهم . وولم يفتنهم ماهران . وفي جوار ما نكتهم احتمالاً ذكره في حاشية الأقسام .

(فصل في الإمامة) (الأقرأ العالم فقه صلته أولى) بالإمامة (من الألفه)
اد لم يكن جيد المرء . ثم الأجود قراءة الألفه . ثم لأقرأ جودة . ثم الأكثراً
قرأها . ثم ألقه وأعلم بأحكام الصلاة لمربة الفقه . ثم إن استووا في القراءة والفقه
فالأولى الأس . ثم لأشرف وهو القرشي . فيقدم أبو هاشم ، ثم باقي قرشي .
ثم الأقدم همزة بضمه وسبقه بسلام كسبق بجمرة . ثم الأبي والأورع . ثم إن
استووا في جميع ما تقدم وتشابخوا أفرع من فرع صاحبه فهو أحق فياساً على
الأذان ، وصاحب البيت وإمام المسجد الرابع الصالحان للإمامة ولو عدي أحق
بالإمامة من غيرهما إلا من دى سلطان فيهما فيقدم ، وإلا العبد فليس أولى بيته
من سيده ، وحر أولى من عبد ومبعض . والمبعض والمكاتب أولى من عبد ،
وبصير وحصري ومتوصي . . ومشاجر ومغير أولى من صدم . وتكره الإمامة
غير الأولى بلا إدارته غير إمام راتب وصاحب بيت فحرم بلا إدارتهما وتقدم بعضه

(١) رادى الأصل : هم . ويمتد في شرح المنتهى ولا حاجة لها مع ما يأتي . انتهى

(٢) زاد في شرح المنتهى «والجماعة»

(٣) أى في الجنة كما يعلم من شرح المنتهى . المطبوع

ولا تصح حلف فاسق إلا في جمعة وعيد تعددا حلف غيره ، ولا إمامة من
حدثنه دائم ، وأى وهو من لا يحسن الفاتحة أو يدغم فيها حرفاً لا يدغم أو
يلحن فيها لحناً يحيل المعنى إلا بمثل .

في صلاة الجماعة . (ولا تصح) الصلاة (حلف فاسق) سواء كان فاسقاً بعمل كزان
أو سارق أو باعتماد كراهي وخارجي ولو مستور أو بمثله عم المقتدى فسقه
امتداء أولاً فيعيد إذا عم (إلا في جمعة وعيد) فيصالح حلفه إن (تعددا حلف
غيره) وإن حلف من لم يصل حلف فاسق إذا صلى جمعة أعاد نصاً فإن واقفه في
الأفعال متعدداً أو في جماعة حلفه بامام عدل لم يعد . ولا بأس أن يقوم رجل
أماه بإدائه تلاكراهه . وتصح إمامة العبد إذا كان ثانياً لفاسق نص عليه . والفاسق
من أتى كبيرة أو داوم على صغيرة ، ويأتي تعريف الكبيرة وبيان أنواعها مفصلاً
في كتاب الشهادات . ولا تصح أيضاً حلف كافر ولو بدعة مكفره ولو أميره .
ولو صلى حلف من بعده مسامحاً فقال بعد الصلاة . هو كافر ، لم يؤثر في صلاة المأموم
ولو قال من جهل حاله بعد سلامه من الصلاة : هو كافر وأما صلى تهريراً أعاد مأموم
فقط نص عليه ، ولو أنه صلى حلف من يعم أنه كافر فقال بعد الصلاة . كنت أسدت
وفعلت ما يجب للصلاة فعليه الإعادة لاعتماده بطلان صلاته . ولا تصح أيضاً حلف
سكران ، وإن سكر في أثناءها فطلت . ولا حلف أحرس ولو بمثله نصاً ، (ولا)
تصح (إمامة من حدثنه دائم) يخرج لا يرفأ دمه أو دود إلا بمثله ، (و) لا تصح
إمامة (أى وهو) عرفاً (من لا يحسن) أى لا يحفظ (الفاتحة أو يدغم فيها حرفاً
لا يدغم) كـ عام هاء الله في راء رب وهو الألف (أو يلحن) فيها (لحناً يحيل
المعنى) كفتح هـ مرة أهدنا وصم ناء أنعمت أو كسر هـ وكسر كاف إنك . فإن لم
يحن المعنى كفتح دال بعدد و من يستعين فليس أمياً (إلا بمثله) ولا إمامة من
يبدل حرفاً بحرف لا يبدل وهو الألف لا بمثله إلا صاد المعصوب والصالح فلا
يصير به أمياً سواء عم الفرق بينهما لغتاً ومعنى أو لا . والمراد بمعرفة الفرق أن
يمكن من النطق بكل واحد منهما من يخرجه لا أن يعرف أن معنى أحدهما غير
معنى الآخر ذكره الشيخ منصور في حاشية الألف ، وقال في حاشية المنتهى (١) :
والظاهر أن محله إذا كان مجزأ عن اصلاحه لأنه مستثنى من قوله يبدل حرفاً العائد

(١) في الأصل « التهل » والسارة الآله في حاشية المنتهى منصور

وكذا من به سلس بول وعاجز عن ركوع أو سجود أو قعود ونحوها أو اجتناب نجاسة ، أو استقبال ، ولا عاجز عن قيام بقادر إلا راتنا رجي روال علة ، ولا يمر لبالع في فرض ولا امرأة لرجال وحائض ولا حلف يحدث أو نجس . فان جهلا حتى انقصت صحت لمأموم ، وتكره إمامة لحائض

إليه مع ما قبله وما بعده عجزا . لكن في شرح المروع لابن نصر الله ما (طاهره (١)) يخالف ذلك انتهى وقال الشيخ بن الدين في شرح العبدية و قد قدر على اصلاح ذلك لم تصح (وكذا) لا تصح إمامة (من به سلس بول) ونحوه كسجود وريح ورفاع لا يرفأ دمه وجروح سيالة ولا يمثله (و) كذا لا تصح إمامة (عاجز عن) ركن كـ (ركوع أو سجود أو قعود ونحوها) كرفع إلا يمثله (أو) عاجز عن شرط كـ (اجتناب نجاسة أو استقبال) قبلة إلا يمثله (ولا) تصح إمامة (عاجز عن قيام به) مأموم (قادر إلا) إماما (راتبا) بمسجد اذا (رجي روال علة) فيجلسون حقه . وتصح قيام وان اعتل في أثناءها فجلس عجزا انما حقه قياما ولم يمر الجلوس بها (ولا) تصح إمامة (يمر ببائع في فرض) يمر عليه ، وتصح في من ، وفي فرض يمثله (ولا) تصح إمامة (امرأة) لرجل وحائض لا حائض ذكرهم وعم منه صحة إمامة حتى وامرأة لامرأة ، ولا إمامة خبيث (لرجل وحائض) لا حائض أنوثته الإمام وذكورة المأمومين ولا فرق بين لفرض ولتعل ، قال في المنتهى وشرحه الا عند أكثر المتقدمين ان كلا أي المرأة والخبيث قادرين والرجال أميون فتصح إمامتهما بهم في تراويح فقط ويقفان صلعمهم (ولا) تصح الصلاة (حلف) إمام (يحدث) حدثا أصغر أو أكبر يمر ذلك (أو) أي ولا تصح الصلاة حلف إمام (نجس) أي بدنه أو ثوبه أو بقعة نجاسة غير معرو عنها يمر ذلك ، ولو جهله مأموم فقط فبعيد وجوبا (فان جهلا) أي جهل الامام حدث معه مع جهل مأموم بذلك (حتى انقصت) الصلاة (صحت) الصلاة (لمأموم) وحده . الا في الجمعة اذا كانوا أربعين بالامام فانها لا تصح اذا كان الإمام أو أحد المأمومين محدثا أو نجسا فيعيد الكل لفقد شرط العدد . (وتكره) وتصح (إمامة لحائض) لحائض لا يحيل لمحي كبر دال الخمد ونصب هام

وفأفاه ونحوه

ومن وقوف المأمومين خلف الإمام . والواحد عن يمينه وحوه .
والمرأة خلفه . ومن صلى عن يسار الإمام مع حلو يمينه أو قدأ ركعة
لم تصح صلاة

الله سواء كان المزمع مثله أو لا (و) تكروه وتصح إمامة (فأفاه) وهو الذي يكرر
الفاء (ونحوه) كالإتيان الذي يكرر التأ . ومن لا يصح ببعض الحروف كالفاء
والضاد . ويكره أن يؤم أجنبية أو أكثر لأرجن معين . ويكره وتصح خلف
أعمى وأصم وأفطح يدين أو رجلين ومن بصرع ومن تضحك رؤيته وأقف .
ولا بأس بإمامة ولد ربا أو لميط وصبي سبعاً وحصى وجندي وأعرى إذا سمع
دينهم وصلحوا بها . ولا أن يأتي متوصي بمقيم لأنه متطهر والمتوصي أولى .
وتقدم . ويصح إتيان من يؤدى الصلاة عن يقصها وعكسه وإتيان قاصبها من يوم
عاصبها من آخر لا يحصل غيرها كطهر حيف عصر مثلاً لاحتلافهما

(ومن وقوف المأمومين خلف الإمام) رجالاً كانوا أو نساء إلا العراء فوسطاً
وجوباً ، وإلا امرأة أمت نساء فوسطاً ندماً . وإن تقدمه مأموه ولو باحرام لم
تصح صلاته . غير فائده أمت رجالاً أو حثاى أميين في تراويح فتقف خلفهم
وتقدم . وفيما إذا تقابلا أو تدارا داخل الكعبة فيصبح الاقتداء لأنه لا يتحقق
تقدمه عليه . لا أن جعل طهره إلى وجه إمامه في الكعبة فيتحقق تقدمه عليه وفيما
إذا استدأر الصف حولها والإمام عنها أمد من هو في غير جهته ، وأما الذى في
جهته أتى يصلى لها متى تقدموا عليه لم تصح هم لتحقق التقدم ، والافى شدة خوف
ان أمكنت مناسه وإن وقفوا عن يمينه أو عن جانيبه صح (و) المأموم (الواحد)
رجلاً كان أو حثى يقف (عن يمينه) أى الإمام (وجوباً والمرأة) تقف (خلفه)
أى الإمام رجلاً كان أو حثى (ومن صلى) مأموماً ذكراً أو أنثى أو حثى (عن
يسار الإمام مع حلو يمينه أو) صلى (قدأ) أى منفرداً ولو امرأة خلف امرأة
(ركعة) كاملة (لم تصح صلاته) بص عليه . سواء كان عالماً أو جاهلاً ناسياً أو
عامداً . وإن وقف عن يساره أحرم أو لاس للإمام أن يديره من وراءه إلى يمينه
ولم تبطل تحريمته . وإن كبر خلفه ثم تقدم عن يمينه أو جاء آخر فوقف معه

القدرة مطلقا بشرط العلم بانتقالات الإمام وإن لم يجمعهما شرط رؤية الإمام أو من وراءه أيضا ولو في بعضها، وكره علو إمام على مأموماً دراعاً أكثر. وصلاته في محراب يمنع مشاهدته، وتطوعه موضع المكتوبة، وإطالته الاستقبال بعد السلام، ووقوف مأموماً بين سوار تقطع الصفوف عرفاً إلا الحاجة في الكل. وحضور مسجد وجماعة لمن رآه كربة من أصل وغيره.

القدوة (أي الاقتداء) مطلقاً أي سواء رأى الإمام المأموماً أو من وراءه أولاً (بشرط) وجود (لغز بانتقالات الإمام) سماع تكبير (وإن لم يجمعهما) أي الإمام والمأموماً مسجد بأن كانا خارجين أو أحدهما في مسجد آخر (شرط) - بالبناء ليعقوب - في حق مأموماً (روى لإمام أو) رؤية (من وراءه) أيضاً ولو (كاتب الرؤية) في بعضها (أي الصلاة، أو من شباك ونحوه) فإن لم ير الإمام أو من وراءه لم يصح اقتدؤه وجمع التكبير، واجبة وغيرها في ذلك سواء. ولا يشترط اتصال الصفوف فيما إذا كانا خارج لمسجد - إذا حصلت رؤية المعتبر وأمكن الاقتداء - ونحوه ثلثمائة ذراع خلافاً للشافعي. وإن كان بينهما بحر تجري فيه الدماء أو ضربين ولم تنص فيه الصفوف أو كان المأموماً في غير شدة خوف لسميته وإمامه في أخرى غير مقرونة بها لم يصح الاقتداء. (وكره عبث الإمام على مأموماً وراءاً فأكثر) ونصح الصلاة، ولا بأس بيسير كدرجة منبر ونحوها، ولا بأس بمأموماً ولو كان عبثه كثيراً أيضاً (و) كرهت (صلاته) أي الإمام (في محراب يمنع) المأموماً (مشاهدته)، ويباح التحار المحراب أيضاً ولا يكره السجود فيه (و) كره (تطوعه) لإمام (موضع المكتوبة) بعدها - نص عليه (و) كرهت (إطالته) أي الإمام (الاستقبال) للقبلة (بعد السلام) إن لم يكن ساء ولا حاجه فإن أطلال انصرف مأموماً إذن وإن لم يطل استحب أن لا ينصرف منه (و) كره (وقوف مأموماً) لإمام (بين سوار تقطع الصفوف عرفاً) لا الحاجة في الكل (كصيق مسجد لكثرة الجماعة) (و) كره (حضور مسجد) (و) حضور (جماعة) ولو غير مسجد (لم رآه كربة) (ككل) (من) ثم (وصل وغيره) ككرات وفجل ونحوه كمن به صان أو جدام أو بحر ويقوى (١)

(١) كد وعاره انتهى والاقام (ويستحب) للعلمي

ويعذر ترك جمعة وجماعة مريض ، ومدافع أحد الأحيين ، ومن محصرة طعام يحتاج اليه . وخائف صباغ ماله أو موت قريبه أو ضرراً من سلطان أو مطر ونحوه أو ملازمة غريم ولا وفاة له أو موت رفقة ونحوهم

فصل في يصى المريض قائماً ، فان لم يستطع فقاعداً ،

فان لم يستطع

إحراجه استحباباً إرادته للأنذى ولو لم يكن بالمسجد أحد تأدى الملاكة .
- فائدة - يقطع رائحة الكربة مصح السداب أو السعد قاله الأطاء ومن الادب وضع امامه عن يساره ومأموم بين يديه لتلا يؤدى . (ويعذر) بالبناء .
اليعون (ترك جمعة وجماعة مريض) وحائف حدوث مرض إذا لم يكونا في المسجد فان كان به لزمته الجمعة والخلافة لعدم لشقه . وكذا من [معها لنحو حسن . ويدوم الجمعة من م تنصر بأية النهار كما أو نحوها أو سرح به له أحد أو نزع أحد يعود على للجمعة فترمه دون الجماعة لتكررها فمظم لشقة أو المة .
(و) يعذر ترك جمعة وجماعة أيضاً (مدافع أحد الأحيين . و) يعذر أيضاً (من) فان (محصرة طعام يحتاج اليه) وله الشيع (و) يعذر أيضاً (خائف صباغ ماله) كعبه في بيادها ودوب أنعم ولا حافط لها غيره . وحائف فوات ماله أو ضرراً فيه كاحتراق حبر أو صلب ونحوه . أو في معشة يحتاجها . أو على مال استوجب خدمته كمصادره استان ونحوه (أو) أى ويعذر حائف (موت قريبه) لصا أو رفيقه أو كان تنوى تمريرهما وليس من يعوم مقامه في الموت والتمريض (أو) أى ويعذر حائف (ضرراً من سلطان أو) حائف من (مطر ونحوه) كخوفه من سم أو لصر (أو ملازمة غريم) (الحال أنه) لا وفاة له أو (حائف) موت رفقة (لصر صباغ) ونحوهم (كمن وجد أماء يباع فان تركه يذهب أو عليه نفاس يحاف معه فواتها في الوقت . والصبر والتحمل على دفع العاس ويصلى معهم أفضل قاله المجد (فصل) في ذكر أهل الاعذار . جمع عذر ، وم . المريض ، والخائف ، والمسافر ومن يلحق بهم (يصى المريض) الصلاة المكتوبة (قائماً) وجوماً إجماعاً ولو مستنداً ولو بأجرة مثله إن قدر عليها ولو كرا كج (فان لم يستطع) الصلاة قائماً (و) يصى (قاعداً) مترعاً ندماً وكيف صد جار (فان لم يستطع)

فعلی جنب والا یمن افضل . وكره مستقباً مع قدرته علی جنب ولا تعین ویوی . ركوع وسجود ویجعلہ أحفص ، فان عجز أو ما بطرفه ویوی بقلبه كاسیر حائف ، وان عجز بقلبه مستحصر القول والفعل . ولا یسقط فعله ما دام الفعل ناتاً ، فان طرأ عجز أو قدرة فی أثناءه انتقل ویوی

لصلاته قاعداً أو شئ علیه ویوی تعیناً یصرب ساقه (ویوی یصلی علی جنب و)
الجنب (الا یمن أحفص) من الخب الأیسر . (وكره) فی حق المریض لصلاته حال
كونه (مستقباً) علی صدره (مع قدرته) أن یصلی (علی جنب) وتصح (ویلا)
یقدر أن یصلی علی جنب (تعین) أن یصلی مستقباً علی ظهره ورجلاه لی القیه
(ویوی ركوع وسجود) عجزاً عنهم ما أمكنه وجوباً یصا (ویجعلہ) أي
السجود (أحفص) من الركوع وجوباً للیسیر . ویوی یجد ما أمكنه علی شئ .
رفع له واصل عن الارض كره وأجزأه یصا ولا بأس بالسجود علی وسادة
ویجوزها بدارج (فان عجز) عن الإیماء رأسه (أو ما بطرفه) أي عیه (ویوی
بقلبه كاسیر حائف) من عجز (فان عجز) عن الإیماء بطرفه (ویوی) نفسه (ویوی
أي حال كونه (مستحصر القول) إن عجز عنه بقطعه (ویوی) مستحصر الفعل (ویوی
بقلبه (ولا یسقط فعلها) أي الصلاة (ما دام انتقل ناتاً ، فان طرأ) المریض
(عجز) فی أثناء الصلاة انتقل الیه ویوی (أو) طرأ له (قدرته) فی أثناءها (أي
الصلاة (تنقل) الیه (ویوی) لكن إذا كان من قدر علی القيام لم یقرأ قدم فقرأه
وان كان قد قرا دم وركع بلا فرفة . ولو صرأ عجز وثم فی الخطأ أجرأ لا من
ری قاتماً فی رعاة ومن قدر علی القيام وعجز عن الركوع والسجود أو ما
بالركوع قاتماً وبالسجود قاعداً . ولو قدر علی القيام منفرداً . وفی جماعة جالسا
لرمة القيام . قدمه أبو المعالی . وفان فی الإصاف . قلت وهو الصواب . لأن
القيام ركن لا تصح إلا به مع القدرة علیه وهذا قادر وجماعة واجبة تصح الصلاة
بدونها حتی مع القدرة . انتهى . ذكره فی لافاع . وقدم فی التفتیح أنه یحیی بین
أن یصلی قاتماً منفرداً أو جالسا فی جماعة . وقضی به فی المنهی وعیبه . قال فی
الشرح : لانه یصلی فی كل منهما واجباً وترك واجباً . وتصح صلاة فرس علی
راحلة واقفة وسائر حشیة تأذ وحس ومطر ونحوه كشح ورد واقطاع عن رفقة
أو خوفاً علی نفسه من عجز أو سبیل أو سمع أو عجزه عن ركوب إن نزل . وعلیه

فصل في قصر الرباعية في سفر طويل مباح ،

الاستقبال وما يقدر عليه من ركوع وغيره . ولا تصح لمصر ، ولا صلاة فرض
بمنه قاعدة ، ما دبر على قيام . ومن ثمة وطئ بوي . كصلوب ومربوط .
وبسجد عريق على من الماء . ويمنع المقر لأعضاء السجود ، فلو وضع جبهة على
هوى منقوش وبحوه أو صلى مصفا أو في أرجوحة ولا ضرورة تمنعه عن الصلاة
بالأرض لم تصح . وتصح إن حدى صدره ضرورة وهي الكوة قانه في القاموس
أو شباكاً وبحوه وعلى حاشى صوف أو شعر ووبر وبحوه من حيوان طاهر ولا
كرامة ، وعلى مائع صلابة الأرض كعشرون عشو نحو قطن ، وعلى ما تنسه
الأرض حيث استقرت الأعضاء .

(فصل في القصر وهو جائز إجماعاً) (ويسر قصر الصلاة الرباعية)
خاصة أى دون القصر والمعرب إلى ركعتين (في سفر نحوين) يبلغ ستة عشر فرسخاً
تقريباً براً أو بحراً وهي يومان فاصداً أربعة برد وتريد أربعة فراسخ والمرجح
ثلاثة أميال هاشمية . وبأما بين مائة ميلان ونصف ، والهاشمي اثنا عشر ألف
قدم ، ستة آلاف ذراع . و بذر أعربع وعشرون أصبعاً معتدلة كل
أصبع ست حبات شعير تطول بعضها إلى بعض عرص كل شعيرة ست شعرات
بريول . قال الخطابي : (ابردون^(١)) الترك من خيل وهو^(٢) ما نواه نطيان
عكس العرب . قال ابن حجر في شرح البحار : (بذراع الذى ذكره هذا
بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجار في هذه الأمصار بعض عن ذراع
الحديد بمدر ثمن . فعلى هذا فالخيل بذراع الحديد على القوس المشهور خمسة آلاف
ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً . قال وهذه فائدة بعينه قلت من ينه عنها . ذكره
في شرح المنتهى وشرح الإقناع وغيرهم . (مباح) أى غير محرم ولا مكروه .
ولو لثمة أو فرجة أو كان المباح أكثر قصده كتناجر بوى التجارة وشرب الخمر
من تلك البلاد . ولا بقصر هائم وثانه وسامح لا يقصد موصفاً معيناً ولا إذا
استوى القصدان [أو^(٣)] كان الخطر أكثر . ويقصر من قلت يباح له القصر ولو
قطع المسافة في ساعه لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برا . إذا عرق بيوت مريته

ويقضى صلاة سفر في حصر وعكسه تامة ، ومن نوى إقامة مطلقة
موضع ، أو أكثر من أربعة أيام ، أو اتم بمق

المعامرة أو حياض قومه أو ما سبب اليه سكان قصور وسائر ونحوهم أن لم يور
عوداً أو بعد قريباً ، وإن نوى العود أو تصدقت منه حاجة مدت فلا قصر حتى
يرجع ويغادر شرطه . لا يعيد من قصر ثم رجع قبل استكمال المسافة . وقصر
من أسلم أو تبع أو غفل أو طهرت لمصر مبيح ولو بقى دور المسافة . ومن
وروجه وجند بيع سيده وروح وأمير في سفر وشه . ولا يترخص في سفر^(١) في
معصية قصر ولا طهر ولا أكل ميتة نصاً ، فإن غاف على معصية قيل له تب وكل .
ولا يكره الإتمام من له القصر . ولقصر أفضل نصاً لما روى الإمام أحمد عن عمر
أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معاصيه . ويستثنى من جوار القصر
بعد وجود ما سبق اعتباره إحدى وعشرون صورة . الأولى ما أشار إليها بقوله
(ويقضى صلاة سفر) إذا ذكرها (في حضر) تامة . الثانية ما أشار إليها بقوله
(وعكسه) أي إذا ذكر صلاة حصر في سفر مفصلاً (تامة) وجوباً . الثالثة
ما أشار إليها بقوله (ومن نوى إقامة مطهرة) أي غير مميدة برمس (موضع) أتم .
الرابعة ما أشار إليها بقوله (أو) نوى إقامة (أكثر من أربعة أيام) . الخامسة
ما أشار إليها بقوله (أو اتم بمقيم) السادسة إذا مر بوطئه ولو لم يكن له به حاجة .
السابعة إذا دخل عليه وقت صلاة وهو في الحصر التامة إذا وقع بعض الصلاة في
الحصر كركب السعيقة . الثامنة إذا أقام المسافر حاجته وطن أن لا يقضى إلا
بعد أربعة أيام . العشرة إذا شك الإمام وغيره في أثناء الصلاة أنه نوى القصر
عند إحرامها حتى ولو ذكر بعد أنه نواه . الحادية عشرة إذا مر ببطل^(٢) له^(٣) فيه
امرأة . الثانية عشرة إذا مر بسلك نروج فيه ، وغايره ولو بعد فراق اروجنة
الثالثة عشرة إذا اتم مسافر بمن يشك فيه هل هو مسافر أو لا . يكنى عليه معلامه
سفر من لباس ونحوه . الرابعة عشرة إذا لم ينو القصر عند الإحرام . الخامسة
عشرة إذا نواه ثم رخصه . السادسة عشرة إذا جهل أن إمامه نوى القصر . السابعة
عشرة إذا شك المسافر هل نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة أو لا . الثامنة عشرة

أثم ، وإن حرس طمأ أو لم ينو إقامة قصر أبداً وبإباح له أجمع بين انطهرين والعشاءين بوقت إحداهما . ولم يرخص ونحوه يلحقه بتركه مشقة

إذا عزم في صلاته على قطع الطريق ونحوه . التاسعة عشرة إذا مات المسافر من أعصية في أثناء الصلاة ولا تنعنه نية لقصر ، إذا كان نوى القصر جاهلاً لم يصره وإن علم (١) [لم (٢)] تنقذ صلاته . العثرون إذا أجز الصلاة بلا عذر حتى صافى وقتها عنها . الحادية والعشرون إذا أعاد صلاة فاسدة يلزمه إتمامها لكونه أتم فيها بمقيم أو نحوه ففسدت (أتم) الصلاة في جميع هذه الصور لروما . (وإن حرس) المسافر (طمأ) أو أهم لحاجة بلا نية إقامة ولا يدرى متى تقضى أو حرسه لم يرخص أو مطر (أو لم ينو إقامة) يقطع حكم السفر (قصر أتم) . ومن نوى بسا بعينه يحل مساقته ثم عسا قصر بعد علمه ولو بين دون المسافة . ولا يترخص صلاح معه أهله أو لا أهل به وليس له به الإذنه سيد - نصا . ومثله مكار ورع وبيع - بالجزم - وهو رموس السلطان . وساع ويريد ونحوهم . ولا يترخصون - كان معهم أهلهم أو لم ينووا إقامة بسا .

ويتمى بالسفر الطويل أربعة أحكام القصر ، وأجمع ، ولمسح ثلاثاً ، ولعطر . قاله الأصحاب . وأما أكل آنية والصلاة على راحلته في جهة سيره فلا يختص بالطويل (وبإباح له أجمع) بين الصلايين . فلا يكره وبإباح ولا يستحب وتركه . فصل (٣) (بين الطهرين) السفر والعصر (و) بين (العشاءين) أي المغرب والعشاء (بوقت إحداهما) غير جمع عرفه ومردعه فيمس شرط أن يجمع معرفة بين الطهرين تقديماً وفي مزدلفة بين العشاءين تأخيراً . إذا كان سفر قصر ، أما المسكن (٣) ومن نوى إقامة بمكة فهو أربعة أيام فلا يجمع بهما لأنه ليس مسافراً . سفر قصر . وأجمع بإباح في ثمان حالات الأولى بسفر قصر نصا . (و) ثمانية (لم يرخص ونحوه يلحقه) أي الميرص ونحوه (بتركه) أي الجمع (مشقة) . والثالثة لم يرصع لمشقة كثرة الجحاشه - نصا . والرابعة لمستحاضه ونحوها . والخامسة لاجتر

(١) من شرح المنهي

(٢) في الأصل « وهو أفضل » والتصحيح من المنهي والافتاح

(٣) الأصل « إذا كان لسفر قصر ما سكن » وهو محريف من الناسج ، والتصحيح

من المنهي وغيره

وبين اعتقاده من هط لظرو ونحوه بيل الثوب وتوحد معه مشقة ولوحه وريح
شديدة باردة لا باردة فقط إلا بلبسة مضيه . والأفضل من الأرق من
تقديم أو تأخير . وكره فعله في بيته ونحوه بلا ضرورة (١) . ويطلق جمع
تقديم براتبه بينهما . وتصريق بأكثر من وضوء خفيف وإقامة .

عن صباه وتسم لكل صلاة ، والسادة لعاجز عن معرفة الوقت كأعني ونحوه .
لسابعة لعمر يبيع تركه لجمعه وإسماعه كحرف على نفسه أو ماله أو حرمة ، و شامة
لشغل بينهما كمن يحاف تركه صردي معيشته يحتاجها . (و) يختص بخوار الجمع
(بين العشاءين فقط) ولو صلى بيته أو مسجد - صرعه تحت سباط ونحوه الجمع
(لظرو ونحوه) كتنخل وجديد و - (بيل) المهر ونحوه (الثوب) وتوجد معه مشقة
ولوحه (حرارت الحاء) واسكانها به . ديشه (وريح شديدة باردة) قال في شرح
المنهى صاهره و - م كل نعمة مضيه ، وهو ظاهر ما في الإقناع ، وقال المؤلف
(لا دة ففص لا يبيته مضيه) وهذه رواية ذكرها في المنهى والمتوع
ولكن في رواية لأمام أحمد في رواية الميموني عن ابن عمر . (والأفضل) في
حق من يريد جمع (فعل الأرق) به (من تقديم) جمع (أو تأخير) ه ه
استويا فتأخرا فصل ، وقعه في مسجد جمعة أو من نصوا في بيوتهم
أعموم حديث حيز اتصال الحرم في بيته إلا لذكره ، (وكره فعله في بيته
ونحوه) كخوبه (لا عدد) من أعمار السابقة . و - جمع قد يتأخر اجتماع له
حصة شروحه الأول الترتيب سواء سبه أو ذكره بخلاف سقوطه مع الترتيب في
أصل الفوت حلاقتهما في الأصح فانه لا فيه . فالترتيب بينهما كالترتيب في
لعرانت سقط بالتساوي انتهى . والثاني به الجمع عند إحرام الأولى . والثالث
أن لا (١٧) يفرق بينهما شخو بانه بل بقدر إقامة ووضوء خفيف . والرابع
أن يوجد العذر عند فتاحهما وسلام الأولى . والخامس أن يستمر العذر المبيح
للجمع في غير جمع مطر ونحوه الى فراغ الثانية هو أحرم بالأولى ما رواه الجمع لظرو
ثم انقطع ولم يعد فإن حصل وحل لم يبطن الجمع والا بطل الروا العذر المبيح
(ويطلق جمع تقديم برتبة بينهما) أي المجموعتين (و) يبطن أيضا د (مفرق)
بينهما (بأكثر من وضوء خفيف وإقامه) الصلاة . أما التمرين بقدر ذلك فلا يصح

(١) كذا في مخطوطة الشيخ من مباح والذي في الشرح (لا عدد) (٢) عن الأصح

وتعبر صلاة الخوف بأى صفة صححت عن النبي ﷺ . وصححت من ستة أوجه

لأنه سبى ومعمو عنه ومما من مصاح للصلاة . وإن جمع تأخيرا اشترط له ثلاثة شروط . الأول الترتيب ، والثاني نية الجمع بوقت الأولى قبل أن يصبى وقتها عنها ولثالث بقاء العدو إلى دخول وقت الثانية لأن انجور للجمع العدو فإذا لم ينسحب إلى دخول وقت الثانية وجب أن لا يجوز الجمع لرواى المقتضى كالرئيس يبرأ والمسلم يقدم ولا يشترط غيره هذه الثلاثة فلا تشترط الموالاة ولا بأس بالتطوع بينهم نصا ولا يشترط به الجمع ، ولا انحار المأموم والإمام فهو صلاهما حنف الإمامين أو حنف من يجمع أو جداهما مفردا ولا حنفى جماعه أو بمأموم الأول وآخر الثانية أو صلى من يجمع صح ذلك كله .

(وتعبر صلاة الخوف) . ومشروعيتها بالكسب والسنة يقتل مباح ولو حضر الجمع خوفهم العدو (بأى صفة صححت عن النبي ﷺ) وراية شرفا . (وصححت) عنه ﷺ (من ستة أوجه) . ١ . الإمام أحمد صح عن النبي ﷺ صلاة الخوف من خمسة أوجه أو ستة أوجه . وفى رواية أخرى : من ستة أوجه أو سبعة . ٢ . الأثرم . قلت لأبي عبد الله . يقول : الأحاديث كلها أم تختار واحدا منها ؟ قال : أنا أقول من ذهب إليها كلها حس ، وأما حديث سهل فاما اختاره . انتهى . الوجه الأول إذا كان العدو معه لمسه يرى ولم يحس كرس معهم الإمام صعبين وأحرم بالجميع فإما بعد الإمام يجد معه الصف الأول وحرس الثانى حتى يقوم الإمام إلى الركعة الثانية فليسجد الحارس ويلحقه ، ثم الأول باحر الأول وتقدم الثانى ليحصل اتساوى في صيغة الموضع . ولأنه أقرب مواجبه للعدو . ثم في الثانية يحرس لساجد معه أو لا ثم يصدعه في التشهد فسلم في الجميع (١) . وانوجه الثانى إذا كان العدو غير جهتها . أو بها ولم ير معهم الإمام طائفتين مكى كل طائفة العدو . طائفة تحرس وهى مؤتمه حكا في كل صلاته لأنها من حين ترجع من الحراسة وتعزم لا يدره حتى يسد بها والمراد بعد دخولها معه لا (٢) [قلته كما به عليه الحجاوى في حاشية التقيح . تجد معه سهوه ولو في الأولى قبل دخولها لا سهوها أن سهل لتحمل الإمام وطائفة يصلى بها ركعة وهى مؤتمه فيها فقط وتجد سهوا الإمام

وسن فيها حمل سلاح غير مثقل

فصل في تلزم الجمع

فيها إذا فرغت ، فإذا استتم قائما إلى الثانية بوقت لمعارفة وأتمت لأنفسها ومصت
تحرس ، ويخطئها معارفه قبل قيامه بلا عدد ، ويطول قراءته حتى تنحصر الأخرى
فصل في الركعة ويكرر التشهد حتى يأتي ركعة ويشهد فيسقطها وهذا الوجه
متبع عليه الوجه الثالث أن يصلي طائفة ركعة ثم تنحصر من ثم بالأخرى ركعة
ثم تنحصر ويسلم وحده ثم يأتي الأولى فتتم صلاتها بركعة ثم تأتي الأخرى فتتم
كذلك . الوجه الرابع أن يصلي بكل طائفة صلاة ويسلم بها وعابته اقتداء المقتصرين
بالمشعل (١) وهو مقرر هنا . الوجه الخامس أن يصلي الرابعة الجائز فصرها بامة
بكل طائفة ركعتين فلا قضاء فتكون لهم مقصورة وبه تأمة . الوجه السادس أن
يصلي بكل طائفة ركعة فلا قضاء ومنعه للأكثر . تأمة . الوجه السابع من الأوجه
أني أشار إليها الإمام أحمد ما أخرجه عن أبي هريرة مرفوعا أن يقوم معه طائفة
وأخرى تحاه العدو وطهرها إلى القبلة ثم يحرم معه الطائفتان ثم يصلي ركعة هو
وإدين معه ثم يقوم إلى الثانية ويدهب إليدين معه أي وجه العدو فتأتي الأخرى
فتركع وتسجد ثم يصلي بالثانية ويجلس وتأتي التي تحاه العدو فتركع وتسجد (٢) |
ويسلم بالجميع

(وسن فيها) أي صلاة الخوف (حمل سلاح غير مثقل) وجار حمل بحس
حاجة ويعيد ، وإذا اشتد الخوف صلوا رجالا وركبانا للقلة وغيرها يومئذ
طائفتهم ، ويكون سجودهم أحفص من ركوعهم ، ولا يجب سجود على ظهر الدابة
ونعتقد صلاة الجماعة في شدة الخوف - نصا ، ويجب إن أمكنت متابعة والمصل
كره ومصلحة ولا يثقل بطوله ومن خاف أو أمن في صلاته انقل وبني .

(فصل) في الجمعة وأحكامها وشروطها (تلزم الجماعة) بضم الميم واسكانها
وفتحها والأصل الصم ، واشتقاقها من اجتماع الناس للصلاة وقيل لجمعها الجماعة
وقيل جمع ظن آدم فيها وقيل لأن آدم جمع فيها خلفه رواه الإمام أحمد من حديث

(١) الأصل : بالتفصيل ، والصحيح من شرح التلخيص

(٢) أمقت ما بين المحاذير من شرح التلخيص والافتتاح . المطبوع

كل مسلم مكلف ذكر حر مستوطن بناء . ومن صلى الظهر من عليه الجمعة
قل الامام لم تصح . وإلا صح .

أبي هريرة . وقبل لأنه جمع مع رجاؤه (١) في الأرض وبها وفيه خير مرفوع .
وقيل لما جمع فيه من الخير قيل أنزل من سماه يوم الجمعة كتب بن ثوري ، واسمه
لقديم يوم العروبة . وهو أوصل أيام الأسوع . وعرضت بمكة قبل الهجرة . وقال
الشيخ تقي الدين . قدمت بمكة على صفة الجوار وعرضت بالمدينة وهي صلاة مستقلة
وأصل من الظهر فلا تعتمد بنية الظهر عن لا يجب عليه كمبذ ومسافر ، وليس لمن
فتنها أن يؤم في الخس ولا عكس ذلك أيضا ولا تجمع حيث أبيح الجمع ، وهي
فرض الوقت فهو صلى لظهر أهل سد مع ماء . وقت الجمعة لم تصح . وتترك قائمة
لحرف فوت الجمعة لأنه لا يمكن تداركها . والظهر بدل عنها إذا مات (كل مسر)
معهود بدم ، فلا يجب على الكافر ولو مرتدا (مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب
على صغير ومجنون (ذكر) إمام فلا يجب على المرأة (حر) فلا يجب على رقيق
بجميع أنواعه لأن لعدم ممتلك المنفعة بخوس على سيده وبحديث طارق بن شهاب
مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسر في حماه إلا أرسعة عبد مملوك أو امرأة
أو صبي أو مريض . رواه أبو داود وقال طارق قد رأى النبي ﷺ ولم يسمح
فيه شيئا وإساده ثقات قاله في المدع . (مستوطن بناء) معتمد بشمله اسم واحد
ولو تفرق يسيرا ولو من هضبة أو حرم ونحوه بشرط أن لا يرتحل عنه صيفا ولا
شتاء . ويجب على معيم خارج البلد إذا كان بينه وبين موضعها من المنارة نهارا وقت
وعليها فوسح فأهل تقريبا ، ولا يجب على مسافر فوق فوسح إلا في سفر لا قصر
معه ، أو بقي ما يمنعه لشغل أو غيره ونحوه فتلزمه بغيره . ومن حضرها من لا يجب
عليه من نحو عبد وامرأة وحشي أجزأته ولم يحسب هو ولا من ليس من أهل البلد
من الأربعمين ولا تصح إمامتهم فيها (ومن صلى الظهر من) يجب (عليه الجمعة قبل)
صلاة (الإمام لم تصح) صلاته (وإلا) يجب عليه الجمعة كسجود ونحوه (صحت)
صلاته قبل صلاة الإمام . ولو زال عدده قبل تجميع الإمام بعد أن صلى الظهر
لأنه فرضه وقد أداه هو كمصوب حج عنه ثم عوفي . إلا الصبي إذا مع ولو بعد
تجميع الإمام وكان قد صلى الظهر أولا أعادها . ولو بلغ قبل الغروب أعاد الظهر

والأفضل بعده وحرم سفر من تلمه بعد الروال ، وكره قبله ما لم يأت به في طريقه أو يحجب فوت ركة . وشرط لصحتها الوقت وهو أول وقت العيد إلى آخر وقت الظهر ، فإن خرج قبل التحريم صوّا ظهراً ولا جمعة . وحضور أربعين بالامام من أهل وجوبها فإن قصوا قل إنتمامها استأهوا جمعة إن أمكن وإلا ظهراً ، ومن أشرك مع الامام ركعة أنتمها جمعة .

والعصر كما تقدم لأن الأولى كانت ملاءمة صارت قرصاً (والأفضل) لمن لا يحب عليه أن يؤخر صلاة الظهر حتى يصل الإمام جمعة ففصل (بعده) وحرم سفر من تلمه (الجمعة في يومها) (بعد الروال) حتى يصيبها (وكره) السفر (قبله) أي الروال (ما لم يأت بها) أي الجمعة (في طريقه) فيها (أو) ما لم (يحجب فوت ركه) سفر صياح (وشرط لصحتها) أي الجمعة أربعة شروط أحدها (الوقت) فلا تصح قبله ولا بعده (وهو أول وقت) صلاة (بعد) نص أي من ارتفاع شمس قدر ربح (في آخر وقت) صلاة (لصبر) وبزيم تلمه ، وبعده فصل (فإن خرج) وقت جمعة (قبل التحريم) أي تكبيره الإحرام (صوّا ظهراً) لأن الجمعة لا تقضي (وإلا) ينقض حروجه قبل تحريمه أنتم (جمعة) نص . والثاني استيطان أربعين رجلاً من أهل وجوبها سببها إقامة لا يطعنون عليها صيماً ولا شتاء فلا يشتم . عدد من (١) مكاتب أو بلدتين في كل منهما دون أربعين لعدم شرطها . ولا يصح جميع عدد كامل في فاهص . (و) الثالث (حضور أربعين) رجلاً ولو (بالامام من أهل وجوبها) أي اخضة والصلاة فيه في شرح المنتهى ولو كان منهم حرم أو محرم لا تكلمهم (فإن قصوا) عن (٢) الأربعين (قبل إنتمامها) أي الجمعة (استأهوا جمعة إن أمكن وإلا) يمكن استئناؤها جمعة استأهوا (ظهراً) نص . وإن رأى الامام وحده العدد نقص لم يجر أن يؤمر ولعله أن يستحب أحدهم (ومن أدرك مع الامام) منها (ركعة) تسجد بها (أنتمها جمعة) وإلا ظهراً إن كان دخل وقتها وبواها ، وإلا فلا ومن أحرم مع الإمام في الجمعة ثم رجع لزمه السجود ولو على ظهر إنسان أو رجله ومناعه . فإن لم

وتقديم خطبتين من شرطهما اوقاف وحمد الله والصلاة على رسوله عليه السلام وقراءة آية وحضور العدد المعتبر ورفع الصوت بقدر إسماعه واليه والوصية تنعوى الله ولا يتعين لفظها وأن تكونا من يصح أن يؤم فيها لا من يتولى الصلاة . ونس الخطبة على منبر أو موضع عال ، وسلام خطيب إذا خرج وإذا أقبل عليهم . وحسبه الى فراغ الأذان وبسببها قليلا . والخطبة قائما معتمدا على سيف أو عصا .

يمكنه قال : إن (حاشا) لا . ن . عاب فوفت الركعة الثانية فانه شامعه فيها وتصير أرواه قدس عينا وبسببها جمعة . و . احس الى موضع بديه وركتيه ثم يجر وضعها على طور اسن او رجه بلا يد . بخلاف اجبة . (و) الرابع (تقديم خطبتين) على الصلاة ومما يدل ركعتين ، واجمعه ليست بدلا عن الظهر بل مستفقه كما تقدم أو لفصل (من شرطهما) أي من شرط جمعه كل منهما . ولم اد بالشرط ههنا ما يتوقف عنه الصلوة نعم من ن يكون دخلا أو خارجا (الوقت) فلا نصح واحده منهما قبل اوقاف (وحمد الله) لم يخط أحمد لله (والصلاة على رسوله عليه الصلاة والسلام) فخط الصلاة (وقراءة آية) كاملة من كتاب الله تعالى ، قال الامام أحمد يقرأ ما شاء . وقال أبو المنذر : لو قرأ آية لا تستعمل بمعنى أو حكم كقوله تعالى (ثم نصر) أو (مدهامتان) لم تكف (وحضور العدد المعتبر) للجمعة (ورفع الصوت) بالخطبتين (بقدر إسماعه) أي العدد (ولتية) لحدثه . إنما الاعمال ، ليات ، (والوصية تنعوى الله تعالى ولا يتعين لفظها) أي الوصية قاله في لدجيص وفيها انعوا به وأصيعوا الله وبحمده (وأن تكونا) أي الخطبتين (من يصح أن يؤم فيها) أي اجمعه (لا) بشرط أن تكونا (من يتولى الصلاة) لأن كلا منهما عبادة منفردة . وتشترط موالاة بين أجزاء الخطبتين وبسببها وبين الصلاة (ونس الخطبة) نصم الحاء (على منبر) بكسر الميم (أو) على (موضع عال ، و) يس (سلام خطيب إذا خرج) الى الأمامين (و) سلامه أيضا (إذا أقبل عليهم) بوجه (و) يس (جلوسه) أي الامام على المنبر (ان فراغ الأذان ، و) يس جهسه (بينهما) أي الخطبتين (قليلا ، و) نس (الخطبة) حال كون الخطيب (قائما معتمدا على سيف) أو قوس (أو عصا) . قال في

قاصداً تلقاءه وتقصيرهما والثانية أكثر^(١) والدعاء لسليين ، وأبصح لمعين كالسلطان وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد الفاتحة الجمعة والثانية المنافقين وحرّم إقامتها وعيد في أكثر من موضع سلك إلا الحاجة وأقل السنة بعدها ركعتان وأكثرها ست ، ومن قبلها أربع غير رامة .

العرو . ويتوجه بأسرى ويعتمد بالآخرى على حرف الغنر أو يرسلها (قاصداً تلقاءه) أي تلقاء وجهه (و) يس (تقصيرهما) أي الخطيبين (و) تقصير (الثانية أكثر^(١)) من الأولى (و) يس (الدعاء لسليين) حال الخطبة (وأبصح) الدعاء لمعين كالسلطان (قال في الإقذع : الدعاء له مستحب في الخلعة ، ويكره لإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة ، قال المحمّد وهو بدعي وفادى لبالكبة ولشافعية وغيرهم ، ولا بأس أن يسير بأصبعه حال الدعاء لما روى الإمام أحمد ومسلم أن عمارة بن رويبه رأى شرب بن مروان رفع يديه في الخطبة فقال : فيح الله هاتين اليدين لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يريد أن يقول بيده هكذا وأشار بأصبعه المسبحة ، ودعاؤه عقب صعوده لا أصل له وكذا ما هو عليه من بعض^(٢) من يدي الخطيب من ذكر الحديث المشهور فانه في الإقذع وشرحه . (وهي) أي الجمعة (ركعتان يقرأ في الركعة الأولى) استحباباً (بعد الفاتحة الجمعة) يقرأ في ركعة (لثانية) بعد الفاتحة (المنافقين) ويقرأ في آخرها الم السجدة وفي الثانية هل أتى على الإنسان لسا ، وتكره مداومته عليهما أي على أم السجدة وهل أتى في آخرها ، قال الإمام أحمد للأبطل ثب معصية سجده . وقال جماعة للأبطل الوجوب (وحرّم إقامتها) أي الجمعة (و) إقامته (عيد في أكثر من موضع) واحد (سلك إلا الحاجة) . كصيق وبعد وحول فنه ونحوه فتصح الجمعة السابقة واللاحقة وكذا لعبد نص عليه في الإفصاح فان عدت الحاجة بعددت الجمعة فالصحيحة ما باشرها لإمام أو أذن فيها فان استوما في الإسن وعدمه فالسابقة بالاحرام هي الصحيحة وان وقعت معها فان أمكن صلوا الجمعة وإلا طهرا ، فان جهل كيف وقعت صلوا طهرا . واذا وقع عيد في يومها سقطت عن حصره سقوط حضور لا وجوب كره يصح إلا الإمام فلا يسقط عنه حضورها (وأقل السنة بعدها) أي الجمعة (ركعتان وأكثرها ست) ركعات لسا (ومن قبلها أربع) ركعات (غير رامة) .

وقراءة الكهف في يومها وليلتها . وكثرة دعاء وصلاة على النبي ﷺ ، وغسل وتنظيف وتطيب ولبس بياض ، وتكبير اليها ماشياً ، ودنو من الإمام . وكره لعيره محطى الرقاب إلا لفرجة لا يصل اليها إلا به ، وإشارة بمكان أفصل لا قول . وحرم أن يقيم غير صبي من مكانه فيجلس فيه . والكلام حال الخطبة على غير خطيب ومن كلمه حاجة . ومن دخل والإمام يحط صلي التحية فقط حميفة

(و) من (فرائد) سورة (الكهف في يومها) أي الجمعة اقصر عليه الأكثر لحدث (أبي سعيد مرهوعاه من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أصابه له من البور ما بين الجمعتين ، رواه البيهقي بإسناد حسن . (و) من فرائد سورة الكهف أيضاً في (ليلتها) أي الجمعة فإن في المبدع وشرح المنتهى . زاد أبو المعالي والوجيه . أو ليلتها انتهى . فهو به ﷺ من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، أو ليلته وفي فقه الدجاء ، (و) من (كثرة دعاء) فيه وأقصاه بعد العصر (و) من كثرة (صلاة على النبي ﷺ) ورأيه فصلاً وكرماً (و) من (عمل) فيه نصلاه (و) تنظيف وتطيب ولبس بياض وتكبير الم . أي الجمعة حال كونه (ماشياً ، و) من (دنو من الإمام ، وكره لعيره) أي الإمام (تحطى الرقاب إلا لفرجة لا يصل اليها إلا به) أي التخطي (و) كره (إشاره) غيره (مكان أفصل) ويجلس فيها ربه (لا) يكره للتؤثر (قبور) المكان الأفصل ولا رده (وحرم أن يقيم) شخص (غير صبي من مكانه) الذي سبق اليه ولو عبده أو ولده الكبير (فيجلس فيه) قال المنقح . وقواعد المذهب تقتضي عدم الصحة لصلاة من أقام غيره وصلى مكانه لأنه يصير بمعنى العاصم المكان ، والصلاة في المصعب غير صحيحة . لكن الفرق و صبح . فانه في المنتهى وشرحه . (و) حرم (الكلام حال الخطبة على غير خطيب) إذا كان المتكلم قريباً من الإمام بحيث يسمعه ولو في حال تنه (و) حرم الكلام أيضاً على غير (من كلمه) الخطيب (الحاجة) ويجب لتحديد نحو صبر ، وبياح إذا سكنت الخطيب أو شرع في دعاء . ولا بأس به قبل الخطبة وبعدها ، وإشارة أحر من معبومة كلام تحرم حيث يحرم الكلام ، (ومن دخل) المسجد (والإمام يحط صلي التحية) أي تحية المسجد قبل أن يجلس (فقط حميفة) . وكره العبث حال الخطبة .

فصل - وصلاة العيدين فرض كفاية، ووقتها كهلاة الصلحى،
وآخره الزوال. فان لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من العد قضاء. وشرط
لوجوبها شروط جمعة، واصلحتها استيطان وعدد الجمعة، لكن يس لم
فاتته أو بعضه أن يقصها وعن صفحتها أفضل. وتس في صحراء.

خاتمه - روى ابن السبي من حديث أنس مرفوعاً، من قرأ اذان يوم
الجمعة قبل أن يثني رجله فاعه المكتات ومن هو الله أحد والمعوذتين سمعا عشرين
ما يقدم من دمه وما يأخر وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله ورسوله.

(فصل) في ذكر أحكام صلاة العيد وهو يوم ما عدا ما يرد عتبه مره
بعد أخرى اسم مصدر من - - - سجي به ليوم المعروف لأنه يعود ويتكرر. أو
لأنه يعود بالفرح والسرور. وقبل صلاة لا يعمود نيا كالجمعة. وجمع بالناء
وأصله الروى يفرق منه وبين اتواء حشبه أو للوجوب في الواحد (وصلاة
العيدين) الفطر والضحى منروعه بحاشا وهي (فرض كفاية) لغونه تعالى في فضل
ربك وإعز به هي صلاة بعد - - - اد ابن أبي عمير من أهل وجوبها على ترك
فاتهم الإمام لأنها من شعائر الإسلام انصافه وفي تركها تهاون بالدين. وكذا أن
يصرف من حصر مصلاتها ومركبها نفوس تجرهم من غير عذر فإن لم يتم بعدد
إلا به حرم الانصراف من باب ما لا يتم واجب إلا به فهو واجب. (ووقتها)
أي صلاة العيد (ك) وقت (صلاة الصلحى) من ربيع الشمس قدر ربح. لا من
طلوعها لأنه وقت نهى. (وآخره الزوال) أي آخر وقت صلاة العيد قبل الزوال
(فان لم يعلم بالعيد إلا بعده) أي الزوال. أو أخرها ولو بلا عذر (صلوا)
العيد (من العد قضاء) ولو أمكن صلاتها في يومها. وكذا لو مضى أيام وم
يعلموا به أو لم يصبروا لفتنة ونحوها (وشرط لوجوبها) أي صلاة العيد (شروط)
صلاة (جمعة، و) شرط (لصلحتها) أي صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة)
وهو حضور أربعين من أهل وجوبها. لا بدن تمام (لكن يس لمن فاتته) صلاة
العيد (أو) فاته (بعضها) مع الإمام (أن يقصها) في يومها قبل الزوال وعده
ولو مفردا أو في جماعة دون الأربعين لأنها صارت بطوعا (و) كونها (عن صفحتها)
أفضل، ولا بأس أن يأتيها النساء ثملات بلا طيب ولا ريح يعزلى الرجال،
والخائض نعتن المصلى بحيث تسمع (وتس) صلاة العيد (في صحراء) قرية

وتأخير صلاة فطر ، وأكل قبلها ، وتقديم أحصى ، وترك أكل فلها لمصح
ويصلها ركعتين قبل الحصة يكرر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل التعداد
والقراءة ستاً وفي الثانية قبل القراءة حمداً رافعاً يديه مع كل تكبيره ويقول
بين كل تكبيرتين : الله أكبر كبيراً واحمد الله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً
وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً ، أو غيره ثم يقرأ بعد الفاتحة في

عرفاً . وبين الإمام أن يستحب من يصل يصعفه الناس في المسجد نص عليه .
ويحط بهم إن شاء ، والأولى أن لا يصلوا من الإمام ، وإن صوا فيه فلا بأس
فإنه في الإفتاء وأيهما سبق سقط المرض به وجازت النصيحة . (و) يس (تأخير
صلاة) عيد (فطر و) يس (أكل) في يومه (قبلها) أي صلاة العيدين وترأ
(و) يس (تقديم) صلاة عيد (أحصى) بحيث يوافق من يقف في دعهم نص عليه
(و) يس (ترك أكل قبلها) أي صلاة الأحصى (لمصح) حتى يصلي ثم يأكل .
والأولى من كبدتها لسرعة تناولها وعصمه وإن لم يصح خير بين أكل وتركه . نص
ويستفضل لها في يومها لا ذكر حضرها فلا يجري لئلا ولا بعدها وعدم في
الاعمال المستحبة ، وتبكيه مأموم وتأخر إمام إلى وقت الصلاة ويكون ماشياً
ولا بأس بالركوب في العود ، ويخرج إليها على أحسن هيئة من لبس وطيب وعوره
إلا يعتكف في ثيابه لمدة كالأوماموما إبقاء لأثر العبادة ، وس التوسعة فيه
على الأهل والصدقة ، وإذا عدا في طريق رجوع في أخرى وكذا الجمعة (ويصليها)
أي صلاة العيد (ركعتين) إماماً (قبل الحصة) هو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها .
صفتها : (يكبر في) ركعة (الأولى بعد) تكبيره الإحرام و (الاستفتاح وفصل
العود و) قبل (القراءة ستاً) أي ست تكبيرات روات (و) يكرر (في) الركعة
(الثانية قبل القراءة حمداً) أي خمس تكبيرات روات نص استحباباً قبلها حال
كونه (رافعاً يديه مع كل تكبيره) نص عليه (ويقول بعد كل تكبيرتين : الله
أكبر كبيراً واحمد الله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله على محمد وآله
وسلم تسليماً كثيراً ، أو) إن أحب قال (غيره) فليس فيه ذكر موته ، ولا يأتي
بذكر بعد التكبير الأخيرة في الركعتين ومن لم يأت التكبير أو شيئاً منه حتى
يشرح في القراءة لم يعد إليه لأنه سنة فات عنها (ثم يقرأ) جهراً (بعد الفاتحة في)

الأولى سبع والثانية العاشية ، ثم يحط كحطتي الجمعة لكن يستفتح الأولى بنسج تكبيرات والثانية بسبع ويبين لهم في العطر ما يخرجون وفي الأصح ما يصحون وسن التكبير المطلق ليلتي العيدين والفطر أكد ، ومن أول ذي الحجة إلى فراع الخطبة ، والمقعد عقب كل فريضة في جماعة من بحر عرفة لحن ومحرم من طهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق

الركعة (الأولى سَح و) يقرأ في ركعة (ثنية) بعد الماتحة (العاشية ، ثم) (١) من الإمام من الصلاة (يحط) حطتين وحكهما (كحطتي) صلاة (الجمعة) في جميع ما تقدم مفعلا حتى في الكلام ، يحلس بهما قليلا وبعد صعوده المنبر وسبب أيضا لسترخ (سكن يستفتح) الخطبة (الأولى بنسج تكبيرات) سقا استحبابا (ويستفتح) الخطبة (الثانية بسبع) تكبيرات سقا أيضا ، يحتم في خطبة عيد الفطر على أصدفه (ويبين لهم) حصص عيدين (الفطر ما يخرجون) من الفطرة جوا وسرا ووقت الوجوب ووقت الإحراج ومن تحت فطرته أو تس وعي من تحت وى من تفتح من التفراء وغيرهم تكيلا نعمائده ، (و) يرعهم (في) خطبة عيد (الأصح) في الأصح ويبين لهم (ما يصحون) به بما يجري في أصحيه ووقتها ولا فصل منها ونحو ذلك ، ويكره لئلا وفصا العائنة قبل صلاة العيد وبعد ما يوصفها قبل معارفه صلى نصا ، ومن كبر قبل سلام الإمام الأولى صلى ما فاتة على صفة نصا ، ويكره مسبووق ولو نؤم أو غنم في فضاء يذهب إمامه ، ويكره أن تصل المد بالجامع غير مكة أمشقه إلا بعد (وسن التكبير المطلق) في (ليلتي العيدين) وإظهاره وجوبه غير أن في المساجد والمنازل ونظر في حصرا وسعرا في كل موضع يجوز فيه ذكر الله تعالى (والفطر) أى والتكبير المطلق في عيد الفطر (أكد) أنه في عيد الأصح نصا لشوته به سبع ، وفي المناوى المصرية أنه في الأصح أكد ، قال لانه شرع أذكار الصوت وأنه متفق عليه ، وأن النحر يجمع فيه المسكان والرمض وهو أقص من عيد الفطر ، ذكر معناه في شرح الافاع . ويتأكد التكبير المطلق من ابتداء ليلتي العيدين (ومن أول) عشر (ذي الحجة إلى فراع الخطبة) بهما (و) يسن التكبير (المقيد) في عيد الأصح حصه (عقب كل فريضة) صلاها (في جماعة من) صلاة (فخر) يوم (عرفة) تحل (و) سن التكبير المقيد (لمحرم من) صلاة (ظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق)

فصل في صلاة الكسوف (كسوف) ركعتين كل ركعة قيامين وركوعين ، وتطويل سورة ونسيح ، ويكون أول كل أطول ،

فيهما ولا يس عقب صلاة عيد ولا نافلة حلاله للأجرى لأنها صلاة لا تشرع لها الجماعة أو غير موفه فاشبهت الجارية ويجوز التلاوة ، قال في شرح الإقناع : وظاهره أنه لا يشرع لتكبير عقب الجمار ، ولا لمن صلى وحده . ويكبر الإمام مستمع الناس وصعته شععا ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الأخذ وبحري مرة واحدة ، وإن أورد ثلاثا حسن ، وأيام العشر لأيام المعلومات ، وأيام التشريق الأيام المعدودات وهي ثلاثة أيام تلي يوم النحر ، ولا بأس بتشه الناس بعضهم بعضا بما هو مستمعين بينهم من بعد الفراغ من أحطه قوله أعبره بميل الله منا ومنك ، ولا بأس بترجمه عشية عرفة بأصغر من غير تلبية ، وس الاجتماع في عمل الخير آدم عشر ذى الحجة من الذكر والقيام وصدقه وسائر أعمال البر لأنها أفضل الأعمال

(فصل في صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء) (وتس صلاة كسوف) ، والكسوف للشمس والخسوف للقمر وقيل عكسه ، وقيل هما بمعنى واحد يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وهما وقيل غير ذلك وهو ذهاب نور أحد النيران أو نكسه ، وهما آيات من آيات الله لا يحسمان لموت أحد ولا لحياة ، إذا كسف أحدهم فرعوا ، أي لفلاة وهي سنة مؤكدة حصرا وسعرا حتى للساء والصبيان حصورها ، وروفا من انتهاء الكسوف أي حين لتجلي وكونها جماعة أفصل ، وسن ذكر الله تعالى والثناء والاستعانة والتكبير (١) والتفرب إلى الله

عالي بما استطاع ولا خطلة لها ، وإن قامت لم يضر ، ولا تعاد إن صليت ولم يتحل وإن تجلى فيها أتمها جميعا على صفتها . ويس فعلها (ركعتين كل ركعة) فيهما (قيامين وركوعين) (و) تس فيهما (تطويل سورة و) تطويل (نسيح) (و) (كون أول كل) ركعة من الركعتين (أطول) بما بعدها . وصفتها أن يقرأ جهرا لفاتحة وسورة حموية - من غير تعيين - ثم يركع طويلا فسيح ، فإن جماعه

(١) في موضع هذا - يس - لأصل كلمة ، والقوت ، وأحب الصوت ، والفتق . في الأدخ في هذا الموضع (والصدقة والفتق) ولا موضع للقوت هنا للمعنى

و (استسقاء) إذا أجدت الارض وقطط المطر . وصفتها وأحكامها كعيد ، وهي والتي قبلها جماعة أفضل . وإذا أراد الامام الخروج لها وعط الناس وأمرهم بالتوبة والخروج من المظالم

بحو مائة آية ، ثم يرفع رأسه من الركوع فانلا سمع الله لم حمده ويحمد ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة أيضا وسوره طويلة دون الأولى ثم يركع طويلا دون الأول . ثم يرفع رأسه ويسمع ويحمد ثم يسجد سجدتين طويلتين ولا يجوز الريادة عليهما ، ثم يقوم أو شاية فيفعل كذلك لكن دونها في كل ما يعرض . ثم يشهد ويسلم ويجوز فعلها على كل صفة وردت ، وإن شاء في كل ركعة ركوعين كما تقدم ، وإن شاء ثلاث أو أربع أو خمس ، وإن شاء فمعهما كما في ركوع واحد . والثاني وما بعده سنة لا تدرك به الركعة . وإن اجتمع كسوف وجذارة قدمت . وتقدم أيضا على ما يقدم عليه الكسوف ولو مكتوبه . وبه يقدم على حجر وعصر فقط وجمعة آمن فوتها ولم يشرع في حطيتها ولا يصل شيء من سائر الآيات كالصواعق والريخ الشديدة والظلة في النهار والغياء في الليل إلا برأيه ثم يصلي كصلاه الكسوف .

تمة . صلاة لكسوف صلاة رهبة وحرور ، وصلاة الاستسقاء . صلاة رغبة ورجاء .

(و) تس صلاة (استسقاء) وهو الدعاء نطلب السقيا بضم السين الاسم من السقي على صفة مخصوصة يأتي بيانها . (إذا أجدت الارض) أي أصابها الجذب وهو صد الخصب بالكسر (وقطط المطر) أو عار ما عيون وأهوار ولو في غير أرضهم فرح الناس إلى الصلاة كما تقدم في الكسوف . (وصفتها) أي صلاة الاستسقاء في موضعها . (وأحكامها ك) صلاة (عيد) ، فليس فيها في أول النهار وقت صلاة العيد ولا بتقيد برؤال الشمس . (وهي) أي صلاة الاستسقاء (والتي قبلها) أي صلاة الكسوف فمعهما (جماعة أفضل) من المفرد (وإذا أراد الإمام الخروج لها) أي صلاة الاستسقاء (وعظ الناس) بما تليق به قلوبهم وحواسهم العواطف (وأمرهم بالتوبة) أي الرجوع عن المعاصي (و) (وأمرهم بالخروج من المظالم) ردها إلى مستحقها وذلك واجب لأن المعاصي سبب المظالم

وترك لشاحس والصيام والصدقة ، وبعدهم يوماً يخرجون فيه ، ويخرج متواضعاً متحشعاً متدللاً متضرعاً منتظفاً لامطياً ومعه أهل الدين والصلاح والشيوخ وعين الصبيان فيصلى ثم يحطب واحدة يفتحها بالتكبير كخطبة عيد ويكثر فيها الاستعفار وقراءة الآيات التي فيها ————— الأمر به

ولهوى سب البركات (و) أمرهم (ترك الشاحس) من الشح وهو العداوة لأنها تحمل على المعصية وتمنع الخير (و) أمرهم (الصيام) قال جماعة ثلاثة أيام يخرجون آخرها صيام لأنه وسيله الى رول العيث (و) أمرهم (الصدقة) . ولا زمان أى الصيام والصدقة بأمره (وبعدهم) أى يعين لهم (يوماً يخرجون فيه) للاستغفار يتهاً بخروج على الصفة المستوفى (ويخرج) إمام وغيره الى الصلاة (متواضعاً) فى ثياب بدلة (متحشعاً) أى حاصعاً (متدللاً) من دلال وهو اهوان (متضرعاً) أى منكبين (متطفاً) فائضاً بالصل وغيره الأظفار وإزالة رائحة السكره مثلاً يؤدى الناس (لا) يخرج (مصياً) وفاء لأنه يوم استكانه وحضور ، ويخرج إمام (ومعه أهل الدين والصلاح والشيوخ) لأنه أسرع لإحسانهم (و) يس أن يخرج (غير الصل) لأنه لا ذنب له فداؤه مستحب . ويأج خروج أطفال وعجائز وبهائم لأن الرزق مشترك بين الكل ، ودوى لبر . مرفوعاً ، أولاً لضعف رضع ، وعباد ركن ، وبهائم ونوع لصب عليكم العذاب صباء . ويؤمر سادات العبيد بأخراج عبيدهم رجاء إجابة ربانهم لا سكارهم بالرق . ويكره له أن يخرج الدمة وكل من يخالف دين الاسلام ، وإن خرجوا من نفاق أنفسهم لم يكره ولم يمنعوا . وأمروا بالانفراد عن المسلمين فلا يحتلطوا بهم كيلا يصيبهم عذاب فيعم من حصر ، ولا ينفردون بيوم (يوماً) ثلاثاً يوافق نزول العث فى يوم خروجهم وحدهم فيكون أعظم لعنتهم وربما افتقرهم غيرهم (فيصلى) الإمام هم ركعتين كالعيد يكبر فى الأولى سبعاً وفى الثانية حمداً من غير أذان ولا إقامة . (ثم يحطب) خطبة (واحدة) على المنبر (يفتحها بالتكبير) تسعاً تسفاً كخطبة عيد ويكثر فيها (أى الخطبة) الاستعفار (لقوله تعالى) واستمعوا لربكم إنه كان عقاباً . يرسل السماء عليكم مدراراً) ، ويكثر فيها الصلاة على النبي ﷺ لأنها معونة على الإجابة ، (و) يكثر فيها (قراءة الآيات التي فيها الأمر به) أى

ويرفع يديه وطهورهما نحو السماء فيدعو بدعاء النبي ﷺ ومعه : اللهم اسقنا
غيثا معينا _____ أ ، الى آخره

الاستعداد كقوله تعالى ﴿ استمعوا لرؤسكم ثم توبوا الى الله ﴾ الآية ، (ويرفع يديه)
في دعائه (و) تكون (طهورهما نحو السماء فيدعو) قائما (بدعاء النبي ﷺ ومعه)
أى من دعاء النبي ﷺ (اللهم) أصله يا الله ، وعدم تكلام عليه في السموات
(اسقنا) وصل المصرة وقطعها (غيثا) أى مطرا (معينا) هو حقد من الشدة
(الى آخره) أى الدعاء وتتمته ههنا - بابتدأ أى حاصله بلا مشقة - مريئا ، أى
سهلا بأفعا محمودا معه (١) ، عدفا - بفتح لدن المهمة وكسر هاء - أى كثير جدا .
(مجتلا - السحاب الذى يتم العباد (٢)) والبلاء بفتح ، سما - أى صبا ، عدا -
بتشديد الميم أى شاملا ، طفا - بفتح طاء طين البلاء مطر - دائما أى متصلا الى
أن يحصل الخصب (٣) اللهم اسما العيث ولا نجعتنا من العاطين - أى الآيسين
من الرحمة ، اللهم مقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا ملا - ولا هدم ولا عرو ، اللهم
إن بالبلاء والبلاء من اللاواء - أى الشدة ، وقال الارهرى شدة الجماعة ، والجهد
بفتح الجيم (المشقة (٤)) [ولصمها لصدقة فاته الجوهرى ، والصنك الصين - مالا
تشكوه إلا البئ ، اللهم أنت لنا الرزق وأدرنا الصرع واسقنا من بركات السماء
وأرسل علينا من بركاتك ، اللهم ادفع عنا الجوع والعري واكشف عنا من
البلاء مالا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستعرك انك كنت عمارا ، فأرسل السماء
علينا مدرارا - أى دائما ومن الحاجة ، ويكثر من الصلاة على النبي ﷺ ويؤمن
مأموم ويستقل الإمام القسمة بدناى أثناء الخطبة ثم يقول سرا اللهم انك
أمرتنا بدعائك ووعدتنا بإجابتك ، وقد دعوناك كما أمرنا فاستجب لنا كما وعدتنا
ثم يحور وداء فيجبل الآيسين على الأيسر والأيسر على الآيسين - وكذا الناس ،
ويتركونه حتى يبرعوه مع نياهم

(١) رادى الاتباع وغيره ه مريئا وانظر تكملة هك

(٢) عن الاتباع وشرحه

(٣) فى الاتباع زيادة مراجعه ، المطى

(٤) عن الكشف

وان كثر المطر حتى حيف من قول : اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على
الضراب والآكام ويطون الأودية ومنابت الشجر . ننا لا تحمك دلا طاقة
لنا به ، الآية

هذه - ذكر لقاصي وجمع أن الاستسقاء ثلاثة أصرب ، أحدها وأكلها
ما وصف ، الثاني استسقاء لامام يوم خمة كما في الحديث لم تقع عليه ، شك
أن يدعوا الله عقب صلاتهم - انتهى .

فان سقوا في المرة الأولى فمصل من الله ورحمة ، ولا عدوا نايابا وثالثا ،
ون سقوا قبل خروجهم فان كانوا مأهوا للخروج خرجوا وحصولها شكر الله
تعالى والإلم يخرجوا وشكروا لله تعالى وسأوه المريد من فصبه (وان كثر المطر
حتى حيف من قول : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الضراب ، العاص
لمثله جمع طرب بكر الزاء وهي تربية الصغرة ، والآكام) تمنح امره على
ورن أصاب ، ونكرها بعير من على ورن حباب ، قال عاص هو ما عبط من
الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا وكل أكثر ارتفاعا مما حوله كالتلج وبجوها ،
وقال الخليل هي حجر واحد ويطون الأودية جمع واد وهي الأماكن
المنخفضة (ومنابت الشجر) أي صودها لأنه جمعها رت لا تحمينا دلا طاهه
لنا به الآية) لأنها تناسب الحال أي لا تكفينا من الأعمال دلا بطيق وقيل هو
حديث النمس ولوسومة ، وقيل الحب ، وقيل لعش ، وقيل نعام لأعداء ،
وقيل امره والقطيعة - يعود بالله من ذلك ، وعف عنا أي تجاوز عن دوننا
ه واعمر لنا أي استر عينا دوننا ولا نقصنا ، ورحمتنا ، لان لا سال العمن
بطاعتك ولا ترك معاصيك إلا برحمتك ، أم مولانا ، حافظ وماصره ، فانصرنا
على القوم الكافرين ، باقامة الحجة والعصه في قناهم ، فان من شأن المولى أن يتصر
مواليه على الأعداء ومن لم أعيت بالمطر قول مطريا فمصل الله ورحته
ومحرم مطرنا سوء كذا ، وبياح . في يوم كذا الآية لا يعتصم إلا اليوم
والنوم بكوك ، ومن رأى سحاما أو هبت ريح سأل الله تعالى حيره وبعود بانه
من شره وما سأل سائل ولا يعود متعود بمثل المودتين ، ولا بسب الريح العاصف
ودا سمع الرعد ترك الحديث وقال . سحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من

كتاب الجنائز

ترك الدواء الفصل وس استعداد الموت ، وإكثار من ذكره ، وعبادة

مسلم غير مستدع

حجته ولا يتبع نصره الرق ، للهي عنه ، ويقول اذا انقض كوكب ، ما شاء الله لا قوة الا بالله ، وادى سمع هيب حار أو بياح كلب - يضم اسن - استعداد الله من الشيطان الرجيم . وادى سمع صباح الدك سأل الله من فضله . وقوس قزح - ماراى المعجزة - أمن لأهل الأرض من العرق كما فى الآثار ، وهو من آيات الله تعالى ، ودعوى العامة اد عبت حرمة كانت الفس والدماء ومن عبت حصرته كان رجاء وسرور . هديين . فاه ابن حامد فى أصوله انتهى

فائدة - روى أبو يعين فى الحنية بسده عن أنى بكر قال من هو سبحانه لله وبحمده . عند الرق لم تصبه صاعقة . واقه أعظم

(كتاب الجنائز) . وهو مفتح الجيم مع جنازه تكسرهما . وفتح لعه . وقيل بالفتح لبيت . وبالكسر الممش عليه ميت ، وقيل عكسه . من لم يكن عليه فلا يقال ممش ولا جنازة وإنما يقال سرير . (ترك الدواء) للمريض (أصل) نصا لأنه أقرب الى التوكل ، ولا يجب ولو طن بفعه ، اذ النافع فى الحقيقة والصار هو الله سبحانه وتعالى ، والدواء لا يصح بدله . وبحرم تداءى بحرم . ويجوز بيوت ابن نصا . وبياح وجوز كتب قرآن وذكر ما شاء الحامل لمر الولادة والمريض وسقياه نصا . (وس استعداد الموت) بالتوبة والخروج من المظالم (و) من (إكثار من ذكره) أى الموت لقوله ^{تعالى} . أكثروا من ذكر هادم اللذات . (و) من (عبادة) مريض (مسد غير مستدع) بحسب هجره كراهى . قال فى النوادر . تحرم عبادة . أو يس محرمه كمتجاهر بمعصية فلا تس عبادة . ليرتدع ويتوب . وعلمه أن غير المتجاهر بالمعصية بعاد . والمرأة كرجل مع أمن الفتنة وتشرع العبادة فى كل مرض حتى الرمد ونحوه . وحديث . ثلاث لا يعادون . غير نأت . قاله فى شرح المنتهى . وتس عبأ وهو يوم دون يوم قال فى الفروع . اختلافه باختلاف الناس والعمل بالفرائض وظاهر الحان . وتكون من أول المرض بكره وعشية وفى رمضان ليلا نصا ، لأنه أرفق بالعائد وقد ذكر ابن الصيرفى فى

وتذكيره التوبة والوصية ، فإذا نزل به من تعاهد بل حلفه بقاء أو شراب ،
وتنبيه شفتيه ، وتنفيه ، لا إله إلا الله ، مرة ولا يزداد على ثلاث إلا أن
يتكلم مع _____

بواذره الآيات المشهورة فقال

لا تصجر عليلاً في مسأله إلى الميادة يوم بين يومين
من سه عن حبه وانع الإله له واجلس بقدر فوق بين حطين
من رعا أحار رأت محه وكان ذلك صلاحاً للحسين

ويحرم المريض عما يحبه ولو لم يغير ضيق بعد أن يحمد الله تعالى ، ويستحب له
أن يصبر ، ولصبر جميل صبر بلا شكوى للحدث (١) ، ولشكوى للحال (٢)
لا ساقية من مطو به ، ويحس منه بالله الحديث ، أما عند ظن عيسى (٣) من
ظن حبه ، وإن ظن شرافه ، وعن أبي موسى ومن أحب لقاء الله أحب (٤) الله
الله لقاءه ، ومن كره لقاء (٥) الله كره الله لقاءه ، قال في الفروع ويستحب رجؤه
وفي الصحة يعلب الخوف منه على العمل وأنه يسبى لدؤ من أن يكون خوفه
ورجائه واحداً . (٦) في رواية : فبينما علب صاحبه ذلك . قال الشيخ تقي الدين :
هذا العدل . ويكره الأبي وعمى الموت إلا الخوف منه في دينه ، وإلا تنفى الشهادة
ولا سيما عند وجود أسماها فانه منحب (و) من (تذكيره) المريض (التوبة)
ويبقى نعيمها في آخر الحضور في حكم المرشد . لأنها واجبة على كل واحد من كل
دب في كل وقت . ولأنه أحوج بها من غيره (و) من (تذكيره) (الوصية)
والخروج من المظالم ويرعه في ذلك ولو كان مرصه غير مخوف ، ولا بأس بوصح
العائد يده عليه . والسنة أن لا يطيل الجوس عنده ، لا صجاره ولمنع تصرفاته .
(فإذا نزل) بالباء للمفعول (به) أي نزل الملك لقبض روحه (من تعاهد بل)
حلفه (المريض من أرق أهله وأعرفهم بعداوانه) وأنقاهم إلى الله تعالى (بقاء
أو شراب . و) من (تنبيه شفتيه) بفظنه لإطعام ما رل به من الشدة وتسهيل
انطق بالشهادة . (و) من (تنفيته) المريض (لا إله إلا الله مرة ولا يزداد على
ثلاث إلا أن يتكلم) بعد الثلاث (فيعاد) التنفين ليكون آخر كلامه لا إله إلا الله

برفق ، وقرأة الفاتحه ويأسى عده ، وتوجيهه الى القبلة . وإذا مات نغميص
عليه وشد لحية

وتلين معاصله ، وحلح ثي

ويكون (برفق) لأن الرفق مصوب في كل شيء . وهذا أولى ، وذكر أبو المعاني
يكراه لتعذيب من الورثة بلا عذر (و) س (قرأة لعائشة و) فراده (تس عده)
لأنه يسهل خروج [الروح ^(١)] من عليه في المستوعب . ويقرأ ببارك الملك
(و) س (توجيهه) أي المريض (الى القبلة) غير جنبه الايمن مع سعة المكان
ولا على ظهره . وس أن يشتغل بنفسه بأن يستحضر في [نفسه ^(٢)] أنه حقير
[من ^(٣)] بتذرات الله تعالى وأنه تعالى عني عن عباراته ومعاتنه وأنه لا يطلب
العمو والاحسان ولا منه وأن يكثّر ما دام حاصر الدهن من القراءة والتذكر وأن
يبادر الى أداء الحقوق رد انطام والودائع والعواري واستحلال نحو زوجة وولد
وفريب وحار وصاحب ومن منه وبينه معاملة ، ويحافظ على الصلاة واجتناب
النجاسات ويصبر على مشقة ديث ويختد في حتم عمره ما كمل الأحوال ، ويتعاهد
بنفسه نحو تعليم أطفال وأحداده وشارب وإطف ويعتمد على الله فيمن يحب
ويوصى للارجح في نظره من فريب وأجس . (و دامت) س (تعميص عييه)
ويباح التعميص من محرم ذكر أو أنثى . ويكره من جنب وحائض وأن يقر به ،
وس قول باسم الله وعلى وفاء رسول الله ﷺ ، لصا . ولا يتكلم من حصره إلا
بحير . (و) س (شد لحية) بعصاة ونحوها تجمع لحية ويربط فوق رأسه
لئلا يبق فيه معنوحا فتدخل الهوام وتنشوه حشفه

ه فائدة : إذا عمل عن إغصاص الميت فليمدك رجل بعصديه وأخر بابهاى
رجليه فانها تغمض عيناها بأذن الله تعالى .

(و) س (تلين معاصله) بأن يرد ذراعيه الى عصبديه ثم يردهما ، ويرد
أصابع يديه الى كعبيه ثم يسطها ، ويرد نخديه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يدها .
وفائدة ذلك سهولة العمل لبقاء الحرارة في البدن تحفيت لموت ولا يمكن تليتها
بعد برودته . (و) س (حلق نيايه) لئلا يحصى جسده فيسرع اليه الفساد وربما

وستره ثوب ، ووضع حديدته أو نحوها على بطنه ، وجعله على سرير غسله متوجهاً منحدرًا نحو رجله وإسراع في تجهيزه ، ويجب في نحو تفريق وصيته وقضاء دينه .

فصل

يخرج منه شيء فيوته . (و) من (ستره) الميت (ثوب) يستره . (و) من (وضع حديدته أو نحوها) كمرأته التي ينظر فيها أو سيف أو سكين أو قطعة من (على بطنه) لئلا يتفتح بطنه ، ويحذر ورثه بعضهم عشر درهما ، ويصان عنه مصحح وفقه وحديث وعمر نافع ، قاله في شرح المنتهى . قال ابن عقيل وهذا (١) لا يتصور إلا وهو على ظهره . انتهى أدلو كان على جنبه لم يثبت على بطنه وظاهر كلامهم هذا أن الميت يكون بعد موته على ظهره ليتصور (٢) وضع الحديدته ونحوها . (و) من (جعله) الميت (على سرير غسله) بعد أن يغسله من أهواؤه حتى يكون (متوجهاً) إلى القبلة على جنبه الأيمن كما يذهب (منحدرًا نحو رجله) فيكون رأسه أعلى ليصب عنه ما يخرج منه وما عمل (و) من (إسراع) في تجهيزه (أي الميت) ويجب (إسراع) في نحو تفريق وصيته وقضاء دينه (لأن) في تعجيل إخراج وصيته تعجيل أجره وفي قضاء دينه تخليص نفسه لقوله ﷺ : نفس المؤمن معقبة بدنه حتى يمضي عنه . ومن ذلك قبل الصلاة عليه إن مات غير نجاة وإلا فينظر هو ومن شك في موته لاحتمال أن يكون عرس السكنة - حتى يتبين موته بانحسار صدغه وميل أفعه . ويعلم موت غيره بذلك وبغيره كاحصال كمية واسترخاء رجله . ولا بأس بتفصيله والنظر إليه ولو عند تكفينه نصا . ويكره تركه في سب وحده ، بل يبيت معه أهله ، ويكره النعي وهو الداء (٣) نص عليه ونقل صالح لا يعجبي . الحديث : إياكم والنعي . فإن النعي من [عمل (٤)] الجاهلية .

(فصل) وعمل الميت المسلم مرة أو تيممه هدر ومكعبه والصلاة عليه

(١) راد في الأصل (بعد موته على ظهره ليتصور) والظاهر في لزوم شرح الانواع بدون هذه الزيادة . والظاهر أنها طائفة مما يأتي

(٢) من شرح الانواع ورويت في الأصل في غير موضعها كما سبق إلى (٣) زاد في الانواع (بموته) (٤) عن الكشاف

وإذا أخذ في غسله ستر عورته ، ومن ستر كله عن العيون ، وكره حضور غير معين . ثم نوى وسعى ، وهما كى غسل حتى . ثم يرفع رأس غير حامل إلى قرب جلوس ويعصر بطنه برفق ويكثر الماء . حيثئذ ثم ينف على يده خرقة فينجيه بها . وحرم من عوره من له سبع . ثم يدحس إصبعيه وعليهما خرقة مبلولة في د

وجهه ، ودونه متوجها إلى القبلة عرض كفاية . ومأى نعه ، ويكره أحد الأجرة على شيء من ذلك . ولو روى قبل الغسل من أمكن غسله لم يشبه إن لم يغف نفسه وجهه ، وشبه من دس غير متوجه إلى القبلة أو قبل الصلاة عليه أو قبل تكفيمه (وإد أحد) الغسل (في غسله) أى ليت (ستر عورته) وجوبا وهو ما بين السرة والركبة إلا من دون سبع ، ومن تجر به من ثيابه لأنه أمكن تكفيمه وأصوب به من التجسس إلا لثي ^{مكتوب} (ومن ستر) الميت (كله عن العيون) حال العمل تحت سقف مثلا يستقل بعورته انساب . وكره حضور غير معين (في غسله) ، وخطية وجهه نصا وفاقا (ثم نوى) لأنها صهارة ، فعليه أشبهت غسل الحياه (وسعى) وجوبا وتسمط - هو - وجع - فلا ، وهدمت في وضوء (وهم) سعة والتسمية (كى غسل حتى ، ثم رفع رأس غير) امرأة (حامل) أو عتيق (إلى قرب جلوس) بحيث يكون كالمحصر في صدر غيره ولا يشق عليه (ويعصر بطنه) أى الميت (برفق) ليخرج ما في بطنه من عاص لا يطل الحاصل لأنه يؤدي احسن (ويكثر) صب (الماء . حيثئذ) ليذهب ما حرج ولا تظهر رائحة (ويكون ثم) يمنع المني (بخور ^(١)) على وزن رسوم دوما للتأني برائحة الخارج (ثم يلف) لباس (على يده خرقة) حشنة أو يدحسها في كس (فينجيه بها) في أحد فرجيه ثم يأخذ خرقة ثانية للفرج الثاني فينجيه بها . إزالة نجاسه وطهارة لبست من غير تعدى لنجاسه إلى العاسل وظاهر المقبح والمتهى وغيرهما تكفيمه خرقة (وحرم من عورة من) ثم (له سبع) سنين فأكثر يعير حائل والنظر إليها ، ذكر معناه في النجود . ويجب غسل نجاسة بالميت ، والسنة أن لا يمس سائر يده إلا بحرقة (ثم يدخل) العاسل (إصبعيه) الإبهام والسبابة (وعليهما خرقة مبلولة في د)

(١) قوله (ويكون ثم محور) سادس من سبع ملى التي بين أيدينا : وهي غطوطة الشج بن مانه ، ومطبوعة المأخذة سنة ١٢٣٢ ، ومطبوعة دمشق سنة ١٢٢٩ ، ومطبوعة القبة بالقاهرة سنة ١٣٧٠

فمسح أسنانه وفي منحره فينظفهما بلا إدخال ماء . ثم يوصه ويصل رأسه
ولحيته برغوة السدر وبده ثقله ثم يفيض عليه الماء . ومن ثلث وتيامس
وإمرار يده كل مرة على نظه فإن لم ينق زاد حتى ينق . وكره اقتصار على مرة

أى الميت (فيمسح) بها (أسنانه) بلا إدخال ماء (و) يذهبهما (في منحره
فينظفهما) نصا بعد غسل كفى الميت نصا ، فيقوم مقام لمصصة والانتشاق
(بلا إدخال ماء) لانه إذا وصل إلى جوفه حرك الحاسة (ثم يوصه) وصوا
كاملا استحبابا في أول غسلاته كوصوه الحدث ثم بصرب سدر ، ويحوه كحصى
(ويصل رأسه) أى الميت (وحيث رغوة) بتثيث الرأى (السدر) المصروب
لأن الرأس أشرف لأعضاء . وهذا جعل كشمه شعار الاحرام وهو يجمع الحواس
الشريفة ، ولأن الرغوة تزيل الدون ولا تعلق بالشعر فاسب أن يصل بها الوجه
(و) يغسل (بده ثقله) بضم المثنة أى السدر ويكون في كل غسلة (ثم يفيض
عليه الماء) أى على جميع بده ليعمه (ومن ثلث) في إفاضة الماء كعمل الحى
إلا الوضوء ففي المرة الأولى فقط (و) من (ييامن) في غسله فينسل شعث الأيمن
من نحو رأسه إلى نحو رجليه فبداً بصفحة عنقه ثم بده اليمنى إلى كفه ثم كفه
وشق من صدره وخطه وساقه إلى الرجل ثم الأيسر كذلك ويقف على حنقه الأيمن
مع غسل شقيه ويرفع جانبه الأيمن ويصل طهره ووركه وخطه ويعمل بجانه الأيسر
كذلك ، و (لا) (١) يكفه على وجهه إكراما له (و) من (إمرار يده) أى
العامل (كل مرة) من ثلاث غسلات (على نظه) أى الميت ليخرج ما تحلف
(قال لم ينق) ثلاث غسلات (راء) في غسله (حتى ينق) ولو جار السبع .
ويقطع على وتر من غير إعادة وصوه ، وإن خرج شىء بعد الثلاث أعيد وصوه .
فإن في شرح لم ينتهى . وجوبا كاجب إذا أحدث بعد غسله لتكون طهاره كامله .
وعنه : لا يجب . ووجب غسله كل ما خرج من شىء إلى سبع فإن خرج بعد السبع
حتى المحن يقطع ، فإن لم ينمسك قبطن حرّ أى حالص لأن فيه قوة تمنع الخارج
ثم إن خرج شىء من السليلين أو من غيرهما غسست الحاسة ووصسى . وجوبا
(وكره اقتصار) في غسله (على مرة) واحدة إن لم يخرج شىء . فإن خرج شىء
حرم الاقتصار على مرة

وماء حار وحلال وأشنان بلا حاجة وتسريح شعره . وس كافور وسدر
في الأخيرة وحضاب شعر وقص شارب وتعليم أظفار إن طالاً وتشف
ويجنب محرم مات ما يجنب في حية

ولا بأس بعمسه في حمام محي . (صا) . ولا يحاط به غسل به حان الغسل بالمثل
يرجئ الله ويحويه . ولا يجب الغسل في الغسل هو ترك تحت مبراب ماء ويحويه
وحصر من يصلح لغسله ونوى غسله وسعى ومضى من يمكن غسله فيه بحيث يغسل
على النقص ان الماء عنه . كتي (و) كره (ماء حار) بلا حاجة اليه . شدة برد
ونحوه . لأنه برحى السن فيسرع الفساد اليه . والبرد فصل لأنه يصيبه ويبعده
من الفساد . ولا يمتنع غسل بمصل ماء مسح له فإن لم يجد غيره تركه حتى يبرد
قاله الامام أحمد ذكره الحلال (و) كره (حلال) بلا حاجة اليه بين أسنانه لأنه
عسك (و) كره (أشنان بلا حاجة) اليه وسنخ كثير . فإن احتيج الى شيء منها لم
يكره . ويكون الحلال إذا من ورق شجرة لينة كالصنوبر (و) كره (تسريح
شعره) أي الميت رأساً كان أو لحيه نص . لأنه يقصه من غير حاجة اليه . وس
أن يصفر شعر أبي ثلاثة قرون وسده ورده . (صا) (وس) أن يحسن (كافور
وسدر في) الصلابة (الأخيرة) نصاً لأن الكافور يصلب الجسد ويبرده ويطرد
عنه أهوام رائحته . وإن كان محرماً يجب الكافور لأنه من الصب . (و) (س
(حضاب شعر) رأس المرأة ولحية (١) الرجل (و) (س) (قص شارب
(و) (س) (تعليم أظفار) غير محرم فهما (إن طالاً) . (شارب ولا شغل) . وأحد
شعر يقصه نصاً لأنه نصيب لا يتعلق بقطع عصب . أشبه إزاله الوسج والدرن .
وجعله منه في كفه كقصه ساقط . وحرم حلق رأس ميت وحلقه . (و) (س
(تشيف) الميت بعد غسله بثوب ولا يتحس ما شرب به لعدم نجاسته بالموت .
(ويجنب محرم مات ما يجنب في حياته) ولا يقرب طيباً . ولا قدبة على من طيبه
ونحوه . ولا ينس ذكر نحيط ولا يدهن رأسه ولا وجهه أنثى . ولا تمنع معتدة
من طيب . ويرى اللصوق . بفتح اللام . للغسل الواجب وإن سقط منه شيء .
ناريتها بقيت ومسح عليه كغيره حي . ويرى أن حاتم ويحويه ولو برده لأن تركه
معه إصاعه ما من غير مصلحه . ويجب نقاء دم شهيد عنه . لا أن تحاط به نجاسة

بعد تبجيرها ، ويجعل الخنوط فيما بينها . ومنه نقطى بين اليه والباقي على منافذ وجهه ومواضع سجوده . ثم يرد طرف العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ثم الأيمن على الأيسر ثم الثالثة والثالثة كذلك ويجعل أكثر الفاصل عند رأسه .

من الاستمتاع ولذا تسقط بالشور ، وقد انقطع ذلك بالموت فأشبهت الأجمية ، ثم إن لم يكن له مال ولا من يزمه بعقته فتحب في بيت المال أن كان الميت مسما لأن بيت المال لمصالح وهذا من أمها . فإن كان كافرا ولو دمي فلا ، ثم إن لم يكن بيت مال أو كان وتعتبر الأحكام منه فعلى مسد عام به . ومن أن تسقط اللعائف الثلاث على بعضها واحدة فوق أخرى لموضع الميت عليها مرة واحدة (بعد تبجيرها) يعود ويحوى ثلاثا ، فإله في الكافي وغيره بعد رثته سحوما . ورد تعلق رثته السجود بها . إن لم يكن الميت محرما . ويجعل للعائف الصادرة أحسب كالحي (ويجعل الخنوط) وهو أحلاص من طيب ولا يمان في غير طيب الميت (فيما بينها) أى يدر بين اللعائف ثم يوضع عليها مستحب (و) يجعل (منه) أى الخنوط (يقطر بين إسيه) أى الميت وتشد حرقه مشهورة العرف كالنار تجمع إسيه ومثاقه لرد الخارج وإحاطة ما طهر من الروائح (و) يجعل (إسيه) على عنقه ووجهه (كعبه) وهه وأدنيه (و) على (مواضع سجوده) جهنمه ويديه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه بشرها لها . وعلى مقابله كطى ركبتيه ونحوه لإطيه وكذا سترته . ورثته كله غس . وكره داخل عيبه لأنه بمسدهما وطليه بما يمسكه كصبر ما لم ينقل (ثم يرد طرف) العنقه (العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ثم) يرد طرفها (الأيمن على) شقه (الأيسر) كعادته الحى (ثم) يرد (الثالثة) كذلك (و) يرد (الثالثة كذلك) فدرجه فيها إدراجا (ويجعل أكثر الفاصل) من اللعائف عن الميت مما (عند رأسه) أشرفه عن الرجلين . والعاص عن وجهه ورجليه عليهما ليصير الكعب كالنكس فلا ينتشر . ثم يعقد اللعائف لثلاثا تنتشر . وتحمل في القبر فان لم يملأها نخل ولو بعد تسوية لثراب عليه لأنها سنة فيبش لها كبر اده عن دين معه . وكره تغريقها ولو حيف نخله . والتكبير برقيق يحكى أهيه لرقته لها . ولو لم يصف الفثرة . نص عبيه . كما يكره لبسه للحى . وبمصر ومصر . وحرم يجرد . وجار من حرير ومن مذهب

ومن لامرأة حمى أثواب : إزار وخمار وقميص ولعافتان ، ولصغيرة قميص
ولعافتان ، والواجب ثوب يستر جميع الميت

ومقصص لصورة بأن عدم ثوب غيره يستر جميعه فميت ، ومتى لم يوجد ما يستر
جميعه ستر عورته ثم رأسه ويجعل على باقيه حشيش أو ورق . ومن تعطينة عيش
وكره غير أبيص . (ومن لامرأة حمى أثواب) بيص من فطن مكسها (إزار
وخمار وفيص ولعافتان) استحسانا ولا بأس أن تنقب وإن مات مساهم كفته
رهيقه من مائه . فان تعذر ثمنه وبأحده من تركته . كانت أو من تبرمه بفقته غير
الروح إن بوى الرجوع ولا حاكم فان وجد الحاكم وأذن فيه رجوع . وإن لم يأت
أو لم يستأذنه ولو مع قدرته وبوى الرجوع على التركة رجوع على من به منه رهيقه
لقيامه بواجب . فان كان لميت كف وثمنه حتى مضطرا إلى لكس ليرد ونحوه فالجلى
أحق به أى بأحده شمس لأن حرمه الحى . كذا . قال أحمد . إن حتى التبر . ومن
كان لحاجة الصلاة فالميت أحق بكفنه ولو لعافتين . ونصل الحى عليه عريضا . وفان
من عقيل وابن الجوزى . نصى عليه عام في إحدى لعافيه . انتهى . وإن سرق
كفنه . كمن (١) أثابيا وثالثا من تركته ولم قسمت ما لم تصرف في وصيته أو
دين . (و) من (بصميره) إلى بوع (فيص ولعافتان) بلا خمار . نصا . وحقق
كالأبى احتياطا . وكفى من في ثوب واحد ويجوز في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف
رشيد من صغير ومجنون وسفيه . فان ورثه غير مكلف فلا (والواجب) في حق
من يهدم ذكرهم (ثوب) واحد (يستر جميع الميت) وتقدم . وفان ابن عقيل
ومن أخرجه من لعدة فأكثر الطيب والخوانج وأعطي المقرنين بين يدي الجنابة
وأعطي الخمالين والخمار . يادة على العادة على طريق المروءة لا تصدر الواجب
فتبرع . فان كانت من التركة من نصبه . ذكره في الإصباح . وفان في شرحه .
وكذا ما يعطى لمن يرفع صوته بالذكر أمام الجنابة وما يصرف من طما [م
ونحوه (٢)] ليالى الجمع وما يصنع في أيامها من استدع المتحدثه خصوصا إذا كان في
الورثة قاصر أو يتيم . انتهى . ولا يجزئ كفن لعدم إن أمكن ستره بحشيش ذكره
في الفتاوى . ويجزئ دفن ثياب غير كفنه معه وتكبير أو لا ونحوه لأنه إصاعه

فصل وتسقط الصلاة عليه بمكلف ، وتسبى جماعة وقيام
إمام ومفرد عند صدر رجل ووسط امرأة ، ثم يكبر أربعا يقرأ بعد الأولى
والتعود العاتحة بلا استفتاح ويصلى على النبي ﷺ بعد الثانية كفى تشهد
ويدعو بعد الثالثة ، والأفضل شيء . ما ورد ، ومنه : اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشهدنا وعائننا وصعد

مال ، ويجمع في ثوب واحد لم يوجد غيره ما أمكن من موقى ، قاله في شرح
المنتهى

(فصل) . والصلاة على من قلنا يفصل فرض كفاية لقوله ﷺ وصلوا على
من قبل لا إله إلا الله ، وأما للوجوب ، قال لم يعلم به الا واحد تعين عليه ،
(وتسقط الصلاة عليه) أى الميت (و) صلاة (مكلف) ولو أنثى أو حنفى .
(وتسبى) صلاة الجنائز (جماعة) ولو لسا . الا النبي ﷺ فانهم لم يصلوا عليه
بإمام احتراماً وبعضها ، والأولى بها وصية العس . وتصح توصية لائس ، قال
في شرح المنتهى : قلت ويعدم بها أولاً في إمامة ثم سيد فسلطان فثاناً فالأولى
بعض رجل مروح بعد دوى الأرحام ، ثم مع تساوى الأولى بالإمامة ثم يفرع ،
ومن قدمه على فهو بمنزلة لا وصى ، وبما في مسند ابن أمير توبته . (و) يس
(قيام إمام و) مفرد (في الصلاة) عند صدر رجل (أى ذكر) ووسط
امرأة (أى أتى نص عليه ، وبين ذلك من حنفى مشكل ، وإن اجتمع موقى رجال
فقط أو ساء فقط أو حنفى فقط ، سوى بينهم وسهم ، ويقدم الى الإمام من
كل نوع أفضل أفراد ذلك النوع ، ويجعل وسطاً أتى حذاء صدر رجل ، وحتى
بينهما ، وعدم الأفضل من الموقى أمام المفصولين في السير ، وجمع لموقى صلاة
واحدة أفضل وصحتها ما ذكره المصنف بقوله (ثم يكبر) فصل قائماً بعد ثنية
(أربعا) أى أربع تكبيرات رافعا يديه مع كل تكبيرة (يقرأ بعد) التكبيرة
(الأولى و) بعد (لتعود) والسمية (العاتحة بلا استفتاح) لأرب منهاها
على التحصيف ، ولذلك لم تشرع السورة بعد العاتحة . (ويصلى على النبي ﷺ بعد)
التكبيرة (الثانية ك) ما (في تشهد) ولا يريد عليه ، (ويدعو بعد) التكبيرة
(الثالثة) مختصاً بأحسن ما يحضره (والأفضل) أن يدعو (بشيء ما ورد ، ومنه)
أى الوارد (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا) أى حاضرينا (وعائننا وصغيرنا

وكبيرنا وذكربنا وأثاننا ، ملك تعلم مقلينا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير
 اللهم من أحبيته منها فأحبه على الاسلام والسنة ، ومن توفيته ما فتوته عليهما
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله وأوسع مدخله واغسله
 بالماء والثلج والبرد وقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وورجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة
 وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار وافسح له في قبره ونور له فيه ، وإن
 كان صغيراً أو مخوناً قال : اللهم اجعله دحراً لوأديه وفرطاً وأجراً وشعباً
 محبباً ، اللهم ثقل به موارسهما وأعظم به أجورهما وأحققه صالح سلف
 المؤمنين واجعله في كفالة إبراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم ، ويقف بعد
 الرابعة قليلاً ويسـ

وكبيرنا وذكربنا وأثاننا إنك تعلم مقصد (أى منصرفنا) ومثوانا (أى مأوانا)
 وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحبيته منها فأحبه على الاسلام [والسنة]
 ومن توفيته ما فتوته عليهما (رواه إمام أحمد) اللهم عمر له وارحمه وعافه
 واعف عنه وأكرم نزله وأوسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد) بالتحريك
 منظر المنعقد (وقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ،
 وأبدله داراً خيراً من داره وورجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب
 القبر وعذاب النار وافسح له في قبره ونور له فيه) لأنه اللاتى بالخاء . (وإن كان)
 لميت (صغير أو مخوناً) واستمر جنونه حتى مات (قال) بعد ومن توفيته من
 فتوته عليهما . (اللهم اجعله دحراً لوأديه وفرطاً) بالتحريك الولد الذى يموت
 صغيراً أى ما بقا أى مهيناً لمصاح أبويه فى الآخرة سواء مات فى حاتمها أو بعد
 موتها (١) [وأجراً وشعباً محبباً ، اللهم ثقل به موارسهما وأعظم به أجورهما
 وأحققه صالح سلف المؤمنين واجعله فى كفالة إبراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم)
 ومن لم يعلم إسلام أبويه دعا لمواليه . ويؤتى الصغير على أنثى ولا يقوى فى ظاهر
 كلامهم . وأبدلها روجاً خيراً من روجها . ولا بأس بإشارته نحو (أصبح لميت
 حال دعائه - أصا ، وبشير مصلح لما يصلح له على حقيقى يقول . اللهم اغفر لهذا
 الميت - ونحوه) ويقف بعد (التكبير) (الرابعة قليلاً) ولا يدعو (ويسـ)

ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، وس ترتيب في حملها وإسراع وكون ماش أمامها و

تسميه واحدة عن يمينه نصا ، ويجوز به دعاء وجهه ، نص عليه ، من غير لغات
ويجوز ثانية عن يساره (ويرفع يديه مع كل تكبيرة) وتقدم - وس وقوف حتى
ترفع ، وشروطها ثمانية : السنة ، والتكليف ، واستعمال القبلة ، وسر عودته ،
واجتناب الحاسة ، وحضور الميت بين يدي المصلي أن كان بالبلد ، وإسلام المصلي
والمصلي عليه ، وطهارتهما ولو ترات لحد - وأركانها سبعة . القيام في فرضها ،
والتكبيرات الأربع فإن ترك غير مسبوق منها تكبيرة واحدة عمدا بطلت صلاته
وسهوا تكبر وجوبا ما لم يطل الفصل . فإن طس أو وجد مناف للصلاة استأنف ،
وفراة القائمة لإمام ومنفرد . والصلاة على النبي ﷺ ، والدعاء بسبب . ويكبر
أدب دعاء له - والسلام ، ولترتب للأركان - فتعين القراءة في الأولى والصلاة على
النبي ﷺ في الثانية صرح به في المستوعب والكافي والنجاش والبلغة - ولا يعبر
كون الدعاء بعد ثلاثة من يجوز بعد الرابعة بعده الركني عن أكثر الأصحاب
وصحت أن ينوي المصلي ثم يكبر الإحرام ويقرأ الفاتحة كما سبق ثم يكبر ويصلي على
النبي ﷺ كفي التشهد ولا مر بد عليه ، ثم يكبر ويسعو للميت سحوا اللهم ارحمه .
والوارد لم تقدم أفضل ، ثم يكبر الرابعة ويقف بعدها قبلا ويسد . ويجوز أن
يصلي على الميت من دفنه إلى شهر وشئ . فإن العاصي كالיום واليومين ويجزم
بعد ذلك .

ثم أحد يتكلم على أحمل فضا (وس ترتيب في حملها) أي الجنائزة ، ومحب
فرض كفاية إجماعا وتقدم . وس أن يحملها أربعة وكرهه الاجري وغيره مع
الاردحام . والترتيب الأحاد بقواتهم السرير الأربع بأن يصع قائمة السرير اليسرى
المقدمة على عامه أيمنى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة قبضها على عاتقه أيمنى أيضا ، ثم
يصع قائمة السرير أيمنى المتقدمة على عاتقه اليسرى وينتقل إلى المؤخرة . وإن كان
بين العمودين - وهما القائمتان - كل عمود على عاتق كان حسنا ، نص عليه ، ولا
ناس أن يحمل الطفل على يديه ، ولا على دابة لمرص صحيح كبعد قبر ومحوه .
(و) من (إسراع) بها دون الخيب نصا ، وهو صوب من المثي ما لم يحجب عليه
فيشئ به الهويبا . وسن اتباع الجنائزة (وكون ماش أمامها) أي الجنائزة (و) كون

راكب الحاجة خلفها وقرب منها وكون قبر لحداً وقول مدحله ، نسيم
الله وعلى ملة رسول الله ، ولحده على شقه الأيمن ، ويجب استقباله
القبلة ، وكره بلا حاجة جلوس تابعها قبل وضعها ، وتخصيص قبر وساء
وكتابة ومشي وجلوس عليه ، وإدخاله شيئاً منه النار ، وتسم ،
وحديث بأمر الدنيا عنده ، وحرم دفن اثنين في قبر واحد أكثر

(راكب الحاجة حمها ، و) من (قرب منها) أي الجنائز وكره قيام لها أن جاءت
أو مرت به وهو جالس .

ثم شرع يسكنكم على تدفنه فقال . (و) من (كون قبر لحداً) والحد مفتوح
للأم ، والصم به ، حرم في أسفل حائط القبر ، وكره على القبلة ، ونصب لمن
عليه غير مشي أو غسل وكره شئ بلا عذر ، قال الإمام أحمد لا أحب الشق ،
لحديث : « لا تحد لها ولشق لعيرها » رواه أبو داود وغيره لكنه ضعفه .
والشق أن يحفر وسط القبر كالخوص ثم يوضع الميت فيه ويسقف عليه ببلاط أو
غيره أو يبنى جانيبه من أو غيره قال تعدد اللحد ليكون أرباب بهاب ولا يمكن
دفعه فنصب لمن ولا حجارة ولا حواء لم يكره الشق ، قال أمكن أن يجعل شبه اللحد
من الجدران والحجارة والمبني جعل نصاً ولم يصب إلى الشق (و) من (قبر مدحله)
ميت القبر (باسم الله وعلى ملة رسول الله و) من (لحده) أي الميت (على شقه
الأيمن) ووضع له تحت رأسه قال لم يوجد الحجر قال لم يوجد فقليل من تراب
يشبه الحدة للثام وكره محده تحت رأسه نصاً - لأنه غير لائق بالخلف ، ومصره
- بتدبير الرأفة وخصيفه تحته (ويجب استقباله) أي الميت (القبلة) وكره بلا حاجة
جلوس تابعها (أي اجناره) من وضعها (بالأرض ليدفن نصاً) (و) كره
(تخصيص قبر) ودفن في بابوت ولو لامرأه ، (و) كره (بناء) عليه قبة أو
غيرها ، (و) كره (كتابه) عليه ، (و) كره (مني) نعل عليه إلا خوف بحاسه
أو شوك ، (و) كره (جلوس عليه) ، (و) كره (إدخاله) أي القبر خشباً إلا لضرورة
وإدخاله (شيئاً منه النار) كأجر ، وأن يجعل معه حديد ، ولو أن الأرض رحوه
أو ندية ، (و) كره (تقسم) عنده (وحديث بأمر الدنيا عنده) ولسته أن يدفنه
من عند رجله إن كان أسهل ولا من حيث يسهل ، وإن استوتب الجهتان فساو .
وإن مات سميت ألقى في البحر سلا كادغاه القبر ، (وحرم دفن اثنين فأكثر

في قبر ، الا له سروره

في قبر واحد لا سروره) أو حاجة ككثرة الموتى يقتل أو غيره أو غلة من يدفنهم
خوف العباد عليهم ومتى ظن أنه بل وصار رميا جريشه ودفن غيره فيه ،
وإن شك في ذلك رجع إلى أهل الخبرة ، فإن حفر فوجد فيها عظام دفنها مكانها
وأعاد التراب كما كان ولم يجر أن يدفن ميت آخر عليه - صا ، ومن حثو التراب
عليه ثلاثا ثم يهل ، لأن مواراته فرص ، وبالحثي يصير كل شريك فيها ، وفي ذلك
أقوى غيره وتذكرك فاستحب لذلك واستحب ألا كثر تنقيته بعد دفن ، قال في
الامناع وشرحه وهل يهل بطن غير المكلف ، وجهان . وهو الخلاف متى على
زول المالكين إليه ، النبي قول لعاصي وابن عبيد وغاف لكافعي ، والانباء قول
أبي حكيم وغيره وحكاية ابن عبدوس عن الأحناف ، المرجح القول فيكون المرجح
تلقينه وصحة الشيخ بن ابيدي . انتهى فيقوم للفقهاء عد رآه بعد تسوية التراب
عليه فيقول . يا فلان بن فلان (١) آمه ، ثلاثا (٢) ، من لم يعرف اسم أمه
اسم أبي حواء ، ثم يقول ، اذكر ما حجت عليه من بديع شهادته أن لا إله إلا الله
ومن محمد عبده ورسوله وأنت ربي ربنا وبالله سلام دينا وبمحمد نبيا
وبما قرآن إماما وبالسنة ربي (٣) . والمؤمن إخوانا ، وأن الجنة حق ، وأن
النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن إليه يبعث من في
القبور ، والدفن بالصحراء أفضل . ومن رش القبر بأسماء وروحه قدر شير ،
وتسليمه أفضل من تطييعه إلا بدار الحرب إن تعدد منه فسوية وإحما . أفضل
ولا بأس بتطييبه وتعليقه بحجر أو حشيش أو نوح . وحرم إسماع المفاير لأن في
ذلك تضییع مال من غير فائدة ، وجعل مسجد على مقبرة أو بنها وتعين إزالته .
وفي كتاب اهدى لو وضع المقبرة والمسجد معا لم يجر ولم يصح انوقف ولا
الصلاة . ولا بأس بتحويل الميت ودفنه إلى مكان آخر بعيد لغرض صحيح كقعة
شربة ومجاورة صاحب مع أمن التعير - إلا الشهيد إذا دفن بمصرعه لا ينقل منه ،
ودونه به سنة حتى لو نقل منه رداله ولو وصي بدفنه في ملكه دفن مع المسلمين
لأنه مصر بالورثة . ولا بأس بشرائه موضع قبره ويوصى بدفنه فيه وحرم حرقه
مسيبة قتل الحاجة ، ودفن بمسجد ومحوه ، وفي ذلك التعير بلا إله وبديع فيها ،
والأولى في ذلك التعير تركه لما فيه من هتك حرمة وكرهه أبو اعمالي لذلك . وإن

وأى قرية فعلت وجعل ثوابها لمسلم حتى أوميت معته . وسر لرجل رجارة
قبر مسلم . والعراة عنده . وما يخفف عنه ولو يجعل حريدة رطبة في القبر .
وقول زائر ومار به السلام عليكم دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم
لاحقون . يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين . نأل الله لنا ولكم
العافية . اللهم لا تجرمنا أحرم ولا ولا تقتنا بعدهم . وأعفرك ولهم .

ماتت الحامس بمن ترجى حياته . حرم شق لفظها من أجل الحمل وأخرج الساء من
ترجى حياته . فان تعدد إخراجهم تدهي وترك حتى يموت . ولو جرح بعضه حيا
شئ لائق . وبزعم تميم فور أهل لدمه (وأى قرية فعلت) من مسر (وجعل)
أى أهدي (ثوبها) أو بعضه (لمسلم حتى أوميت معته) ديت حصول الثواب حتى
لرسول الله ﷺ . واعتبر بعضهم إذا نواه حال العمل أو قبله . (وسر لرجل رجارة
قبر مسلم) من عليه بلا سر وساج لعبر كافر ولا سلم عليه بن يقول أنه يأسر
وسكره لأمراء . ومن عبت أنه يقع منها محرم حرم عليها الخروج عن قبر النبي
ﷺ . وقبر صاحبيه رضوان الله عليهما نفس للرجال وساء . وإن جثارت بعد
في طر (١) . فمست عليه ودعت له حسن . (و) من (القبر به عنده) أى
لقبر . (و) من فعل (ما يخفف عنه) أى الميت (ولو يجعل حريدة رطبة)
وبحوا (في القبر . و) من (قول زائر) قبر مسلم (ومار به . سلام) بالتحريف
(عليكم دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . يرحم الله) وفي انتهى
ويرحم الله برأيه الواو (المستقدمين منكم والمستأخرين . نأل الله لنا ولكم
العافية . اللهم لا تجرمنا أحرم . ولا تقتنا بعدهم . وأعفرك لنا ولهم) ويخير في
يعرف السلام وتذكيره على الحى . وانتداه سنة . ومن جماعه سه كفاية
والأفضل من جميعهم . ورده من كفاية عن الجماعة ومن عي على الواحد .
ولا يترك السلام إذا كان بعد عن ضه أن المسلم عليه لا يرد . ورفع الصوت في
الرد قدر الإبلع واجب . وراد الواو في رد السلام وجوب . قال في الإقناع :
وقال شرح المتهنى . ولا تجب ريادة الواو فيه . قال في الآداب الكبرى وهو
أشهر .

وعرية المصاب بالميت سنة ، ويجوز البكاء عليه ، وحرم تدب وبياحة وشق
ثوب ولطم خد ونحوه

قائدة - لو قال ، سلام لم يحبه . قال الشيخ عبد القادر قدس سره . ونو قال
الزاد . عليك ، وعيكم ، فقط وحذف المبتدأ فظاهر كلام الباطن في مجمع البحرين
أنه يجري . وكذا قال الشيخ تقي الدين . وصار كلام ابن [أي (١)] موسى وابن
عقيل لا يجري . وكذا قال سيدي عبد القادر . قال ويكره الاعتناء في السلام .
انتهى .

والميت لعاطس - ناكثين واليس - إذا حمد فرض كما به كرد السلام فيقول
به يرحمك الله . أو يرحمك الله فإن لم يحمد كره تشميت ، فإن نسي لم يذكره . ويرد
عنه لعاطس وجوبا فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم . نص عليه . أو : يغفر
لكم . ويقول للصبي انه عصفور . يورك فيه ويترك الله . ويجب لتشमित
ثلاث مرات . وفي الزيادة يدعو له ولا يشتمه إلا كان قد سمع ثلاثا لأن الاعتناء
بالتشميت لا بعدد العطايا

ثم أحسن الكلام على العرية فقال (وعرية) حسه (المصاب بالميت سنة)
فمن الدين بعده حتى يصبر والصديق سميت والجوار ومن سبق ثوبه فلا يترك حقا
له من فيموت به من المصاب . أعظم منه أجره وحسن عراه . وعمر الميت .
ويقول به . استجب به دعاءه ورحمته وإياك . وإن به (٢) حسن ويجوز
السكاه عنه) أي على الميت . ومعنى العرية التسمية والبحث على الصبر بوعده
الاجر . ومن المصاب أن يقول إنا لله وإنا اليه راجعون ، اللهم اجبرني في
مصيبتى وأحلف لي خيرا منها . وبصبي . كمين وليصبر . (وحرم تدب) وهو البكاء
مع تعداد محاسن الميت (و) حرم (بياحة) وهي رفع الصوت بذلك مرة (و) حرم
(شق ثوب و) لطم خد ونحوه (كالصراخ) وتعب الشعر ونثره وحلقه .
وفي مضمون . يحرم التحيت وإظهار الجرح لأن ذلك ينهه التصبر من نظام ، وهو
عن من له تارك وصلى . ويعرف رآته يوم الجمعة قبل طلوع الشمس ، وفي

(١) عن المكشاف

(٢) أي عن شق الثوب . راجع شرح مسهب المعنى

كتاب الزكاة

تجب في خمسة أشياء : سبعة أعوام ، ومدة ، وعرض تجارة ، وحارج من الأرض . ونحوه شرط إسلام ، وحرية ، ومالك صاب ،

العمية يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد ، ويتأدى بالمشكر عنده ويتمتع بالخير .
ويجب الإيمان بتعذيب [الموتى] في قبورهم

(كتاب الزكاة) ، واشتقها له من زكا يركو ذا نفا أو يطهر ، يقال زكا الروح اذا نما وازداد . وقال تعالى (قد أحج من زكاه) أى طهرها من الأدناس وتطلق على المدح قال تعالى (ولا تركوا أنفسكم) ، وعن الصلاح يقال - رجل زكى - أى - صالح . من قوم أركيا ، وركى انفاضى الشهود إذا بين رياتهم في الخير . وسعى المال المخرج كاه لأنه - يذوق المخرج منه وصبه الايات . وأصل لسميه فوه تعالى (حرم من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) . وهي أحد أركان الإسلام ومسايق لقوله ﷺ . معنى الإسلام على خمس وذكر منها إيتاء الزكاة . وفرضت المدينة وقيل في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، وفي تاريخ ابن جرير لطريق أنها فرضت في السنة الرابعة من الهجرة ، وقيل فرضت قبل الهجرة ونسبت بعدها . وهي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (حجب) الزكاة (في خمسة أشياء) : أحدها (خمسة الأعوام) وهي إيمان وبهر والعلم ، (و) الثاني (نقد) وهو الذهب والفضة . (و) الثالث (عرض تجاره) وبأى بيائها . (و) الرابع (حارج من الأرض) وما في معناه كالعين الخارج من الحقل ، (و) الخامس (ثمار) . فهذه خمسة يجب فيها الزكاة (بشرط إسلام) المالك ، فلا تجب على الكافر ولو مرتد . سواء حكما نقلا . المالك مع ليرة أو يوله لقوله تعالى (قل للذين كفروا إن يسهوا يحرمهم ما قد سلف) وقوله ﷺ والإسلام يجب ما قبله ، (و) شرط (حرية) لا كملها فتجب على المستصغر بعد سنه ولا تجب على رقيق ولو مكاتب ، ولا يترك غير المكاتب ولو تمت . (و) شرط (ملك صاب) فلا زكاة في مال غير ماله أصا كما يأتى ، فربما في الأيمان وفي عروض التجارة وتجهيدا في غيرها ، لغير محجور عليه . فلا تجب عليه وإن فطنا الدين غير مانع ، لأنه ممنوع من

وأستقراده ، وسلامة من دين ينقص النصاب ، ومضى حول إلا في معشر
وتناح سائمة وريح تجارة وان نقص في نقص الحول ببيع أو غيره لا فرارا
امطع ، وان أبدله بجمسه فلا . وإذا قص الدين زكاه لما مضى . وشرط
لها في بهيمة أنعام سوم أيضا . وأقل نصاب إبل خمس وفيها شاه .

التصرف في ماله حكما ولا يحتمل الموانسة . حتى لو كان النصاب معصوما فتح
ركاته على ربه أو أقبضه على مضى ورجع بها على عاصب . أو كان صالوا ويركيه إذا
وجده (و) بشرط (استقراده) أي ذلك النصاب بوضعه في نحو جرين (و) بشرط
(سلامة) مالك (من دين ينقص النصاب) (و) بشرط (مضى حول) كامل على نصاب
تام ومعنى عن نصف يوم (إلا في معشر) ونحوه كالغسل والركار والمعدن فلا
يشترط فيه مضى حول (و) إلا في (تناح سائمة) تكسر لتون فاته لا يشترط فيه
مضى حول أيضا لأنه يركى مع أصله إن كان نصابا أرا حال حوته (و) إلا في
(ريح تجارة) فان الريح بيع الرأس في حوته إن كان نصابا (و) دين نقص (النصاب
(في نقص الحول ببيع) صحيح ولو بخيار (أو) (و) غيره (أي البيع) كما لو أذن
نصابا نجح الركاة في عبته بغير جمسه كفر أو ابن بغيرها شرع أن (لا) يكون
فعل ذلك (فرارا) من الركاة (امطع) حول النصاب (وان أداه) أي النصاب
أو مائة (بجمسه) كجم بجمته ونحوه (فلا) بمطع حوله نصابا (و) اختلف بوعه
(وإذا قبض) رب الدين (لدين زكاه لما مضى) (و) كان عائدا مع عبده أو
وكيله أو مودعا أو مبروفا أو مدفوعا مديا بداره أو غيرها أو أنه ورثه وجهله
لعدم عليه بموت مورثه أو جهل عند من هو ويجب عليه ركاة إذا قدر عليه
(وشرط لها) أي الركاة (في بهيمة أنعام) أي لتحديد وذل وتسمين لا لعمل
وشرط لها مع مضى حول (سوم أيضا) وهو أن ترعى المباح كل الحول أو أكثره
نصابا طرفا أو وسطا ، فهو اشترى لها ترعه أو جمع عام تأكل من مباح أو
اعتلت نفسها أو عليها عاصب أو ربا ولو حرما فلا ركاة فهي لعدم السوم
ولا يعتبر به نية ، وكذا لعلف قلو سامت نفسها أو أسامها عاصب وجبت الركاة
كعصبه حيا وردعه في أرض ربه ، فيه العشر على مالكه كما لو بنت فلا ريع
(وأقل نصاب إبل) سائمة بجاني أو عراب (خمس وفيها شاه) إجماع وفي الإبل

وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت محاص وهي التي لها ستة ، وفي ست وثلاثين بنت
لبن ، وهي التي لها ستان . وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث ،
وفي إحدى وستين جدعه وهي التي لها أربع ، وفي ست وسبعين بنتا لبن ،
وفي إحدى وتسعين حقتان . وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث سات
لبن ، ثم في كل أربعين بنت لبن ، وفي كل خمسين حقة .

المعينة شاه صحبته بعض قيمتها بقدر نفس الإبل كشاه لم يثلا لو كانت صحاح
مائة وكانت الشاه فيها قيمتها خمسة ثم قومت مراصا شياه كان بعضها بسبب المرض
عشرين وثلث خمس قيمتها لو كانت صحاح . فتحت فيها شاه قيمتها أربعة بقدر نفس
الإبل وهو أحسن من قيمة الشاه ولا يجرى عنها غير نصا - ولا فقرة ولا
بعضا شاه (وفي عشر) من الإبل (شاتان ، وفي خمس عشرة) بعيرا (ثلاث
شياه ، وفي عشرين أربع شياه) إجماعا ، والشاه إن كانت من الصان عشر أن يكون
هذا ستة أشهر فأكثر . ومن المعينة عشرها منه فأكثر كالأصحية . ويكون الشاه
أثني ولا يجرى الذكر (وفي خمس وعشرين بنت محاص وهي التي لها ستة) ودخلت
في الثلاثة ، سميت بذلك لأن أمها قد حمت عالا ، وليس حمر أمها شرط في اجرائها
والأحمر الخامس (وفي ست وثلاثين بنت لبن وهي التي لها ستان) سميت بذلك
لأن أمها وضعت عالا ، وليس وضعها شرط أيضا . (وفي ست وأربعين حقة
وهي التي لها ثلاث) سمين ودخلت في أربعة لأنها استخفت أن يطرقتها بعض
(وفي إحدى وستين جدعة) ناديا المعجمة (وهي التي لها أربع) سمين ودخلت
في الخامسة سميت بذلك لإسقاط سنها ، ويجرى عنها ثنية ولا جبران (وفي ست
وسبعين بنتا لبن) إجماعا (وفي إحدى وتسعين حقتان) إجماعا (وفي مائة
وإحدى وعشرين ثلاث سات لبن) ولا شيء فيما بين العرصين ، ويسمى الوقص
والعمو ، ثم في كل أربعين بنت لبن وفي كل خمسين حقة . ويتعين على ولي صغير
ومجنون إخراج أدون يجرى ، ولغيره دفع من أعلى إن كان لنصاب معين فلا
أحد جبران ، ولا مدخل لجبران في غير إبل . وتؤخذ من المراس من إبل وبقرة
وعنم مربعة إذا كان النصاب كله كذلك ، لأن الركاة مواساة ، وليس منها أن يكلف
غير الذي في ماله ، ولا اعتبار بقية العيب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك لكونه

وأقل نصاب البقر ثلاثون وفيها تبع - وهو الذي له سنة ، أو تبعه ، وفي أربعين مسة وهي التي لها ستان . وفي ستين تبعان ، ثم في كل ثلاثين تبع ، وفي كل أربعين مسة . وأقل نصاب النعم أربعون وفيها شاة ، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث الى أربع مئة . ثم يستقر في كل مائة شاة ، والشاة ست سنة من المعز ونصفها من الصار . والخلط .

المخرج وسطا في القيمة . (وأقل نصاب النعم) أهله كانت أو وحشية (ثلاثون وفيها تبع وهو الذي له سنة ، أو تبعه) لها سنة سمي بذلك لأنه يتبع أمه ، والتبع قد حادى فيه أدبه غالبا وهو جوع البقر ، ويحرق من عنده ، طاهر ، ولو كان التبع عنده لأنه أتبع منه (وفي أربعين) بقرة (مسة وهي التي لها ستان) ولا فرض في البقر غير هذين العنين . وخرى أتى أعلى منها بذها لا من عنده (وفي ستين تبعان ، ثم) من ردت فيجب (في كل ثلاثين تبع) في (كل أربعين مسة) ولا يجرى ذكر في تركها إلا هذا وهو التبع بورود النص فيه ، والمنس عنه لأنه خير منه . ولا يربى لبون وحق وجدة وما فوقه عند عدم امت محاصر عنها ، والا راكل . نصاب من يربى وبقر وعم له - كورالآن - رقة وجت موصاة فلا يتطعمها من غير ماله . (وأقل نصاب النعم) أهله كانت أو وحشية (أربعون) إجماع في الأهلية فلا من . فيما يربى (وفيها) أي لأربعين (شاة) إجماع (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان) وفي مائتين وواحدة ثلاث (شاة) الى أربع مئة (شاة) ثم يستقر في كل مائة (شاة) وشاة . وشاة ست سنة من المعز ، (وفي مائة) تضعها (أي السنة) وهو ستة أشهر (من نصاب) وجوز فيها ، وتعدم في ركبه الإبل . ولا تؤخذ من حيث يجرى ذكر إلا ليس صراط فباع أحده لحبزه برصا ربه . ولا تؤخذ هزبة ولا معيبة لا يصحى بها - نصاب - إلا أن يكون اسكل كدالك ، ولا يربى وهي لى رى وبها ولا حمل ولا طروقة الفحل ولا كريمة وهي لنفسه لشربها ولا كولة ، لا إن شاء رها - الرى وما بعدها لأن المبع خصه وبه سقاطه . وتؤخذ صغيرة من صغار عم نص عليه لا من إبل وبقر فلا يجرى فصلان ومخاجين فيقوم النصاب من الكبار ويقوم الصغار وتؤخذ عنها كبيرة ما يعطى (والخلط) يضم الحاء : الشركة

في هبة الأسماء بشرطها نصير المالكين كالأحد

(في هبة الأسماء) دون غيرها من الأموال لها تأثير في الزكاة إيجابا وإسقاطا وتعديلا وتحصيفا إن تكن (شرطها نصير المالكين كـ) المالك (الواحد) فإذا حبط المال أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية حولاً لم يثبت بها حكم الأسماء في بعض حكمها في الزكاة حكم الواحد ، وبشرط في تأثير حطه أوصاف ، وهي أن يتميز ، لكل من الخبيط أو الخلط ، كأن يكون لأحدهما شاة ولآخر نعنة وثلاثون ، أو لأربعين اسماً أربعين شاة لكل واحد شاة ، نص عليهما ، و [استر] كهما في مرجح - نصير اسم ، وهو اسمت والمبوي ، وشرح وهو ما يجتمع فيه يذهب إلى المرعى وعقب ، هو موضع الخلب ، وخل ، وهو عدم اختصاصه في طرفه بأحد المالكين أن اتخذ لنوع فإن اختلف لم يصير اختلاف خل للضرورة ، ومرعى وهو موضع الرعي ووفه ، إلا [أراعى] ولا المشرب واشترط فيهما في إقصاء ، ولا يعتبر به أحدهما لو كان لأربعين نصاً دكوراً و إناثاً أو مختلفين من [أهل] الزكاة ، رعيون شاه مختلطة لزمهم شاة بالسوية ، ومع مرادهم لا يبرهم شيء ، وهذه الصورة أهلب تعديلاً ، ولو كان لثلاثة أنفس مائة وعشرون شاه لكل واحد أربعون شاه لزمهم شاه واحدة على كل واحد منهم ثلثها كالتحصير الواحد ، ومع مرادهم عنهم ثلاث شياه ، وهذه الصورة أفادت تحصيل ، ولا أثر لحطه من بس من أهل الزكاة كالكافر والكاتب والمذنب [يس] إذا يستغرق ما بيده و [لا] خلطه دون نصاب ، ولا تفرقة للبدان في غير الماشية ولا خنثى في غير السائمة ، نص عليه ، ويجزى إخراج بعض الخلط بدون بدن بعينهم مع حصولهم وعينهم ، والاختصاص ماذهب خروجاً من خلاف ابن حمدان ونحوه ، ومن أخرج منهم فوق الواجب لم يرجع بالزيادة على حطته ، وإذا كان لرجل ستون شاه يجعل واحداً أو عمال سفارية مائة فصر كل عشرين منهما مختطة بعشرين لآخر فعلى الشركاء الخبيط شاة واحدة نصفها على صاحب الستين لأن له نصف المال ونصفها على خلطاته على كل واحد منهم سدس شاه منها صم لما كل حطيط إلى مال الكل فيصير لكل واحد ، وإن كانت كل عشرين من الستين مختطة بعشر لآخر فعلى رب الستين شاة ولا شيء على حصاته لأنهم لم يختطوا في نصاب وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدان فأكثر لا يصر بينهما الصلاة فهي

فصل ١٠ - ونجب في كل مكمل مدحر حرج من الأرض ،
ونصابه خمسة أوسق وهي ثلاثمائة واثنتان وأربعون رطلا وستة أسباع
رطل بالدمشقي .

كالمختصة ، وإن كان بينهما مسافة فصر فكل من حكم معه فإن كان نصابا وجبت
الزكاة وإلا فلا ما لم تكن خلطة .

(فصل) في زكاة احوارح من الأرض من ازرع والثمر والمعدن والركاز
والخارج من النحن وهو عله . (ونجب) اركاء (في كل مكمل مدحر حرج من
الأرض) نصاب حبه من قوت وغيره فنجب في كل الحبوب كالخطة والشعير
والبردة والقطقيات مثلث الناب وتثبيد الياء وتجميعها كالهافلا . والخص
ولعديس واللوسا والماش ودهن والجسامة والكركنة والحبة والخشخاش
والسمسم وبرر ليعول كلها كالحمداء والكركس وبرر قطونا ونحوها وبرر الرياحين
جميعها وأربر القدر كالكون والمكرويا والحبة السوداء والشعر والابسون
وحب القنب والخرذل والاشنان وبذر الفناء ، الخيزر والبطنج والرشاد والعجن
وفي كل ثمر يكال ويدحر كتمر وازرسد ولبور والفتق والدمشق والسمك ، ومن
غير حب كصنوبر واثنتان ، أو من ورق نجر يقصد كسدر وحطمي وآس والبرسير
لا في غناب وثين وقوت وجوز ومشمش وبق ورتور ورمز وجوح ، وحصر
كقطيب ولقت وجوز ونحو ذلك (و) بشرط لما يجب فيه شرطان أحدهما أن
يبيع (نصابه خمسة أوسق) فلا نجب فيها دون ذلك ، والوسق يكمر نواو وفتحتها
ستون صاعا إجماع النص الخبر ، وهو خمسة أطلال وثلاث بالعراق فيكون الحبة
أوسق في الكل ألف وستائة رطل بالعراق (١) . (وهي) ألف وأربعمائة وثمانية
وعشرون رطلا وأربعة أسباع رطل بالمصري وما وافقه . و (ثلاثمائة) رطل
(واثنتان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل بالدمشقي) وما وافقه ، واثنتان وخمسة
وثمانون رطلا [وحملة] أسباع رطل بالحبشي وما وافقه ، واثنتان وسبعة وخمسون
رطلا وسبع رطل بالقيسي وما وافقه . و (لادرب - جمع أردب) وهو كيل
معروف بمصر ستة أردب وربع أردب تقريبا . والشرط الثاني ما أشار اليه بقوله

(١) مثله في الاقناع لكنه بين صد ذلك أن هذا الوزن خاص بالسوسد وهو خمسة أعمدة
ثم قال في أن هذا ما بيع صاعا من حد الذي عرف به ما بلغ حد الحبوب من غيره . المعنى

وشرط ملكه وقت وجوب وهو اشتداد حب وبدو صلاح ثمر . ولا يستقر إلا بعمله في يدير ونحوه . والواجب عشر ماسق بلا مؤونة ونصفه فيما سقى بها ، وثلاثة أرباعه فيما سقى بهما . فان تعاونا اعتبر الأكثر ،

(وشرط) بالناء للمعول (ملكه) أى النصاب (وقت وجوب) زكاة (وهو) أى وقت الوجوب (اشتداد حب وبدو صلاح ثمر) وهو طيب أكله وصهور نضجه ولا تجب في مكنت لقاط وأجره حصاد ودياس ونحوه ، ولا فيما لا يملك ، لا بأحده من المساحات كطعم ورعيل وهو شعير الجبل وبرر مطونا وكزبرة وعفص وأشنار وسماق سواء أخذ من موات أو بنت في أرضه ، لأنه لا يملك إلا بأحده . ثم ينكر وقت لوجوب في ملكه . وتضم ثمره العام الواحد بعضها إلى بعض في سكيل النصاب كل منهما إذا اتحد الجنس فإن كان له من تحمل في السنة حملين ضم أحدهما إلى الآخر كزرع العام الواحد . (ولا يستقر) وجوب الزكاة في هذه الأشياء التي رجعت فيها (إلا بعملها) أى وصعها (في يدير ونحوه) أى تجريب ومسطاح . فإن في الانصاف . الجرب يكون بمصر والعرق ، والبذر يكون بالمشرق والشم ، والمزيد يكون بالخطار وهو الموضع الذي تجمع فيه الثمرة لينتكمال جفافها . والجربان يكون البصرة وهو موضع تشبها وتبنيها ذكره في الرعاية وغيرها ، وسمى بلغة آخرين المسطاح ويبلغه آخرين الطباية . انتهى . وقد على أن مسمى الجميع واحد . فإنه في شرح الاقناع . (والواجب) من الزكاة (عشر) أى واحد من عشرة إجماع في (ما) أى في ثمر أو زرع (سق بلا مؤونة) أى كلمة كالذى يشرب بعروقه وهو البعل أو بيعث أو سيج ولو ما جراه ماء حميرة شراه رب ازرع وثمر لها ، ولا تؤثر مؤونة حمر نهر ولا نحويل ماء في سواق وإصلاح طرفه لأنه لا يدمه حتى في السقي بكلفة وهو تحرت الارض . (و) الواجب (نصفه) أى العشر (قيا سق بها) أى المؤونة كدوالى وهي الدولات تديره الفقر ولاء صغار يسقى بها ، ونواصح واحدها ناصح وناصح اسم المغير لدى يسقى عليه ، وناغورة يديرها الماء . (و) الواجب (ثلاثة أرباعه) أى العشر (فيما سقى بها) أى بالمؤونة وغيرها نصفين (فان تعاونا) أى السقي بالمؤونة وغيرها [بأن سقى بأحدهما] أكثر من الآخر (اعتبر الأكثر) من

ومع الجبل العشر ، وفي العسل العشر سواء أخذته من موات أو ملكه أو ملك غيره إذا بلغ مائة وستين رطلا عراقية .

السفنتين نفعاً وعموا - نصا . فلا اعتشار بعدد السفينات (ومع الجبل) أى الجبل بمقدار السقي هر يدر أيهما أكثر أو جبل الأكثر نفعاً ونحوها واجب (العشر) .
وس لإمام يبعث خاوص ثمرة لكرم والحق إذا دد صلاحها ، ويكفي خاوص واحد . ويعتبر كونه مسلماً أميناً لا نهم ، وأجرته على رب المال ، وإن لم يبعث الإمام خاوصاً على رب المال ما يفعله خاوص لعرف قدر ما يجب عنه من قصره وله الخاوص كيف شاء ، ويجب خاوص متنوع وبركته كل نوع على حدة ولو شعا ويجب أن يترك الخاوص لرب المال الثلث أو الربع فيجتهد بحسب المصلحة . فإن أى الخاوص هرب المار أكل قدر ذلك من ثمر نصا به ولعانه ، وما يحتاجه له ولعياله لا (١) [يجتنب عليه . ولا يهدى من الخاوص شيئ قبل إخراج الزكاة ، وأما الثمار فالثلث أو الربع الذى ترك له يتصرف فيه كيف شاء ، ولا يكون النصاب بالتقدير المتروك لرب المال إن أكله نصا ، وإن لم يأكله كل به النصاب ثم يأخذ زكاة ما سواء بالقسط . ولا يخرص عبر كرم وعجل . كاه . ويجب إخراج الحب مصفى والتمر يابس . فلو حارب فاحرج سبيلاً ورطناً وعنفا لم يجرئه ووقع فعلا ، فلو كان الآحد الساعى فإن جمعه وصفا جاز قدر الواجب أجراً وإلا رد العاقل إن راد وأحد النقص إن نقص ، وإن بق بيده ولم يجمعه رده لما لكة نصاد القيص وطالبه بالاجب ، وإن بلغ بيد الساعى رده فليكون مضموناً على الساعى . (و) يجب (فى العسل) من النحل (العشر) نصا (سواء أخذه من موات) كرموس الجبلان (أو) من أرض (بموكة) له ولغيره عشرية أو حراجيه لأن العسل لا يملك بمكة الأرض كالصيد . وعجل الوحوش فيه (إذا بلغ) نصاباً (مائة وستين رطلا عراقية) وهى أربعة وثلاثون رطلا وسبعاً رطل دمشق ، واثنتان وثلاثون رطلا وستة أسابيع رطل حنبل ، وخمسة وعشرون رطلا وخمسة أسابيع رطل قنسى ، واثنتان وعشرون رطلا وستة أسابيع رطل بعل . ولا مكرور زكاة معشرات حتى زكاة فلا زكاة عليه بعد ذلك ولو بقيت عنده أحوالا .

ومن استخرج من معدن نصابا ففيه ربع العشر في الحال وفي الزكائر الخمس مطلقا وهو ما وجد من دفن الجاهلية

فصل في أقل نصاب ذهب عشرون مثقالا .

وتصنيف أموال العشر والخراج بقدر معلوم باطل ولا زكاة فيما يزل من السماء كالنخل ونحوه . (ومن استخرج من معدن) تكسر الدال وهو كل متولد في الأرض من غير جنسها (نصابا) من ذهب أو فضة أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما بعد سبك وتصمية ، منطبقا كان كصخر ورصاص وحديد ، أو غير منقطع كياقوت وبلخش وعقيق وورجد ومومياء ، ووردة وشمش ودرج وبلور وورقت وكفن ومعمرة وملح ورنس ورجح وقار وعط وسدروس (صيه) أي في ما استخرج مما ذكر الزكاة وهي (ربع العشر) يجب إخراجها (في الحال) من عيها ان كانت أثمنا ، أو من قيمتها ان لم تكن أثمنا ، سواء استخرجها في دفعة أو دفعات لم يترك العمل فيها ترك إهمال . وحده ثلاثة أيام . حكاة في المبدع عن (١) [المعجم] ان م يكن عند من كان غرواله فلا أثر لتركه لاصلاح آلة ومرض وسر يسير ونحو ذلك ولا زكاة فيما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعتبر وغيره ولا في حيوانه (و) يجب (في الزكائر) وهو الكبر (الخمس) في الحال (مطلقا) أي سواء كان قليلا أو كثيرا ، نقدا أو عرضا ، وسواء كان واجده مسلما أو دينا ، كبيرا أو صغيرا ، حرا أو مكائما ، غافلا أو مجنونا ، فان وجده عند فهو من كسبه فيكون لسيده ، (وهو) أي الزكائر من زكر بزكر كمرور يعبر إذا أحيى ومته زكرت الرمح إذا أحييت أصله . ومته الزكر وهو الصوت الخفي ، فهو أمة المال المدفون . واصطلاحها (ما وجد من دفن الجاهلية) أو من تقدم من كفار في الدنيا ، عليه أو على بعضه علامة كمر فقط كأسمائهم وأسماء ملوكهم . ولا يجمع وجوبه دين . ومصرفه مصرف إلى . المطلق للصاح كلها ، وما فيه لو أجدده ولو أجزأ لنحو نقص حائض أو حمر شر ، إلا أن يكون أجزأ لصلبه فيكون مستأجره .

(فصل) في زكاة الذهب والفضة وحكم النخيل فيما الزجاء والبناء . (وأقل نصاب ذهب عشرون مثقالا) فيما ربع العشر - وبأقي . والمثقال درهم وثلاثة

وقصة مثا درهم . ويصمان في تكيل النصاب والعروض الى كل مئمة ،
والواجب فيهما ربع العشر .

أساع درهم . ولم يعير المثاقيل في جاهلية ولا إسلام ، وبالدرهم الإسلامية ثمانية
وعشرون درهما واربعة أسباع درهم . وبدنار الوقت الآن الذي رثه درهم وثم
درهم على التحديد خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينار وتسعة (و) أهل نصاب
(قصة مائتا درهم) أصلا إجماعا ، فالاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي رثه ستة
دواين وهي المثاقيل مائة وأربعون مثقالا . وفيها ربع العشر . (ويصمان)
الذهب والفضة . يضم أحدهما الى الآخر (في تكيل النصاب) لأن ركائمه
ومعاصدهما متفقة ، فمن مثك عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم ركاه ، ومن مثك
مائة درهم وتسعة مثاقيل تساوي مائة درهم . أو مثك عشرة مثاقيل ذهب وتسعين
درهما نبلغ قيمتها [عشرة] مثاقيل ذهبا ، أو عروص (١) تحارة تساوي خمسة
مثاقيل وحبس (٢) درهما ، أو مثك مائة درهم وعروص [تحارة] تساوي حبس
درهما وخمسة مثاقيل ذهبا ، صمها وركاهها وجوا (و) تضم (العروص) أيضا
(اي كل) واحد (منهما) أي الذهب والفضة كس مثك عشرة مثاقيل ذهبا وعروصا
تساوي عشرة أخرى . أو كان نه مائة درهم ومئاع يساوي مائة أخرى . ويذكر
معشوش . واتحاده نص عليه (٣) ويجوز المعاملة به مع الكرامة اذ أعله معشوشه
وأن جهل قدر العشر قال لشيخ نبي الدين : والكيمياء غش فتنحرم ، وهي تشبه
المصنوع من ذهب أو فضة باطلون . باطلة في العقل محرمة بلا راع بين علماء
المسدين وإن ثبتت على الزوايا ، والقول بأن فاروق عمها باطل (والواجب
فيهما) أي الذهب والفضة (ربع العشر) بمصر وبن أو غير مصر وبن ، وتقدم ،
ولا تدخل فيهما العلوس ولو رائجة .

(١) الأصل « وعروص » والخط على « سبع »

(٢) الظاهر « أو حبس » . وفي ضم أحد النقيض الى الآخر في اعتبار النصاب روي عن
عن الامام أحمد ورجح الاكثر . يضم وعنه فهو محسوب الآخر . فلا شيء في عشرة مثاقيل وسبع
درهما يساوي عشرة مثاقيل ، وعلى هذا جرى في المسح والاقناع وسر حبيما ، وتيل محسب
لقية ، في هذا انثال تحب الركاه وتيل محسب الأخطوط . الملقى

(٣) راجع لاقناع مع شرحه ج ٢ ص ٢٠٨ الملقى

وأبيح لرجل من الفضة حاتم وقيعة سيف وحلية منطقة ونحوه ، ومن الذهب قيعة سيف وما دعت إليه ضرورة كألف ، ولساء مهما ما جرت عادتهن بلسه ، ولا زكاة في حلي مباح أعد لاستعمال أو غارية .

(وأبيح لرجل) وحلى (من الفضة حاتم) لأنه ^{يطلق} اتخذ خاتما من ورق - متفق عليه - ويحصر بشار أصلا ، نصا ، ويجعل فيه بما يلي كفه ، وكره بيا به ووسطى . وطاهره لا يكره بالإنهام والبصر ، ولا بأس بجعله مثقالا فأكثر ما لم يخرج عن العادة وإلا حرم . وله جعل فص منه أو من غيره ولو من ذهب إن كان بسيما ، قاله في الافتتاح . وليس حاتم فأكثر الأظهر الجوار وعدم وجوب لزكاة قبه في الانصاف . وكره أن يكتب على خاتم ذكر الله تعالى قرآنا أو غيره نصا . وكره لرجل وامرأه تحتم بحديد ونحاس ورصاص وصبر ، وبسحب بعقيق (و) أبيح لرجل من الفضة أيضا (قيعة سيف وحلية مطلقة) وهو ما يشبهه الوسط وتسميها العامة [حياصة ^(١)] وعلى قياسه حلية جوشن (ونحوه) كحف ورس - وهو شيء بلس تحت الخلف ، وخوذة وحائل سيف . (و) أبيح (من الذهب قيعة سيف) وقد ذكر ابن عقيل أن قيعة سيف التي ^{يطلق} عند مناميل وحكا في المبدع عن إمام أحد ، وقال يحتمل أنها كانت ذهبيا وفضة (و) أبيح من الذهب أيضا (ما دعت إليه الحاجة) لضرورة (كألف) وإن أمكن تجاذه من فضة ، وشذ ^س (و) أبيح (لساء منها) الذهب والفضة (ما جرت عادتهن بلسه) ولو زاد على ألف مثقال كسوار ودمبح وقرط وطوق وحلخال وحاتم وما في الخائن والمفالد من حرائر وتعاويد وكر ، قال جمع والتاج حتى دراهم ودينير معراه أو في مرسلة . وللرجل والمرأة النجى بالجواهر والياقوت والبرجد والزمرد والبدخش واللؤلؤ ونحوه من المعانة ^(٢) . ولا زكاة فيه إلا أن يمد للمكرى أو للتجارة ^(٣) (ولا زكاة في حلي مباح أعد لاستعمال أو غارية) ولو لم يعر أو بلس أو لمن يحرم عليه كرجل يتحد حلي النساء لا عارتهن

(١) عن الكتاب ، وعن الحاشية على فتح ٣٢٨٠١ مع الفضة

(٢) لعله : من المعادن

(٣) أما لمد للتجارة فلا راع فيه ، وأما لمد للكرام فيلزم من الافتتاح وشرحه أنه ركن إذا كان في حلي من الذهب والفضة ، وفي تصحيح الفروع ج ١ ص ٨٤٨ ، يؤخذ منه أنه لا شيء فيه على الصحيح - المسمى

ويجب تقويم عرص التجارة بالاحتط للفقراء منها ، وتخرج من قيمته ،
وان اشترى عرصاً بنصاب غير سائمة بنى على حوله

وامراء تتحد على الرجاء لإعارة^(١) [تهم . لا فاد منها . وان كان الخلى ليقيم
لا يلبس هويله إعارته فان أعاده فلا ركاة وإلا فيه الركاة نصاباً وأما الخلى المحرم
كطوق الرجل وحمالة الذهب وحنية مراكب الجيوب ولباس أخيل كالنجم والسرير
والمرء والمشط والمكحلة والميل والمرجة والمروحة والمشرية والمدهة والمسقط
والمجمرة والملاعق والقنديل والآية وحنية كتب العز لا المصحف بل مكروحه
والمقبية والدواء . وما أعاد للمكرى كفى المواشط نصاباً سواء حل لسه لمتحدة ام
لا فيه الركاة ان بلغ نصاباً . وان اسكر الخلى وأمكن لسه كاشقائه وحوه
فكالمصحيح^(٢) ، وان لم يمكن لسه فان لم يحتج في اصلاحه الى سدك وتحديد
صفة ونوى اصلاحه فلا ركاة فيه وان [نوى^(٣)] كسره أو م ينو شيئاً فيه
الركاة . وان احتج الى تجديد صنعة ركاة الى أن يجدد صنعة كالمسكة التي يرد
يحلها حلياً . (ويجب تقويم عروس التجارة) والعرض ياسكال الزاء ما يعد للبيع
ولشراء لأجل الرخ . وفتحها كثره المال والمتاع ، عند تمام الخول (بالاحتط
للفقراء منها) أى الذهب والعصاة كأن تطلع قيمته نصاباً بأحدهم دون الآخر
فيفقوم به لا بما اشترى به (وتخرج من قيمته) أى العرض . ومن عده عرص
للتجارة سواء لفتيه ثم نواه للتجارة^(٤) [لم يصر للتجارة بمجرد البية إلا حتى
لدى إذا نوى به التجارة فانه يصير لها مجرد النية . ولا عبره بقصه بعد تقويمه
ولا بربادته إلا المقبية فتقوم ساذجة ، ولا بقيمة آية الذهب والعصاة بل بوزنها .
ولا بما فيه صاعة محرمة فيقوم عارياً عنها . (وان اشترى) انسان أو باع (عرصاً)
للتجارة (بنصاب) من الأثمان أو من العروس (غير سائمة بنى على حوله) الأول
وفاً . وان اشترى عرص تجارة بنصاب سائمة أو باع بنصاب منها لم ينس على
حوله لاختلافهما في النصاب والواجب قاله في الافناع وشرحه

(١) عن الافناع

(٢) الأصل (فك المصححة) وعاره الافناع (فهو كالمصحيح) على

فصل في بيان أحكام الفطرة على كل مسلم إذا كانت فاصلة عن نفقة واجبة يوم العيد وليته وحوالح أصلية . فيخرج عن شبهة ومسلم يمينه ، وتس عن جنين ، وتجب بغروب الشمس ليلة العطر .

(فصل) في بيان أحكام الفطرة (وتجب الفطرة) وهي صدقة واجبة على العطر من آخر رمضان طهرة للصائم من الرث واللعو وطعمة للساكين وتسعى فرضا ومصرفا كركاه (على كل مسلم) حر ولو من أهل البادية ومكانه ذكر أو أنثى كبيرا أو صغيرا ولو يتبافتح في مائه ، نص عليه ، كركاه المال ويخرج عنه وليه من مائه ، وعلى سيد مسلم عن عبده المسم ولو للتجارة حتى روجه عبد حره . وكذا روجه وامه وولده إذا كانت تجب عليه (١) [إذا كانت (الفطرة (فاصلة (متعلق (٢) تنحب (عن نفقة واجبة (كنفقة زوجة وعبد (يوم العيد وليته (متعلق (فاصلة (و) إذا كانت فاصلة عن (حوالح أصلية (كسكن وحادم ودائه ونياب بدلة وكنت عم يحجبها لطر وحفص وفرش وعطاء ونحوه (فيخرج عن نفسه و) عن كل (مسلم يمينه) ، قال لم يجد ليجمعهم بدأ نفسه (وما ثم ما مرأته ولو أمة سلبها بيلا وسهرا الوجوب معها مع يسر الروح وعسره وحصوله وعينه ثم رقيقه . ثم ثامه . ثم مأيه . ثم بولده [ثم (٣)] على ترسب الميراث ، ومن يرج عشوة يخص رمضان كله (رفته فطرته نصا . لا إن مائه لعنه . أو جماعة (٤) ولا يرم الروح فطرة مباشرة وقت الوجوب ولو حاملا . (وتس (الفطرة (عن جنين . وتجب بغروب الشمس ليلة (عيد (العطر) من أسد بعد ذلك أو تروح أو ولده ولد أو ملك عبدا أو كان مسرا وقت الوجوب ثم أسر بعده . فلا فطرة عليه . وإن وجد ذلك قبل الغروب وجبت

تنفقه . قال في الاختيارات من عجز عن صدقة العطر وقت وجوبها عليه ثم أسر وأداها فقد أحسن . انتهى .

(١) هذه الجملة طاشت في الأصل بوصف قبل فـ صاحب المتر (يوم العيد وولده) وموضعا هنا كما يعلم من استهوى والاقام . ولعل التحيط من الناسح . فندر المعلمي

(٢) يعني الطرف وهو (اذا) . للمعلمي

(٣) من الاقحام

(٤) عبارة الاقحام وشرحه (ولا إن مائه جماعة ، فلا يلزمهم فطرته (للمعلمي

وتحور قلبه يومين فقط ، ويومه قبل الصلاة أفضل ، وتكره في باقيه ،
ويحرم تأخيرها عنه ، وتقضى وجوباً . وهي صاع من ز أو شعير أو
سويقهما أو دقيقهما أو تمر أو زبيب أو أقط ، والأفضل تمر قريب من فأنقع

وإن مات قبل الغروب هو أو زوجته أو رفيقه أو قريبه ونحوه أو أعسر أو
أبأن الروجة أو أعتق العبد أو ماعه أو وهبه ونحوه فلا طهره عليه ولا تسقط
بعد وجوبها بموت ولا غيره ، ولا يمنع وجوبها دين ، إلا أن يكون مطالباً به .
(وتحور) الفطرة أى إخراجها (قلبه) أى قبل يوم العيد يوم أو (يومين
فقط) فص عليه . وآخر وقتها غروب خمس يوم الفطر (و) إخراجها (يومه)
أى يوم العيد (قبل الصلاة أفضل ، وتكره) أى يكره إخراجها (في باقيه) أى
ماي يوم العيد لتكونه حالف الأمر بالإخراج قبل الخروح الى المنى (ويحرم
تأخيرها) الفطرة (عنه) أى يوم العيد (وتقضى) بمعه (وجوباً ، وهي صاع)
عراقي على كل شخص لأنه الذى أخرج به على عهد رسول الله ﷺ . وهي أربع
حفنات ، كفى رجل معتدل القائمة . وحكته كغاية الفقير أيام العيد (من ز) بيان
لصاع (أو) من (شعير أو) من (سويقهما) أى البر والكثير (أو) من
(دقيقهما) إذا كان وزن الحب يحرق ولو ملائح لم يكتف بلا سبعة (أو) من
(تمر أو زبيب أو أقط) قال الأزهري هو اللبن المخبض بطبخ وبترك حتى يحصل
وقيل من لبن الإبل فقط (١) . ويحرق صاع من مخمخ ذلك . من حائط المخرج
مالا يجرى وكثر لم يجرته . وإن قل زاد بقدر ما يكون مصفى صاعاً (والأفضل
تمر) مطلقاً لما لانه قوت وحلاوة أقرب تناولاً وأقل كلفة (قريب) لأنه في
معناه (هـ) لانه أوسع في الانتفاع وأوسع في دفع حاجة الفقير (فأنقع) للفقير ،
ثم شعير ، ثم دقيق بر ، ثم دقيق شعير ، ثم سويق بر ، ثم سويق شعير ثم أقط .

(١) نسبوا هذا الى ابن الأعرابي . ورواه فوارى القيس

ألا إلا تشك قبل ثمرى كذا قرون حلتها المص

حلتاً بيتاً أقطاً وسماً وحسبك من غنى شع وري

وقول ابن هريرة

لست بنى سبعة أقط ألثها وأسلوها

والثقة الخاتمة من الفهم . المسمى

فإن عذمت أجر أكل حب يقتات ، ويحوز إعطاء جماعه ما يلزم الواحد وعكسه
 . **فصل** . ويجب إخراج ركاة على الفور مع إمكانه ، ويخرج
 ولي صغير ويحنون عنهما . وشرط له نية .

ولا يجزئ غير هذه الأصناف الخمسة مع قدرة على تحصيلها كالس والمص والمجن
 (فإن عذمت) هذه الخمسة (أجر أكل حب) وثمر (يقتات) كدرة ودحن وذر
 وماش ، وتوت ياسين ، ولا يجزئ حب مبدول ولا هبم تغير طعمه ولا
 حر . (ويحوز إعطاء جماعه) من الفقراء (ما يلزم الواحد) من العطره (و) يحوز
 (عكسه) أى إعطاء فقير واحد ما يدم الحاجة ، ولعقير إخراج فطرة وركاة عن
 نفسه إلى من أخذها منه ما لم تكن حيلة .

(فصل) في بيان إخراج الركاة ومن تصرف إليه الركاة ومنده **شعور**
 (ويجب إخراج ركاة على الفور مع إمكانه) أى الإخراج ، ولا يجوز تأخيرها
 عن وقت الوجوب كند مطلق وكهارة إلا أن يخاف ضررا كرجوع ساع أو
 خوف على نفسه أو ماله ونحوه ، أو كان فقيرا محتاجا إلى ركاته تحتل كفايته
 ومبشته بأحراجها . من عليه ، وتؤخذ منه عند يساره لما مضى ، فإنه في الأصح
 أو أخرها ليعطيا لمن حاجته أشد من غيره أو قريب أو جار أو فقير إخراجها
 من النصاب لمعية المال ، ولو قدر على الإخراج من غيره فلو جحد وجوبها جهلا
 به ومثله يجهله كقريب عهد ، لا سلام أو شونه ببادية بعيدة عرّف ذلك ونهى عن
 المعادة . فإن أصر وكان عالما وجوبها كفر إجماع لأنه مكذب لله ورسول الله
 وإجماع الأمة . ولو أخرجها جاحدا ، وأحدث منه إن كانت وجبت ، استتيب
 ثلاثة أيام وجوبا فإن لم يتب قتل كفر وجوبا . ومن منعها محلا وتهاونا أحدث
 منه وعمره إمام عد فيها أو عامل ركاة . ما لم يكن جاهلا بتحريم ذلك وإن
 عيب ماله أو كتمه وأمكن أخذها أحدث من غير زيادة وإن لم يكن يمكن
 استتيب ثلاثة أيام وجوبا فإن تاب وأخرج كف عنه وإلا قتل حدا لا كفرا
 وأحدث من تركته . (ويخرج ولي صغير و) ولي (يحنون) في مال (عنهما) نفس
 عليه (وشرطه) الإخراج (نية) من مكلف إلا أن تؤخذ قهرا أو يعيب
 ماله أو يتعدر الوصول إلى المالك بحبس أو أمر يأخذها الساعي فتجزي ظاهرا

وحرّم عليها إلى مسافة قصر إن وجد أهلها فإن كان في بلد وماله في آخر
أخرج زكاة المال في بلد المال وفطرته وفطرة لرمته في بلد نفسه . ويجوز
تعجيلها لحولين فقط ، ولا تدفع إلا إلى الأصناف الثمانية وهم : الفقراء ،
والمساكين ، والعاملون عليهم .

وباطن في الأخير : وفي الأوليين ظاهره فقط . والأولى قرن الثانية بالدفع . وله
مذهب . من يبر كصلاة فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال لا صدقة
مطلقة ولو تصدق بجميع ماله . ولا تجب فيه فرض ولو وكل رب المال في
إخراجها مسامحة . لها أجرأت فيه الموكل مع قرب الإخراج ، وإلا بوى
الوكيل أيضا . والأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء البلد . (وحرّم نقلها) أى
الزكاة سواء ^(١) كان لرحم أو لشدة حاجته أو لغيره ^(٢) أو غيره . إلى مسافة قصر
إن وجد أهلها في بلد المال . فإن خالف وفعل أجرأت . وله من كفارة وبدد
وصدقه من وجبة مطلقة إلى مسافة قصر (فإن كان) المراك (في بلد و) كان
(منه في) بلد (آخر) أو في أكثر (أخرج زكاة المال في بلد المال و) أخرج
(فطرته وفطرة لرمته في بلد نفسه) أى المراك (ويجوز تعجيلها) أى الزكاة
(حولين فقط) بعد كان المصاحب لا منه لأجله ^(٣) ، وتركه أفضل (ولا تدفع)
الزكاة (إلا إلى الأصناف الثمانية) الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن ، فلا يجوز
صرفها إلى غيرهم من الأصناف كبناء المساجد والمعابر وتكفين الموتى وسد
الشقوق ووصف المصاحب ونحوها لقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء - الآية)
(وهم) الأصناف الثمانية (الفقراء) جمع فقير وهو من لا يجد شيئا للثقة أو
يجدون نصف كفاية ، (و) ثلثي (المساكين) جمع مسكين وهو من يجد معظم
الحاجة أو بعضها ، ومن مخرج قادر على التكسب للعلم الشرعى - لا لعبادة -
وتمنع الشئ أعطى ، (و) الثالث (العاملون عليها) أى الزكاة ، جمع عامل كتاب
وكانت واسم وحادث ، وشرط كون العامل مكافأ مدينا كافيا من غير دوى

(١) من المنهى . وكان موصى في الأصل بإياها

(٢) في الأصل (أو سمر) والنصح من انتهى وخصى بصحته ما في الفروع ج ١

(٣) كد

من ٩١٣ المجلس

والمؤلفة قلوبهم . وفي الرقاب ، والغارمون ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل .
ويجوز - الاقتصار على واحد من صف ، والأفضل تعميمهم والتسوية
بينهم . وليس الى من لا تلمه مؤنثه من أقاربه ، ولا تدفع لتي هاشم

القرن ولو عيا أو قبا ، (و) اربع (المؤلفة قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد
المطاع في عشرته من يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى إعطائه قوة لإيمانه أو
إسلام نظيره أو جبايتها من لا يعطى ما يحصل به التأليف (و) الخامس
(في رقاب) وهم المساكين المسنون الذين لا يجدون وفاة دين ولو مع قدرتهم
على التكسب ، (و) السادس (الغارمون) جمع غارم وهو صرمان ، لاور من
تدين لأصلاح ذات الدين أو يحمل إنفاقا أو نهما من غيره ولو عيا ولم يدفع من
ماله ، والثاني إذا تدين بشراء نفسه من كمار أو تدين لنفسه في مباح ، أو يحرم
وتاب عنه وأعسر يعطى وفاء دينه ، ولا يقضى منها دين على ميت ، (و) السابع
(في سبيل الله) وهو الغازي فيعطى ولو عيا ما يحتاج اليه لغروه ، ويجزى الحج
فرض فمير وعمرته ، (و) الثامن (ابن السبيل) وهو العرب المقطع بمير الله
في سفر مباح أو يحرم وتاب منه لاني مكروه وتبرمه ، ويعطى ولو وجد من
يهرسه ما ينفعه يده أو منتهى قصده وعوده ومن أبيع به أخذ شيء أبيع له
سؤيته ، ويجب قسوس ما لا يلا مسنة ولا استنراف نفس . (وجود الاقتصار)
في إنشاء الزكاة (على) إنسان (واحد من صنف) وهو قول عمر وحذيفة وابن
عمراس - ولو عريمه أو مكانه مالم تكن حية ، قال القاضي معنى الحيلة أن يعطيه
شرط أن يدهه عليه من يده لأن من شرها تملكها صحيحا فإذا شرط الرجوع لم
يوجد ، وإن رد العريم من نفسه ما دفعه وفاء عن دينه من غير شرط ولا مواطاة
جار ، ذكره في الأذواق ومن فيه سنان أحدهما كفقير غارم أو ابن سبيل
(والأفضل تعميمهم) أي أهل الزكاة (والتسوية بينهم ، وتس) الزكاة أي دفعها
(من لا تلمه مؤنثه من أقاربه) كدوى رحمه من نحو أخ أو ابن عم على قدر
حاجته ويريد دا الحاجة بعد حاجته لحديث وصدقتك على ذي القرابة صدقة وصلة
ويدأ بأقرب فأقرب - (ولا تدفع) الزكاة (لتي هاشم) وهم سلالته ، تدخل آل
عمر من عبد المطلب وآل علي وآل جعفر وآل عفيّل وآل حارث بن عبد

ومواليهم ، ولا لأصل وفرع وعبد وكافر ، فإن دفعها لمن طئنه أهلاً لم يكن
أو بالعكس لم تجزئه إلا لعي طئ فقيراً . وصدقة التطوع بالفواصل
عن كفايته وكفاية من يمونه سنة ، وفي رمضان وزمن ومكان فاصل
ووقت حاجة أصل

أخطب وآل أبي لهب . فلا يعطون من الزكاة سوء . أعطوا من الخس أو لا . ما لم
يكونوا عرقة أو مؤلفه أو عارمين لأصلاح ذات البين . (و) لا تدفع الزكاة
أيضاً لـ (موالهم) أي موالى بى هاشم ، ويجزى دفعها لموالى موالهم وهم عتقاؤهم
(ولا) تدفع الزكاة (لأصل) أي أبناء الميركي وأمهاته وإن علو (و) لا لـ (فرع)
أي لأولاده وإن سفلوا ، والوارث وغيره سواء نصا - إلا أن يكونوا عمالاً أو
مؤلفه أو عارمين لأصلاح ذات البين أو عرقة . (و) لا تدفع أيضاً إلى (عبد)
كامل الرق غير لعامل والمكاتب (و) لا إلى (كافر) غير المؤلف حكاه ابن المنذر
إجماعاً (فإن دفعها) أي الزكاة (لمن طئنه أهلاً) لها (و) تبين أنه (م يكن) من
أهلها كبعد وكافر وهاشمي ووارث لم تجزئه . (أو بالعكس) بأن دفعها لمن طئنه
غير أهل فإن أهلاً (لم تجزئه إلا) إن دفعها (لعي طئ فقيراً) فتبين أنه عبي قاتنها
تجزي . (وصدقة التطوع بالفواصل عن كفايته و) عن (كفاية من يمونه سنة)
كل وقت لا سيما سرا (و) كونها (في رمضان) أفضل (و) كونها في (زمن)
فاصل كالعشر الأول من ذي الحجة (و) كونها في (مكان فاصل) كالحرمين أفضل
(و) كونها في (وقت حاجة) كجاجة (أفضل) لقوله تعالى (أو إطعام في يوم
ذي مسقة) وكذا على طر لقوله تعالى (والجاردى القربى والجاردى الجنب)
وحدثه ما رآه جبريل يوصي بالجاردى حتى علمت أنه سيورثه ، وعلى دى رحم
قبحى صدقة وصلة لا سيما مع العداوة ، ومن تصدق بما ينقص مؤنة تارمه أو أصر
بنفسه أو غريمه أثم بذلك ، وكره لمن لا يصبر أو لا عادة [له] على الصبر أن
ينقص نفسه عن الكفاية التامة والمال بالصدقة كبيرة وبطل الثواب .

كتاب الصيام

يلزم كل مسلم مكلف قادر رؤية الهلال ولو من عدل أو بإكمال شعبان أو وجود مانع من رؤيته ليلة ثلاثين منه كعجم وجبل وغيرهما ،

(كتاب لصيام) . وهو لغة الإمساك يقال : صام النهار إذا وقف مبصر الشمس (١) . والساكت صائم لا مساكه عن الكلام ومنه (إني نذرت لرحم صوما) . وشرع إمساك بنية عن أشياء مخصوصة - وهي مفصدة - في زمن معين وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، من شخص مخصوص - وهو المسلم العاقل غير الخائض والمصاب . وهو أحد أركان الإسلام ، اقتصر في السنة لثانية من الهجرة إجماعاً فصام من كل شهر تسع رمصات إجماعاً (يزوم) صيام رمضان (كل مسلم) فلا يجب على الحافر ولو مرتداً طو أرتدي يوم وهو صائم بطل صومه ، ثم إن أسلم فيه أو بعده أو أرتدي ليلة ثم أسلم فيه عليه الفضا . (مكلف) فلا يجب على الصغير والمجنون ، ويصح من المميز ويلزم وليه أمره به إذا أطافه وصربه حينئذ إذا ركة لبعثاده (قادر) عليه ، فلا يجب على عاجر لبحو مرض الكاية ، (برؤية الهلال) متعلق بيزوم (ولو) كانت الرؤية (من عدل) واحد ، ذكر أو أنثى حر أو عبد ، ولا يحتسب ثبوته بحاكم ولا لمعط الشهادة ، فيرم للصوم من سمع عدلاً يعبر برؤية هلاله ، وثبتت نفية الأحكام من حول ديون ووهوع طلاق وعناق وبحوها تبعاً للصوم ، ولا يقبل في نفية الثبوت إلا رجلاً عدلاً لمعط الشهادة كالسكاح وغيره ، والفرق الاحتياط للعادة (أو) كان شعبان (ثلاثين يوماً ، عطف على قوله رؤية الهلال (أو) (وجود مانع من رؤيته) أي الهلال (ليلة الثلاثين منه) أي من شعبان (كعجم وجبل وغيرهما) كدعان وبعد وظهور فتر بالتحريك وهو العبارة ، بنية رمضان حكماً ضيقاً وجوبه احتياطاً لا يعيناً ، ويجزى إن طهر منه ، وثبتت أحكام الصوم من صلاة تراويح ووجوب كفارة يومه فيه وبحوه ما لم يتحقق أنه من شعبان ، وإن بوى شخص صوم يوم الثلاثين من شعبان بلا حجة شرعية من رؤية أو كمال شعبان أو حيوانه

(١) قال الزاغ : تصوروا لوقوف الشمس في كبد الباء .

وإن روى هاردا فهو للمقبلة . وإن صار أهلا لوجوه في أثناءه أو قدم مسافرا مظهرا أو ظهرت حائض أمسكوا وقضوا . ومن أفطر لكبر أو مريض لا يرجى رؤؤه أطعم لكل يوم مسكينا . ومن الفطر لمريض يشق عليه ومسافر يقص

عم ويحوه كأل صام بحساب مجوم ولو كثرت إصابته قبل منه لم يجره . (وإن روى) الهلان (تبارا قول) حية (المقبلة) سوء . كانت الرؤية قبل الروح أو بعده أول الشهر أو آخره فلا يجب به صوم إلا كان في أول الشهر ولا يباح له فطر إلا كان في آخره . (وإن صار) الشخص (أهلا لوجوه) لصوم (في أثناءه) الصوم أي اليوم بأن طلع صمير معطر أو برى مريض أو عمل غنوى (أو قدم مسافرا مظهرا) أو ظهرت حائض أمسكو (وجوبا لحرمه الوقت) وقضوا (ذلك اليوم) ما لم يبلغ الصغير حائضا بمن أو احتلام وقد بوى من الليل فتم صومه ويجزى ولا قضاء عليه كغيره إن لم يعل . وإن عم مسافر أنه بعدم عدا لزمه الصوم ، نصا ، لا صمير عدا أنه يطلع عدا (ومن أفطر) من ربه الصوم (لكبر) وهو الم والمعة ويقال الحرم والعجور (أو) أفطر لـ (مريض لا يرجى رؤؤه) وبه ذلك إجماعا (أطعم) وجوبا (لكل يوم مسكينا) مذكرا أو نصف صاع من غيره ولا يجزى أن يصوم عنه غيره . وإن سافر أو مريض فلا فدية عليه ولا قضاء وبما بينهما . وإن أطعم ثم قدر على القضاء فكالمصوب حج عنه ثم عوفى ، ذكره المجد وصاحبه أنه لا يجب قضاء من تعين الإطعام - قاله في المبسوط ، ومعه أنه لو عوفى قبل الإطعام تعين القضاء كالمصوب إذ عوفى قبل إحرام نائيه ، قاله في الإصباح وشرحه . وقال في المنهاج فلا يلزمه قضاء ما أفطره وأخرج حديثه اعتبارا بوقت الوجوب . (ومن الفطر) وذكره الصوم (لمريض) غير مأبوس من ربه (يشق عليه) الصوم أو يخاف ضررا يزيده مرضه أو طوله يقول منه ثقة ، (و) من الفطر وذكره الصوم أيضا لـ (مسافر يقصر) الصلاة إذا دارى بيوت قريته العامرة ولو بلا مشقة لحديثه . ليس من البر الصيام في السفر ، فإن صام أجزأه . وإن سافر لمعطر حرما . ولا يعط مريض لا يتضرر بالصوم كمن به جرب أو وجع صررس أو إصبع أو دمل ويحوه ، قيل للإمام أحمد متى يعط المريض ؟ قال . إذا لم يستطع . قيل مثل أخى ؟ قال . وأى شيء أشد

وإن أفطرت حامل أو مرصع خوفاً على أنفسهما قصت فقط ، أو على
ولديهما مع الاطعام بمن عليهما مؤونة الولد .

من الخي ؟ وفان الآجرى من صنعته شاقه فان خاف فلما أفطر وقضى إن صره
ترك الصومه ، وإن لم يضره أثم ولا فلا ومن قاتل عدوا وأحاط العدو ببلده
والصوم يصعبه ساع له بدون سحر لصا . ومن به شبح يخاف معه تشقق أثنيه
أو ذكره أو مثاقته جامع وقضى ولا يكفر - لصا . وإن اندفعت شهوته بغيره
كالاستمناء بيده أو يد وجهه أو جلده لم يحزله الوطء ، وكذا إن أمكنه أن
لا يمسد صوم زوجته أو أمته لمنه لبالغة بان يطأ زوجته (١) أو أمته (٢)
الكتائبين أو الصميريين أو تحتوتين أو دون الفرح فلا يباح له إفساد صومهما
بعدم الضرورة اليه وإلا جاز للضرورة ومع الضرورة أن وجد الحائض والصائمه
البالغة فوجد لصائمه أولى لأن تحريم وصه الحائض نفس القرآن العظيم . وإن لم
تكن الصائمه بالغا وجب اجتناب الحائض . وإن تعدد قضاء الصوم لدوم شق
فككبير يحز عن الصوم على ما تقدم وحكم المريض الذى يتمتع بالخاع حكم من
خاف تشقق فرجه . وإن (نوى الحاضر) صوم يوم ثم سافر في أثناء طوعه
أو كرها فله المطر بعد حوجه لا فيه . والأفضل عدمه . وليس لمن جاز له العطر
برمضان أن يصوم غيره فيه من فضاء أو نذر أو كفارة أو نفل أو غير ذلك
(وإن أفطرت حامل أو) أفطرت (مرصع خوفاً على أنفسهما) فقط من الضرر
أو على أنفسهما مع الولد (قصتا) أى الحائض والمرصع ما أفطرتاه كالمريض (فقط)
أى لا إضمار من أحد . وإن صامتا أجزاءهما (أو) أى وإن أفطرتا خوفاً (على
ولديهما) فقط بزم لقضاء (مع الاطعام بمن يؤمن الولد) وهو مدبر أو نصف
صاع من غيره لكل يوم ، وله صرف الاطعام إلى مسكين واحد حنة . وحكم من
أرصعت غير ولدها حكم أم ، فان لم تقطر فتعير لها أو نقص خير المستأجر .
وإن قصدت الاصرار أثمت وكان للحاكم إلزامها بالمطر لطلب المستأجر - قاله في
الاقناع . ولا يسقط إطعام معجر غير كفارة الخاع في الحيض ونهار رمضان .
وإن وجد آدميا معصوما في هلكة كفرين لزمه مع العذر انقاده ، وإن دخل الماء
في حلقه لم يقطر ، وإن حصل (لسبب) انقاده ضعف في نفسه فأقطر فلا هنية

ومن أعمى عليه أو جن جميع النهار لم يصح صومه ، ويقضى المغمى عليه .
ولا تصح صوم فرض إلا بنية معينة بحر - من الليل ، ويصح نفل ممن لم يفعل
مفسدا نية بهاراً مطلقاً

كالمرئى ، (ومن) نوى الصوم ليلاً ثم (أعمى) عليه أو جن جميع النهار لم يصح
صومه) ، وإن أفان منه جرماً أو دم جميعه صح صومه ولا يرمى المحض قضاء .
ومن جنوه سواء كل الشهر كله أو بعضه ، (ونقصى المغمى عليه) وجوماً لأنه
مرض وهو معط على العفن غير رافع للشكليف ولا تطول مدته . (ولا يصح
صوم فرض إلا بنية معينة) لكل يوم واجب بأن يعتقد أنه يصوم من رمضان
أو صائته أو نذر أو كفارة ، يأتي بها (بحر - من الليل) ، وطاهره أنه لا يصح في
نهار يوم الصوم عد ، فانه في المدع الحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام
له ، وإن أتى بعد الية عتاف للصوم لم يصح . ومن حطر بهاله أنه صائم عدا فقد
نوى ، والأكل والشرب بيه الصوم بيه ، ولا يجب مع التعيين بيه تعريضة ولو
بوى لية ثلاثين من شعبان . إن كان عدا من رمضان فمرص و [الا (١)] ففعل
أو عن واجب غيره من قضاء أو نذر أو كفارة وعينه بنية لم يجزئه أن بان من
رمضان أو غيره لا عن رمضان ولا عن ذلك الواجب لعدم جرمه بالنية لأحدهما
وإن فأن لية الثلاثين من رمضان إن كان عدا من رمضان فمرصى والا ففطر صح
صومه إن بان منه . وإن نوى حرج رمضان قضاء أو فعلاً أو نذراً أو كفارة ففطر
ففعل ، قاله في المنتهى ، ورده صاحب الاقناع بأن من عليه قضاء رمضان لا يصح
تطوعه قبله . وإن قال : أنا صائم غدا إن شاء الله تعالى ، فإن قصد بالمشيئة الشك
أو التردد في العزم والقصد فسدت بنية وإن بوى الترك فقط فلا فطر (ويصح من
من لم يفعل مفسداً) في ذات اليوم (بيبته) فه (بهاراً مطلقاً) أى سواء كانت
النية قبل الزوال أو بعده - نص عليه ، وبحكم بالصوم الشرعى المثاب عليه من
وقت النية ، وإن بوى الإفطار فمكن لم يبولاً كفى أكل فيصح أن يويه فعلاً
بغير رمضان بها

ومن جامع رمضان بهاراً بلا عذر شبق ونحوه فعليه القضاء والكفارة
مطلقاً ، ولا كفارة عليها مع العذر كنوم وإكراه وسيان وجهل . وعليه
القضاء . وهي عتق رقبة .

حكم ارتد على الثلاث . ولا إن بلغ ما يبي من أجزاء الماء بعد المصصة . أو
أصبح وفي فيه طعام فلفظه . ولو أراد أن يأكل أو يشرب من وجب عليه الصوم
في شهر رمضان ناسياً أو جاهلاً وجب إعلامه على من رآه . ولا يكره القضاء
الاعتساف ولو للزبير . لكن يستحب لمن رآه العسل ليلاً من جنب وحائض
ونحوهما أن يعدس قبل طلوع الفجر الثاني خروجاً من خلاف . وهو آخره واعتسل
بعده صح صومه . فانه في الافتناع ، (ومن جامع رمضان بهاراً بلا عذر) من
(شبق ونحوه) كمن به مرض يمنع الخاف فيه . يذكر أصلي في روح أصلي فلا كان
أو دبراً من آدمي أو بهيمة أو سمكة أو طير حتى أو مست أذن أم لا أو أرب
محبوب أو امرأة مساحقة (وعليه القضاء والكفارة مطلقاً) أي سواء كان ناسياً
أو جاهلاً أو عطق كأن اعتقده ليلاً فلن نهاراً أو مكرهاً أو لا ، نصاً . وكذا
لو جامع من أصبح منطراً لا اعتقاده أنه من شعبان ثم قامت نسيئة أنه من رمضان
صرح به المعنى . لانه ^{بأنه} لم يستفصل الموضع عن حبه ولأن الوطء بعد الصوم
فأفاده على كل حان كاتصاله والنجس (ولا كفارة عليها) أي وجوبه (مع)
وجود (العذر) منها (كنوم وإكراه وسيان وجهل) ولكن بعد صومها
(و) يجب (عليها القضاء) ولربع جماع هو طبع عليه الفجر وهو محامع فرع
في الحال مع أول طلوع الفجر الثاني فعليه القضاء والكفارة كما لو استدام . ولو
جامع في يومين من رمضان واحد ولم يكفر فكفارتهان كيومين من رمضان .
وإن جامع ثم جامع في يوم واحد من التكفير فكفارة واحدة . وإن جامع ثم
كفر ثم جامع في يومه فتأنيبه نص عليه . وكذا كل من رآه إلا مساك يكفر لو علمه
ولو جامع وهو صحيح ثم جن أو مرض أو سافر أو حاصت لم تسقط الكفارة .
ولو أكره زوجته على الوطء في رمضان دفعته بالأسهل فالأسهل ولو أفضى إلى
ذهاب نفسه يكره بين يدي المصلي . ولا كفارة في رمضان لعين الجماع والارباب
بالمساحقة . (وهي) أي الكفارة على الترتيب (عتق رقبة) مؤتمنة سبعة من

فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين . فإن لم يستطع فاعطام ستين مسكيا . فإن لم يجد سقطت وكراهه أن يجمع ريقه فيستلعه . ودوق طعام ، ومصع علك لا يتحلل . وإن وجد طعامهما في حلقه أفطر . والقنفة ونحوها من تحرك شهوته . وتحرم إن طر إرالا ، ومصع علك يتحلل .

العيوب بحصره بالعمل . (فإن لم يجد) الرقة ولائحتها (فصيام شهرين متتابعين) فلو قدر على الرقة قبل لشروع في الصوم لزمته الرقة لا بعده . نص عليه . إلا أن يشاء لعتق هجرته . (فإن لم يستطع) الصوم (فاعطام ستين مسكيا) لكل مسكين مد ، أو نصف صاع من غيره ، ولا يحرم الوطء . ههنا من السكبر ولا في ليالي الصوم . قال لم يجد ، ما يطعمه للمسكين حال الوطء . لأنه وقت لوجوب (سقطت) عنه كصدقة فطر بخلاف كفاية ضار وجع وتين ونحوها . وإن كمر عنه غيره باده فله أكلها إن كان أهلا . وكذا لو مسكه ما يكفر به قاله في الإقناع . (وكراهه) للصائم (أن يجمع ريقه فيستلعه) فإن فعله فصدام يبطر إن لم يصل إلى بين شفتين قال فعل أو انصاع عن فم ثم استلعه أفطر . وكراهه مباحة في مصصه واستشاق . ولو شمس فله ولو بخروج في . ونحوه فبعبه أفطر . من غيبه . (و) كراهه له (دوق طعام) بلا حاجة ، وقال أحمد . والمصوص عن الإمام أحمد أنه لا بأس به إذا كان لمصاحبة أو حاجة . وعلى لكراهه من وجد طعامه في حلقه أفطر . والله في شرح المستهين . وقال في شرح الإقناع : ومقتضاه أنه لا فطر إذا فضا بعدم الكراهة للحاجة . انتهى . (و) كراهه (مصع علك لا يتحلل) منه أجروا ، نصا . لأنه يجمع لريق ويحلب الصم وبورث العطش (وإن وجد طعامهما) أي الطعام والعلك (في حلقه أفطر . و) مسكره (القنفة ونحوها) كعاقبه ولمس وسكرار بطر (من تحرك) القنفة ونحوها (شهوته) فقط لأنه عليه السلام هي عن القنفة شاما ودحسن نسيج (وتحرم إن طر إرالا) ثم إن أرل أفطر وعليه فضاء واجب . [و (١)] لا مسكره من لا تحرك شهوته ، وكذا دواعي الوطء كلها . (و) يحرم (مصع علك) وغيره (يتحلل) منه أجروا قال في المبدع . إجماعا ولو لم يبلع ريقه . وكراهه ترك نفيه بين أسنانه وشم ما لا يؤمن أن يجذبه نفسه إلى حلقه كسحب مسك وكافور

وكذب ، وغيبة ، وبغيعة ، وشتم ونحوه بإكده . وسن نجس فطر ، وتأخير
محور ، وقول ما ورد عند فطر ، وتتابع القضاء فورا ، وحرم تأخيرها إلى
آخر بلا عذر . فإن وجب مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم ، وإن
ما لم يفطر - ولو فطر - أطلع عنه كذلك من رأس ماله ،

ودهر ، وبجور ، وعثر ، وعزمه أنه لا يكره شتم نحو ورد وفطر غير ومث
غير مسجوق . (و) يحرم (كذب وبغيعة وشتم) أى سب (ونحوه)
كفحش ، فإن بر الأثير المحش كل ما اشتد فحشه من البثور والمعاصي ،
ويجب جناب ديث كل وقت ، وفي رمضان وفي مكان فصل (بتأكده) ، قال
لامام أحمد . دعى للصائم أن تعاود صومه ولا يمارى ويصون صومه ولا يعتد
أحد - ولا يطر بغيته ونحوها . وإن أيضا - وكانت بغيته فطر ما كان لها
صوم وذكره المؤلف إجماعا . وإن شتم من قوله جهرا في رمضان : إني صائم ،
وفي غيره من رجس منه بذلك . (وسن نجس فطر) إذا تحقق العروب ، وله
المطر بعبية الظن ، وقبل الصلاة افضل . (و) سن (تأخير محور) ما لم يحش
شروع المحر . وكره جماع مع شت في صوم المحر الباقى . نصا ، لا أكل وشرب
وتحصل قصده المحور بأكل وشرب وفي قل ، وتنام المصيبة بالأككل . وسن أن
يفطر على رطب فإن لم يجد فعلى تمر فإن لم يجد فعلى ماء ، (و) سن (فطر ما ورد
عند فطر) وهو . اللهم لك صمت وعز - فت أطرت . سبحانك اللهم وبحمدك ،
اللهم نقل من دلت انت السميع بعلم . وأدات حاجت شمس لأعلى فقد
أعطى الصائم حكما ومن لم يطعم ، فلا يثاب على الوصال . ومن فطر صائما فله مثل
أجره . فظاهره أى شئ . كل . وقال الشيخ تقي الدين لمراء شاعره . ويستحب
في رمضان الاكثار من قراءة القرآن ولذكر والصدقة . (و) سن (تنافى القضاء
فورا) أى على الفور نصا وفاقا (وحرم تأخيرها) أى قضاء رمضان (أى)
رمضان (آخر بلا عذر) نصا وحرم فطره فله ولا يصح ولو اتسع الوقت . فإن
فطر (أى آخر رمضان) في رمضان آخر بلا عذر ، وجب عليه ، مع القضاء
إطعام مسكين عن كل يوم (ما يجزئ في كفارة ، ويجوز) إطعام قبل القضاء . ومعه
وبعده والأصل فيه . وإن أخره لعذر فلا كفارة . (وإن مات المفطر ولو قبل)
بحي رمضان (آخر أضخم عنه كذلك) أى لكل يوم مسكين (من رأس ماله ،

ولا يصام . وإن كان على الميت نذر من حج أو صوم أو صلاة وبحوها من لوليه قضاؤه ، ومع تركه يجب لا مباشرة ولي

فصل في صوم أيام البيض ، واثنين والاثنتين ، وست من شوال ، وشهر الله المحرم . وآكده العاشر ثم التاسع ، وسبع دى الحجة وآكده يوم عرفة

ولا يصام (عه لأن الصوم الواجب بأصل الشرع لا يقتضى عه ، (وإن كان على الميت نذر من حج) في الأده (أو صوم) في الأده (أو صلاة) في الأده (وبحوها) كفاروف ونذر اعتكاف في الأده أصا لم يفعل منه شيء . مع إمكان ، غير حج ففعل عه سواء . يمكن منه أو لا لجوار السابة فيه من أحياء بعد الموت أولى ، (و من لوليه) في الميت (قضاؤه) عنه . (ومع) وجود (تركه يجب) قضاؤه أى النذر المذكور كقضاء الدين فيبعده الولي نفسه استحبابا لأنه أحوط للراءة الميت ، و (لا) يجب (مباشرة ولي) بل إن لم يفعل وجب أن يدفع من تركته أو من يصوم عنه عن كل يوم طعام مسكين . ويجوز من غير أولى مادته وبدونه ولا يقتضى عن ميت ما يدره من عبادة في زمن معين مات فيه ، وإن مات في أثناءه سقط الباقي ، وإن لم يصم ما أدركه عند حكمه كالنذر السابق . ومن مات وعليه صوم من كفاره أو معة أو قران وبحوه أصم عنه من رأس ماله أو وصى به أو لا (لا صوم) أصا لأنه وجب بأصل لشرع كقضاء رمضان ، ويجزى صوم جماعة من وجب عليه الصوم في يوم واحد عن عتقهم من الامام .

(فصل) في صوم التطوع . (يس صوم أيام البيض) وهي اثنتان عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر . سميت بيضا [جل] بياضا ليلا باصر وتهازها بالشمس ، (و) يس صوم [يوم] (الخميس و) يوم (الاثنين و) صوم (ست من شوال) الأولى تساعها وعقب ليلتها مع رمضان كفائهم الدهر ، (و) يس صوم (شهر الله المحرم ، وآكده) اليوم (العاشر) منه وهو كفارة سنة ويسمى عاشوراء (ثم) بيته في الآكدية اليوم (التسع) ويسمى بأسوعاء ، (و) يس صوم (تسع من الحجة وآكده يوم عرفة) وهو كفارة سنتين . قال النووي في شرح مسلم عن لعلاء : المراد كفارة الصغائر فإن لم تكن

لغير حاج بها . وأفضل الصيام صوم يوم وفطر يوم ، وكره افراد رجب
والجمعة والسبت والشك وكل عيد للكفار وتقدم رمضان يوم أو يومين
مالم يوافق عادة في الكل . وحرم صوم العيدين مطلقا ، وأيام التشريق إلا
عن دم متعة أو قران . ومن دخل في فرض موسم حرم قطعه بلا عذر أو
هل غير حج وعمره وكره بلا عذر

رجى التحصيف من الكسائر فإن لم تكن دفع له درجات (لغير حاج بها) أى عرفه
الامتناع وقارن عما اهدى فيصومه مع اليومين قبله . (وأفضل انصيام)
صوم داود عليه السلام وهو (صوم يوم وفطر يوم ، وكره افراد رجب) نصومه
كله وترال الكراهه فطره فيه ولو يوما لا افراد غيره من الشهور (و) كره افراد
يوم (ائتمه) بالصوم (و) افراد يوم (السبت) أيضا (و) صوم يوم (الشك)
وهو الثلاثون من شعبان إذا لم يكن حين التزاتى علة ويحوى عيم أو فطر ، (و) كره
صوم (كل) يوم (عيد للكفار) وافراد صوم يروز ومهرجان وهما عيدان
للكفار ، وصوم يوم يعرذونه شيعتهم ، (و) كره (تقدم رمضان) صوم
(يوم أو يومين مالم يوافق عادة في الكل) ، وكره اوصاف الاثنى عشر عليه السلام فباح .
وهو أن لا يفطر بين اليومين وتزول الكراهة ما كل نمرة ، وكذا ما شرب ، ولا
يكره الوصال إلى السحر (وحرم صوم) يوم (العيدين مطلقا) أى فرضا أو نقلا
ولا يصح ، (و) كذا صوم (أيام التشريق إلا عن دم متعة وقران) ومن دخل
في فرض موسم (كفصاء رمضان قبل رمضان الثانى والمكتوبة في أول وقتها
وغير مطلق وكما ربه أن قدما هما غير واجبين على الفور (حرم قطعه) أى الفرض
(بلا عذر) غير خلاف ووجب اتمامه ، وقد يجب قطعه كرد معصوم عن مهلكة
ويحوى (أو) دخل في (هل غير حج وعمره) استحباب له اتمامه ولم يجب .
(وكره) قطعه (بلا عذر) ، وأفضل الامام يوم الجمعة ، قال الشيخ . وهو أفضل
أيام الاسوع إجماعا ، وأفضل الليالى ليلة الصدر للآية وذكره الخطابي إجماعا ،
وسميت بذلك لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة ، أو لعظم قدرها عند الله ،
أو لضيق الأرض من الملائكة التي تنزل فيها . ولم ترفع . وهى ليلة شريفة يرجى
إجابة الدعاء فيها ، وتطلب في العشر الأخير في رمضان وأوناره وأرجاعها راسع

فصل في الاعتكاف سنة . ولا يصح من تلزمه الجماعة إلا بمسجد تقام فيه إن أتى عليه صلاة . وشروط له

العشر الأخير .ها - ويكثر من دعائه فيها . اللهم انك عمرو تحب العمور فاعف عني رواه الإمام أحمد وغيره ، وأماوتها أنها ليلة صافية بلجة كأن فيها قرا ساطعا ، ساجية لا رد فيها ولا حر . ولا يحل لكوكب أن يرى فيها حتى تصبح ، وتطلع الشمس من صبيحتها بيضا . لا شعاع لها . وفي بعض الروايات . مثل لطست . وفي بعضها مثل القمر ليلة البدر . لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ . ويستحب أن ينام فيها مترعا متثدا إلى شيء . نسا . ومن بدر قيام ليلة القدر ثم العشر الأخير كله .

(فصل في الاعتكاف وهو له لزوم الشيء . والأفعال عليه ، بقا عكف مفتوح الكاف يعكف نصمها وكسرهما . وشرعا لزوم مسجد لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة من مسائل لا عمل عليه ، ولو يمر . وأنه ساعة من ليل أو نهار أي ما يسمى به معتكفا . (والاعتكاف سنة) كل وقت ، فإن صاحب المنتهى في شرحه إجماعا ، إلا أن يندره فيجب على صفة ما بدر ، ولا يختص برمان ، وآكده برمضان ، وأكده أشهر الأخير منه وأن علق بدر اعتكاف أو غيره من التطوعات بشرط فله شرطه فلا يلزم حتى يوجد شرحه . كأن يقول . لله على أن أعتكف شهر رمضان . كنت مقبلا أو معانا . وبحره . ويصح بلا صوم لا بلا به . فإن كان فرضا لزمه به الفريضة ليطمير المسور عن التطوع ، (ولا يصح) الاعتكاف (من) أي رجل (نرمه) جماعة (لا بمسجد تقام فيه) الجماعة (ومن) معتكفين (إن أتى عليه) أي المعتكف (صلاة) رمن اعتكافه . وإن لم تلزمه الجماعة كالمأأة والعبد ويحومها صح اعتكافه . بكل مسجد . وغيره ورجسته . محوطة وعلما باب - نسا . ومناوته التي هي أو بابها فيه منه . والأفضل لرجل تحل اعتكافه حمة أن يعتكف في جامع . ويتمين جامع أن عين . [ولو (١)] لا حمة عليه كأمراة ومسافر أن يعتكف بعيره من المساجد ، ويبطل بمروجه إلى الجمعة إن لم يشترط [لأن (٢)] له [منه (٣)] بدا (وشروط له) أي الاعتكاف

طهارة بما يوجب غسلا . وإن نذر أو الصلاة في مسجد غير الثلاثة فله فعنه
في غيره ، وفي أحدها فله فعله فيه وفي الأصل ، وأصلب المسجد الحرام ثم
مسجد النبي عليه السلام فالأقصى ولا يخرج من اعتكف مذورا متناهما إلا
لما لا بد منه ، ولا يعود مريضاً ، ولا يشهد حجارة إلا بشرط

(طهارة بما يوجب غسلا) من نحو جماعة أو حيض ، (وإن نذر) أي لا اعتكف
(أو) نذر (الصلاة في مسجد غير) المساجد (الثلاثة فله فعله في غيره ، و)
نذر أو الصلاة (في أحدها) أي المساجد الثلاثة (فله فعله) أي النذر (فيه) أي
المسجد الذي نذر أن يعتكف أو يصلي فيه ، (و) له فعنه (في) المسجد (لأصل)
منه ، (وأصلب) أي المساجد الثلاثة (المسجد الحرام) وهو مسجد مكة (ثم
مسجد النبي عليه) الصلاة و (السلام) ثم المسجد الأقصى . وإن عين لأصل
مها لم يخرجته فيما لو أنه ومن بد شهوراً مطلقاً تابع ، ومن بدر يومين أو ليدين
فأكثر متابع لزمه من ذلك من لبس أو نهار (ولا يخرج من اعتكف) اعتكفاً
(مندوراً متتابعاً إلا لما لا بد) به (منه) كاتيانه ثم كل ومشرب بعدم من يأبى
به - بها ، وكفى . بعته وعمل متنجس بحتجه ويون وعائنه وصنارة واجه ، ولو
وصوه قبل دخول وقت الصلاة ، وله لمشي على عذبه من غير غيلة وبه قصد بيته
لما لم يجد مكاناً لمشي به لا صرر عليه فيه ولا منه . ويرمه هدد أقرب مريض
وإن بدل له صدقة أو غيره مرنه العرب لعصاء حاجته لم يرمه . وله غسل يده
بمسجد في إنا من وسخ ورفر ونحوهما ليخرج حارج المسجد . ولا يجوز أن يخرج
لصالحهما ، ولا يجوز له ولا لغيره بول ولا قصد ولا حجارة منه . فيه روى هوائه ،
وبحور الخروج للجمعة إن كانت واجبة عنه أو شرط الخروج إليها ، والتبكير
إليها - أصلاً ، ولا يلزمه سوك الطين الأقرب (ولا يعود) المعتكف (مريضاً
ولا يشهد حجارة إلا بشرط) ما لم يدين عليه كإطعام حزين وإيقاد عريق وغير
متعين وشهادة تحملاً وأداء ومريض وجارة (١) نفس خروجها إليها ونحوه فيجوز
الخروج حيث لا بد منه يجوز له قطع الوجه بأحسن الشرع اذن فما أوجه على نفسه
أولى لا شرط الخروج إلى التجاره والتكسب بالصنعة (٢) ونحوها كالخروج ما

(١) في الأصل (مريض حازه) (٢) ردد في المنهي والامنع في المسجد

ووطء الفرج يفسده ، وكذا إزال مباشرة . ويلزم لافسده كفارة يمين .
وس اشتعاله بالقرب ، واجتنب ما لا يفسده

كتاب الحج والعمرة

شاء لابه يفسده وان قل . متى مرصت أو عرص لي عارض خرجت منه شرطه
(ووطء الفرج يفسده) أى الاعتكاف ولو ناسيا - نصا (وكذا) أى كأنوطء
فى الفرج (ارب - مباشرة) دونه يفسده (١) وتحرم عليه مباشرة شهوة ، وان
سكر ولو بيلا وارتد بطل اعتكافه ولا كفارة بوطء فى الاعتكاف المستوف
لعدم النقص والقياس لا يعنضيه (ويسم لافساده) أى الاعتكاف المستوف
(كفارة يمين وس شهوة) فكيف (بالقرب) أى كل ما يتقرب به الى الله
بعالى كالصلاة والقراءة والذكر ونحوها (و) س له أيضا (اجتنب ما لا منه)
فتح أوبه أى يهجم - من جدران ومراء . وكثرة كلام وغيره لانه مكروه فى غير
الاعتكاف فيه أوى . وليس الصمت من شريعة الاسلام ، قال ابن عقيل
يكراه لصمت الى النفس ، وفان لموصى واعتقد طاهر الأحبار تحريمه ، وجرم به
فى الكافي . قال فى الاحيائات والتحقيق فى الصمت أنه ان صام حتى تضمن
ترك الكلام الواجب صار حرا . كما قال الصديق . كذا ان فقد ما صمت عن
الكلام المستحب . وكلام المحرم يجب الصمت عنه ، وفصول الكلام يسمى
الصمت عنها ، وان نذره لم يفسد . ويحرم جعل القرآن بدلا عن الكلام
وينبى لمن قصد المسجد أن يتوى الاعتكاف مدة له فيه لا سيما إن كان صائما
ولا بأس أن يتنظف ، ويكره له الطيب

(كتاب الحج والعمرة) الحج فتح الحاء لا كرها فى الاتهم ، وعكسه شهر
الحجة . وهو لغة القصد الى من نطقه ، وشرعا قصد مكة للسك فى زمن مخصوص
ياقن بيانه . وهو أحد أركان الاسلام . وفرص منه تسع عند الأكثر وبيل سنة
عشر ، وقبل ست ، وقبل خمس . والأصل فى مشروعته قوله تعالى لا والله على

(١) فى الأصل (دونه من يفسده) وعارة للفتح (١ : ٢٨٢) : وان يسر دوى الفرج
فأمرل منه اعتكافه

يجان على المسلم الحر المكلف المستطيع في العمر مرة على الفور فان زال مانع حج برفة وعمره قبل طوافها وفعلها إذن وقعا فرضا . وان عجز لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم من يحج عنه ويعتمر من

البس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ولم يحج النبي ﷺ بعد هجرته سوى حجه واحدة وهي حجة الوداع . ولا خلاف أنها كانت ستة عشر ، وكان قاربا لصا وهو فرض كفاية في كل عام على من لم يحج عليه عيا . وآخر الحج عن الصلاة والزكاة والصيام لأن الصلاة عماد الدين وشده الحاجة لها لتكرارها كل يوم خمس مرار ، ثم الزكاة لكونها مرتبة لما في أكثر الموصع وتتموطة المكلف وغيره . ثم الصوم لتكرره كل سنة . والعمره لعمدة الزيادة وشده زيادة البيت على وجه مخصوص يأتي بيانه . وتجب العمره على المكي كغيره . ونصه لا تحج . (بجمعا)

الحج وعمره بمحمه شروط أحدهما أن يسار إليه بموله (على المسلم) فلا يجان على الكافر ولو مرتدا . الثاني أن يسار إليه بقوة (الحر) الكامل الحرية . الثالث والرابع أن أشار إليهما بموله (المكلف) أي البالغ العاقل . الخامس أن أشار إليه بقوله (المستطيع) فالإسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة فلا يصحان من كافر ومجنون ولو أحرم عنه : له . ولو سوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والإجراء . و : لصحة فصحان من الصغير والرفيق ولا يجان عليهما

والاستطاعة شرط للوجوب دون الإجراء . (في العمر) متعلق بيجهان (مرة) واحدة . من كملت له هذه الشروط لزمه السعي (على الفور) نصا إن كان في نظريق آمن ولو بحر ، أو غير معناد فال في المنتهى : بلا خفارة ، وظاهره ولو يسيرة . وقال في الإجماع . أن كانت الخفارة يسيرة لزمه قاله الموفق والمجدد ، (فان زال مانع حج) من بلع الصغير أو عن الرفيق أو أعاى المجنون ومحوه قبل الوقوف (برفة) أو بعده . ب : فوق في وقته . (و) زال مانع (عمره) بإسلام كافر ومحوه (من) لشروع في (طوافها) أي العمره (وفعل) أي الحج والعمره (إذن) أي بعد زوال المانع وفعل الشروع (وقعا فرضا) وإن عجز عن السعي لحج أو عمره (لكبر أو مرض لا يرجى برؤه) كزمانه ونحوها أو ثقل لا يقدر معه على الركوب إلا بمشقة شديدة . ويسمى المعنوب . أو لكونه نصو الحلقة . تكسر اللون . (لزمه أن يقيم من) أي نائباً (يحج عنه ويعتمر) عنه على الفور (من

حيث وجبا ويجزئانه ما لم يبرأ قبل إحرام نائب . وشرط لامرأة محرم أيضا
فان أيسر منه استناب وإن مات من زواجه أخرجنا من تركته . وسن لمريد
إحرام غسل أو تبعم لعمد يد وتنظف وتطيب في بدن ،

حدث وجبا) عليه أي من سبه أو من الموضع الذي أيسر فيه ، ولو كان المستناب
المرأة عن وجل ولا كراهة (ويجزئانه) أي جرى صح النائب وعمرته عن عمر
(ما لم يبرأ) المستناب (قبل إحرام نائب) فلا يجزئانه انما للفسدة على المبدل
قبل الشروع في البدل ، قاله في شرح الامرات . فت ويد منه رد النسخة نفسي .

(وشرط لامرأة) في الحج والعمرة ثمانية كانت أو غمورا ، مسافة قصر أو دونها
(محرم أيضا) اي وهو شرط سادس ثلاثي وأن تقدم على أجرته وعلى انزاد
والزوجة ما وله قال حدث لا محرم حرم وأجرأ (فان أيسر) الاثنى (منه)
أي المحرم (سنات) كمصوب ، والمراد بالمحرم هنا زوجها أو من تحرم عليه
على التأييد بسبب كالأح والآن أو لسبب مباح كزوج أمها وابن زوجها

ويسقطان (عن م) بعد نائباً ولا يصح من م يحج عن نفسه أن يحج عن
غيره (وان مات من زواجه) الحج والعمرة (اخرجنا) أي أخرج ما معلن به عنه
(من) جميع (تركته) ولو لم يوص به ، ويكون من حيث وجب عليه لا من حيث
موته لأن قضاء يكون بضمه الأد . ويجوز من أقرب وطنه ومن خارج بلاده
أي دون مسافة قصر . ويسقط الحج أجبي عنه لا عن حتى ملا إيدنه ويقع عن نفسه
ولو املا ومن صدق ماله أو لزمه دين أحد الحج بخصه وحج به من حيث منع

ور مات هو أو نائبه بظرفه حج عنه من حيث مات فيما بقي لها مسافة ومغلا
وقولا وان صدق فعل ما بقي أيضا . (وسن لمريد إحرام) وهو لغة بينة الدحول
في التحريم وشرع نية لئلا أي الدخول فيه (غسل) ذكرنا كان أو اثني ولو
حائضا أو مماء . وتقدم في الاعمال المستحبة (أو تبعم لعمد) إما لعدم لقاء أو
عجزه عن استعماله من مرض وجوه . ولا يصح حدثه بعد غسله قبل إحرامه ،
(و) سن به (تنظف) أيضا بإزالة الشعر من خلق العانة ، وتنف الابط ، وقص
الشارب ، وتقليم الأظفار ، وقطع أرائحه الكريهة (و) سن به أيضا (تطيب في
بدن) ولو امرأة سواء كان ما بقي عينه كالمسك أو أثره كالدهور وماء الورد ،

وكره في ثوب ، وإحرام بارار ورداء أبيض عقب فريضة أو ركعتين في غير وقت نهى ، وبسته شرط ، والاشتراط فيه سنة وأصل الاستاك التمتع ، وهو أن يحرم بعمره في أشهر الحج ويصرع منها ثم به في عامه ، ثم الأفراد وهو أن يحرم بحج ثم بعمره بعد فرائعه منه ، والقران أن يحرم بهما معاً أو بها ثم بدخله عليها قبل الشروع في طوافها ، وعلى كل من تمتع وقارن إذا كان أفقياً

(وكره) له نصيب (في ثوب) ، وله استداعته عام شرعه ، (في ثوب) (١) ، ولم يسه حتى بعين حبيه لروما ، (و) من (إحرام) بارار ورداء أبيض (طيعين) جديدين أو غسيلين ، فالرداء على كتفيه والارار في وسطه ، ويجوز في ثوب واحد ، ويجرد عن الخيط ، ويلبس نظلين ، ومن أحرم به (عقب فريضة أو) عقب (ركعتين) فلا يصح (في غير وقت نهى) ، ولا تركها من عدم الماء والزراب . (وبسته) لأحرام (شرط) حديث (١) ، إلا أن ما سأت به ، وبسحب التمتع بما أحرم به يقصد بنية سكا معنا ، وبه لك كافي فلا يحتاج معها إلى نسبة ولا موقوف هي ، وإن لم يأتها من غير منه لم يسقط إحرامه . (والاشتراط فيه) أي في الله . الأحرام (سنة) أي لقول اللهم في أريد لك العلاء فيسره ، وتقبله مني ، وإن حسني حاسن فحلي حيث حسنتي . فيستفيد بذلك أنه متى حبسه مرض أو عذر وعذر حل ولا شيء عليه . (نص) ، ولو كان على أن أحل حبر ويجبر من يريد الأحرام من ثلاثة أشياء : التمتع والأفراد والقران (وأصل الاستاك) الثلاثة (التمتع) (نص) (وهو أن يحرم بعمره في أشهر الحج) (نص) (ويصرع منها) أي العمره (ثم) بعد فرائعه منها يحرم (به) أي الحج (في عامه) من مكة أو غيرها أو بعيد عنها . (ثم) بلبه (الأفراد) وهو أن يحرم بحج مفرد (ثم) يحرم بعمره بعد فرائعه منه (أي الحج) (والقران هو أن يحرم بهما) أي الحج والعمره (معاً أو) يحرم (بهما) أي العمره (ثم بدخله) أي الحج (عليها قبل الشروع في طوافها) ، لا لمن معه هدى ويصح ونو بعد السعي ، من يلزمه وبصير فارنا ولا بشرط لصحة إدخاله عليها لإحرام في أشهره . (و) يجب (على كل من تمتع وقارن إذا كان) المتمتع والقران (أفقياً)

دم بسك بشرطه وأن حاصت متمعة خشيت فوات الحج أحرم به
وصارت قارئة . و (تس) التلبس .

بصمتين نسمة إلى الأول وهو لتأخيه من لأرض وليلها وهو الإفصح وبمحتين
تخفيفا . قال ابن حطيب الدهشة . ولا يصح آفاق . أي لا ينسب إلى أحرم من إلى
أو أحد كما تقدم (دم بسك) داعن يجب لأدم جبران (شرطه) . وشروطه نسمة
أحدهما أن لا يكون من حاصري المسجد الحرام وهو ما قدمه المصنف وهم أهل
الحرم ومن دونه مسافة قصر أو استوصى مكة أهل حاصر . ومن دونه ولو ما روى
الإقامة وكان بداخل مكة استوصى بها هذا - متمعا أو قارئا - لومه دم . الثاني
أن يعتمر في أشهر الحج . والاستمرار بالشهر الذي أحرم بها فيه لا بالشهر الذي
حل منها فيه . فهو أحرم للعمرة في رمضان ثم حل في شوال لم يكن متمعا
لثالث أن يحج من عامه الرابع أن لا سافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر
قال فعن فأحرم بالحج فلا دم عليه هذا - خامس أن يحج من عمرة قبل إحرامه
بالحج فإن أحرم به قبل حجه بها صار قارئا - السادس أن يحرم للعمرة من أبيقات
أو من مسافة قصر فأكثر من مكة - السابع أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو
أنشأها . (وأن حاصت متمعة) أو نعت قبل صواف العمرة (خشيت) أو خشى
(فوات الحج) أحرم به . وجوب كعبتها من حتى فواته لو جوبه على الفور وهذا
صرفه (وصارت قارئة) نص عليه . ثم نقص طواف القدوم لهوت بحه
و [تسقط العمرة عن مخرج فيندرج أحدهما في الحج ومن أحرم مطلقا صح
وصرفه ما شاء . وما عمن فيه مخرج (ويس التلبية) ويس ابتداءها عقيب
إحرامه . ويس ذكر بسك فيها وذكر للعمرة قبل الحج فيقول . لبك عمره وحجا
ويس الإكثار منها ورفع الصوت بها . ولكن لا يمجده نفسه في رفعه زيادة على
الطاقة ولا يستحب اظهارها في مجد الخل وأمصاره ولا في صواف القدوم
والسعي . وكذا دفع الصوت بها حول الست لئلا يشغل الطائفتين عن طوافهم
وأذكارهم . ويستحب أن يلبس على أحرم ومرص وصغير ومجوى ومعنى عليه .
ويس الدعاء بعدها فبأسأ الله الجنة ويعود به من النار ويدعو بما أحب . ويس
الصلاة على نبي ﷺ عفا . وصفها . لبك اللهم آمين . لبك لا شريك لك

وتأكد إذا علا نشرأ أو هبط وأدما أو صلى مكتوبة أو أقبل لين أو نهار
أو التقت الرفاق أو رك أو نزل أو سمع ميا أو رأى البيت أو فعل
مخطورا ناسيا . وكره إحرام قبل ميقات ، ويحج قبل أشهره .

فصل في ميقات أهل المدينة الحليفة ، والشام ومصر
والمغرب الجحفة ، وانين يللم ، وبحر _____ د قرب .

ليث ، إن أحمد ولعمركه ذلك ولم يث لا شريك لك . و [لا (١)] تسحب الزيادة
عليها ولا تنكره ، نص عليه ، ولا يسحب تكرارها في حالة واحدة . (وتأكد)
التليه (إذا علا نشرأ) بالتحريك أي عليها (أو هبط وأدما أو صلى مكتوبة)
ولو في غير جماعة (أو أقبل لين أو أقبل) (نهار) والاعمار (أو التقت الرفاق
أو رك أو نزل أو سمع ميا أو رأى البيت أو فعل مخطورا ناسيا) قال في
الادعاء إذا ذكره ، (وكره إحرام) يحج وحمره (قبل ميقات ، و) كره إحرام
(يحج قبل أشهره) قال في الشرح ، بعد خلاف غيره .

(فصل في بين المواقيت .) وميقات أهل المدينة الحليفة ، نصم الحاء
ووجه اللام وهي أبعد المواقيت . وبها وبين مكة عشر من حرم وبها وبين المدينة
سنة أميال أو سمعه ويعرف الآن بأبيي . على (و) ميقات أهل (الشام و) أهل
(مصر و) أهل (المغرب الجحفة) نصم الجيم وسكون الحاء المهملة قرية كبيرة جامعة
على طرف من المدينة ، وكان اسمها مبيعه تخفف سين بأهلها فسميت الجحفة ، وهي
حديثة بقرب رابع يدي يحرم منه الناس الآن على يسار الذهاب إلى مكة ، ومن
أحرم من رابع فقد أحرم [قبل (٢)] بحافة الجحفة يسير . وتنفذ الحليفة في
اليوم ، وبها وبين مكة ثلاث مراحل وبين أكثر . وثلاثة لاقية بين كل منها
وبين مكة (٣) [مرحلتان فهي مساوية أو متقاربة ، (و) ميقات أهل (اليمن)
وهو كل مكان على يمين الكعبة من بلاد العرب . وبمنتهى إليها يسمى على العباس ويمان
على غير قياس (يمد) ويقال أمد ، اعتدل . وهو جنس معروف ، (و) ميقات
أهل (نجد) أي نجد الحجاز ويجد اليمن وميقات أهل الطائف (فرب) فتح لقاها

(١) عن الاقناع وغيره

(٢) عن الاقناع

(٣) عن المنتهى والاقناع

والمشرق ذات عرق . ويحرم من بمكة لحج منها ، ولعمرة من الحل . وأشهر
الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة . ومحظورات الاحرام تسعة :
إزالة شعر ، وتقليم أظفار ، وتعطية رأس ذكر ، ولبسه المخيط - إلا سراويل
لعدم إزار . وحف في لحد - دم بطين -

وسكون الزاء جمل ، ويقال به قرن المائل ومرس الثعالب . (و) ميقات أهل
(المشرق) أي لعرق وحرمسان وما بقا اشرف (ذات عرق) وهي قرية حربية
قديمة من علامات المقابر القديمة . وعرق هو الجبل المشرف على العقبة . ذكره في
الاحكام ، وقال في المبدع وشرح المنهاج . ذات عرق منزل معروف سمي به لأن
فيه عرفا وهو الجبل لصغير ، وقيل العرق لأرض لسه تبت الطرفاء . انتهى .
وهذه الموقفت لأهلها ولمن مر عليها من غير أهلها وكلها نفست بالحر . (ويحرم
من بمكة لحج منها) أي مكة ولازم عليه ، (و) يحرم من بمكة (لعمرة من الحل)
ويصح من مكة وعليه - (وأشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة
ومحظورات الاحرام) جمع محظور وهو ما يحرم على المحرم فعله شرعا بسبب
لاحرام (تسعة) أحدها (إزالة شعر) من جميع البدن ولو من أديمه بخل أو غيره
فإن كان له عدد من مرض أو قن أو نحوه مما يتصرف ما يقاؤه أزاله وفدى
(و) الثاني (تقليم أظفار) رجل ويد بلا عدد كما لو (١) [خرج بميه شعر أو
كسر ظفره فزاله فلا فيه . (و) الثالث (تعطية رأس ذكر) إحصاء والأدنان
منه حتى عطاءه ولو بقرطاس به دو . أو لا أو بطين أو نورة أو خناء أو عصه
ولو - يرا أو استظل بمحمل ونحوه أو شوب راكبا أو لاحرم وفدى لا إن حمل
عليه شيئا أو صب حده شيئا لحر أو برد أو أمسكه أسنان أو رصه على عود أو
استظل بحمصة أو شجرة . ولا أثر للقصد وعدمه فيما فيه مدية وما لا فيه فيه .
(و) الرابع (لبسه) أي لبس المحرم بذكر (المخيط) في بدنه أو بعصه وهو
ما عمل على قدر المنوس عليه ولو درعا مدسوجا أو لبدا معقودا ونحوه حتى الخفين
ونحوهما للرجلين والمقارن نبيذ قال القاصي وغيره : ولو كان المخيط غير ممتاد
بجور في كعب وحف في رأس فعنه العدية . انتهى . (إلا سراويل لعدم إزار
و) (لا) حين لعدم تعيين (فيباح لبسها بلا قنية ويحرم قطعها . وقال الموقف

والطبخ ، وقتل صيد البر

وعيره . الأول هضمهما عملاً بالحديث الصحيح . وإن لسن مقطوعاً دون الكعبين مع وجود بعض حرم وقدى . ولا يعمد عليه رداء ولا غيره إلا إزاره ومصطفه ومبى . وهما معه . وتعد لسيف الحاجة . وإن عطي حتى مثكل وجهه ورأسه أو عطي وجهه وليس يحيط قدى إلا إن لسن المصطف أو عطي وجهه وجسده . إلا إن لسن يحمى للشك فيه . (و) الخامس (الطيب) إجماعاً يحرم بعد إحراره تطيب يده وثوبه . في استعماله محرم : أكل أو شرب أو دهن أو اكتحال أو استعطاف أو حنطان وطهر طعمه أو ريحه حرم وقدى . وإن بقي اللون فقط فلا بأس بكفه أو بصد محرم سم دهن مطيب ومث و كافور أو بخور عود أو عتر أو عيران أو ورس أو ما سفته آدمي لطيب ويتحد منه الطيب كورد وبنفسج ومنور وهو بخيرى بكر الخاء لمحمدة وشذ لب . أخرى وانيسون والباين ومان ورس وجوه . أو مس ما يعق به كماء . و ماء زهر حرم وقدى . لا إن شم فلا يصد من دهن اليكفه مثله أو سوق أو شترى تطيب للحنارة ويحوها ولم يمس . به يعبه وحمه ولو غير دهنه لعمر لتحرر عنه أو من ما لا يعلى به كقصع عير وكافور . أو شير وبه قصداً من صخره كشيش وحرامى ومصوم أو ما يثبت الأذى لا يصد تطيب كماء وعصير وقرص وبعث وربعون ثمرة شجرة سعدة عند فصل لأقوية لحاره وأدكاها . أو ما يثبت آدمي يصد لطيب ولا يتحد من كريحال فالحى وهو حتى است طيب الرائحة يشبه البوم . والريحال عند لعرب الأس ولا يصبه في شمه ولا في دهن غير مطيب كزيت وشيرج ولو في رأسه يده . وقس الصب وكثيره سواء . وإذا تطيب بأيا أو عامداً ربه . لته بما أمكن من الماء وغيره من المنهات . من يحد فها أمكن من الجامدات كحكة تراب وورق شجر ويحد به عسبه نفسه ولا شيء عليه خلافة تطيب يده والأفضل الاستعاية على عسبه (و) بخلاف (و) السادس (من صيد البر) ما كونه وبجته جماعاً وصطادة . وهو ما حتى إذا كونه وادب له منه ومن غيره كقوله من وحتى : أعنى . أو ما كونه وحشى وغير ما كونه كسبح بعلسا للتحريم . ولا غمار بأصه كهم بلف وحشيين وإن تأهلا

وعقد سكاك ، وجماع ومباشرة فيما دون فرج . وفي أقل من ثلاث شعرات وثلاثة أطفار في كل واحد ففقد طعام مسكين . وفي الثلاثة فأكثر دم . وفي تعطف

ونقر وجواميس أهمة وإن توحشت ، وتحرم الدلالة عليه والإشارة والإعانة ولو بإعارة سلاح ليفنته أو يذبجه سواء كان معه ما يقتله به أو لا أو يناوله سلاحه أو سوطه أو يدفع إليه فرسا لا يقدر على أحد الصيد إلا بها فيحرم ذلك لأنه وسببه من محرم ، وبعض المحرم منها أي البدن ونحوه والمباشر للصيد فإن كانا محرمين اشتركا في الجرم . كالاشتركا في التحريم . ولا يحرم دلالة على طيب وليس لأنه لا يضمن بهما بالذنب ولا تمنع بهما حكم يخص بهما عليهما . بخلاف الصيد فإنه يحرم على البدن كله منه ويجب عليه جراحه . ويس قتل كل مؤذ في أصل والجرام مع وجوب أدب ودونه كالأسد والغارة والصر والبرغوث . غير آدمي . وأما الأدنى غير الحربي فلا يحل قتله إلا ما حدى ثلاث للحجر . ولا تأثير للحرم ولا يحرم في تحريم حيوان انتهى إجماعا كهيمة الأسماك والحيل والاسماك (و) السباح (عند نكاح) فيحرم ولا يصح من غيره وهو نروح محرم أو روج أو كال وليا أو وكلاء فيه لا يصح نسا ، بعد أو لا . ولا اعتبار بحالة العقد وهو وكل محرم حلالا في عهد سكاك فعده بعد حبه صح ، ولو وكل حلالا فعده بعد أن أحرم م يصح ، وسكاه خطه . بكسر الخاء . من المحرم على نفسه وعلى غيره وحطه محرمه ، وفاح الرجعة . يحرم ونصح لهما بمساك . وفي في الرجعة (و) الثامن (جماع) يوجب (١) لعن وهو يعيب حشفه أصليه في فرج أصلي فلا كل أو درا من آدمي أو غيره حتى أو تمت ولو كان بجماع ما هيأ أو جماعا أو مكره . نسا . أو نمة (و) التاسع (مباشرة) الرجل المرأة (فيما دون فرج) شهوة (و) يجب (في أقل من ثلاث شعرات) (في أقل من ثلاثة أنماز) من يد أو رجل أحد أو أنة بعد عذر (في كل واحد) من شعرة وظفر (فأقل) بأن قطع بعض شعره أو قص بعض ظفر (طعام مسكين) وفي الاثنين طعام شيب (وفي) الثلاث كشحات أو (الثلاثة) الأطفار (فأكثر دم) يعني شاة أو صبيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين (و) يجب (في نصية الرأس)

بلاصق وليس مخيط وتطيب في بدن ، أو ثوب أو شئ أو دهن الفدية ، وإن
 قتل صيداً ما كولا برياً أصلاً فعليه جراؤه ، والخام قبل التحلل الأول في
 حج وقيل فراع سعى في عمرة مفسد لسكهما مطلقاً ، وفيه لحج بدنة ،
 ولعمرة شاة ، ويمضيان في فاسده ويقضياه مطلقاً إن كانا مكلفين هوراً ،
 والا بعد التكليف وبعد حجة الاسلام _____ لام هوراً .

من لذكر (بلاصق و) في (ليس مخيط) بذكر الفدية (و) يجب في (تطيب في
 بدن أو) في (ثوب أو) في قصد (شئ) طيب (أو) في قصد شئ (دهن) مطيب
 أو دهنه (الفدية) وإن قتل (المحرم) صيداً ما كولا برياً أصلاً (مباشرة
 أو بسبب ولو كان السبب ختابة دابة المتصرف فيها بأن يكون ركباً أو سائقة
 أو فائدة فيضمن ما تنف يدعها وفيها لا ما تبحث برجلها ، وإن سقطت لم يضمن
 ما أنتمت ، أو سقط كله أو بعضه بيده) فعليه جراؤه ، والخام قبل التحلل الأول
 في حج وقيل فراع سعى (وقيل حلق) في عمرة مفسد لسكهما (ولو بعد الوطوف
 نصاً) مطلقاً (أي سواء كان ساهياً أو جاهلاً أو مكرهاً نصاً ، أو دئمه ويقدم
 فرياً ، (و) يجب (فيه) أي الخمار قبل التحلل الأول (حج بدنة ، و) يجب
 (لعمرة) إذا وطئ ، قبل فراع سعى وقيل حتى (شاة ، ويمضيان) أي الواطئ
 والموطوء (في فاسده) البسك ولا يخرج منه الوطء ، وحكم الاحرام الذي
 أسدده حكم الاحرام الصحيح ، فيضمن بعد لافساد ما كان يعقله فله من الوقوف
 وغيره ويستحب ما يحتبه فله من الوطء وغيره (ويقضياه) البسك الذي فسد
 (مطلقاً) أي كبيراً كان أو صغيراً أو طناً أو موطوءاً فرضاً أو فعلاً (إن كانا)
 أي من فسد لسكهما (مكلفين هوراً) لآلهما لا عذرهما في التأخير مع القدرة على
 القضاء ، (وإلا) يكونا مكلفين حال الافساد فيقضياه (بعد التكليف)
 و بعد حجة الاسلام هوراً (لزوم العذر) ويحرم من أسد بسكه في القضاء
 من حيث أحرم أولاً إن كان قبل ميقات وإلا فنه ، ومن أسد القضاء فحصى
 الواجب لا القضاء ، وبقعة قضاء مطاوعة عنها ومكرمة على مكره لا فساد لسكها ،
 وقياسه لو استدخلت ذكر نائم عليها نعه قضائه ، ولا بعد البسك شيء من
 المخطورات غير الخمار ، ويستحب تفرقهما في القضاء من الموضع الذي أصابها فيه
 إلى أن يحل بأن لا يركب معها على غير ولا يجلس معها في حباء بل يكون فرياً

ولا يفسد السك بمباشرة . ويجب لها بدنه إن أرل وإلا شاة ، ولا يوص .
في حج بعد التحن الأول وفيه ثلثي ، لكن يفسد الاحرام فيحرم من
الحل يطوف للزيارة في إحرام صحيح . ونسعى إن لم تكن سعى وعيه شاة .
وإح ام امرأة كرجل إلا في لس محط ، وتحتب الرقع ولفقارين وتعطية
الوجه فإن غطته فلا عذر عدت

فصل في له

ي رعى مصحتها لأنه محها (ولا يفسد السك بمباشرة) فيما يوس الفرج شهوة
طه ، أو منه أو ليس وكذا نظر شهوة وه أن لم تعد الدين . (ويجب) عليه
(ما) المباشرة (بدنه إن أرل وإلا) يوس فيجب عليه (شاة) ولا (يفسد السك
(وطه) في حج بعد التحن الأول وفيه (التحن) الثاني ، يمكن يفسد الاحرام .
(و) يضرع على هذا أنه (يحرم من الحل) وجوبا (يطوف له) بدنه في إحرام
صحيح ، ونسعى إن لم تكن سعى (فس . (و) يجب (عليه) أي على من وصي
عد التحن الأول وقبل التحن الثاني (شاة) لإفساد إحرامه . (وإحرام امرأة
ك) (إحرام) رجل (من) الله شمر ونعيم الفغار وقتل صيد ونحوها . (إلا في
لس محط) ويحرق الرجل فيه . (وتحتب) امرأة (الرقع) وشباب
(والفقارين) وجوبا ، (و) تحتب (تعطيه الوجه) لكن تسدل عنه خاجة
كبر ورجل قرب ، (فإن غطه) أي وجهها (فلا عذر عدت) كما لو غطي الرجل
رأسه . ولا يحكمها تعطيه جميع الرأس إلا حر . من الوجه ولا كشف جميع الوجه
إلا محر . من الرأس فستر الرأس كله (و) (١) وساحها حجابا وسوار
ونحوهما . وس حجاب عند إحرام وكراه بعد ، فإن شدد يدها بحرقه عدت . فإن
لغتها من غير شد فلا فدية لأن (المحرم) هو الشد لا التعضية . ويختصم الروث
وهو شراع ، ولصوى وهو الساب ، وقتل المعصى ، والجند وهو المراء .
وس فيه كلامهم الا فيما جمع .

(فس في الفدية) ويبان أقسامها وأحكامها وهي مصدر قدى يعدى فداء

يحبر بعدية حلق وتقليم وتعطية رأس رجل ووجه امرأة وطيب بين صيام
ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين كل مسكين مدبر أو نصف صاع تمر أو
ربب أو شعير أو دج شاة . وفي حزاء صيد بين مثل مثل أو تقويمه بدراهم
بشترى بها طعاماً يحزى في فطرة فيطعم عن كل مسكين مدبر أو نصف صاع
من غيره أو يصوم عن طعام كل مسكين يوم _____ ،

يعدل فداء وأداء أعطاه فده (ويقال فداء^(١)) إذا قام به : جعلت فداءً .
والعبية ولعداء (ولعدى^(٢)) بمعنى واحد . ذا كسر أوله بعد ويفصر وإذا
فتح أوله قصر ، وحكى صاحب المطالع عن يعقوب فداك - بمدودا مهمورا
مثبت لفاء انتهى وهي دم أو صوم أو إطعام يجب حسب السك كدم منعة
وفدان ، أو جرم كصيد الحرم المكي وماله . وانه بعديتها على فدا يعطون لعد
كحق وليس وطيب بعد وجود السب المباح . وهي فدا في تحقيق ، قسم على
التحجير ، قسم على الترتيب ، والقسم الأول على التحجير وهو ما أشار إليه بقوله
(يحبر في فدية حلق) [أكثر^(٣)] من شعيرين (و) فدية (تقليم) أصدار أكثر
من شعيرين (و) فدية (تعطية رأس رجل و) عطية (ووجه امرأة و) فدية
(طيب) وليس يحيط لذلك وإتمامه بظنه ومباشرة مدير إمران مي (من صيام
ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين) كل مسكين [مدبر أو نصف صاع تمر أو ربيب
أو شعير) أو أقط ، وما يأكل فصل ويسعى أن يكون بدم ولا يحزى ، حبر
واختار الشيخ^(٤)] في الدين الإجراء كاحبار في العظيمة والكفارة ، ويكون^(٥)
لكل مسكين بناء على إجرائه - رحلين عرافه (أو دج شاة و) يحبر (في جراء
صيد بين) إخراج (مثل مثل) من احبازه دبحه وتصدق على فقراء الحرم ، ولا
يحزونه أن يتصدق به حيا ، وله بجه أى وقت شاء فلا يختص بأيام الحرم ، (أو
تقويمه) أى المثل في موضعه انتهى فدية فيه أو تقويمه (بدراهم يشتري بها) أى
أدبرهم (طعاما يحزى في فطرة فيطعم عن كل مسكين) من مساكين الحرم (مدبر
أو نصف صاع من غيره) من المتقدم ذكره (أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما)
ومن من الطعام ما لا^(٦) يعدل يوما صام يوما كاملا لأن الصوم لا يقتصر
ولا يجب التتابع في هذا الصوم لعدم الدليل ، ولا يجوز أن يصوم عن بعض الإجراء

(٣) أى الاضمح

(٢) عن لافاع

(١) عن الكشاف

وبين إطفام أو صيام في غير مثي . وإن عدم تمتع أو قارن الهدى صام
ثلاثة أيام في الحج والأفضل جعل آخرها يوم عرفة وسبعة إذا رجع لأهله
والمحصر إذا لم يحجده صام عشرة أيام ثم حل . وتسقط نسيان في لس وطيب

ويضع من بعضه - نصر عليه . لانه كماره واحدة كذا في الكفارات (وبين)
عطف على الطرف منه (إطفام أو صيام في) جراء صيد (غير مثي) أي أدى
لا مثي له بأن يشتري بقيمته طعاما سدسا كين كما تقدم أو يصوم عن طعام كل
مسكين يوما . والعسم الثاني على الترتيب كدم متعة وقران وترك واجب وإحصار
ووص . وكوه فيجب على من تمتع وقران وبارك واجب دم . (وإن عدم تمتع
أو قارن الهدى) بأن لم يحجده أو ثمنه ولو وجد من يقرضه نصا لأن الطاهر
استمرار إفساره (صام ثلاثة أيام في الحج) قبل مساء في أشهر الحج وبين معناه
في وقت الحج لأنه لا بد من إحصار لال الحج افعال لا يصام فيها وإنما يصام في
أشهرها ووقتها وذلك كقوله تعالى (الحج أشهر معلومات) أي في (١) أشهر
معلومات (والأفضل جعل آخرها) أي لثلاثة الأيام (يوم عرفة) نصر عليه
فيصوم يوم عرفة ههنا استحبابا لما حاجه في صومه . وله تقديم الثلاثة في إحرام .
ووقت وجوبها كهدى يصوم آخر يوم النحر . (و) صام عطف على ما قبله (سبعة)
أيام (إذا رجع لأهله) لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فمن صامها أي لسمعها الأيام بين رجوعه لأهله بعد
إحرامه بحج وعرفة منه أجره صومها . لكن لا يصح صوم شيء منها أيام مي -
نصا ، لفقده ومن الحج . قالوا إن المراد بقوته تعالى (إذا رجعتم) أي من عمل
الحج . ويجوز صومها بعد أيام التشريق . قال القاضي : إذا كان قد طاف الزيارة
فصاح صوم أيام مي لثلاثة قال لم يصم الثلاثة في أيام مي ولو بعد صام بعد ذلك
عشره أيام كاملة وعليه لم لتأخيرها وجبا من مناسك الحج عن وقته . ولا يجب
تابع ولا تعريق في صوم الثلاثة ولا السعة ولا بين الثلاثة والسبعة إذا قضى .
(والمحصر إذا لم يحجده) أي الهدى (صام عشرة أيام ثم حل . وتسقط) العدية
(نسيان) وجل وإكراه (في لس) يحيط لرجل (و) في (طيب) أي تطيب

وتمطية رأس . وكل هدى أو إطعام فليسأكل الحرم إلا فدية أدى وليس
ونحوهما حيث وجد سببها : ويجزى الصوم بكل مكان . والدم شاة أو
سبع بدنة أو بقرة .

(و) في (نصفه رأس) ذكر ووجه امرأة . ومتى رأس غيره كان يذكر الثاني
أو عدم الجاهل أو رأس لا كراه أراه في حال ولا فدى ومن كره محذور من
جس واحد غير قتل صيد مثل أن حلق أو قتل أو لمس أو نطيت أو وطئ أو تعد
بالموطوءة أو غيرها قبل تكفير عن الأول في كل فكفارة واحدة . وهذه
ثانية . ومن أجنبس فذلك جس فدية . وإن حلق أو قتل أو وطئ أو قتل صيد
مدا أو ناسيا أو مخطئا أو مكرها ولو نائما قطع شعره أو صوب رأسه في برد
أو حرق البت شعره فعليه الكفارة لأن هذه ثلاث فاستوى عييدها . ونحوها
وجعلها كإتلاف مال الأدي . ومن رفض إحرامه لم يفسد ولم يلزمه . ومن رفضه
وحكم إحرامه باقي (وكل هدى أو إطعام) يتعس حرم . وإحرام كذا . صيد
وما وجب من فدية كترك وجب أو فوت حج أو فذل محذور في حرم كنس
ونحوه (فليسأكل الحرم) يلزمه دمه فيه ويعذره في حبيبه ويعرفه عييده .
يطلقه بعد دمه إليهم . ومن أجنبس ما حرم واعتذره به من حاج وعبره من له أحد
ركاة حاجه . [و (١)] من عناه بعد ذلك فكركاة . والأفضل نحر ما وجب
لحج عني ولعمرة . بالحروة (١) خروجها من [خلاف (١)] مالك ومن تبعه
من أدله إليهم محروء أجزأ ولا استرده ونحوه . فإن أن أو نحر حنمه . ولما جاز
عن بصانته شعره حيث قدر ويعرفه شعره (إلا فدية أدى و) فدية (السر
ونحوهما) كطيط ومباشرة دون فرح إذا لم ينزل . وما وجب بفعل محذور خارج
الحرم ولو عبر عذر غير جاء صيد . (و) به بفرقتها (حيث وجد سببها) وفي
الحرم أيضا . (ويجزى الصوم) والحلق والهدى التطوع وما يسمى سكا (بكل
مكان) كأحمية . (والدم) حيث أطلق يجزى فيه (شاة) كأضحية فيجزى الجذع
من الصان والثني من الممر (أو سبع بدنة أو) سبع (بقرة) . وإن دبح بدنة أو امرء
فهو أفضل وتكون كلها واجبة . ومن وجبت عليه بدنة [أجزأته (٢)] بقرة
كمكسه ولو في جراه صيد ونذر [و (٢)] عن [كل (٣)] واحدة منهما سبع شياء

ويرجع في جزاء صد الى ما قصت فيه لصحابة ، وما لم تقص فيه الى قول
عدي بن حيرين ، وما لا مثل له يجب قيمته ——— كانه .

وعن سبع شياء مدنة أو مفره ، (ويرجع) بالبناء للمعول (في جزاء صيد) وهو
ما يستحق بدنه من مثله ومقاربه وشبهه ، [و] الصيد ضربان الصرب الاول ما له
مثل من لحم حقيقه فيجب فيه ذلك المثل نصا ، وهو بوعان أحدهما ما أشار إليه
بمونه (لى ما قصت فيه لصحابة) متعلق بيرجع فيجب فيه ما قصت به نصا ومنه
في العمامة مدنة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الإيئل - بكسر الميم وتشديد الياء
لمفتوحة بون فسب - وهو ذكر الاوعال قاله في الانصاف ، وفي ثبيل ووعل
بفتح الواو مع العين وكسرها وسكوها بس الجمل قاله في القاموس ، وفي نصحاح
وهو لاروى ، مرة وفي الصبح كئش ، وفي الدار شه ، وفي الور يسكون لباء
دوسه كلاء ، لارب ه دون الثور - وفي الصب جدى ، وفي اليربوع جعرة لها
زومه أشهر ، وفي الأرب عناق دون الجفرة ، وفي اخنام وهو كل ما عاب الماء
وهو فتدخل فيه لغواحت والنورسين : لمطأ والصبرى ولبناسى وبحوها - شاه
(و) نوع اثنان من الصرب لأول ما لم يقص فيه الصحابه وله مثل من اللحم
ويرجع (فيما لم يقص فيه) الصحابه (انى قول عدلى) فلا يكنى واحدا (حيرين)
لحصول انفصا - بهما فيحكىل فيه بأشبه الانبياء ، من حيث احقيقه ، ويجوز كون
لقبل أحدهما أو هما فيحكىل على نفسهما بالنسب ، وفداء صيد أهور من عين
نأعور من أخرى وأعرج من قائمه بأعرج من أخرى ، وكرهى وعكسه لأن
نخه أو و هو (١) ضيب فيتساوبان (و) الصرب الثانى من الصيد (مالا
مثل له) من دهم وهو ما يظنور ولو أكبر من اخدم كالإور - بكسر الميم
وفتح الواو وتشديد الراء جمع اورة ، ونقان ورجع ورة كشم وتمره ،
والخارى والحجس والكركى والسكر من طير الماء وغير ذلك (تحب قيمته
مكابه) أى مكان الاثلاف كمال آدمى غير المتى . ويجمع لصيد والجرا في صيد
عموك ، و ن جى على حامل فألف ميا من بعض الأم كما لو جرحها ، و ن
ألف جرماء لا مثل له منى ما يقص من قيمته ، وأن صيدا قتلت بشيء
ولو به سماوية أو يقص حال مموره حتمه لا ين أطف بعد مموره في مكابه بعد

وحرم مطلقا صيد حرم مكة وقطع شجره وحشيشه الا الإدحر وفيه الجراء ،

أمنه ، وإن رمى صيدا فأصابه ثم سقط على آخر فأتا حتمتهما ، وإن اشترت جماعة في قتل صيد ولو كان بعضهم مسلحا أو مسلحا والآحر فأنه فعليهم جرء واحد ، وإن كفروا بالصوم ، وإن اشترك حلال ومحرم في قتل صيد حرى فالجاء بهما نصين . (وحرم مطلقا) أى على محن ومحرم إجماعا (صيد حرم مكة) من أنفع منه شيئا ولو كانا أو صغيرا أو عدا فعنه ما على محرم في مثله - نص عليه - لأنه كصيد الأحرام ، ولا يلزم المحرم بمقتل الصيد في [الحرم جراء] - نص عليه ، وحكم صيده حكم صيد الأحرام مطلقا أى في الحرى وجوب الجراء وجزاء الصوم وتمسكه وصنائه مائة دالة ونحوها الا القمل فإنه لا يصص في الحرم ولا يكره قتله فيه ، وإن رمى الحلال صيدا كله أو بعض فوائده في الحرم صحنه ، ولو رمى صيدا ثم أحرم قبل أن يصصه صحنه ، ولو رماه محرما ثم حل قبل الإصاصة لم يصصه عتارا لخاصة لإصابة بهما ، ولو جرح محل في الحل صيد في الحل فأتى في الحرم حل ولم يصص لأن الكاه وجوب باحل فان في المنتهى وشرحه ، ولا يحل ما وجد سبب موته بالحرم نصيبا للمحل كما لو وجد سببه في الأحرام فهو ميتة . انتهى . (و) حرم (قطع شجره) أى حرم مكة حتى ما فيه مصره كشوك وعوسج بفتح العين والسبب المهمتين نبت معروف ذو شوك ، (و) حرم قطع (حشيشه) أى حرم حتى وروى شجر وسوك ونحوه (ولا الإدحر) نكر الغمرة والحاء المعجمة نبت طيب الرائحة ولتقع والكاه والسامين وما رال فعل غير أدى وأثره فباح أحده والانزع به وما رعه أدى من راع ونقل ورياحين إجماعا نصا حتى من الشجر لأنه أمنته أدى كروع فيه أحده ، ويجوز رمى حشيش الحرم لا الاحتشاش للبهائم ، وداضع الأدنى ما يحرم قطعه حرم اتعاة واتعاة غيره به كصيد دججه محرم ، (و) يجب (فيه) أى في ما ذكر (الجراء) فتصص لشجرة لصغيرة عرفا بشاه والمتوسطة والكبيرة سقفة بحير [بين دججها وعرقها أو إطلاقها لمساكين الحرم وبين تقويمها بدراهم ويعمل بها كجر - الصيد ، ويصص حشيش وورق بقيمته ، وعصى بما نقص ، فان سخط شي من الشجر والحشيش والورق سقط صنائه كما لو تنف ديش صيد وعاد . وقال الإمام أحمد لا يخرج من تراب الحرم ولا يدخل إليه من الحل ، ولا يخرج من حجارة مكة شي . أى

وصيد حرم المدينة وقطع شجره

الحل، واخر وح أشد يعني في الكراهة، ولا يكره إحراح ماء زمزم لأنه يستحب، ومكة أفضل من المدينة، وتجنب المجاورة بها، وليس هاجر منها المجاورة بها كغيره، وما خلق الله سبحانه خفياً كرم عليه من نبيها محمد ﷺ، وأما تراب تربته فليس أفضل [من الكعبة بل لكعبة أفضل^(١)] منه قال في الفتون الكعبة أفضل من مجرد الحجرة فأما ما روي النبي ﷺ فيها فلا والله ولا العرش وحملته ولجمه، لأن بالحجرة جدال ووزن به لرجح^(٢) (و) حرم (صيد حرم المدينة) وتسمى طابة وطمة ولا أول أن لا تسمى ثوب، فلو صاد من حرم المدينة صيدا ودخله صحت تذكته، جرم به في لافئاع (و) حرم (صنع ثمره) أي حرم

(١) عن المنتهى

(٢) قول صاحب الفتون: الكعبة أفضل من بحر الحجرة، ثم هو، لأن الحجرة جسد أو وزن به لرجح، بين أنه ثبت فصل لكعبة عن الحجرة نفسها، وما يقول من الحجرة والجسد معاً أفضل من الكعبة ومن العرش وحملته. ويوضح ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا يعرف من العلماء من فصل بين الحرم على الكعبة غير القاضي عياض وليس في عبارة صاحب الفتون ما يهم به أبو الرحمن على العرش، وقد كان صاحب الفتون في أول أمره يوافق أهل لدع في أشياء ثم أعس التوبة عن ذلك بعد وحيه النبي ﷺ المحبة القائمة على قواعد العلم والاعتدال لا يدعو إلى نفس ذلك التوبة على الكعبة بل يدفع ذلك فقد ثبت ما ألفوا طمع فصل الكعبة على بقعة مكة، وثبت فصل مكة على المدينة، ولم ثبت فصل على أن تثبت التربة فصلاً على بقعة المدينة فكيف مكة وكيف الكعبة وما تثبت به من برغم فصل التربة على الكعبة غاية الدلالة على أن تثبت تربة فصلاً ولا فصل لا يوجب التفصل، وما قيل إن جسده ﷺ خلق من تربة من تربة لا يثبت، وقد جاء خلافه، ولو ثبت فالقدر المخلوق منه تصمصم بجسد وأجزاءه فكذلك تقع لبقاع أخرى وللإس والمراكب، وصور المجاورة لا يقضي التفصيل، واختيار تلك البقعة لندى كل سببه كما ثبت في الصحيح خشية أن يتحد القبر مسجداً، فجعل في بيت أم المؤمنين عائشة لفصل عنها لتحفه عن أن يتحد مسجداً وبحر ذلك بما لا ينبغي والله المستعان المعلى

وحشيشه لغير حاجة علف وقت ونحوهما ولا حرام

باب دخول مكة

يس ساراً من أعلاها ، ودخول المسجد من باب بني شبة ، هذا رأى
البيت رفع يديه وقال ما ورد ، ثم طاف مصطفاً للعمرة الممصر

المدينة (و) طلع (وحشيشه لغير حاجة علف و) حاجة (فب ونحوهما) أي العلف
والعتب كالمسار وآية الحريث والرحل ونحوها بما تدعو إليه الحاجة . (ولا جزم)
عليه ومن أدخلها صيدا فله إمساكه ودفعه نصا ولا جزم فيما حرم من ذلك .
وحرم مدينة يريدي يريدي نصا وهو ما بين ثور وغير جملان معروف بالمدينة
وذلك من لا يبيع ، ويجعل الذي يتبع حول المدينة المشورة أي عشر ميلا رخصي
واحشي السكك المصروع من الرعي فيه

باب (أدب دخول مكة) وما يتعلق به من صواف وسمى . (يس)
دخول مكة (مورد من أعلاها) من شبه كده بالمد والفتح والهمز مصروف
وغير مصروف ذكره في المصنف . ويعرف الآن باب المعلاة ، والثنية طريق بين
جده . ويس خروج منها من أسفل نبيه كذي بضم الكاف والقصر ولثوب
ويقول ما باب شريكه . (و) يس (دخول مسجد الحرام) من باب بني شبة
قال رأى البيت رفع يديه وهن [ما] ورد (وهو : اللهم أنت السلام ومنك
"سلام حينما رب السلام اللهم زد هذا" أنت عطيا ونشريفا وتكريما ومهايا
وبرا . كبر له أمم جامع الخير . و) من عطيه وشرفه من حجه واعتبره
عصبي وتبريد وتكريما ومهايا وبر . وحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو أهله
وكما سمي لكرم وجهه وعز جلاله ، وحمد لله الذي سمى بيت ورى بذلك أهلا ،
احمدته على كل حال ، اللهم إني أدعوك من حج بيتك الحرام وقد جئت لذلك ،
اللهم قم مني وعف عني واصح لي شئ كله لا إله إلا أنت . رفع بذلك صوته
كان رجلا ، وما زاد على النداء شئ . (ثم طاف) عطف على ما قبله
(مصطفا) متجها بغير حائل معذوري كل أسبوع نصا . والاصطفاة جعل
وسطا . تحت عاتقه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر (لعمرة) متعصفا
(اعتبر) أي الحرم بعمرة ، ولم يحتاج أن يطوف لها طواف مدوم كمن دخل

وتلزمه غيره ويستلم الحجر الأسود وقبله . فان شق أشار
إليه ويقول ما ورد ،

المسجد وقد أقيمت الصلاة فانه يكتفي بها عن تحية المسجد (و) صاف (للعموم
غيره) أى غير المعتزم وهو المفرد ويقارن وبسبب طواف الورد . وهو تحية
الكعبة . وتحية المسجد الصلاة . ويجرى عنها الركعتان بعد الطواف فيكون أول
ما بدأ به الطواف إلا اذا أقيمت الصلاة أو ذكر فاتة أو خاف فوت ركعتي
الصبح أو الترتب وحصرت جماعة فقدمها عليه ثم يطوف والاولى لبرأه بأخيره
الى فيه لأنه سنة ما إن أمنت جميع والناس . ولا تراحم الرجال . فاستتم
الحج (١) . لكن تشير إليه كالتى لا يمكنه الوصول اليه . ويستأى الطواف من
الحجر الأسود معه عليه السلام . هو جهة المشرق فيحاط به أو بعضه بجميع يديه
فان لم يحده أو بدأ بالطواف من دون الركن كالباب وكوه لم يحتسب بذلك الشوط
(وسنة الحجر الأسود) بيده أى . والاستلام من السلام وهو التحية . وقد
ثبت عن أنس بن مالك أنه قال من أجهت أمدا يابسا من اللسان فصورته خطا بى آم .
تحمجه الترمذى (وبعده) أى الحجر من غير صوت يضر نفسه . واصل للامام
أحمد . وسجد عليه فعنه من عمر وابن عباس . فان شق استلامه وبسببه لحق
رحم لم يحرم واستلمه بيده وقبله . فان شق بيده قبضه . وقبله . (فان شق)
استلامه شى . (أشار إليه) بيده أو شى . واستلمه بوجهه ولا يقبض ما أشار إليه
به . (ويقول) شى كذا استلمه (ما ورد) وهو ما رواه الله وأبيه أكبر . اللهم
إيماناً (٢) [وتصديقا بكتابتك ووفاء بعهدي وإساءة الله إليك محمد بن]

ويقول ذلك كلما استلمه . فان لم يكن الحجر موجودا والعيادة بالله تعالى وقف
مقابلة لاحتاجه كما تقدم . اسم الركن وقبضه . ثم يأخذ على يمينه فيما يلي الساب .
ويجوز دست عن يمينه ليحيط بجانبه الأيسر الذى هو مقر القلب ان أبيت .
فأول ركن يمر به يسمى لشمى والعراق ثم يليه الركن الغربى والشامى وهو جهة
المغرب ثم يمشى وهو جهة اليمن . فاما أنى عليه استلمه ولم يعمل . ولا يسمى ولا
يقبض بركنين الآخرين ولا صحبه بيت المقدس ولا غيرها من المساجد والمدائن

ويرمى الألقى في هذا الطواف . فإذا فرغ صلى ركعتين حلف المقسم

التي فيها الأنياء والصالحون . ويطوف بالبيت سبعاً (ويرمل الألقى) أى غير
المحرم من مكة أو غيرها وغير حام معذور وراكب وساء (في هذا الطواف)
فقط في الثلاثة الأشواط الأولى منه . ولا يس رمى ولا اصطباح في غيره .
والرمل أسرع المضي مع تقارب الخطا من غير وثب . ثم يمشي الأربعة البقية .
والرمل أولى من اللغو من التثنية بدونه . وكلما حاسى الحجر الأسود والركن الثاني
استلهما استحياءاً . وإن شق أشار إليهما ويقول كنما حاسى الحجر الله أكبر . فقد
وله القراءة في الطواف فتستحب فيه . نص عليه . لا الجهر بها . وبكره إن غط
المصلي ولطائف . ويقول بين الحجر والركن الثاني رسماً أما في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وما عداه النار . ويكثر في بقية طوافه من تذكروا والدعاء .
ومنه اللهم اجعله حين مرور وسبعا مشكوراً ودينا مغفوراً . وبه اغفر وارحم
واهدني لسبب الأثوم . وتجاوز عما تعلم . وأنت الأعز الأكرم . ويذكر ويدعو
بما أحب ويصلي على النبي (صلى الله عليه وسلم) أو من طاف أو سعى . إذا لم يمشي ولا يمر على
لم يجزئته . وبعدد يرمى . ويقع الطواف عن المحمدين نوباً عنه وكذا نوبى
كل منهما عن نفسه . وإن نوباً عن أحدهما أجرأ عنه . وإن نوبى أحدهما عن
نفسه والآخر ^(١) لم يشره وقع لم ^(١) نوبى . وإن غلبت البنية مهمداً أو نوبى
كل عن الآخر لم يصح لو أحدهما . وإن حله بمرقات لغداً أو لأجزأتهما . وإن
صاف منكباً من جعل البيت عن يمينه . أو على جدار الحجر - بكسر المهملة -
أو على شادروا لكمة مفتحة التذلل المعجزة وهو لقدر لدى ترك خدجا عن
عرض الجدار مرربعا عن الأرض قدر ثنى ذراع . أو ترك شتا من الطواف .
أو لم يسه . أو حارج المسجد . أو محدثاً أو نجساً أو [حائضاً . أو عريانياً لم
يجزئته في جميع هذه الصور وتحدثه لحدث فيه تعمد أو سقته بعد أن تنظر كالصلاة
ولقطع طويل عرفاً لأن الموالاة شرط فيه كالصلاة . وإن كان لقصع يسيراً
أو أقيمت الصلاة أو حصرت جنازه صلى وبني من الحجر فلا يعتد ببعض شوط
قطع فيه (فإذا فرغ) من طوافه (صلى ركعتين) والأفضل كونهما (حلف المقسم)

ثم يمسح الحجر الأسود ويخرج الى الصفا من بابه فيرقاه حتى يرى البني ،
فيكرر ثلاثاً ويقول ما ورد ، ثم يزل ماشياً الى العلم الاول فيسعى شديداً
الى الآخر ، ثم يمشي ويرقى المروة ويقول ما قاله عن الصفا ، ثم يزل فيمشي
في موضع مثبته ويسعى في موضع سبعة الى الصفا ، بفعله سبعاً ، ويحسب
ذهاباً ورجوعاً .

أى مقدم اربعهم يقرأ في الأول بعد الفاتحة (من يا أيها الكافرون) ، وفي
الثانية (قل هو الله أحد) . ونجزي مكتوبة عليهما وسنه رانته وسن الإكثار
من الطواف كل وقت ، وله جمع أوسع ، وهذا فرع ركع لكل أسبوع ركعتين (ثم
يستلم الحجر الأسود) استحبنا (يصار) ويخرج الى الصفا من بابه (أى باب المسجد
المعروف باب الصفا وهو طرف جبل أن فبس) فيرقاه (أى الصفا ندنا) حتى
يرى البني (ان أمكنه) (و) يستثبته و (يكرر ثلاثاً ويقول ما ورد) ومنه
لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء
قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له صديق وعده [ولصر^(١)] عبده وهزم
الآخر ان وحده ويدعو بما أحب ولا الهى . (ثم يزل) من الصفا (ماشياً الى
علم الاول) وهو ميل أحضر في ركن المسجد أى يمشي حتى سقى بنه وبين العلم
بحو ستة أروع (ويسعى) سعياً شديداً (ندنا) ان (العلم) الآخر (وهو ميل
أحضر بقاء المسجد حذاء دار العباس) ثم يمشي ويرقى المروة (وهى أرف جبل
فيقفاً ويستلم القبلة) ويعود (عليهما) ما قاله عن الصفا ، ويجب استسقاء
ما بينهما ، فان لم يرقهما فليس عقب رجليه بأسفل الصفا وأصابعهما بأسفل المروة
والراكب يفعل ذلك بذاته . فان ثمة شيئاً ما بينهما ولو دون ذراع لم يخرجه
سبعة . (ثم يزل) من المروة (فيمشي في موضع مثبته ويسعى في موضع سبعة
الى الصفا بفعله سعياً ويحسب ذهاباً) سعيه (ورجوعه) سعيه يفتتح بالصفا ويختم
بالمروة . [فان بدأ بالمروة^(٢)] لم يحسب بذلك الشوط . ويستحب ان يسعى
صهراً من الحاشي والحاشية مستترا ، وموالاه بنه وبين الطواف وشرط له
نية وهو لاه كالطواف وكونه بعد طوافه ولو مسبوها . والمرأة لا ترقى الصفا

و يتحلل متمتع لا هدى معه بتقصير شعره ، ومن معه هدى إذا حجب ،
و المنتمتع يقطع التلبية إذا أخذ في الطواف

فصل في صفة الحج والعمرة . يس نحن بمكة الاحرام
الحج يوم الترويه والمبيت بمنى . فإذا طلعت الشمس سار الى عرفة ، وكلها
موقف إلا نظر عرفة - وجمع فيها بين الضهر والعصر تقديمًا وأكثر

ولا تسعى شديدا ، ولا يس السعى بين الصفا والمروة إلا في حج وعمره هو رك
فيه لا كاطواف في أنه من كل وقت . (ويتحلل متمتع لا هدى [معه] بتقصير
شعره) ولو كان مسدا رأسه ، (و) يتحلل (من معه هدى إذا حج) مهما جمعا
فيجب أن يدخل الحج على العمرة ويصير فارا ، وليس له أن يحل ولا يحبس حتى
يحج ، فيحرم بالحج بعد طوافه وصغبه لعمرة ويحل معها معا يوم النحر نص عليه
و المنتمتع يصح ليلة إذا أخذ (أي شرع) في طواف (صفا) ولا بأس به
في صواف لعموم نصا - سرا

(فصل في صفة الحج و) صومه (وعمره) وما يقع به (يس) متمتع
حل من عمرته و (نحن بمكة) أو فرسا (الاحرام بالحج يوم الترويه) وهو اليوم
الثامن من ذي الحجة إلا المتمتع لم يجد الهدى يستحب أن يحرم يوم السابع ليكون
حر لثلاثة الأيام يوم عرفة (و) يس (حيث يحج) أن يخرج إليها قبل أن
يفصل بها الصفا مع الأمام وينصبها في أن يصلي بمجر ، (فار طلعت شمس
صا) من منى فقام نحره ندبا وهو جبل يعرفه عليه علامات الحرم على يمين
أد حرجت من منى عرفه تريد الوهوف حتى تروى شمس الخيش يستحب
الإمام أو نائبه أن يخطب خطبة و حده قصيرة بمقتضاها بالتكبير يعلمهم فيها
الوهوف وورقه والودع من عرفات والمبيت باده دله وغير ذلك . ثم سار (إلى
عرفة وكلها موقف إلا نظر عرفة) فانه لا يحجى الوهوف به ، وحده عرفة من
الجبل المشرف على عرفة إلى الجبال المتعالية إلى ما بين حو نظ بني عامر . (وجمع)
عطف على سار (وها) أي في [عرفه] من جاء له جمع كاستأجر سفر قصر (من
الضهر والعصر تقديمًا) استحبابا لما إذا كان أو غيره بأذن وإذ مشير ، وإن لم يؤذن
بلا كراهة والاداء أولى - كره في لافناع ، (وأكثر) عطف أيضا فيها [من]

للدعاء مما ورد. ووقت الوقوف من جبر عرفة إلى فجر التحري، ثم يدفع بعد
لغروب إلى مردلة سكية، ويجمع فيها بين العشاءين تأخيراً ويست بها،
فإذا صلى الصبح أتى المشعر الحرام —

(الدعاء) ولا استعداد ولا صرخ وإظهار الصعق والافتقار ويلج في الدعاء ولا (١) يستطلي إلا جاه، ويحتمل السج، ويكرر كل دعاء ثلاثاً، وأكثر فيها الدعاء
(مما ورد) وهو: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً
وفي بصري نوراً وفي سمعي نوراً وسرّي أمري ويدعو بما أحب، ووقت
(الوقوف من) طلوع (خر) يم (عرفة) وحار الشبح في الدين وغيره وحكي
إجماع [من الزوائد (٢) يوم عرفة ركعة في الاقتناع (إلى) طلوع (خر) يوم
(البحر)، فمن حصل بعرفة في هذا الوقت ولو لحظه ولو مرأها أو ناله أو جاهلا
أنها عرفة وهو من أهل الوقوف صح حجه لا إن كان محسواً أو معي عبه أو
مكرب لعدم عقده إلا أن يصموا وهم بها بين خروج وقت الوقوف أو بعد الدفع
منها إن عادوا ووقفوا بها في الوقت ومن قاته الوقوف بعرفة فاته الحج - ويأتي -
ويصح وقوف الخائف إجماعاً - ويجب أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من
وقف نهاراً، قال دفع قبل لغروب فعليه دم إن لم يعد قبل خروج الوقت إليها،
ومن أدها فوفى ما لا فلا دم عليه، وإن حاف فوت وقت الوقوف صلى صلاة
خائف، رجا إذا كان ثم يدفع بعد الغروب (من عرفة) إلى مردلة سكية (و
فتح لسبب وكسرها مع تخفيف لكاف أي ضمأ بدة - وتقدم في هذه الصلاة،
وطلب في الطريق ويذكر الله تعالى (ويجمع فيها) أي مردلته (بين العشاءين)
أي المغرب والعشاء (تأخيراً) استحباباً من يباح له الحج، يؤذن للاولى، هذا
ساهر كلام لا كثيرين وحار حرقى بلا أدن ذكره في شرح الاقتناع - ويقسم لكل
صلاة (ويبيت بها) أي مردلة حتى يصبح ويصلي الفجر - وليس له الدفع منها
فمن تصف الدين فإن فعل فعليه دم إن لم يعد قبل طلوع الفجر ولو جاهلاً أو ناساً،
ويباح بعد نصفه، ولا شيء عسه - إلا سقاء أو رغاء فبإباح لم الدفع قبل نصفه
للحاجة إليهم والمتعة عليهم، (فإذا صلى الصبح) أول وقتها (أي المشعر الحرام)

فرقيه ووقف عنده وحمد الله وكبر وقرأ (فاذا أفصم من عرفات) الآيتين ويدعو . حتى يسفر . ثم يدفع الى مي^١ فاذا بلغ محسراً أسرع رمية حجر وأخذ حصي الخمار سبعين أكبر من الخصى ودون السدق ، ويرمي حررة العقبة وحدها سبع . يرفع يميناه حتى يرى بياض إبطيه ويكبر مع كل حصاة ،

سمي بذلك لأنه من علامات الحج (فرقيه) أي الشعر الحرام أن أمكه (و) ، لا يمكنه (وقف عنده وحمد الله) تعالى وهن (وكبر) وعاء وقن : اللهم كما وقفنا فيه وأرينا إياه فوفنا لك كما هديت . و عمر لنا وارحمتنا وعدنا بقولك وهولك الحى (وقرأ) فاذا أفصم من عرفات الآيتين (فأكروا الله عند المشعر الحرام وادكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لم إصالحين ثم أفحصوا من حيث أفحص الناس واستمعروا الله إن فقه عمور رحم . (و) لا يزال (يدعو حتى يسفر) جدا . ولا بأس بتقديم الصعفة والساء (ثم يدفع) من شروق الشمس (الى مي) وعليه السكينة ، (فاذا بلغ محسراً) واد بين مردلة ومي (أسرع رمية) أي رمى رمية (حجر) راكباً كان أو ماشياً حال كونه ملتبساً الى أن يرى حررة العقبة ، وهي آخر اخرات مما يلي مي وأولها ما يلي مكة (وأخذ حصي الخمار) من طريقه قبل أن يصل الى مي . ومن [حيث (١)] أحده جار . ويكره من مي ومن سائر الحرم ويأخذ (سبعين) حصاة (أكبر من الخصى ودون السدق) كحصي الخدق - ما جاء والله للمعتمتين - أي ارمى سبعو حصاة أو نواة بين السبابتين يحذف بها ، فاذا وصل الى مي - وحده من وادى محسراً الى حررة العقبة وليس من مي - (فيرى حررة العقبة وحدها سبع) حصيات واحدة بعد أخرى وجوا ، وإن رماها دفعة واحدة لم تجزئه إلا عن واحدة ويؤدب نصاً ، قال في شرح المنتهى لثلاثي يقتدى به انتهى . ويشترط الرمي فلا يكفي الوضع في المرمى ، وعند الحصول بالرمي فلا يكفي طله ، فيرمى حصاة فاحططها طائر أو هبت بها الريح فين وقوعها بالمرمى ثم تجزئه . ووقته من لصع ليلة النحر . وندب بعد الشروق أن يرمي الشمس من عند بعد الزوال ، (يرفع يميناه) حتى يرى بياض إبطيه ويكبر مع كل حصاة

ثم يرجع فيبيت بمكي ثلاث ليال ويرى الجمار في كل يوم من أيام التشريق
بعد الزوال وقبل الصلاة ، ومن تعجل في يومين ان لم يخرج قبل الغروب
لزمه الميت والرمى من الغد ، وطواف الوداع واجب بعقله ، ثم يقف في
الملتزم داعياً بم

الراء وكه هاهنا مع تشديد لئلا وكركسا - وشيعا - تكبر سبع وضع لئلا وكه هاهنا
وسكوبا مصدر شيع - وشعاء من كل داء ، واعس به فني واملاء من حشنت
رد بعضهم : وحشنتك . وهذا الدعاء شامل لحرى الله والآخره ، (ثم يرجع)
من أفاض الى مكة بعد الطواف والسعي (فيبيت بمكي) وجوبا (ثلاث ليال ويرى
الجمار) الثلاث بها (في كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال) وجوبا (ومن
الصلاة) استحبابا ، وآخر وقت الرمي كل يوم ان يعرف وإن أخر رمي يوم ولد
يوم لحرى ان أخر أيام التشريق أجرا أداه ، ويجب ترسه بالنية ، وفي داعية
عن أيام السري رم وفي ترك حصاه ما في شعره ، وفي حصتين ما في شعريه ،
وفي أكثر من ذلك رم (ومن تعجل في يومين ان لم يخرج قبل الغروب) أي
غروب الشمس (لزمه الميت) بمكي (+) منه (الرمي من الغد) بعد الزوال ،
وسقط رمي اليوم لثابت عن معجل نصا ، ويدل حصاه ، + ، بعضهم في
برمي ، وفي حديث ابن الساعدي : ويرمي بين كفعيه في بئري فبين (وطواف
الوداع واجب بعقله) وجوبا كل من أراد الخروج من مكة خرج (من الوداع
رجع اليه وجوبا بلا إحرام) لم يحد عنها فارب شئ أو بعد مساه قصره أكثر
فعليه رم بلا رجوع ، ولا وداع على حائض ونفساء إلا أن تطهر قبل مفارقة
الديار (ثم يقف في الملتزم) وهو أرمه أدرج بين الركن الذي به حجر الاسود
ولباب ملصقا به جميع يديه (داعيا بما ورد) وهو اللهم هديني ، وداعيا
وابن عندك ومن امتك ، حلفتني على ما سمعت ، وسيرني في بلادك ،
حتى أعتني نعمتك الى يثك ، وأعنتني على أدبك ، فان كنت رخصتني على
فرددني رحا وإلا قر - الوجه فيه ضم الميم وتشديد اللون على أنه صيغة أمر
من أي مقصودا به الدعاء - ويجوز كرها وفتح اللون على أنه حرف جر استدعاء
العبادة - الآن - أي هذا الوقت الحاضر وحده أو به كرماء وأرمه ، قبل أن أدنى

وتدعو الحائض والنفساء على باب المسجد . ومن زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبه .

عن بيته داري ، فهذا وقت الصراي إن أذنت لي ، غير متبدن بك ولا بيتك ولا راعب عنك ولا عن بيتك . اللهم فأصنني العافية في يدي والصحة في جسعي والعصمة في ديني ، وأحسن منعمي ، وارزقني صاعته ما أيقيني ، واجمع لي بين حيرى الدنيا والآخرة إنا على كل شيء قدير . ويدعو بما أحب ، ويصلي على النبي ﷺ ويأتى الخطيم بها - وهو تحت الميراث - فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم . قال الشيخ بن الدين وسنة الحجر ويقبله (ويدعو الحائض والنفساء على باب المسجد) الحرام بما يدل ذلك (ومن زيارة قبر النبي ﷺ) ورده شرفا وكرما ، (و) من زيارة (قبري صاحبه^(١)) رضى الله عنهما ، فأتى قبر النبي ﷺ فيقول . السلام عليك يا رسول الله . كان ابن عمر رضى الله عنه لا يريد على ذلك . قال : إن أحسن ، ولا يرفع صوته ، ولا يمسح ، ولا يمس قبر النبي ﷺ ولا حائطه ولا يلصق به صدره ، ولا يمسح . أى يكره ذلك لما فيه من إساءة الأدب والاعتداع . ويحرم الطواف بعير التبع القبيح . قاله الشيخ بن الدين وقال . تعفوا على أنه لا يقبله ولا تمسح به فإنه من الشرك ولا يعرفه الله ولو كان أصغر . وقال ابن عقين وابن الجوزي يكره قصد القصور لدعاء . فعلى هذا لا يترخص من سافره . قال الشيخ بن الدين . يكره دعوته عندها . انتهى . وتستحب صلاة مسجده ﷺ وهي بأب صلاة . (٢) في المسجد الحرام بمائة ألف ، وفي المسجد الأقصى بمئتين . وحسنات الحرم كصلاة ما روى عن ابن عباس مرهوعا من حج من مكة ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم . قيل له . وما حسنات الحرم ؟ (٣) قال . بكل حسنة مائة ألف حسنة (٤) [وعظم السنن فيه ، وكذا كل مكان فاض . ولعل في هذا إيماء

(١) لا راع في مشروعية الزيارة الشرعية لمن بالمدسة . فأما من بعد عنها فعليه تجنب النهي الذي تضمنه قول النبي ﷺ . ولا تعد الزحاح إلا إلى ثلاثة مساجد فإن أراد شد الرحل إلى المدينة فليكر ذلك بنية الصلاة في مسجده ﷺ ، فإذا وصل صلى فيه ودار . وتحقيق ذلك مع بيان الزيارة الشرعية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية فمن بعده . المطبوع (٢) عن الاقتناع

وصفة العمرة أن يحرم بها من بالحرم من أدنى الحل ، وعبره من دورة أهله إن كان دون ميقات ، والافقه . ثم يطوف ويسعى ويقصر
فصل (١) أركان الحج أربعة : إحرام ، ووقوف ، وطواف ، وسعى

إلى أن تعظيمها في الكعبة لا في الكعبة ، وهو كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله . وصاهر كلامه في المنتهى تعاملا للقاصي وغيره أن التعامد في الكعبة كما هو ظاهر نص الإمام أحمد . ومن أن يأتي مسجد قباء فيصلي فيه .

(وصفه العمرة أن يحرم بها من بالحرم) من مكى وغيره (من أدنى) أى أقرب (الحل) إلى مكة ، والأفضل من التمتع ثم الجعرة ثم الحديبية ثم بعد . وحرم إحرامه بها من الحرم . وبصح وعليه دم . (و) يحرم (غيره) أى غير من بالحرم (من دورة أهله إن كان) دوره أهله (دون الميقات ، وإلا) أى وإن لم تكن دون ميقات ، بل كانت أبعد منه أو به (و) يجب أن يحرم (منه) أى الميقات (ثم يطوف ويسعى) لعمرة (و) يحق أو (يفصر) ولا يحل قبل ذلك فهو مكى فيها كالحج . ولا بأس أن يتم في السنة مرارا وبكره إلا كثيرا . والمواالة بينهما . نص . قال في المروغ . « تعالى السب . وقال الإمام أحمد . إن شاء كل شهر . وقال لا بد أن يحل ويفصر » (١) [في عشرة أيام يمكنه واستحبه جماعة ، وهى (٢) غير أشهر الحج أفضل - نص ، وفي رمضان أفضل ويستحب تكرارها فيه لأنها تعدل حجة . وتسمى العمرة حجا أصغر بشاركتها للحج في الإحرام والطواف والسعى والحلق أو التقصير ، وانفراد بالوقوف بعرفة وغيره مما تقدم

فائدة - قال أسد رضى الله عنه : حج النبي ﷺ حجة واحدة ، واعتبر أربع عمرات واحدة في ذى القعدة ، وعمره الحديبية ، [وعمره (١)] مع حجته ، وعمره الجعرة إذا قسم غنائم خيبر . متفق عليه .

(فصل . أركان الحج أربعة) الأول (إحرام) وهوية السك ، (و) الثان (وقوف) بعرفة ، (و) الثالث (طواف) الزيارة ، (و) الرابع (سعى) بين

وواجباته سبعة : إحرام مار على ميقات منه . ووقوف الى الليل إن وقف نهاراً ، ومبيت بمردلة الى بعد نصفه إن وافاها قبله ، وبمبيت لياليها ، والرمي مرتباً ، وحلق أو تقصير ، وطواف وداع . وأركان العمرة ثلاثة : إحرام وطواف وسمى ، وواجب اثنان : الاحرام من الحل والحلق أو التقصير . ومن فاته لوقوف فاته الحج وتحتل بعمرة

أصغرها والمردة . (وواجباته) أى الحج (سبعة) أحدها (إحرام مار على ميقات منه) أى الميقات ، (و) الثانى (وقوف) يعرفه (أن الليل أن وقف نهاراً ، (و) الثالث (مبيت بمردلة الى بعد نصفه) الليل (أن وافاها) أى مردلة أى حصل بها (قبله) أى قبل نصف الليل ، (و) الرابع المبيت (بمبيت لياليها) أى ليالى التشريق ، (و) الخامس (الرمي) للحجار حال كونه (مرتباً ، (و) السادس (حلق أو تقصير ، (و) السابع (ضوف وداع) . قال الشيخ تقي الدين : طواف اوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد الخروج من مكة . ونقدم . وما عدا المذكورات من الأركان والواجبات من النصح كالرمل والاصطباغ وطواف القدوم واعتست بمنى ليلة عرفه ونحوه . (وأركان العمرة ثلاثة) الاول (إحرام) بها ، (و) الثانى (طواف ، (و) الثالث (سعى . وواجبها (أى العمرة) اثنان . (الاحرام) بها (من الحل ، والحلق أو التقصير) فمن ترك ركناً أو اليه له (أن^(١)) اعتبرت لم يتم نسكه إلا به ، لكن لا ينفذ نسك ولا إحرام حجاً كان أو عمره (ويأتى إذا فاته الوقوف) ومن ترك واجباً لصح أو عمرة^(٢) ولو سهواً أو لعدم فعليه دم وحجه صحيح ، فإن عدمه فكصوم متعة أى بصوم عشرة أيام . ثلاثة في الحج . وسبعة إذا رجع . ومن ترك مستحباً فلا شيء عليه ، والمستحب كالرمل والاصطباغ والمبيت بمنى ليلة عرفه وطواف القدوم ونحوه . (ومن فاته) (ولفوات مصدر فأت يعوت هواناً كالفوت ، وهو سبق لا يدرك فهو أخسر من السبق) (الوقوف) يعرفه بأن طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة في وقته ولو لعدم (فاته الحج) ذلك العام وانقلب إحرامه عمرة إن لم يحترق الفاء على إحرامه صح من قائل ، ولا تجزئ عن عمرة الاسلام - لصا (وتحتل بعمرة) فيطوف

وأهدى ان لم يكن اشترط . ومن منع الدت أهدي ثم حل ، فان فقدته صام
عشرة أيام . ومن صد عن عرفة تحلل بعمره ولا دم

فصل في الاضحية سنة يكره تركها لقادر . ووقت الذبح
بعد صلاة عيد

ويسمى ويحلق أو يقصر ، وسواء كان قاربا أو غيره ، (وأهدى) عطف على
العقل قبله - أي دح هدا (ان لم يكن اشترط) أولا أن يحلق حيث جلس ، إما
شاه أو سبع بدنة أو سبع نقره ، فان عدمه رمى الوجوب صام كتبتح ثم حل :
(ومن منع الدت) أي الدحو للحرمة بالسنة أو الطريق فلا يمكنه بوجه ولو
بعيدا ولو بعد الوقوف أو كان المنع في إحرام عمره (أهدي) أي دح سنة التحلل
(ثم حل ، فان فقدته) أي أهدي (صام عشرة أيام) بالنية وحل نص ، ولا اطعام
فيه (ومن صد عن عرفة تحلل بعمره ولا دم) عليه ، وان وقف كل الحاج أو
كله إلا قبلا في اليوم الثامن أو العاشر خطأ جرأه نص . ومن شرط في ابتداء
إحرامه أن يحلق حيث جلس في التحلل بعد في الجميع من هرات وإحصار
ومصر ومحوه ولا دم عليه ولا هاء ولا صوم وغيره وتقدم أول الاحرام ،
فان كان ، إن مرصت ، ومحوه ، ما حلال في وجد الشرط حل بوجوده

(فصل في الهدى والاضحية والعقيقة . الهدى ما يهدي المحرم من بهيمة
وعيرها . ويجب نذر ، ومن النذر هديه . ان لست ثوبا من عراك فهو هدى
عليه وقد ملكه فيصير هديا واجبا يلزم إيصاله إلى مساكن الحرم ومن أكل
شيء ومرفقه من هدى تطوع كضحية لاس واجب ولو نذر أو نعين غير دم
منفعة ودران فيجوز الأكل منهما (والاضحية) بضم الهمزة وكسرهما وتحييف
الياء وتشديد هاء ، ويقال ضحية كسرية واجمع صحايا ، ويقال أضحية والجمع أضحي
كارطاة وأرطى بفتح الجوهري عن الأزهري ، وهي ما يدبح من إبل وبقرة وعم
أهلية أيام النحر يوم العيد وتاليه بسبب العيد نحرها إلى الله تعالى . وهي (سنة)
مؤكدة لمسلم . ويجب بالنذر (يكره تركها) أي الاضحية (لقادر) عليها نص عليه
(ووقت الذبح) لاضحية وهدى نذر أو تطوع ومنعة وفران (بعد) أسبق (صلاة
عيد) بالبدن . (أو) بعد (هدرها) لمن يحسن لا تصل في كهل البوادي ، ولو قبل

الى آخر ثانی التشريق ، ولا يعطى جازر أجرته منها ، ولا يباع جلدھا ولا شيء منها بل يسمع به . وأفضل هدى وأضحیة إبل ثم بقرة ثم عجم ولا یجری الا جذع ضأن وثئی غیره فشی إبل ماله خمس سنين وبقرة سنتان ، وتجزیء الشاة عن واحد والبدنة والبقرة عن سبعة ، ولا تجزیء هزیلة وینة عور أو عرج ولا داهیه الثنایا أو أكثر أدها أو قرنها .

الخطیئة ، وبعدها أفضل ، ويستمر وقت الذبح نهارا ولیلا (ان آخر ثانی) أيام (التشريق) . فان فات الوقت قضی الواجب وسقط التطوع . (ولا) یجوز أن (يعطى جازر أجرته منها) أى الأسحیة ، فله إعطائه صدقة وهدية . (ولا یباع جلدھا) ولا یجلیا (ولا شيء منها) أى یحرم ذبحه . (بل یسمع به) الجلد ونحوه وتصدق به استحبانا (وأفضل هدى) أفضل (أضحية إبل ثم بقرة) ان أخرج كاملا یهما (ثم عجم) . والأفضل من كل جنس أسن فأعلی فأشبه - وهو الأملح وهو الأیص البلی لبیاض فله أس الأعزى ، أو ما یباصه أكثر من سواده - فأصغر فأسود ، وجذع ضأن أفضل من ثئی ممر ، وشاة أفضل من سبع بدنة أو ممره وسبع شیاء أفضل من [بدنة أو ممره سكرته إرافه الدماء] (ولا یجزی) فی هدى واجب وصحیه (إلا جذع صان) وهو ماله ستة أشهر كوا من (و) إلا (ثئی غیره) أى غیر الصان من ممر وإبل وبقرة (فشی) من ممر ماله ستة كاملة وثئی (إبل ماله خمس سنين و) ثئی (بقرة) ماله (سنتان) کاملتان ، (وتجزیء الشاة عن واحد) وعن أهل بیته وعباله - نصا ، (و) تجزیء البدنة والبقرة عن سبعة) ويعتبر دبحها عنهم - نصا ، وسواء أرادوا کلهم قرنة أو بعضهم قرنة وبعضهم حیا أو كان بعضهم دمیما . ولكل امرئ منهم ما نوى وتجزیء الخاء التى لا قرن لها جمیعہ ، والبراء التى لا ذنب لها خلفه أو مقطوعة ، والخصی وهو ما قطعت خصیتاه أو سلنا أو رستا ، فان قطع مع ذلك ذكره لم یجز . نص علیه ، وتجزیء أيضا الخامل وما یخفى بلا أدن والصمعا نصاد وعین مهملتين صغیرة الادن والى بعینها یباص لا یصح النظر ، (ولا تجزیء هزیلة) وهى التى لا یخ فیها (و) لا (ینة عور أو) أى ولا تجزیء بیته (عرج) ولا ینة مرس ولا داهیه العینین مع ذهاب انصارها ، (ولا) تجزیء (داهیه الثنایا) أى من أصلبا وتسمى الهتاء (أو) أى ولا تجزیء داهیه (أكثر أدها أو) أكثر (قرنها) وتسمى

والسنة نحر إبل قائمة معقولة يدها اليسرى ويدع غيرها ويقول : اسم الله
اللهم هذا منك ولك . . وس أن يأكل ويهدى ويتصدق أثلاثاً مطلقاً و

العصاة . ونكره معيتهما يحرق أو شق أو قطع نصف فأش قاله في المنتهى ،
ولا تجزئ جداء أى جدياء التى شاب وشفت صرعها لأنها فى معنى الهريرة وأولى
ولا عصاة (١) وهى ما نكره عسلاف غيرها فانه فى المستوعب والتحريض .
(والسنة نحر إبل قائمة معقولة يدها اليسرى) فيضعها نحو حربة فى الوعدة وهى
بين أصل العنق والصدر . (و) السنة (دبح غيرها) الإبل من بقر وعم ، ويجوز
عكسه لأنه لم يتجاوز محل الدكاه . (ويقول) دباخ بعد نوحها إلى السنة على
بينها الأيسر حين تحرك يده بالمعل (باسم الله) وجوه . والله أكبر استحباب .
(اللهم هذا منك ولك) ولا بأس بقول : أع : اللهم نفس من فلان ويدع
واجب قبل فعل . وس إسلام دباخ وتولى صاحب الدسحة دبحها معه لها
ويحصر أن وكل بدبا ، ويعتبر نية إحد إلا مع التعيين ، أى إذا كان هدى معينا
والأصحية معينة فلا تعتبر النية . ولا (٢) تغير تسميه المهدى منه أو المصحى
عنه . وأصل الدبح أو يوم من دحول وفه وتقدم ذكره أول الفصل . ووقت
ذبح هدى واجب قبل مخطور من حيثته وتعين بقول هدا هدى ، أو تعبد به
النعل والعرى وآذان القرب ، وإشجاره وهو شق الصفحة اليمنى من سنم أو محله
عما لا سنم له من إبل أو بقر حتى يسيل الدم مع النية فيهما لا شرا ولا سوه
مع النية فيهما وتعين الأصحية بقوله هذه أصحية . ون عينا أو هديا فسرقت
بعد الدبح فلا شيء عليه . وإن عير عن واجب فى الدمه ما يجزئ فيه ونعيب أو
تلف أو صل أو عطب أو سرق ونحوه لم يجرئه ولم يمه بدله . (وس) لمصحى
(أن يأكل ويهدى ويتصدق أثلاثاً) أى يأكل هو وأهل بيته الثلث ويهدى
الثلث ويتصدق بالثلث (مطلقاً) أى واجبة كانت أو لا . ويجوز لإهداء سكار
من تطوع . وإن صحى ولم يتم عنه لم يتصدق ولم يهد شاة . ويستحب أن يتصدق
بأصلها ويهدى الوسط وبأكل الأدون ، وكان من شعار الصالحين تناول لفعة من
كدها أو غيره تركا وخروجاً من خلاف من أوجب الأكل . (و) يستحب

الخلق بعدها . وإن أكلها إلا أوقه جار . وحرم على مريدها أخذ شيء من شعره وظفره وبشرته في العشر .

وتسن العقيقة وهي عن العلامة شاتان وعن الجارية شاة تدخ يوم السابع

(الخلق بعدها) أي الأصحية (وإن أكلها) كلبا أو أهداها كلبا (إلا أوقية) تصدق بها (جار) . فإن لم تصدق شيء . حتى ما يقع عليه سم اللحم . ويعتبر تحدث الفقير فلا يكن إبطامه . (وحرم على مريدها) أي الأصحية (أخذ شيء من شعره و) من (ظفره و) من (بشرته في العشر) أي عشر ذي الحجة إلى الدخ ولو واحدا لمن يصحى ما كثر . قال في شرح المنتهى وحكمة تحريم لأحد من الشعب ولظفر كما قال الشيخ المندوي تشمل المعرفة والعق من آثار جميع أجزائه (١) فإنه يعمر له نون فطرة من دمه . وقال في لافناغ وشرحه فإن فعل أي أحد شئ مما يقدم ثابت إلى الله تعالى لوجوب التوبة من كل ذنب فقت وهذا كان لعين ضرورة ولا فلا اثم كالبحر وأولى . انتهى . ولا فدية عليه إجماعا سواء قطعه عمدا أو سهوا .

(وتسن العقيقة) وهي التي تدخ عن المولود . وتسمى بسكة . في حق الأب فلا يفعله غيره سواء كان غنيا أو فقيرا معسرا ومفقرص . وقال الإمام أحمد : إذا لم يكن عنده ما يعين فاستعصر رجوت أن يظلف الله عليه لأنه أحيا ميتة . قال ابن المنذر صدق الإمام أحمد ، إحياء الشئ واتباعها أفضل . وقال الشيخ تقي الدين طيب الله ثراه محبة لمن له وها . وإلا لا يفقرص لأنه إصرار بنفسه وعريته . ولا يعق المولود عن نفسه إذا كبر فإن فعل لم يكره . واحتار جمع أنه يعن عن نفسه (وهي) أي العقيقة (عن العلامة شاتان) متفارتان سنا وشها فإن عدهما فواحدة . (وعن الجارية شاة) ولا تحرى بدنة أو بقره إلا كامة صا ، قال في النهاية : وأصله شاة (تدخ يوم السابع) من صلافة بنية العقيقة ، ويحلى رأس المولود فيه ويتصدق بورته ورق قصعة وكرة لطخة من دمه . ويسمى فيه .

(١) ذكر المندوي في شرح مسلم نحو هذا عن أصحابهم م قال ه وقال الله ما يحرم قال أصحابنا - هذا غلط لأنه لا يعن لبناء . ه كذا قالوا . وما يمنع من أن يشرح لبنه في شيء دون شيء . ، ويكون المقصود من النشء يحصل مائتة في شيء محصور وهو ما ورد به النص . للعلی

فان فات في أربعة عشر فان فات في أحد وعشرين ثم لا تعتبر الأسابيع
وحكمها كأضحية

كتاب الجهاد

وفي الرعية يوم الولادة . والنسبة حتى للاب . ويسمى أن يحبس اسمه ، وأحب
الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن رواء مسلم مرفوعا ، وكل ما أصيب
ان اسم من أسماء الله تعالى كعبد الرحيم وعبد الرزاق وبحود ذلك لحسن . وحرم ان
يسمى عبد لعمر الله كعبد الكعبة وعبد النبي وعبد المري ، وتكره بحرب ويسار
ومفتح ومبارك وخير وسرور ورياح وبحج . ولا تكره باسماء الانبياء والملائكة
كوسى وجبريل (فان فات) ليدخ في سابعه (هي أربعة عشر) سن (فان فات)
في أربعة عشر (هي أحد وعشرين) من ولادته يسى (ثم لا تعتبر الأسابيع)
بعد ذلك فسحق في أي يوم أراد كقضاء أضحية وغيرها . ويسمى أذان في أذن
المولود بين حين يولد ذكرًا كان أو أنثى . وإقامه في أذنه اليسرى . روى عن
علي مرفوعاً (١) « من ولده ولد فادخ في أذنه اليمنى وإقام في أذنه اليسرى دفعت
عنه أم الصبيان ، ونعم في الأذان . ويحدث شعره بأن تمصع ويدلك بها داخل
فه ويفتح فم حتى يصل الى جوفه مما شئ . (وحكمها) أي العقيقة (ك) حكم
(أضحية) فلا يحرق فيها إلا ما يحرق في أضحيه . وكذا في ما يستحب ويكره في
أكل وهديّة وصدقة لأنها تسبكه مشروعه أشبهت الأضحية . وبرع أعصاؤها ندا
ولا يكسر عظمها بها ولا بالسلاط ، وطحها أفضل لها ، ويكون منه يحلو بها ولا
بخلوة أحلاقه . لكن ساع جند ورأس وسواقط منها ويتصدق شمنه بخلاف
أضحيه . ولا تختص العقيقة بالصغير بل يعق الأب عن المولود ولو بعد بلوغه لأنه
لا آخر لوفها . وإن تقى وقت عقيقه وأضحية أجزأت إحداهما عن الأخرى
كأن يوم عدد وحمه فاعتقل لأحدهما . وكذا لو دبح شتمع شاة يوم انتحر
فتجزئ عن الواجب وعن الأضحية .

(كتاب الجهاد) . حتم [به] العبادات لأنه أفضل تطوع البدن ، وهو مشروع
بالإجماع لموته تعالى (كتب عليكم القتال) الى غير ذلك ، ولعمله عليه الصلاة

(١) في شرح الافئدة ، عن الحسن بن يحيى ، وفي غيره « عن الحسين بن علي »

وهو فرض كفاية ، إلا إذا حصره أو حصره أو مله عدو أو كان الفير
عاما فرض عين . ولا يتطوع به من أحد أبويه حر مسلم إلا بآذنه .

والسلام وأمره به ، وأخرج مسد من مات ولم يعرف ولم يحدث نفسه بالمرو مات
على شعبة من النفاق ، وهو مصدر جاهد جهادا وبما فيه من جهاد إذا دافع في قتل
عدوه . ولغة بدل نطافه والوسع وشرعا قتال الكفار خاصة . (وهو) أى
الجهاد (فرض كفاية) أى إذا قام به من يكفى سقط عن الباقي وإلا أثم الناس
كلهم . وفرض الكفاية ما قصد حصوله من غير شخص معين . فان لم يوجد إلا
واحد تعين عليه كد السلام والصلاة على الجنائز . ونس تأكد مع قيام من
يكفى به . ولا يجب إلا على ذكر مسد حر مكلف صحيح واجد من المال ما يكفيه
وأهله في عيسته ومع مسافة قصر ما يحمله . ونس تشيع العارى لا تلقىه ، وأقن
ما يفعل مع قدرة كل عام مرة إلا أن تدعو حاجة إلى تأخير فيجوز تركه . وإن
دعت حاجة إلى أكثر من مرة في عام فعل وجوبا . وتخرجه في الأشهر الحرم
مسوحا (إلا إذا حصره) أى حصرت الرجال صلب القتلى فهو فرض عين عليه
(أو) إلا إذا (حصره أو) حصرت (مله عدو) ولم يكن عدد واحتيج إليه فرض
عين . (أو) إلا إذا (كان لمير عاما) هو حينئذ (فرض عين) ولو عبدا .
وعمره البحر أوصل من عمرو لبر . وسكفر شهادته جميع الذنوب ودين لأن
البحر أعظم خطرا ومشقة بخلاف شهادة البر فلا تكفر الذنوب . قال شيخ الإسلام
ابن تيمية : ولا مطالع نعباد كقتل وطم ، وركاة وحج أحرمها . وقال : من اعتد
أن الحج يسقط [ما] وجب عليه من الصلاة والركاة فإنه يستتاب ، فان لم يقب
قتل . انتهى . ولا يسقط حق الأدنى من دم أو مال أو عرض بالمخ إجماعا .
ويعرى مع بر وفاجر بمطمان المسلمين لا مع محدل ونحوه ، (ولا يتطوع به) أى
الجهاد مدين آدمى لا وفاة له إلا يدين أو دهن محرز أو كفيل ملي ، حلالا كان الدين
أو مؤجلا لأن الجهاد يقصد منه الشهادة فيموت المحل (١) فان كان الدين لله تعالى
أو لأدمى وله وفاة جاز لتطوع به . ولا يتطوع به (من أحد أبويه حر مسلم إلا
بآذنه) لحديث ابن عمر وابن عباس قال . جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال .

(١) أى أن الخارج للجهاد ساق في حصول الشهادة ، فإذا كان مدينا كان بذلك صاحبا
في نفوس حتى عريته ، وهذا كاف في مسد ، مع العلم بأن الموت بأجل معلوم ، المعنى

ومن ورباط ، وأقله ساعة وتمامه أربعون يوما .

يا رسول الله أجاهد؟ فقال . ألك أبوان؟ قال . نعم ، قال : فجهدا لجاهد . وروى البخاري معناه من حديث ابن عمر . ولأن برأين برص عين والجهاد قرص كفاية والاول مقدم . ولا يعتبر إذن جده وجسه . أما إذا كان الأبوان رقيقين أو كافرين أو مجوس . أو الجهاد متينا ويسقط لإدنها وإذن عري . وكذا إن كان أحدهما كذبا فلا إذن له ، لكن يستحب لمديون أن لا يتعرض لقتل النفس ونحوه . ولا يعتبر إذن الواحد في سفر لو اجتب من حج أو علم

(ومن رباط) في سبيل الله . وهو لغة الخمس ، وشرعاً لزوم نحر الجهاد (وأقله) أي الرباط (ساعة) قال الإمام أحمد . يوم رباط . وليسه رباط . وساعة رباط وتمامه أربعون يوماً وإن أدله ، وهو تأشد الثور حرقاً أفضل وأفضل من المقام بمكة ذكره نسخ الإسلام ابن تيمية إجماع ، والصلاة فيها أفضل من الصلاة بالنحر . ولا يجوز للسجين نحر أو مثليهم ولو واحداً من اثنين ويلزمهم الثبات وإن ضنوا النصف . إلا متحريين لقتل أو متحريين إلى فئة وإن عدت ، لحديث ابن عمر مرهوا به إلى فئة لسكره وكانوا يمكنهم منه . وكان عمر أماً فقة كل مبر . وكان بالمدينة وجيوشه بأشام والعراق وحراسان رواها سعيد . فإن رادوا على مثليهم حار لهم وهو أولى مع ظل نصف . وأهجرة واجبه على كل من عجز عن إظهار دينه بحمل يعب منه حكم الكفر والدع المصالة . فإن قدر على إظهار دينه فسنة في حقه لتخلص من سكر الكفر ومخالفتهم ويتمكن من جهادهم . والأسارى منهم على قسمين قسم يكون رقيقاً بمجرد السبي وهم النساء والصبيان ، وقسم لا . وهم الرجال البالغون المقايون ، والإمام عليهم تحرير مصلحة واجهار للسجين لا تحريم شهوة . بين رق وقتل ومن وهاء محال أو نسير مسلم ، ويجب عليه اختيار الأصلح فلا يجوز عدول عما رآه مصلحة . فإن تردد نظره فقتل أولى . ولا يقتل صبي وأتني وحتى وراهب وشيخ فإن ورم وأعمى لا رأى لهم ولم يقاتلوا ويحرسوا على القتال . وإن ترمس الكفار بهم رموا بقصد المفارقة لا إن ترمسوا على إلا أن حلف عليهما ، ويقصد الكفار بالرمي دون المسلم ، ويتعين الرق بسلام الأسير عند الأكثر . ويحكم بسلام لمن لم يبلغ من أولاد الكفار عند وجود أحد أسباب ثلاثة . أحدها أن يعلم أحد أبيه حصة

وعلى الامام منع مُخَذَّل ومرجف . وعلى الجيش طاعته والصبر معه .
وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار حرب ، فيجعل حصة أسهم .
سهم لله ولرسوله ، وسهم لدوى القرى ، وهم بنو هاشم والمطلب .

أو يشتهه ولد منه بولد كافر فيحكم بسلام ويد لكافر ولا يفرغ . الثاني أن يعدم
أحدهما مدارنا كان دمت كافر وولد بكافر وأنت بولد مدارنا فسد لها ، وكذا
لو مات أحدهما مدارنا الثالث أن يسببه منه منفردا أو مع أحد أبويه فيحكم
بسلامه ، فإن ساء دمي فعلى دينه . أو سى مع أبويه فعلى دينهما ، ومالك لما
به لا يمنع تعينه لأبويه في الدين . (و) يجب (على الامام) عند المير تعاقد
الرجال والخيل ومنع من لا يصلح للحرب و (منع عدل) أى معند الناس عند
العرو ومرههم في لقتل والخروج اليه كقتال . اخر أو الرد شديد ، ولا تؤمن
هزيمة لجيش . ونحوه (و) يجب عليه منع (مرجف) كمن يقول هذه كسر سرية
اسلمين ولا لهم مدد أو صافة بالكفار . ونحوه . ومنع صى لم يشتد ونحوه .
ومكاتب وأحبارنا ورام ينشأ العداوة وساع بصاد ومعروف شقاق و بدقه ،
وسا . إلا امرأة الأمير حاجته ولا تخورأ لى ماء . ونحوه . (و) يجب (على
الجيش صاعته) أى الامير (والصبر معه) في الماء وأرض العدو والصبح له واتباع
رايه وان حتى غيبه صواب عرفوه وتصحوه ، فلما أمرهم بالصلاة جماعة وقت لقاء
العدو فأبوا عصوا . ومن قتل قتيلًا في حالة الحرب أو أشحه أو قطع أرمته فله
سنة وهو ما عليه من ثياب ومال وسلاح وذاته التي قاتل عليها وما عليها ، أما
دمته ورجله وحيمة وجنب فمبهم . وبكره التثم في القتال على أمه لها
لا لى علامة كرش النعام . ويحرم عرو بلاد بلا إذن الامير الا أن يهاجم عدو
يهاجم عليه يصح للام أى شره (وتمت الغنمة بالاستيلاء) عليها في دار حرب
لأنها ماله مباح فسكت بالاستيلاء عليها كسائر المباحات ، وتخور قسمتها وتبايعها
في دار الحرب (فيجعل حصة) الغنيمة (حصة أسهم) نص عليه ، منها (سهم
لله تعالى) (ولرسوله) عليه السلام وذكر اسمه تارك ومعالى للترك لأن الدنيا والاخرة له ،
وكان عليه السلام يصنع بهذا السهم ما شاء ، ولم يسقط بموته بل هو باق يصرف مصرف
الى . (وسهم لدوى القرى ، وهم بنو هاشم و) (هو) المطلب (ابن عبد مناف

وسهم لبيتاى الفقراء ، وسهم للمساكين ، وسهم لاثناء السيئ . وشرط فيمن يسهم له إسلام . ثم يقسم الباقي بين من شهد الواقعة . فلراجل سهم . وللفرس على فرس عربى ثلاثة وعلى غيره اثنان . ويقسم لحر مسلم مكلف . ويرصح له .

وبغيرهم من بنى عبد مناف ، يسهم بينهم حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين . غنيهم وغيرهم سواء . ويجب تمميمهم حسب الامكان جاهدوا أو لا . (وسهم لبيتاى الفقراء) جمع بينهم وهو من لا أب له ولم يبيع . (وسهم للمساكين) جمع مسكين وهو من لا يجد تمام كفايته فيدخل فهم الفقراء . فهما صنفان في الزكاة فقط وفى سائر الاحكام صنف واحد . (وسهم لاثناء السيئ) فيعطون كما يعطون من الزكاة (وشرط فيمن يسهم له) من ذلك (إسلام) لانها عطية من الله تعالى فلا حق للكافر فيه . ولا لغير كزكاة . (ثم يقسم الباقي) هو أربعة أحماس العينة أى نفسه الامام (بين من شهد الواقعة) أى الحرب لعصد القتال . وثنى أم لا حتى تحار العسكر وأجرائهم المستعدين للقتال . ويسهم لحياط وحيار ويطار ونحوهم حصروا بها بخلاف من لم يستعد للقتال من تجار وغيرهم لأنه لا دفع فيهم ، فيقسم (للراجل) ولو كافرا أدن له الامام (سهم) واحد (وللفرس على فرس عربى) ويسمى لتقيق (ثلاثة) سهم له وسهمان للفرس (و) للفرس (على) فرس (غيره) أى العربى - وهو المجيب وهو ما أتوه فقط عربى ، أو المقرب وهو ما أمه فقط عربية عكس المجيب ، أو البردوى وهو ما أتوا به بيطيان اثنان) أى سهمان سهم له وسهم للفرس . وإن عرا اثنان على فرسهما فلا بأس به وسهمه فلما تقدر ملكتهما فيه . وسهم فرس معصوب لما ملكه بها . وسهم معاد ومستأجر وحبيب لراكه ولا يسهم لأكثر من فرسين ولا لغير اخل (ويسمى) من العينة (لحر مسل) ذكر (مكلف) أى بالغ عاقل . والكافر أدن له الإمام لا لمن لم يستأذنه ، وتقدم فرسا ، (ويرصح) - ويرصح إعطاء من العينة - دون التسهم لمن لا سهم له (لغيرهم) أى لغير من تقدم ذكرهم عن لا سهم له وهم النساء والصبيان المميزون والعبيد المأدبون لهم من سيدهم ، فإن لم يؤذن لهم فلا سهم ولا رصح لهم ولا لفرسهم ، وإن كان يادن السد على فرسه رصح للعبد وأسهم للفرس

وإذا فتحوا أرضاً بالسيف خير الإمام بين قسمها ، ووقفها على المسلمين ضارباً عليها خراجاً مستمراً يؤخذ من يده . وما أخذ من مال مشرك فلا قتال - كجزية وحراج وعشر - فيه لمصالح المسلمين

فيؤخذ من العرب في سبيلهم ولعنتهم بعضه بحسب ما رشح وإسهام كالحمد والدية إذا حصروا العرب . ومدد ومكاتب كمن . وحتى مشكل كأمراء فإن انكشف حاله قبل تقضى الحرب والعسمة أو بعدهما فتبين أنه رجل أنتم له سهم رجل ويكون لرشح على ما يراه لإمام من النسوية والمتعصين فيفضل المقابل له المأس ومن تسقى الماء وقد أوى الجرحى على من ليس كذلك . ولا يبلغ برشح الراجل سهم الراجل . ولا يمارس سهم الممارس . والأرصون المفتوحة ثلاثة أصرب أحدها ما أشار إليه بقوله (وإذا فتحوا) أي المسلمون (أرضاً بالسيف) أي جلا أهلها عنها فمرا عليهم كالنظام والعراق ومصر (حبر الإمام) فيها تحجير مصلحة كما تقدم (بين قسم) بين العامين (و) بين (دفعها على المسلمين) بمقتضى يحصل به توافق حال كونه (ضارباً عليها خراجاً مستمراً يؤخذ) الخراج (من يده) من مدد ودمى وهو أجرته كل عام . وأصرب الثاني ما جلا أهلها حرقاً منا وحكمها كالأولى فإنه في المنتهى . وقال في الإقناع . تصير وفقاً بنفس الاستيلاء .

و نصرت الثالث انصاح عليها وهي نوعان . فاصولحو على أنها لنا ونقرها معهم بالحراج فهي كالعروة . وقال في الإقناع . تصير وفقاً بنفس الاستيلاء أيضاً ، والنوع الثاني ما صولحو على أنها لهم ولنا الخراج عليها فهو كجزيه . وإن أسلدوا أو انتقلت إلى مسلم سقط ويقرون فيها بلا جزية لأنها ليست در إسلام بل تسمى دار عهد . بخلاف ما قبلها من الأرصين فلا يعرفون فيها سنة بلا جزية (وما) مبدأ (أحد من مال مشرك) يعني لكفر . احتراز عما أخذ من دمي عصا ونحوه أو بلغ ونحوه (فلا قتال) حرج العنينة (كجزيه وحراج) من مسلم وكافر (وعشر) تحارة من حربى ونصفه من دمي . وركاه يعني وما تركوه فربما أو عن ميت ولا وارث له يستغرق وما من مرتد إذا مات في آردته (في) حبر ، والقيه أصله من الرجوع يقال فاء الطلل إذا رجع نحو المشرق سمي به المأخوذ من الكمار لأنه رجع منهم إلى المسلمين قال تعالى ﴿ ما أماء الله على رسوله من أهل القرى هذه والرسول ﴾ الآية . بصرف (لمصالح المسلمين) يبدأ بالأمم فالأهم من مدد نعر

وكذا حسن حسن النعمة . فصل ^{في} ويجوز عقد الدماء له كتب أو شفه ، ويقضات هؤلاء حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، وغيرهم حتى يسلموا أو يقتلوا وتؤخذ ^{من} منهم مئنتين مصغرين

وكفاية أهله وحاجة من يدفع عن المسلمين وعمدة القناطر . في الجور وإصلاح الطرق والمساجد وورق القضاة والعقبات والآثمة والمؤذنين وغير ذلك ، ولا يحبس القوي لها . قال فصل عن المصاح شيء قسم بين أحرار المسلمين عنهم وفقيرهم وست المال ملك للدين يصنعه منعه ويحرم أحد منه فلا إذن الإمام ، وكذا خمس خمس النعمة) في الحكم كما تقدم

(فصل) في عقد الدماء (ويجوز عقد الدماء) من دم أو ثمنه فقط ، ولا يصح من غيرها ، وهي ثمن لعمده وانصاف والآمن ، ومعنى عقد دماء إقرار بعض لكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والدم أحكام اذلة وهما شرطان لعقد الدماء المؤبدة (لم له كتاب) متعلق بجور ، التوراة والانجيل ومن ندين بالتوراة كالمسامرة أو بالانجيل كالفرنج والصابئين وروم والآرام وكل من آمن بدين عيسى (أو) لم له (شهته) أي شهته كتب كالجورس فانه يروى أنه كان لهم كتاب ورفع . ويجب على الإمام عهدها حيث آمن مكرم . (ويقال) باسمه للدمور أي يقابل السطان (هؤلاء) أي أهل الذمة والمجوس (حتى يسلموا أو) حتى (يعطوا الجزية) وهو ما يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام بدلا عن قتلهم وإقامتهم بدارنا (١) (و) يقابل (غيرهم) أي غير أهل الذمة والمجوس (حتى يسلموا أو) حتى (يقتلوا) . ولا تؤخذ الجزية من نصارى ببي تعبت ولو بدلوها بل تؤخذ من حربي منهم لم يدخل في الصلح ، دا بدله ، وتؤخذ عوضا ركائنا من أموالهم عما فيه ركة (وتؤخذ) الجزية (منهم) أي أهل الذمة والمجوس حارب كهم (مئنتين) عند أحدهما (مصغرين) وهو بأن يطال قيامهم ويحرق أيديهم حتى يألوا أو تسعوا ولا يقبل إرسالها لموات الصغار لقوله تعالى في حتى يعطوا الجزية عن

(١) التعرير وعمل الدماء بنص أن شربة في مقدس هدم بكلهم بالمال للدواعي عنهم وأموالهم بل يدافع عنهم المسلمون . ومن الحكومات نجد من رعائنا حرا وتعد من يكره التمسك أن يدفع مالا عوضا عن ذلك

عرضا وصرح القاصي بأنه يدخل فيه العان . قال في شرح الافناع : قنت ولعل المراد إذا لم ترد للعرو لأنها إذا كالحيل والمقصود ادلالهم . انتهى . ويدهم التميز بناسهم بالعباد كعبي اليهود وفانحق - لون يضرب الى السواد - للتصاري ، وشد خرق بقلاسهم وعمانهم ، وشد زفار فوق نيات بصرائ ونحت ثياب نصرانية ، ولا امرأة غيار بخفين عتلى اللون كأييس وأحر ونحوها ان خرجت لحن . ومن شيخ لاسلام ابن تيمية : ولا صارت العمة الصعراء والزرقاء واحراء من شعارهم حرم على المسد لنسها . وبزهم لدحول حمامت جلجل وعانم رصاص ونحوه رفاقهم وبمنعوى [م (١)] حمل سلاح ونفاق ورمي بمخيق وصرع نافوس ولعب برع ودوس لأنه يعين على الحرب . ومن يحدث انكسائس والبيع وثناء ما اهدم وصية البناء على المسلمين ولو كان بناء مسجد في غاية القصر ولو رضى جلوه المسد لأنه حق لله تعالى ويحب بعضه ويصن ما يظن به لا ان مسكوه من مسلم ، ولا يعاد عاليا اهدم . ومن لجر مكتاهم وإظهار بعيد ولصليب ولا كل والشرب بار رمضان وإظهار آخر والحرير باب بعدوا أبنعناهما . ومن ربح صوت على ميب ، وفراء القرآن ودحول حرم مكة نصر عليه ولو بدوا عالا حتى غير مكتب وحي رسولهم ويخرج اليه الإمام إذا أبي أداء الرسالة إلا أنه ويعرر من دخل مهم الحرم لا جهلا ويخرج ولو مريضاً أو ميتاً ويتنش أن دق به ما لم يبل لا حرم المدينة ، ومن إقامة بالحجاز كالمدينة وإقامة وجير وبيع وفدك وراها ولا بدخولها إلا ما من الإمام من دخلوها لتجارة ثم يقيموا في موضع واحد أكثر من ثلاثة أيام فال فعل عرو إن لم يكن عذر ، من كان فيهم من له دين حال أجبر عريته على وفائه فان نصر جارت الإقامة لاستيفائه فان كان مؤجلا لم يمكن ويوكل . وإن مرض جارت إقامة حتى يبرأ . ويتنعمون من شراء المصحف والفقه والحديث وأصول الدين والتفسير ومن ارتدى ذلك ، ولا يصحان أي الثراء والرهى لا من شراء كتب اللغة والأدب والنحو والتعريف التي لا قرآن فيها ولا أحاديث . ولا يتنعمون العربية (٢) . قال في الافناع : وليس

(١) عن الحسن

(٢) لعل المراد من ذلك لأعاجم منهم ممن يتنعمها فتنفس

وحرّم تعظيمهم ، وبداءتهم بالسلام ، وإن تعدى الذي على مسلم
أو ذكر الله أو كتابه أو رسوله بسوء انتقض عهده . فيحير الإمام فيه
كأسير حربي .

لم دخول مساجد الجن ولو أدرك فيه مسلم ، ويجوز دخولها للذي إذا استؤجر
لغيرها . (وحرّم تعظيمهم) أي أهل دمه ودينهم ولم يتبع بحب هجره كرهى
وتصديهم في المجالس ولا يوفرون . وكره الجوس في مقابرهم لأنه دينا أصابهم
عذاب قال الله تعالى ﴿ ولا تقوا فنته لا تصيب الذين ظلموا منكم . خاصة ﴾ .
(و) حرّم (بداءتهم بالسلام) فإن كان معهم مسلم نوى بالسلام وكف أصبحت
كيف أنت أو حالك ، وتنهتكم وتعزيتهم وشهادة أعيانهم وبيعتنا لهم فإنه في
الافئاع ، وقال في المنتهى : لا يبعنا لهم . انتهى . ويجوز قول المسلم بدي .
أكرمك الله وهداك ، يعنى بالاسلام ، وأطال الله عمرك وأكثر مالك وولدك
فأصدا بذلك كثرة الجرية . وكتب لي ذاك كتاب ، وكتب فيه سلام كتب سلام
على من اتبع الهدى . وإن سلم على من ظنّه مسلماً ثم عرّاه دمي استحب قومه
رد على سلامي . وإن سم أحدكم وجب رده بغير عليه . ونكره مصاحف
نصا . وتشبه ، وإن ثبت كافر مبدا أجابه المسلم بهداك الله . وكذا إن عصى
الذي . (وإن تعدى الذي على مسلم) يقتل عمداً - عداً به أو الخطأ في خلافه
لصغير ذكره في الافئاع وشرحه وأطلقه في المنتهى . أو قتله عن دمه أو تعاون
على المسلمين بدلالة من مكانة المشركين وحرصاً منهم بأجبار المسلمين أو أبي بدل
الجرية أو لصغار أو التزم حكمتنا أو دى نفسه . قال في شرح الافئاع وقياس
الربا اللواطة بالمسلم على ما ذكره السراج السميعي الشافعي . انتهى . أو أصاب
باسم نكاح نصا أو فضع لطريق أو قالوا أو لحى بدار الحرب مقبلاً أو نجس أو
آوى جاسوساً (أو ذكر الله) تعالى (أو) ذكر (كتابه أو) ذكر (رسوله)
ﷺ أو دنته (بسوء) وبجوه كقول من سمع المؤمن يؤذى كدنت ، فيقتل نصا
(انتقض عهده فيحير الإمام فيه كأسير حربي) على ما تقدم أول الكتاب ، وماله
في في الأصح ، ويحرم قتله إن أسلم ، ولو كان من النبي ﷺ لقوله تعالى ﴿ قل
للذين كفروا إن ينتهوا يسر لهم ما قد سلف ﴾ وقوله ﷺ : الإسلام يجب ما قبله ،

كتاب البيع وسائر المعاملات

يعقد بمعاطاة

وكذلك ربه لا (١) [أن كان ربي من . وأما ربه يتبرع في كل حال . وأما في البيع . ومن جاءه بأمان حصل له ذرية ثم نقض العهد فكسب أي ينقض عهده دون ذريته . وإن كان ربي جبراً بين المسلمين بأن المسيح هو الله عوفى على ذلك ما يفتن أو بما دونته لا ينقذه من الله . وإن قال : هؤلاء المسلمون الجلاب أبناء الجلاب . وأراد طائفة معينة من المسلمين عوفى بغيره رجعه وأما . ومن شرط منه قصد لعموم انقضاء عهده . ويجب منه

ولم يرفع لمصنف رحمه الله من الكلام على المسارات وهي معاملة الخالي ، شرع شككم على المعاملات وهي معاملة الخالي .

(كتاب البيع وسائر المعاملات) لبيع مأخوذ من الدع لأن كل واحد من المتبايعين بمصالح صاحبه عند البيع ، ولدت سمي البيع صفقة . وأركانها ثلاثة العاقد ، والمفقد عليه وصيغة المفقود بها . وهو جائز بالإجماع لقوله تعالى (نحن لبيع) . وحديث : لمساكين بأخبار ما لم يفرقا ، متفق عليه . وهو لغة دفع عوض وأحد معوض عنه ، وشرعا مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مضافاً أي بأن لا يختص بإحداها بخلاف دور آخر كمر دار ورقة الخمر شر ، بخلاف نحو جنة ميتة مدفوع فلا يباح هو ولا يتفع به مطلقاً بل في اليابسات ، مأخوذاً ، متعين بمساربه ولو في الدمه بشرط أن يكون للملك على التأيد غير وبا . وفرض . (بعدد) البيع إن أريد حقيقته بأن يرغب كل منهما فيما بدل له من معوض . لا إن دفع هراً لا قصد حقيقته ولا نفعه وإماة وهو انقضاء دفعه سالم ولا يراد بيعه باطلاً . لا يصح (بمعاطاء) لها . متعين بين عقد . في القليل والكثير كقوله أعطى بهذا حراً . فيعطيه ما يرضيه من الخبز مع سكوته ، أو ساومه سعة نس فيقول يا نعماً حدها ، أو . أعطيتك درهم ، أو نحوه فيأخذها مشتر وبسكت ، أو يقول مشتر كيف تنبيع هذا الخبر فيقول كذا ،

وإيجاب وقول بسبعة شروط ، الرضا منهما ، وكون عاقد جائز التصرف ،
وكون مبيع

فيقول به : حد ، أو . اتزنه ، ويأخذه وبسكت . أو وصح ثمنه المعلوم مثله عادة
وأخذه من غير لفظ لواحد منهما صح ذلك كله . قال في المبدع وشرح المنتهى
وصاهره ولو لم يكن المالك حاصرا - للعرف - وإن تراضى أحدهما عن الآخر صح
عاداما في المحس ولم يشاعلا بما يقطع عرفه وإلا فلا . (و) يتعقد (بإيجاب)
كقول : تبع . بعثت ، أو . ملكت كدار أو ولتكم . أى مبيكة (١) ، رأس
مائه وبمائه . (و مومن) كقول مشير : اشعت ذلك ، أو . هلت . أو . تمسكت ،
وعنه شرط أن يكون نقول على وفي إيجاب في القدر والصفة والحلول
و لأجن . قال في التمهيد : فإن عدم القبول على الإيجاب صح بفظ أمر أو
ماض مجرد عن ستمام وعنه كاتمي والرجح كما لو قال . أعتى . أو : ليتك ،
أو أعتى عتي - هذا ، فقال بعثتك لم يصح لأنه ليس بقبول . وكذا لو قدمه
بلفظ المصدر ككتبني . وإن كان عائنا عن المجلس فأكبه أو رأسه أى بعثك
أو بعث فلا بد أن يرى كنه فلا بد منه آخر من صح . فإنه في الإصاح . ولا يعمد
بيع إلا (بسبعة شروط) : أحدها (الرضا) به من كل (منهما) أى المتبايعين
فإن تبايعا اختيارا فلا يصح إن أكرها أو أحدهما إلا يحن كمن أكرهه حاكم على
بيع ماله وفاء دمه فيصح لأنه قول حل عليه كإسلام المرتد ، (و) الثاني (كون
عاقد جائز للتصرف) أى حرا مكلفا رشيدا ، فلا يصح من محنون لا في قبيل ولا
كثير . أدن له أولا ، ومثله امرسم والسكران ، ولا من سفيه وصغير إلا في
شيء يسير كزبيب وعنه فيصح مهما ومن من لأن الحجر عليهم لخوف صيداع
المال وهو معقود في يسير . وإلا أدن لمير وسفيه وبهما فيصح ولو في
الكثير ، ولا يصح مهما فيقول هو ووصية بلا إذن وإيها كبيع ، واحتد الموفق
والشارح وغيرهما صحة من يبر كعبد أى كما يصح من لعبد قول الهبة والوصية
بلا إذن سيده نصا وبكون سيده ذكره في الإصاح وشرحه . ويحرم إذهبه لما
تصرف في ماها بلا مصلحه . والأدنا أدن لمن سيده فيصح تصرفه زوايا
الحجر عنه بإذنه له ، (و) الثالث (كون مبيع) أى معقود عليه ثمنا كان أو

مالا وهو ما فيه منفعة مباحة

مثلاً (١) (مالا) لأن غيره لا يقال به (وهو) أى مال شرعاً ما فيه منفعة مباحة (مطلعا كما تقدم فيباح اقتناؤه خرج مالا منفعة فيه كالخشرات ، وما فيه منفعة [حرمة (٢)] كالحمر ، وما لا يباح إلا بعد الاضطرار كالميتة ، وما لا يباح اقتناؤه إلا الحاجة كالكتاب ، بخلاف بخل وحرار وغيره بمصد صوته ودون ورده بفتح الباء ، وكرها فيه في المطلق ونحن معرّفون كواربه أو معها خارجا عنها أو وهو بها إذ شؤم داخلها إليها طهرون لعدم به ذلك فيصح بيعه لوجود الانتفاع المباح - لا يبيع كواره بما فيها من عمل وبحل للجهالة - ويصح بيع ابن آدمية ولو حره إذا كان منفصلا منها لأنه طاهر مع الكراهة نصا ويصح بيع هر وقيل وما يصاد عليه كومة نجس شائنا (٣) ، أو يصاد به كدبذان وسباع هائلة وطير وولدها ورحها ويصحبها طاهر لأنه يتنفع به في الحال والمآل ، إلا الكلب فلا يصح بيعه متصفا ويحرم اقتناؤه كحريم ولو لحظت بيوت ونحوها ، إلا كلب ماشية وصيد وحريث إن لم يكن أسود هيمه أو عقورا ويجوز تربية الجرو لأجل الثلاثة ولا يصح بيع ترمانق يبيع فيه لحوم الحيات ولا يبيع سموم قاتلة كسم الأفاعي وحرم بيع مصحف ولا يصح لكافره فيه في السعي ونجسه في المنتهى ، وسواء كل يبيع في دين أو غيره لما فيه من اعتدائه وترك تعصيه ، ومبوه أنه يصح بيعه لمس مع الحرمة وقان في الإصاف أنه أذهب وإن مسكه كافر برئت وعيره أرم بأراله يده عنه ولا تكره شراؤه استنفدا ولا إيداله لمس بمصحف آخر ولو مع درهم من أحدهما ، ويجوز بيعه بأجرة حتى لكافر ويحدث فلا حرج ولا مس ويصح شراء كتب الردة والمبتدعة لينتفع بها لا حرج ليريقها لأن في الكتب ماله الورق ونحوه ورقا متفعلا به بالمداخلة بخلاف آخره فإنه لا يبيع فيها ويصح بيع نجس يمكن تطهيره كثوث ونحوه لا يبيع أدهان نجسة أو متنجسة ولو لكافر يبيع حاله ويجوز بيع كسوة الكعبة إذا جمعت عنها لا يبيع الحر ولا ما ليس بموكا كالمساحات قبل حيايتها وتملكها وإن مانع أمه حاملا بحر قل وضعه

(١) عن شرح المنتهى (٢) عن المكشاف

(٣) هو ما يؤخذ من الطير فتعاط عنه ويربط لكي تنزل عليه الطير فتصاد
شرح الاقناع

وكونه ملوكا لئانه أو مادونا له فيه وكونه مقدورا على تسليمه وكونه معلوما
لهما برؤية أو صفة تكفي في السـ

صح بها ، (و) رابع (كونه) أى المبيع (مملوكا لئانه) وقت عقد ومثله اش
مسكا تاما حتى الأسير بأرض لعدو د ماع ملكه بدار الاسلام أو بدار الحرب
بعد تصرفه فيه لبقاء ملكه عليه (أو) كونه (مادونا له فيه) أى البيع وقت
عقد من ملكه أو الشارع كوكيل وولى صغير وعوه وباطر وفع ولولم بعد ذلك
أو فادون بعه بيعه بأن صه لغيره بغير أنه قد ورثه أو قد وكل فيه ، لأن الاعتبار
في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المخطف ، وإن ماع مئ غيره غير
إذنه ولو بخصرته وسكوته ، أو اشترى له بغير منه شيئا غير آدنه ثم أصبح ولو
أجبر بعد ، وإن اشترى به في دمه بغير إذنه صح إن لم يسه في العقد مواء نقد
ثم من مال غير أو لا فال أجاره من اشترى له مسكه من حين العقد وإلا لزم
اشترى من اشتراه ببيع الشراء به ، (و) الخامس (كونه) أى المبيع (مقدور
على تسليمه) وكذا اشترى لمعين لأن غير المقدور على تسليمه كالمعدوم ، فلا
يصح بيعه ، لا بق والشار والطير ولحل في الهواء ولو لقادر على تحصيل ذلك ،
ولا يثبت في مـ إلا مرتيا محوور يسهل أخذه منه ، ولا منصوب إلا لغاصبه ،
أو لقادر على تحصيله من غاصه ، وللشترى الفسخ إن لم يقدر على تحصيله بعد
البيع اربعة ضرره ، (و) السادس (كونه) أى المبيع (معلوما لها) أى المتبايعين
لأن الجهالة به عذر ، إما (برؤية) تحصل بها معرفة المبيع مقارنة للمقد أو بصد
بغير فلا يصح إن سبقت العقد من يتغير المبيع فيه تغيرا ظاهرا ، وما عرف
ملكه أو دوقه أو شته فمكرونها (أو) د (صفة) مطعوف على ما قبله (تكفى)
تلك الصفة (في السـ) لقيام ذلك مقام (رؤية) المثل فيه بأن يستقصى صفات
المثل فيه ، ثم إن وجد المشتري ما وصف له أو تقدمت رؤيته ، متغيرا فله الفسخ
لأن ذلك بمرئ عيبه ، ويختلف مشتر إن اختلفا في نقص صفة أو تبينه عما كان
رآه عليه وهو على التراخي لا يسقط إلا بما يدل على الرضا كسوم ونحوه ،
[لا (١)] يركوب دابة بطريق ردها ، وإن أسقط حقه من الرد فلا أورش له . ولا

يصح بيع حل بطل إجماعاً ، ولا لب نصرع وصى نصر و صوف على صهر إلا نعا
ولا مسك في فارتة ولا عسب غل وهو صرانه ولا لمت وجزر وحوهما قبل
قدح ولا ثوب مطوى ولو تام السح قال في شرح المنهى لمصنعه . حيث لم ير مه
ما يدل على بقيته . انتهى . ولا بيع الملامسة كأن يقول له بعثك ثوبى هذا على
أهلك متى لمسته أو ان لمسته أو أى ثوب لمسته فعليه بكدا . ولا بيع الملامسة وهو
قوله متى بديت أى طرحت ثوبك أو ان بديت هذا ثوب أو أى ثوب سده
فك بكدا . ولا بيع الحصة كإرمها فعلى أى ثوب وقعت فك بكدا أو بعثك
من هذه الأرض قدر ما يبيع هذه الحصة إذ ربيتها بكدا . ولا يبيع شيء لم يعبه
كعبد من عديري أو عبيد ولا شاء من قطع أو ثمره من سنان ولا هؤلاء تعبيد
الا واحداً غير معين ولو تساوت القيمة في ذلك كله من استثنى معين من ذلك
معرفة جاز : نصح بيع ما (١) انشده من حيوان ونياب وان حملاً سده .
ويبيع ما مأكوله في جوفه كيص ورمان ، وبيع ما فلا وجور ولور ومنتق وعوه
في قشره . وحب في سبيله ويدخل السار بما كسوى عمر قال سثنى اقشر أو
لبن نخل البيع ، ويصح بيع النر دون حبه قبل تصفيته منه لأنه معلوم بالمشاهدة
كما لو باع لقشر دون ما داخله أو امر دون نواه ذكره صاحب المنهى في شرحه .
ويصح بيع قعير من هذه الصبرة إن تساوت أجزاؤها وزادت عليه ، وبيع رطل
من د أو درهم حديد ، وإن طلعت الصبرة أو اللبن أو الزبرة الا واحداً معين
البيع فيه لتعين العمل له ، ولو حرق قعرا أو تساوت أجزاؤها وباع منها واحداً
مبهما صح ، ويصح بيع صبرة جزافاً مع عدهما أو جهبها ، ومع عدم مانع وحده
يحرم بيعها لئلا لأنه لا يبيعهما جزافاً مع عليه ما كليل الا للتعريف طاهراً . ويصح
البيع وكثير الرد ، وكذا مع عدم مشتر وحده ، وللتابع تصح لوجود العرر .

قاعدة - من باع صبرة جزافاً بشره مثلاً على أن يزيد قعيراً أو ينقصه قعيراً
لم يصح لأنه لا يدري أيزيده أم ينقصه . وإن قال عبي أن أريدك قعيراً وأطلق
لم يصح أيضاً لأن القعير مجهول ، فإن قال عبي أن أريدك قعيراً من هذه الصبرة
الأخرى ، أو وضعه نصفه تكفى في البيع صح وإن قال على أن أنقصك قعيراً

وكون ثمن معلوما فلا يصح عما يقطع به السعر .

لم يصح للجها له بما معهما وهو يؤدي الى جهانه ما يبق بعد الصاع المستثنى . و
 وان تمت هذه الصيرة كل فميز بدرهم على ان اريدك فمرا من هذه الصيرة الأخرى
 لم يصح لأنه يقضى الى جهاله ثمن في التفصيل لأنه يصير فمرا وشينا بدرهم ومما
 لا يعرفانه لعدم معرفتهما بكمية قهراتها . ولا يصح بيع جريب من أرض ودراع
 من ثوب مبيع . لا ان علما ذرعهما ويكون مشاء . ويصح استثناء جريب من
 أرض ودراع من ثوب ايا كان المستثنى مبيعنا ناشاء ومتنهي معا . قال عن
 أحدهما دون الآخر م يصح . ثم ان نقص ثوب بقطع ونشاحا في قطعه كانا شريكين
 ولا فسخ ولا قطع حيث لم يشترط المشتري ان يباع ويقسم ثمنه على قدر ما لكل
 منهما . وكذا خشبه سبعف وهن ثمان اذ نشاح فيهما سعا أي السفف بالخشبة
 واحاتم بالنقص وهم الثمن بالخاصة . ولا يصح استثناء من مبيع من أمه وجمعه
 ما كولة أو لا . ولا شحمه ولا رطل من لحم أو نخم من ما كولة لجها له ما سبق . ولا رأسه
 وجده وأصنافه يصح استثنائها نصف حصرا أو سمرأ . ولا يصح استثناء مالا
 يصح بيعه مفرادا إلا في هذه الصورة للحر . وثو أي مشتركة ولم يشترط عليه
 النامح م بغير مشتر على دمه ويلزمه فيه ذلك المستثنى . نصا . بغيره . و
 شرطه لم . وبشترى الفصح مبيع يحتقر المستثنى كعيب برأسه أو جسده لأن
 الجسد شيء واحد شألم كله ثم عصو . (و) لسابع (كون ثمن معلوما) حال العقد
 ولو برؤية متقدمة بر من لا يتغير فيه . أو وصف كما تقدم . ولو في صيرة من دراهم
 ونحوها ثمن وكذا أجرة . ويرجع مع عدم معرفة ثمن في فسخ فقيمه مبيع ولو
 سراً ثمن بلا عقد ثم عقدها طاهرا بآخر فالثمن الأول . ولو عقدا سرا ثمن ثم
 علانية ما كثر فكفكاح أي يتوحد بالرائد مطلق . والأصح هو المنقح الأصهر
 أن ثمن هو الثاني ان كان في مدة حصار وإلا فالأول انتهى . قاله في المتن .
 (فلا يصح) لسع بقوته بعثت (بما يقطع به السعر) ولا كما يبيع الناس ولا بدنيار
 أو درهم مطلق وثمن نقود متساوية رواجا فان لم يكن إلا واحد أو علب أحدها صح
 وصرف فيه . ولا عشرة صحاح أو أحد عشر مكرة . ولا . عشرة نقدا أو
 عشرين نسيئة . ما لم يتعرفا في الصورتين على أحد ثمنين فان تعرقا على الصحاح
 أو المكسرة في الأولى . أو على النقد أو النسيئة في الثانية صح لانتفاء المانع بالتعين

وان باع مشاعا بينه وبين غيره أو عبده وعبد غيره بغير إذن أو عبداً
وحرراً أو حلاً وحرراً صفقة واحدة صح في نصيبه وعده واخل بنقسطه
ولم يشتر الخبير

ولا يبيع عو ثوب رصفه ولا عما باع به ريد إلا إن علمهما ، ولا بألف ذهباً أو
فضة ولا ثمن معلوم مع رصف حر أو كلب ونحوه ، ولا بمائة درهم إلا ديناراً
أو دنانير ونحوه ، ولا أن يبيع من (١) عبده أو ثوب أو قطيع كل فبيع
أو دراع أو شاة بدرهم لأن ، من ، للتبليس و ، كل ، للعدد فيكون محمولاً
ويصح بيع الصرة أو الثوب أو القطيع كل فبيع أو دراع أو شاة بدرهم ، وان لم
يعلم عدد ذلك لم يبيع معلوم بالقيمة وإنما يعرف بحجة لا تتعلق بالمتدبرين
وهو كيل الصرة أو درع الثوب أو عدد القطيع . ويصح بيع دهن وعسل ونحوهما
في عبده معه موزنه كل رجل هكذا سواء عما مبيع كل منهما أو لا لأن لم يشتر
رعى أن يشترى كل رصف يكس من الثوب وعما منه وكل منهما يصح إقراره بالبيع
فصح الجمع بينهما كالأرص المختلفة الأجزاء . وان احتسب بائع ربة الطرف على
مشتري وليس الطرف مبيعاً وعما مبيع كل منهما صح ولا فلا لجهالة الثمن . وان
باعه جرافاً نظره أو دونه صح أو رعه إياه في طرفه كل رجل هكذا على أن يطرح
منه وان الطرف صح . وان اشترى ربة ونحوه في صرف يوجد فيه ربة أو نحوه
صح يبيع في لائق بنصفه ولم يشتر الخيار ولم يذم النافع بدل الرب . (وان باع)
شخص شيئاً (مشاعاً بينه وبين غيره) أي باع جميع ما يملك بمعه بغير إذن شريكه
(أو) باع (عبده وعبد غيره) صفقة واحدة (بغير إذن) منه (أو) باع (عبداً
وحرراً) صفقة واحدة (أو) باع (حلاً وحرراً صفقة واحدة صح) البيع (في
نصيبه) من المشاع (و) صح (في عبده) بنقسطه دون عبده غيره (و) صح (في
الخل بنقسطه [من الثمن نصاً . وقد راجع حلاً والحر عبداً ليقوم لتقسيم
الثمن ، (ولم يشتر خيار) أن جهن الحال وقت عقده وإلا فلا خيار له لدخوله على
بصورة . وان باع عبده وعبد غيره بدينه بشئ واحد أو باع عبيد لاثنين أو
اشترى عبيد من اثنين أو من وكيلهما بشئ واحد صح وقسط على قيمتهما .

ولا يصح بلا حاجة بيع ولا شراء من تلمذه الجمعة بعد نذائها الثاني وتصح
سائر العقود ، ولا بيع عصير أو عسل لمتخذه حمرا ولا سلاح في فتنة ولا
عبد مسلم لكافر لا يعتق عبدا .

وكبيع إجارة . وإن جمع من عقد بين بيع وإجاره أو صرف أو حلع أو سكاح
بعض واحد صح وقطع عنهما . وبيع بيع وكتابه بأن كاتب عبده وباعه درهم
مائة كل شهر عشرة مثلا بطل البيع لأنه باع ماله أشبه ماله باعه قبل الكتابة
وصحت كتابة نقصها لعدم المانع . وبجزم (ولا يصح بلا حاجة) كصطر إلى طعام
أو شراب وجدته باع ، وعمرى وجدته ستره باع ، أو وجدته أمه ونحوه باع مع
من لو تركه يذهب ، وشراء مركوب لعاجز ، أو فائد لصيرير (بيع) فاعل يصح ،
(ولا شراء من تلمذه الجمعة) ولو غيره ولو أحد المتعاقدين والآخر لا تلمذه ،
وكره البيع والشراء للآخر . ومحمد بن (بعد نذائها) الجمعة (الثاني) الذي عند
أول الخطبة . قال الملقح أو قبله لمن مره بعد بحيث أنه يدر كها انتهى .
ويستمر التحريم إلى انقضاء الصلاة . وكذا لو تصابى وقت مكثوبه غيرها
(وتصح سائر العقود) من سكاح وإجارة وصلاح وقرص ورهن وعتان ونحوها
وإمضاء بيع خيار ، أو مسحه بعد نذائها (ولا) يصح (بيع عصير أو عسل)
أو بيت (لمتخذه حمرا) [لأنهم غاطبون ما يبيعون] . ولا بيع
مأكول ومشروب ومشعوم وفندج لمن يشرب عليه أو به مكررا ، (ولا) بيع
(سلاح) ونحوه كقرص ودرع (في فتنة) أو لأهل حرب أو مصاع طريق ذاعم
ذلك ولو قرائن ، ولا بيع بئس وجور . ونحوهما لغير ولا أكلهما ولا بيع علام
وأمة لمن عرف بوعده . أو بعباءة . ولو أنهم بوط . علامه بدونه أو لا وهو
فاجر معدن حين يهبهما كجوسى تسد أخته ويحلف أن بآتيها فيجالح بينهما ، (ولا)
بيع (عبد مسلم لكافر) ولو وكيل لمسلم (لا يعتق عليه) فإن كان يعتق عبده
كأبيه وإنه صح شراؤه به فإن ملكه لا يستقر عليه بل يعتق عبده في الحان ، وإن
أسلم عبدا (١) [لدى أجبر على إرادته ملكه عنه ولا تكنى كتابته]

فأئنه . يدخل الرقيق المسلم في ذلك الكافر ابتداء بالارث من قريب أو موث

وحرّم ولم يصح بيعه على سبع أخيه وشرّاه على شرّائه وسومه على سومه

أورّج واسترجاعه ما فلاس المشتري [بأن اشترى (١)] كافر عند كافر ثم أسلم لعبد وأفس المشتري وحجر عليه ففسح البائع البيع ، ودارجع في هبته بونده بأن وهب الكافر لولده ثم أسلم العبد ورجع الأب في هبته ، وإذا رد عليه عيب أي باعه كافر ثم أسلم وظهر به عيب فردّه ، وكذا لو ردّ عن أو تدلس أو حيار محس ، وإذا اشترط الخيار مدة فألم لعبد فيها وفسح البائع لبيع . وإذا وجد الثمن المعين معساً فردّه وكان قد أسلم العبد ، وفيما إذا ملكه لخرى ، وفيما إذا قل الكافر لمسه أعتق عبده المملوك على وعلى ثمنه ففعل . ذكره في الاقتناع وشرحه . ويذكر المصنف في ذلك الكافر انتهاء بالإرث والرد عليه لحو عيب وبالفهر ذكره ابن رجب (وحرّم ولم يصح بيعه على سبع أخيه) المسدّ من أخيار ابن - المحس والشرط - وهو قوله لم اشترى شيئاً بعشرة . أعطيت مثله تسعة ، أو يعرض عليه سلعة يرغب فيها اشترى ليصحب البيع وبعده معه فلا يصح البيع . (و) حرّم ولم يصح (شرّاه على شرّائه) أي المملوك كعونه للبائع تسعة تسعة عندي [فيها عشرة (١)] وكذا أفترّاه بأن يعقد لقرص معه فيقول احرم أقرصني ذلك - قبل تقبضه لأوّل - فيمسحه ويدهمه لك ، وكذا انتهاء على انتهاء وإفترّاه - ما شاء - في البيوع على أفترّاه ، وظنّ العمل من الولايات بعد طلب غيره ونحو ذلك . والمداقة والمراعاة والمجانة ونحوها كالسبع فحرّم ولا تصح إذا سبقت للغير قبساً على البيع لما في ذلك من الإيذاء . ذكره في الإيضاح وشرحه . (و) حرّم (سومه على سومه) أي المسدّ مع الرضا انصريح لحديث أبي هريرة مرهون أن النبي ﷺ قال [. . . لا يسم الرجل على سوم أخيه ، رواه مسد . وهو أن يتساوما على [. . .] في غير المتأداة حتى يحصل الرضا من البائع وما المرادة في المتأداة قبل الرضا فإثارة بالاحجاع . وكذا سوم جاره ، وصح العقد على السوم فقط . ومن استولى على ملك غيره بلا حق أو جحده أو منعه إياه حتى يبيعه به فمعه لم يصح . ومن باع شيئاً [بسبته (٢)] أو شئ حال لم يقبض حرّم وبطل استرداده له من مشتريه نصاً تنقذ من جنس الأول أقل منه ولو بسبته

وكذا العقد الأول حيث كان وسيه الى الثاني إلا ان تعيرت صفته ، وتسمى
 « مسننه العينة » لان مشتري السلعة الى أجل يأخذ مدها عينا أى بعدا حاصرا .
 وعكسها مثلها بأن يبيع شيئا منقدا حاصرا ثم يشتريه من مشتريه أو وكله منقدا أكثر
 من الأول من جسمه غير مقبوض إن لم ترد قيمه المبيع سحوس أو بعد صفة .
 وإن اشتراه أبوه أو امه أو علامه ونحوه صح ما لم يكن حيلة ، فإن شيع الاسلام
 ان تيمية وجه الله . ويجرم على صاحب الدين أن يمتنع من إقتار لمصر حتى
 يعقب عليه الدين^(١) ومتى قال رب الدين إما أن تقبله وإما أن تقوم معي ان عبد
 الحاكم وخاف أن يحسنه الحاكم لعدم ثبوت إعساره عنده وهو مصر فقل [على
 عبد انوجه كانت هذه معاملة حرما غير لازمة باتفاق المسلمين ، فإن العريم مكره
 عندها بغير حق ، ومن لبس جور القلب^(٢)] على المصر بحيلة من الحمل ان مذهب
 بعض الائمة فقد اخطأ في ذلك وعلط ، وإنما تارع الناس في المعاملات الاحتياطية
 مثل التورق والعينة انتهى كلامه . وهو ظاهر ذكره في الافناع . ويجرم لتسدير
 على الناس ، وهو أن يسمر الإمام سمر ، ويجر الناس على البيع والبيع به ، ويكره
 لشراؤه وإن هدد حرم لبيع ونظر . وحرم أن يقول لعير محتكر مع كالناس .
 وأوجب شيع الاسلام ان تيمية إلزام السوقه المعارضة شمس المثل وأنه لا نزاع
 فيه لأنه مصدحه عامة لحق الله تعالى ولا تتم مصلحة الناس إلا بها . ويجرم
 الاحتكار في قوت آسى فقط . موبه يتشع . الجالب مروي والمحتكر ملعون ،
 وهو أن يشتر به للتجارة ويحسبه ليقبل فيعلم . فإن في الرعاية الكبرى : ومن جلب
 شديدا أو استعنه من ملكه أو بما استأجره أو اشتراه من الرخص ولم يصب على
 الناس إذا أو اشتراه من بلد كبير كمعداد أو البصرة ومصر ونحوها فله حنسه حتى
 يملو وليس بمحتكر ، نص عليه ، وترك ادخاره لذلك أولى . انتهى . قال في
 تصحيح لعمريع بعد حكاية ذلك . قلت إذا أراد بفعل ذلك ودخيره محرد
 انكسب فقط كره ، وإن أرب به التكب ونفع الناس بعد الحاجة ثم يكره . والله

(١) كثر بيع عرين مصر شيئا من الدين بذلك الدين ثم شتره منه بربط من ذلك
 الدين سبعة فبصر الدين مائة وعشرين بعد أن كان مائة مثلاً ، فبينا من صور القلب الملون ،
 واعد بالله . على
 (٢) عن الاتعاف

فصل في الشروط في البيع ضربان : صحيح ، كشرط
رهن وصامن وتأجل ثم ————— ن

أحد . ومن احتاج الى بعد فاشترى ما يساوى مائة بمائة وحسين لنوسع شتمه فلا
أمن لها ، وهي منه التورق . ويجرم لبيع والشراء في الحجة ، ولا يصح
للمعكف وغيره في القليل والكثير . وسع الأمة التي يظنها من استرأها
حرام ويصح لعدم . ولا يصح التصرف في الموقوف بعد فاسد ويسمى هو
وربافته كمنسوب .

(فصل) في بيان الشروط في البيع (والشروط) جمع شرط وبمقدم يعرفه
في شروط الصلاة ، وهو فيه (١) [أى البيع (٢)] وشبهه كالاجرة والشركة
لأنهم أحد المتعاقدين الآخر سبب الاعتماد له فيه منعه ويعتبر معارضة بعدد ، وهي
في البيع صريحت (صحيح) لازم وينقسم الى ثلاثة أنواع . أحدها ما يقتضيه
البيع كالتامس وحيث تم ونصرف كل في بصير إليه ورده يجب قدمه ونحوه .
وم يذكر المصنف رحمه الله هذا النوع لأنه لا أثر له في سماع الثاني ما كان من
مصاديقه وهو ما أشار به بقوله (كشرط رهن) (و) (كشرط) (صامن)
به معين ولو كان الرهن لمبيع فيصح نصا ودافعا به عليك هذا العبد تكد على
أن ترهنته على ثمنه . فقال اشترت ورهنت ، صح بشره والرهن وانس لبائع
طلبها أى طلب رهن أو صامن . من مشترى لم يكن شرطها فيه .
(و) (ك) (تأجيل ثمن) كله أو بعضه الى أجل معين . أو شرطه في المبيع
كالعبد كالبها أو خلا أو حصيا أو صاعا أو مسبا . والأمة تكرا أو بحص
والدابة مملجة أو لبونا أو حاملا . ولهد أو سارى صيود ، والأرض حراجها
كدا . واطنر مصونة أو يبيض أو نجى . من مسافة معلومة أو يصبح في وقت
معلوم كعند لصاح والماء . فيصح الشرط في كل ما ذكر لارام ، فان وفي به
والإله فسخ أو أرض الصفة . فان تعدد رد تعين أرض كعيب تعدد رده ، لأن في
اشتراط هذه الصفات قصدا صحيحا . ويختلف الرعيان باختلافها وبولا صحة
اشتراطها لغات الحكمة الى لأجلها شرع البيع . وان شرط أن الطير يوقفه

وشرط مانع فعلا معلوما في مبيع ككفي الدار شهراً ومشتري نفع مانع كحمل حطب أو تكسيده ، وإن جمع بين شرطين بطل البيع .

للصلاة أو أنه يصح عند دخول وقت الصلاة لم يصح لتعدد الوفاء به ، ولا كون الكسب فطاحاً أو الديك متافراً أو الأمانة معية أو الرضا في الرقيق ، أو الهبة تحمل كل يوم قدر معلوماً أو الخامس سد في وقت معينه ، لأنه إما يحرم أو لا يمكن . وإن أخرج مانع مشترطاً بصفة وصدقه بلا شرط بأن اشترى (١) ولم يشترطها فإن فقدته فلا حرج له (٢) . وشرط مانع فعلا معلوماً في مبيع ككفي الدار شهراً أو مشتري نفع كحمل حطب أو تكسيده (٣) وتمكن في يد المشتري الثاني مستثناه بصفه فال كان عام بدين فلا حرج له ولا فله الحار . وإن أقام لئان معامه من يعمل بعضه فله ذلك لأنه بمنزلة الاجير المشترك ، وإن أراد دفع لأجرة أو أريد المشتري أحدها وبقي الآخر لم يجبر ، وإن تراضيا على ذلك جاز (٤) [(١) جمع (٢) بيع (٣) شرح (٤) ولو صححين كحمل حطب وتكسيده أو حيدته ثوب وتفصيله (نظر ببيع) ، إلا أن يكونا من مقتضاء أو مصلحته كاشترائه دهن وصحن معينين مثلاً فيصح . وصح تعليق فتح غير جمع شرط

(١) عن شرح المنتهى

(٢) في هذا الموضع سقط من لأجل أشير إليه فيه علامة مهمة ، وقد انشأ الساقط من المصنفين حارين [] ، فاما الساقط من الفرح فإلى سقط قبل عبارة المصنف أن يكون هو أو نعمة كما يأتي في النوع الثالث ما أشار إليه بقوله ، وأما الساقط منه في أنها وعمها فبطل من المنتهى ولاقاع وشرحيهما ، ودونك عبارة الاقناع ، الثالث شرط مانع فعلا معلوماً في المبيع ككفي الدار شهراً وكتمان البعير الى موضع معلوم وفتح . وإن باع لمشتري العين المستكن معها صح البيع وتكون .. ، وفي ما فيها معنى ما يأتي في الشرح بإشارات . المعنى (٣) وقع في الاصل هنا د والاله الحار ، وإن أقام البائع ، وأرى هذه العبارة طائشة هنا ، وستأتي في موضعها قريباً . المعنى

(٤) عن الاقناع

وإذا فسد بطله ، كشرط عقد آخر من قرص وغيره أو ما يعلق ببيع كعنت
إن جئتني بكذا أو رضى زيد ، وإذا فسد لا بطله ، كشرط أن لا حسارة
أو متى بقى وإلا رده ونحو ذلك

كعنت على أن تنقد الثمن لي كذا ، أو على أن يهبط ثمنه وإلا فلا بيع
منها ، وينصح ببيع إن لم يفعله . والصواب الثاني من الشروط في البيع فاسد
ويحرم اشتراطه ، وهو ثلاثة أنواع : أولها ما أشار إليه بقوله (وإذا
بطله) أي لبيع من أصله (كشرط عقد آخر من قرص وغيره) من عقود كبيع
أو سبب أو إجارة أو صرف للثمن ، وهو يفتى في بيعه إجماعاً عنه ، والهي
بمقتضى الفناء ، فانه الإمام أحمد ، وكذا كل ما كان في معنى ذلك من أن تقول له
بعثني على ن روجي منك ، أو أروجت ابنتي ونحوه . وسواء كان من ماله
المطل ما أشار إليه بقوله (أو ما يعين ببيع) كقوله بعثني (أو اشتريت
منك (إن جئتني بكذا أو) بعثني أو اشتريت منك (رضى زيد) فهذا لا يصح
لأنه عهد معاوضة بمقتضى فعل المثل حال العقد بشرط عيبه . والنوع الثالث فاسد
غير مدخل للعقد وهو ما أشار إليه بقوله (وإذا لا بطله) أي لبيع كشرط ينافي
مقتضاه (كشرط أن لا حسارة) عيبه (أو) أنه (متى يهن والارء ونحو ذلك) كل
لا ينعقه أو لا يبيعه أو لا يعتقه أو أن اعتقه فولاًؤه لئانه ، أو شرط عيبه أن يعمل ذلك
من وقت وبيع ونحوه ، فالشرط فاسد والبيع صحيح ، إلا بشرط علق فيصح أن
يشترطه بائع على مشعر ويحرم مشتر أن أباه لأنه مستحق لله تعالى قال أنصر أعقه
حاكم ومن قال لعربيته معنى هذا على أن أفصيت منه دينك فباعه إناء صح ببيع لا
الشرط . وإن قال رب الحق : أفصني على أن أبيعك كذا فكذا فقصاه صح الفناء
دون بيع . وإن قال أفصني أجود بما لي عنك على (أن) (١) أبيعك كذا فملا
فما طلاق . ويصح . بعث و قبلت إن شاء الله تعالى ويصح بيع لعربيون وهو دفع
بعض الثمن أو الأجرة ويقول (١) [إن أحسنه أو جئت بالباقي ولا هو لك ، لا
إن جاء المرتب بحقه في عتبه وإلا فالرهن له ، وما دفع في العربيون لئانه ومؤجر إن
لم يتم العقد ، ومن قال لعنه . إن بعثت ذات حر ، وباعه عتق عليه ولم ينقذ المثل

وه خيار شرط ، وهو أن يشترطه أو أحدهما مدة معلومة . وحرم حيلة ولم يصح البيع ، وينتقل الملك فيما لم يشترط .

لا يصح ، أو سوق فإن يئى أحدهما مستدرا أصاحه خطوات بحيث لا يسمع كلامه المعتاد . انتهى . وإن كانا في دار كبيرة ذات محالين وسوت فمعارفته أن بيت آخر أو صفة أو نحوها . وإن كانا في دار صغيرة فصعود أحدهم السطح أو خروجه منها ، وإن كانا بسفينة كبيرة فصعود أحدهم إلى كائنا أسف أو روه أن كانا أعلاها . وإن كانت صغيرة فعروج أحدهم منها . فإن تفرقا بخيارهما سقط ، لا كرها فيما أو لأحدهما على الآخر أو تفرقا جوه من بيع أو سبل أو بار أو حالهما عبي خيارهما ما لم يتباعا على أن لا خيار بينهما أو سقطان بعد لعقد . وإن أسقط أحدهم في خيار الآخر ونفطع بموت أحدهما لا يحرمه وهو على خياره إذا فاق ولا ثبت لوليه . وإن خرم قامت إشارته مقام نقطة . ونحرم العرفه من الخمس حشمه لاستفاته . (و) الثاني من أقسام الخيار (خيار شرط ، وهو) أي خيار الشرط (أن يشترطه) أي يشترط العاقدان الخيار (أو) بشرطه (أحدهما) في صل العقد أو من الخيارين (مدة معلومة) و (فوق ثلاثة أيام ولو فيما بعد كطبخ ونحوه وساع ويجوز ثمة أن مضيه ، (وحرم) شرط خيار في عقد بيع أن جعل (حبه) لبيع [في (١) قرص نصا لأنه وسببه إلى محرم ولا يصح نصف في ثمن وضمن فانه المنفح (وم يصح لبيع) كسائر الخيل (وينتقل ملك فيما) أي الخيارين المحل والشرط (لمشتري) سواء كان خيار لها أو لأحدهما ، فإن تلف المبيع من الخيارين أو نقص بعيب ولو قبل قبضه أن لم يكن مكيفا ونحوه ولم ينفع منه النافع ، أو كان مبيعا مكين ونحوه وفحصه مشتر من صفاته ، وحيث فيما ينتقل ملك للمشتري فيعتق عليه قربة وينصح بكاحه محرم العقد من الخيارين (٢) ويجرح بطلان المبيع إذا عرفت الشمس من الخيارين ويلزمه مؤنة الحيوان والعبد ، وكسبه وعاقبه المنفصل له ، وإن أولد مشتر أمه مبيعة وطلب من خيار فهي أم ولده له وولده حر وعلى مانع بوجه مبيعه من الخيارين المهر لمشتري ، وعليه مع عدم تحريره وروى ملكه وأن

(١) عن المنتهى

(٢) مثله في شرح الاقناع تناس . بطرس

لكن يحرم ، ولا يصح تصرف في مبيع وعوضه مدتهما ، إلا عتق مشتر
مطلقاً والا تصرفه في مبيع والخيار له . و خيار عين ، يخرج عن العادة
لنجش أو غش

البيع لا يصح بطلته لسعة الخد لصا ، وولده من ، واحل وقت عقد مبيع لائما
فترد الأمات مبيع بقسطها ، (لكن) هذا استثناء من قوته ، ويشتق لثبتهما
لمشتري (يحرم ولا يصح) لبائع ومشتري تصرف في مبيع ، (لا في) عوضه
مدتهما (أى) الخيارين سواء كان الخيار في أو لأحدهما دون ميث أحدهما إلى
الآخر وعدم تقطاع عتق من المثل عنه (إلا عتق مشتر) إذا عتق العن لمبيع
فينفذ العتق (مطلقاً) من حو . فإن الخيار له أو لبائع لعوة العتق وسرايته ، ومالك
بائع الفسخ لا يمنعه ، ويسقط فسخه : كمالو ومثله عدد فاعفه ، ولا يعد
عتق بائع ولا شيء من تصرفه سواء كان خياره أو مسر إلا توكل مشتر لأن
المالك له ويبطل خيارهما إن وكله في نحو مبيع ، يفتل المثل ، ولا يعد غير عتق
مع خيار الساتع إلا مادته أو معه كذا ، آخره أو مدعاه (والا تصرفه) أى
المشتري (في مبيع واحيايه) فقط حيايه ، من تصرف فيه بوقت أو هبة
أو من بشوة أو نحوه فيصح وبسقط خياره ، وسوء إمضاء وإسقاط الخياره ،
ولا يسقط باستعماله لتجربه كركوب دة وحوله ، كما لا يسقط باستخدام ولو لعين
تجربة ولا إن قبضته المبيعة ولم يمنحها لصا ، وتصرفه البائع في المبيع ليس فسحا
للبيع لصا وفي الثل إمضاء وانظر للخيار . (و) الثالث من أقسام الخيار (خيار
عين يخرج عن العادة) لصا لأنه لم يرد النزع لتحديده ورجع فيه إلى العرف ،
فإن لم يخرج عن العادة فلا فسخ لأنه يتساع به ، ويثبت في ثلاث صور . إحداها
من الركبان أى أن تتقام حاصر عند قرحهم من البلد ولو كان التقي فلا قصد لصا
إذا ما عوا أو اشتروا قبل العلم بالسعر وعينوا فيه الخيار . والثانية ما أشار إليه
بقوله (لنجش) وهو أن يزيد في سلعة لا يريد شرائها ولو بلا مواطاة من بائع ،
وهو محرم لما فيه من تعريض المشتري وخديعته ، ويثبت به الخيار إذا عين العين
المذكور ، ومن النجش قول بائع . أعطت في السلعة كذا وهو كاذب . ولا أدرش
مع إمساك . ومن قال عند العقد : لا حلاية . بكسر الحاء أى لا خديعة . فله
الخيار إذا خب أيضا . والثالثة ما أشار إليه بقوله (أو غيره) أى النجش

لا لاستعماله . و قد خيار تدليس . بما يزيد به الثمن كتصريه وتسويد شعر
جارية . و قد خيار غيب وعيب وتدليس . على التراخي ما لم يوجد دليل الرضا
إلا في تصريه فلهذا ————— ثلاثة أيام

كالاسترسال - اسم فاعل من سرق اذا اطمأن واستأنس ، وشرعا لجأه بالقيمة
ولا يحس بما كس من مانع ومشتري لأنه حصل به العن لجهه بالبيع أشبه القادم من
سعر ، ويصل قوله يمينه في جهل القيمة إن لم تكذب فيه ، ذكره في الافناع
وقال ابن نصر لله الأظهر احتياجه للبينة . انتهى . و (لا) يثبت خيار عيب
(ل) أجل (ستعجانه) في البيع ولو توفف لم يعيب لأنه لا تعير فيه ، وكذا من
به حره سعر المبيع لأنه دخل على بصيره بالبيع . وكسب إجارة . لا سكاح فلا
فسح لأحد الزوجين إن عيب في المسمى لأن الصداق ليس ركنا في النكاح .
(و) الرابع من أقسام الخيار (خيار تدليس) من ادلىة بالتحريف بمعنى الصلة ،
وقعه حرام معروف ، وعقده صحيح ، ولا أرش فيه في غير الكتان . وهو صريح
أحدهما عيب ، والثاني أن يدس لمبيع (ع يريد به ثمن) وإن لم يكن عيب
(كتسويد شعر جارية) ونجسده (وتصريه ^(١)) ليس أي جمعه في الصريح ونجسده
وجه وجمع ماء الرحي وإرساله عند عرضها للبيع ونجسده وجه الصبرة وتصنيع
الساح وجه الثوب وصفل وجه المباع ونحوه بخلاف عيب الدابة حتى تمنى ،
خوارصها فيظن حياها وتسويد أمانه عيب أو ثوبه لبطنه كاتبا ونحو ذلك فلا خيار
له لأنه لا تعيب الجهة التي ظنت ، ويعزم ذلك . ولشتر خيار الردحي ولو حصل
التدليس من البائع بلا قصد كتمرة وجه جارية لحجن أو تعيب ونحوها (وخيار عيب
(و) خيار (عيب و) خيار (تدليس على التراخي ما لم يوجد) من المشتري
(دليل) يد على (رضا) من نحو بيع فيسقط خياره (لا في تصريه) ليس
(قد) يحبر مشتري (ثلاثة أيام) منه عيبين إمساكا بلا أرش وبين ردها مع صاع
تمر سليم إن حبسها ولو رادت فيمته على مصراة نصا أو نقصت عن قيمة الاس ،
فإن لم يوجد التمر فقيمته موضع العقد . وله رد مصراة من غير قيمة الأنعام كإمامة
وأمان محام ، قال المنقح بقيمة الإبر . قال في شرح لمتهى فت القياس مثله

(١) في سح المني كتصريه وتسويد شعر جارية ، والخط سهل

هو خيار عيب ، ينقص قيمة المبيع ، كمرض وفقد عضو وريادته ، فإذا علم العيب ————— بين إمساكك مع أرض أو رد

كباقي المتلفات (و) الخامس من أقسام الخيار (خيار عيب ينقص قيمة المبيع) عادة ، فاعده التجار منقضا من الحكم به (كمرض) في جميع حالاته في جميع الحيوانات ونحوه في قن (وفقد عضو) كبد (وريادته) أي العوض كأصبع زائدة وعمل وقرن وفنق ورتق واستحاضه وجنون وسعال وبحة وبرص وجدام وفالج وقريح ونحو غير منقضى وعوى وعرج وحرس وطرش وكثرة كسب واستطالة على الناس وحمى من كبر فیهما والأحق الذي يرتكب الخطأ على بصيرة يظنه صوابا ، وبق ونحوه غير معتاد بالدار ، وكونها يربطها الجند ونحو ذلك - لا معرفه عابده نسبت عبا لأنه لا ينقص في قيمة ولا عين ، ولا ثبوت وعدم حيض ولا كهر لأنه لأصل في زرع ولا فسق باعتقاد كرهى أو فعل غير ذنا وشرب ونحوه ولا تعميل وعجمة لسان وفقره ورصاع وكونه [تنما (١)] أو فاقا أو أدت أو أشع ، ولا صداع وحمى يسيرين وسهوط آيات يسيره عرلا مصحف ونحوه (فاد علم) المشتري أن (العيب) كان موجودا في المبيع قبل العقد أو بعده قبل فسخه بصمته بائع قبل الفسخ كشر على شجر ونحوه وما يبيع بكيل أو نحوه ، وجب له حال العقد (خيار) المشتري (بين إمساك) المبيع (مع) أحد (أرض) العيب ولو لم يتعذر الرد ورصى البائع بدفع الأرض أو مخط ، وهو فقط ما بين قيمته صحيحا ومعيبا من ثمنه - لصا ، فلو فوم المبيع صحيحا خمسة عشر ومعيبا ثاني عشر فقد نقص خمس القيمة فيرجع بخمس [الثمن (١)] قل أو أكثر لأب المبيع مضمون على مشتريه بثمنه فإذا لاته جره - منه سقط عنه ما يقابله من الثمن لأنها لو صمناه نقص القيمة لأدى الى اجتماع العوض والمعوض عنه في نحو ما لو اشترى شيئا بعشرة وقيمته عشرون ووجد به عيبا ينقصه النصف وأخذها ، ولا سبيل اليه ، ما لم يمس الى رما كشراء حتى فطنة بزنته دراهم ويجده معيبا ، أو شراء قعير بما يجرى فيه الرما كبر بمثله جسا وقدره ويجده معيبا ، فيرد مشر أو يمسكه بجانا ، (أو) بين (رد) المبيع المعيب عطف على الظرف قبله ، استدراكا

وأخذ ثمن وإن تلف مبيع أو أعتق ونحوه تعين أرش . وإن تعيب عنده
أيضاً حيز فيه بين أخذ أرش ورد مع دفع أرش ويأخذ ثمنه ، وإن اختلف
عند من حدث فقول مشتر بينهما .

ما فاته لما يلحقه من الضرر في بقاءه في ملكه ناقصاً من حقه وعيبه مثوبه رده
(وأخذ ثمن) كاملاً حتى لو وهبه اليه ثمنه أو أبرأه منه كله أو بعضه ثم فسح
رجع بكل الثمن كروح صن قبل دخول عد أن أراه من الصداق أو وهبته فاته
يرجع بمصغه . (وإن) اشترى حيواناً أو غيره فحدث به عيب عند مشتر ولو
قبل مضي ثلاثة أيام أو حدث في الرقيق رخص أو جدام أو جنون أو نحوه قبل
سنة من شرائه مشتر وليس به رده نصاً ولا أرش . وإن دس مانع فلا أرش به عن
مشتريه عنده وذهب عيبه إن تلف أو أبق نصاً . وإن لم تكن النائع دلس عن
المشتري المبيع و (صف مبيع) عيب يرد مشتر (أو أعتق) عيب أي أعتقه
المشتري أو عتق عليه فترأه (١) يعيب ثم يرد عيبه (ونحوه) كأن تلف
المبيع بأكل مشترك أو قبل العبد أو استولد الأمة أو وهبه أو رهنه أو رده
غير عالم بعيبه ثم يرد عيبه (تعين أرش) نصاً . (وإن تعيب) المبيع (عنده) أي
المشتري (أيضاً) كأن اشترى ما مأكولاً في جوفه كرمان ويطبخ فوجده حسداً
وليس لمكسوره قيمة كيبيض اندجاج رجع ثمنه كله بحال وليس عليه رد المبيع
العاقد لأنه لا فائدة فيه وإن كان لمكسوره قيمة كيبيض العام وجوز العقد
(حيز فيه) مشتر (بين أخذ أرش) عيب المبيع (و) من (رد) المبيع (مع
دفع أرش) كسره (ويأخذ ثمنه) لاقتضاء العقد السلامة ، ولا يقتدر رد إلى رضا
البائع ولا حصوره ولا حكم ، وسواء كان الرديق القصر أو عبده ، (و)
اختلف (أي بائع ومشتري) عند من حدث (العيب) في المبيع مع احتمال قول كل
منهما كحرق ثوب وجنون واناق ونحو ذلك ولا يثبت لأحدهما (فد) القول (فور
مشتري يمينه) لأنه ينكر البصر في الجزء العائت والأصل عدمه فيختلف على
البيت بالله تعالى أنه اشتراه وبه هذا العيب أو أنه ما حدث عنده وله رد المبيع إن
لم يخرج عن يده إلى غيره بحيث لا يصير مشاهداً له فإن خرج عن يده كذلك

و : حيار تحير ثم ، متى بان أكثر أو أنه اشتراه مؤجلا

فليس له الخلف ولا الرد لأنه إذا عاب عنه احتمل حدوثه عند من اشترى منه لم
يجز اخلاف على البت ولم يجز رده قال في المدع وغيره : إذا خرج من يده إلى
يد غيره لم يجز له أن يرد . قلنا منها . وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما كالإصبع
الزبد والجرح الطرى الذي لا يحتمل كونه دينا فالقول قوله بلا بين . وبقي
قول البائع أن المسع ليس امر دود . إلا في حيار شرط فقول مشترى يمينه
(و) السادس من فسام الحيار (حيار تحير ثم) وبشت في أربع صور في
تولية كواشكة رأس ماله أو بما اشترته . أو برقه ويعتاده . وفي شركة وهي
بيع حصصه بصفة من اثنين كأشركت في ثلثه . وأشركت فقط بصرف إلى حصصه
فإن كان (١) و (أحد أشرك) كذا ثم فاه الآخر عالم لشركة الأول فله نصف حصصه
والأول له حصصه كله . وإن كان ثالث أشركا في فأشركاه معا أحد ثلثه . وفي مراحمه
وهي بعه شفعة ورجح معلوم ، وإن كان على رأس (١) أربع في كل عشرة درهما
كره نصا . وفي مواضعه وهي بيع بحمران كعنتك برأس ماله فوضع عشرة
وكره فيها ما كره في مراحمه كعلي أن أصح في كل عشرة درهما ولا تصرف الجنبه
لرواها (١) [لحساب ويعبر بالربح لصور عن العاوين برأس المال (متى)
أحمر البائع شمس ثم (ن) ثم لدى بيعه (أكثر) بما اشترى به (أو) بان
ثم لدى شترى به البائع (أنه شرا) مؤجلا (ولم بين ذلك فبشر الحيار .
وكان في المسبي وشرحه (٢) : ومذهب أنه - رأس ماله - متى بان أو بما أحبر به
بائع في هذه الصور أو بان مؤجلا ولم يثبت خط الزائد عن رأس المال في الأربعة
لأنه ماله برأس ماله فقط أو مع ما صدره من ربح أو وصيفة ، فإذا بان رأس ماله
بأن ما أحبر به كان مبيعاه على ذلك الوجه ولا حيار له لأنه بالاسقاط قد ريد
حيارا لو شتره مبيعيا فإن سببا ركا لو وكل من شتره بمائة فاشتراه بألف ويحط
تسقطه في مراحمه ويفضه في مواضعه وأجل في مؤجل ولا حيار انتهى ولا

(٢) من شرح المسبي

(١) عن شنبی

(٣) صححت من شنبی وشرحه بطوع المدره الآية ولا ترى حاجة لبیان ما في أصلها

من حصا لأنه من محريف الراجح الأعرجي . انتهى

أو ممن لا تقبل شهادته له أو بأكثر من ثمنه حيلة أو باع بعصه بقسطه ولم يبين ذلك فليشتر الخيار . و خيار لاختلاف المتبايعين ، فإذا اختلفا في قدر ثمن أو أجرة ولا سنة أو لهما حلف مانع ما نعته بكدا وإما نعته بكذا ، ثم مشتر ما اشتريته بكدا وإما اشتريته بكذا ، ولكل انفسح أن لم يرص بقول الآخر

تقبل دعوى مانع عصا بلا بينة لأنه مدع لمعطه على غيره أشبه المضارب إذا ادعى لمعط في الربح بعد أن أمر به (أو) اشتراه (ممن لا تقبل شهادته به) كأحد عمودي نسبه أو زوجته أو من حاناه أو اشتراه بدباير وأخبر أنه اشتراه بدراهم أو بالعكس أو اشتراه بعرض فاجبر أنه اشتراه ثمن أو بالعكس ولم يبين ذلك فليشتر الخيار ، (أو) اشتراه (بأكثر من ثمنه حيلة أو باع بعصه) أى البيع (بقسطه ولم يبين ذلك فليشتر الخيار) جواب الشرط ، بين رد وامسك كندليس ، (و) لسابع من أقسام الخيار (خيار) ثمت (لاختلاف المتبايعين) في الثمن ، وكذا المؤجران (١) في [الأجرة (٢)] (فإرا احتضا) أى المتبايعان أو ورثتهما ، أو أحدهما وورثة الآخر (في قدر ثمن أو) في قدر (أجرة) مأ قال ، بمسكه بمائة فقال المشتري : بل ثنابين (ولا سنة) لأحدهما (أو) كان (لهما) أى لكل منهما بينة بما ادعاه (حلف مانع) أولا على البت (ما نعت بكدا وإما نعت بكدا) فيجمع بين النفي والإثبات فالنفي لما ادعى عليه والإثبات بما ادعاه ويقدم النفي عليه لأنه الأصل في التبيين ، (ثم) حلف (مشتر) بعد حلف مانع (ما اشتريته بكدا وإما اشتريته بكدا) ويحلف وارث على البت أن على الثمن وإلا فعلى نفي العمر . فإن نكل أحدهما لزمه ما قال صاحبه يمينه أى ما حلف عليه ، وإن نكلا صرفهما الحاكم (٣) . وكذا إجارة (ولكل) منهما (انفسح أن لم يرص بقول الآخر) ولو

(١) يعنى المؤجر والمستاجر ويبدأ عبرتي شرح الافعال . المعنى

(٢) عن الكشف

(٣) نحوه في كتب الشافعية قالوا : قال نكلا معا وقف الأمر وكأنهما تركا الخصومة ، وفيه أنهما قد لا يتركان الخصومة ويستمران على النزاع وبطالان —

وبعد تلف يتحالفان ويغرم مشتر قيمته ، وإن احتلما في أجل أو شرط ونحوه فقول باف . أو عين مبيع أو قدره فقول بائع ، ويثبت للطف في الصفة وتغير ما تقدمت رؤيته

فصل . ومن اشترى مكبلا ونحوه لازم بالعقد ، ولم يصح تصرفه

بلا حكم حكم (و) مع اختلافهما (بعد تلف) مبيع في قدر ثمة قبل قبضه (يتحالفان) كما لو كان المبيع بافيا (ويغرم مشتر قيمته) المبيع ان فسخ البيع وصاحبه ولو مثليا لأن المشتري لم يدخل بالعقد على صفاته بالمثل قاله في شرح المنتهى (وإن اختلفا) أي اختلفا (في أجل) بأن كان المشتري اشترى بدينار مؤجل وأسكر البائع فقول باف ، (أو) احتلما في (شرط) صحيح أو فاسد بطل العقد أو لا ، (ونحوه) كأن يقول له بعثك بدينار على أن ترهني عليه كذا وأسكر مشتر (فذ) القول (قول باف) باف . (أو) أي وإن اختلفا في (عين مبيع) فقال مشتر بمعنى هذا العبد وهما البائع من هذا فقول بائع (أو) احتلما في (قدره) المبيع فقال المشتري بعني هذين العبدين ثمن واحد وهما البائع بل بعثك أحدهما وحده (فذ) القول (قول بائع) وإن اختلفا في صفته ثم أحد بعد البلد دالم يكن لها إلا نقد واحد ، ثم غالب رواجها ، فإن استوت فالوسط (ويثبت) خيار (للطف في الصفة) إذا باعه بالوصف (و) يثبت الخيار (تغير ما تقدمت رؤيته)

(فصل . ومن اشترى مكبلا) كقصر من صبره (ونحوه) أي المكين كورون ومعدود ومسروع كرهل من ريرة حديد أو كمنص على أنه مائة أو كثوب على أنه عشرة أدرع ، عند المبيع (و) (لزم) البيع فيه (بالعقد) ولم يصح تصرفه (أي

الحاكم أن يفصل بحكم الشرع ، وقد تقرر على عدم الحكم بمرات أخرى ، بل قد يتوهم من اقتصار الحاكم على صرفهما أنه عم جد الشرع عن حكم فاصل في هذه القضية . وبأنى مثل هذا فيما إذا اختلفا معا وامتنع كل منهما عن الفسخ واستمرا على البراع ومطالبه الحاكم بالحكم الفاصل ، لكن الشافعية تخلصوا من هذه بأن قالوا : يصح الحاكم ألا ينتج مثل هذا في مسألة التكرار لتساوي حال الخصمين في كلتا المسألتين ؟ المعلق

فه فيه قبضه . ويحصل قبض ما بيع تكيل ونحوه بذلك مع حضور مشتر
أو نائه . ووعاؤه كـ

المشترى (فيه) أى فيما اشتراه تكيل ونحوه (قبل قبضه) أى مبيع (١) [مبيع
ولا غيره . ويصح عبثه وجعله ميرا وحلح عبثه ووصية به . وينفسح العقد فيما
تعد من قبضه بأية سماوية ومضى إلى لا صنع لأى فيها . وتأنى - لانه من
صحن دأعه ويخير مشتر إن يوق منه شيء بين أحده بنقطة وردة وإس تلف
بإتلاف مشتر أو تعينه فلا خيار له . وبمعل مانع أو أجبي بخير مشتر بين فسح
وبين مفسد . وحلح منلف بمثل مثلى وقيمة متقوم مع تلف . وأرش نفس مع
نفس . وما عدا ذلك كعد معن ونحوه يجوز التصرف فيه قبل قبضه . وبخارته
و هته وعبثه وعبر بـ كل التعيين كالقبض . فان تلف من صحن مشتر تمكس من
قبضه : لا لانه م يعبه مانع من قبضه . إلا المبيع بصفة ولو معينا . أو برؤية
متعدمه فلا يصح التصرف فيه من قبضه . وتفن ليس في الدمة كشمس في حكمه
فان من استرى شاة لتغير فأكله قبل قبضه من لم تكن بيد أحد . يفسح البيع
كالأفة السحوية وان كانت بيد مشتر أو أجبي خير . نفع كما مر . وما في دمه من
نفس وشمس به أحد بذله لاستفاره في دمه . وحكم كل عوض مثل بعد موصوف
بأنه يفسح هلاكه من قبضه كأجره معيه وعوض في صلح بمعنى بيع ونحوها .
حكم عوض في بيع في جوار التصرف ودمه . وكذا ما لا يفسح هلاكه قبل قبضه
كعوض عتق وحلح ومير ومضاح به عن دم عمد وأرش جناية وقيمة متلف ونحوه
لكن يجب شفه مثله أو قيمته (ويحصل قبض ما بيع تكيل ونحوه) كوزن وعد
ودرع (يدك) أى . لكن أو الوزن أو العدد أو الذرع (مع حضور مشتر أو)
حضور (دمه) أى المشتري بقبضه مقامه . (ووعاؤه) أى المشتري (كيد)
لأيهما و تارة فيه كان لربه . ومكره دلالة الكيل . ويصح قبض متعين بغير رضا
بائع وقبض وكس من نفسه لنفسه كأى يكون لمدين ودفعه عند رب الدين من
جسه فوكله في أحد قدر حقه له منها لأنه يصح أن يوكل في البيع من نفسه يصح
أن يوكله في القبض منها إلا ما كان من غير [جنس ما (١)] نوكيل على الموكل

وصرة ومفول بقتل ، وما تناول بتناوله ، وغيره شخيلة ، والافالة فسخ
تسن للنادم

كل كان الدين دماير والوديعة دراهم فلا يأخذ منها عوض الدماير لأنها معاوضة
تحتاج إلى عقد ولم يوجد ، وإن قبضه ثقة بقول راد أنه قدر حقه ولم يحصر كيه
أو وره ثم احتبره فوجد ناقصا قبل قول القابض في قدر نفسه يمينه لأنه مشكوك
إن لم يكن يمينه وثبت أو احتسب في بقائه على حاله ، وإن اتفقا في بقائه على
حالته عثر بالكيل وبحوه فإن صدقه فالنصر في غيره يرى مقيص وسعة على
قاص ، ولا يقبل دعوى نفسه بعد تصديقه ، (و) يحصل قبض (صرة) بيعت
جره فاقبل (و) نفس (مفول) كالحجار نحو احيى وثياب (نقل) ، وحيوان شمشته
قاله في الشرح والمبدع ، (و) حصن قبض (ما تناول) باليد كالأثمان والجواهر
(مساوية) إذ يعرف فيه حديث (و) يحصل قبض (غيره) أي المتقدم ذكره
كهمار وغمر على شجر (شخيلة) بائع سه وسه مشتر بلا حائل ، ولو كان بالدار
متاع ، نفع لأن القبض مقصود في الشرع يرجع فيه إلى العرف كالحرر والتعرق ،
والعرف في سبب ما سبق ، لكن بعذر في جوه حصن متاع منقر أدن شركة فهو
أي الشريك الأذن وكله مشترك في قصه وإن أن يركل أو أبي الشريك أن يركل
نصف حاكم من يقبض في أمين وأجرته عسهما إن كان مأجور وإن سلم مانع المبيع
لمشتر ، إلا إذا شريكه فهو عاصب وفرض الصانع على مشتر إن عده وإلا فعلى مانع
المبيع وأجرة كيال ووراء وعدد وذراع وعاد لمفوقه من قصه على مادل
وأجره نقل على مشتر نصا ، ولا يصح ما قد حاذق أمين حط متبرعا كان أو بأجرة
لأنه أمين قال م يكن (١) حادفا أو أيب حين كالأل كان عمدا (والافالة فسخ)
نعتقد لا بيع ، فتصح في المسح ولو قبل قصه كره وغيره حتى فيما يبيع يكن (١)
وحوه قبل قبضه لأنها مسح وتصح بعد ساء جمعة كسائر الفسوخ ، ومن مضارب
وشريك ولو بلا أدن ، (و) لا (٢) بحثها من حط لا يبيع ، ومؤه رد على
بائع و (تسن) الإفادة للنادم) من بائع ومشتري ، وتصح مع تلف ثم لا مع
تلف منس ولا مع موت عاهد ولا بزيادة على ثمن أو نقصه أو بعير جديسه

فصل الربا نوعان : « ربا فصل » ، و « ربا سيئة » . ربا الفضل يحرم في كل مكيل وموزون بيع بحسنه متفاضلا ولو يسيرا لا يتأني ، ويصح به متساويا وبغيره مطلقا بشرط قبض قبل تفريق

والفسح رفع عقد من حين فسح لا من أصله ، فما حصل من كسب ونماء منعصل فليشتر .

(فصل) في أحكام الربا (١) والصرف . (ربا) محرم إجماعا لقوله تعالى (وحرم الربا) وهو من الكسائر لصدقه ^{بفتح} في السبع الموقفات . وهو مقصور مكسب بالآلف والواو والياء ، وهو لعبة الريادة ، وشرع تفاضل في أشياء وهي المكيلات والموزونات وساء في أشياء وهي المكيلات ولو بغير جنسها والموزونات بالموزونات كذلك ، يختص بأشياء وهي المكيلات والموزونات وهو (نوعان) أحدهم (ربا فصل ، و) الثاني (ربا سيئة . و) أما (ربا الفصل) و (يحرم في كل مكيل) بيع بحسنه متفاضلا ، (و) في كل (موزون) بيع بحسنه متفاضلا من نقد وغيره (ولو) كان المبيع (يسيرا لا يتأني) كيلة كتمره شجرة أو تمرين ولا ورثته كما دون الآخرة من الذهب والفضة ، وسواء كان مطعوما كالخبز وكاللوز ولعنتق والبدق والعتاب والشمش والتمر والرسب والزعور والزيتون والطح ، أو غير مطعوم كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد والحديد والكتان والصوف والقطن ، وما عدا ذلك معدود لا يجري فيه الربا ، ولو مطعوما كالبطيخ والفتاء والخيار والجوز والبيض والمان والسمرجل والتماح والنبات والحيوان ، ولا فيما أخرجته الصناعة عن الورن كالسلاح ولقفلوس والآواني من النحاس ونحوه غير الذهب والفضة ، ولا في مال الإباحة وعدم ثمن له عادة ، (ويصح به) أي يصح بيع قليل بمثله وموزون بمثله شرطين . أحدهما ما أشار إليه بقوله (متساويا) ، والثاني القبض قبل التفريق . (و) يصح بيع جنس (بغيره مطلقا) أي سواء كان بتفاضل أو لا (شرط قبض من تفريق)

(١) السلام هما في الربا الذي اعتاد الفقهاء ذكرهما ، وعليه يصح قوله « محتمس بأشياء » . فأما الربا لا كثر فينصرون له في باب القرض ، وهو غير مختص بهذه الأشياء . انتهى

لا مكيل بحسه وزنا ولا عكسه الا اذا علم تساويهما في المقياس الشرعى .

من مجلس عقد فيصح بيع مد من الحطة بحصة أمداد من الشعير بشرط القبض
فل التفرق ، و (لا) يصح بيع (مكيل بحسنه وزنا ولا عكسه) أى بيع موزون
بحسه كيلا (إلا اذا علم تساويهما) أى المكيل المبيع بحسنه وزنا والموزون المبيع
بحسه كيلا (فى المقياس) أى مقياسه (الشرعى) ويصح اذا اختلف المجلس كتمس
بمركلا ووزنا وجرهما لقوله ^{بشرط} . . . اذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم
ذاكل يد بيد ، وروء مسلم وأبو داود ، ولأنهما جنسان يجوز التعامل بينهما
لحد جراف . ويصح بيع لحم بمثله اذا نزع عظمه . ولحم بحيوان من غير حسه
كقطعة لحم إبل شاة وعسل مثله اذا صق وخرج معه غيره لمصلحة أو منفردا بكمي
يحبى وسمن لسمن مثالا . والجس ما سئل أنواما كالذهب والفضة والبر والشعير
والمح فهدى كلها أجناس ^(١) ومروعا ^(٢) أجناس أيضا كالأدقة والأجار والأدهان
والخنول ونحوها ودفين البر جس ودفين لشعير جس وجر كل واحد جس
والشبرح جس واللحم والده ، أجناس ، اختلاف أصولها والشحم والمخ والاية
والقلب وطحال والرئة والسكبة والكبد والكارع والرءوس والجلود والمعى
والاصواف ولعظام ونحوها أجناس فيصح بيع رطل لحم رطل مخ ونحو ذلك ،
ويصح بيع دفين ربوى بدقيقه اذا استويا بعممة ، ومطبوخة ^(٣) بمطبوخة ^(٤) [
وحبره بحبره اذا استويا] سقا أو رطوية ، وعصيره بعصيره ورطبه برطبه
وبا ^(٥) [سبه بياسه ومروغ بواه مثله بشرط المائة فى الكل . والقبض قبل
التفرق . لا يبيع مزروع بواه مع نواه ^(٦)] مثله لأنه يصير كسئلة مد محوة ودرهم
- ثاقى - ولا مزروع نواه بما نواه فيه . ولا حب بدقيقه أو سويق ، ولا دقيق
حب بسويقه ولا حب بحب أو دفتقه أو سويقه للجهل ولا ثبته بمطبوخة ولا أصل
بعصيره كرتون بريته ونحوه ولا حاله أو مشوبه بمشوبه ولا رطب بياسه ،
ولا المحاذلة وهى بيع الحب المشتد فى سببه بحسه ، لأن الجهل بالتساوى كالعلم
بالتعاضل ويصح بيع حبه بحسه ولا المراماة وهى بيع الرطب على رءوس النحل
بالتمر إلا فى السرانا وهى بيعه حرا صا بمثل ما يؤون اليه اذا جف كدلافيا دون

وربما النسيئة يحرم فيها اتعاف في علة ربا قصر كميكل بمكيكل وموزون
موزون بمـ

حبه أوسى محتاج لوطب ولا ثمن معه شرط الحاصل وتفاصيل في مجلس العقد
 فقص ما على محل بتجليته ونحوه يكيل وتقدم ، فهو سم أحد عشر ثم مثب فسم الآخر
 فهو التفرق صح . ولا تصح المرافعة في بقية الثمار . ويصح بيع توى بغير فيه
 نوى (١) ، وليس بدلت لبي (٢) ، وصوف يحول عليه صوف ، ودرهم فيه
 نحاس أو درهم مساوية في عش لأن توى بالنحو والصوف والسلب
 بالخيار والنحاس بالدرهم غير مقصود فلا أثر به شبه حبات شعير بالخطه .
 ويصح بيع تراب معدن وصناعة بغير جنه لا بحسبه ، ولا يصح بيع ربوي بحسبه
 معهما أو مع أحدهما من غير جنسهما كمدعوه ودرهم بينهما ، أو مدعوه ودرهم
 عرس أو درهمين إلا أن يكون مع الربوي شيء لا يقصد كونه فيه ملاح مثله وخوجه
 ويصح ذل الملح في آخر لا يؤخر في الأول من وجوده كدفعه ، ويصح أعطى نصف
 هذا درهم نصفه والآخر موصا أو حجه أو أعطى له نصفه وموصا ، ويصح
 قوله لأصانع صنع لي غانما من فضة ودرهم وأعطى من و به وأجره درهم
 وللصانع أخذ الدرهمين أحدهما في مقابل فضة حاتم والثاني جره ، وليس بيع
 درهم بدرهمين وسرجع كين عرف لدية وورث عرف مكة على عبد النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
 وملاصاف به هناك يعتبر في موضعه من خضف غير الغالب قال لم يكن رد إلى
 أقرب ما يشبه بالحمل ، وكل مانع مكس (و) أما (ربا السيئة) من النساء
 بامد وهو لتأخير (و) حرم في ما (و) مسعين (اتفاق في غلة ربا فضل) بيان
 فقص (٣) وهو لكين وورث ون اختلاف الجنس (ككيل) بيع (بمكيل)
 من حبه و غيره بأن يباع مدبر حبه أو شعير (و) ك (مودون) يبيع
 (بمودون) ك (ناع رطل حديد بحبه أو نحاس ونحوه) (مودون) ويشترط فيها
 بيع بذلك حلول وقبض بالمجلس

نفيه - التناقض ههنا وحسب اعتراف شرح لبقاء العمد ما يصححه ، اد المشروع لا يقدم على شرطه .

إلا أن يكون الثمن أحد القدين فيصح . ويجوز بيع مكيل بموزون
وعكسه مطلقاً . وصرف ذهب بقصبة

(الأن يكون الثمن أحد القدين) كسكر بدراهم وجبر بدنانير (فيصح) لأنه
لو حرم النساء في ذلك لذهب لست في الموروثات عالياً وقد رخص فيه أشرع
وأصل رأس مائة البقدان ، إلا في صرف البقدان بغيره نصاً فيشترط الخمول
ونقص إيجاباً لها بالقدين منه في المنتهى وشرحه . ويجوز في الاقتناع النساء في
ذلك وهو أحيد الشيع في أدنى وأدى ستن وغيرهما (١) . ويجوز بيع مكين
بموزون أكبر لسكر (و) يجوز (عكسه) كدراهم بشعير (مطلقاً) أي سواء تفرقة
من المص أو لا وسواء كان ساء أو لا لهما (لا) يجتمع (٢) في عترة
الفصل منه بيع غير لزوي ميره وما كان بما ينس مكين ولا موزون كشاب
وجيون وغيرهم لجواز (ب) منه سواء بيع بجمه أو غير جمه متساوياً
ومتفاضلاً . ولا يصح بيع كائن كائن وهو بيع دين بدين مضاف إليه ^{بأنه} من
بيع الكائن بالكائن . بوجه صور منها بيع مائة درهم من عروص وأثمان
شمن إلى أجل لمن هو عليه ولغيره ، ومنها جعل الدين رأس مال سل بأن يكون
له حتى آخر دين فيكون جعلت مائة دين رأس مائة سل على كده . ومنها لو كان
لكل واحد من اثنين دين على صاحبه من غير جمه كالذهب والفضة وتصارفاً
ولم يحضراهما أو أحدهما فإنه لا يجوز سواء كانا حاليين أو مؤجلين ، فإن أحضرهما
أو كان عنده أمانه أو عصباً ونحوه جاز وتصارفاً على ما يرضيان به من السعر
ومصحيح من ذلك أن يكون سعر يومه ولا يجوز أحدهما على سعر لا يرضيه .
فإن لم يتفقا على سعر أي كل واحد ما عليه ، ولو كان لرجل على آخر دينار فقصاه
دراهم متفرقة شيئ بعد شيء . فإن كان عليه كل نقدة بحسبها من الدينار بأن يقول له
هذا الدرهم عن عشر الدينار - مثلاً - أو هذا الدرهمان عن خمسة صح القضاء
لأنه بيع دين بدين فإن لم يفعل ذلك ثم تخاساً بعد فصارفها وقت الحاجة لم يجر
لأنه بيع دين بدين . والحل كلها غير جائزة في شيء من أمور الدين . وهي التوسل
إلى محرم بما ظاهره الإباحة . (و) يجوز (صرف ذهب بقصبة) وهو بيعه به .

(١) يريد بوجه علم ما لم تعد حيلة إلى الرابا فانه من أقرب حله . وهذا مع الامام
وجماعة سنة بعد الدراسة المعنى (٢) عبارة شرحي المنه والافتتاح . لم يجتمع .

وعكسه ، وإذا افرق متصارفان بطل العقد فيما لم يقص

والصرف مأخوذ من الصرف وهو تصويت النفذ بالميراث (و) يجوز (عكسه)
 أى صرف فصة يذهب . والقبح في المجلس شرط فان طال المجلس أو تماشيا
 مصطاحين الى منزل أحدهما أو الى الصراف فتعاضدا عنده جاز . (وإذا افرق
 متصارفان) هل التعاضد من الجايين (بطل العقد) ، وإن قبض البعض ثم افرقا
 ثمرة خيار مجلس قبل التعاضد بطل العقد (في لم يقص) فقط . وإن مات
 أحد المتصارفين قبل التعاضد بطل العقد (١) لا بعده وفي التفرق . ولو كان لرجل
 على آخر عشرة دنانير فوفاه عشرة عددا فوجدها أحد عشر كان الدينار الزائد في
 يد القائض مضافا لمضمونا لما لكة . وإن كان له عنده دينار وديعه فصارفه به وهو
 معلوم بقاؤه أو مطعون صح الصرف ، وإن ضل عنده فلا . وإن شك في عدمه
 صح لأن الأصل بقاؤه . فإن تبين عدمه حين العقد نكاح أن العقد وقع باطلا .
 وصار فصة دينار أعطى أكثر مما بالدينار بأخذ قدر حقه منه فممن جاز ولو
 بعد تفرق لوجود التعاضد قبل التفرق وإنما أحر للتيميم ، والرائد أمده بيده
 ويحرم الربا بين المسلمين وبين المسلم والحربي في دار الاسلام ودار حرب ولو لم
 يكن بينهما أمان . لا بين سيد ورفيقه ولو مدبرا أو أم ودا أو مكابا في دار
 الكتابة فقط فيما [إذا] عمل البعض وأسقط عنه الباقي . ويجوز الصرف والمعاملة
 بمعشوش ولو غير جسد كالدرهم نعل نحاس ، لمن يعرف النعل ، فإن اجتمعت
 عنده دراهم ربوف أى نحاس فانه يمكنها ولا يبيعها ولا يخرجها في معاملة ولا
 صدقة فان قابضها ربما خطبها بدراهم جيدة وأخرجها على من لا يعرف حالها فيكون
 تعريرا للسبي وإدخالا للضرر عليهم . قال الامام أحمد انى أخاف يعرف بها
 المسلمين ولا أقول . انه حرام . قال في الشرح فقد صرح بانه إنما كرهه لما فيه من
 التعريير بالمسلمين فانه في الافناع . ويتميم ثم عن مضمون البديلة ولو أن أحدهما
 نقد ، ومن اشترى شيئا بصف دينار لزمه شئ أى نصف من دينار ثم ان اشترى
 شيئا آخر بصف لزمه شئ آخر ويجوز [عطاؤه عنه دينارا محييا لأنه قد
 راده حيرا .

فصل وإذا باع داراً شمل البيع أرضها وبناءها وسقفها
وبها منصوباً ومسلماً ورطاً مسمورياً وغاية مدفونة ، لا قفلاً ومفتاحاً
ودلواً ونكراً ونحوها ، وأرضاً شمل غرسها وبناءها لا درعاً وبدرة إلا
بشرط ، ويصح مع جـ

(فصل) في بيع الأصول وانما . الأصول جمع أصل وهو ما يتفرع عنه
غيره ، والمراد به هنا أرض ودور وساتين وطواحين وحواليت ومعاصر
ونحوها . وانما جمع ثم كحل وجب ، وهي أعم مما يؤكل . (وإذا باع) شخص
أو ذهب أو ربح أو ذهب (دار) أو أم أو أوصى بدار (شمل البيع) ونحوه
(أرضها) بمعدنها لمعاد (و) شمل (بناءها) لأنها داخلان في مبياتها ، وشمل
بناءها ، نكس الماء وهو ما أتبع أمها كان لها ماء (و) شمل (سقفها) ودرجها
(و) شمل (بناء منصوباً) وحلقته وحجر رحي منصوباً (و) شمل (سل) لضم
السين وفتح اللام مأخوذ من السلامة تامة لا وهو المرفأ (و) شمل (رطاً
مسمورياً) أي السلم ولوف (و) شمل (غاية مدفونة) ونحوها كأجرة مبيدة
وأساسات حيطان وشمل ما فيها من شجر وعرش و (لا) يشمل البيع ونحوه
(قفلاً و) (لا) مفتاحاً و (دلواً و) (لا) نكراً ونحوها كعرش وحجر رحي
فوقه ومعدن جدار وماء سح . وإن ظهر ذلك بالأرض ولم يطر بائع فله الفسخ ،
ولا تشمل كنز وحجر مدفون ورطاً موضوعة على الأوتاد بغير تسمير ولا
عر في الحائط لضم اتصالها ، فإن كان في دار متاع للنازع لزمه بقائه بحسب العادة
فلا يلزمه ليلاً ولا جمع حائلي . (أو) أي إذا باع أو ذهب ونحوه (أرضاً) أو
بناء (شمل) البيع ونحوه (غرسها و) شمل (بناءها) ولو لم يقل : بحقوقها -
لاتصالها بها وكونها من حقوقها . والستان اسم للشجر والأرض والحائط ، إذ
الأرض المكشوفة لا تسمى به . و (لا) يشمل (رطاً) لا يحدد إلا مرة كبر
ونحوه ، ويبقى لبائع في أول وقت أحده بلا أجرة (و) لا يشمل (بدرة) أي
الزرع (إلا بشرط) ولا يدخل شجر مقطوع ومفروع ويدخل الماء تبعاً بمعنى أن
يصير أحق به . وإذا باع قرية لم تدخل مرارعتها إلا بذكرها أو قرينتها ، (ويصح)
البيع ونحوه (مع جهل ذلك) أي الزرع والبدر ولشترجهما الخبر بين مسح

وما يجز أو يلقط مرارا فأصوله لمشتري وجزءه ولقطة طاهرتان لائق مالم بشرطه مشتر. ومن باع نخلا تشقق طلعه فالثمر له متى إلى جذاذ ، مالم بشرطه مشتر. وكذا حكم شجر فيه ثمر ناد أو ظهر من بوره كشمش أو حرج من أكامه كورد وقطل وما قبل ذلك والورق مطلق _____ أ

وإمضاء بـ ما ، (وما يجز) مرارا كوطيه ويقول (أو يلقط مرارا) ككفده. وما ديجان (فأصوله لمشتري) وبحود (وجزءه ولقطة طاهرتان) ودرهم بفتح وفت عند (لائق) وعليه قطعه في الحال (ما لم بشرطه مشتر) فان شرطه كان له لحديثه المملوك عند شروطهم ، . وهب سكر كدع يبي إلى أول أحده وفرضي كشمه قاطن منه وسنخ وعليه قطعه في الحال ما لم بشرطه مشتر ويقطعه في أول وقت أحده (١) وعروقه لمشتري. وبدر بن أصبه كندر فناء وبخوه كشجر يتبع الارض . (ومن باع) أو رهن أو وهب (نخلا) قد (تشقق طلعه) أي وعاء غنقوده (ولو لم يور) أي سفح - وهو وضع طلع الفحال في طلع الثمر (فالثمر له) أي لمعط مانع وبخوه فقط دون العراجين ، السيف والجريد والخص (سبق) أي متروكا به (إلى جذاذ) أي قطع وحدث حتى ينهض خلاوة ثمره ما تجرعه بأحده سرا أو يكن سره حبرا من وطيه بجمعه مانع إذا استحكمت خلاوة سره لأنه عادة أحده (ما لم بشرطه) أي الققطع (مشتر) على مانع فان شرطه قطع . وما تنصير الاصول معانته أجبر على قطعه بدانه لضرر المشتري بحالاف وهب ووصية فان الثمرة بدخل فيهما نصا أو لم يؤبر كفسح بعب ومعاينة في بيع وبحود ذلك (وكذا حكم شجر فيه ثمر ناد) أي طاهر عند العقد لا قشر عليه ولا نور كغلب وتوت وبين وجوز ورمال وحجر (أو صهر من بوره كشمش) بكسر ميمه ونفاح وسفرجل ولوز وجوح (أو حرج من أكامه) جمع كم بكسر الكاف وهو العلاف (كورد) وباسميين ونفسح (وقطن ، وما) مبتدأ ، بيع (قبل ذلك) أي قبل البدر في بخو عب والخروج من التور في نحو شمش والظهور من الاكام في بخو ورد (والورق) بالرفع معطوف على ما ، (مطلقا) أي سواء

لمشتر . ولا يصح بيع ثمر قبل بدو صلاحه ولا زرع قبل اشتداد حبه لعير مالك أصل أو أرضه إلا بشرط قطع أن كان مستقماً به وليس مشاعاً وكذا نقل ورطبة ، ولا قثاء ونحوه إلا لقطعة لقطعة أو مع أصله ، وإن ترك ما شرط قطعه بطل البيع بزيادة غير يسيرة إلا الخشب فلا ويشتركان فيها .

كان يقصد أحده كورى توت تربية دود القز أو لا يقصد (لمشتر) حبه . لأنه داخل في معنى الشجر ومن أجرائه . ويقس قوس مط في بدو قبل عدم لتكوين نافذة به . وإن غثر أو تشقق بعض ثمره أو بعض صلح ولو من نوع فلبائع وغيره مشتر إلا في الشجرة الواحدة إذا تشقق بعض صعباً أو [طهر] بعض ثمرها فبالكل لائق ونحوه لأن الشيء الواحد يتبع بعضه . ولكل الشيء لمصلحة ولا يمنع الآخر ولو تصرف . ومن اشترى ثمره ولم تقم أرضها ولم يشترط قصها أنقاه في أرض نافع ولا يفسد مكانها لو مات وله ادخول لمصلحة . (ولا يصح بيع ثمر قبل بدو صلاحه ولا) بيع (زرع قبل اشتداد حبه لعير مالك أصل) أى مالك لشجر (أو) لعير مالك (أرضه) أى الزرع فإن باع الثمر قبل بدو صلاحه لمالك الأصل . أو الزرع قبل اشتداد حبه لمالك الأرض صح البيع خصوصاً التسليم للمشتري على شكل للملكة الأصل والقرار فصح كبيعها معها (إلا) إذا باع الثمر قبل بدو صلاحه والزرع قبل اشتداد حبه (بشرط قطع) في الحال (أن كان مستقماً به) حيثئذ (وليس مشاعاً) فيصح . فإن لم يكن مستقماً به كثمر الجوز ودرع الترمس أو كان مشاعاً لم يصح . لأنه لا يمكنه قطعه إلا بقطع ملك غيره فلا يصح اشتراطه (وكذا) في حكم ما تقدم (نقل ورطبة) أى قصصة لا يصح بيع شيء منها مفرداً لعير مالك الأرض إلا جرة جرة بشرط القطع في الحال ، (ولا) يصح بيع (قثاء ونحوه) كباديجان ونامياء (إلا لقطعة [لقطعة]) موجودة لأن ما لم يحلق لا يجوز بيعه (أو) إلا (مع أصله) فيجوز لأنه أصل تتكرر ثمرته أشبه الشجر . (وإن ترك) مشتر (ما) أى ثمر أو زرعاً (شرط) عليه (قطعه) حيث لا يصح بدوه (بطل البيع بزيادة غير يسيرة) عرفاً وكذا لو اشترى رطباً عربية ليأكلها فتركها حتى أثمرت (إلا الخشب) إذا بيع بشرط القطع وترك حتى راد (فلا) يبطل البيع بذلك (ويشتركان) أى البائع والمشتري (فيها)

وحصاد ولقاط وجداد على مشتر وعلى مائع سقى ولو تصر - أصل . وما
تلف سوى يسير بأقمة سماوية فعلى مائع مالم يبع مع أصل أو يؤخر أحد عن
عادته . وصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح جميع نوعها الذى فى اللسان .
فصلاح ثمر نخل أن يحمر أو يصفر وعب أن يعموه بالماء الحلو ونقية ثمر
بدو نصح وصيب أكل . ويشمل بيع دابة عذاره

بى ريدده نصا فيقوم الخشب يوم العيد ويوم الفصح فالرودة ما بين الفصحتين
مشتركان فيما . (وحصاد) ررع (ولقاط) ما يباع لقطة (وجداد) ثمر (على
مشتر) متى بدو صلاح ثمر أو اشتد حب جلاز يبع بلا شرط قطع وبشرط التبقية
ولمشر يبع قبل جده لانه مقصود بالتجيه وبه قطع فى الحال ونهيه . (وعلى
مائع سقى) ثمر يسقى الشجر (ولو تصر) أصل (أى ثمر) لى وجير مائع إن
أى السقى . (وما) مبدأ (مائع) من ثمر يبع بعد بدو صلاحه منه . على أصوه
وقبل أو أن أحده أو قبل بدو صلاحه بشرط القطع قبل انعكس منه (سوى يسير)
لا يصبط أقلته (دابة) متعلق تلف (سماوية) وهى التى لا صنع لأدى بها كحر
وجسد وحر وبرد وريح وعطش وشح وبرد وجلد وصاعقه ونحوها ولو بعد
مقص شحبه (دابة) صباه (على مائع) حمر (مالم يبع) انثر (مع أصل) لسان
بيع معه من صمان مشتر . وكذا لو بيع لملك أصله لحصول القبض الدام وانقطاع
علقه البائع عنه (أو) مالم (ية حر) بالبناء للمعوض (أحد) أى مالم يؤخر
المشتري أحد الثمر (عن عادته) من آخره من صمانه لشعه بتفصيله . وإن تعيب
الثمر بالآفة خير مشتر بين إمصاء بيع وأحد أرش أو رد وأحد ثمن كاملا . وإن
تلف لصنع ادى خير مشتر بين مسح أو إمصاء ومطالبة متلف وأصل ما يتكرر
حله كقتل ونحوه كشر . وثمره كشم فى جائحه وغيرها (وصلاح بعض ثمرة
شجرة صلاح جميع نوعها الذى فى اللسان) لأن اعتبار الصلاح فى الجميع بشرط (فصلاح
ثمر نخل) وهو اللطخ (أن يحمر أو يصفر) (صلاح) عتب أن يعموه بالماء الحلو
(و) صلاح (نقيه ثمر) كرمان ومشمش ونحوه وجود وسرجين (بدو نصح
وطيب أكل) . وصلاح ما يظهر فما بعد فم كخيار وقتاء أن يؤكل عادة . وفى حب
أن يشتد أو يبيض . (ويشمل بيع دابة) كعرس (عذارها) أى الجامها

ومقودها ونعلها ، وقى لباسه لغير جمال

فصل ويصح السلم بسبعة شروط : أن يكون فيه يمكن ضبط صفاته مكمل ونحوه .

(ومقودها) نكر الميم (ونعلها) لتبعيته لها عرفا (و) بضم السين (قى) ذكر أو ' ثى (لباسه) بدى (لغير جمال) لا يلبس الخيا ولا ما معه من ما أو حل سواء ملكه أياه بسده أو حصه فيه وحده سائر إلا أن يشترطه المشتري أو بعضه فيكون به ما اشترى ، فإن كان قصده المال شترط عليه به وسائر شروط البيع وله الفسخ بغير ما به كره ، وإن لم يكن قصده المال ونياب الخيا ولا الحل فلا يشترط به شروط البيع بدخوله بها غير معصود أشبه أساسات الخيا وتمويه بغير مذهب ، وسواء ما يقضى بغيره بالخيب أو لا ، ومنى رد الفسخ المشروط ماله لنحو غيب رد ما به معه لأن قيمته بكثر به وتنفص مع أحده فلا يثبت رده حتى يدفع ما برهن به فله فسخه فأن تم ما به ثم أراد رده فكمب حدث عند المشتري .

(فصل) سلم بفتح السين واللام لغة أهل الحجاز ، والسلم لغة أهل العراق ، فهما لغة شيء واحد ، وسعى سعى تسليم رأس المال بالمجلس ، وسعى لتقديره ، ويقال لسلم للمعرض . وشرع عقد على موصوف في الأداة مؤجل ثمن مقيوس بمجلس عقد ، ويصح لمعقلا كاستئثار هذا البزار في كذا من القمح ، ولمعقلا كاستئثار كذا في كذا ، وبمعقلا يبيع كابتعت مث قمحا صفته كذا ، وكيلة كذا أي كذا ، وكل ما يعقد به البيع لأنه نوع منه إلا أنه يجوز في المعصوم . وله شروط أحد المصنف يشكك عليها فقال (ويصح السلم بسبعة شروط) فإن احتل شرط منها لم يصح . أحدها (أن يكون) المسموع به (فيما يمكن) ضبط صفاته [] لأن ما لا تنضبط صفاته يختلف كثيرا فيعصى إلى المارعة والمشاقة وعدمها مطلوب شرعا وذلك (كمكمل) من حب ودهن وتحرول (ونحوه) أي المكمل كورون من جبر ولحم ولو مع عظمه أن عين موصع لمقطع فإن لم يبين لم يصح ، وكندروع من ثياب وجنوط ، وكعدود من حيوان ولو آدميا كعبد صفته كذا - لا في أمه وولدها أو أ [] حتى (١) ونحوه لندرة جمعها في الصفة ، ولا في حامل ، ولا في

وذكر جنس ونوع وكل وصف يختلف به الثمن غالباً وحداثة وقدم ، وذكر قدره ، ولا يصح في مكيل ورناء وعكسه . ٤

فوالله مدودة كرمات وحوش واجناس وكثرى ولو أسد فيها ورءا لاحتلافها صرا وكرا بخلاف نحو غنم ودطب ، ولا في بقول وجلود ورءوس وأكارع وبيض ونحوها ، وأوان مختلفه رءوسا وأوساطا كقنم وأسطان ، فان لم يختلف رءوسها وأوساطها صح السد فيها ، ولا فيها لا ينصط ككوهر ولو بعد ونحوها ولا فيما يجمع أحوالاً غير متميزة كعاجين وندء وعاليه ونحوها لعدم صيغتها بالصفة (و) الشرط الثاني (ذكر جنس) المبيع فيقول مثلاً - تمر (و) ذكر (و) رء (و) [فيقول] مثلاً - برقي أو معلى (و) ذكر (كل وصف يختلف به) أى الوصف (الثمن غالباً) لأن السد عوض يثبت في الدمة بشرط العدة به كأنثى في نحو برقي بقال ، صميدى أو بحيرى - بمصر ، وهوران أو شهابى ناشام ، وصغار حب أو كداه (و) ذكر (حداثة (و) ذكر (قدم) فان أطلق العتيق ولم يقيد به عام أو أكثر أجزأ أى عام كان لشذول الاسم له ما لم يكن مسوساً أو حشف - وهو رءى - التمر - أو متغيراً لم يلزم المسء قبله - وان شرط عتيق عام أو عامين فهو على ما شرط - وذكر من حيوان ، وذكر أو سمينا ومعرفاً أو صدها ، وصيد أحويه أو كلب أو صقر أو شبكة أو قح ، وفى رقيق ذكر نوع كروى أو حنى أو ربحى وطوله بشير ، قال الامام أحمد - يقول حماسى أو سداسى - بمعنى حسبه أشبار أو سته - أنعمى أو فصيح ، ذكر أو أنثى ، كحلا أو دجى ، مكاره أو ثيوبه ونحوها . وفى طير نوع كهم وكركى ولونه وكره - ولا يصح اشتراطه أجود أو أردأ وله أخذ دون ما وصف له من حسبه ، واحد غير نوعه من حسبه ، وطره أحد أجود منه من (١) [نوعه] (و) الشرط الثالث (ذكر قدره) أى الملم فيه بالكيل فى المكيل والوزن فى الموزون والمد فى المدد والدرع فى المدروع (ولا يصح) أن يلم (فى مكيل) كلب وتمر وديت وشيرج (وزنا ، و) لا يصح (عكسه) أى يسم فى موزون كيلا - لصا ، لأنه مبيع بشرط معرفة قدره فلا يجوز تغير ما هو مقدر به فى الأصل [كبيع الربويات بعضها يبيض ولأنه قدره بمصر ما هو مقدر به فى الأصل (٢)] فلم يجوز كمالو أسلم فى المدروع وزنا أو بالعكس .

يذكر أجن معلوم كشر ، وأن يوجد غالباً في محله فإن تعذر أو بعصه صبر

ولا يصح شرط صحه أو مكيال أو ذراع لا عرف له لكن لو عين مكيال وجس بعينه أو ميرة أو صنحه أو ذراعه صح العقد دون التعيين ، (و) الشرط الرابع (ذكر أجل معلوم) نصاً ، به وقع في الثمن عادة لأن اعسار الأجل لتحقيق الرق ولا يحصل عده لا وقع لها في الثمن عادة (كشر) ونحوه ، كصحه (١) [كما في الكافي] فإن أسلم إلى أجل قريب كأيوم واليومين والثلاثة لم يصح السلم لغوات شرعه ، وهو أن مثل ذلك لا وقع له في الثمن إلا ، أسلم في نحو حبر ولحم ودقيق وبأحد منه كل يوم جزءاً معلوماً فيصح سواء بين ثمن كل قسط أو لا لدعاء الحاجة إليه . ومن أسلم أو باع أو أجز أو شرط الحمار مصفاً أي غير موقت أو لأجل (مجهولاً) (٢) كضاد وجداد ، ول مطر أو دى عبد أو ربيع أو حملى بالتكثير أو أي الثمن لم يصح من هذه العقود إلا البيع فيصح حالاً ، فالعين الأصحى أو المضر أو رسماً الأول أو لثان أو حملى كدنت أو انضر الأول وهو دى أيام التضرع أو لثان وهو ثانها صح لأنه معلوم . ويصح بأجله شهر وعيد ورومين أو عرفاً ، ويصل فون مدير حتى قدر الأجر ومصيه ومكل التسليم بيمينه وإن أتى بما عليه من سد أو غيره قبل محله ولا ضرر في قبضه لزم رب الدين قبوله نصاً فإن أي لقبض حاله حاكم إما أن يقبض أو يترى فإن أنامه قبضه الحاكم له أي رب الدين . ومن أراد قضاء دين عن غيره فاني ربه ، أو أصبر بنفقة زوجته فسد ما أجنبي وثبت لم يجر أو منكك الفسخ . ويأتى في الصفات . (و) الشرط الخامس (أن يوجد) المس في (غالباً في محله) مكرراً ، أي وقت حلوله لو جوب تسببه إذا سوا . كان المس في موجوداً حال العقد أو معدوماً كالسلم في الرطب والعنب رمن الشتاء إلى الصيف بخلاف عكه لأنه [لا (١)] يمكن تسليمه عداً عند وجوبه أشبه ببيع الأبقار بل أولى . ويصح أن عين فاحية قبض عنها آفة كتمر لمدينة لا صغيرة أو لساناً ولا من غنم ريد أو نتاج محله أو في مثل هذا الثوب . وإن أسلم إلى محل يوجد فيه (٢) [مسلم فيه عاماً فانقطع وتحقق بقاؤه] لزمه تحصيله وإن شق (فإن تعذر) مس فيه (أو) تعذر (بعصه صبر) سلم إلى

أو أخذ رأس ماله وقبض الثمن قبل التفرق ، وأن يسلّم في الدمة فلا يصح
في عين ولا ثمرة شجرة معينة . وبحب الوفاء ، موضع العقدان لم يشرع في
غيره . ولا يصح سح مسلّم فيه قبل قبضه ولا الحوالة به ولا عليه ولا أخذ
رهن وكفيل به ولا أخذ غيره عنه

وجوده بطلبه به أو مسح في المتعذر كلا كان أو بعضا (أو أحد رأس ماله) ن
فسح لتعذر كله ، أو أحد عوضه أن عدم تعدد رده وإن أسلم دمي رأى
دمي^(١) [في حر فأسد أحدهما وجع المسموح أحد رأس ماله (و) الشرط السادس
(قبض الثمن) أي رأس مال المسموح (قبل التفرق) من المجلس فلا يصح سح دين
بدين فإن قبض البعض ثم افتراق صاحبه فبما قبض وتطل فيهما بعض . ويشترط كون
رأس مال المسموح معلوم الصفة والعدد لا بصورة مشاهدة ولا عا^(٢) لا يمكن
صسطه كجوهه فإن فعلا ما تطل ويرجع إل كان بافنا والا فقبضته أو مثله فإن
احتكاما في قدر قيمة فقول مسلّم إليه . فإن قال^(٣) لا أعز قدر ذلك فقيمة مسموح فيه
مؤجلا الأجل الذي عيناه . (و) الشرط السابع (أن يسم في الدمة) ولم يذكره
بعضهم بالاستتمام عنه مذكر الأجل أو المؤجل لا يكون^(٤) لا في الدمة (فلا
يصح) المسموح (في عين) كدار وحجرة ناته (ولا) في (ثمرة شجرة معينة) ونحوها
لأنه يمكن بيعه في الحان فلا حاجة إلى السلم فيه (وبحب الوفاء) أي وفاء المسلم فيه
(موضع العقد) إذا كان محل إقامة لأن مقتضى العقد التمسك في مكانه (أن لم شرط)
أو فاء (في غيره) أي غير مكان العقد فديم . أو ما لم يعقد بربيه أو دار حرب
أو بحر أو جبل غير مسكون فيشترط . كره لتعدد الوفاء موضع العقد فيكون محل
التسليم . فاشترط تعيينه بالقول كالزمان ، والمسلم [أحده^(٥)] في غير مكان العقد
إن رخصا لا مع أجرة حمله إليه كالأجرة أو أحد بدل السلم (ولا يصح بيع مسموح فيه
قبل قبضه) ولو لم هو عليه ولا مسموح دين غيره فغير من هو في ذمته لأن أهبة
تقتضي وجود معين وهو متب هنا (ولا) تصح (الحوالة به) أي بمنه فيه
لأنها معاوضة يسم في قبل قبضه فلا يجر كالبيع (ولا) تصح الحوالة (عليه) لأنها
لا تصح إلا على دين مستقر والسلم عرصة الفسخ ، (ولا) يصح (أحد رهن) به
(و) لا أحد (كفيل به) أي يسم فيه (ولا) يصح (أحد غيره) عوض (عنه)

(١) عن شرح المشي (٢) عن الأصابع (٣) عن الأقابع وشرحه

ويصح بيع دين مستقر من ثمن وقرص ومهر بعد دخولي وأجره استوفى جميعا وأرض جنازة وقيمة متلف ومعه لمدين فقط . لكن إن كان الدين من ثمن مكيل أو موزن بائة بالسننة أو ثمن لم يقبض فانه لا يصح أن يأخذ عوضه ما يشارك المبيع في عنه ربما فصل أو نسبته فلا يتناص عن ثمن مكيل مكسلا ولا عن ثمن موزن موزونا حسب المادة ربما السنيته . وإن بائة بما لا يساع به سننة كذهب بقصة وير شمعير . أو بموصوف في الدمة اشترط فتن عوضه في المحسن قبل لفرق . ومن أسد وعليه سم فقال لعريمه أقص سلتي لنفك لم يصح لنفسه اد هو حوله لسم . ولا تلامر لأنه لم يوكله في فحه والمفوض ماعى على مثله يدفع . وصح إن قال أقبض لي ثمنك فيصح فتن وكيل من بائة لنفسه بها إلا ما كان من غير جسر ماله فلا يصح .

(فصل) . القرض بفتح القاف ويحكى كمرها مصدر قم من لقي . بداة كمر الزاء إذا قطعه ومنه : المقرض ، والقرض اسم مصدر بمعنى الاقراض . وشره دفع مال أرفاقا لمن يتبع به ويرد بده . ويصح بقض قرص وسف وكل ما أرى معامرا . وشره عم قدره ووصفه ويكون مقرض يصح نفعه . ومن شأنه أن يصادف دمه فلا يصح على ما يحدث . ذكره في الانصار قال ابن عجيل يدين لا يشت إلا في الدم . وفي لم يوجد [صح (١)] قرص حيوان وثوب لبث المان ولأحد المسلمين . انتهى . ولا يشت فيه حمار . وهو من ادراقي الفدوت بها لما فيه من الأجر العظيم لقوله يَرْبِيهِ من كشف عن مؤمن كربة من كرب المشاوح الله عنه كربة من كرب يوم القيامة . وحديث آدم أن لثني يَرْبِيهِ واده شرها وكرامة قال ربيب دية (٢) أسرى بي على باب الجنة مكتوبا الصدقة عشر أمساها والقرص [بثمانية عشر] فقلت يا جبريل ما بال لقرص أفصل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده . والمقرص ٢٠٠ لا يستقرص إلا عن

(١) عن شرح للنهي

(٢) عن سككف

وكل ما صح بيعه صح قرضه إلا بى آدم . ويجب رد مثل فلوس ومكيل وموزون قال فقد فقسته يوم فقده بقيمة غرضها

حاجة . رواه ابن ماجه . وهو مباح المقرض . ولا إثم على من سئل فل بقرض (١) وليس من المشقة المدمومة . (وكل ما صح بيعه صح قرضه) من مكيل وموزون وغيره وجوه وحيوان (إلا بى آدم) لأنه لم ينقر قرصهم ولا هو من المراقب . ولا يصح قرص منفعة . ويتم المقرض بقول ويملك ويؤزم بمص فلا يملك مقرض استراحه إلا أن حجر على مقرض لنفس قيمته الرجوع فيه شرطه . وإن شرط رده بعبه لم يصح (ويجب) على المقرض (رد مثل فلوس) ولو بعير سعرها بمقص أو كسدت (و) يجب رد مثل (مكيل و) مثل (موزون) لا صاعه فيه مباحه . صح له فيه قال فى المبدع إجماع لأنه يضمن فى العصب والاتلاف عنه بمكده ها مع أن المشىل أقرب شها به من القصة . ما لم يتعيب القرص أو يكن قنوس أو ردا مكره فحرمها السنطان به قيمة وقت قرص نصا من غير وجه أن جرى بينهما ربا فصل (قال فقد) انش (و) عليه (قيمته يوم فقده) لأنه يوم ثوبها فى دمه (و) يجب (قيمة غيرها) أى القنوس والمكيل والموزون كجوه وخبوه بما لا يسطر بأصحة . (يوم فقده) لاختلاف قيمته فى الزمن اليسير بكثرة الروايع وقاما لم يدر بانه كثيره فيتضرر المقرض وتنفق فيتضرر المقرض

وتعتبر قيمة غير الجوه وخبوه كدروع ومعدود يوم قرص لانها حينئذ ثبتت فى دمه وير مثل كيل مكيل دوج وروما لأن الكيل هو معباره الشرعى ، وكذا مثل وزن موزون دوج كيلا وخور قرص امان كيلا كساتر المائعات ولسق أرض اذا قدر بأسوبة ويخور قرصه مقدرا بر من عن نوبه غيره ليرد عليه مثله فى الزمن من دته . نصا قال لإمام أحمد وإن كان فى غير محدود كرهته لأنه لا يمكن رد مثله وقرص آخر وأخير عددا وروى عددا فلا فصل . رداه . ويثبت للقرض

(١) أى اذا كان المستقرض مرضى الدمة واحتاجا أو برحى اذا أقرض أن يقوم بعمل تنفع هو وغيره وتنفق الأمانة بذلك فقد يقال أن أقرضه قرص كراهية على كل متمكن لا يتضرر بالأفراص ، وهل أوقع الناس فى أحد الربا بواحد أو بحينة إلا امتناع المثرب من الأفراص وقد نأب المسلمين بذلك صرر لا يوصف ولا سبأ فى الإفطار التى يوجد فيها مزابون من غير المسلمين كالفند والله المستعان . المعنى

ويحرم كل شرط يجر مفعلاً وإن وفاه أجود أو أهدي إليه هدية بعد وفاه بلا شرط فلا بأس

فصل في ما جاز بيعه جار رهنه

البدل حالا ولو مع تأجيله ويحرم الألام بتأجيله وكذا كل دين حال ، ويجوز شرط رهن وصحبه فيه لا شرط نقص وفاء ، ولا شرط أخذ من على الآخر أنه يديه أو يجره أو يقرضه كشرط رباة وهدية (ويحرم كل شرط) في القرض (يجر مفعلاً) نحو أن يسكنه داره محالاً أو رخيصاً أو يعيره دابة أو يعضه حيراً منه أو سنة أخرى ، فإن في المعنى والشرح أن من يمكن منه مؤنة جدر ولا حرم (وإن وفاه) أي وفي المقرض المقرض (أجود) مما له عليه أو أكثر أو دون ما له عليه تراصهما فلا بأس (أو أهدي) المقرض (له) أي المقرض (هدية بعد وفاء) أو عت رباة لشهره محتمة وفعل ذلك (بلا شرط) ولا مؤنة في الجميع نصاً (فلا بأس) به وفاء وفاء ، ومن يؤمنه من حسابه من دونه أو مكافأته لم يجر ، لا إن جرت عده بهما به قبل فرض فإن كانت جارية فلا بأس ، فإنه في الإقاع وشرحه وإن دانت هدية على أنعاء فإلزامه حرام كذا قرره شيخنا التعلي (١) انتهى فإن استصفاه حسب به ما أكل نصاً ومن طوّل بدن فرض أو عصب ببدل آخر لزومه إذاؤه إلا ما لحقه مؤنة وقيمه بيد المقرض أو العصب [انقص (٢)] ولو بدل المقرض أو العاصب ما عده بمقرض المقرض أو العصب ولا مؤنة لحقه لزم به قوله مع أمن البلد والطريق

(فصل) - الرهن لغة لثبوت وندوام ومه (كل من عت رهنه) وشرعاً ثبوت دين معين يمكن أحده أو بعضه منها أو من ثمنها إن تعدد الوفاء من غيرهما (٣) ويجوز أن رهن الإنسان ما يسه على غيره ولو غير رضاء المدين كما يجوز ضمانه وأولى ، ولا يصح معلقاً بشرط ولا بدون إيجاب وقبول أو ما يدل عليهما ، ولا بد من معرفة الرهن وقدره وصفته (وكل ما جار بيعه) من الأعيان (جار رهنه) لأن المقصود فيه الاستيثاق الموصل للدين ولو تقداً أو مؤخرًا أو

وكذا ثمر ودرع لم يبد صلاحهما وقن دون ولده وبحوه . ويلزم في حق
راهن بعض ونصرف كل منهما فيه بغير إذن الآخر اطلاقاً إلا عتق راهن
وتؤخذ قيمته منه رهناً . وهو أمانة في يده مرتين . وإن رهن عبد اثنين فوفى
أحدهما أو رهناه فاستوفى من أحدهما املك في نصيبه .

مبارا . ويسعد صتان العارية إلا المصحف فلا يصح رهنه ولو لمسه ولو فلما يصح
بيعه ، نقل الجماعة عن الإمام أحمد قال : لا أرهن في رهن المصحف لأنه وسيلة
إلى بيعه وهو محرم . وكل ما لا يصح بيعه كأم ولد وحرورهم وكلب وابق
ومحول وحر لا يصح رهنه (وكذا ثمر و) كذا (روع لم يبد صلاحهما) أى
ثمر ولروع أى فيصح رهنهما بلا شرط قطع لأن المنهى عن بيعهما بعدم أمن
العامة وتقدير لهما لا يعوت حق المرتين من الدين لتعلقه بدمه الراهن (و) كذا
رهن (ذكرنا كان أو أى أى يصح رهنه) دون ولده وبحوه (كأخيه وأبيه لأن
حرمة لبيع لأجل التزويج وهو مفعود هنا . ولا يصح الرهن إلا من ماله أو
ماشور له في رهنه من يصح تبرعه ولا رهن ما ينضم لعاس . ولا يصح إلا مع
الحق أو بعده وعده منه أنه لا يصح قبل الدين . نص عليه . والراهن يرجوع في
الرهن ما لم يقبضه المدين ، (ويلزم) الرهن (في حق راهن بعض) لأن لخط
فيه لغيره فزوم من جهته كالصيان بخلاف مرتين لأن أحط فيه له وحده فكان له
فصح كالتصميم له (ونصرف كل واحد منهما) أى الراهن والمدين (فيه) أى
الرهن (بغير إذن الآخر باطل إلا عتق راهن) يصح سواء كان مؤسراً أو معسراً
نصا . ويحرم بلا إذن مرتين لإبطال حقه من غير الرهن (وتؤخذ قيمته) أى
الرهن (منه) أى الراهن تكون مكانه (رهنا) وكسبه وعاؤه المتصل والمفصل
رهن يباع معه في وفاة الدين ، (وهو) أى الرهن (أمانة في يده مرتين) لا يصح
إلا ما تتعدى أو التبريط وقبل قوله بيمينه في عدم ذلك ، وإن تلف بعض الرهن
فأفاه رهن بجميع الحق ولا يملك منه شيء حتى يقبض الدين كله ، (وإن رهن)
ما يصح رهنه (عند اثنين) يدين لهما فكل منهما ارتهن نصفه (و) متى (وفى)
راهن (أحدهما) أى المرتين دينه املك في نصيبه (أو رهناه) أى رهن اثنين
شيئاً واحداً (فاستوفى) المرتين (من أحدهما) دينه (املك) الرهن (في نصيبه)

وإذا حل الدين وامتنع من وفائه فإن كان أدن لمزتين في بيعه ناعه وإلا أجبر على الوفاء أو بيع الرهن ، فإن أتى حسن أو عذر ، فإن أصر ناعه حاكم ووفى دينه . وعائت كمتنع . وإن شرط أن لا يباع إذا حل الدين أو إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له بالدين لم يصح الشرط ولمزتين أن يركب ما يركب ويحلب ما يحلب بقدر نفقته ، لا إذن وإن أتق عليه فلا إذن راض مع إمكانه لم يرجع .

أي الموقف عليه ، (وإذا حل الدين وامتنع) مدين (من وفائه) أي الدين (وإن كان) الراض قد (أن لمزتين في بيعه) أي الرهن أو أدن أعيره وم يرجع عن إذنه (ناعه) أي لرهن مأذون له من مزتين وعيره . (وإلا) يكف إذن أو أدن ويرجع (أجبر) مدين أي أجبره حاكم (على الوفاء) من عه الرهن (أو) أجبر على (بيع الرهن) ليوفى من ثمنه (فإن أتى) أوفاه والبيع (حسن أو عذر) أي حله حاكم أو عذره حتى يفعل ما أمر به (فإن أصر) على الامتناع من كل منهما (ناعه) الرهن (حاكم) ناعه نفسه أو أميته لتمنيه طريقا لأداء الواجب (ووفى دينه) لقيامه مقام الممتنع . (وعائت) في الحكم (كمتنع) ولا يبيعه مزتين إلا بأذن ربه أو الحاكم ويصح جعله بد عدد معين جائز تنصرف من عدد وكافر عدل أو فاسق ذكر أو أنثى لأنه توكيل في قبض في عهد شار كعيره . (وإن شرط) الراهن (أن لا يباع) الرهن (إذا حل الدين) لم يصح الشرط منافاته الرهن ولم يفسد العقد ، (أو) شرط للمزتين أنه (أن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له) أي للمزتين يأخذنه (بأنفس لم يصح الشرط) ولم يفسد العقد بل يزمه الوفاء أو بأذن للمزتين في بيع الرهن أو ببيعته هو نفسه فإن أصر ناعه حاكم كما تقدم ، (ولمزتين أن يركب ما) أي حيوان (يركب) كحرس وغير بقدر معته (وإن) أن (يحلب ما يحلب) واسترضاع أمه (بقدر معته) متحريا العدل . ناعه ، ولا ينهكه ناعه (فلا إذن) الراهن ولو حاصر ولم يمتنع . ومثونة الراهن وأجره بحرته وردده من إناقه وكفه ونفيه تحبزه إن ماتت وسفيه ونفقيته ورباره وجداده ورعى ماشية وعداواته لمرض وجرح وخثائه على الراهن ، (وإن أتق) مزتين (عليه) أي الرهن (فلا إذن راض) ليرجع عليه (مع إمكانه) لاستئذانه (لم يرجع) ولو نوى الرجوع لأنه متبرع ومعرط بعدم

والإرجاع بالأقل بما ائتمنه ونفقة مثله إن نواه . ومعار ومؤجر ومودع
كرهن ، ولو خرب فصره رجع بآله فقط

فصل **في** **بعض** **أحكام** **التصرف** **ما** **وجب** **أو** **يسبب**
على غيره لا الأمانات بل التعدي فيها ولا جـرية ،

الاستئذان ، (وإلا) يفرض على استئذانه بعبئته أو تواريه ومحو ذلك فأعين
(رجع بالأسلح ما ائتمنه) على رهن (و) من (نفقة مثله إن نواه) أي الرجوع
ولو لم يئذن حاكم مع قدرته عليه ولو لم يئذن . (و) حيوان (معار ومؤجر
ومودع) ومشتري بيد أحدهما بآله الآخر إذا أئتمن عليه مستعير ومستأجر
وودع وشريك (كره) فيما بين نفسه . وإن مات فكماله مرتين فكذلك
(ولو خرب) أرهن كذا أهملت (فصره) مرتين (رجع) معمر (بآله فقط)
لأنها منك . لا بما (١) [يعقب به ماله له دار كشم ما ورما دوطي وجص
ودرة وأجرة معمر إلا بآله ماله كذا] وإن جى رهن بعلق الأرض رقبته من
استمر فحيز سيده (١) [بين قدرته بالأسلح منه ومن قيمته وأرهن بآله أو بيده
في الجناية أو نسيبه فيما لا استمرار كونه عوضا عنها بملك فسطح كونه غلا لئرن
كالو بلف أو مان مستحقا] وإن لم يستعير أرض الجناية أرهن ببيع منه بهدره
وبه رهن . قال بعدد بيع بعضه أو بقص تشمين ببيع كله وفاق ثمنه رهن
ومن قص العين خط بعضه كرهين ونجس وير مساجر ومشتري ومائع وعاصب
وملنقط ومقرض ومصارف وأرعى الرز لباث وسكره م يقبل إلا بيده .

(فصل) في أحكام تصيان والكمالة والخرقة تصيان جائز جماعا في الخلة .
(وبصح صيان جائز التصرف ما) أي مالا (وجب) على غيره كشم وفرص
وفيجه منفع مع ضمانه على مضمون عنه ولا يسقط بالميان (أو) صيان ما (يسبب
على غيره) كعمل على عمن . و (لا) يصح صيان (الأمانات) كالوديعة والشركة
والمصارفة والعين المؤجرة أو المدفوعة إلى الحياطة والقصار أو نحوهم (بل)
يصح صيان (التعدي فيها) أي الأمانات . (ولا) يصح صيان (جبره) سواء
كان بين وجوبها أو بعده من ملة أو كافر لغوات لصغار عن المضمون بدفع

وشرط رضاء ضامن فقط ، ولرب الحق مطالبة من شاء منهما .

الضامن . ولا دين كناية . ويحصل الاثر ام لمعط انا صين وكفين وقبل
[وحيل (١)] وصير وعيم ، وصمنت دينك أو تحملك ونحوه ، ويصح بإشارة
مفهومة من أحرس (وشرط) لصحة الضامن (رضاء ضامن) لأن الضامن سارع
بالتزام الحق باعتباره الرضاء كالتبرع بالأعيان (فقط) أى لا يشترط رضاء مضمون
عنه ولا رضاء مضمون له لأنه وثيقه لا يعتبر لها قصص فهو يعتبر لها رضاء كالتبرع .
ولا ممة (٢) [ضامن لمضمون به ومضمون عنه ولا العدم بالحق (ولرب الحق
مطالبة من شاء منهما) أى الضامن والمضمون عنه ثبوت الحق في دميتهما ،
ومطلبتهم معا في الحياة والموت ، لكن لو ضمن إنسان ديما حالا إلى أجل معلوم
صح ولم يطالب به حين مضى ، فإن عين . عندك خاص لا يؤجل فكيف يؤجل على
الضامن أم كيف يثبتي في دميته على غير الوصف لدى يتصف به [في دميته (٣)]
المضمون عنه ؟ فالجواب أن الحق يتأجل في اسداء ثبوته اذا كان ثبوته بعدد وم
يكن على الضامن حالا ثم تأجل ، ويخوّر مخالف ما في الدميته بدليل ما لو مات
المضمون عنه والدين مؤجلا . اذا ثبت هذا وكان الدين مؤجلا إلى شهر فصمته إلى
شهرين لم يكن له أن (٤) يخاصه ان مضى (٥) . انتهى . ويصح ضمان عهدة ثمن
والثمن إن طهر به عيب أو حرج مستحقا وضمان المقوص على وجه السوم وهو
أن يساوم إنسان على عيب ويفطخ ثمنه أو لم يقطعه ثم يأخذها ليربها أهله فإن
رضوا أخذوها وإلا ردوها لأنه مضمون مطلقا . وإن أخذ ثمنها بدين ربه ليربها أهله
فإن رضوا به أحده ولا رده من غير مساومه ولا قطع ثمن فلا يصح دانتها
ولا يربط . ولا يصح ضمانه بل التعدي فيه من قبل الأمانات وتقديم حكمها
أول لفصل . وإن قضى الضامن ما على المدين وبوى الرجوع عليه رجوع ولو لم
يأذن له في الضمان والقضاء . وإن لم ينو فلا رجوع له ولو ضمنه نادته . ومن ضمن
أو كفل شخصا ثم قال لم يكن عليه حق صدق خصمه المضمون له أو المكفون

(١) عن أبيه والاقاع (٢) عن الاقاع ، ونحوه في الشهر (٣) عن أبي

(٤) فقط على « م يكن له مصادره الضامن إلى شهرين » . وأصل سؤال والموات في
التمني . وقد تصرف اشرح في من أمانته غير السابقة ويمكن أن يكون تصرف في التام
أيضا والله أعلم بالصواب

وتصح لتكفاله بدن من عليه حق مالي وبكل عين يصح صياها وشرط رضاء
كفيل فقط فان مات أو تلمت العين بفعل الله تعالى قبل طلب برى .

وتجوز الحوالة على دين مستقر ان اتفق الدينان حسبا ووقتا ووصفا وقدرآ

يتميمه فان بكل فصي عليه مراءه لصبي والأصيل . وإن برى المصمون برى
صامه ولا عكس . ولو ضمن اثنان في كثير واحد . وقال كل واحد : ضمنت لك
دين . كان لزمه طلب كل واحد مادين كله . وإن قالوا ضمنت لك دين . فدهما
بالخصص . (وتصح الكفالة) وهي مصدر كمن بمعنى التزم وشرعا أن يترى رتبته
(١) إحصاء (بدن من عليه حق مالي) من دين . و عارية ونحوهما أي ربه .
و تعتقد بما يعتقده الضمان . وإن ضمن معرفته أخذه به ، (و) تصح (بكل عين
يصح صياها) كالمعصوب (١) والعواري - لا يسب من عليه حد أو فصاص ولا يعير
معين كآخذ هدين (و شرط) لصحتها (رضاء كفيل فقط) لا مكحول به ولا مكفول
له كفيلان . وتصح حابة ومؤجدة من ضمن كآب حابة (قال) سلم كفيل مكفول
به مكفول له محل العقد وقد حل لأجل أو لا ولا ضرر ونفس ثم يد حابة
ظالمه أو سلم نفسه برى كفيل أو (مات) مكفول به برى كمن لسقوط الحضور
عنه بموته (أو تلمت عين) المضمومة لى مكمل بدن من هو عليه (بفعل الله)
تارك و (بعاني قبل طلب) ها (برى) كفيل لأنه يترلة موت المكفول . وإن
عسر على التكفيل إحصاء المكفول مع بقائه بأن تودى أو عت أو امتنع أو
غير ذلك ومضى من يمكن رده فيه أو من عينه ضمن ما عليه . والسحاب
كالكفيل فيحرم إن هرب المحسوس من السحب وعجز عن إحصاءه .

(وتجوز الحوالة) ، و شتافها من التحول لأنها تحول الحق من دمه إلى
الى دمة المحال عليه . وهي عمد أرفاق ، وشرعا انتفاء مال من دمة الى دمة بلفظها
كأحدثت بدنيث أو بمعناها الخاص بها كأسمعك دنت عني ريد ونحوه . وشروطها
حمية أحدها ما أشار اليه بقوله (على دين مستقر) فلا تصح على مان سلم أو رأسه
بعد فسح ولا على صدائق قبل دخول . ولا يشترط استقرار المال المحال به . والثاني
ما أشار اليه بقوله (ان اتفق الدينان حسبا ووقتا ووصفا وقدرآ) فلا يصح أن

وتصح بحمسه على حمة من عشرة وعكسه . ويعتبر رضاء بحيل ومحتال
على غير مليء

فصل في الصلح في الاموال

يحيل بدناير على درهم ولا بحال على مؤجل ولا تصحاح على مكثرة ولا عشرة
على حمسه وعكسه (وتصح) احوالة (بحمسة على حمة من عشرة) (تصح
(عكسه) كأن يحيله بحمة من عشرة على حمة . ولا يصح خلاف سبى الدينين .
و مات على قدر كل من اثنين بخال . والمحل عليه لا اعتبار للسليم . والجأله
يمنع منه . ولزم كون اعاء عليه يصح له فيه من مثل وغيره ومعدود
والخامس ما أشار اليه بقوله (ويعتبر رضاء بحيل) لأن المحل عليه فلا يزمه أدائه
من جهة الدين على . محال عليه (و) يعتبر أيضا رضاء (محتال) بالحوالة (على غير
مليء) قال أحويل على مليء . لم يعتبر رضاء ويحجر على اصابه نصا . والغنى الذي يحجر
محال على اصابه القادر بماله وقوله وبذنه نصا . ففي ماله القدرة على الوفاء . وفي
قوله أن لا يكون ماصلا . وفي يده إمكان حصوله بحس الحكم فلا يلزم أن يحتال
على والده ولا على من هو في غير يده ولا أن يحيل على أبيه . وإن طسه ميتا
وحله فدان مملسا رجع على بحيل ولم يحجر على اصابه . متى توفرت الشروط يرى
البحيل من الدين بمجرد الحوالة ولو (١) أجلس المحتال عليه بعد ذلك أو مات أو
جحد الدين وعليه المحتال أو صدق المحيل أو تمت بنية فانت وبخوة . ولا فلا
يصل دون بحيل فيه بمجرد فلا يبرأ بها . وإن لم تنوثر الشروط لم تصح الحوالة
وبما تكون وكأله

(فصل . والصلح) لغة لتوفيق واسم . تمتع السبي وكرها . أى صلح
الندارة . وشرعا معاقدة بتوصل بها الى موافقة بين مختصين . وهو جائز مالا حرام .
وهو حمة أنواع . بين المسلمين وأهل حرب . وبين أهل عدل وبغى . وبين
زوجين حسب شقاق بينهما أو خافت إعراضه . وبين متخاصمين في غير من .
والخامس ما أشار اليه بقوله (في الاموال) وهو المراد ههنا . ولا يقع في الغالب
إلا عن الخطأ رتبته الى مادونها على سبيل المصاراة لحصول بعض العرض . وهو

قسيان . أحدهما على الإقرار ، وهو نوعان . الصلح على جنس الحق مثل أن يقر له بدين أو معين فيصح أو يثبت له البعض ويأخذ الباقي فيصح من يصح تبرعه بغير لفظ صلح بلا شرط ، الثاني على غير جنسه فان كان بأثمان عن أثمان فصرف ويعرض عن نقد وعكسه

من أكبر العقود فائده . وبذلك حسن فيه الكذب . وهو في الأموال (قسيان . أحدهما) يكون (على الإقرار . وهو) أي الصلح على الإقرار (نوعان) : أحدهما (الصلح على جنس الحق) المقر به (مثل أن يقر) جائز التصرف (به بدين) معلوم (أو) يقر له (معين) بيده (فيصح) المقر به عن المقر بعض الدين بصله أو ثبته أو دونه (أو يثبت له البعض) من الدين المقر بها (ونأخذ) المقر به (الثاني) من الدين ولعين (فيصح) ذلك (عن يصح تبرعه) لأنه جائز التصرف لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته كما لا يمنع من استغناؤه . وقد كلف النبي ﷺ عرماه جابر ليصنع عنه . فيصح أن كان (بغير لفظ صلح) لأنه هضم للحق و (بلا شرط) مثل أن يقول له : على أن أعطيني فان فعلت لك لم يصح لأنه لا يصح بيعي لمبة والإبراء شرط . ولا يصح الصلح بأواعه من لا يصح تبرعه ككتاب ومن مآذونه له في تحاره وولي يتيم وناظر وقف ونحوهم إلا إن أكره من عليه الحق ولا يثبت بدعيه ، لأن استيفاء البعض عند المعجر عن استيفاء الكل أولى من ترك . ويصح من ولي عما ادعى به على موليه وبه دية فيدفع البعض ويمنع الآخر . أو أمسه في الثاني لأنه مصلحة . فان لم يكن به يثبت لم يصح عنه وظاهره ولو عبده أولى . ولا يصح الصلح عن دين مؤجل مضمونه نصا إلا في كثرة إذا غفل الميكاتب لسيده بعض كتابة عنها لأن الرما لا يجري بينهما في ذلك . وإن وصح رب دين بعض دين حال وأجل باقيه صح الوصع لا التأجيل ، وإن قال له أقر لي بدين وأعطيك منه مائة فأقر صح الإقرار ولزم الدين ولم يلزمه أن يعطيه شيئا . والنوع (الثاني) من نوعي الصلح على الإقرار أن يصلح (على غير جنسه) الحق ، بأن أقر معين أو دين ثم صالحه عنه بغير جنسه فهو معاوضة تصح بلفظ الصلح (فان كان بأثمان عن أثمان) (هو) صرف (له حكمه لأنه يبيع أحد الدين بالآخر فيشترط له القبض في المجلس . (و) إن كان (يعرض عن نقد وعكسه) بأن صالح بنقد عن عرض

فبيع . القسم الثاني ، على الإنكار ، بأن يدعى عليه مكر أو بسكت ثم يصاحبه ويصح ويكون إبرا . في حقه ويبدأ في حق مدع . ومن علم كذب نفسه فالصلح باطل في حقه

أو بمرس عن عرس (ف) هو (بيع) ثبت فيه أحكام البيع والصلح عن دين يصح بغير جسه ما كثر من الدين وأقل منه بشرط القص قبل التفرق لئلا يصير بيع دين بدين ويحرم بجسه إذا كان مكسلا أو موروما ما كثر أو أقل عن سبيل المعاوضة لأنه ربما لا نادر على سبيل الإبراء وخطيئته فيصح كالأوامر من الكل . ويصح الصلح عما تعد عليه من دين كمن بينهما معامدة أو حساب مضي عليه زمن طويل كعمير حنظله و (١) شعير احتفظه وطحننا بمال معصوم حن أو سبينة فإن لم تعدر عليه فكرامة من مجهول جرم به في التفتيح وتبعه في المنتهى وقدمه في العروع ، قال في التحميم وقد رتب أبحاثنا الصلح عن المجهول أقرر به معصوم منزلة الإبراء من المجهول فيصح على المشهور لقطع النزاع . وظهر كلامه في الإلصاف أن الصحيح المانع لعدم الحاجة إليه ولأن الأعيان لا تفعل الإبراء وقطع به في الإلصاف . قال في العروع وهو ظاهر بوضوحه . و (القسم الثاني) من قسمي الصلح في الأموال الصلح (على الإنكار . بأن يدعى) إساء (عليه) أي على آخر عينا في يده أو ديناً في دمه (فيسكن) المدعى عليه (أو بسكت) وهو مجهول ما ادعى به عليه (ثم يصاحبه) على نقد أو سبينة لأن المدعى ملجأ إلى التأخير وتأخير حصصه (فيصح) الصلح (ويكون) صلح الإنكار (إبرا . في حقه) أي المدعى عليه لأنه يبدل العوض لدفع الخصومة عن نفسه لا في مقابلة حق ثبت عليه فلا شععة فيه ولا يستحق عليه شيئاً (و) يكون الصلح (بيعاً في حق مدع) فله رد المصالح به عما ادعاه بغير يده فيه لأنه أحده على أنه عوض عما ادعاه وانصح الصلح إن وقع على عينه وإلا طالب بدله (ومن علم كذب نفسه) من مدع ومدعى عليه (فالصلح باطل في حقه) أما المدعى فلأن الصلح مضي على دعواه الباطلة . وأما المدعى عليه فلاه منى على جوده حتى المدعى ليا كل ما ينفعه بالباطل ، وما أحد غرام لأنه أكل مال الغير بالباطل ، ولا يشهد به الشاهد به أن علم طائفة لأنه

العص - وإذا حصل في أرضه أو حداره أو هوائه غصن
شجره غيره أو عرفته لزمه إزالته ، وصح ما تنفع به بعد صلب ، فإن أن لم
يجر في العص ولواءه . فإن لم يمكن فله قطعه بلا حكم . ويجوز فتح
باب الاستطراق في درب هـ .

أي أنه على ما نقل . ومن أرى عليه عمل ونسكه ثم قال صاحبني عن الملك الذي
تدعيه ملك غيره . وصح أن يجني عن منكر الدعوى صح الصلح أذن له
أمكن أو لا يمكن لا يرجع عليه بدون بدنه . وصح أن يورثها لمن
لعوض منه ، رجح بالدار مع الإقرار بالدعوى ، فإن في الرأية أو قيمة
المتاح المصالح به مع الإنكار . ولا يصح الصلح على حيار أو شفعة أو حد ذات
تسقط جميعه ، ولا أن يصاح شاربا أو سارفا أو رابا أو بطلقة أو سهدا
سكنم شهابه .

(فصل في حكم جود كسر جيب وصتم مصدر جاور وصله الملازمه
وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جريلا يوصي بالخروج حتى طست أنه سيورثه ،
(وإذا حصل في أرضه أو) على حد ذاته (في) هو (له) هو أو بعضه
أو منفعته (غصن شجرة غيره أو عرفته) أي عرفه غيره (لزمه) رب العص
والدفع (إزالته) أي نعص بده في ناحية أخرى أو قطعه سواء أثر ضرره
أو لا يخلى ملكه الواجب إخلاله ، واللواء تابع بقرار ولزمه إزالته العرفه أيضا
(وصح) رب غصن أو عرفه (ما تلف به بعد حطب) إزالته لصيرورته متعديا
ببقائه (فإن أن) إزالته (لم يجز في العنص) لأن خصوصه في هوائه ليس من فعله ،
(ولواءه) أي العص منه وجوبا (هـ) أن أمكن بيه ويجوز له لم يجز لرب الأرض
أو الهواء ثلاث كالهبة لصانته إذا لم يمت بدون عتس . فإن أشبه في هذه حابة
فعله عرفه لتعديبه (وإن لم يمكن) ليه (فله) أي لرب الأرض أو الهواء (قطعه)
أي لعص (ملاحكم) حاكم ولا عزم عليه لأنه لا يرمعه في مال غيره في ملكه
بلا رضاه ، ولا يصح صلح رب لعص ولا من مال حائطه أو ربي حشيه في ملك
غيره عن ملك بعض (ويجوز فتح باب الاستطراق) إذا كان (في درب هـ)
لا في غير نافذ إلا بادن أهله . ويجوز نقل باب في غير نافذ إلى أوله بلا ضرر

لا إخراج جناح وسائط وميراب إلا نادى امام مع أم الصرر . ومعل
ذلك في ملك جرد ودر مشترك حرام بلا إذن مستحق ، وكذا وضع
حطب إلا أن لا يمكن تقيف إلا به ولا صرر فيجس — بر .

كقوله باب عبره وبحوه لا في - احل منه نصا إن لم يأت من فوهه . وال
أذن من فوهه حاء ويكوى (عده ذرمة فلا رجوع للأذن بعد) ^(١) يفتح الداحل
وسد الأذن ، و (لا يجوز) إخراج جناح (في فاه وهو لروشن على أطراف
حشيت أو حجر مدعو في الحائط) و (لا إخراج) (سائط) وهو سميعه من
حاشيت تحتها صرر (و لا إخراج) (ميراب) ساف (إلا نادى امام) أو (به
(مع أم الصرر) من . ولا إخراج - كالب - نعم ابدل المهمة ولا ذكة بفتحها قاله
في المومس - طريق فاه سواء عبر فاهه أو لا لأنه إن لم يضر حالا فقد يضر
علا ، وسواء أذن فيه لإمام أو لا ، لأنه ليس له أن يأت فيما ليس فيه مصلحة
لا سيما مع حياء أن صرر يمس ما يصف يدت لتعد (ومع ذلك) مبتدأ -
أي إخراج جناح وسائط وميراب وكان أو - كذا (في مث حار) أو هو (و في
(درب مشترك) أي عبر فاه وفتح باب فيه لاستطراق (حرام) حبر (بلا إذن
مستحق) سرت لأنه مسكه فريخ لتصرف فيه إلا ما بهم ويحود الصبح عن
ذلك بموص لأنه حين مدسكه أحاص ولأهل الدرب لخار أحد العوص عنه كثر
الحقوق ، ونحو في الجناح وبحوه ، عدم مقدار حروجه وعلاه . ويحرم على الجار
أن يكرث ملكه ما يصر بجاره كحرم ورجى وسور حدثه لا صرر ولا صرا ،
وهو صرر جار وجره متمع من ذلك بخلاف طيح حبر فيه فلا يجمع منه لدعاء
الحاجة به وصرره يسير لا سيما بالقوى ، ومن به حق ماء يجري على سطح جاره
لم يجر لجاره عليه سطحه يسبح جرى الماء أو ليكثر ضرره . ويحرم تصرف في
جدار جار أو مشترك بفتح رورة أو طاق أو ضرب وقد ونحوه (إلا يأذنه ،
(وكذا) يحرم (وضع حشيت) على جدار حله و مشترك (لا) (و أن لا) يمكن
(تقيف إلا به ولا صرر) (يجوز) نصا ولو لقيم أو مجنون (و يحبر) (رب

ومسجد كدار ، وإن طلب شريك - في حائط أو سقف الهدم - شريكه
للبناء معه أجبر كنقص خوف سقوط ، وإن بناه بنية الرجوع رجس ،
وكذا هر ونحوه

المواد أو لشريك ابن أبي ، (ومسجد) في حكم ما تقدم (كدر) نصا لأنه اذا
جار في ملك الآدى مع شحه وصيفه حق الله تعالى أولى . وللاسان أن يستد لي
حائط غيره ويستند فاشه ويحلبس في طله وينظر في صوء سراجيه (وإن طلب شريك
في حائط الهدم طهقا كان أو وقفا (أو) في (سقف الهدم) مشعا بينهما أو بين
سفل أحدهما وعلو الآخر (شريكه) فيه - معمول طيب - ، فلبناء معه) أى طالب
(أجبر) جواب الشرط - المطلوب على البناء معه - نصا (ك) ما يجبر على (نقص
خوف سقوط) الحائط أو السقف دهما للضرر . فان ابن أخمد حاكم من ماله
وأحق ، فان تعمير اقترض عليه (وإن بناه) شريك مادى شريك أو مادى حاكم أو
بدون إثنين (بنية الرجوع) على شريكه وبناء شركة (رجس) على شريكه ما أبق
على حصته ، وإن بناه لنفسه ما لته أى المهدم شركة بينهما ، وإن بناه لنفسه بعير
آلة المهدم فالبناء له خاصة وله نفسه - لا إن دفع له شريكه نصف قيمته لانه يجبر
على البناء فيجبر على الإبقاء ، (وكذا) في الحكم (هر ونحوه) أى كبر ودولاب
وباعورة وقناة مشتركة بين اثنين فأكثر فيجبر الشريك على الصيانة (١) . من امتنع ،
وفي لعمرة ما سبق تفصيله . وإن يجز قوم عن عمارة فماتهم أو نحوها فأعطوها لمن
يعمرها ويكون له منها جز . معلوم كنصف وربح صح ، وكذا إن لم يعجزوا ،
ومن له علو أو طبقه ثالثه لم يشارك في بناء ما الهدم تحته من سفل أو وسط وأجبر
مالكه على بناءه لينتفع رب العو من اجتماعه به . ويلزم الأعلى سقفة تمنع مشاركة
الأصل فان لم يكن أحدهما أعلى من الآخر اشتركا فيها . وإن هدم الشريك البناء
وكان لخوف سقوطه فلا شيء عليه لشريكه لوجوب هدمه اذا ، وإلا لزمته إعادته
كما كان لتعديده على حصه شريكه . وإن أهمل بناء حائط بستان انعما على شاته بما
تأب من ثمرته ضمن حصه شريكه

(١) رادى الأصل هنا الآلة المهدم فبناء له خاصة وله نفسه لا إن دفع له شريكه
نصف قيمته لانه يجبر الشريك ، وهذا تكرار لما تقدم قبل أسطر وتخليط من الناسخ - المعلى

فصل في الحجر وما يتعلق به

(فصل) في الحجر وما يتعلق به وهو بالاعتكاف والكسر لغة التصيق والمنع ، ومنه سمي المحرم حجرا قال الله تعالى (ويقولون حجرا محجورا) أي حرما محرما لأنه ممنوع منه ، وسمى العقل حجرا لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب ما يفسد وتضرع فيه . وشرعا منع لما ثبت من التصرف في ماله ، سواء كان المنع من قبل الشرع - كالصغير والمجنون والعمية - أو الحاكم كمنعه المشتري من التصرف في ماله حتى يقضى انتمز الحائض . والمفسد لغة من لا مال به ولا ما يدفع به حاجته ، وعند الفقهاء من دينه أكثر من ماله والحجر نوعان أحدهما الحق الغير مكتسب ماله وراهن ومريض وفي إمكانه ومرتب ومثبر بعد طلب التمسع ويحسد ذلك ، الثاني حظه ماله كمل صغير ومجنون وسفه - وبأنى - ولا يطالب ولا يحجر بدين لم يحل والعزم من أن سمر طويلا وليس بدينه ومن يحرق أو كعبيل على ماله حتى يوفقه بأحداهم أو غير محوف أو لا يحل قبل ماله في الاقتناع ، ولم يقيده في أمتهى بالطولين فيما لا أكثر لأصحاب . ولا يثبت تحليله إن أحرم ويجب وفاء دينه من طلبه به فوراً على قدر ولا يترخص من سافر فيه ويمهل بقدر ما يتمكن به من وفاء ، ويختلط إن حيف هروبه بملا منه أو كقبيل ماله أو ترسيم ، وكذا لو طلب عيوس تمكينه من الإبقاء فيمكن ويختلط إن حيف هروبه ، أو توكل إنسان في وفاء حتى وطلب الإبقاء لإحصار الحق فيمكن منه كالدوكل ، وإن ملن المدبر رب الدين حتى شكاه وجب على حاكم أمره بوفائه بطلب عريته ولم يحجر عليه وما عزم عليه وعلى محاطن . ولو أحصر مدعى عليه مدعى به فتمنع لدعوى على عيه ولم يثبت لدع له مونة إحصاره ورده إلى عبده لأنه ألجأ إلى ذلك قال أنى المدبر الوفاء بحسنه وليس به حرجه حتى يتبين أمره فإن كان معسرا وجبت تحليلته وحرمت مذهبته والحجر عليه مادام معسرا فإن أصر (١) على عدم الوفاء عززه ويكرر حبسه وتزيره حتى يقضيه ، ولا يزداد في كل يوم على أكثر من عشرة أسواط (٢) . فإن أصر مع ذلك باع ماله وقضاه . فإن ادعى العسرة ولم يصدقه رب الدين ودينه عن عوص كمنه وقرض ، أو عرض له مال سابق

(١) أي عيوس موصوفه في شرح المشي

(٢) كما وصوا به على أكثر التزير وهو عشرة .

ومن ماله لا يبيع بما عليه حالا وجب الحجر عليه بطلب بعض غرمائه
وسن إظهاره ولا ينفذ تصرفه في ماله بعد الحجر ولا إقراره عليه من في
دمته بكتاب بعد فك حجر . ومن سلبه عـ—————ين مال

والعاب بقاؤه ، أو عن غير عوض كبيع وصدائق وصنائع وكان أمر أنه متى حسن
إلا أن يقيم بينه بالعمره . ويعتبر في السنة أن يحجر ماض حاله ولا يخلف معها .
ويكنى في الحالين أن تشهد بالثبوت أو الاعسار . وتسمع بينة الثلث أو لاعسار
قبل الجحش كبعده ، أو إلا أن يسأل مدين مؤن مدع عن حايه وتصدقه عن عسرتة
ولا يجلس في المسائل الثلاث وهي ما إذا أقام مدع بعسرتة ، أو تلف ماله وخوفه .
أو صدقه مدع على ذلك . وإن أنكر مدع عسرتة وأقام بينة بتقديره على الوفاء .
أو حبس بصفه جوايه حسن حتى يبرأ أو يصبر عسرتة . وإن لم يكن دينه عن
عوض ولم يعرف له مال لأصل بقاؤه ولم يبرأه من مدع يخلف مدع ضمت يمينه
أنه لا يبرأ من مدع . حذف مدين أنه لا مال له وحشي دينه . وليس على محسوس
قول ما يدينه عسرتة له بما عليه فيه من وجوب . كذا مقرر وحده ولو تأول لصا
فقال رحمه الله (١) (ومن ماله لا يبيع) أي (ليس الذي) عنه (حال كونه
(حالا وجب) على حاكم (الحجر عليه) أي على من له مال لا في بيع عليه
(بطلب بعض غرمائه) فإن لم يمس أحد لم يحجر عليه وهو شأنه الممس (وسن
إظهاره) أي الحجر للممس وسنه ليطالب الناس حايها فلا يملأ إلا على نصيه .
وسن الاشارة على الحجر بذلك . ويتمن بالحجر عليه أربعة أحكام . أحدها بطلان
حق العرماء بماله (ولا ينفذ تصرفه) أي الممس (في ماله بعد الحجر) بغير تدبير
ورضيه (ولا إقراره) أي الممس (عليه) أي على من له المال أمسي بيده
لغيره من كان صاعدا كالمصار والمخائنك في يده منافع ففرجه لأمرانه لم يقبل قوله
وتبايع العين التي في يده حيث لا يئانه ويحرم من العرماء ويكون فيمنها واجبة على
الممس إذا قدر عليها . (بل) يقبل قوله بأن ما يدينه من المدع أو المال لغيره
(في ذمه) فيطالب به بعد ذلك حجر عنه . وكذا هو وسقيه لصوم . وإن
تصرف في دمه براء أو إقرار أو صحت صح (فيطالب) به (بعد فك حجر)
عنه . والثاني ما أشار إليه بقوله (ومن سلبه) أي الممس (عين ماله) بيع أو فسخ

حاصل الحبحر أخذها ان كانت بحرها وعوضها كله ، ولم يتعلق بها حق للغير ، وبيع حاكم ماله ونفسه على غرمائه ، ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه او هو مؤخر فحرم مطالته وحبه وكذا ملازمته ،

أو رأس [ما] سر و نحو ذلك حال كونه [جامل] حجر [عليه] أحدها [به]
لأنه أحق بها من غيره [أن كانت] العين [عاقله] فإن لم يوجد نكح و لم يخرج من
هـ و طئت أو جرح جرحاً تنفص به فيمته فلا رجوع . (و) أن يكون [عونها
كله] أي في دمه فإن أرى بعضه فلا رجوع . وإن نكح في ملكه فلا رجوع
إن تألف به قصد بيع أو وقف أو نحو ذلك . ولم يحتضن غير متميز (و) تنص به
حق للغير كزهر و نحوه . ولم تنص صفتها بما . بل سما كسح على و حجر نفس .
وم . دريذة متصه كسمن و كز و نحو صفة . و كون متبس حياً في أحدها فهي
وجد شيء من تلك امتنع الرجوع . ويصح رجوعه قول : لو نكح حياً . كذا
وهو فصح لا يخاف أن معرفة الرجوع فيه . ولا قدره على تسليمه . والثابت
ما انفار إليه قوله . وبيع حاكم مائة [لدى لمن من جس بدن] و ما (به) يسميه
هو و المال الذي من جسده (على غرمائه) أي ائتمس ثوباً . ومن إحصاءه
و إحصاء غرمائه عند بيع ليضبط الثمن . ولأنه أحب لقومه . وأبعد من الأهل
وإن باعه حاكم من غير حضورهم كلهم حراً . ومن بيع كل شيء في سوقه . وحب
برك ما يحتاجه من مسك و حاد صاحب لمثله . ثم نكح ما عجز من الغرماء . فإن كان
م يترك شيء . و ر ب (١) كان يملك منه و بشرى أو به في نفسه . ومن أعني
لصالح لمثله . و يجب أيضاً ترك آله حراً و محترق . فإن لم يكن صاحب حقة ترك
به ما تخرج به مؤنته و نفق عليه و عي من دمه و ماله من ماله بالمعروف وهو
أدنى ما يقدر على مثله . و عني ملكه مثله من مأكول و مشرب و كسوة . و حجر (٢)
هو و من تارمه مؤنته غير زوجته من ماله مقدما على غيره . و لو عني دين و هو .
و تقدم في جنازة . و يكسر في ثلاثة أبواب . و قدم في الرعاية . في ثوب واحد .
و أجرة مدد و نحوه . ثم يتبع من المال . ولا بد من الغرماء [بيان (٣)] أن لا عريم
سوخ . (و من مفسر على وجه شيء من آيته أو هو) أي دينه و مؤنته محرم
مطالته و حسنه . و تقدم بعضه في بعض . (وكذا) تحريم (ملازمته) . و الرابع

(۱) عن الاصماع (۲) آی این مات کای الاصماع و عمره (۳) عن سببی

ولا يحن مؤمن بفلس ولا يموت أن وثق الورثة رهن محرر أو كفيل ملي.
وإن طهر عريم بعد القسمة رجع على العرءاء بقطعه

سنة قص :- ويحجر على الصغير والمجنون والسفيه لحصم . ومن
دفع اليهم ماله بعدد أو لا رجع في ما بقي لا ما تلف ، ويضمنون جناية
وإتلاف عدم بدفع اليهم . ومن لم يرشيداً - أو مجنوناً ثم عقل ورشد - ابتك
الحجر عنه بلا حكم وأعطى ماله ، لا قبل ذلك بحال . وبدوع ذكر بامسا .

المصاع أصب عنه من أرمه أو ماعه شيئاً لم يمت الطلب حتى يملك حجره .
(ولا يعل دين (مؤجل بعد) ولا يحوي (ولا يموت أن وثق الورثة) أو
أجبي رة الدين (رهن محرر أو كفيل ملي) فإن بعد توثق أو لم يكن وارث
حل ولو صوته الإمام (و ن طهر عريم) آخر (بعد القسمة) أي قسمة المال
و به حال (رجع على العرءاء بقطعه) أي على كل واحد بقدر حصته ومن ينقص
القسمة ، وإن طهر ودينه مؤجل م يحل بضا ، ولم يوفى نه شيء . ولم يرجع على
العرءاء بشيء إذا حل دينه .

(فصل . ويحجر على الصغير و) عني (المجنون و) على (لسفيه لحصم) . فلا
يصح أنصرهم في أموالهم ولا في عهم من الإذن (ومن دفع اليهم) أو إلى أحدهم
(ماله بعد) كأجاره وبيع (أو لا) بعد كوديبه وعرته (رجع) الدافع (فيما بقي)
من ماله لبقاء ملكه عليه و (لا) رجع في (ما يملك) ماله نفسه كوت حيوان
أو من أو بعض محجور عليه كقتله وهو على ملك صاحبه غير مضمون لأنه سقطه
عليه رجاء وسواء بعد الدافع يحجر عليه أو لا لثمة طه (ويضمنون) أي المحجور
عنيهم لحظ أنفسهم (جناية) على نفس أو طرف (و) يضمنون (إتلاف مالم
يدفع اليهم) من المال لسواء المكلف وغيره فيه . ومن أحد من أحدم مالا صبه
حتى بأحده واه - لا ين أحده ليحفظه وتلف ولم يضرط ، (ومن لمع) من ذكر
أو أي أو حتى حال كونه (رشيداً) ابتك الحجر عنه . (أو) لمع (مجنوناً ثم
عقل ورشد ابتك الحجر عنه بلا حكم) بملك ، وسواء رشده الولي أو لا (وأعطى
ماله) لموله تعالى (فإن) استتم مهم رسدا فادعوا إليهم أموالهم) . و (لا) يعطى
ماله (قبل ذلك بحال) ولو صار شحاً فلا . (و) يحصل (بدوع ذكر بامسا .)

أو تمام خمس عشرة سنة أو بات شعر خشن حول قبلته ، وإثني بذلك وبحيحص وحملها دليل إمام . ولا يدفع اليه ماله حتى يحتبر بما يليق به ويؤنس رشده وحمله قبل بلوع ، والرشد هما إصلاح المال بأن يبيع ويشترى فلا يغيب غالب ، ولا يبدل ماله في حرام وغرير فائدة .

ماحتلام أو حجاج أو غيرهما كائنا منه (أو) ر (تمام خمس عشرة سنة أو) ر (بات شعر خشن) أى لدى سنخ أحده المسمى لا رعب ضعيف (حول قبلته ، و) بلوع (ثنى بدنت) أى بالذي تحصل به بلوع المذكور (و) تريد عليه (بحيحص ، وحملها) أى إمام (ها لاجر) إمارة مخلق أولده من مائهما ، فإن الله تعالى (فيمنظر) لئلا يسمم حتى ، حين من ماء دافق يخرج من بين الصلب وفترايب) . فيحكم بلوعهما من حيث وبعد ذلك بما قبل وضعها ستة أشهر لأنه اليقين . وبلوع خنثى نس أو بات شعر حول قبلته ، فإن وجد حول أحدهما فلا قائم القاصى وابن عميل ، وربما من أحد فرجه أو حبص من قبل أو هما أى أختي والحصى من يخرج وحين ذاك إن كان ذكر فقد أمى وإن كان أنثى فقد أمت وحاصت ، ولا اعتبار ببعض لصوت وقرى الالف ونهوه الشدى وشعر الإبط (ولا يدفع اليه) أى إلى من مع رسيدا صاهرا (ماله حتى يحتبر) ولا يحتبر إلا من يعرف لمصلحة من المفسدة وتصرفه حول الاختيار صحيح (بما يليق به) حتى (يؤنس) أى يعم (رشده ، وحله) أى الاختيار (قبل بلوع ، والرشد هما) أى فى الحجر (إصلاح المال) وصورة عما لا فائدة فيه ، ويختص ذلك باختلاف الناس فولد تاجر يؤنس رشده (بأن يبيع ويشترى) ويشكر ذلك منه (فلا يبيع عا) عا عا فاحشا ، وولد رئيس وصدر كبير وكانت الدنيا يسان أمثالهم عن الأسواى بأن يدفع اليه نفقة لينفقها فى مصاخره ، فإن صرفها فى مصارفها وموقعها واستوى عى وكنه فيما وكل فيه واستعصى عليه ذلك ذلك على رشده ، (و) يعتبر مع ما عدم من إيناس رشده أن (لا يبدل ماله فى حرام) كفهار وعناء وشراء المحرمات ونحوه (و) لاقى (غير فائدة) كخرى فقط يشترىه للتفرح عليه ، بخلاف صرفه فى باب ركهفة أو فى مطعم ومشرب وملبس ومشكك يليق به فليس يتيسر يد لا إسراف فى الخير . والآثى يعوض اليها ما يعوض إلى ردة البيت من العرن

ووليهم حال الحجر الأب ثم وصيه ثم الحاكم ، ولا يتصرف لهم إلا بالاحط

والاستعمال بأجرة المثل وتوكليها في شراء الكفن ونحوه وحفظ لأصعده من
أمر والمأر وغير ذلك . من وجدت صاغة لما في يدها مستوفية من وكيها فهي
رشيدة . ومن تزوج في رشده شهد به عدلان ثبت رشده ، (ووليهم) أي ولي
صغير وناصح محض ومن بلغ سنها واستمر (حال الحجر الأب) لم ينع لئلا
شبقته فإن ألحق ولدان عشر فأكثر ولم يثبت نوعه فلا ولاية به . ويستتر
أن يكون رشيدا عاقلا عدلا ظاهرا وبكافر على ورثة الكافر من يكون عدلا
في دينه . (ثم) بعد الأب (وصيه) أي وصي الأب ولو جعل وثر متزج (ثم)
بعد الأب ووصيه (الحاكم) لا يقطع لولاه من جهة الأب فتكون للحاكم كولاية
الكساح لأنه ولي من لا ولي له . فإن عدم الحاكم فأمين يقوم مقامه (ولا يتصرف)
الولي وجوا (هم) أي المحجور عليهم (لا بالاحط) لهم بقوته بعد (ولا
تغريب) من النعم إلا ما هي أحسن . والسبب والخوف في معصية ، من يرفع
ولي الصغير والخوف لصدقه وحمه أو حان أو يدعي بصفه عليهما أو على من
يرميه مؤثمة بالمعروف ضمن . ويصح لصدقه أن أصدقها يوما أو يومين من أصدقها
أطلقه معانته وإلا كان مفرضا . ولا أصدقها سر عو به فقط في بيت إن لم
يمكن تحييل على إعادتها عليه ولو تهدد . ولا يصح أن يبيع الولي أو يشتري
أو يترهن من ماله لنفسه لأنه مغطى النعمة . ولا أد كل من له ذمة . وبلى طرق
العقد . ونعمه مستغنية عن الولد وولده إذ من طبيعته الشفقة عليه . ويستحب
إكرام اليتيم وإدخال السرور عليه ودفع القصد وإعادته عنه . خير فيه من
أعظم مصالحه . وإن أقر الدمية بحد أو نسب أو طلاق أو فصاص صح وأحد به
في الحان ، ونما أحد به بعد فك الخير عنه . ويقدم بعضه ، وحكم تصرف ولي
منه كولي صغير ومجنون . وتلوي غير الحاكم منه أن يأكل من مال موليه مع
الحاجة الأقل من أجره مثله وكفايته . ولا يلزمه عوصه بيساره ومع عدم
الحاجة يأكل ما عوصه له الحاكم . ولناظر وقف ولو لم يصح أكل معروف
ولقن غير ماذون له في بخارة أن يتصرف من قوته بما لا يضر كرهيف وبصه
وقس لجريان العادة بالمساعدة فيه ولرؤية وكل يتصرف في بيت كأجير وعلام

ويقول قوله بعد ذلك حجر في صنعة وضرورة وتلف لا في دفع مال بعد
رشد ، لا من مترع ويتعلق دين مأدون له دمة سيد ودين غيره وأرش جاية
قن وقيم متعلقاته برفقته

متصرف في بيت سيده لصحة منه فلا ، صاحبه محو ذلك إلا أن يمنع رب
البيت عنه أو يكون محيلا فحرم جميع إعطاء من به فلا إرضاء لأن الأصل عدم
رضاء إلا أن كانت امرأة موءمة من تصرف في بيت زوجها كالتي يطعمها
بمرض ولا يمسكها من طعامه فهو كالمسك بها بالقول . ومن اشترى من قن شيئا
فوجوده معها فقال ليس أن غير مأدون في التجارة لم يمسك قوله نصا ولو صدقه
سيده لأنه يدعي فساد العقد واحضار يدعي محله (ويقبل قوله) أي الولي بعد
وث حجر ، على محجور عنه لعمه ورشد (في صنعة وضرورة) أي (تلف)
وفي عطلة وهو شرطه لمولاه شيئا . دة كثيرة على قن منه ، وفي قدر دمة ورو
على عقار محجور عنه أو كسوته وكسوة زوجته أو رفقة ونحوه . وفيما إذا
ادعى عليه مولاه بعد ما في ماله أو موجب من كسوة أو تبرع ونحوهما فالقول
قول ولي لأنه أمين مالم يخافه غيره ويعرف فيرد للقربة ، ويحذف ولي غير حاكم
و (لا) يقبل قول ولي محجور (في دفع مال بعد رشد) أو عقلي لأنه نفس المان
لصاحبه أشبه المستعير ، لا من قول (مترع) فيقول قوله في دفع المان دة لأنه
قدصر المال بصاحبه ، محجور عليه دمة منه . دفع . ولا يقبل قول ولي في قدر
من الاتفاق ، قال من أنه حجر . ذهبت على سه ، قال الولي . سبطين ،
إلا أنه لأن الأصل عدم ما به عنه (وتعلق) جميع (رين) قن (مأدون له) أن
استدرك فيما أدن منه أو غيره نصا (دمة سيده) لأنه غير الناس بأذنه له وكذا
ما افترسه بأذنه يتعلق بدمة سيده ، بما ما طلع لأنه مختص بلسيده ولهذا به الحجر
عليه وإمضاء بيع حمار وصحة وبشت أدن منه ، وسواء كان بيد المأدون له أو لا
(رين) رين غيره (أي غير المأدون له في بخاره) أن اشترى في دمة أو افترس
غير إن سيده وتلف ما اشتراه أو افترسه بيده أو يد سيده برفقته ، فيعديه سيده
بلاقل من الدين أو فسخه ، أو يدعه ويعضيه ، أو سله لرب الدين نصا نصراه
فأشبه أرش الجنابة . ونحن نعنه برفقته إن تلف باستدائه وإلا أحده مالكة حيث
أمكن (وأرش جاية قن وقيم متعلقاته) تعلق (برفقته) أي لمن سواء كان

فصل . وتصح الوكالة بكل قول يدل على إذن ، وقبولها
تكل قول أو فعل يدل عليه . وشرط كونهما جائزى التصرف ، ومن له
تصرف في شيء .

ماذوناته أو لا .

(فصل . وتصح الوكالة) وهي - تمتع الوكيل وكسرها - سم مصدر بمعنى التوكيل
ولهذا التمييز بقول وكلت أمري إلى من تعال أي فوضته واكتفيت به .
وتطلق أيضا بمعنى الحفظ ومنه . حدث الله ونعم الوكيل ، أي الحفيظ . وشرعا
استثناه جاز التصرف مثله فيما تدحه النيابة . وتصح مؤقته كانت وكفى شهرا ،
ومعناه كوصية . . . وإذا دخر رمضا ونحوه . وتصح بكل قول يدل على
إذن (بصا كع عندي فلا ، أو عتفه ونحوه . و هو صحت الدن أمره ، وحدث
ثانيا عني في كذا ، أو أفنتك مقامي - لأنه يفتد دل على الإذن) فصح كلفها .
(و) يصح (قبولها) أي الوكالة (بكل قول أو فعل) من (وكس) (يدل عليه)
أي لقول . ويصح قورا ومزاجا ، وكل عقد جائز كشركة ومساواة ونحوهما فهو
كالوكالة فيما تقدم ، وشرط تعيين الوكيل لا علمه بالوكالة ، فلو باع عبد ربه على أنه
فصولي وثنا له ريدا كان وكله فيه من البيع صح اعتمادا بما في نفس الأمر لا بما
في ظن المستلف . وللوكيل التصرف بحر من من صدقه بتوكيل ربه له مثلا ،
ويصح ما ترتب على تصرفه أن أنكر ربه الوكالة ، وإن أبى الوكيل قبولها فكفره
نفسه . (وشرط كونهما) أي الموكل والوكيل (جائزى التصرف) . فلا يصح
توكيل لسمعته في عقد عبده سوى توكيل أعمى ونحوه مما فيما يحتاج رفقيه كونه
وعقار يصح وإن لم يصح منه ذلك نفسه لأن متعها التصرف في ذلك له . من
عن العبد بالمبيع لا لملي فيهما يقتضى بيع موكل . ومنه توكل فلا يصح أن يوجب
سكاحا عن غيره من لا يصح منه إيجابا لمولينه لحرقه . ولا أن يملكه من
لا يصح منه نفسه ككافر بتوكيل في قبول سكاح مسلمة لمسلم . سوى قبول سكاح
أخته ونحوها لأجنبي ، وسوى قبول حر واجد الطول نكاح أمة لمن يباح له الأمة
من قن أو حر عادم الطول غائب الغنت ، وسوى توكيل عني في قبض كافة لمخير .
وسوى طلاق امرأة نفسها أو غيرها بوكالة . وتصح وكالة المغير نادى وليه في كل
تصرف لا يعتبر له البلوغ كتهمة ناديه ، (ومن له تصرف في شيء . فله توكل)

وتوكيل فيه وتصح في كل حق آدمي لا طاهر ولعان وأيمان ، وفي كل حق لله تدخله النيابة

فيه (و) له (توكيل فيه) أي فيما له التصرف فيه ، (وتصح) الوكالة (في كل حق آدمي) من عقد وغيره كطلاق ورجعة وسبع وشراء وحواجة ورهن وصمان وشركة وكتابة ووديعة ومصاربة وجعالة ومساواة وإجارة ومروص وصنع وهبة وصدقة ووصية وتيسر وإعفاف وقسمة ونحو ذلك ، و (لا) تصح (في صهار و) لا في (لعان و) لا في (أيمان) ونذر وإيلاء وقسامه وقسم بين الزوجات وشهادة والتقاط وعشام ودفع جريه ومعصية ودصاع ونحو ذلك بما لا تدخله النيابة ، وتصح في بيع ماله كله أو ماشاء منه ، وبالمطالبة بمجموعه كلها أو ماشاء منها ، وبالإبراء منها كلها أو ماشاء منها قال في الأفتاح (١) . وظاهر كلامهم في بيع من ماله ما شئت له بيع كل ماله ولا يصح . وكذلك في كل قبيل وكثير ونسب الموصوفة ذكره الإرجعي اتفاق الأصحاب لأنه يدخل فيه كل شيء من ماله وحلائق ماله وعق رقيقه فيهمم الحرر والصرر ، ولأن التوكيل شرعته أن يكون في تصرف معلوم . ولا يصح قوله . اشتر ما شئت أو اشتر عدا ما شئت حتى يبين له نوعا يشتره وقد رخص . (و) تصح الوكالة (في كل حق لله) عروجه (تدخله النيابة) من إثبات حق واستيفائه وعبادة كتحرقه صدقة ونذر وكفارة وركاة وحج وعمرة وتدخل ركعتا الطلوع معها . ويصح أخرج يكاه ماله من ماله . وللولي استيفاء حد محصرة موكلة وعينه ولو في قصاص وحد هدف ، والأولى بمحصره ماله . وليس له أن يركل فيما يتولى مثله إلا من موكلة . وله أن يركل فيما يعجز عنه مثله لكثرة ولو في جميعه وفيما لا يتولى مثله لنفسه كالأعمال الدية (٢) في حق أشراف الناس المترفين عنها عادة لأن الإذن إنما ينصرف لما جرت به العادة ، وإن أدن له موكل في التوكيل نعين أن يكون التوكيل الثاني أمينا فلا يجوز له أن يركل غير أمين إلا مع تعيين الموكل الأول بأن قال له : وكل ريذا مثلا ، فله توكيله وإن لم يكن أمينا . وإن وكل أمينا حال فعله عزله لأن إبقائه تفریط وتصحيح . وليس له أن يعقد مع فقير أو قاطع طريق أو يبيع نساء أو بمنفعة أو عرص أو غير نقد البلد

(١) سوايه ٥ الفروع ٤ كما في شرح المسنى ، والصارف في الفروع المصروع ج ٢ من ٢٠٥ - المسنى (٢) مثله في شرح الأفتاح . والله في شرح المنتهى (البدية)

وهي وشركة ومصاربه ومساواة ومراعاة ووديعة وجعالة عقود حائزة لكل
فحها ، ولا يصح بلا إذن بيع وكيل لنفسه ولا شراؤه منها لموكله .
ولو له ومكانه .

عالبه ان جمع نقودا ، أو بغير الاصلح منها ان نكح زوجا - إلا بان موكله في
الكل . (وعلى أي وكالة وشركة ومصاربه ومساواة ومراعاة ووديعة وجعالة)
ومساواة وعارية (عقود حائزة) من نصيبه لأن لها من البيع وكلاهما
حائز ، وإن اشكل (من المتعاقدين) فالحق (في هذه الأمور) كبيع ذات في أكل
طعامه . وتطبخ كل موت أحدهما وخنوبه وحجر عليه لفسه حيث عنه ريشه
كاحصاف المالى ، وكل في طلاق ورجعة وحولها من نصيبه . ويصل
سكر يمس به فيما ينفقه كالحجج وكالج . ومنه وكل في حجر عنه فيه . و
لا ردة وكيله إلا فيما بنائها وتديره أو كونه في وكل في عتقه لا سكره ولا
بغيره . وما كان ما وكل في سعة . ويصل موت موكله وبه ولو . يلعنه ذلك
ولا يصل موت موكل به عرف وكله من تصرفه في غير طلاق إلا بغيره . ويصل بغيره
أنه أخرج ركانه من ربيع وكيله لساقي ، وحدها لو كين من الساعي إلى بعيت
في بده صا الفص فان فرها على مسجها . بعيت بده فلا رجوع عنه
وحملون عقد منه بغيره بكل ذلك لمثل بده . ولا يدخل في ذلك لو كين
فلا يعتق قريب وكيل عليه (ولا يصح بلا إذن موكله) (بيع وكل لنفسه) من
يشترى ما وكل في بيعه من نفسه لنفسه (ولا يصح) (شراؤه) أي أوكل (منها)
أي من نفسه (موكله) أن وكل في شراء شيء فاشتره من نفسه موكله لأنه خلاف
اعرف في ذلك . وكالو صرح له فقال بده أو اشتره من غيرك للحقوق الهسه به في
ذلك . فان أذن له صرح له بولي طرق لعمد بينهم كأي الصغير اد باع من ماله
لوله أو اشترى من ماله لولده . ومثله ككاح كين بكل الولي الروح أو عكسه
أو يوكل واحدا أو يروح عنده الصغير بأمنه وخوفه فيتولى صرى بده (ووجه)
أي لو كين (ولو له ومكانه) ونحوه من ترك شهادته به (كفسه) فلا يجوز
البيع لأحدهم ولا لشراء منه مع الاختلاف لأنه منهم في حقهم ويميل إلى ترك
الاستقصاء عليهم في مثل كتمته في حق نفسه . بخلاف نحو أخيه وعنه ، وكالوكين

وان باع بدون ثمن مثل أو اشترى بأكثر منه صح وصح ريدة أو نقصا ،

حكم وأمنته وصح وماطر وصف ومصارف ، قال المصنف ، وشريت عمار ووجوه
فلا يبيع أحد منهم من نفسه ولا ولده ولا غيره ، فبيع منه أنه ليس بأسر
الوقف غير الموقوف عليه أن يؤجر عين الوقف ولده ولا زوجته ولا توجر
« سره ورجلها ونحوه بنفقة » (وان باع) لو كين أو مصارف (دون ثمن مثل)
أو بدون ثمن مقدر (أو أسرى) لو كين أو المضارب (بد) ثمن (أكثر منه)
أن من ثمن أمثل أو لمصر (بصر) البيع والراء لا من صح يبيعه وشراؤه
ثمن صح بأخص منه والراء كالمصر (وضمن) وكين ومصارف في شراء (ريدة)
أي مثل الزيادة عن ثمن من أو مقدر (أو) أي وضمن (بصر) أي كل للمصر
عن مقدر وضمن كل مالا يتفان بمثله عادة فيما لم يصر ، بأن يعطى ولكنه ثوما ثمن
مثله مائة ربح يبيعه به ولم يقدر له ثمن فبيعه ثمانين والحال أن مثل الثوب قد
يبيعه غيره بخمسة وثمانين ربحا ، فهذه الخمسة التي نقصت عن ثمن مثله مما يتعاقب
المنس بمثله في العادة فهو أن لو كين باع غش هذا للمصر لم يضمن لأن التحرر عن
مثل هذا عصر ، سكنه لو باع بغيره لا يناس بمثله في التجارة وهو عشرون من
مائة فيضمن جميع هذا النقص ، ويجه لريد ، فباعه لغيره لم يصح ومن أمر [١١]
بدفع ثمن إلى نحو قصير معنى ليس بغيره فبيع وليس به فباع لم يضمن ، ولا أضاعه
مالا كبدفعه لو كين لي من لا يعرفه يضمن ، ويضمنه بغيره فباعه به ، ويضمن
أو بدفعه صح ، وكذا ما يبيع بغيره فباع به خلا ويومع ضرر بلحق لموكل بمحفظه
أن لا يدره حيزا ما لم يجه من نهاده لم يصح له حياجه . ويجه فباع بمصر بدون
ثمنه كله لم يصح ، أو يكن عبيدا أو صمرا ونحوها فصح يبيعه مفرقا ما لم يبدل
صممه . وكذا شراء قلو وان اشترى عشرة عبيد أو عشرة أرواح عن أو عشرة
أمداد بصر شراؤها صممه وشبها بغيره ما لم يقل صممه . ويجه بألف في
سوق كذا فباعه في سوق آخر صح ما لم يجه أو يكن به فيه عرض صحيح . وان قال
اشتره بكذا فاشتراه مؤجلا ، أو اشتر شاة بدنانير فاشترى ثابتي تساويه إجماعا

ووكيل مبيع بسله ولا يقص ثمنه الا هريه ، ويسلم وكيل الشراء الثمن ،
ووكيل حصومة لا يقص وقص بخاصم ، والوكيل أمين لا يضمن
الا تعدد او تفريط ويقبل قوله في بيعها وهلاك بيعته كدعوى متبرع
رد العين أو ثمنها لموكل لا لورثته الا بينة

أو شاء تساويه بأقل صح (ووكيل) شخص وكله في (مبيع) لبيعه له (يسه)
أي يملك تسليمه لشريه لأنه من تمام البيع (ولا يقص) الوكيل (ثمنه) أي
لا يملك قص ثمنه فان تعدد قصه لم يزمه شيء كما لو ظهر المبيع مستحقا أو ميبعا ،
قال الخنق : ما لم يقص الى ربا ، فان أوصى الى ربا كأمه مبيع فغير بر ثمنه أو
شعير فباعه ولم يحصر موكله ميث قصه للادب فيه شرعا وعرفا (لا) أن يأذن له
في القبض فله القيص أو إلا (بقرينة) تدبر عليه مثل توكيله في بيع ثوب في سوق
عائب عن الموكل أو موضع يصعب انش بترك قص أو نحو ذلك فله قصه أيضا
فمن ترك قصه منه ، (ويسلم وكيل الشراء الثمن) أي يملك تسليم الثمن (ووكيل
حصومة) أي اذا وكل شخص آخر في حصومة ، (لا يقص) الوكيل لأن الادب
فيه لم يتناوله طعاما ولا عرفا وقد يرصى لخصومه من لا يرصى للمص (و) وكيل
في (قص) دين أو عين (بخاصم) أي يكون وكيله في خصامه (والوكيل أمين
لا يضمن) ما تلف بيده (إلا تعدد أو تفريط) لأنه نائب عن المالك في اليد
والتصرف ، فالحلاك في يده كاهلاك في يد المالك كالمودع والوصى ، وسواء كان
مترعا أو بجعل فان فرط أو تعدى صم (ويقبل قوله) أي الوكيل (في بيعها)
أي النسي والتفريط بيعته اذا ادعاه موكله ، لأنه أمين ولا تكلف بدينه لأنه
بما تعدد إقامة البينة عليه ، ولئلا يمتنع الناس من الدخول في الأمانات مع الحاجة
إليها ، (و) يقبل قوله في (هلاك) العين أو الثمن (بيمينه ، ك) ما تقبل (دعوى)
شخص (متبرع رد العين أو) رد (ثمنها) أي العين (لموكل) لأنه قبض العين لمص
مالكها لا غير ، فهو كالمودع ، ولا يقبل قول وكيل بجعل لأن في قبضه هعا لنفسه
أشبه المستعير و (لا) إذا ادعى الرد (لورثته) أي الموكل لأنهم لم يأتمنوه ولا
قول ورثة وكيل في دفع لموكل (إلا بدينه) تشهد بذلك ، ويقبل إقراره على الموكل
في كل ما وكل فيه من بيع وإجارة وصرف وغيرها . ومن عليه حق فادعى إنسان

فصل في الشراكة

أنه وكيل له في قبضه أو أنه وصيه أو أن حيل به فصدقه مدعى عليه لم يبرمه دفع اليه وإن كذبه لم يستحلف، وإن دفعه وأنكر صاحبه ذلك حلف ورجع على دفع وحده إن كان ديناً فإن تسكن لم يرجع شيء، ورجع رافع على مدعى بوكالة أو الخوالة بما دفع مع ضمانه وسدده إن سب تعديبه أو تعريضه لا تمزله العاصب ولا تعد أو تعريضه لم يصحته ولم يرجع عنه دفع شيء، لأنه مقرر بأنه أمين حيث صدقه في دعوى الوكالة أو الوصية، وأما مع دعوى الخوالة فراجع رافع على فاض مطلقاً أي سواء بقي في يده أو سب تعد أو تعريض أو لأنه صدقه لنفسه فدخل على أنه مضمون عليه، وإن كان المدعى عبثاً كونه ومحوها ووجدتها ربا أحدها لأنها عين ماله، وإن لم يجد حرم أحدها، ولا يرجع الدافع بها على غير متلف أو معطر لا اعتراف كل منهما بأن ما أحدهما ادعى حدث، واعتراف الدافع بأنه لم يحصل من القاض ما يوجب ضمان فلا يرجع عليه نقد غيره، هذا كله إذا صدق من عليه الحق المدعى، وأما مع عدم تصديق المدعى على مدعوه اليه بما دفعه له مطلقاً أي سواء كان ديناً أو عبثاً، بقي أو سب لأنه لم يقر بوكالته ولم يثبت بينة، وبمجرد التسليم ليس تصديقا، وإن ادعى موته وأنه وارثه لزمه دفعه له مع تصديق، وحده مع انكار موت رب الحق وإن التمسك وارثه، وصحة إثنين أنه لا يبرم صحة ما له لأن اثنين ههنا على عمل انغير فتكون على بى بعد

(فصل في شراكة) (والشركة) - فتح الشين مع كسر الراء وسكونها وبكسر الشين مع سكون الراء - جائز بالاجماع، وهي قسمان: أحدهما اجتماع في استحقاق، وهي أنواع: أحدها في المافع والرفاق كعد ودار بين اثنين فأكثر بارت أو بيع وبحوفا، الثاني في الرقاب كعبد موصى بشفعة وورثه اثنان فأكثر، الثالث في المافع كشفعة موصى بها لاثنتين فأكثر، الرابع في حقوق الرقاب كعد قذف إذا قذف جماعة يتصور مهم الزنا عادة بكلمة واحدة هذا ضربا كلهم ويجب هم حد واحد، ويأتى في القذف، والقسم الثاني اجتماع في تصرف، وهي شركة العقود المقصودة ههنا، وتكره مع كافر كحوسى نصا لأنه لا (١) بأمن معاملته بالربا

(١) من شرح التهي

حصة اضرِب : هـ شركة عتاق ، وهى ان يحضر كل واحد من عدد حائِز
انصرف من ماله نقدا معلوما ليحمل فيه كل على ان له من الربح جـ مـ مـ مـ مـ
معلوم . الثـ

وبيع اخر ويحوى ، ولا نكره مع كتابى لا بل انصرف ، وهى فى التصرف
(حصة اضرِب) جمع صرف أى صنف : أحدها (شركة عتاق) بـ كـ العـبـ اـهـدـة
ولا خلاف فى جوارها ، بل فى بعض شروطها ، سميت بذلك لأنها ستريان فى
ادل وانصرف كالعارفين المستويين فى السير فان عتاق فرسهما يكونان سواء .
ويثبت كل منهما انصرف فى كل المال كما يتصرف العارس فى عتاق فرسه . (وهى)
أى شركة العتاق (أن يحضر كل واحد من عدد) اثنين فأكثر (جاز انصرف)
فلا ينعقد على ما فى الفقه ، ولا مع صغير وسفيه (من ماله) فلا ينعقد بنحو
معصوب ، (نقدا) دها أو دعه مصروما ولو لم يثبت المجلس كالمو أحضر أحدهما
ذهب والآخر فسه ، فلا تصح بعرص ولو مثليا ولا بقيمته ولا ثمنه لدى
شترى به ولدى يبيع به ولا بمشوش كثيرا ولا بعرص ولو نافقة ولا بقرعة لم
تصرف . ولا أثر لفش سير لمصلحة كحه فسه ويحوى فى دينار ويشترط أن
يكون النقد (معلوما) قدره وصفته فلا تصح على مجهولين للعرص ، فالشركة فى مال
مخلف بينهما شاعرا صح عقد لشركة ان علما قدر ما لكل منهما فيه (ايحمل) متعق
يحصص (فيه) أى فى المال جميعه (كل) من له فيه شيء (على أن له من الربح)
نسبة ماله بأن شرم الرب : نصف^(١) : المال نصف الربح ولرب الثلث ثلث الربح
ولرب السدس سدس الربح مثلا . أو على أن لكل منهم (جـ مـ مـ مـ مـ مـ)
ولو أكثر من نسبة ماله كأن جعل لرب السدس نصف الربح لقوة حصة .
أو يقا . يدنا يستويون فيه ، ولا بشرط خلط المالين . وكل عقد لا ضمان فى
صحيحه لا ضمان فى فاسده الا بالنقدى أو التفریط كالشركة والمصارعة والتوكالة
والوديعة ، وكل عقد بح الضمان فى صحيحه يحق فى فاسده كالبيع والإجارة والمكاح
والعرص ، [وليس كل^(٢)] من الشريكين أن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى وبطال
ويحاصم ويعمل كل ما فيه حظ للشركة . (و) انصرف (لثنائى) من الشركة

« المصاربة » وهي دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بحز. معلوم مشاع من ربحه ، وإن صار لأخر فأخر الأول ح ————— ر م . و

(المصاربة) من الصرب في الأرض أى السعر فيها أو من صرب كل مهما بسهم في الرخ وهذه تسمية أهل العراق ، وأهل الحجاز يسمونها هراصا من قرص الغار الثوب أى قطعه كأن رب المال اقتطع قطعة من ماله وسلمها له واقتطع له قطعه من ربحها . (وهى) أى المصاربة شرعا (دفع مال) أى فقد مصروب غير معشوش كثيرا كما تقدم . أو مالى معنى الدفع كالوديعة والعارية والعصب إذا قال ربحا لمن هى تحت يده صار بها على كذا (معنى) صفة لمال فلا يصح - صار بأحد هذين . تساوى ما بهما أو احتجب ، (معلوم) قدره فلا يصح بصرة زراعى أو دماير لأنه لا بد من الرجوع إلى رأس المال ليحد الرخ ، ولا يمكن ذلك مع جهته (من يتجر به) أى المال - متعلق بدفع (بحر) - متعلق يتجر (معلوم مشاع من ربحه) كنصفه أو عشره . وهى أمانة ووكالة ، فإن ربحت فشركه وإن هدرت فاجره أى كالأجارة الفاسدة لأن الرخ كله لرب المال وللعامل أجرة مثله نص عليه . ولو حضر المدة . وإن هدرى فمضى . قال فى الهدى : المصارب أمين وأجير ووكيل وشريك . فأمين إذا فصل المال ، ووكيل إذا تصرف فيه ، وأجير فيها مباشرة من العمل بنفسه . وشريك إذا ظهر فيه الرخ . انتهى . وليس [له (١)] شراء من يفتق على رب المال بعير إلهه فإن فعل صح وعق وصح ثمة ، وإن لم يعلم أنه يفتق على رب المال . لأنه إلهه ، فإن كان مادن انصحت فى قدر ثمنه لتلفه ، فإن كان ثمة كل المال انصحت كلها . وإن كان فى المال ربح أحد حصته منه ولا ضمان عليه ولا نفقة للعامل إلا شرط نصا . فإن شرطت مطلقا واختلعا لله نفقة مثله عرفا من طعام وكسوة ، وإن تعدد رب المال فهى على قدر ما لكل منهما أو منهم إلا أن يشترطها بعض أبواب المال من ماله علما بالمحال فتختص به . (وإن صار) العامل أى أحد مصاربة (لآخر فأخر) اشتغاله بالعمل فى المال الثانى ورب المال (الأول حرم) عليه ذلك لأنه يجمع مقصود المصاربة من طلب الماء والحظ ، وإن لم يصر بالأول بأن كان مال الثانى يبرأ لا يشعل عن العمل فى مال الأول جار . (و) إن

رد حصته في الشركة ، وإن نفد رأس المال أو بعضه بعد تصرف
أو خسر جزء من ربح قبل قسمة . الثالث : شركة الوجوه ، وهي أن
يشارك في ربح ما يشتركان في دمتها بجاهيهما

صادق الآخر بحيث يصر لأول (رد) العامل (حصته) من المصدرة (في الشركة)
أي شركة الأول لها يدفع لرب المصاربة الثانية [حصته من ربح وبأحد^(١)]
نصيب العامل حصص لرب المصاربة الأولى ويقسمه مع ربح على ما شرع له لأنه
استحققه بالصفة التي استحققت بال عقد الأول . ورده صاحب المعنى كما ذكره صاحب
المنهاج في شرحه ، وإن نفد رأس المال أو (لف) بعضه (أو تعيب) بعد
تصرف (فيه) (أو خسر) بسبب مرض أو غير صفه أو ربح (بغير) ما ادناه
بمفعول رأس المال (من ربح) ما فيه (قبل قسمة) أي الربح خاصاً أو قبل نصيبه
مع عسسته لها . ولعامل أصلي يقصد بيمينته في قدر رأس المال و ربح وعدمه
وهلاك وخساره . ونحو آخر ربح ثم ادعى تعيباً أو خساراً من قوله لأنه من ربح ولا
إن ادعى عطفاً أو كدماً أو سيئاً أو افتقر صاتم به رأس المال بعد إقراره به
لربه . وبمثل قوة ما يك في عدم رد مال المصاربة إن ادعى عامل رده إليه ولا يسه
لها لأنه منكر ولا العامل قبضه لمع له فيه أشبه المستعير . وبمثل قوة أيضاً
في قدر ما شرط للعامل ويجوز دفع عنه أو ذابه من يعمل عليه بجره من أجرته
وحياطة ثوب أو مسح عرق أو حصاد ربح أو رصاع من أو استيعاب مال ونحو
ذلك بجره مشاع منه . ودفع ذب أو تحلل من يقوم بهما مدة معلومة بجره مهما
والتمه منته لها . لا بجره من اعاء كالدر واللسل والصوف والغسل . والصرب
(الثالث) من الشركة (شركة الوجوه) وهي أن يشارك (يشتركا) كلاهما (في ربح
ما يشتركان في دمتها بجاهيهما) أي بوجوههما وثقة التجار بهما ، سميت بذلك لأنها
عاملان فيها بوجوههما والجاه والوجه واحد يقال . فلان وجهه أي ذو جاه
وهي جائزة لاشتغالها على مصدحه فلا مصرة . ولا يشترط لصحتها ذكر ما يشتركانه
ولا قدره ولا وقت الشركة ، فم قال أحدهما للآخر كل ما اشتركت من شيء فينتا

وكل وكيل الآخر وكفيله بالثمن الرابع . شركة الابدان ، وهي أن يشتركا فيما يملكان بأبدانها من مباح كاصطياد ونحوه . أو يتقلدان في دمههما من عمل كحياطة ، فما تغنله أحدهما لزمها عمله وطول به ، وإن ترك أحدهما العمل لعذر أو لا فالكسب بينهما ، ويلزم من عـ

وفاته الآخر صح . (وكل) واحد من شريكي الوجوه (وكيل الآخر) في بيع وشراء (وكفيله بالثمن) لأن مبناها على الوكالة والكفالة وتكون الملك بينهما على ما شرطاه الحديث . فمؤمن عند شروطهم ، ولزخ كذلك ، والوصية على قدر المثل من له للثمن فعليه نشأ الوضعة ومن له المثل فعليه ثلثها سواء كان الرج كدلت أو لا لأن الوضعية تخص دس المال وهو مختص بملاكه فيورع عنهم على قدر الحصص وتصرفهما كتصرف شريكي عان فيما يوجب لهما وعليهما ، وانصرف (الرابع) من الشركة (شركة الابدان) سميت بذلك لاشتراكهما في عمل أبدانها (وهي) نوعان أحدهما (أن يشتركا فيما يملكان بأبدانها من مباح كاصطياد ونحوه) كاحتشاش واحتطاب وتلصص على دار حرب ونحو ذلك . والثاني ما أشار إليه بقوله (أو) يشتركا فيما (يملكان) أي لشریکان (في دمههما من عمل كحياطة) وقصره وحداده ونحوها ، وإن قال أحدهما : أنا أقبل وأنت تعمل والأجرة مسا صح لأن نفس العمل يوجب الصمان على المتقل ويستحق به ارج وصار كعمله دس في المصارفة ، والعمل يستحق به العامل لرج كعمل المصرب فيبرل معاملة المصارفة (فما تغنله أحدهما) أي لشريكي (لزمها عمله وطولها به) لأن مبناها على الصمان فكأنها تضمنت ضمان كل واحد منهما عن الآخر ما يلزمه وبشكل من الشريكين حسب أجرة عمله ولو تغنله شريكه ، وهو مستأجر بدفعها لأحدهما ، ونفع الأجرة بيد أحدهما فلا تعريض منه عليهما ، وانصرار أحدهما بما في يده فقل عليهما ، ويقسم الحاصل من المباح كما شرعا عند العقد من تساو وتفاضل ، ولا يشترط اتعاى صنعة ولا معرفتها ، فهو اشترك شخصان لا يعرفان لحياطة في تقمها ويدفعان ما بعلاه لمن يعمله وما بقى من الأجرة لهما صح (وإن ترك أحدهما) أي الشريكين (العمل) مع شريكه (لعذر أو لا) بأن كان حاضرا عجيحا (فالكسب بينهما) على ما شرطا (ويلزم من [عذر]) بالبناء لتعمول

أو لم يعرف العمل أن يقيم مقامه بطلب شريك . الخامس : شركة المفاوضة ،
وهي أن يفوض كل إلى صاحبه كل تصرف مالي ويشتركا في كل ما يثبت
لها وعليهما فتصح أن لم يدخلها فيها كساً نادراً وكلها جائزة ولا ضمان فيها
إلا بتعد أو تفريط .

فصل في تصح المساقاة على شجر له ثمر يؤكل وثمره موجودة
بجزء . منهم

أي حصل له عذر من نحو مرض في ترك عمل مع شريك أن يقيم مقامه بطلب
شريكه (أو) أي ويلزم (من لم يعرف العمل) بالصنعة (أن يقيم مقامه) عارفاً
ليعمل ما لزمه لتسأجر (تطلب شريك) . ويصح جمع بين شركة عمان وأبدان
ووجوه ومضاربة . والصرف (الخامس) من الشركة (شركة المفاوضة وهي) لغة
الاشتراك في كل شـ . وشرعا ضمان : صحيح ، وهو مواعان الأول ما أشار إليه
بقوله (أن يفوض كل) من الشريكين فأكثر (أن صاحبه كل تصرف مالي) كبيع
وشراء في الدمة ومضاربة وتوكيل ومسافرة بالمال وإزهاج وصحة أي تفعل ما يرى
من الأعمال . والوع الثاني ما أشار إليه بقوله : (و) أن (يشتركا في كل ما يثبت
لها وعليهما ، فتصح أن لم يدخلها فيها) أي الشركة (كساً نادراً) كوجدان لفظة
ودكار وما يحصل هما من الميراث أو يلزم أحدهما من ضمان وعصب وأرض جندية
ونحو ذلك . القسم الثاني فاسد ، وهو ما إذا أدخلها فيها كسباً نادراً أو نحوه ،
وحيث فصلت فشكل منهما ربع مائه وأجرة عمله ، وما يستمده له لا يشاركه به
غيره لفساد الشركة ، ويختص ضمان ما عصبه أو جناه أو ضمانه عن الغير (وكلها)
أي الخمسة الأصرب (جائزة ، ولا ضمان فيها إلا بتعد أو تفريط) .

فصل . وتصح المساقاة) وهي معانة من الشيء لكونه أهم أمرها بالخيار
لأن النحل تسقى به نضجاً من الآمار فتكثر مشقته . وشرعاً بمن (على شجر) معلوم
(له ثمر يؤكل) فلا تصح على قطن ومقاي وما لا ساق له وما لا ثمر له ما كور
كالصنوف والبرو ولو كان له زهر يقصد كرجس وباسمين . (و) تصح المساقاة
على (ثمرة موجودة) لم تسكن (بجزء) مشاع معلوم (منها) أي الثمرة ، فلا تصح
المساقاة أن جعل للعامل كل الثمرة ، ولا جزءاً منهما كسهم ونصيب ، ولا أصعاً ولو

ونحرق بغرسه ويعمل عليه حتى يثمر بحزمه من الثمرة أو الشجر أو منهما ، فان
فسح مالك قبل ظهور ثمرة فلعامل أجرته أو عامر فلا شيء له . وتملك الثمرة
بظهورها ، فعلى عامل تمام عمره .

معمومة أو دراهم ، ولا ثمرة شجرة فأكثر معينة . وإن كان في الغنم أجناس وجعل
له من كل جنس جزءا مشاعا معلوما كتنصف النخيل وتلك الغنم وربع الرمان
وهكذا جاز [أو مسافاه (١)] على بستانين أحدهما بالنصف والآخر بالثلث ونحوه
أو مسافاه على بستان واحد ثلاث سنين لسنة الأولى بالنصف والثانية بالثلث
والثالثة بالربع ونحوه جاز . وتصح المسافاة على البعل من الشجر كالكدي يحتاج
للسقي . وتصح إجارة أرض بحرم مشاع معلوم بما يحرق منها طعاما كان كبر أو غير
طعام كعطل ، (و) تصح المناصبة وهي الممارسة وهي دفع (شجر) معموم له ثمر
ما كؤل ملا عرس مع أرضه لمن (يغرسه) فيها (ويعمل عليه حتى يثمر بحزمه)
مشاع معموم (من الثمرة أو) من (الشجر أو) من كل (منهما) أي الثمرة : للشجر
نصا . ويعتبر كون عاقبتها جائزى التصرف (فان) مات أحدهما أو (فسح مالك)
المسافاة (قبل ظهور ثمرة) وبعد شروع في عمل (فلعامل أجرته) أي أجرة مثل
عمله لاقتصاء . لعقد العروص المسمى ولم يرخص باستعاضة حقه منه لأن الموت لم يأت
احتيازه . ولأن المالك هو الذي معه من تمام العمل ، فإذا تعدد المسمى رجع
إلى أجرة المثل ، وفارق ذلك فسح رب المال المضاربة قبل ظهور الربح لأن العمل
ههنا مقص إلى ظهور ثمرة غالبا بخلاف المضاربة فإنه لا يعد إقصاؤها إلى الربح
وإن بان الشجر مستحقا لله أجرة منه (أو) أي وإن فسح (عامر) المسافاة أو
هرب من ظهور الثمرة (فلا شيء له) أي العامل ، وإن مسافاه إلى مدة سكن فيها
الثمرة لم تحمل تلك السنة فلا شيء للعامل . (وتملك الثمرة بظهورها) (بحزم) على
عامر تمام العمل إذا فسحت (المسافاة بفسح أحدهما أو موته ونحوه بعده أي
الظهور كالمضاربة بنسخ العروص بعد فسح المضاربة وظهور الربح لينص المالك فان
صبرت ثمرة بعد الفسح فلا شيء له فيها . فان المنفع . فيؤخذ منه دوام العمل على

بعده وعلى عامن كل ما فيه نمو أو صلاح وحصاد ونحوه ، وعلى رب أصل
حفظ ونحوه وعليهما بقدر حصتهما جداد .

ونصص المزارعة بحجر معلوم ما يخرج من الأرض بشرط علم يذر
وقطره وكونه من رب الأرض

العامن في انصاصة ولو فسدت إلى أن يبدد . والواقع كذلك . ذكره في المتن .
(وعلى عامن) في مسافة ومزارعة ومعارضة عند الإخلال (كل ما فيه نمو أو
صلاح) للثمر والزرع من سقى واستنداء وحراث وآلة ونفث ورياء وقطع
ما يخرج من قطعه ونسوية الثمره وإصلاح الخمر التي يجتمع فيها الماء على أصول
الرجل وإزالة البذر والتهذيب وإصلاح طرق الماء وتفريق الزبل
ونقل الثمر ونحوه لخبر . (و) عليه أيضا حصاد ونحوه كدياس ولقاط وتصعية
حب ررع لأن هذا كله من العمل . (وعلى رب أصل حفظ) الأصل كعدم حائط
(نحوه) كتحصيل ربل وسباح . (وعليهما) أي المالك والعامن (بقدر
حصتهما جدد) نصا أي قطع ثمره ويصح شراؤه على عامن نصا ويتبع العرف
في الكتاب المصطفيه ما لم يكن شرطا فينتج لما عرف أحده من رب أصل فهو عليه
وما عرف أحده من عامن كان عليه

(وضح المزارعة) . وهي ررع (١) [أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه
أو مزرعة ليعمل عليه بحجر .] مشاع (معلوم مما يخرج من الأرض) وتسمى
بحجره من الحصار بفتح الحاء المعجمة وهي لأرض اليه ولتؤاكره ، والعامن فيها
حجير وأكار ومؤاكر . ولو عين ما كونه كعرة (٢) ونحوها (بشرط علم يذر)
كعصم مثلا (و) علم (قدره) أي يبدد لأنه معاقبه على عمل لم يجر على غير مقدور
كالإجارة . (و) بشرط (كونه) أي البذر (من رب الأرض) نصا فلا يصح
كون البذر من عامن أو منهما أو من أحدهما والأرض هما . (لا) العمل من
واحد والبذر من الآخر ، ولا الأرض من واحد والعمل من ثل والبذر من
ثالث ولعبر من رابع ، أو الأرض والبذر والبقر من واحد والماء من الآخر .
وبكره الحصاد والجداذ ليلا حشبه الضرر .

فصل - وتصح الاجارة ثلاثة شروط : معرفة منفعة ، وإباحتها ،

(فصل) . الاجارة مشتقة من الأجر وهو العوض ، ومنه سمي الثواب أجرا لأن الله تعالى يعوض العبد على طاعته أو صبره عن معصيته . وهي في اللغة التجارة يقال أجره على عمله إذا جأه عليه . وشرعا عقد^(١) على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من غير معساة كسكنى هذه الدار سنة ، أو موصوفة في الدعة كدأه هذه كذا للحصن أو الركوب سنة . أو على عمل معلوم كعمله إلى موضع كذا يعوض معلوم . وبأقرب بيان ذلك وسعده بلفظ إجارة وكري كجرتك وأكرينك وتأجرت وكربت . وما يعاها كأعطيتك أو ملكتك مع هذه الدار سنة مكدة . ولا تصح إلا من جائز التصرف . (وتصح الاجارة بثلاثة شروط) أحدها (معرفة منفعة) لأنها المفقود عليها فاشترط فيها العلم كالبيع إما بمعرفة كسكنى الدار شهرا ونحوه وإما بوصف كعمل ديرة حديد وربها كد إلى محل كذا وبناء حائط . بذكر خبره وعرضه وسنجه وآلته . وتصح إجارة أرض معينة بروية بررع^(٢) أو عرس أو بناء معلوم ، أو لزوع أو عرس أو بناء ما شاء ، أو لزوع أو لعرس أو لبناء . وبسكت . وله في الأول ررع ما شاء ، وفي الثاني عرس ما شاء . وفي لبناء ما شاء كآه^(٣) أشجارها لا أكثر من ذلك ضرره ، أو يهون أجرته أو أرض ويطلق وتصلح للجميع . فإن الشيخ نبي الدين ابن تيمية إن أطلق وإن اقتفع بها بما شئت فله زرع وغرس وبناء . انتهى . وإن كانت الإجارة لركوب اشترط مع ذكر الموضع المركوب [له^(٤)] معرفة رايك بروية أو صعه . وذكر جنس مركوب كبيع ، ومعرفة ما يركب به من سرج وغيره ، وكيفية السير من هملاج وغيره ، لا ذكر ربه أو أونيته أو نوعه ، ويشترط حمل ما يتصرر تحرف ونحوه معرفة حامله ، ومعرفة حامل محمول بروية أو صعه ، وذكر جنسه وهدره ، والحريث معرفة أرض بروية . (و) الشرط الثاني (إباحتها)

(١) عن المنتهى

(٢) قوله « لزوع » معلق بآخرة أي يصح أن يستأجر الأرض بررع

(٣) كذا في الأصل ومثله في شرح المنتهى

(٤) عن شرح مسوى

ومعرفة أجرة ، إلا أجيراً وطئراً بطعامهما وكسوتهما وان دخل حماماً
أو سفينة أو أعطى ثوبه خياطاً

أى المنفعة المعقود عليها مطلقاً بلا ضرورة بخلاف جده مئة أو إناء ذهب أو قصة
لأنه لا يباح إلا عند الضرورة لعدم غيره ، فلا تصح الإجارة على الرنا والرمز
والعناء والنيابة ، ولا إجارة الدار لتجعل كنيبة أو بيت نار أو ليبيع آخر والقار
سواء شرط ذلك في العقد أو لا ، وأى يكون الجمع مقصوداً ، متقوماً ، يستوفى
دون استهلاك الأجزاء ، مقدوراً عليه لمستأجر . ولا تصح على آية وشمع لتجعل
ومعاح شم وشمع لشعل وصابون لعسل وديك ليوظفه لصلاة ، فلا يصح صا لأنه
يقف على فعل الديك ولا يمكن استخراجه منه بصرب ولا غيره ، ولا استئجار
دابة لركوب مؤجر . والمنفعة المباحة ككتاب حديث أو فقه أو شعر مباح أو أعة
أو صرف أو نحو لظرف وبراءة ونقل أو به حط حسن يكتب عليه وتتمش منه
لأنه تجوز إعادته لذلك لغارت إجرائه . ولا تصح إجارة مصحف ولا ضمير سباع
صوته ولا طعام أو شراب لا كل أو شرب ولا كلب أو خنزير ولو كان يصيد أو
بحرس . ويدخل نفع نر وجبر ناسح و [حيط^(١)] حياط وكل كحال وصبيغ
صباغ ودع دباع تبعا للعمل لا أصالة . فلو عار ماء نر دار ماجورة فلا يصح
لمستأجر (و) الشرط الثالث (معرفة أجرة) لأنه عوض في عقد معاوضة فاعتبر
عليه كائناً ، إلا أجيراً وطئراً استؤجرا بطعامهما وكسوتهما فيصح ، وكذا
لو استأجرهما بدينار معلومه وشرط معها طعامهما وكسوتهما ، وهم عند لتتارع
كزوجة قلها نفقة مثلها . وشرط معرفة مرتصع بمشاهدة وأمد رصاع ومكانه لأنه
يشق عليها الرصاع في بيت المستأجر ويسهل في بيتها ولا يصح استئجار دابة بغيرها
للجهالة إلا إن اشترطه موصوفاً كثيراً وبحره ، وقدره معلوم فيجوز . واختار
الشيخ نقي الدين وجمع الصحة مطلقاً كاستئجار الاجير بطعامه انتهى . ولا من
يسألها بغيرها لأنه لا يعلم أيجرح سلباً أو لا وهل هو ثمين أم رقيق فان سده على
ذلك طه أجرة مثله ، ولا أن يرعاها بجره من ثائها أو يطبخ كبر بغير منه
للجهالة (وان دخل) الشخص (حماماً أو) رك (سفينة أو أعطى ثوبه خياطاً)

وبحوه صح وله أجرة مش . وهي صربان : « إجارة عين ، وشرط معرفتها ،
وقدرة على تسليمها ، وعقد - في غير ظئر - على نفعها دون أجزائها ، واشتغالها
عن النفع ، وكونها لمؤجر أو مآدونا له فيها . وإجارة العين قسمان : إلى أمد
معلوم يعطب على النقص بقاؤها فيه الثاني لعمل معلوم كإجارة دابة لركوب أو
حمل إلى موضع معين .

أو مصارا أو صباعا (ونحوه) كالأمر باستعمل دلالا أو حمالا أو حلاقا بلا عهد
معه (صح) ذلك (وله) أي لمن فعلن ذلك (أجره مش) عنه ، وما يأخذه حاميا
فهو أجرة محل وسطل ومترد ، ولما تبع - ر (وهي) [أي الإجارة (صربان) .
أحدهم (إجاره عين ، وشرط) فيها (معرفتها) أي العين المؤجرة للعائدين بوفية
أو صفة ، (و) شرط (قدرة) من المؤجر (على تسليمها) أي العين ، (و) شرط
(عهد في غير ظئر على نفعها) أي العين (دون أجزائها) ولا تنصح إجارة نظام
الأكل كما تقدم ، (و) شرط (اشتغالها على النفع) المقصود منها فلا تنصح في رمنة
محل أو سبحة لرفع . (و) شرط (كونها) أي العين المؤجرة ملكا (لمؤجر أو)
كوبه (مآدونا له فيها) بطريق الولاية كحائك يؤجر ما من سببه أو عاتق أو وهما
لا باطر له . أو من قبل شخص معين كناصر خاص أو وكيل في إجاره ، لأنها بيع
فشرط فيها ذلك كبيع الأعيان (وإجارة العين) المقفود عليها معيه كانت أو
موصوفة في لدمه (قسمان) : أحدهم أن يكون (إلى أمد) كأجر تلك هذه ابدار
شهر . أو ربما صفته كذا وكذا لتركيبه يوما (معلوم) كسهر من الآن أو وقت
كذلك لأنه لصاغة للمعقود عليه المعروف له ، وإن استأجره سنة وأطلق حملت على
الآفة لأنها المعهودة شرعا (يعطب على النقص بقاؤها) أي العين المؤجرة (فيه)
أي الأمد وإن طار . والعمم (الثاني) من قسمي إجارة العين أن تكون (لعين
معلوم كإجارة دابة لركوب أو حمل) عليها (إلى موضع معين) وللاستأجر ركوب
مؤجره محل مثله في طريق مائن للطريق المقفود عليه مسافة وسهولة وغيرهما .
وشرط ضبط العمل بما لا يختلف ، وعليه لأنه إن لم يكن كذلك كان مجهولا . فمن
أجر بهيمة لإدارة رعي اشتراط عبه بالحجر إما بالمشاهدة أو بالصفة لأنه يختلف
بشغل واختفة ، وأن يقدر العمل إما بالزمان كيوم أو بالطعام بأن يذكر جهه
وكيله . وإذا استأجر دابتين لموضعين مختلفين اشترط التعيين ، ويصح أكثره طهر

الصرب الثاني : عقد على منفعة في الدمة ، في شيء معين أو موصوف ، فيشترط تقديرها بعمل أو مدة كبناء دار وحياطة . وشرط معرفة ذلك وضبطه ، وكون أحير فيها آدميا جائز التصرف ، وكون عمل لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية .

يتعاقبان عليه ، ومن استأجر لسكنى أو مد واه اشترط تحديد ذلك بالمدة كشرط ونحوه لأن العمل يختلف وتقدره من الزمان . (الصرب الثاني) من صربي الإجارة (عقد على منفعة في الدمة في شيء معين أو موصوف فيشترط تقديرها) أي المدعة (بعمل أو مدد كبناء دار وحياطة) ثوب وحن شيء . لتحل معين (وشرط معرفة ذلك) (شرط) صطحة (عما لا يختلف كبناء ثوب يدرك جده وهدره وصحة الحياطة ، وكتناء رار يدرك آلتها ونحوها . أو بناء حائط يذكر طولها وعرضه وسنكه . ونحوه .

قائده : يصح الاستئجار لطيفين الأرض والمستلوح والحيطان وتخصيصها ، ولا يصح على عمل معين لأن لطيفين يختلف في الزمان ونحوه . والأرض منها " ما سأل والرب وكسبت الحيطان والأسطحة يدرك في صبح ولا على مدته وإن استأجره لصرب ليس محتاج إلى تعيين عدد وذكر الفصالب وموضع الضرب لأنه يحسب باعتبار بناء والرباب من كان هناك طالب معروف من جدار وإن مد له في الطون (١) لعرص . ولست جار ولا يكتفى بمشاهدة ذلك الصرب دالم (١) [يمكن معروفا لأنه قد يتلف . (و) شرط (كون أحير هم) أي الإجارة (ر آ ميا] جائز التصرف لأنها معاوضة على عمل في الدمة (و) شرط (كون عمل) معقود عليه (لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية) وهو المسلم كذا في وإقامه وإمامه وتعليم قرآن وفقه وحديث وبيان في حج وعباد . ولا يقع إلا قرينة لفاعله ويحرم أجره عليه لا أحد جمالة على ذلك أو على ربه نصا . ولستأجر استئجار للمنع نفسه أو نمته بآلعه أو غيرها ، ولو شرط عليه استثناء المنفعة بنفسه قد اشترط ولم يرمه الوفاء به . ويشترط مائة رابك في طون وقصر وعيره لا معرفة ركوب ومن أكثرى أرضا لزرج الحنطة فله زرع الشعير ونحوه لا دحي وذرة وفن

وعنى مؤجر كل ما جرت به عادة وعرف كرماء مركوب وشهد ورفع
وحظ . وعنى مكتر نحو محم ————— ل ومطة

ونحوها لانه أكثر صررا من الحنطة . ولا يمت عرسا ولا ثاء . وان استأجرها
لأحدهم لم يمت الآخر . ولعرس له الردع لأنه أقل صررا وتقدم . وان استأجر
رأى للسكى لم يعمل فيها حدة ولا قصارة ولا يسكنها دابة ولا يجعلها مخزناً
لطعام . وان اكترى دابة لمركوب أو حمل لا يمت الآخر . أو لحمل قطن أو حديد
لا يمت حمل الآخر . فان فعلى مكتر ما لا يمسكه أو سبك طريقاً أشق فعليه لأجر
المسمى مع نفقات المعنيين في أجره من . فإذا كانت الأرض أجرة لزرع لغير
ثمايه ولغيره غيره فيما أحد مؤجر مع ما وقع عليه العقد اثنين نصاً . لأنه لما عي
لغير مثلام فمعين فإذا زرع ما يبد عليه ضرر فقد استوفى المفعة وزيادة عليها
فوجب المسمى للمفعة والتفاوت في أجرة المثل له ياءه . ومن اكترى حولة قدر
كأنة دخل حديد فزاد عليه أو اكترى برك أو يحسن إلى موضع لخوره فعليه
المسمى . ولزاد أجرة مثله . وان سكب ربه في رياده أو بعد ربه في مكان عينه
أو بعد وضع أحدهما فعلى المكترى فيعتا كلها ولو أنها بيد صاحبه بأن كان معها
ولم يرص بذلك انصفة للحكم بالمسمى وسكوت ربه لا يدل على رضاه كما لو بيع ماله
أو حرق ثوبه وهو ساكت ولأن لسد ك أو صاحب حمل . ولا يصح
مستأجر إن تلفت بيد صاحبه وان مستأجر عبثاً شيء بسبب غير حاصل من
الزيادة . (وعنى مؤجر) على الأخلاق (كل ما جرت به عادة وعرف) من آفة
(كرماء مركوب وشهد ورفع وحظ) يحتمل لأنه لعرف وبه يتمكن لمكترى من
الاستمتاع . وعليه أيضاً رحله نصاً . وحرامه وقته وقوده وسوقه ولزوم دابة
الزول الحاجة وواجب وتبرك بغير لأمره وشيخ ومريض وما يتمكن به
مستأجر من بيع كترميم أو إصلاح مسكبه وقامة مائل وعن باب وتطبيع
سطح من نحو تلح وتطيينه . (وعلى مكتر) بمعنى أنه لا يبرم المؤجر بل ان أراد
مكتر من ماله (نحو محم) فان في القاموس : كجلس شقتان على بغير يحمل فيهما
العديلان (ومطة) بكسر الميم وفتحها الكبير من لاجبية (١) قاله في القاموس .

(١) هذا هو الأصل وليس هو المراد هنا . المسمى

وتعريض نحو بالوعة ان تسلمها فارغة . وعلى مكر تسليمها كذلك

اصل (و) عيه أيضا (تعرض نحو بالوعة) وكيف ودار من قامة ورس
ورمد (ان تسلمها) المكترى (طارعة) تاركر . (وعلى مكر تسليمها) أى مؤجرة
(كدنت) أى طارعة بالوعتها وكنيتها ونحوه لأنه لا يمكن الاستماع بذلك مع
امتلائه . ونسب مفتاح وهو أمانه بيد مستأجر فان صاع من غير مريض فمضى
مؤجر بدله .

ووظا فوق الرحمن وحمل القرآن بين الحملين (١) ودلين ان جهلا الطريق وحمل
ودلو ومكره (و) عيه أيضا (تعرض نحو بالوعة) وكيف ودار من قامة ورس
ورمد (ان تسلمها) المكترى (طارعة) تاركر . (وعلى مكر تسليمها) أى مؤجرة
(كدنت) أى طارعة بالوعتها وكنيتها ونحوه لأنه لا يمكن الاستماع بذلك مع
امتلائه . ونسب مفتاح وهو أمانه بيد مستأجر فان صاع من غير مريض فمضى
مؤجر بدله .

(اصل . و) (الإجارة) (عقد لارم) من الطرفين ليس لأحدهما فسخا ولا
موجب لأها عقد معاوضة كالبيع (فان تحول مستأجر) من المؤجرة (فى أثناء
المدة (لا عذر) أو لم يكن فيها لحد يختص به أو لا (فعلية كل الإجارة ، وان حوله)
المستأجر (مانت) أو امتنع الاجير من تكبيل لعمل (فلا شئ له) ما عمله قبل
لأن كلاهما لم يبدأ الى المستأجر ما وقع عليه عقد الإجارة فلا يستحق شيئا . وان
شردت مؤجرة أو تعدر استيفاء ما فى البيع بغير فعل أحدهما فعلى المستأجر من
الاجرة بقدر ما استوفى ، وان هرب اجير ومؤجر عين بها أو شردت دابة مؤجرة
قبيل استيفاء بعض ثمنها حتى انقضت مدة الإجارة انقضت ، فوكانت على
موصوف بدمة كقيامه ثوب استأجر من ماله من يعمه قال تعدر خير مستأجر بين
فسح وصبر . وان مات أو هرب وترك هاتمه الذى أكرها وله ما أبقى عليها منه
حاكم ، وان لم يكن له مال وأبقى مؤجر نادى حاكم أو بنة رجوع ولو بدون إذن
حاكم رجع لقيامه عنه بواجب . فإذا انقضت الإجارة بإعها حاكم وبقى ما أبقه
على الهاتم وحفظ ما بقى ثمنها لما لكها . (ونفسح) (الإجارة) (بتلف معقود عليه)
كدابة ماتت أو دار انهدمت ، قبضا المستأجر أو لا ، لرواى المصلحة تلف المعقود
عنه ، وقبضا إتما يكون باستيفائها أو التمكن منه ولم يحصل ذلك . وان تلف

(١) كذا فى الأصل وشبهه فى المتن والخطب سهل . المطبوع

وموت مرتصع واقتلاع صررس أو برئه ونحوه ، ولا يصمن أجير خاص
ما حست يده خطأ ولا نحو حجام وطبيب ويطار عرف حذقهم إن أدن
فيه مكلف أو ولي غيره ولم تكن أيديهم ولا راع ما لم يتعد أو يفرط .

مؤجر في المدة وقد مضى منها ماله أجرة انصحت فيما بقى ، (و) تنصح الإجارة
د (موت مرتصع) أو امتناعه من الرصاع منها لتعدد أسبابه المعقود عليه لأن
غيره لا يقوم مقامه في الارتصاع لاختلاف المرتصعين فيه وقد يدر اللبس على واحد
دون آخر ، وكذا إن ماتت المرصعة (و) تنصح أيضا د (اقتلاع صررس) أكثرى
اقتلعه (أو) د (برئه) فإن لم يبرأ وامتنع من فعله لم يجبر (ونحوه) أى نحو ما ذكر
كس استؤجر ليقص من آخر أو يحسده ثقات ، أو لداويه فبرئ أو مات ،
وسواء كان الذنب بفعل أدنى كقتله العبد المؤجر أو بغير فعل أحد كونه حشف
أفمه ، وسواء كان العامل المستأجر أو غيره ، ويصمن ما أنقلب كالمراة مقطوع ذكر
زوجها تصمنه وتمك التصح ، ولا تنصح الإجارة ببيع العين لمؤجرة ويصح بيعها
ولم يشتر لم يمل فسخ وإعصاء محانا ، ولا جهتها ولو لمستأجر ولا يوفىها ولا انتقال
المالك فيها مارت أو وصية أو نكاح أو طلاق أو صلح ونحوه (ولا يصمن
أجير خاص) وهو من قدر نفسه بالزمن - ويأتى - (ما جنت) فيه (يده خطأ)
ما لم يتعد أو يفرط (ولا) يصمن (نحو حجام وطبيب ويطار) وحنان خاصا كان
أو مشتركا (عرف حذقهم) لأهم إذا لم يكونوا كذلك لم تحمل لهم مباشرة العمل
فيصمنون برأيه كما لو تعدوا به (إن أدن فيه) أى العمل (مكلف) وقع العمل
به (١) [أو] أدن فيه (ولي غيره) أى المكلف كولى الصغير والمجنون ، فإن
لم يأتى لهم فيه صمنوا ، (و) أن لا يتجاوزوا فعلهم مالا ينعى تجاوره بأن (لم
تكن أيديهم) فإن تجاوزوا بالختان الخمسة أو بقطع السلعة ونحوها محل القطع أو
قطعوا في وقت لا يصح القطع فيه أو ماله كاله ونحوها صمنوا لأنه يتلاف
لا يختلف صمائه بالعمد والخطأ كاللاف المال (ولا) يضم (راع ما لم يتعد أو
يفرط) نومه أو عينها عنه ونحوه . وإن احتسنا في تعد أو تفرط فقول راع ،
وإن ادعى موتها قبل بعيته ولو لم يحصر جهدا ولا غيره ، لأنه أمين كالوديع ولأنه

ويضمن مشترك ما تلف بفعله لا من حرره ولا أجره له . والخاص من قدر نفعه بالرمز والمشارك بالعمل . ونجيب الأجـرة

ما تعذر فيه إقامة البتة عنه في الغالب (ويضمن) أجير (مشترك) وهو من قدر نفعه بالعمل - ويأتى أيضا - (ما تلف نفعه) ولو مع خطائه كتحرير قنار لثوب وعلط في تفصيله وارتق حمام أو عثرته وسقوطه عنه كيف كان وسقوطه عن ذابة وانقطاع حسنه الذي يشده حمله . وكذا طباح وحذر وحادث وملاح السفينة ونحوهم حصروا المال أو غاب ، ويضمن ما نفق بخصائه في فعل كصناع أمر تصبغ لثوب أصغر فصصه أسود . وحيات أمر تفصيله فاه . ومضيه قبضه . ونحو ذلك ، ولو كان حياؤه مدومه إلى غير ربه عطا فاه بضمه لأن فوته عليه ، وليس للندفع إليه لئنه إذا عل وعيه رده لنفسه ونحوه بها ، ورغم قائلض قبضه أو لئنه جاهلا أنه ثوب غيره أو شق قطعه أو لئنه لتعديه على ملك غيره ورجع بها عن رافع بها لأنه عره ونصائب شوبه إن وجدته وإلا ضمنه الاجير ، و (لا) يضمن ما تلف (من حرره) أو يعير فعلة إذا لم يعرض بها (ولا أجره له) لعمل فيه لأنه لم يسل عنه إلى المتأجر ولا يمكن تسميته إلا بتسليم المفعول . يستحق عوضه كسكيل بيع وبيع قبل قبضه . وللأجير حسن معمول على أجرته إن أفلس ربه وإن لم يفسد نصف معمول أو أبعده أجير بعد عمله أو حمله خير ما نسب بين تسميته إياه غير معمول أو يحمون ولا أجره له أو معمولا أو يحمولا وله الأجرة . وإن استأجر أجير مشترك أجير خاصا فكل منهما حكم نفسه فدا نفسه صاحب المكان ودومه إلى أجيره فتب في يده فلا يرد ولا يقر يظلم بضمه لأنه أجير خاص وضمنه صاحب المكان لأنه مشترك . (و) الاجير قسبان خاص ، ومشارك (بالأجير) الخاص من قدر نفعه بالرمز . (و) الاجير (لمشارك) من قدر نفعه (بالعمل) وتقدم قريبا . فالخاص يستحق المتأجر نفعه في جميع المدة المقدرة نفعه فيها سوى قبل العلوات الخمس في أوقاتها لسنها وصلاة جمعة وعيد ، وسواء سل نفسه لمتأجر أو لا ، ويستحق الأجرة بتسليم نفعه عمل أو لم يعمل وتعلق الإجاره بعينه فلا يستتبع ، (ونجيب الأجرة) أى ملك في إجارة عين

بالعقد ما لم تؤجل ، ولا ضمان على مستأجر الا تعد او تفريط ، والقول قوله في نفسيهما

فصل في تجوز المسابقة على أقدام وسهام وسفن ومراريق وسائر حيوان لا يعوض ، إلا على إبل وحيل وسهام ، وشرط تعيين المركوبين واتحادهم وتعيين رماة وتحرير مسافة

أو إجارة دمة (بالعقد) شرط الحلول فيه أو أطلق كما يجب اثنتي عشر بعد البيع ، والصداف بالشكاح ، ويستحق الأجر كاملة تسليم عين أو بدلها ، وتقرر بمراع عمل ما يبدد مستأجر ويبدع غيره معمولاً (ما لم تؤجل) ، لا إجارة فإن أجمعت لم يملك المطالبة بها حتى تفرغ مدة الأجل (ولا تسأل على مستأجر) فيما تلف في يده كدثار انهدمت أو رانة ماتت ونحو ذلك ، ولو شرط على منعه الضمان لأنه أمين (إلا) إن كان الدف (تعد أو تفريط) منه . (والقول قوله) يمينته (في نفسيهما) أي التعدي والتفريط . وإن شرط المؤجر على المستأجر أن لا يسير بها في الليل أو وقت لقائه أولاً يتأخر بها عن القائه ونحو ذلك مما فيه عرص صحيح خالف حين . ومتى انقضت الإجارة رفع المستأجر يده عن المؤجرة ولم يزمه رد ولا مؤنة كودع (فصل . وتجوز المسافة) ، وهي من السبب بسكون الـ . وهو نوع العاية فس عره ، والسباق فعال منه ولصيق - فتح اليا - والسفقه لجعل يابن عليه وجمعه أسباق (على أقدام وسهام وسفن ومراريق) ومقالب وطيور وأحجال (وسائر حيوان) كبيل وخيل وبعال وحير وفيلة و (لا) تجوز المسافة (بعوض) إلا (أراكمت) على إبل وحيل وسهام . وشرط (فيما حصة شروط) أحدها (تعيين المركوبين) أو الراميين بالرؤية سواء كانا اثنين أو جماعة لا تعيين الراكبين ولا القوسين ، (و) الثاني (اتحادهما) أي المركوبين أو القوسين باسرع فلا يصح بين عري وحمير ولا قوس عربية وهي النبيل وفارسية وهي الشاب (١) (و) شرط (تعيين رماة) بخلاف الراكبين كما تقدم ، (و) الثالث (تحديد مسافة) ومدى رمى بما جرت به العادة وذلك إما بمشاهدة أو ماندرج لأن لإصانه تحتف والقرب

(١) النبيل والشاب هما السهام التي يرى بها عن القوس ، وقد قيل ان النبيل حصن سهام العربية على حد يكون المراد هنا أن القوس العربية هي التي يرى بها بالنبيل ، والفارسية هي التي يرى بها بالنبيل الذي ليس يرى - النبيل

وعلم عوص وإباحته وحروح عن شبه قار.

فصل في العارية —————

والعد ، نحو مائة ذراع أو مائتي ذراع . وما لم يجز به عادة وهو ما زاد على ثمانمائة ذراع فلا يصح عليه لأنه يموت به العرص المقصود بالرى ، وقد قيل أنه مرمى في أربعة ذراع إلا عقبه بن عامر الجهمي ، (و) أرباح (عوص) لأنه مرمى عند فوجب العلم به كسائر العقود . وبعد إما بالمشاهدة أو الوصف ، وبحور حالا ومؤجلا ونقصه مؤجلا كالبيع (و) شرط (إباحته) أي لعوص أيضا (و) الخامس (حروح عن شبه قار) بكسر القاف يقال قارره قاررا ومعامرة فقاره إذا راهته فعبه . من لا يخرج جميعهم ، وإن أحرقا معاً لم يجز إلا بيمين لا يخرج شدة ولا بحور . كثر من يحمل واحد كائن مركوبه مركوبهما أو رصيه رصيهما فإن سقاه أحدا سقاهما ولم يؤخذ من الحمل شيء ، وإن سقى هو أو أحدهما أحدا سقاه وإن سقى الحمل وأحد الزوجين فسق مسقوي بينهما ، وهي جارية لا يؤخذ بعوصها دهن ولا كعيل ، وكل فاحها مدم يظهر الفصل لصاحبه ويستحب عليه ، وتبطل يموت أحد المتعاقدين أو لم يؤخذ من أحد المكين أو نصف حدى لقوسين أو السهام ، ويحمل من في حين متانلي العنق برأس وفي تحتهم وفي إبل مطبقا يكتف لتعذر اعتبار الرأس هيا من طويل العنق قد سبق رأسه بطول عنقه لا سرعه عدوه ، وفي الأس ما يرفع رأسه وفي ما يمد عنقه فربما سبق رأسه بطول عنقه لا سبقه . وبما صله من الفصل يقال ماصلة فصلا ومناصلة وصلى الرعى فصلا لأن السهم التام يسمى فصلا ، فالرى عمل بالفصل وهي ثالثة . كتاب العرب لقوله تعالى (قلوا يا أيها الذين آمنوا هيبا لتأنيق) وقرئ (١) فصل ، والسنة شيرة بذلك وعمل بسطها المطولات فراجعها .

(فصل في العارية) بتحيف الياء وتشديد الهمزة الحادودة للائماع بلا عوص والاعارة إباحة بمعها بلا عوص . وهي (سة) ، وتنقذ بكل قول أو فعل يدل عليها كأعرست هذه الأداة . أو . أركها ، أو . حدها ، أو . استرح عنها ، وبحور ذلك وبدعه ذاته لرفيقه عند عبه . ونعطيته لكساء إذا برد ، وبحور ذلك . وشرط

(١) أي في الشواء — وهي مسبوقة في ن مسعود — لعلى

وكل ما ينتفع به مع بقاء عبده بعباً مباحاً نصح بإعارة إلا الصنع وعبداً
للكافر وصيداً ونحوه محرم وأمة وأمرد لعير مأمون .

للإعارة أربعة شروط : أحدها كون معير أهلاً للتبرع شرعاً ، لأن الإعارة نوع
"برع" ، والثاني كون مستعير أهلاً للتبرع به تلك العير المعارة بأن يصح منه موعا
هبة أو أنه إباحة ماله فلا تصح إعارة عبده لکافر خدمته ، ويأبى في الميراث
وذلك ما أشار إليه بقوله (وكل) مبتدأ (ما) أي شيء (ينتفع به مع بقاء عبده)
كدواب ورفيق وسور ، وليس ونحوه تصح إعارته بخلاف ما لا ينتفع به إلا مع
تلف عبده كطعمه وأشربه فإن أعطاهما سقط إعارته فقال من عقيب "يختص أن
يكون إباحة فلا تصح عي وجه الانكلاف" به أخذ في شرحه وانقصر عبده
و الرابع ما أشار إليه بقوله (نقلاً مباحاً) ولو لم يصح الاعتياض عنه كإعارة
كاتب لصيد ونحوه (تصح إعارته) حر ، فلا تصح إعارة عبده أو دمه وإباحة
أو قصه وحر حرم على رجل لنفسه (ولا لصع) وهو أن يعيره أمة ليستمتع بها
فيحرم ولا يصح ، فإن وطئ مع عبده بالتحريم فعليه الحد ، وكذا هي إن طارعه
وربه ربي ، وإن كان جاهلاً فلا حد وولده [حر^(١)] ويلحق به ، ونحوه فبعبته
ثلاث ومهر مثل غيرها ومطاعه إلا أن يأن السيد فإن أدن فلا مهر ، وأما
بخدمته من كاتب بره أو شوهاً أو كبدته لا يشبهى منها جار ، وكذا إن كانت
شاة وكانت الإعارة لمحرماً أو امرأة أو صبي ، وإن كانت لشاة كره خصوصاً
العرب لأنه لا يؤمن عبي . وتحرم الحيوة بها والظر إليها بشبهة (و) إلا (عدا
مبدأ) فتحرم إعارته لکافر) خدمة خاصة ، وتقدم ونصح إعارة لغيره والدائم
لغيره من استعارها لينفقها أو استعار مكبلاً أو مودوماً ففرص وتجب إعارة
مصحف المحتاج إلى قرأة فيه ولم يجد غيره إن لم يكن ماله كاحتاج إليه (و) إلا
(صيداً ونحوه) أي الصيد كإعارة آلة يصيد بها ونحوها فتحرم (لمحرماً) فإن
فعل قتل الصيد ضمنه لله بالجلاء ، ولذا لا يفتيه . وكذا يحرم أن يعير أحد المحرم
كل ما يحرم عليه استعماله في الإحرام ، (و) إلا (أمة . و) إلا (أمرد) فتحرم
عيرتها (لعير مأمون) لأنه لا يؤمن عبي . ومكره استعارة أبويه وإن عتوا
بخدمته . والمستعير الرد من شاء وللعير الرجوع متى شاء مطلقاً كانت أو موفته مالم

وتضمن مطلقا مثل مثلي وقيمة غيره يوم تلف ، لا إن تلف باستعمال
بمعروف كحمل مشقة

يؤدى في شعله نتي . بصر بالمستعير رجوعه مثل أن يعيره سمينة لخل متاعه ولو حيا
يرقع به سمينة فرقمها به وح في البحر فيبس له الرجوع ولا المطالبة ما دامت في
الليلة حتى ترسى السفينة . وله الرجوع قبل دخولها في البحر . وكذا من أعار أرضا
للدفن أو الرعي . وإيس لمن أعارها لوضع خشب عليه الرجوع ما دام عليه . وله
الرجوع قبل الوضع وبعبه ما لم يس عليه . فان سقط هدم أو غيره لم يعد إلا مادته
أو عند الضرورة ان لم تصر الخائط . ومن أعير أرضا بعرض أو ماء وشرط
قلعه بوقت أو رجوع لم قلعه عنده لا تسونها بلا شرط . وإن لم يشترط ذلك
ومع آخره بقيته وقلعه وبضمن نفسه . وإن احتار مستعير القاع سوى البحر .
ومستعير في استيعاء البع كسناجر إلا أنه لا يعير ولا يؤجر إلا بادن . فان أعاره
أرضا للعراس ولبناء أو لأحد فله ذلك وله أن يرجع ما شاء . وإن استعارها
لزروع لم يعرض ولم يس . وللعرس أو اللبس لم يمتد [الآخر (١)] . (وتضمن)
العارية (مطلقا) أى عرط أو لم يعرط ولو شرط بي الصلح . وكل ما كان دما
أو مضمونا لا يرول عن حكمه بالشرط (بمنى مثلى) كصنعة من نحاس لأصاغة بها
استعارها ليس بها فتعت فعله مثل ورها من نوعها (و) تضمن عارية (قيمة
غيره) أى المثلى (يوم صف) لأن قيمتها بدل عنها فوجب عند تلفها كما يجب عند
إتلافها ولأنه يوم تحقق فواتها فيه فوجب اعتبار الضمان فيه (لا) تضمن
العارية (ان تمت) استعمال معروف كحمل مشقة (وطئعه) وثوب بل بالفس .
لأن الإذن في الاستعمال نصص الإذن في الإتلاف . وما أذن في إتلافه لا يضمن
كالإتلاف . فان حرق في الثوب ترابا وعوه فلفص ضمن لتعديده . ويقبل فوف مستعير
بيمينه إنه لم تعد . وعليه مثوبة ردها . لا مثوتها عنده من إتلاف بل على مالكها
كالقوة . ويرأ ردها ان من جرت عنه اللسان بالرد على يده كسائس وحارن
ووجه ووكين عام ووكيل في دمس حموفه لا ردها الى اصطبله أو غلامه . ومن
سأثر دكه الدابة فتلت فلا تعد ولا يعرط لم يضمن . وإن اختلف المالك والقائض

ولا ان كانت وقفا ككتب علم الا بتفريط وعليه مؤنة ردها ، وان اركب
منقطعا لله لم يضمن

فصل - والعصر

فقال : اجرتك ، فقال - بن أعري - قبل مضي مدة من القبض لها أجرة فهو
قاص يمينه ، وبعدها يقول مالك فيما مضى يمينه وله أجرة بشئ وكذا لو
ادعى أنه ربح لأرض عارية ، وقال ربحها إجارة - وان قال قاص لمالك ، أعري
أو اجرتي ، فقال - بل عصمتي ، أو قال - أعرتك ، فقال - بن أجرتي - والجمعة
تالفة واحتسب في ردها يقول مالك يمينه لأنه منكسر . وكذا لو قال القاص .
أعرتي ، قال : عصمتي - ولعن قائمة يقول مالك يمينه في وجوب لأخره ورفع
اليده ورد العين لمالكها لأن الأصل عدم ما يدعيه القاص . وان قال - أعرتك ،
فقال - أودعني يقول مالك ، وله فيه تالفة . وكذا في عكسها بان قال لذلك .
أودعتك ، فقال القاص - أعرتي يقول مالك يمينه وله أجرة [ما] انتفع بها .
وان قال مالك عصمتي ، وقال قاص - أودعني ، فحسب ما سبق لأن الأصل
في قبض مال الغير الضمان . (ولا) تضمن المارية (ان كانت وقفا ككتب عد)
وسلاح كيف ورج ورج موقوفه على امرأة (إلا بتفريط) ولا فيها إذا أعادها
المستأجر (وعليه) أي المستعير (مؤنة ردها) لمالكها كعصوب (وان اركب)
شخص دانه (منقطعا لله) على منفتحت تحت (لم يضمن) الراكب شيئا لأنها بيد
صاحبها تكون الراكب لم ينفرد بمعطها ، انشبه مالو عطى صبيعه بلحافه ففرق عليه
فانه لا يضمنه . ومن استعار ليرهن المرتهن أمين لا يضمن الا ما تنصدي أو
التفريط ويضمن المستعير سواء تلفت تحت يده [أو يد] المرتهن .

(فصل . والعص) مصدر عص يعض من باب ضرب ، وهو لعة . أحد
الشيء ظانها ، قاله الجوهري وابن سيده ، وشرعا - استيلاء غير حربي على حق
غيره قهرا بعد حق . وهو حرام اجماعا بالكتاب والسننة لقوله تعالى (ولا
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتداولوا بها الى الحكام) . وقوله تعالى
(لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)
وهو له بقرآن ، إن دماكم وأموالكم وأعراصكم حرام عليكم . وقوله بقرآن . من

كبيرة ، من غصب كلبا يقتل او حر دى محترمة ردهما ، لا جلد مية
وابلاف الثلاثة هدر وان استولى على حر مسلم لم يصممه بن ثياب صغير
وحليه . وان استعمله كرها أو حاسه فعليه أجرته كقن^١ ويلزمه رد معصوب
بزيادته . وان نقص لغير تنغير سعر فعليه أرشه .

غصب شرا من أرض طوفه الله يوم القيامة سبع أوصى^(١) وهو (كبيرة) من
المكابر العظام . (من غصب كلبا يقتل) أى يجوز اقتناؤه ككلب صد ورواح
(أو) غصب (حر دى محترمة) أى مسنة (ردهما) أى المكب والحر (ردهما)
لأن لدى غير مجموع من إمساكها كحر الحلال والكب يجوز الانشاع به ، وان
تدما لم يزمه قيمتهما لغيرهما فهما كالميتة ، و (لا) يلزمه رد (جسد ميتة) غصبه
لأنه لا يظهر بالذباح ، (وابلاف ثلاثة) أى المكب والحر والجسد (هدر) مسدا
كل أو دميأ . (وان استولى) أى (على حر مسد) ، ولم يقبده فى لاقناع
والمنتهى وغيرهما بالمثل ، كبير كان أو صغيرا لأن حله ولم يمه الطعام والشراب
فأتى عنده (لم يصممه) لأنه ليس بماء . (بل) يصم (ثياب) حر (صغير
و) يصم (حليه) ولو لم يترعها عنه لأن الصمير لا تنافعه به عن ذلك أشبه ما لو
غصبه منفردا . وعلى من أبعده عن بيت أهله رده اية ومؤنته عليه . (وان
استعمله) الحر (كرها) فى خدمه أو جباطه أو غيرهما فعليه أجرته لأنه شق
منافعه المتوقعة فصمها كمنافع العبد (أو حليه) الحر مدة لها أجره (فعليه أجرته)
مدة حله لأنه فوت مفعلة الجلس . وهى ما يجوز أحد العوض عنه
(ك) منافع (من) ، و من منعه العمن من غير حبس لم يصم . ولو كان المنوع
عبدا . (ويلزمه) أى العاصب (رد معصوب) إلى محله . هدر عنه (بزيادته)
أى رد معصوب المتصلة والمفصلة كاسم والكسب ونحو عزم على رده أصعاف
فدته لكونه رده أو بى عليه . (وان نقص) المعصوب بعد غصبه وقبل رده
وكان بمعه (لغير تغير سعر) كثياب حليه عند (فعليه) أى العاصب (أرشه)
أى أرش ما نقص من قيمته ، وان كان لتغير سعر بال ^{سعر} لذهب موسم

(١) كذا وم أحد أحدث هذا القطع ، وهو فى الصنعين ما تقدم أخرى منها و من أحد
شرا من الأرض فلها فيه بطوقة ان سبع أوصى^١ لملى

وان سى او غرس لرمه قلع وأرث نقص وتسوية أرض والاحرة . وان
عصب ما انجر اوصاد أو حصده به فهما حصل بذلك والمالكه ، وان حطه
بما لا يتمير او صبح الثوب فهما شريكان بقدر ملكتهما . وان نقصت
القيمة صحت

لم يضمن سواء ردت لعين أو تلفت لأن المعصوب م تنقص عينه ولا صفته
بمره شئ . سوى رد المعصوب أو بدله ولعانت وإنما هو رعبات الدس ولا تقابل
لشئ . (و ن بنى) العاصب فى أرض عصبها أو الشريك ولو من غير عصب لكه
فعنه ميرادن شريكه (أو عرس) فيها (لرمه) أى من فعل ذلك (فصح) سائه
وعرسه (و) لرمه (أرث نقص و) لرمه (تسوية أرض و) فيها (الأجرة)
أيف أى أجره المثل . (ولو عصب ما انجر) به (أو) عصب حاربا أو مرسا
أو مرسا و (صاد) هو أو غيره به أو عليه أو عجم فهو بذلك . (أو) عصب
مجللا . (حصده به) أو قطع به خشبا أو حششا (فهما حصل ر) سب (ذلك)
من مال تجاره أو صيد أو غنيمه أو أجره متجمل وأما المعصوع و محصود المجل
فهم لعاصب محمول لفعل منه كمالو عصب بيا فعان ، أو حشش فصبه به
(و) هو (المالكه) لأنه حصل سبب المعصوب فكل للمالكه . (وان حصه)
أى حط العاصب المعصوب (بما لا يتمير) كزيت ونقد ثلثهما لرم منه منه .
وان حطه بدونه أو بغير منه أو بغير حصه على وجه لا يتمير كزيت يشيرج
ورقيق حصه بدقيق شعير ونحوه فهما شريكان بقدر قيمتهما كاحلاضهما من غير
عصب نصا ، وحرم تصرف عصب فى قدر ماله فيه (أو صبح) العاصب (ثوب)
الذى عصبه أو لت السويق يربى ولم تنقص قيمتهما ولم ترد أو راده معا (فهما
شريكان بقدر ملكتهما) لاجتماع ملكتهما وهو يقتضى الاشتراك فيباع ذلك
ويورع الثمن على قدر القيمتين وكذا لو عصب ربا خمسة صابون . (و ن نصت
القيمة) أى قيمة الثوب ولصنع أو السويق والزيت أو قيمة أحدهما (ضمن)
العاصب لنقص فى المعصوب لأنه تعدده . وان رادت قيمة أحدهما فالزيادة
لصاحبه . و ن أراد أحدهما قلع الصبغ لم يجر الآخر عليه لأن فيه بئلا فالحث
الآخر . ولو أراد المالك بيع ثوب فله ذلك ولو أى العاصب ، وان أراد لعاصب
بيعه لم يجبر المالك ، وان وهب الصبغ أو ترويق الدار ونحوهما للمالك لرمه قبله

فصل - ومن اشترى أرضاً فعرس أو بنى ثم وجدت مستحقة
وقلع ذلك رجع على بائع بما عرّمه ، وإن أطعمه لعالم بعصبه صم آكل ،
ويصم مثل بمثله . وعيره بقسته . وحرم بصرف عاصب معصوب ولا
يصح عقد ، ولا عيادة . والقول في تالف أو قدره أو صفته قوله

(فصل - ومن اشترى أرضاً فعرس أو بنى) فيها (ثم) بعد العرس أو البناء
(وجدت) لأرض أى صهرت (مستحقة) لعير ، ناصب (وقلع ذلك) العراس
أو البناء لأنه وصح بعير حتى (رجع) مشتر (على بائع بما عرّمه) من ثمنه لقبضه
وأجرة عارس ومن ومن مؤن مستهلك وأرض بنفس لصح ويحو ذلك ، لأنه عرّمه
وأوهم أنها ملكه وذلك حسب عرّاه وبنائه . وعم منه أن لرب الأرض قلع
العرس والبناء بلا صيان بنفس لأنه وصح في ملكه بغير إذنه لحكه كالغصب .
(وإن) عصب شيئاً (أطعمه) أى المعصوب (لـ) شخص (عالم بعصبه) أى
بأنه عصبه وأطعمه إياه (صم آكل) ما أكله لأنه أنلف مال غيره بغير إذنه
بالأمر من غير تصريح ، ولذلك تضمن العاصب وتضمن آكله . وإن أطعمه لعير
عالم بأنه عصبه ولو لمّا لم يبرأ عاصب (ويصم) بالبناء للمعصوب معصوب (مثل)
وهو كل مكيل أو موزون لا صاعه فيه مباحه يصح السلم فيه () عنه (نصافان
أعور امش بقيمته يوم إعراره ، فإن قدر على المثل لا بعد أحد القيمة وجب المثل
لأنه الأصل (و) يصم (عيره) أى غير المثل كالثوب والسيوف وهو ذلك إذا
تلف أو أنلف (بعينه) يوم تلفه في بلد غصبه من نقده لأنه موضع الصيار
بمقتضى التعدي ، فإن كان نقود من عالها ويصم عرّم صناعه بوزنه من جلده .
(وحرم تصرف عاصب) وعيره من غير الحال (بمعصوب ، ولا يصح عقد) من
المعقود به كالبيع والاجارة والهبه ونحوها ، (ولا) تصح (عياده) به كاستئجار
بجو حجير معصوب ووصو وعمل ويصم بمعصوب وصلاة في ثوب معصوب
أو بقعة معصوبة وإخراج دكاة أو حج من مال معصوب ، (وبقول) - مبتدأ -
إن احتضا (في) قيمة (تالف) بأن قال مالك - كان قيمته حسين ، فقال عاصب -
بلى أرسين ، (أو) اختلفا (في قدره) بأن قال : عشرة أذرع فقال عاصب ، بل
ثمانية (أو) احتضا (في صفته) بأن قال : كان كاتماً فانكره عاصب ، أو احتضا
في ملك ثوب على معصوب أو سرج على فرس (قوله) حبر - أى العاصب -

وفي رده أو عيب فيه قول ربه . ومن يده عصب أو غيره وجعل ربه له الصدقة به عنه بنية الضمان ويسقط إثم غضب . ومن أنفق ولو سهواً محترماً صنته .

بيمينته حيث لا يئنه لذلك لأنه مكسر والأصل برأيه من الزائد وعدم الصاعه فيه وعدم ملك الثوب أو السرح عليه ، (و) أن احتلها (في رده) أي مالكة (أو) احتلها في (عيب فيه) بأن قال عاصب كان لصيد أعور أو أعرج أو يبول في فراشه ونحوه فالقول (قول ربه) بيمينته على بني ذلك لأن الأصل عدم الرد ولعيب . (ومن يده عصب أو غيره) كرهه ومانر الأمارات والأموال المحرمة (وجهه ربه) أو عرقه وفعده وليس له وارث (فله الصدقة به) أي العصب وغيره (عنه) أي عن مالكة (بنية الضمان) لربه كلفظه (ويسقط) عنه (إثم عصب) ، وإن رفعه إلى حاكم لزمه قبوله ويرى من عهده . وليس لمن هو في يده أحد شيء منه ولو فقير نصاً وإذا تصدق بأهله ثم حضر المال كخير بين الأجر والأحد من المتصدق فإن احتار لأحد فيه ذلك والأجر للمتصدق . ومن لم يضر على مساح لم يأكل ماله غنية عنه ككوى ونحوها ، (ومن أنفق) من مكلف أو غيره إن لم يدفعه ربه إليه (ولو سهواً) مالا (محترماً) لغيره بغير ادنه ومثله يصمن (صمنه) متلف لأنه قوه عليه (فوجب عليه) (١) صمائه كما لو عصبه فتلص عنه خرح المال نحو سرجين نجس وكلب ، وبالمحترم نحو صنم وصليب ، وبقوله لغيره ، مال نفسه ، وقوله بغير ادنه ، ما إذا أذن له مكلف رشيد بإتلاف ماله فأتلفه ، وقوله ومثله يضمن ، ما يتلفه أهل المنزل من مال أهل البني وقت حرب وعكسه ، وما يتلفه المسلم من مال حرب وعكسه ، وما يتلفه بحجور عليه لحظه مما دفع إليه ، وما تنفعه بدفع صائل عليه فانه لا ضمان عليه في هذه الصور . وإن أكره على إتلاف مال مضمون فأتلفه صمنه مكرمه ولو على إتلاف ما بنفسه . ومن فتح قميصاً عن طائر ، أو حل قيد في أو أسير ، أو دفع لأحدهما مبرداً فبرد العبد ، أو حل فرساً أو سمكة ففات ، أو عقر شيء من ذلك بسبب إطلاقة بأن كان الطائر جارحاً ففادح عين إنسان ونحوه ، أو حل وكاء رقيق فيه مائع فادبته الشمس ، أو بقى بعد حله فألقته الريح فاندفع ، صمن في الجميع ولو بقى الطائر أو

وإن ربط دابة لطريق صحن ما أتلفته مطلقاً وإن كانت يدراك أو فائد
أو سائق صحن جناية مقدما ووطئها برجلها

العرس حتى تمرهما آخر صحن المتفرع ، (وإن ربط) إنسان أو أوقع (دابة لطريق)
صحن (صحن ما أتلفته) اداه (مطلقاً) أى سواء كانت به أو أعيرت ، يده عليها
أو لا ، صر بها أو لا ، وسواء جنب مقدما أو مؤخرها أو فيها ، وكذا لو ترك
الطريق نحو حشبة أو طين أو عمود أو حجر أو كس دراهم فانه يصح ما نسب
نسب ذلك ، ويجوز قتل مرة تأكل نحو لحم كالعواسق ، وفي الفصول : حين أكله
وفي الترعيب : أن لم تندفع إلا به كصائلي ومن أجهع ناراً عندك فتعذب أن ملك
غيره فأنتفخ صحنه إن فط بأن أجهع ناراً تسرى في العادة لكثرتها ، وفي ربح
سديدة تحملها إلى ملك غيره لا أن طرأت ربح ومن سقط في مسجد حصيرا
أو باريه أو نساظاً أو علق أو أوقع فيه فبدلاً أو نصب فيه دابة أو عمد لمصلحة
أو رفأ لضع الناس أو هو سقعه أو بنى جداراً وعوره أو جلس أو اصطضع أو قام
فيه أو في طريق واسع فمثر به حيوان لم يصح ما نسب به ، ومن اضنى كفا عقور
أو لا يفتى كالألو كل لعير ماشية وعوها أو اسود هيا أو أسداً أو عمر أو دنيا
أو جارحاً أو هراً يأكل الطيور ويقتل الصدور عادة فألف شئ صحنه ،
ولا يصح رب بهيمة غير صاربه أى معروفه بالصول ما أتلفته نهاراً من الأموال
والأبدان (وإن كانت) الدابة (يدراك) لها (أو) بيد (فائد) لها (أو) بيد
(سائق) لها مالكاً أو مستأجراً أو مستعيراً أو موصى له بنفعها وكان قادراً
على التصرف فيها (صحن جناية مقدما) كصحنها ونداء وولدها (١) (أو) صحن (٢)
(ووطئها) لذيها (برجلها) لا ما نعت بها فلا نسب ما لم يكسحها أى يجسدها ، اللجام
يؤدة على العادة أو يجرى وجهها ، ولا جناية دنيا ، وصحن رها ومستأجرها
ومستعبرها ومودعها ما فسد من روع وثغر وغيرهما لا فقط - لصا ، وإن
تعددراك صحن الألو أو من حلقه إن امرد بتدبيرها ، وإن اشتركا فيه أو لم
يكن إلا سائق وفائد اشتركا في الصحن وإن اصطدمت سبعتان فعرفا صحن كل من
يسمى السعيتين سعية الآخر [وما فيها (٣)] من صحن وما إن فرص ، وإن

(١) مصروف على مقدم ، وعارة سبى « حاية بعدها ولها وولدها »

(٢) الوجه : حنافة (٣) عن المصنف

فصل في تثبيت الشفعة فوراً للمسلم تام الملك في حصته شريكه المستحقة لغيره بعوض مالى بما استقر عليه العقد . وشروط

عمدها فيها شريكان في إنفاقها وما فيها . فان قتل غالباً فانفرد شرطه . وان لا يقتل غالباً فشفته عقد . ومن قتل صائلاً عليه ولو ادعى دفعاً عن نفسه ولم يدفع ميراثه . أو حزيناً . أو ألب ولو مع صغير مزماراً أو طنبوراً أو عوداً أو طبلًا أو دفًا بصنوح أو حن أو رداً أو شطرنجاً أو صليباً أو كسر إناء فضة أو ذهب أو بناء فيه حجر مشهور بألفها قدر على إراقها بدونه أو لا أو حليفاً مجرداً عن ذكر لم تحده يصبح للنساء أو أمة محر أو عريم أو مجرم أو صور حيا أو أوثاناً أو كتب مستدعة مصدة أو كهراً وأكاذيب أو مخائف لأهل الصلاة والمطاهة أو كتاباً فيه أحداث ردئة أو حريق محرق لم يصح شتاق جمع . فان في شرح المنتهى المتوابع . و صاهرة ولو كان معها غيرها (١) وأما روى العروس لدى لا حلق فيه ولا صوح فقصون لا ماحتة . وكذلك طبل حرب ولا فرق بين كون المتلف مسلماً أو كافراً

(فصل . وثبت الشفعة) ما سكاها الماء من الشعع وهو الروح أو من الشعاع من الريادة أو النعوية . وهي شرعاً مستحق الثمنك انقراض شقص شريكه من انتقل اليه بعوض مالى إن كان مثله أو بونه . ولا تسقط بحيلة ولا نشت إلا نظماً . (فوراً) بأن يشهد بالطلب حين بعد أن لم يكن عذر . ثم به أن يجازم ولو بعد أيام فان آخر الطلب بغير عذر سمعت (لم) متعلقاً بنشت على مسم وكافر وليكافر عن كافر لا على مسر . نصاً . (تام الميث) فلا ثبت مالاً مذكاً غير تام كشركة ووقف ولو عن مدعي فلا تأخذ موقوف عليه بالشفعة لقصور ملكه (في حصته شريكه المنتقلة لغيره) أى النصح (بعوض) فلا شفعة في الموروث والموصى به والموهوب فلا عوض (مالى) صفة لعوض . فلا شفعة فيما جعل ميراً أو عوضاً في جمع أو صلحاً عن دم عمد وبخوة (بما) أى غنل الثمن الذى (استقر عليه لعقد) قدره وجسا وصمه فان جهل ولا حيلة سقطت ومع الحيلة يجب قيمة الشقص . (وشرط)

(١) موضع هذا النقل على قوله « أحدث ردئة » كما في شرح الإقناع انتهى

تقدم ملك شفيح وكون شقص مشاعا من أرض نجب قسمتها ويدخل غراس
وناء نعا ، لاشرة وروع . وأحد جميع مبيع . فان أراد أخذ البعض
أو عجز عن بعض الثمن بعد إبطاره ثلاثا أو قال لمشتري يعني أو صاحلي ، أو
أخبره عدل فكذبته ونحوه سقطت فاب عفا بعضهم أحد باقيهم الكل أو تركه

لشئ أو لأحد بالشفعة (تقدم ملك شفيح) لرفقة لعقد فيثبت لمكان كبير ولا (١)
لأحد اثنين اشتريا دارا صفعة على الآخر (و) شرط أيضا (كون شقص) مبيع
(مشاعا) أي غير معز (من أرض نجب قسمتها) أي الأرض (جبار) نطلب
من له فيها جرة . (ويدخل غراس و) يدخل (بناء) بالشفعة (نعا) لأرض (و) لا
يدخل (اشرة) ظاهرة (و) لا (روع) شفعة لا نعا ولا مفردا لأنه لا يدخل في
المبيع بعا فلا يؤخذ بالشفعة . فلا شفعة فيما لا ينقسم إجمارا حكم صغير ونحو
وطرق وغراس صيغة وروح صغيرة ، ولا فيما ليس بمعد كدجر وحيوان ونساء
مفرد وجوهر وسيف وسكين وروع وثمر وكل منفرد (و) شرط أيضا (أحد
جميع مبيع) دفعا لضرورة المشتري تنقسم الصفقة في حقه بأحد بعض المبيع مع أن
الشفعة على خلاف الأصل دفعا لضرورة الشركة فإما أحد البعض لم يندفع لضرورة
(فان أراد) المبيع (أحد البعض) من المبيع مع تمام الكل أي لم يتفمه
شيء سقطت شفعة ، وإن تألف البعض فله أحد باقيه بخصته من ثمنه (أو عجز
المبيع ولو) عن بعض الثمن بعد إبطاره (أي المبيع) ثلاثا أي ثلاث ليال
بأمامها حتى يتبين عجزه - نعا - ولم يأت به سقطت حتى ولو أتى برهن أو صام
ملى له بماء ضرره تأخير الثمن (أو قال) المبيع (مشتري) أي له (أو) قال
له (صاحلي) عليه أو : هبه لي ، أو : اشتريته رجيب أو عاليا ونحوه سقطت ،
(أو أخبره) بذلك (عدل) واحد ولو عبدا أو أتى (فكذبته ونحوه) كأن
أخبره من لا يقبل قوله كعائن فعدده ولم يطلب (سقطت) شفعة لأنه غير معذور
(فاب عفا بعضهم) أي الشركاء عن حقه من الشفعة (أحد باقيهم) أي الشركاء
(الكل) بالشفعة (أو تركه) كله لأن في أحدهم البعض صارا ما لمشتري

وإن مات شفيع قبل طلب نطقت . وإن كان اثمن مؤجلا أخذ ملي . به وغيره
تكفيل ملي . ولو أقر يائع بالبيع وأكر مشتر نشت

فصل وس قول وديعة لمن يعلم من نفسه الأمانة .
ويلزم حفظها في حرر مثلها . وإن عيبه رهبا فأحرر بدونه أو تعدى

(وإن مات شفيع قبل طلب) الشفعة مع قدره أو إشهاد مع عذر (نطقت) أي
سقطت لا بعد طلب أو إشهاد حيث اعتبر الإشهاد كمرص شفيع ونحوه ، وسكون
لورثته عليهم بقدر رسم فإن عديموا لإمام الأحكامها . (وإن كان اثمن) أي ثمن
الشفيع (مؤجلا أحد ملي) أي قدر على لوفاء (به) أي بالثمن مؤجلا (و) أحد
(غيره) أي غير الملي . الشفيع المؤجل (تكفيل ملي) نصا لأنه تابع للمشتري في
ثمن وصفته وتأجيل من صفاته وبشي عنه الضرر بكونه مليئا أو كفيله ملي . .
(ولو أقر يائع بالبيع) أي بيع لشفيع المشعور (وأكر مشتر نشت) الشفعة
بما كان البائع فبأحد الشفيع الشفيع منه ويدفع إليه ثمن إن لم يكن مقرا بقبضه ،
وإن كان مقرا بالشفيع من المشتري بقي في دمة الشفيع إلى أن يدعيه المشتري

(فصل وس قول وديعة) وهي مبيعة من ودع الشيء إذا تركه . وهي
متروكة عند المودع ، فيل مشتقة من بدعة فكأنها عند المودع غير مبتدئة للانتفاع
بها ، وفيل من ودع الشيء إذا ملك ، فكأنها ساكنة عند المودع ، وشرعا لما
المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض ، فخرج الكل والكلمة والخمر وما ألفته بحو ربح من نحو
توب أي دار غيره ، وما يعدى بأجده والغارية ونحوها والاجر على حفظ مال
الملي متعلق بيس (يعد من هذه الأمانة) . وهي عقد جائز من الطرفين (وببزم)
لوديعة (حفظها) أي الوديعة (في حرر مثلها) عرفا أي في كل من يحبس (وإن
عيبه) أي الحرر (رها) أي الوديعة بأن قال : احفظها هذا البت أو الخاتوت
(فأحررها بدونه) أي دون المعين ربه في الحفظ فصاعت صحتها ، وبو ردها إلى
المعين لأنه يعدى بوصفها في الدون فلا يعود أمانة إلا بعقد جديد ، وإن أحررها
بمثله أو فوته ولو لغير حاجة لم يضمن ، (أو) إن (تعدى) الوديعة في الوديعة

أو فرط أو قطع علف دابة عنها بغير قوله ضمن ويقبل قول مودع في ردها
إلى ربها أو غيره بأذنه لا وارثه وفي نفسه

(أو فرط) في حفظها ضمنها لا مالا بعد ولا تعريض لأنه يعلى منها أمانة والصبي
يعلى الأمانة حتى ولو تلفت من بين ماله ولم يذهب معها شيء منه (أو) إن (قطع)
لوديع (علق دابة عنها) أو سقيها حتى ماتت جوعاً أو عطشاً (بغير قوله) ماله كما
(ضمن) لا إن نهب ماله كما عن ذلك ، وبحكم مطلق ، وإن نهب عن إخراجها
فأخرجها شيء الغالب منه الهلاك لم يضمن إن وضعها في حوزة مثلها أو فوقه فإن
تعدى فأخرج بدونه لم يضمن وإن كان لا يخرجها وإن خفت عليها فحصل خوف
فأخرجها أو لام يضمن وإن كان تركها في حيث تركها في كفة أو يده ضمن
لا إن كان تركها في كفة أو يدك فتركها في جيبه لأن الجيب أحر ، ولا إن ألقاها
عند مخوم ناهب ونحوه إحصاءه ، وإن كان مودع حاتم أجمعه في المنصر فعه
في المنصر ضمن لا عكسه إلا إن أسكر لعلها أي لشعر فضمنه لأنه أسبه عام
يأذن فيه ماله ، وإن جمعه في الوسطى أو مكس ردها في جميعها فضاع لم يضمنه
وإن لم يدر في جميعها فضمنه في بعضها منه لأنه أدنى من المأمور به ، وإن دفعها
إلى من يحفظ ماله عادة كزوجته وعبد ونحوهما أو بعس أو أحمى فعه أو حاكم
ضمن وإن لم يكن عذر ضمن ، وإن أخرج ادراه ليضعها أو ليظهر أنها ردها
إلى وعلها أو كسر حتمها أو حن كيسها أو جردتها أو أفرها أو ركب الدابة
لا يضمنها أو ليس اثوب لا لخوف من عث ضمن ووجب ردها فوراً ولا تعود
أمانة بغير عقد متجدد ، وصح قول مودع لوديع كذا حيث ثم عدت إلى أمانة
فالت أمين ، ومن أودعه صغير ودبغة لم يرا إلا بردها لوليه وبضمنها إن تلفت
مالم يكن الصغير مأذوناً به في الإيداع أو يحتم هلاكه معه فإنه لا يضمنها ، وإن
أودع جائز التصرف ماله لصغير أو مخون أو سبه أو نفعه لم يضمنه (ويقبل قول
مودع في ردها) أي لودبغة (أو ردها أو) أي (غيره) أي غير ردها من يحفظ
ماله عادة من نحو روجه وخارن لأنه أمين (بأذنه) أي إذا ردها (لا) إن ادعى
دفعها (أو وارثه) أي المالك الابنية (أو) يقبل قوله (في نفسها) أي لو ردها
لست حتى كسره لتعد إقامه اليه عليه وثلاً يمتنع الناس من قبول الأمانة
مع الحاجة إليه وكذا إن لم يذكر سبباً لا يثبت ظاهر كحرق إلا بينة تشهد

وعدم تفریط وتعد وفي الإذن . وإن أودع اثنان مكبلا أو مورنا يقسم
فصل أحدهما نصيبه لعبة شريك أو امتناعه سلم إليه . ولمودع ومصارب
ومرتن ومستاجر إن عصمت العين المطالبة بها

فصل في إحصاء أوصاف من أوصاف منعه عن الاحتصاصات ومدت
معصوم ملكها ويحصل بحورها بحائط مبيع أو إخراج ماء لا تزرع إلا به إن
قطع ماء لا تزرع معه أو حجر نثر أو غرس شجر فيه . ١ .

برجوه ثم يخاف أنها صاعته فان لم تقم بدنة سلب الصاهر حين لانه لا تتعد
بإقامة لبيدة عليه . (و) من قوله في (عدم تفریط) لانه أمس وأصل عدمه
(و) في عدم (تعد) وعدم حيا . (و) يقبل قوله أيضا (في الإذن) إذا قدر
أودع . أدت في مدعها لفلان وعصمت . (وإن أودع اثنان) إماما (مكبلا)
يضم (أو مورنا) إجماع (فحصل أحدهما نصيبه لعبة شريك أو) مع
حصوله (وامتناعه) من أحد نصيبه ومن الإذن لشريك في أحد نصيبه (سلبه)
أي اطلب نصيبه وجونا (ولمودع) حجر مقدم (ومصارب ومرتن ومستاجر)
فان في شرح المنتهى قلت ومثني العدل بيده الزهن والأجير على حفظ عين
و وكيل فيه والمستجير والمجامل على عيبها (ان عصمت العين) أي الوديعة أو ما
نصارية أو أرض أو المستاجر (المطالبة بها) مبدأ مؤخر . من عصمت لانه
من حلة حفظها للأمور به . وإن أكره مودع على دفعها لمعبر رها م نصم .

(فصل في إحياء الموات واستيفاء من الموات) ومن أحياء . ولو دميما
أو بلا إذن من الإمام - أرضا (منعه عن الاحتصاصات) عن (ملك معصوم)
مير أو كافر (ملكها) كالحرب التي ذهبت أنهارها واندست أنهارها ولم يعلم لها
مالك (ويحصل) إحياء الموات (بحورها) إما (بحائط مبيع) سو . أرضها
للبناء أو الزرع أو حطيرة للعلم أو لحطب أو غيرها نصا . والمراد بالحائط المبيع
أي يمنع ما وراءه ولا يعتبر مع ذلك تسقيف (أو) د (إخراج ماء) بأن يسوق
إليه من نهر أو نثر (لا تزرع إلا به) أي الماء (أو) د (قطع ماء لا تزرع معه)
أي الماء (أو) د (حجر نثر) أو نهر (أو) د (غرس شجر فيها) أي الموات .
ووارثه أحق بها من بعده . ومن حجر نثر إجماع ملك حرمتها ، وهو من كل

وان عمل غير معد لاخذ أجرة لغيره عملا بلا جعل أو معدة بلا أدن فلا شيء له الا في تحصيل متاع من بحر أو فلاة فله أجر مثله ، وفي رقيق دينار أو اثنا عشر درهما

فصل في القطة ثلاثة أقسام : ما لا تتبعه همة أو سباط الناس كزبيب وشسع ، فيملك بلا تعريف . الثاني الصوائع التي تمتنع من صغار الباع كجبل وإس وبقر

[ما] يتعدى همة كالآدان وتعم نحو همة فيجوز ، (وإن عمل) شخص (غير معد لأحد أجرة) على عمله (لغيره عملا بلا جعل) بمن عمله له (أو) عمل (معد) لأحد أجرة لغيره عملا (بلا إن) بمن عمله له (فلا شيء له) لغيره عمله حيث بدله بلا عوض وبلا يلزم الإنسان من ينزله به ولم يظف به همة (ولا) مستثنى (إحدا) (تحصيل متاع) غيره (من بحر أو فلاة) أو فم سح يضل هلاكة في تركه (فله أجر مثله) لأنه يحتمى هلاكة وطمعه على مالكه بخلاف القطة . وفيه حث وترغيب على إيقاد الأموال من إغلكة ، والمثمة الثانية ما أشار إليها بقوله (و) إلا (في) رد (رفق) أتى من فن ومدير وأم ولد إن لم يكن الراد الإمام فله ما قدره الشارع وهو (دينار أو اثنا عشر درهما) سواء رده من حرج المضر أو من داحيه قرنت المساهة أو بعدت يساوى المقدار الذي قدره الشارع أو لا أو كان الراد روبا لرقيق أو دار رحم في عيال أمهاتك أو لا ما لم يمت سيد مدير وأم ولد عمل وصون فيعتقا ولا شيء له .

(فصل) في تبيين أحكام القطة والقيط . (والقطة) قال في القاموس : محرقة - أي مفتوحة للام والغاف - وحكى عن الحليل القطة بضم اللام وفتح القاف الكثير الالتقاط ، وحكى عنه في الشرح أنها اسم للثقب لأن ما جاء على فمعة فهو اسم لما عل كالصحن والمهز . وهي (ثلاثة أقسام) . الأول (ما لا تتبعه همة أو سباط الناس كزبيب) وتمره وسوط (وشسع) تكسر الشين المعجمة المتقدمة أحد سيور النعل يدخله بين الأصبعين (فيمض) نحوه (بلا تعريف) ، ويباح الاتعاع به بضا . (الثاني الصوائع) جمع صالة اسم للحيوان حاصه (التي تمتنع من صغار الباع) كذئب وإن أقوى وأشد صغير ، وامتناعها إما لتكبر جنبها (تكيل وإل وفر) ومعال وحير . وإما لرفة عدوها كظباء . وإما

فيحرم التقاطها ، ولا تمك تعريفها . الثالث ، في الأموال كشم ومتاع
وغنم وفصلان وبخاجيل ، فس أمن من نفسه عليها أخذها ، ويجب حفظها
وتعريفها في مجامع الناس غير المساح

طيرانها كثير ، أو ثابها كعمد ، وفي كثير (فيحرم التقاطها) ، عدا الفز الآبق
(ولا تمك تعرفها . الثالث ، في الأموال كشم) أي ذهب وفضة (ومتاع)
كثياب وفرش وأول وألات حرب ونحوها . (و) ما لا يتمتع من صدر السباع
كـ (غنم وفصلان) بضم الفاء وكرها جمع فضيل ولد الفة إذا فصل عن أمه
(وبخاجيل) جمع غل ولد الفرة ، وأور ودجاج ، ونخشة صغيرة وقطعة حديد
وبحاس ودرصاص ، وفي من دهر أو غل ، وعراره من حب ، وكتب ، وما
أجرى بحرى ذلك ، والمرص من كبار الإبل ونحوها كالصغير (و) يجوز (من أمن
نفسه عليها) أي التفتة (أخذها) وتمك تعريفها المعتبر شرعا ، ولأول مع ذلك
تركها ، وجدها بمصيفة لا ، فيها تعريفها لنفسه لا كل الحرام وتصيب الأمانة
فيها (ويجب) على من التقطها (حفظها) حيفا لأنها صارت أمانة بيده بالتقاطها
فإن أخذها ثم ردها موضعها متى . ونقسم الأخير ثلاثة أنواع . أخذها ما التفتة
من حيوان فيدمه فعل الأصلح مالكة من ثلاثة أمور . أكله بقيته ، أو بيعه
وحفظ ثمنه ، أو حفظه وينفق عليه الملتقط من ماله وله الرجوع على مالكة بما
أنفق إن نواه ، فإن استوت الثلاثة خير . الثاني ما ينجس فساده شعبيه كالسطح
والخضراوات ونحوها فيدمه فعل الأصلح من بيعه وأكله وتجهينه (١) ، فإن
استوت الثلاثة خير ، فإن تركه حتى تلف صحتنه لأنه مفرط الثالث باق المان
المباح التقاطه من الثمن ومتاع ونحوه فله حقه حفظ جميع حيوانه . وعبره لأنه صار
أمانة في يده بالتقاطه ، (و) يجب (تعريفها) أي الجميع (في مجامع الناس
غير المساجد) وهو أن ينادى عليها في الأسواق وأبواب المساجد من صاع منه
شيء ، أو بصفة ، قال في المعنى . يذكر جسمها لا غير فيقول : من صاع منه ذهب ،
أو فضة ، أو دينار ، أو درهم ، أو ثياب ، ونحو ذلك . انتهى وأجرة المداوى

(١) عبارة النهي « من لاحظ من بيعه أو أكله صحتنه ونجيب ما يجب » قال في
شرحه « كتب ورطب »

حول لا كاملا وتملك بعده حكا ويحرم تصرفه فيها قبل معرفة وعائها ووكائها وعفاصها وقدرها وجسها وصفتها . ومتى جاء ربا فوصفها لم دفعها اليه . ومن أحد بعله ونحوه ووحد غيره مكانه لقطعة .

وانقيط طفل لا يعرف نسبه ولا رقه ، نـ ذ او صل

على ان سقط ، وما حرم التعاضد حين أحده ان أنصف أو نقص كعاصب لعدم إذن ائشارع فيه . ولا يصح كليا لأنه ليس بمان . ومن النقط ما لا يجوز نقضه وكتمه عن ربه ثم نسب إليه أو امره فذهب بعينه قيمته مريين لربه نصا . وبرون صماه يدفعه في الإمام أو ثامه ، أو برده الى مكانه بأمره (حول) متعين يجب (كاملا) ، فورا ، كل يوم مرة ، اسبوعا ، أي مدة سبعة ايام ، ثم بعد الاسبوع يعرفها شهرا ، كل أسبوع مرة . ثم بعد ذلك يعرفها مرة كل شهر أي آخر الحول (وتترك) اللقطة (بعده) أي الحول (حكا) كالميراث نصا فيصرف فيها بما شاء بشرط صماها ، (ويحرم) على الملقط (تصرفه فيها) أي اللقطة بعد تعريضها الحول ولو تعدد بما لا تتميز منه (قبل معرفة وعائها) وهو كسبها ونحوه (و) قبل معرفة (وكائها) وهو ما شذبه الوعاء هل هو سير أو حيط أو برسم أو كئان أو غيره (و) قبل معرفة (عفاصها) بكسر العين المهمة وهو صفة الشد (و) قبل معرفة (قدرها) بالعد أو انورن أو انكيل بمعايره الشرعي (و) قبل معرفة (جسها وصفتها) التي تتميز بها من الجسد وهو نوصها ونوعها (ومتى جاء ربا) أي اللقطة يوما من اندهر (فوصفها) نصفتها التي أمر استقص أن يعرفها (لم) الملتقط (دفعها) أي اللقطة (اليه) نهايتها المتص مطعما ، والمتعصل في حول التعريف لأنه تابع لها . ون أدركها بعد حول التعريف مبيعة أو موهوبة لم تكن له إلا البدل . ومن وجد في حيوان تقدا أو ذرة للقطة لو اجده يلزمه تعريفه ، ومن استيقظ من نومه فوجد في ثوبه مالا [لا (١)] يدرى من صره فهو له . ومن أحد من ناظم شيئا لم يبرأ (لا) تسليمه له بعد انتباهه (ومن أحد) بالبناء للمعمول (بعله ونحوه) كخسه (ووجد غيره مكانه فـ) هو (لقطه) يلزمه تعريفه . والله أعلم

(واللقط) فليل بمعنى المعمول كالقتيل والجريح والطريح . وشرعا (طعن) لا يعرف نسبه ولا رقه ، يند بالياء للمعمول أي طرح في شارع أو غيره (أو صل)

الى التمييز . والتقاطه فرص كفاية ، فان لم يكن معه شيء . وتعذر بيت المال
أنفق عليه عالم به بلا رجوع . وهو مسلم ان وجد في بلد يكثر فيه المسلمون
[وان ادعى أجنبي رقه وهو يده صدق] وان أقر به من يمكن كونه منه الحق به

الطريق - ما بين ولادته (الى) من (تمييز) فقط على الصحيح فله في الإصاف
وعند لاكثر الى البوع . فان في العائق . وهو المشهور . (والتقاطه) القبط
(فرص كفاية) . ويعنى عليه : ما معه ان كان (فان لم يكن معه) أى اللبص (شيء)
من بيت المال (و) ان (تصدر بيت المال) افترض عليه الحاكم . وظاهره ولو
مع وجود متبرع بها لانه أمكن الإتفاق عليه بلا منه تلحقه أشبه أحدهما من بيت
المال . وان أقرص الحاكم ما أتفق عليه من رقيق أو له أب مؤسر رجع عليه ،
فان لم يظهر له أحد من بيت المال فان صدر الاقتراض عليه (أتفق عليه) أى
اللقبط (عالم به) وجوباً لأنها فرص كفاية ولم يترك الإتفاق عليه من هلاك
حوضه عنه واجب كإفاده من العرق (بلا رجوع) عن أحد بما أتفق به عليه .
(وهو) أى القبط (مسد) حر في جميع أحكامه (إن وجد في بلد) إسلام أو في
بلد أهل حرب (يكثر فيه) أى البلد (المسلمون) ، وإن وجد في بلد أهل حرب
ولا مسلم فيه أو فيه مسلم كتاجر وأسير وكافر رقيق ، وإن كان بها مسد يمكن كونه
منه مسلم . وان لم يبلغ من فتننا تكفره نعتا للدار حتى صارت دار إسلام فسلم
والأولى بمحضاته وجده ان كان أمناً عدلاً - ولو طاهراً - حرار شيداً مكلفاً
وله حفظ ماله والاتفاق عليه منه وقبول هبة ووصية من حاكم حاكم . وميراثه
وديته إن قتل لبيت المال ، وبجور إمام في عهد بين أحدهما والقصاص ، وان قطع
طرفه انتظر بوعه ورضاه ليقض أو يعفو ، إلا ان يكون فقيراً ويرمى الامام المعفو
عن ما يتفق عليه منه . (وان ادعى أجنبي) أى غير واجد (رقه وهو يده) أى
بيد المدعى رقه (صدق) يمينه ، ويثبت نسبه مع بقائه لسيده ولو مع بينه نسبه
وان ادعى الرق ملتقط لم يقض إلا بينة (و ان أقر به) أى بأن القبط ولده
(من يمكن كونه منه) أى المقر ولو كان المقر كافراً أو رقيقاً أو دات روح أو
نسب معروف (الحق) أى القبط ولو ميتاً (به) أى المقر ويثبت نسبه لأن
الإقرار بالنسب مصلحة محضة للقبط لاتصال نسبه ولا مصرة على غيره فيه فقبل كما
لو أقر له بمال ، وهذا لا خلاف . وفي المذهب فيما اذا كان المقر رجلاً حراً يمكن

فصل في الوقف سنة . ويصح بقول وفعل دال عليه عرفاً كمن
بى أرضه مسجداً أو مقبرة وأذن للناس أن يصلوا فيه ويدفنوا فيها . وصريحه
وقفته وحسنت وسبلت . وكبايته : تصدقت وحرمت وأبدت . وشروطه
حصة . كونه في عين معلومة يصح بيعها غير مصحف ويتنفع بها مع بقائها .

كونه منه نص عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة .

(فصل . والوقف) مصدر وقف لشيء . إما حسنة وأحسنة ، قال أختارني :
وأوقفه لغة لشيء نعيم وهو (سنة) أحسنها المسدون قال الشافعي لم يحسن أهل
الجاهلية وأما حسن أهل الإسلام . انتهى . ثم هو شرعاً يحسن مالك التصرف
منه المتنفع به مع بقائه . فإنه يقطع تصرفه وتصرف غيره في رقبته لشيء من
التصرفات يصرف ربه في جهة بر تقرباً إلى الله تعالى . (ويصح) الوقف (بقول
وفعل) مع شيء . (دال) يدل (عليه) أي الوقف (عرفاً) لمشاركة لقول في الدلالة
عليه (كمن بى أرضه مسجداً ، أو) جعلها (مقبرة وأذن للناس) إذا عا (أن
يصلوا فيه) أي المسجد لدى بناء (و) أن (يدفنوا فيها) أي الأرض التي جعلها مقبرة
(و) للوقف صريح وكناية ، و (صريحه) قول الواقف (ووقفته وحسنت وسبلت)
لأن كل واحدة من هذه الثلاث لا تحتل غيره . يعرف الاستعمال والنسب ،
(وكبايته) أي الوقف (تصدقت وحرمت وأبدت) لعدم خصوص كل منها عن
الاشتراك ، فالصدقة تستعمل في الزكاة وهي ظاهرة في صدقة التطوع ، والتحرير
صريح في الظهار ، والتأيد يستعمل في كل ما يراد تأييده من وقف وغيره . ولا
يبدى في الكساية من نية الوقف ما لم يقل : على قسيمة كذا ، أو طائفة كذا ،
أو يقرن لكساية بأحد الألفاظ الخمسة كتصدقت صدقة موقوفه أو محسنة أو مسجلة
أو محرمة أو مؤبدية ، أو قرننها بحكم كأن لا يباع أو لا تورث لأن ذلك كله
لا يستعمل في سوى الوقف فانتفتت الشركة . (وشروطه) أي الوقف (حصة) .
الأول (كونه في عين معلومة يصح بيعها) فلا يصح وقف أم ولد وكلب ومرهون
(غير مصحف) أي فيصح وقفه سواء قدما لصحة بيعه على ما في شرح انتهى
وعيره أو بعدم الصحة على ما في الاقتناع ، (ويتنفع بها) - عطف على يصح بيعها -
ما بعد تنماتها عرفاً نعماً مباحاً (مع بقائها) أي العين فلا يصح وقف مطعوم

وكونه على بر . ويصح من مسلم على ذمى وعكسه . ٤ .

ومشروب ومشوم لا يتصح به مع بقاء عينه بخلاف يد أو صندل وقطع كافور
فيصح وقفه لثم مريض وعبره لا وقف دهن وتصح لشغل ولا أنمان وفاديل نقد
على المساجد ولا على غيره . (و) الثاني (كونه) الوقف (على) جهة (بر) وهو
اسم جامع للغير وأصله صاعه الله تعالى . والمراد اشتراط معنى القرية في الصرف
لي الموقوف عليه لأن الوقف قرية وصدقه فلا بد من وجودها فيما لأجله لوقف
إد هو المقصود . وسواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً . (و يصح) الوقف (من
مسلم على ذمى) معين ولو أجنبياً من الواقف ، ويستمر الوقف له إذا أسلم ، ويعمر
شرط الواقف ، (و) يصح (عكسه) أى من ذمى على مسلم معين أو طائفة كالمساكين ،
ولا يصح على لكنائس أو بيوت النار أو البيع أو الصوامع ولو من ذمى ولا
على كتب التوراه والانجيل ولا على حرب ومرند ولا على نفسه عند الأكثر
وينصرف إلى من بعده في الحال ، فمن وقف على نفسه ثم أولاده أو الفقراء صرفه
في الحال إلى أولاده أو الفقراء لأن وجود من لا يصلح الوقف عليه كعدمه فكأنه
وقفه على من بعده ابتداءً فإن لم يذكر بعد نفسه جهة فملكه بحاله ويورث منه .
وعنه يصح ، قال الخنفسار احتاره جماعة ابن أبي موسى والشيخ تقي الدين وصححه
ابن عفيف والخارثي وأبو المعالي في النهاية والخلاصة والنصحيح وأدراك لعامة ومال
إليه في التلخيص وجزم به في المنور ومنحجب الأدنى وقدمه في الهدية والمستوعب
واهادى ولعائن واجمده في مسودته على الهداية وعليه العمل في زماننا وقوله عند
حكايما من أرمنة متطاولة وهو أطير ، وفي الانصاف وهو الصواب وفيه مصلحة
عظيمة وترعى في فعل الخير وهو من محاسن المذهب . انتهى من المنتهى وشرحه
وإن وقف على غيره واستثنى علة أو بعضها له ولأولاده أو الاستمتاع لنفسه أو
لأهله أو يطعم صدقة مدة حياته أو مدة معومة صح الوقف والشرط ، فهو مات
في أنثائها فالباقي لورثته . وتصح إيجارها ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول
منه . ولو وقف مسجداً أو مدرسة فاعقها أو رباطاً للصوفية ونحوه مما يعمر فهو
كغيره في الاتصاف به . قال الشيخ تقي الدين : لكن من كان من الصوفية جماعة للبان
وهم يتحقق بالاحلاق المحمودة ولا بأدب بالآداب الشرعية غالباً لا آداب وصيغة
أو كان فاسقاً لم يستحق شيئاً من الوقف على الصوفية ، والصوفى الذى يدخل في

وكرهه في غير مسجد ونحوه على معين بمك ، وكون واقف ، فقد التصرف ،
ووقعه ناجزاً . ويجب العمل بشرط واقف ان وافق الشرع ، ومع إطلاق
يستوى غنى وفقير ————— ويرود ذكر وأثنى .

لوقف على الصوفية يعتبر له ثلاثة شروط : الأول أن يكون عدلاً في دينه ، الثاني
أن يكون ملائماً لعالم الآداب الشرعية في علم الأوقات ومن لم تكن واجبه
كآداب الأكل والشرب واللباس والنوم والسفر والصحة والمعاملة مع الخلق
إلى غير ذلك من آداب الشريعة . الثالث أن يكون قاعداً ماسكاً به من الرزق
بحيث لا يبحث ما يفصل عن حاجته — في كلام طويل ذكره في الفتاوى المصرية
انتهى . ولا يشترط في الصوفي لباس الخرقه المعروفة عندهم من يد شيع ولا رسوم
اشتهر نزارها بينهم ، مما وافق منها الكتاب والسنة فهو حق ، وما لا فهو « من »
ولا ينتمى إلى اشتراطه قاله الحارثي . انتهى . (و) الثالث (كونه) أى « الوقف »
(في غير مسجد ونحوه على معين) من جهة أو شخص (بمك) مكاناً كريد
ومسجد كذا فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد أو أحد هذين أو لا يثبت كقصر
وأمن ولد أو ميت من المشرك أو يهيمه أو ميت أو طير أو جني ولا على حمل
استقلالاً بل تبعاً . قال قبل كيف جاورته الوقف على المساجد والسقايات
وأشاهها وهي لا تملك ، فها الوقف هناك على المسلمين إلا أنه غير في مع خاص
لهم . (و) الرابع (كون واقف نافذ التصرف) فلا يصح من محجور عليه ولا
مجنون . (و) الخامس أن يكون (وقفه ناجزاً) أى غير معلق ولا مؤقت أو مشروط
فيه بخيار فلا يصح تعقيقه إلا بموته بل قال . هو وقف بعد موتى ، ويرمى من
حيته ويكون من ثلث ماله . (ويجب العمل بشرط واقف) في الوقف (إن وافق)
شرعه (الشرع) كشرط لريد كذا ولغيره كذا ، ومثله استثناء كعلي أولاد ريد
إلا فلان لم يكن به شيء ، ومخصص من صفة كالفقهاء والمساكين أو قبيلة كذا
فيخصص بهم لأنه في معنى الشرط . وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو
إمامتها أو إمامة مسجد بأهل مذهب أو سب أو قبيلة تخصصت . لا المصلين بها بدي
مذهب فلا تخصيص لهم ، ولغيرهم الصلاة بها لعدم التراحم ولو وقع لكان أفضل
لأن اجتماعه توادله . ولو جهل شرط الواقف عمل بعادة جارية ثم عرف ، (ومع
إطلاق) الواقف (ستوى) في الوقف (غنى وفقير وذكر وأثنى) لثبوت الشركة

و لطر عند عدم الشرط لموقوف عليه ان كان محصوراً وإلا فحاكم كما لو كان على مسجد ونحوه

دون لتعصير . (والطر عند عدم الشرط) أى شرط الواقف باعراً أو شرعه فوات (لموقوف عليه إن كان) الموقوف عليه (محصوراً) وكل مهم ينظر على حصته عدلاً كالأوقاف (وإلا) يكن الوقف على محصور (ف) النظر (لحاكم) له الموقوف (كما لو كان) الوقف (على مسجد ونحوه) كالفقراء . ومن أطلق النظر للحاكم ضمن أى حاكم كان سواء كان مذهب الحاكم مذهب حاكم البلد من الوقف أو لا . وشرط في النظر إسلام إن كان الوقف على مسلم أو جهة إسلام كالمساجد والمدارس والربط ونحوها ، وتخليط ، وكفاية لتصرف وحجبه به وفوقه عليه . وبضم أصبع موى أمين . لا الذكورة والعدالة حيث كان يحسن الواقف به . فان كان من غيره فلا بد من العدالة . ولا نظر لحاكم مع باطر خاص لكن له النظر العام فيعتصر عليه ان فعل مالا يسوع فعه . وله ضم أمين اليه مع تخطيطه وتهتمه ليحصل المصود . ولا اعراض لأهل الوقف على « طر أمين » ولا الواقف ولناظر الاستدانة على الوقف بلا إذن حاكم لمصلحة كثرته للوقف بسببه أو بعد لم يعينه . ووطيه حفظ الوقف وعمارته وإيجاره ورده ومحاكمة فيه وتحصيل ريعه من أجره أو ررع أو ثمر والاجتهاد في ذمته وصرفه في جهاته من عماره وإعطاء مستحق ونحوه وله وضع يده عليه والتقرير في وظائفه ، ومن قرر في وظيفة على وفق الشرع حرم صرفه عنها بلا موجب شرعى . ولو أجر الناظر الوقف بأقصر صح وصح النقض . ويعق على دى روح بما عين واقف ، فان لم يعين من علقه ، فان لم يكن فعلى موقوف عليه معين ، فان صدر بيع وصرف ثمنه في غير تكون وهما لمحق الضرورة . وبقعة ما على غير معين كالفقراء ونحوهم من بيت المال فان تعدد بيع كما تقدم . وان كان عقاراً لم يجب عمارته إلا بشرط واقف فان شرطها عمل به وان أطلقها بأن شرط أن يمد من ريعه ما انهدم تقدم على أبواب الوظائف . قال المنع . ما لم يقص الى تعطيل مصالحه فيجمع بينهما حسب الامكان . وإن وقف على عدد معين ثم المساكين فوات بعضهم رد نصيبه على من بقي . فلو مات الكل فهو للمساكين . وإن لم يذكر له ما لا يأ أن قال هذا وقف على زيد وعمرو وبكر وسكت من مات منهم صرف نصيبه الى الباقي . ثم إن ما بوا

وان وقف على ولده او ولد غيره فهو لذكر وأشئ بالسوية ثم لولد بنيه ،
وعلى بنيه او بنى فلان فذكر فقط ، وان كانوا قبيلة دخل النساء دون
اولادهم من غيرهم ، وعلى قرانته او أهل بيته او قومه دخل ذكر وأشئ من
اولاده واولاد أسه وحده وحدائره .

جميعا صرف مصرف المنقطع لورثته الوافف سببا على قدر ارثهم وقفا ، فان عدموا
فلتب كين . (و ن وقف على ولده أو) على (ولد غيره) كمل ولد ريد ثم المساكين
(و ن) أى الوافف (لذكر وأشئ) وحتى موجودين حال الوفا ولو حملا فقط
لأن اللط يشملهم اذ الوند مصدر أريد به اسم المفعول أى المولود (بالسوية)
لأنه شرك بينهم وإصلاح الشرع يقتضى التسوية ، (ثم) بعد انقراض اولاد
الصب يتصرف (لولد بيه) أى الوافف أو ريد لأنهم دخلوا فى مسمى اولاد
وسواء وجدوا حياة الوافف أو لا ، ويستحقونه مرتبة بعد آمانهم كما لو كان
طائفا بعد طين . ولا يدخل ولد السنت (و) ان وقف (على بنيه أو) على (بنى فلان
و) الوافف (بذكر فقط) لا يشاركهم غيرهم من الاناث والحنافى إلا أن يتصوروا
لأن لفظ البين وصح لذلك قال تعالى (أصطق البسات على النبين) . (وان كانوا)
أى بنو فلان (فبينة) كنى هاشم وبنى تميم (دخل النساء) لأن اسم القبيلة شمل
ذكرها وأنثاه (دون اولادهم) أى اولاد نساء تلك القبيلة (من) رجال (غيرهم)
لأنهم إنما يتسبون لآمانتهم ، ولا يدخل موالهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة . وان
وقف على عمه أو نسله أو ولد ولده أو دبرته لم يدخل ولد نثاه إلا بقريضة
كقوله . من مات عن ولد فتصيه لولده . (و) ان وقف (على قرانته) أو قرابة
ريد (أو) على (أهل بيته أو) على (قومه دخل) فى الوافف (ذكر وأشئ من
اولاده واولاد آبيه) وهم إخوته وأحواله (و) دخل اولاد (جده) وهم أبوه
وأعمامه وعماته (و) اولاد (جد آبيه) وهم جده وأعمام وعمات آبيه فقط .
وان قال وقف على الأباى والعراة فليس لارواح له من رجل وامرأة ،
والأراامل النساء ثلاثى فافهن أرواجهن - نسا ، ومكر وثيب وعاس - وهو من
بيع حد الترويح ولم يتزوج - وأخوة نسم المهره وتشديد الواو - وعمومة

لا يحالف دينه ، وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم وجبت تعميمهم
والتسوية بينهم والا جاز التفضيل والاقتصار على واحد

[لذكر (١)] وأتى (٢) والشاب والعق من النوع في الثلاثين ، والكهل منها إلى
أخمين ، والشيوخ منها إلى السبعين ، والمهرم منها إلى الموت ، أحسن الله حتامنا
ويأتي في الوصايا . والرهط ما دون العشرة من الرجال خاصة ولا واحد له من
لفظه والجمع أرهط وأرهط وأرهط ، وفي كشف المشكل . الرهط ما بين اثلاثة
إلى العشرة وإن وقف أو أوصى لأهل قرينه أو قرانته أو إخوته ونحوهم (لا)
يدخل في الوقف (يحالف دينه) أي الواقف أو الموصى إلا قرينه تدل على
إرادتهم ، فلو كانوا كلهم مخالعين لديه حصلوا كلهم لثلا يؤدي إلى دفع اللفظ
بالكلية . فإن كان منهم واحد على دينه والباقيون يحالفون في الاقتصار عليه وجهان
وجرم في الإضمار بأنه لا يقتصر لأن حمل العام على الواحد بعيد جداً وإن وقف
على جماعة يمكن حصرهم كبنه وإخوته أو بنى فلا ويسوا قبيلة (وجبت تعميمهم)
الوقف (و) وجبت (التسوية بينهم) فيه كما لو أقر لهم (وإلا) يمكن كأوقف
على الفقراء والمساكين لم يجب تعميمهم و (جاز التفصيل) بينهم لأنه إذا جاز
حرمان بعضهم جاز تفصيل غيره عليه (و) جاز (الاقتصار على واحد) لأن
مقصود الواقف عدم مجاورة الجنس وإن وقف على الفقراء أو على المساكين
ما دون الآخر ولا يدفع إلى واحد أكثر مما يدفع إليه من ركة إن كان على صنف
من أصنافها ، ومن وجد فيه صفات أحد بها كفقير هو عزم وإن سئل وما
يأخذه الفقراء من الوقف فهو كرق من بيت المال لا كعمل ولا كأجرة . وإن وقف
على الفقراء فلا يحاط . وعلى أهل الحديث فلس عرف ولو أرمع حديثاً ، وعلى
أعداء سمعة الشرع ، وعلى سبيل الخير فلس أحد من ركة الحاجة . والوقف عقد
لأمر بمجرد لقول لا ينسخ بأقالة ولا غيرها إلا أن تمنع منافع الموصودة منه
بحراب ولم يوجد ما يعمره ، أو يعمر حراب ولو مسجداً يصيق على أهله ، أو
حراب محته أو حياً لا يصلح للزراعة وبيع ولو شرط واقعه عدم بيعه وشرطه

(١) عن النهي والاقتناع

(٢) يعني أن كلا من هذه الأسماء مخفية - بكر وما عنده - يشمل الذكر والأنثى .
راجع الاقتناع وشرحه . المعنى

فصل في الواهب مشقة ، وتصحب هبة مصحف وكل ما يصح بيعه

إذن فاسد نصا ، ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله ، ويصح بيع بعض الموقوف لإصلاح باقيه إن تحد أوقاف والجهة . ويجوز نقص مائة مسجد وجعلها في حائطه لتحصيله نصا . ويجوز اختصار آية وإطاق الفصل على الإصلاح . ومن وقف على ثمر فاحتل صرف في ثمر مثله . وعلى يأسه مسجد ورباط ونحوهما . ونص الإمام أحمد فيمن وقف على قطره فاعترف الماء . برصد الله يرجع وما فضل عن حاجة الموقوف عليه مسجدا كان أو غيره من حصر وريت ومعن وآله وثمنها وأقاص يجوز صرفه في مثله والى فقير - نصا - ويجزم حصر بئر وعرس شجر بمسجد فإن فعل طمعت وطلعت فإن لم تقطع ثمرتها لمسا كيه ، وإن عرس قبل بنائه ووقعت معه فإن عبي مصرها عمن به وإلا فكوقف منقطع لورثة الأوقاف .

(فصل . واغية) أصلها من هوب الريح أى مروره . يقال هبت له وهما بأسكان اهـ . وفتحها وهبه ، وهو واهب ووهاب ووهوب ووهابه . والاسم الموهب والموهبه بكسر الهاء فهما . والاتهاب قول الهبة . والاستهباب مؤنثا ونواهبوا وهب بعضهم لبعض . وشرعا تملك حائر التصرف مالا معلوما أو مجهولا بعدر عليه - كدقيق يختلط بدقيق لآخر فوهب أحدهما للآخر ملكة منه فيصح مع الجهالة للحاجة . وفي المكاني نصح هبة ذلك وكلاب وبجاسة يباح بيعهما - موجودا مقدورا على تسليمه غير واجب ، فلا تسمى بفقده لزوجته ونحوها هبة لوجوبها ، وأن تكون في الحياة بلا عوص عما بعد هبة عرفا . وهى (منهجه) إذا قصد بها وجه الله تعالى كالهبة للعلماء وللعلماء والصالحين ، وما قصد به صلة الرحم لا مساهاة ورتاء وسمعة . (ونصح هبة مصحف) من قصد إعطاء ثواب لآخرة فقط فصدقة ، وإكراما وتوددا هدية ، والافقة عطية ونحلة ، وألقاط ذلك متعفه معنى وحكما ، ويعم جميعا لفظ العطية . ومن أهدي لهدي له أكثر فلا بأس ، ويكره ردّها وإن قلت ، بل السنة أن يكافئ أو يدعو له ، وإن عد منه أنه أهدي حيا . وجب الرد . (و) تصحب هبة (كل ما يصح بيعه) قال الفتوحى (١) :

(١) هو عثمان بن أحمد الفتوحى القاهرى المشهور بابن النجار ، من أجلة علماء الحنابلة ، كان قسما بالحسكة السكرى بمصر ، وله في الفقه مبادئ كنية ، وهو من بلاد المرادوى واليهوتى ، له حاشية على انتهى . توفي بمصر سنة ١٠٦٤ هـ بمكة

وتعتقد بما يدل عليها عرفا . وتلزم بقبض بادن واهب . ومن أبرأ عريمه
من دينه برى . ولو لم يقل . ويحب تعديل في عطية وارث بأن يعطى كلا
بقدر ارثه . فإن فصل سوى رجوع ، وإن مات قبله ثبث تفضيله

وعلم من هذا أن كل ما لا يصح بيعه لا تصح هبة وهو المذهب واختاره القاضى
وقدمه في لغزوع () ونعتقد () الهبة (ر) كل (ما يدل عليها عرفا) من قول
كوهنك ونحوه كعاصمة فتجبر منه إلى بيت زوجها تملك (وتلزم) الهبة (بقبض)
وفصلها كقبض مبيع (بادن واهب) ولا يصح فصلها إلا باده ، وإن مات واهب
فوارثه مقامه في إذن ورجوع ، ولا تصح حل ، ويقبل ويقبض لصغير ويجوز
والهما (ومن أبرأ عريمه من دينه) أو وهبه لمدينه أو أحبه منه أو أسقط عنه
أو تركه أو ملكه له أو تصدق به عليه أو عفا عنه صح ذلك كله و (برى) عريم
من الدين ، وكذا قال أعطيتك وإنما صح بلعط منه والصدقة والعطية لأنه
ما لم يكن هناك عيب موجودة بنسبها اللفظ انصرف إلى معنى الإبراء ولو وقع
ذلك قبل حلوله (ولو لم يقل) المدين الإبراء لأنه لا يقتصر إلى القبول كاعتق
والطلاق بخلاف هبة العين لأنه تملك ولو جهل رب الدين قدره ووصفه كالأجنى
أى فيصح الإبراء وبرأ المدين لا إن علم المدين فقط وكتمه خوفا من ربه إن (١)
أعلمه لم يبرئه . وإن قال . إن مات - بضم - لئاء - مات في حل ، فوصيه . ولا تصح
الهبة موقته إلا في العمري' ولرفى' كأعمرنت أو أرفيتك هذه الدار أو العرس
أو الأمة ، ونحوه لا يظاها . وحل على الورع وتكون المعطى ولورثته من بعده
إن كانوا ولا هبت المال . ولا تصح هبة دين لغير من هو عليه إلا إن كان صامما
(ويحب) على واهب ذكر أو أنثى (تعديل في عطية وارث بأن يعطى كلا) من
الورثة حصص (بقدر ارثه) نصا وبعطى من حدث حصص وجوبا (فإن فصل)
بعضهم على بعض فلا إذن البهبة حرم عليه و (سوى رجوع) وجوبا أى رجوع
فأحد منهم ودفع للباقي حتى يستوا ، وله التخصيص بادن البقية منهم (وإن مات)
معط (قبله) أى لتساوى بينهم وليست في مرض موت (ثبث تفضيله) ولا رجوع

ويحرم على واهب أن يرجع في هته بند قبض وكره قبله ، إلا الأب . وله أن يتمك بقض مع قول أو بية من مال ولده . غير سرية . ما شاء ما لم يصره أو يعطيه لولد آخر أو يكن بمرض موت أحدهما .

لقية الورثة عليه نصا (١) . ونجاح قسمة ماله بين ورثته حال حياته ، والسنة أن لا يراد ذكر على أنثى في وقف (ويحرم على واهب) ولا يصح (أن يرجع في هته بعد قبض) ولو تقوطا أو حوله في نحو عرس للزومها به (وكره) رجوع فيها (قبله) أي القيص سواء كان الواهب أما أو غيره إلا من وهبت زوجها شيئا بمسئله ثم صرعا بطلاق أو تروح عداها (إلا الأب) فله أن يرجع بأمره شروط . لا يستفد حق من الرجوع ، ولا لا تريد زيادة متصلة ، وأن تكون العين بأهيه في ملكه ، وأن لا يرهنا . فإن أسقط حقه أو رادت نحو من أو ملعت أو رهنا ولا رجوع . ولا يصح إلا ما لقون فيقول رجعت فيها ، أو . ارتفعت ، أو رددتها ونحوه من الالفاظ ابتداء عليه عمر الولد أو لا ، ولا يحتاج إلى حكم حاكم . (وله) أي الأب الحر (أن يتمك بقض مع قول) تمك (أو) مع (بيه) انتهى لأن قبض أعم من أن يكون للمك أو غيره فاعتبر القول أو البية لتعين وجه القيص (من مال ولده) متعين يتمك (غير سرية) أي أمة للأب وطنها فليس لأبيه تمكها ولو لم تكن أم ولده لأنها ملحقه بالزوجة نصا (ما) معمول يتمك (شاء) أي أراد سواء كان ذلك بعد ولده أو بعد عليه صغيرا كان أو كبيرا ذكر أو أنثى راضيا أو سافطا مع حاجه وعدمها (ما لم يصره) أي يصر الأب ولده عما يملكه منه فإن صره فإن تعلل به حاجه الولد كآلة حرفه ونحوها لم يتمك لأن حاجه الإنسان مقدمه على دينه فلأن تقدم على أبيه أولى ، (أو) ما لم يكن تمسكه (يعطيه) الأب (لولد آخر) فليس له ذلك نصا (أو) ما لم يكن (ابتك) بمرض موت أحدهما (أي الأب أو الابن لأنه بالمرض قد اعتقد السب

(١) استدلل على هذا بقصة أبي بكر في هته لعائشة رضي الله عنها ، ومن أهل العلم من استدلل بالقصة على جواز التفصيل مطلقا أو لمقتضى يعتد به . قالوا لا يظن بالصديق أن يفصل إلا وهو يرى التفصيل جائزا . ولعل الأقرب أن يكون الصديق استرصى بقية الورثة فرصوا . فإن قيل فقد كان منهم من هو حمل . قلت لمن الهبة قبل ظهور الحمل أو عزم على أن يعوض الحمل إذا ولد والله أعلم . المعلى

أو يكن كافرا أو الابن مسلما وليس لولد ولا لورثته مطالبة أبيه بدين ونحوه بل
بفقه واجبة ، ومن مرضه غير محوف تصرفه كصحح ، أو محوف كبرسام
أو إسهال متدارك وما قال طيبان مبدآن عدلان عدا شكالة انه محوف

الفاطع للتمك (أو) ما لم (يكن) الأب (كافرا ولا مسلما) فليس له نصيب
يتمت من مال ولده المسلم . ولا يصح أن يتمت ما في دمه من مال ولده ولا أن
يرى نفسه ولا عريم ولده ولا يتمت قبض دين ولده من العريم لأن لولد لا يتمت
الدين إلا بقبضه من عريمه . ولو أقر الأب بقبضه وأسكر الولد أو أقر رجوع على
عريمه ورجع العريم على الأب (وليس لولد ولا لورثته) أي الولد (مقبضه أبيه
يديه) كقرص وثمن مبيع (ونحوه) أي الدين كقبضه متلف وأرض جنباية وأجره
أرض وررعها ودار يسكنها ونحوه تحدث ، أنت ومالك لأبيك ، بل إذا مات
الأب أحده من تركته من رأس المال إلا أرض الجنباية فيسقط بموت الأب وليس
لولد الرجوع به في تركته (بل) للأب المطالبة (بنصفه واجبه) على رأسه لمقره
وغزوه عن المكس ، رادى الوجير ، وحده عليها (ومن) كان (مرضه غير
محوف) كصداع وحى يسره كيوم قاله في لرعاية ورمم وجرب (ونحوه
ك) تصرف (صحيح) حتى ولو صار محوفا ومات به (أو) أي ومن مرضه
(محوف كبرسام) يكسر الموحد وهو يحار يرتق إلى الرأس يؤثر في الدماغ
فيحتل به العقل ، وقيل عياض ، ورم في الدماغ فتغير منه عقل الإنسان ويهوى
(وإسهال متدارك) وهو الذي لا يستمسك وين كالساعة لأن من يلحقه ذلك
أسرع في هلاكه ، وكذا إسهال معدوم لأنه يصعب القوة ، وداء الجنب وهو
فرح يخالط الحب ، ورفاد دائم ، وفاح (١) استوائه ، وسيل في انتهائه ،
وكذلك من كان من الصبيان وقت الحرب وكل من الطائفتين يكافى ، أو هو من
الطائفة المقهورة . أو كان بالجنة وقت الحيال أو وقع الطاعون ببلده ، أو قدم
للقتل ، أو حس له ، أو جرح جرحا موجعا ، أو أمر عند من عادته القتل ، أو
حاملا عند الطلق مع الآثم حتى تنجو من نكاسها ، أو هاجت به الصفرة أو اللمم
(وما قال طيبان مبدآن عدلان) لا واحد ولو عدم غيره (عند إشكاله) أي
المرض (انه محوف) كوجع الزنه والمولنج ، وهو مع الخي أشد حوقا

لا يلزم تبرعه لو ارث شيء، ولا بما فوق الثلث لعبه الا سجارة الورثة. ومن امتد مرضه بحدام ونحوه ولم يقطعه بفراش فكصحيح ويعتبر عند الموت كونه وارثا أو لا. ويبدأ بالاول فالاول بالعطية. ولا يصح الرجوع فيها، ويعتبر قبولها عند وجودها، ويثبت الملك فيها من حينها. والوصية بخلاف ذلك كله

كتاب الوصايا

(لا يلزم تبرعه) أى تبرع صاحب الموصى (لو ارث شيء . ولا) يلزم تبرعه (بما فوق الثلث) أى ثلث المال فقط (لعبه) أى لو ارث وهو الأجنبي (ولا سجارة الورثة . ومن امتد مرضه بحدام ونحوه) كمالخ في دواحه وسئل لاني حال انتهائه (ولم يقطعه) الموصى (بفراش فكصحيح) وان قطعه بفراش فهو حرم (ويعتبر عند الموت) أى موت واهب أو موصى (كونه) أى كونه من واهب له من قبل مريض هبة أو وصى له بوصية (وارثا أو لا) فلو أعنى عبدا لا يثبت عبده ثم ملك ما لا يخرج لعبه من ثلثه نيبا أنه عتق كله . وان صار عبده دين يستمر لم يعتق منه شيء لأن الدين معدوم على الوصية . وتعارض العطية الوصية في أربعة احكام أحدها ما أشار اليه بقوله (ويبدأ بالاول فالاول بالعطية) والوصية يسوى بين متقدمها ومتأخرها . والثاني ما أشار اليه بقوله (ولا يصح الرجوع فيها) أى لعطية بعد لزومها بالقص وان كثرت لأن المنع من الزيادة على الثلث لحق الورثة لا لحقه من يملك إجارتها ولا ردها . والوصية بخلاف ذلك فيصح الرجوع فيها لأن لتبرع بها مشروط بالموت فلم يوجد فيما قبل الموت كالحقة قبل القبول . والثالث ما أشار اليه بقوله (ويعتبر قبولها عند وجودها) والوصية بخلاف ذلك لأنها تبرع بعد الموت فلا حكم لقبولها ولا ردها فيه . والرابع ما أشار اليه بقوله (ويثبت الملك فيها) أى العطية مراعى (من حينها ، والوصية بخلاف ذلك كله) (كتاب الوصايا) . جمع وصية كقضايا جمع قضية يقال : وصى توصية وأوصى ايضاء ، والاسم الوصية والوصاية يفتح الواو وكسرهما وهما بمعنى ، وهى له الأمر قال تعالى (ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب) . وقال تعالى (ذلكم وصاكم به) وشرعا الأمر بالتصرف بعد الموت كوصية الى من يغسله أو يصلى

يسن لمن ترك مالا كثيرا عرفاً الوصية بحمسه وتحرم من يرثه غير
أحد الزوجين بأكثر من الثلث لأجني أو لوأرث شيء . وتصح موقوفة
على الإجازة . وتكره من فقير وارثه محض

عليه إماما ومحوه ، والوصية بمال التبرع به بعد الموت . ولا يعتبر فيها القرية لأنها
تصح لمتردد وحرى بدار حرب كالمه . وأركانها أربعة . موص وصيعة وموصى له
وموصى به ، فيشترط في الموصى أن يكون عاقلاً لم يمرض أي لم يصن روحه
حقيقته ، ولو من صميم يفتلها فإن عرعر لم تصح وفي الصبيعة أن تكون بلغ
مسموع من الموصى بلا خلاف ويحط ثابت به خط موص باقر وارثه أو منه
تشهد أنه حظه . وفي الموصى له صحة تملكه من مسلم وكافر معين ولو مرتدا أو
حرباً كما تقدم . وفي الموصى به اعتبار إمكانه فلا تصح الوصية بمدبر وأم ولد أو
من أمه الآية أو حده أمه لرمته ومحوه . والوصية تعتبر بها لأحكام حمسه
فقال رحمه الله (يسن لمن ترك مالا كثيرا عرفاً) فلا يتقدر شيء (الوصية بحمسه)
أي لما قال لقوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الوصية) تصح
الوجوب بقى الاستحباب (وتحرم) وصية (من يرثه غير أحد الزوجين) بأكثر
من الثلث لأجني أو (أي وتحرم الوصية من يرثه غير أحد الزوجين) لوأرث
شيء (مطلقاً نصاً أي سواء كانت الوصية في صحته أو مرضه . (وتصح) هذه
الوصية المحرمة حال كونه (موقوفة على الإجازة) من الورثة . ويسن أن يكتب
الموصى وصيته ويشهد عليها وأن يكتب في صدرها : هذا ما أوصى به فلان أنه يشهد
ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار
حق والساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ، وأوصى أهلي أرب
يتقوا الله ويصدقوا ذات بينهم ويطعموا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ، وأوصيهم
بما أوصى به إبراهيم عليه وسلم ويعقوب (يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تمس
الأولاء منكم) (وتكره) الوصية (من فقير وارثه محتاج) وتباح أن كان
عبداً ، وتصح من لا وارث له بجميع ماله ، وتجب على من علسه دين أو عنده
وديعة بلا بنية ، وبطلان حمسه أشياء يرجوع الموصى بقول أو فعل يدل عليه ،
وموت الموصى له قبل الموصى ، ومقتله الموصى ، وبرده الوصية ، وبطلان العين

فان لم ينفذ الثلث بالوصايا تخاصوا فيه كمثل العول ونحوه الواجبات من دين وحج وركاه من رأس المال مطلقا ، وتصح لعبده بمشاع كثلث ويعتق منه بقدره فان مضى

المعينة الموصى بها وبأقرب هذا الحكم . (فان لم ينفذ الثلث) أى نكح ماله (بالوصايا)
وتم بغير الوثقة (تخاصوا) أى الموصى لهم (فيه) الثلث (كسائر العول) أى
فيدخل على كل منهم بقدر حصته ولو عتقا ، فلو أوصى لواحد بثلث ماله ، ولآخر
بمائة ، ولثالث بعبد قيمته خمسون . وثلاثين لعبده أسير ، ولعارة مسجد بشرين
وكل نكح ماله مائة وبلغ مجموع الوصايا ثمانمائة نكحت بها الثلث فهو ثلثها فتعطي
كل واحد نكح حصته . وإن أضافها الورثة بزيادة أو نقصا أو تعدل لزم
وهي تنفذ لا يثبت لها حكم الميراث فلا يرجع إل أجار لانه . ولا يبحث بها من
حلف لا يثبت . ولا يثبت الميراث للموصى له إلا بقبوله بعد موت الموصى . وإن
امتنع ^(١) من القبول ولزم حكم عبده بالرد وسقط حقه من وصية . وإن قبل ثم
رد لزم ولم يصح الرد ، وتدخل في ملكه من حين قبوله فيها ، وما حدث من نكاح
منفصل قبل القبول فهو رثته . ولا غيره بغيره ورده قبل الموت وإن كانت على
غير محصور كالعبد والفقران لم يشترط قبول ورثته بمجرد موت (ونحوه)
الواجبات (على الميت) من دين وحج وركاه (ونحوه) من رأس المال مطلقا)
أى سواء كان أوصى به أو لم يوص به فان لم ينفذ المال بالواجب الذي عليه تخاصوا
واخرج لذلك وصيه ثم وارثه ثم الحاكم . ولا تصح لكافر غير معين كاليهود
والنصارى ونحوهم . ولا لكافر بمصنف ولا بعبد مملوك ولا بلاح . ولا بمحد
قدوس ، ولو كان لعبده كاهن ثم أسلم قبل موت الموصى أو بعده قبل القيوم بطلت .
(وتصح) الوصية (لعبده) أى قبه ومدبره ومكانه وأم ولده (بمشاع) من ماله
(كثلث) منه أو ربع ونحوه . لا إن أوصى له بمعين لا يدخل هو فيه كدار وقرى
وثوب ونحوه . (ويعتق منه) أى العبد (بقدره) أى الثلث ونحوه ، فلو كانت
الوصية لعبده بثلث ماله وقيمته مائة وله ^(٢) سواها خمسون عتق لصفه لأن لصفه
يقاس خمسين وهى نكح المائة والخمسين . (فان) كانت الوصية الثلث مثلا (ففصل)

(٢) أى الموصى

(١) عن النبي

شيء أخذه ، ومحمل ولخل تحقق وجوده ، لا لكنيسة ويدست نار

منه (شيء) بعد عتقه (أحده) فلو وصى له بالثلث وقسمته مائة وله (١) سواء
حماية عتق وأحد مائة لأنها تمام الثلث الموصى به . وإن وصى له بربع المائة
وقيمة مائة وله (١) سواء تمام مائة عتق وأعطى مائة وخمسة وعشرين تمام الربع .
وتصح لعبده بنفسه وورثته ما يقول له . أو صيدت لك سمكاً ، أو وقتك كما لو
وصى به بنفسه ويعتق كله بقوة أن حرج من الثلث والألا يقدره . ولا تصح لقض
غيره فإنه في المتنوى وهو معنى ما في التقيح . وقال في المقتع . وتصح لعبده غيره
قارن إلا تصاف . هذا المذهب وعليه الأصحاب . انتهى . وجزم به في إقناع
وعليه فتكون لسيده بقبول لمن ولا يقتدر أن ادن سيده . (و) تصح الوصية
(بمحمل) أمة وفرنس أو نحوهما إذا تحقق وجوده حينها . (و) تصح الوصية (بخل)
إذا (بتحقيق وجوده) أي أحل حينها أيضاً ما نصحه حياً لدرن أربع سنين أن لم
تكن فراشا لروح أو سيد . أو لأقل من ستة أشهر فراشا كانت أو لا من حينها
وإن قال أن كان في بطرك ذكره كذا وإن كان أنى كذا فكيفهما مباشرة
وطول من لم يجر ، وصى وعلام ويافع ويقيم من م بطع . قال في فتح الباري في
حديثه ، علوا الصلى الصلاة ابن سبع . . يؤخذ من إطلاق الصلى على ابن سبع
الرد على [من] من دعي أنه لا يسمى صبياً إلا إذا كان وصياً ثم يقال له علام إلى أن
يصير ابن سبع ثم يصير باقياً إلى عشر ، ويؤخذ من الحديث قول الجوهري . الصلى
العلام . انتهى . ولا يشترط التيم ولد أو نأ ، ومراهم من غارت ألبوع ، وشاب
وفى منه إلى الثلاثين ، وكل منها أي الحسين ، وشيخ منها إلى السبعين ، ثم هرم أي
آخر عمره ، وتقدم به في الوقف . وتصح الوصية للمساجد والكتاتيب والشعور
وبحواها والله والرسول وتصرف في مصالح العامة . وإن وصى «حراق ثلث مائة
صرف في تجميع الكعبة وتنوير المساجد ، وبذفته في التراب صرف في تكفين الموتى .
وإرميه في الماء صرف في عمل سفن للجهاد . (لا) تصح الوصية (لكنيسة و) لا
لـ (بيت نار) أو مكان من أماكن الكفر سواء كانت بدناً أو بشي . تنفق عليه
لأنه معصية لم تصح الوصية به ، ولا لبيعة ولا لصومعة ولا لحصرها أو قناديل

وكتب التوراة والابجيل ونحوها . وتصح بمجهول ومع ————— دوم

ولا لإصلاحها وشعلها وحدمها (و) لا لـ (كتب التوراة والابجيل) والربور
(ونحوها) كالصحف ولو من دى لأنها كتب مسوحة والاشتغال بها غير جائز
ولا لذلك أو ميت . وان أوصى لفرس ريد صح ولو لم يقبله ريد وصرف في عهده
فان مات الفرس فالإساق للورثة لتعذر صرفه الى الموصى له كما لو رد موصى به
الوصية . ولا يصرف في فرس حبس آخر بها . وان وصى لحي وميت يعلم
موته أو لا فتدعى البص فقط ولو لم يقبل سهما . وان وصى ثلث ماله لمن تصح
له الوصية ولمن لا تصح كان السك لمن تصح له كما اذا وصى لزيد ولجبرين عيه
السلام ، أو لزيد وحائط ، أو لزيد وحجر (١) . واذا وصى لأهل سكته ولأهل
رقاه حال الوصية بها . ولجبرانه ساون أربعين دراهم من كل جانب بها لحدث
أبي هريرة مرفوعا . « الجار أربعون دراهم هكذا وهكذا وهكذا » وجار المسجد
من سبع الأدان . (وتصح) الوصية (لـ) شيء . (مجهول) كثوب ونحوه ، وبعض
ما يقع عليه الاسم ، فان اختلف الاسم بالحقيقة والمعروف عبت الحقيقة ، فالشاة
والبعير والثور والفرس ولرفيق اسم لذكر والآثي من صغير وكبير . وحصل
نكر الخاء المهمة وبعل وجم وحمار وعبد للذكر فقط . والحجر والثاقه والآثان
والبقرة اسم الآثي . والذابة اسم للحي والعال وغير (٢) . (و) تصح الوصية
شيء (معدوم) كما تحمل أمته أو شجرته أبدا أو مدة معومة فان حصل شيء فهو له

(١) كأن الفرق بين هذه الأمثلة وبين ما اذا وصى لحي وميت أن الميت قد
كان ممن تصح له الوصية بخلاف جبريل والحائط والحجر ، وعلى هذا فيسمى أن
نعم القاعدة بما يوافق ذلك . المعلى

(٢) المعروف في دابة ، أنها حقيقة في كل حيوان يذب . وفي شرح المنتهى
عن الحارثي « لم تعبت الحقيقة هنا لأنها صارت مبهورة فيما عدا الأجناس الثلاثة »
وعلى هذا تتعد القاعدة بما ذكر ، وقد يقال المراد بالحقيقة في القاعدة ما يعلم الحقيقة
العرفية عرفا عاما . وفي شرح المنتهى أيضا « وقيل في العبد للذكر والآثي . . . »
بني لفظ ثور ولفظ بقرة . فالذي في الفأموس وغيره أن الثور خاص بالذكر وأن
البقرة تفان في الذكر والآثي ، ولم يظهر لي جواب سليم . المعلى

وبما لا يقدر على تسليمه ، وما حدث بعد الوصية يدخّل فيها ، وتطلّ تلف معين وصى به ، وإن وصى بمثل نصيب وارث معين فله مثله مضموماً إلى المسألة ، وبمثل نصيب أحد ورثته له مثل ما لأقلهم ، وسهم من ماله له سدس

إلا حمل الأمانة عليه في يوم الولادة لئلا يعرق ميراثه في المالك . وإن لم يحصل شيء . ظلت لأهلها لم تصادف محلاً كالوصى ثلثه ولم يحلف شيئاً . وتصح إماماً ذهب أو فضة وبما فيه بضع مائة من غير المال ككلب صيد وررع وماشية ، ويجزوا لما يباح اقتذوه منها وبزيت منجنج لغير مسجد ، وله ثلث الكلب والريت إن لم تجز الورثة (و) تصح الوصية (بما لا يقدر على تسليمه) كآبق وشار . وطير في هوا . وحمل يبلطن وابن بضرع وبمنفعة مقرّدة كخدمة عبد وأجرة دار وثمرة لبان أو نجره سواء أوصى بذلك مدة معلومة أو بجميع الثمرة والمنفعة في الزمان كله ، ومعتبر حروح جميعها من الثلث (وما حدث بعد الوصية) ولو نصّب أحبوبة قبل موته فيضع فيها صيد بعده (يدخل) ثلثه (فيها) أي الوصية . وإن قتل وأحدث دينه فهي ميراث تدخل في وصيته ويقضى منها دينه (وتبطل) الوصية (بتلف) شيء . (معين وصى به) سواء كان قبل موت الموصى أو بعده قبل القبول . وتقدم . (وإن وصى) لآسان (بمثل نصيب وارث معين) بالتسمية كقوله : أباي فلان أو بالإشارة كقوله . أنتي هذه (فله) أي الموصى به (مثله) أي مثل ذلك الوارث بلا زيادة ولا نقصان حال كونه (مضموماً إلى المسألة) أي مسألة الورثة ، وبمثل نصيب أبيه وله أمناؤه ثلث ، وإن كانوا ثلاثة فله ربع وإن كان معهم بنت فله تسعان (و) إن وصى لشخص (بمثل نصيب أحد ورثته مثل ما لأقلهم) أي لورثة نصيباً لأنه جعله كواحد منهم وليس جعله كأكثرهم نصيباً [أولى من جعله كأقلهم نصيباً (١)] . فجعل كأقلهم لأنه اليقين . (و) إن وصى (بسهم من ماله) لآسان فـ (له) أي الموصى له (سدس) بمنزلة سدس مفعول ، فإن لم تكن فروص المسئلة أو كانوا عصابة أعطى سدساً كاملاً ، وإن كُت أعليت به كزوج وأخت لأبوين أو لأب فهي من ستة وتعال يسع بعباءة ، أو كانت عاتلة كما إذا كان في المسئلة جده فهي عاتلة إلى سبعة ويراد في عولها بثمن بعباءة .

وبشيء أو حظ أو جزء يعطيه الوارث ما شاء

فصل ويصح الإيصاء إلى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو ظاهرا ، ومن كافر إلى مسلم وعدل في دينه ، ولا يصح إلا في معلوم يملك الموصي فعله . ومن مات في بحر لا حاكم فيه ولا وصي فمسلم حوز تركته وفعل الأصلح فيه

(و) إن وصى له (شيء أو حصص أو جزء) أو نصيب أو قسط (يعطيه الوارث ما شاء) كما يتناول ، فإن في المعنى : لا أعز فيه خلاه لأن كل شيء حظ وجزء ونصيب وقسط وشيء ، وكذا لو قال : أعطوا فلانا من مالي أو أرزقوه لأن ذلك لا أحد به إمام ولا شرع فهو على إطلاقه .

(فصل) . في بيان حكم الموصى إليه - أي المأدون بالتصرف بعد الموت في المال وغيره ، للموصي فعله والتصرف فيه حال الحياة وتدخله لثبابة بملكه وولايته الشرعية والدخول في الوصية للموصى عليها فيه وتركه أولى في هذه الأربعة . (ويصح الإيصاء إلى كل مسلم) لأن الكافر لا يملك مسليا (مكلف) أي تابع عدم (رشيد عدل) إجماعا (ولو) كان عدلا (ظاهرا) أو أعشى أو امرأة أو أم ولد أو قننا ولو كان الموصى (و) يصح لإيصاء (من كافر إلى مسلم و) إلى كافر (عدل في دينه) ولا يوصى أنوصى إلا إلى جليله له الموصى ، (ولا يصح) الإيصاء (إلا في) تصرف (معلوم) ليعلم موصى إليه ما وصى به إليه ليتصرف به كما أمر (يملك الموصى فعله) أي فعل ما وصى به لأنه أصل والوصى فرع فلا يملك المرح ما لا يملك الأصل ، كما إذا وصى بقصاة دين وتفرقة وصية ورد حقوق إلى أهلها ونظر في أمر غير مكلف ونحو ذلك ومن وصى في شيء لم يصرف وصيا في غيره وإن قال صاع نكاح مالي حيث شئت ، أو : أعطته لمن شئت ، أو : تصدق به على من شئت لم يجر له أحده ولا دمه إلى ورثته - أي الوصي - الوارثين أغنياء كانوا أو فقراء - نصا ، ولا إلى ورثة الموصى . قال في شرح المنتهى : لأنه قد وصى بأمره فلا يرجع إلى ورثته . (ومن مات بمحل) بلدة أو قرية أو غيرها (لا حاكم فيه) أي محل الذي مات فيه ونحوه (ولا وصى) له بأن لم يوص إلى أحد (هل) كل (مسلم) حضره (حوز تركته) أي الميت وتولى أمره (وفعل الأصلح فيها) أي

من بيع وغيره وتجبره منها ، ومع عديمها منه ويرجع عليها أو على من
نزمه بفقته ان يواه أو استأذن حاكماً

كتاب الفرائض

التركة (من بيع) ما يسرع اليه المصداق (و) إيقاع (غيره) ويحو ذلك لأنه موضع
ضرورة لحفظ مال المسلم عليه أو في تركه إلتلاف له نص عليه في المنافع والحيوان ،
وقال : وأما الجوارى فأحب أن يتولى بيعها حاكم من الحكام ، (و) له (تجبره
منها) أي التركة ان كانت وأمكن ، (ومع عديمها) أي التركة ان لم يكن معه شيء أو
مع عدم الامكان يجبره حاصره (منه ويرجع) بما أنفق (عليها) أي التركة ان
وجدت (أو على من نزمه بفقته) ان لم يكن له تركه (ان يواه) أي الرجوع لأنه
فام عنه واجب (أو) أي ويرجع بما أنفق ان (استأذن حاكماً) في تجبره على
تركته أو على من نزمه بفقته لتلا بمتنع الناس من فعله مع الحاجة اليه

(كتاب المرائض) . جمع فريضة بمعنى معروضة ولخدمها إمام للنقل من المصدر
الى الاسم (١) كالخبرة ، من المراض بمعنى التوفيت ومنه (من مرض فيه المرح)
والإتزال ومنه (إن الذي مرض عبيك القراء) والاحلال فان تعالى (ما
كان على من حرج فيما فرض الله له) أي أحل وقوله تعالى (سورة أنزلناها
وفرضناها) جعلنا فيها فرائض الاحكام ، وبالتشديد أي جعلنا فيها فريضة
[بعد فريضة (٢)] أو فصلناها وبينها ، وبمعنى التقدير ومنه (فصف ما فرضتم)
وعبر ذلك ، وشرعا العلم بقسمة الموارث ، وموضوعه التركات لأنها التي يبحث
عنها فيه عن عوارصها الدانية لا العدد فاه موضوع علم الحساب ، والفريضة نصيب
مقدر شرعا لمستحقه . والموارث جمع ميراث وهو مصدر بمعنى الارث والوراثه
أي البقاء وانتقال الشيء من قوم الى آخريه ، وشرعا بمعنى التركة أي الحق المحض
عن ميت ويقال له ثرات وثاقه منقلبه عن وار . وقد وردت أحاديث تدل على
تعلمه وتعليمه ، من ذلك ما روي أبو هريرة مرفوعا : تعلموا المرائض وعدلوا بها
فإنها نصف العلم ، وهو ينسى ، وهو أول علم ينتزع من أمي ، وقد اختلف في

(١) الذي في كتب الميراث : من الوصية الى الاسمية . العلم

(٢) عن المكشاف

أسباب الإرث : رحم ، وسكاح ، وولاء . وموانعه : قتل ، ورق ،
واختلاف دين وأركانه وارث ، وموروث ، ومال موروث .

معناه ، فقال (أهل السلامة لا يتكلم فيه بل يجب عليه اتباعه . وقال قوم . إن
معنى كونهما نصف الطل باعتباره الخائن ، فإن حال الناس أناس - حياة ووفاء -
فالمرئى متعلق بالثاني وبما في العزم بالآول . وقيل النصف باعتباره الثواب لأنه
يستحق بتعليم مسئلة واحدة في المرائض مائة حسنة وبغيرها من العزم عشر
حسنة . وقيل باعتباره المشقة وصعب بعضهم هيب القولين وقال ابن أحسن
الأقوال أن يقال : أسباب الملك نوعان . اختياري وهو ما يملك رده كالشر .
وأشبه ونحوها ، واضطري وهو ما لا يملك رده وهو الإرث . ومن ذلك حديث
ابن مسعود مرفوعا . تعلوا المرائض وعلوها الناس ، فإن امرؤ مقبوض . وإن
المرء سيمبض . وتظهر الفتى حتى يختلف أناس في تعريفه فلا يجدان من يقضى
بهم ، رواء الإسلام أحمد والترمذي والخاكة ولقطه به . وإذا مات الإنسان بدي .
من تركته بكفه وتجهده من رأس ماله - واء تعلق به حق - هي أو أرش جناية
أو لا ، وما بقى بعد ذلك نفصى منه ديون الله تعالى كالزكاة والحج وديون لأدميين
كالقرض والأجرة ونحوهما وما بقى بعد ذلك تنعم وصاياه من ثلثه ، ثم يقسم ما
بقى على ورثته ، فقد رحمه الله (أسباب الإرث) - جمع سب وهو لغة ما يتوص
به لى غيره كالملم لطلوع الطاج ، واصطلاحا ما يدرم من وجوده أوجود ومن
عدمه لعدم لذاته - ثلاثة فقط فلا يرث ولا يورث غيرها . الأول (رحم) أى
هراة وهي الاتصال بين إنسانين بلا اشتراك فى ولادة قريبه أو بعيدة فيرث بها
لقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) ، (و) الثانى
(نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح فلا ميراث فى النكاح الفاسد لأن وجوده
كعدمه ، (و) الثالث (ولاء) يفتح الواو والمد وهو ثبوت حكم شرعى بالعق
أو تعاطى أسبابه فيرث به المعتق وعصته من عتق ولا عكس لحديث ابن عمر
مرفوع : : الولاء حنة كلحمة النسب ، وكانت تركة النبي ﷺ صدقة لم تورث .
(وموانعه) أى الإرث ثلاثة أيضا . الأول (قتل ، و) الثانى (رق ، و) الثالث
(اختلاف دين . وأركانه) ثلاثة أيضا . (وارث ، ومورث ، ومال موروث .

ولد الصلب والأخت لأبوين عند عدم الولد وولد الابن، والأخت للآب عند عدم الأشقاء. والرابع فرض اثنين: الزوج مع الولد أو ولد الابن، والزوجة فأكثر مع عدمهما. واثنان فرض واحد وهو الزوجة فأكثر مع الولد أو ولد الابن. والثالث فرض أربعة البنين فأكثر، وبنى الابن فأكثر. والأختين لأبوين فأكثر. والأختين لآب فأكثر. والثالث فرض اثنين: وادى الأم فأكثر يستوى فيه ذكرهم وأنثاهم، والأم حيث لا ولد ولا ولد اس ولا ع_____ بد من الإخوة والأخوات

ولد الصلب (مطلعا. (و) الرابع (الأخت لأبوين عند عدم الولد، و) عدم (ولد الابن) الوارث ذكرًا كان أو أنثى لأن الساقط كالمعذور. (و) الخامس (الأخت لآب) عند امرأها و (عند عدم الأشقاء) وحل فرض الصلب للثلاث و بنت الابن والأخت الشقيقة أو لآب إذا كن منفردات لم يعصب. (و) الرابع فرض اثنين (الأب (الزوج) فيرث الربع (مع) وجود (الولد) للزوجة سواء كان منه أو من غيره (أو) مع وجود (ولد الابن) بشرط أن يكون وارثا، (و) الثاني (الزوجة) الواحدة (فأكثر) فترث أو يرث الربع (مع عدمهما) أى بولد وولد الابن. (واثنان فرض) صنف (واحد وهو الزوجة) الواحدة (فأكثر مع الولد أو) مع (ولد الابن) ذكرًا كان أو أنثى، واحدا أو متعددا منه أو من غيره. (والثالث فرض أربعة): فرض (البنين فأكثر، و) فرض (بنى الابن فأكثر، و) فرض (الأختين لأبوين فأكثر، و) فرض (الأختين لآب فأكثر، و) فرض (الأختين لآب فأكثر) عند عدم معصب في الجميع. (والثالث فرض اثنين) فرض (ولدى الأم) ذكرين أو اثنين أو محضين (فأكثر، يستوى فيه) أى الثلث (ذكرهم وأنثاهم) إجماعا لقوله تعالى (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس. فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) أجمعوا على أنها في الإخوة للأم، وفرا ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص: وله أخ أو أخت من أم. والكلالة هي الورثة غير الأبوين والولدين نصوا عليه، وهو قول لصديق رضى الله عنه. وقيل. الميت الذى لا ولده ولا والد، روى عن عمر وعبيد بن مسعود رضى الله عنهم. وقيل قرابة الأم. (و) الثاني فرض (الأم حيث لا ولد) للميت (ولا ولد ابن ولا عمن الإخوة والأخوات)

لكل لها تلك الباقي في العمريتين وهما أنوان وروح أو روجة والسدس
فرص سبعة : الأم مع الولد أو ولد الابن أو عدد من الإخوة والأخوات
والجدة فأكثر مع نجاد ، وبتت الابن فأكثر مع بنت الصلب ، وأحسنت
فأكثر لأن مع أحسنت لابوين ، والآب مع الولد أو ولد الابن ، والجد
كذلك

فصل في الجدة مع الإخوة والأخوات

قال في المعنى : بلاحلاف بعله بين أهل العلم . انتهى . لأن الله تعالى قال ﴿ فإل لم
يكس له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ﴾ (لكل لها) أي الأم (ثلث الباقي) أي
باق المال بعد فرص الروح أو الروجة (في) المستثنى المضافين (العمريتين) ،
لأن عمر رضى الله عنه قضى فيها بهذا القضاء فاتبه على ذلك عثمان وريد بن ثابت
وابن مسعود رضى الله عنهم ، وتسميان بالعراوين أيضا تشبها لهما بالكوكب الآخر
لاشتمارهما ، وهما (أي العمريتان) : (أنوان وروح أو روجة . والسدس فرص
سبعة) : فرص (الأم) إذا كانت (مع الولد أو) مع (ولد الابن أو) مع (عدد
من الإخوة والأخوات) كامل الحريه لقوله تعالى ﴿ فإن كانت له إخوة فلامه
لسدس ﴾ . ولط الإخوة ههنا يتناول الأخوين (و) فرص (الجدة فأكثر)
إلى ثلاث فقط (مع نجاد) أي تساوى الدرجة بحيث لا تكون واحدة منهم أعلى
من الأخرى ولا أنزل منها كأم أم أم ، وأم أم أب ، وأم أبي أب ، وكذا أم أم
أم أم ، وأم أم أم [أب ، وأم أم (١) أم أم] ، ولا يرث إلا مع عدم الأم كما
يأتى في الحجب ، (و) فرص (بنت الابن فأكثر مع) وجود (بنت الصلب)
نكحه الثلثين إذا لم تنصب ، (و) فرص (أخت فأكثر لآب مع أخت لابوين)
نكته الثلثين مع عدم معص أيضا ، (و) فرص (الواحد من ولد الأم) ذكرها
كان أو أنثى أو حتى ، (و) فرص (لآب مع الولد أو) مع (ولد الابن ،
و) فرص (الجد كذلك) أي مع الولد أو ولد الابن ، ولا يرثان عنه بحال ، وقد
يكون غائلا

(فصل . والجد) أبو الآب وإن علا (مع الإخوة والأخوات) سواء كانوا

لأبوين أو لأب كأحدهم ، فإن لم يكن معه صاحب فرض فله خير أمرين :
المقاسمة أو ثلث جميع المال ، وإن كان فله خير ثلاثة أمور المقاسمة أو
ثلث الباقي بعد صاحب الفرض أو سدس جميع المال ، فإن لم يبق غيره
أحده وسقطوا إلا في الأكرادية .

(لأبوين أو لأب كأحدهم) ما لم يكن الثلث أحظ له فبأحده والباقي لم يذكر
مثل حظ الأثنيين ، (فإن لم يكن) أي يوجد (معه) أي الجدة (صاحب فرض)
كأم وزوجة (فله) أي الجدة (خير أمرين) إما (المقاسمة أو ثلث جميع المال)
فإن كانت الإخوة أقل من مثليه فالمقاسمة أحظ له . وتنحصر صورته في خمس جد
وأخ ، جد وأخت ، جد وأختان ، جد وثلاث أخوات ، جد وأخ وأخت [.
وإن كانوا مثليه استوى له المقاسمة وثلث جميع التركة وتنحصر صورته في ثلاث .
جد وأختان ، جد وأربع أخوات ، جد وأخ وأختان . وإن كانوا أكثر من
مثليه فثلث جميع المال خير له ، ولا تنحصر صورته بكبد وأربعة إخوة وخمسة إخوة
وهكذا (وإن كان) وجد معه صاحب فرض بكبد وثلث (فله) أي الجدة (خير
الثلاثة أمور) . إما (المقاسمة) لم يوجد من الإخوة والأخوات كأخ رائد (أو
ثلث الباقي) من المال (بعد صاحب الفرض أو سدس جميع المال) وزوجة وجد
وأخت من أربعة للزوجة الربع والباقي للجد والأخت أنثى له سهمان ولها سهم ،
وتسمى مربعة الغماعة ، (فإن لم يبق) من المال بعد أحد صاحب الفرض (غيره)
أي السدس (أحده) الجد كما حلقت بنتين وأماً وجداً وأخوات لأبوين أو لأب
فبنتين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد . والباقي سدس للجد (وسقطوا) أي
الإخوة لأبوين أو لأب ذكوراً كانوا أو إناثاً واحداً أو أكثر لأن الجدة لا ينقص
عن سدس جميع المال . أو تسميته كزوج وأم وبنتين وجد فبني من اثني عشر
وتقول ال خمسة عشر فانه سمي سدساً وهو في الحقيقة ثلثاً خمس . (إلا) الأخت
لأبوين أو لأب (في) المسئلة المسألة (الأكدرية) سميت بذلك لتكديرها أصول
زيد حيث أعالها ولا عول في مسائل الجد والإخوة (١) غيرها ، وفيل لتكدير

(١) أي لا عول لأهل الإخوة ، أو لا عول في مسائل الجد والإخوة التي يحصل للإخوة
فيها شيء فلا ينقص المهر لأن يكون مع الجد والأخوة روحاً وبنتين ، أو هولاء وأم . الفلبي

وهي : روح وأم و أحد وأخت لأبوين أو لأب وللروح نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول إلى تسعة ثم يقسم نصيب الجد والأخت بينهما وهو أربعة على ثلاثة فتصح من سبعة وعشرين . ولا يعول في مسائل الجد ، ولا يفرص لأخت معه ابتداء إلا فيها ، وإذا كان مع الشقيق ولد أب عده على الجد ثم أخذ ما حصصه

ويذكر على الأخت نصيبها ما عطاها النصف واسترجاع نصيبه . وقيل لأنه سأل عنها رجل من أكدر ، وقيل غير ذلك . (وهي) أي الأكدرية . (روح وأم و أحد وأخت لأبوين أو لأب وللروح نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف ، فتعول) المسئلة (إلى تسعة) ، وم تحجب الأم عن الثلث لأنه تعالى إنما حجتها بالولد والإخوة وليس هنا ولد ولا إخوة . (ثم يقسم نصيب الجد والأخت بينهما ، وهو) أي مجموع النصيبين (أربعة على ثلاثة) رأسى الجد ورأس لأخت لأبها إنما تسحق معه بحكم المقاسمة ، وإنما اعيل لها لأبها لا تسقط وليس في العريضة من يسقطها ، ولم يعصبها الجد ابتداء لأنه ليس بمصصة مع هؤلاء بل يفرص له . ولو كان مكابها أح لسقط لأنه عصبة منه . والأربعة لا تنقسم على ثلاثة وبها ينها فاعرب الثلاثة في المسئلة يعولها تسعة (فتصح) المسئلة (من سبعة وعشرين) للروح تسعة وهي ثلث المال وللأم ستة وهي ثلث ثلثي وللجد ثمانية وهي الباقي بعد الروح والأم والأخت وللأخت أربعة وهي ثلث ما في الباقي ، وذلك يعاينها فيكون أربعة ورثوا ما من ميت أخذ أحد منهم ثلثه وثلثا في ثلث الباقي وثلثا في ثلث ما بقي والرابع ما بقي . (ولا يعول^(١) في مسائل الجد) والإخوة إلا فيها وتقدم قريبا (ولا يفرص لأخت معه ابتداء إلا فيها) أي الأكدرية ، واحمر بقوله ابتداء عن الفرص لها في مسائل المعادة ، (وإذا كان مع) الأخ (الشقيق ولد أب عده) أي عبد الشقيق الأخ لأب (على الجد) بأخ شقيق أن احتاج لعده فإن استعفى عن المعادة كحد وأحرر لأبوين وأخ لأب فلا معادة لعدم العائدة (ثم أخذ) الشقيق (ما حصل له) أي لولد الأب لجد وأخ لأبوين وأخ لأب ، فالمسئلة من ثلاثة للجد سهم وبأحد الأخ للأبوين السهم الذي حصل له والسهم الذي حصل لأخيه ،

(١) أي لا يعول لأجل الإخوة ، أو لا يعول في مسائل الجد والإخوة التي يحصل للإخوة بها شيء فلا تنقسم الحصة بأن يكون مع الجد والإخوة روح وبثان ، أو هؤلاء وأم المصطفى

وتأخذ اثني لأبوين تمام فرصها والبقية لولد الأب .

وكذلك جد وأختان لأبوين وأخ لأب يأخذ الجدة بنتا والاختان الثلثين وسقط لأخ لأب (وتأخذ اثني) واحدة (لأبوين) مع جد وولد أب فأكثر ذكرنا كان أو اثني (تمام فرصها) أي النصف لأنه لا يمكن أن تراد عليه مع عصة ويأخذ الجدة الأخط له على ما تقدم (والبقية) بعد ما يأخذاته (لولد الأب) واحدا كان أو أكثر ذكرا أو اثني ، ولا تنفق شيء لولد الأب بعد الجدة والأخت لأبوين في مسئلة فيها فرص غير حدس ، فمن صور ذلك الريديات الأربع أي المساومات إلى ريد من مات رضى أنه عنه وعن بقية الصحابة أحسين وعناهم أنه أرحم الراحمين : المسئلة الأولى العشرية ، وهي جد وشقيقة وأخ لأب أصلها خمسة عدد رؤسهم لأن المقاسمة أخط للجد فله سهمان ثم يمرض للأخت النصف والمسئلة لا نصف لها صحيح فتنصرف بحرجه اثنين في خمسة فتصح من عشرة للجد أربعة وللأخت خمسة والأخ للأب واحد وهو لثاني والمسئلة الثانية العشرية وهي جد وشقيقة وأختان لأب أصلها خمسة للجد سهمان وللشقيقة النصف سهمان ونصف والنصف الباقي للأختين لأب لكل واحد ربع فبحرج أربع من أربعة فاصره في خمسة تصح من عشرين للجد منها ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل أخت لأب سهم . والمسئلة الثالثة مختصرة ريد ، وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب ، سميت بذلك لأنه صحبها من مائة وعشرين وردها بالاختصار إلى أربعة وحسين ، ويأتي أن المسئلة من بحرج فرص لأم وهو ستة ، للأم واحد يبقى خمسة على ستة عدد رؤس الجدة والإخوة لا تنقسم وتباين فتصرف عدده وهو ستة في أصل المسئلة ستة يحصل ستة وثلاثون للأم ستة وللجد عشرة واثني لأبوين ثمانية عشر يبقى سهمان لولدي لأب على ثلاثة وتباين فتصرف ثلاثة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانية منها تصح للأم ثمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وحسون وللأخ للأب أربعة والأخت لأب سهمان ، والأوصاء كلها متعفة بالنصف فترد المسئلة إلى نصفها ونصيب كل وارث إلى نصفه فترجع إلى ما ذكر أولا ، ولو اعترضت للجد فيها ثلث لباقي لصحت ابتداء من أربعة وحسين . والمسئلة الرابعة تسعينية ريد ، وهي أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب ، أصلها ستة للأم سدس واحد يبقى خمسة لأخط للجد ثلث الباقي والباقي لا ثلث له صحيح فاصرف بحرج الثلث ثلاثة في ستة

فصل حجب الحرمان لا يدخل على الزوجين والأبوين والولد ، ويسقط الجدة بالأب ، وكل جده وابن أجداد ، وكل جدة وأم . والقرن منهن تحجب البعدى مطلقا ، لا أب أمه أو أم أبيه ، ولا يرث الا ثلاث : أم أم ، وأم أب ، وأم أبي أب ، وإن عتق أمومة .

ثانية عشر للأم واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة النصف تسعة يفصل واحد لأولاد الأب عن حصة فاضرب حصة في ثمانية عشر حصل تسعون ثم اضم فلام حصة عشر وللجد ثمانية وعشرون وللشقيقة حصة وأربعون ولكل أح سهمان ولا حتهما سهم واحد والله اعلم بالصواب

(فصل) الحجب لغة المنع مأخوذ من الحجاب والحجاب لانه يمنع من ايراد الدخول ، وشرعا يمنع من قام به سب الارث من الارث بالكلية ويسمى حجب حرمان أو من أوفر حظيه ويسمى حجب نقصان ، تحجب النقصان يدخل على كل الورثة . (و حجب الحرمان) نوعان بالوصف ويدخل على كل الورثة أيضا ، وبالنقص (لا يدخل على) حصة . (الزوجين والأبوين والولد) إجماع لأنهم يدلون الى الميت بغير واسطة فهم أقوى الورثة ، وإنما حجب المعتق بالاجماع مع أنه مدلل الى الميت نفسه لانه أضعف من العصبية بالوصف . (ويسقط الجدة بالأب ، (كل جده) أي بعد بجد أقرب ، (و) يسقط كل (ابن أجداد) (أقرب) ، ويسقط أبو أبي أب بأبي أب ، وابن ابن ابن ابن ، وهكذا ، (و) تسقط (كل جدة) مطلقا (بأم) وتقدم أن الجدات لا يرثن إلا بعد عدم الأم لأنهن يرثن بالولادة فالأم أولى لمباشرتها الولادة (و) الجدة (القرني منهن تحجب) الجدة (البعدى) لقرنها (مطلقا) أي سواء كانت من جهة واحدة ، أو واحدة من قبل الأم وواحدة من قبل الأب ، وسواء كانت القرني من جهة الأم إجماع أو بالعكس ، و (لا) يحجب (أب أمه) أي أم نفسه (أو) أي ولا يحجب أيضا (أم أبيه) بل يرث ، (ولا يرث) من الجدات (الا ثلاث) أم أم ، وأم أب ، وأم أبي أب وإن عتق أمومة (مع تماز في الدرجه كما تقدم مثله في أصحاب الدس فلا ميراث لأم أبي أم ولا لأم أبي جده بانفسهما لأن دوى الارحام

ولدت قرايتين مع ذات قرابة ثلثا السدس. ويسقط ولد الاوين باس وإن
نزل وأب. وولد الآب هؤلاء، وأح لايوين وأب أح هؤلاء. وجد وولد
الأم بولد وولد ابس وإن نزل وأب وايه وإن علا، ومن لا يرث لما ع فيه
لا محجب

يرثون ، التزويل كما تأتي في فصله . (ولد) جدة (ذات قرانتين مع) جدة (ذات هراية) واحدة (تلك السدس) ، وذات القرابة ثلث السدس ، ولو تروح بنت عمته ماتت بولد مجده لم تروح لأبيه بالنسبة إلى الولد الذي ولد بينهما أم أم أم ولدهما وأم أو أبيه فترث معها أم أم أبيه ثلث السدس (ويسقط ولد الأبوين) ثلاثة الأول ما أشار إليه بقوله (أبين ، و) الذي بأبوه (وسزل ، و) الثالث بـ (أب) حكاه ابن اهدر إجماعاً لأنه تعالى جعل أولهم الكلاله وهي اسم لمن عدا الولد والوليد ، (و) يسقط (ولد لآب يؤولا) المذكورين (و) (أح للأبوين) لقوته بزيادة القرب ، (و) يسقط (ابن أح) لأبوين أو لآب (يؤولا) أي مالا يرث وأبيه وإن نزل وبالأب والأخ الشقيق والأخ للآب ، (و) يسقط بـ (جد) أيضاً وإن علا فلا خلاف لأن الجد أقرب ، ويسقط ابن الأخ للآب يؤولا وباب الأخ الشقيق ، (و) يسقط (ولد الأم) ذكرها كان أو أنثى أو حتى بأربعة الأول ما أشار إليه بقوله (ولد) ذكرها كان أو أنثى ، (و) الثاني بـ (ولد ابن) كذلك (وإن رن ، و) الثالث بـ (أب ، و) الرابع بـ (أبيه) أي الآب (وإن علا) أمه . وتسقط بنات الابن بنتي الصلب ما لم يكن معهم من عصمهن من ولد الأب سواء كانت أماً أو ابنة عم إذا كان في درجتيهن أو أرل منهن . وتسقط الأخوات للآب بالأختين الشقيقتين فأكثر ما لم يكن معهن أخوهن فيعصمن (ومن لا يرث لما منع فيه) قتل ورق واختلاف دين (لا يحجب) نصاً لا حرماناً ولا نقصاناً بـ وجوده كالعدم . والمحجوب بالشخص يحجب نقصاناً كالأخوة يحبسون الأم من الثلث إلى السدس وإن كانوا محجوبين بالآب فتكلام صاحب المنتهى ليس على إطلاقه بل دليل ما سبق آنفاً ، وكل من أدلى بواسطة حججه تلك بواسطة إلا ولد الأم [لا] يحبسون بها بل يحجبونها من الثلث إلى السدس والآ أم الآب وأم الجد معها ، ويقدم إن المحجب حرماناً بالشخص لا يدخل على الزوجين والأبوين والولدين بل نقصاناً كما لو مات الإنسان عن زوجة وولد

فصل والعصبة يأخذ ما أنفت الفروص ، وإن لم يبق شيء . سقط مطلقا ، وإن انفرد أخذ جميع المال ، لكن للجد والآب ثلاث حالات فيرثن بالتعصيب فقط مع عدم الولد وولد الابن ، و

فلزوجه النش والباقي للابن فولا الابن لأخيه الرابع أو مات عن أب وابن فللأب السدس وللأب الباقي فولا الابن لأخذ الآب الكل ومع وجوده أحد سدس فقط ، وكأ لو حلف اثنين فالمال بينهما أنصافا لو كان واحدا فقط يورث جميع المال ، وكذا حكم الروح والام حينئذ دخل الحجب بالشخص على جميعهم

(فصل ولعصه) جمع عاصب من العصب وهو لينة ومنه عصاة الرأس والعصب لانه يشد الاعضاء وعصاة القوم لاشتداد لعصم بعضهم بعصه وقوله تعالى (هذا يوم عصب) أى شديد ، وتسمى الآفات عصبه لشد الأثر ، واحتص لتعصيب المذكور غالبا لانهم أهل النصرة والشدة ، والعاصب شرعا من يرث بلا تقدير (بأحد ما أنفت الفروص) بعد ميراثهم كما لو ماتت عن أم وبنت وعم وللأم السدس واحد فرسا وللبنت النصف ثلاثة فرسا أيضا يفصل اثنان بأحدهما المم تعصبا (وإن لم يبق) بعد انحجاب الفروص (شيء) كما لو ماتت عن روح ، وأخت لغير أم ، وعم فأخذ الروح النصف واحدا وأخت الأخت النصف الآخر واحدا (سقط) المم في المستتبة لانه عاصب ولم يبق بعد انحجاب الفروص شيء (مطلقا) أى سواء كان العاصب في المستتبة المشتركة أو غيرها ، ولا تنشئ على قواعدهم وهم روح وأم وإخوة لأم اثنان أو أكثر ذكورا كانوا أو إناثا أو ذكرا أو أنثى وإخوة لغيرها (١) فالمستتبة من ستة للروح النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللإخوة من الأم اثنان وسقط باقي الإخوة لاستعراق الفروص للتركة وهم عصبة فهذا داخل تحت قوله : مطلقا ، (وإن انفرد) العاصب (أحد جميع المال) كما لو مات عن ابن فقط أو عم أو أخ ونحوه فإنه يستقل بالمال وحده (لكن) هذا استثناء من حكم التعصبات (للجد) أبى الآب (و) ل (الآب ثلاث حالات (د) حالة (يرثن) فيها (بالتعصيب فقط) أى دون الفرض وذلك (مع عدم الولد (و) عدم (ولد الابن) كما إذا مات شخص عن أب فقط أو جد فقط . (و) حالة

(١) في النسخ والانتاج « لابوين » وهو الصواب . للملح

بالفرص فقط مع ذكر ريته ، وبالفرص والتعصب مع أوثيته ، واخت
فأكثر مع بنت أو بنت ابن فأكثر يرثن ما حصل والابن وابنه والأخ
للأبوين أو لأب يعصبون أحوالهم فذكر مثلا ما لا تبي . ومتى كان العاصب
عماً أو أبا أو ابن أخ أو فرد بالآثار دون أحسوانه

يرثان فيها (بالعرض فقط) أى دون العصب وذلك (مع ذكر ورثته) أى الولد كما لو مات عن أب وابن ، أو جد وابن ، فإن الأب أو الجد يرث بالعرض وحده وهو سدس التركة والباقي للأب (و) حالة يرثان فيها بالعرض والعصب (معا) فجمعان بينهما وذلك (مع أو نسته) أى الولد كما إذا مات عن بنت وأب أو جد فإن الأب أو الجد سدس حصتها والبنت النصف فترثا والباقي للأب أو الجد نصيبا ، وترجع بالاحتصاص إلى اثنين متوأمين بنين الأوصياء ، وعند أن النساء كلهن صاحبات عرض وليس هن عصبه ولا لمعتنه ، وإن الرجال كلهم عصات بأصهبن إلا أرواح وورث الأم فابنه صاحب حصص (وأخت) لأبوين أو لأب (فأكثر) من واحد (مع بنت) فأكثر (أو) مع (بنت ابنه أكثر) عصبه معهن أو مع إحداهن (يرثن) أى الأخت أو الأخوات لأبوين أو لأب (ما وصل) عن البنت أو بنت الابن كالإخوة فيبت وبنت ابن وأخت لعين أم من ستة للبنت النصف ثلاثة ولدت الابن السدس تسكنه الثلثين واحد ، والباقي اثنين للأخت نصيبا ، ولو كان بنتان وبنت ابن وأخت لعين أم فثلثتين الثلثان والباقي للأخت نصيبا ولا شيء لبنت الابن لاستعراق البنت الثلثين ، ولو كان بنتان وبنت ابن وأخت لعين أم وأم فللأم السدس والثلثين "بنتان بفصل سدس بأخيه الأخت نصيبا وتسقط بنت الابن (والابن وإنه وإلحاق لأبوين أو لأب يعصبون أخواتهم فذكر) منهم (مثلاً ما لأش) من التركة ، قال في الإقناع وأربعة من المذكور يعصبون أخواتهم ويمتنعون عن العرض ويقسمون ما ورثوا للمذكر مثل حظ الأنثيين وهم الابن وإنه وإلحاق من الأبوين والإخوة من الأب ، ويعصب ابن الابن بنت عمه أيضا فيصحبها العرض لأنها في درجته انتهى ، ومتى كان العاصب عما أو نسته (أى ابن عم) (أو) كان (ابن أخ) لأبوين أو لأب (اعزذ بالإرث) وحده (دون أخواته) واحدة كانت أو أكثر لأنهن من دوى الأرحام والعصبة مقدم على دوى الرحم بخلاف الابن وإنه وإلحاق لعين أم فإنه يعصب أخته ، ومتى

وان عدمت عصبة النسب ورث المولى المعتق مطلقاً ثم عصته المذكور
الأقرب فالأقرب كالنفس

فصل في أصول المسائل سبعة . أربعة لا تعول وهي ما فيها
مرض أو قرصان من نوع قصص أو نصف والبقية من اثنين وثلاث أو
ثلث والبقية من ثلاثة وربيع والبقية أو مع النصف من أربعة وثمانين والبقية

كان أحد بني عم روجا أو أحلام أحد مرضه وشارك الفين (وان عدمت عصبة
النسب ورث المولى المعتق مطلقاً) أى ذكرنا كل أو ثنى الحديث ، إنما الولد لمن
أعتق ، وحديث الولاء حكمة النسب ، ونسب يورث فكذلك لولاء (ثم)
انهم يكنى المعتق حياً ورث (عصبة) أى المعتق (المذكور) يقدم (الأقرب)
منهم الى المعتق (فالأقرب كالنفس) ثم مولاه كذلك ثم الردهم الرحم ويأق حكامها
(فصل ، أصول المسائل) جمع حل أى بخارج التى تخرج منها مرضها ،

والمسائل جمع مسئلة مصدر من سأل وسألا ومسئلة . والمراد بها هنا المسئلة من رتب
إطلاق المصدر على اسم المفعول . وهي (سبعة) لأن الفروع ثمانية ستة
لنصف والرابع واثمن وهي نوع ، والثلاث وثلث والسدس وهي نوع أيضاً ،
وبخارجها مفرده خمسة لاتحاد مخرج الثلثين والثلث ، (أربعة) منها (لا تعول ^(١))
وهي الاثنين والثلاثة والأربعة والثمانية (وهي) أى الأربعة التى لا تعول
(ما) كان (فيها مرض) واحد (أو قرصان من نوع) واحد (فنصف) كزوج
وأخت لأبوين أو لأب من اثنين مخرج النصف وتسميان باليتيمات تشبهاً بالذرة
ليتمه التى لا تنحصر ما . لأنهما قرصان متساويان ، (أو نصف والبقية) كزوج
وأب أو أخت لغير أم أو عم أو أخته كذلك (من اثنين) مخرج النصف بزواج
واحد والباقي للعاصب ، (وثلاث) والبقية من ثلاثة كثنين وأخت لغير أم ، (وثلث
والبقية) كأبوين ، أو ثلثان وثلث كأختين لأم وأختين لغيرها (من ثلاثة)
لاتحاد انحرجين ، (وربع والبقية) كزوج وابن من أربعة مخرج الربع ، (أو)
ربع (مع النصف) والبقية كزوج وست وعم (من أربعة) لدخول مخرج النصف
فى مخرج الربع ، (وثمانين والبقية) كزوجة وابن من ثمانية مخرج الثمن للزوجة الثمن

(١) أى « سطران نفوس » وقد تعول فيها إذا أوصى لاسان مثل صلب وربع كما علم
بما مر فى الوصاية مثاله روج وشفعه وموصى له مثل نصف أحدى ، وقس على ذلك . انتهى

أو مع النصف من ثمانية . وثلاثة تعول وهي ما فرضها بوعان فأكثر
نصف مع ثلثين أو ثلث أو سدس من ستة وتعول الى عشرة شفعا ووترأ
وربع مع ثلث

والباقي سبعة للابن ، (أو) ثم (مع النصف) والبقية كزوجة وعم (من
ثمانية) لدخول محرج النصف في محرج ابن . هذه الأربعة لا تراحم فيها العروس
إد الأربعة والثمانية لا تكون الا ناقصة أى فيها عصب ، والاثنان والثلاثة تارة
تكونان كذلك وتارة تكونان عاتلين والعائلة ما ساوى ما لها فروعها (وثلاثة)
أصول وهي البابية (تعول) أى يتصور عولها ، يقال عال الشيء اذا راد وعلب ،
قال في القاموس : والعريضة عالت في الحساب رادت وارتفعت وعلمها أنا وأعلمها
انتهى (وهي) أى الأصول الثلاثة التى تعول (ما فرضها بوعان فأكثر ^(١))
كنصف مع ثلثين أو ثلث ، وربع وسدس أو ثلث أو ثلثين وكشم وسدس
(نصف مع ثلثين) كزوج وأختين لعير أم من ستة وتعول الى سبعة (أو) نصف
مع (ثلث) كزوج وأم وعم من ستة (أو) نصف مع (سدس) كزوج وأخ لأم
وعم (من ستة) ثباين ، محرجين في الأوليين ودخول محرج النصف في محرج السدس
في لثالثه ، ونصح ملاعول كزوج وأم وأخوين لأم وتسمى مسئلة الالرام
(وتعول) لستة (أى عشرة شفعا ووترأ) فتعول الى سبعة كزوج وأخت لأبوين
أو لأب وجمدة ، وكذا زوج وأختين لعير أم ، أو زوج وأخت لأبوين وأخت
لأب وأم ، وكذا أخت لأبوين وأخت لأب وولدا أم وأم ، والى ثمانية كزوج
وأم وأخت لعيرها ، وتسمى المباهنة ، والى تسعة كزوج وولدى أم وأختين لعير
أم وتسمى لعراء والمرواية ، وكذا زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات ، والى
عشرة كزوج وأم وأختين لأم وأختين لعيرها ، وتسمى أم العروش بالخاء المعجمة
بكثرة عولها ، ولا تعول مسئلة أصلها ستة الى أكثر من عشرة لأنه لا يمكن أن
يجتمع فيها فروع أكثر من هذه ^(٢) (ورابع مع ثلثين) كزوج وبنتين وعم ،

(١) عذره الاقناع وشرحه « الى مجتمع فيها فروع أكثر من بوعين » وهي أولى إذ
ليس هناك أكثر من بوعين كما تقدم . للمضى

(٢) هذا ، بالطر من الفرنس ، وقد تعول الى أريد من عشرة فيها اذا أوصى لأبوين مثل
صبي وارث على ما مر في الإحصاء وهكذا مثله في الأصوليين الآيين للمضى

أو ثلث أو سدس من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وترا وتثن مع سدس
أو ثلثين أوهما من أربعة وعشرين وتقول مرة واحدة الى سبعة وعشرين

وكروجة وشميقين وعم من اثني عشر لتباين المخرجين (أو) ربع مع [(ثلاث)
كروجة وأم وأخ لغيرها من اثني عشر لما تقدم (أو) ربع مع (١)] (سدس)
كروح وأم وإن ، أو روجة ووجه وعم (من اثني عشر) لتوافق مخرج الربع
والسدس بالصف وحاصل ضرب نصف أحدهما في الآخر ما ذكر ، وتصح بلا
حول كروجة وأم وأخ لام وعاصب (وتقول) الاثنا عشر (الى سبعة عشر)
لا أكثر (وترا) لا شفا ، ولا بد في هذا الأصل أن يكون الميت أحد الزوجين (٢)
فتقول الى ثلاثة عشر كروح وبنتين وأم ، وكروجة وأخت لغير أم وولدي أم .
والى خمسة عشر كروح وبنتين وأبوين ، وكذا روجة وأخت لغير أم ، وولدا أم
وإن سعة عشر كثلاث زوجات وبنين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لغيرها
وتسمى أم الأرام لاثوثة الجمع ، وأم العروح بالجيم ، والديارية الصغرى ،
ولا يكون الميت في العائلة الى سعة عشر الا ذلك ، (وتثن مع سدس) كروجة
وأم وإن من أربعة وعشرين لأن اثنين من ثمانية والسدس من ستة وهما متوافقان
بالصف وحاصل ضرب أحدهما في نصف الآخر أربعة وعشرون (أو) ثمن مع
(ثنتين) كروجة وبنين وعم من أربعة وعشرين لتباين مخرج اثنين والثلثين (أو)
ثمن مع (هما) أي للثلثين والسدس كروجة وبنى إن وأم وعم (من أربعة
وعشرين) لتوافق بين مخرج السدس واثنين مع دخول مخرج الثلثين في مخرج
السدس ، ولا يجتمع اثنين مع الثلث لأن اثنين لا يكون الا روجة مع فرع وارث
ولا يكون لثلث في مشقة فيها فرع وارث (وتقول) الأربعة والعشرون (مرة
واحدة) فقط (الى سبعة وعشرين) كروجة وبنتين وأبوين ، أو بدل البنين بنتا
ابن وتسمى المنبرية لأن عليا مثل عنها وهو على المنبر ، والحيلة لقلة عولها .
وتصح من أربعة وعشرين بلا عول كروجة وبنين وأم واثنين عشر أخت وأخت

(١) عن المسنى وشرحه

(٢) أي ويكون آخر من الورثة ، وذلك لأنه لا بد أن يكون في موص هذا الأصل
رمح ، فلا بد أن يكون الميت رجلا وله زوجة ولا ولد معها ، أو أمه أمه يرثها زوجها ولها ولد
أو لا عرس الربع إلا في هاتين الصورتين للمضى

وان فضل عن الفرض شيء ولا عصبية رد على كل بقدر فرضه ما عدا الزوجين . وإذا كانت التركة معنومة وأمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة فله من التركة مثل نصيبه . وإن شئت ضربت سهامه

لغير أم للزوجة الثلث ثلاثة وللبنين الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأم السدس أربعة يبقى للإخوة والأخت واحد على عدد رؤوسهم خمسة وعشرين لا يقسم ولا يوافق فاصرب خمسة وعشرين في أصلها أربعة وعشرين سبع مائة ومنها تصح للزوجة ثلاثة من أصلها مصروبة في خمسة وعشرين بخمسة وسبعين ، وللبنتين ستة عشر مصروبة في خمسة وعشرين بأربع مائة لكل واحدة مائتان وللأم أربعة في خمسة وعشرين مائة ، يبقى للإخوة والأخت خمسة وعشرون لكل أح سهمان وللأخت سهم ، ونسب البندرية الكبرى والركابية والناكية . ثم أحد يتكلم على الزوجة فقال (وإن فضل عن) صاحب (الفرض) أو العروس (شيء) أي لم تستغرق العروس التركة (و) الحار أنه (لا عصبية) هناك (رد) فاصل عن الفرض (على كل) أي فرض (بقدر فرضه) كالفرضاء يقسمون مال الفرض بقدر رؤوسهم (ما عدا الزوجين) فلا يرد عليهما نصيب من حيث الزوجية لأنهما لا رحم فيهما ، فأن رد على واحد أحد لكل فرضا ورثا ، وبأحد جماعة من جنس واحد كانت بالسوية . ثم شرع في الكلام على قسم التركات فقال . (وإذا كانت التركة معنومة وأمكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة) بجزء خمس أو عشر ونحوه (فله) أي ذلك الوارث (من التركة مثل نصيبه) أي نسبة سهمه إلى المسئلة ، فلو ماتت امرأة عن مائة دينار وعن روح وأبوين وابنتين فالمسئلة عائدة إلى خمسة عشر للزوج ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة عشرون^(١) ولكل واحد من الأبوين اثنتان من خمسة عشر وهما ثلث حصتها ولكل واحد منهما ثلثا خمس التركة ثلاثة عشر ديناراً وثلث دينار ، ولكل واحد من البنين أربعة من المسئلة ونسبتها إلى خمسة عشر خمس وثلث خمس فأعط كل واحدة منهما ستة وعشرين ديناراً وثلث دينار^(٢) فهي ضعف ما لكل واحد من الأبوين (وإن شئت ضربت سهامه)

(١) زاد في الأصل « أو ثلث دينار » ، والمطلوب في المتن وشرحه بدون هذه العبارة ولا وجه لها .
(٢) زاد في الأصل « أو ثلث دينار » وهو تكرار

في التركة وقسمت الحاصل على المسألة فما خرج فنقصه ، وإن شئت قسمته على غير ذلك من الطرق

فصل في ذوي الأرحام وهم أحد عشر صفاً : ولد البنات ، لصلب أو لأب ، وولد الأخوات ، وبنات الإخوة ، وبنات الأعمام و

أى سهام كل وارث (في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة فما خرج قد) هو (نصيبه) ، فسهام الروح ثلاثة أصريها في مائة وأقسم الثلاثة على المسئلة خمسة عشر يحصل كما سبق وأصرت لكل من الأبوين اثنين في مائة وأقسم للمائتين على خمسة عشر يخرج كما سبق وأصرت لكل من البنين أربعة في مائة وأقسم للأربعة على خمسة عشر يحصل كما سبق (وإن شئت قسمته على غير ذلك من الطرق) كما إذا قسمت المسئلة على نصيب كل وارث ثم قسمت التركة على خارج القسمه فيخرج حقه ، في المثال نصيب الروح من المسئلة ثلاثة أقسام المسئلة عليها يخرج خمسة أقسام المسئلة ، فيها يخرج له عشرون . ونصيب كل من الأبوين ثمان أقسام عليها خمسة عشر يخرج سبعة ونصيب ثم اقسام عليها المائة . ونصيب كل من البنين أربعة أقسام عليها خمسة عشر يحصل ثلاثة وثلاثة أرباع اقسام عليها المائة يخرج كما سبق وإن شئت بعيره من الطرق .

(فصل في) بيان حكم (ذوي الأرحام) وكيفية توريثهم . لأرحام جمع رحم وهي القرابة أى النسب ، واصطلاحاً كل قرابة ليس بنسب ولا عصبة . واحتلاف في توريثهم فقال بتوريثهم عند عدم العصبة وذوي القربى غير الزوجين أبو حنيفة وأحمد ، والشافعي إذا لم ينظم بيت المال ، واستدلوا لذلك بأحاديث وردت فيه ، وكان زيد لا يورثهم ويجعل الباقي لبيت المال . وبه قال مالك وغيره ، ولنا قوله تعالى ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ وحديث سهل بن حنيف أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله ولم يترك إلا حالاً فكُتِبَ فيه أبو عبيدة لعمر رضى الله عنهما فكُتِبَ له عمر أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول . والحال وارث من لا وارث له ، . رواه الإمام أحمد وورد غيره ، (وهم) أى ذوو الأرحام (أحد عشر صفاً) أحدها (ولد البنات لصلب أو لأب ، و) (ولد الأخوات) لأبوين أو لأب (و) (بنات الإخوة) لأبوين أو لأب (و) (بنات الأعمام) لأبوين أو لأب (و) (الخامس

ولد ولد الأم . والعلم لأم . ولغات ، والأحوال والحالات ، وأبو الأم .
وكل جدة أدلت بأب بين أمين أو أب أعلى من الجد ، ومن أدلى بهم وأما
يرثون إذا لم يكن صاحب فرص ولا عصبة تزيلهم منزلة من أدلوا به وذكرهم
كأشاهم . ولزوج أو زوجة معهم فرصة بلا حجب ولا عول . والبقى لهم

(ولد ولد الأم) ذكرنا كل أو أنثى (و) السادس (العلم لأم) سواء كان عم
الميت أو عم أبيه أو عم جده وإن علا (و) السابع (الغت) لأبوين أو لأب أو
لأم ، وسواء عمات الأب أو عمات أبيه أو جده (و) الثامن (الأحوال
والحالات) لميت ولأبويه أو لأجداده أو جدته (و) التاسع (أبو الأم)
وأبوه وإن علا (و) العاشر (كل جدة أدلت بأب بين أمين) كأن أم أو الأم
(أو) أدلت به (أب أعلى من الجد) كأن أم أبي الجد وإن علا (و) الحادي عشر
(من أدلى بهم) أي بواحد من صنف من سجن ، كعممة العممة أو العلم وحال العممة و
حاش وأخى أبي الأم وعمه وخاله ونحوهم (وأما يرثون) أي ذوى الأرحام
(إذا لم يكن) أي يوجد (صاحب فرص ولا عصبة ، بتزويجهم منزلة من أدلوا به)
فيترك كل منهم منزلة من أدلى به من الورثة بدرجة أو درجات حتى يصل إلى من
يرث فيأخذ ميراثه ، فلو بنت لطلب أو لابن وولد أخت كأن كل منهم فيترك
الأول منزلة بنت والثاني منزلة بنت الابن والثالث منزلة لأخت ثم يجعل
لصيف كل وارث فرص أو نصيب إلى أدنى به من ذوى الأرحام (وذكرهم)
أي ذوى الأرحام (كأشاهم) في الإرث أي من غير تفضيل (ولزوج أو
زوجة معهم) أي ذوى الأرحام (فرصة) بالروحية (بلا حجب) بزوج من
لنصف إلى الربع وللزوجة من الربع إلى النصف فلا يحجبان بأحد من ذوى
الأرحام (و) (لا عول) لأن فرص الزوجين مع القرآن فلا يحجبان بذوى
الأرحام وهم غير منصوص عليهم ، وأيضا فدو الرحم لا يرث مع ذى الفرص
وإنما ورث مع أحد الزوجين لأنه لا يرث عليه فيأخذ أحد الزوجين فرصة
(والباقي) بعد فرصة (لهم) أي لذوى الأرحام كما مرادهم فلبت بنت وبنت
أخت أو بنت أخ بعد فرص الزوجية الباقي بالسوية . ومن لا وارث له فانه لميت
المال وليس وارثا وإنما يحفظ المال الصانع فهو جهة ومصلحة

فصل في ميراث الحمل والمفقور واختى يرث ويورث إن استهل صارخاً أو وجد دليل حياته سوى حركة أو نفس يسيرين أو احتلاح . وإن طلب الورثة القسمة وقف له إلا أكثر من إرث ذكرين أو أنثيين ، ويدفع لمن لا يحجبه إرثه كاملاً ولم ينقصه ايمن ، فإذا ولد أحد نصيبه ورد ما بقي . وإن أعوز شيئاً رجع .

(نص) في ميراث الحمل والمفقور . واختى وللمرق وأهل المثل وللطيفة والإقرار مشارك في الميراث والقائل والمعن بعضه . فقال رحمه الله : (واختى - نصح اخاء - يمان - امرأة حامل وحامله إذا كانت حلي (يرث) حمل (ويورث) عنه ملكه يارث أو نصيبه (إن استهل) أي صوت بعد وضع كفه (صارخاً) بصا أو عصر أو نفس أو ارتصع (أو وجد) منه (دليل) يدل على (حياته) حركة طوية وسعال لأن هذه الأشياء تدل على الحياة المستمرة فيثبت له حصة الممتلئ (سوى حركة أو) نفس يسيرين أو احتلاح) . ذل الموقف ولو عد معها حياء لأنه لا بعد استقرارها لاحتمال كونها حركة المدبوح . وإن ظهر بعضه فسهل ثم انفصل ميتاً فكأ لو لم يستهل (وإن طلب الورثة لنفسه) أي قسمة الحركة لم يحرموا على الصغير وهمت و (وقف له) أي الحمل (إلا أكثر من إرث ذكرين أو أنثيين ويدفع لمن لا يحجبه) حمل (إرثه كاملاً و) يدفع (لمن ينقصه) أي يحجبه حجب نقصان (اليقين) وهو أقر ميراثه ، ولا يدفع لمن ينقصه شيء . (فإذا ولد) حمل وثبت أن إرثه قبل ما وقف به (أحد نصيبه) منه (ورد ما بقي) بعد فرضه لمستحقه (وإن أعوز شيئاً) بأن وقف له نصيب ذكرين فولدت ثلاثة ذكور (رجع) على كل من هو في يده

ثم اتكلم على ميراث المفقور ومن انقطع حرمه لعيبه ظاهرها السلامة كالأمير وطلب له انظر تنفع تسعين سنة منذ ولد فإن بعد اس تسعين اجتهد الحاكم . وإن كان عايبها اهلاك كطريق الحجاز (١) أو فقد من بين أهله ونحوه انظر تنم أربع

(١) هذا في ملك المصور واستمر ذلك قرناً حتى قبض الله على الأنام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود فأما أمه صرنا به الأمانات وثمة الحمد ، بسببه أنه رحمه الله ، وأمد حياته بتوبيخه وعونه . الطلي

مستين مد فسد ثم بعهم ماله لأنها مده يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار ،
فاقتطاع جبره عن أهله مع عينته على هذا الوجه يعلب فيه طس أهلاك ادلو كان
باقيا لم يتقطع جبره الى هذه العاية . ولانفاق الصحابة على اعتداد امرأته بعد
ترجها هذه المدة وحدها للارواح بعد ، ويركى ماله قبل قسمه لما مضى ، وان هم
بعد قسم ماله أخذ ما وجده بعينه ورجع على من أحد الباقى .

ثم شرعت فى الكلام على ميراث الخثى ، والخثى هو من به شكل ذكر وروح
أنثى ويعتبر سوله ، فسقه من أحدهما ، وان سرح منهما [معا (١)] اعتبر
أكثرهما ، فال استويا لمشكل من أسكل الأمر لتلس ، فان رجى كشفه أعطى
ومن معه البقيين لتظهر دكوريته بنسب حية ونحوها أو أوثنته بحمص ونحوه ،
فان مات أو بلغ بلا أمارة أحد نصف إرثه يكونه ذكرا فقط (٢) كوله أخى الميت
أو عمه أو نصف إرثه يكونه أنثى فقط كوله [أب مع روح وأخت لأبوين وإن
ورث هما تساو ما كوده (٣)] أم فله السدس سواء ظهرت دكوريته أو أوثنته أو
بقى على اشكاله ، وان ورث هما متفصلا فطريته أن تعمل المسئلة على أنه ذكر ثم
على أنه أنثى . ويسمى مذهب المزلين ، ثم اصرب إحداهما فى الأخرى إن سائنا
أو وفقها إن اتفاقا ونجوى باحداهما إن عائلتنا وبأكبرهما إن تداخلتا ثم اصرب
الحاصل فى اثنين عدد حال الخثى ثم من له شىء من إحدى المستثنين اصربه فى
الأخرى إن تباينا أو فى وفقها ان توافقتا واجمع ماله فبهما ان عائلتنا ، ومن له
شىء من أهل العددين اصربه فى نسبة أقل المستثنين الى الأخرى ثم يضاف ان ماله
من أكثرهما ان تناسلت فاداكل ابن و بنت وولده خثى فمسئلة دكوريته من حمة
وأثوثيته من أربعة فاصرب إحداهما فى الأخرى لتباينهما مكن عشرين ثم فى اثنين
نسكى أربعين نسبت سهم من أربعة فى حمة وسهم من حمة فى أربعة تسعة ،
وسدسك سهما فى حمة وسهما فى أربعة ثمانية عشر وللخثى سهم فى حمة وسهما
فى أربعة ثلاثة عشر ، وكذلك يفعل فى القية

(١) عن السهم

(٢) يعنى لارث الذى لا يستحقه إلا عرس كونه ذكرا كما يوسعجه لثان وقس عليه
ما يأتى للمضى

ومن قتل مورثه ولو بمشاركة أو سب لم يرثه إن لزمه

ثم لتكلم على ميراث العرق ونحوهم . وإذا علم موت متوارثين معا فلا يرث لأحدهما من الآخر فإن جهل الأسبق أو علم ثم نسي أو جهل عينه فإن يدعى ورثة كل سبق موت الآخر ورث كل صاحبه من تلامه - بكسر التاء أى قديم ماله - الذى مات وهو يملكه دون ما ورثه من الميت معه فيقدر أحدهما مات أولا وبورث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته ثم يصنع بالتالى كذلك ثم بالتالى كذلك وهكذا .

ثم لتكلم على ميراث أهل الملل . ولا يرث مبشرين دين إلا بالولاء . وإذا أسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث منه نصا ولو كان الوارث مرتد حين موت مورثه ويرث الكفار نصهم بعضا ولو أن أحدهم دى والآخر حرق ، أو متأسى والآخر دى أو حربى إن اتفقت أدبائهم ، وهم مثل شتى لا يتوارثون مع اختلافها .

ثم تكلم على ميراث المطلقة . ويثبت الإرث لأحد الزوجين في مده رجعية سواء طلقها في الصحة أو المرض ، ويثبت الميراث لها فقط في تهمة بقصد حرمانها بأن أنانها في مرض موته المخوف أو سألته أهل من ثلاث قطعتها ثلاثا ونحو ذلك

ثم تكلم على ميراث الإقرار بمشارك في الميراث . وإذا أقر كل الورثة وهم مكلمون ، ولو بنتا ، أو لسوا أهلا للشهادة بوارث مشارك لمن أقر في الميراث [كابن (١)] بقر بآبى آخر ، أو بقر بمسقط له كأخ بقر بآبى للميت . ولو من أمته أى الميت نصا فصدقه مقترنه به أو كان صغيرا أو مجنونا ثبت إرثه ، لكن يشترط لثبوت نسبه إما إقرار جميع الورثة حتى الروح وولده الأمام أو شهاده عدلين فلا تقبل شهاده إسان ، قال لم يقر جميعهم ثبت نسبه وإرثه من أقر به فقط .

ثم تكلم على عدم ميراث القاتل فقال رحمه الله : (ومن قتل مورثه ولو كان القاتل (بمشاركه أو) (سب) كحجر نثر أو نصب نحو مكب أو وضع حجر أو رش ماء أو إحراج جناح بطريق أو جناية مضمونة من سبيعة و [نحو] ذلك (لم يرثه) لحديث : ليس لقاتل شيء . ومحل ذلك (إن لزمه) أى القاتل بمباشرة

قود أو دية أو كفارة ولا يرث رقيق ولا يورث ، ويرث مبعوض ويورث
ويحجب بقتل حرته

أو سب (قود أو) لرمه (دية أو) لرمه (كفارة) ، فمن شرب دواء ،
فأسقط لرمته عرة عبد أو أمة ولا يرث منها شيئا ، وكهالك لا يرث من سبي
ولده ونحوه دواء أو أدبه أو بصدقه أو بسط سلته لحاجة مات جرم به في الدنيا ،
واحتار الموفق والشارح أن من أدب ولده ونحوه أو بسط سلته لحاجة يرثه
وصوره في الانقاع لأنه غير مضمون ، ومالا يصح شيئا من هذا كالقتل قصاصا
أو حدا أو دفعا عن نفسه وقتل العادل التايي وعكسه في الحرب فلا يمنع الارث

ثم شرع في الكلام على بيان منع ميراث الرقيق وبيان ميراث المبعوض فقال
رحم الله : (ولا يرث رقيق) بجميع أنواعه كالمدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصدقه
وأم الولد (ولا يورث) لأن فيه قصاصا مع كونه مورثا فمنع كونه وارثا ، وأجمعوا
على أن المملوك لا يورث لأنه لا مال له ولأن سيده أحق بماله من اكتسابه في
حياته فكذلك بعد موته (ويرث مبعوض ويورث) ويحجب بقدر حرته (وكسبه
ورثته بغيره الحر لورثته ، فأبى نصفه حر وأم وعم حران لله نصف ماله لو كان
حرًا وهو ربع [و] سدس وللأم ربع لأن الابن الحر يحجبها عن سدس نصفه
الحر يحجبها عن نصف سدس فلها سدس ونصف سدس ونحوها الربع ، والباقي
وهو ثلث ثلثي نصفها ونصف من اثني عشر للأم ثلاثة وللبيعت خمسة وثلثي أربعة ،
وبنت وأم نصفهما حر وأب [حر (١)] للبنت نصف مالها لو كانت حرة وهو
ربع لأنهما يرثان النصف لو كانت حرة ، وللأم مع حريتها ورق البنت ثلث ، والسدس
مع حرية البنت بعد حجبتها عن السدس نصفها يحجبها عن نصفه يبقى للأم الربع
لو كانت حرة فلها نصف حرتها نصفه وهو الثلث . والباقي وهو نصف وثلث للآب
فرصا ونصيبا ، ونصف من ثمانية للأم واحد ونصيبات لآبان وللآب خمسة ، وإن
حصل منه وبين سيده مائة فكل تركته لورثته وإلا فينهما بالحصص .

كتاب العتق

يسر عتق من له كسب ، ويكره لمن لا قوة له ولا كسب .

(كتاب) في بيان أحكام (العتق) والتدبير والكثافة وأم الولد والولاء .
 العتق لغة الخوص ، ومنه عتاق الخيل والظير أي حالصها . وسمي البيت الحرام
 عتيقا لخصه من أيدي الجبابرة ، وشرعا تحرير الرقة وتخليصها من الرق ،
 وحصلت الرقة مع وقوعه على جميع البدن لأن ملك اليد له كالعقل في رفقته إجماع
 له من التصرف فإن أعتق فكأن رقبته أطلقت من ذلك ، يقال عتق العبد وعتقه
 فهو عتيق وعتق وهم عتقا ، ومنه عتيق وعتيقة . والإجماع على صحته وحصول العترة
 به من هو من أفصل القرب لقوله تعالى (فتحرير رقبته) وحديث أن هريرة
 مرفوعا من أعتق رقة مؤمنه أعتق الله بكل إرب منها إربا منه من النار حتى
 اليد باليد والرجل بالرجل والمرح بالمرح منق عليه ولاية تعالى جعله كفارة
 للقتل ونوطه في رمضان ولأيمان ، وجمعه الذي يترج فكأنه كاشف عنه من النار ، وما
 فيه من تحييص الأرمي المعصوم من حرر الرق ، ومنك معه ومما معه ، وبكامل
 أحكامه وتمكينه من التصرف في نفسه ومما معه على حسب احتياجه . فقال رحمه
 الله (يسر عتق من) أي رفق (به كسب ، ويكره) العتق لمن لا قوة له ولا
 كسب (له لسقوط نفقته بإعتاقه وبصير كلاً على الناس وبحاجته إلى المسئلة أو كان
 يحاف منه ربا أو صاراً أو لخوافا مدار حرب ، وإن علم ذلك منه أو صه حرم
 وصح العتق ، وبحصل بقوله ، وبه صريح وكما به صريحه لفظ العتق وحرية
 كيف صرف كقوله : أنت حر ، أو بحر ، أو حررتك ، وأعتقتك أو أنت
 عتيق أو عتق - ففتح التاء - فعتق في هذه الصور ولو لم ينوه ، غير أمر ومصارع
 وأمر فاعل كاعتق وعتق وعتق - بكسر التاء - فلا يعتق بذلك ونحوه . ويقع
 من هارن لائتم ونحوه . وكنائيه على به خليلتك وأطفقتك والحق بأحدت - بهمة
 وصل وفتح الحاء - وأذهب حيث شئت ولا سبيل ، أو لا سلطان ، أو لا مدد ،
 أو لا رى ، أو لا خدمة لي عليك ، وفككت رقبك ، ووهبتك لله ، ووهبت
 يدي عليك إلى الله ، وأنت لله ، وأنت مولاي ، وأنت سائبة ، أو ملكك
 نفسك ، وتريد الاتي بأنت ظالم أو حرام ونحو ذلك . وبعثت حمل لم يستثن عتق

ولا تصح الوصية به بن تعليقه بالموت وهو التدبير . ويعتبر من الثلث .

أمة كآلو اشترى أمه من ورثة ميت موصى بحمها لغيره فصرى العتق الى احل ان كان معتقها موسرا بقيمه يوم عتقه وبضمن قيمته لملكه الموصى له به يوم ولادته حيا ، فان استثنى احل معتق لم يعتق وبه دار أبو هريرة . فان الامام أحد أذهب الى حديث ابن عمر في العتق ولا أذهب اليه في البيع . انتهى . ومن مثل رفيقه قطع أذنه أو أده أو حرى عضوا من أعضائه عتق نصا بلا حكم حاكم وله ولأؤه نصا ، وكذا لو استكرهه على الفاحشه بان فعلها به مكرها لأنه من المثلثة او وطئ . أمه مباحة لا يوطأ مثلها صغر فانصاها عتقت عبده ، لا يحدش وصرى ولهن . ومن أعتق جزءا من ثلثه كنصف ونحوه عتق صغر ونحوه من رفيق عتق عليه كله . ويصح بعبده نصفه كعوله . ان أعطيتي ألها فأنت حر ، ونحوه ولا يمكث سيد تظان التعلق ما دام ملكه عليه ، ولا يعتق بأبرء سيده له من الألف لأنه لا حين به في دمه حتى يبرئه منه ولا يبطل التعيين بذلك ، وقد قال ارفقه . أنت حر وعليك ألف ، يعتق ولا شيء عبده . أو ألف ، أو بألف . أو على أن تعطيني ألها ، أو بعثك بعليك بألف . لا يعتق حتى يقبل . و : أنت حر على أن تخدمني سنة يعتق في الحان بلا قبول وبزعم الخدمه .

ثم شرع في بيان التدبير فقال (ولا تصح اوصيه به بن) يصح (بعبقه) اي لعتق (بالموت) المعتق (وهو) ي لتعيق بالموت (التدبير) وسمى بذلك لان الموت دبر احياء ، ويقال دبر تدبير اذا مات قال ابن عقيل . مشتق من اداوه عن انديا ، ولا يستعمل في شيء . بعد الموت من وصية وقف وغيرهما غير المعتق فهو لمقط يختص به لعتق بعد موت . ويعذر كونه من تصح وصيته فيصح من محذور عنه نفسه أو غلس وغيره بعبقه (ويعتبر) خروج (من الثلث) أي ثلث امان يوم موته نصا لأنه تبرع بعد الموت أشبه الوصية بخلاف العتق في الصحة لأنه لم يتمم به حق الورثة فيعتد من جميع امان كاشبه في الصحة . وصرىحه لمقط عتق أو حرية معتقين بموته ولمقط تدبير وما تصرف مهما غير أمر ومصارع واسم فاعل نحو دبر وتدبر ومدبر . كسر الباء . ويصح وقف مدبر وبيعه وهبه ولو أمة أو كان بيعه في غير دبر نصا . ومتى عاد لملكه أعاد التدبير وان جنى مع في الجناية

وتسكن كنانة من علم فيه خيرا وهو الكسب والأمانة ، وتكره لمن لا كسب له . ويجوز بيع المكاتب ، ومشتريه يقوم مقام مكاتبه ، فان أدنى عتق .
 وولأوله منتقل اليه .

وان فدى بقى تدبيره وان بيع (١) [بعضه بياقيه مذهب .

ثم شرع في بيان حكم الكتابة فقال (وتسكن كنانة من علم) سيده (فيه) أى
 الم (حيرا) لقوله تعالى (مكاتبهم إن علمتم فيهم حيرا) (وهو) أى الحر
 (لكسب والأمانة) . والكنانة بيع سيد رقيقه نفسه بمال في دمه مباح معلوم
 يصح السلم فيه مع من نجس فصاعدا بعد حفظ كل بجم ومدته . أو يبعه بمسقة منجسه
 على أجدلين فأكثر بأن يكاتبه في المحرم على خدمته فيه وفي رجب على خياطة ثوب
 أو بناء حائط عندهما ، فان كانه على خدمه شهر معين أو سنة معينة لم يصح لانه
 بجم واحد . (وتكره) الكتابة (لمن لا كسب له) ولا قوة له عليه لئلا يصير
 كلاء على الناس كما تقدم . وتصح [كتابة] البعض بأن يكاتب السيد بعض عبيد مع
 حرية بعضه فتى أدى ما عليه فقصه منه سيده أو ولي سيده أو أبرأ سيده
 أو وارث سيده المورس من حصته عتق وما فصل بيده فهو به ، ويمتلك المكاتب
 كسبه ونعمه وكل تصرف يصلح ماله كبيع وشراء وإجازة ونحوها ويصح شرط
 وطء مكاتبه نصا (ويجوز بيع المكاتب) ذكرنا كل أو أنثى (ومشتريه) أى
 المكاتب (يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء (فان أدى) المكاتب عليه (عتق) لأن
 الكتابة عقد لازم لا تنسخ بغير الملك فيه ولمشتر جهلها الرد أو الإلارش
 (وولأوله) أى المكاتب (منتقل اليه) . ولا تنسخ بموت السيد ولا بجنونه ولا
 بالخير عليه ولا بدحلهما حيا . وتنسخ بموت المكاتب قبل أدائه ، وما بيده
 لسيده نصا ، ويصح مسحها بآخافهما ، ولمكاتب قادر على التكسب تعجير نفسه
 أن لم يملك وفا . فان ملكه أجز على أدائه ثم عتق ، ولا يملك أحدهما مسحها
 لرومها . ويؤزم أن يؤدى السيد الى من أدى كنانته ربيعا بقوله تعالى (و يوم
 من مال الله الذى آتاكم) . وظاهر الآية للوجوب .

وأم الولد تعتق يموت سيدها من كل ماله ، وهي من ولدت ما فيه صورة
ولو حفية من مالك ولو بعصها أو محرمة عليه أو من آية إن لم يكن وطئها
الابن . وأحكامها كأمة إلا فيما ينقل الملك في رقيتها أو يراد له . ومن أعقق
رقبة أو أعتقت عليه فله عليها الولاء وهو أنه يصير عصاة لها مطلقا عند
عدم عصبية النسب

ثم أحد يتكلم على بيان أحكام أم الولد فقال رحمه الله . (وأم الولد تعتق يموت
سيدها من كل ماله وهي) أي أم الولد (من ولدت ما) أي جسيما (فيه صورة ولو)
كانت الصورة (حفية من مالك ولو) كان مالكا (بعصها) أو مكاسا (أو) كانت
الأمة (محرمة عليه) كبنته وعنته من رضاع (أو) وبنت (من آية) أي أفي
لمالك (أن لم يكن وطئها الابن) نصا ، فإن كانت وطئ لم تصر أم ولد للأب
ما استيلاها لأنها تحرم عليه أبدا بوطء ابنه لما فلا تخل به بحال فأشبهه بوطء الأجنبي
ولا يملكها ولا تعتق بموته ، ويعتق ولدها لأنه ذو رحمه ، ونسبه لاحق بالآب لأنه
وطء يندأ فيه الحد لشبه الحد . ولا تصير أم ولد بوضع جسم لا تحيط فيه
كالصمة والعلفة . ومن مك أمة حاملا فوطئها حرم عليه بيع ذلك الولد ولم يصح
ويزمه عتقه نصا . (وأحكامها) أي أم الولد (كر) أحكام (أمة) من وطء وخدمة
وإجارة ونحوها (إلا) في التدبير فلا يصح لأنه لا فائدة فيه اد الاستيلاء أقوى
منه حتى لو طرأ عليه أبطله ، وإلا (فيما ينقل الملك في رقيتها) كبيع وهبة ووقف
(أو يراد به) أي لنقل الملك كرهن . وتصح كتابتها .

ثم أحد يتكلم على إولاء فقال (ومن أعقق رقبة أو عتقت عليه) برحم (فله)
المعتق (عليها) أي الرقبة العتيقة (الولاء) لحدث دعا الولاء لمن اعتق ،
(وهو أنه) أي الإنسان (يصير) المعتق (عصبة لها) أي الرقبة (مطلقا) أي ذكر
كان أو أنثى أو حتى (عند عدم) جمع (عصبة النسب) . والله تعالى الموفق

ولما فرغ المصنف رحمه الله من الكلام على المعاملات وما يتعلق بها أحد يتكلم
على أحكام التكاح وما يتعلق به فقال :

كتاب النكاح

يس مع شهوة لمن لم يحب الزنا، ويحب على من يحبه ويس نكاح
واحدة حبة دبر

(كتاب لنكاح) . مصدر نكح من باب ضرب وهو لغة الوطء المباح قاله
الأزهري ، وقال الجوهري . النكاح الوطء وقد يكون العمد ، ونكحهم وسكحت
أى روجت انتهى . وإذا قالوا . نكح فلانة أو ابنه فلان أرادوا عمد عليها .
وإذا قالوا نكح أمراته أو زوجته لم يريدوا إلا الجماعة لقربة ذكر أمراته أشار
إليه أبو علي العارسي . وفي اللغة اسم نتجمع بين سنين ومه بوله .

أيها المنكح الثريا سيلا عرك الله كيف يجمعين

وهو شرعا حقيقته في عقد الذويج محار في الوطء . والاشهر أن لعقد النكاح
مشارك بين لعقد واطء . فطلق على كل منهما على المراده حقيقته . قال في
الانصاف . وعليه الأكثر اسبى . وهو على ثلاثة أقسام فالأول ما أشار إليه
بقوله (يس) النكاح (مع شهوة لمن لم يحب الزنا) من رجل وامرأة ولو فقيرا
عجرا عن الامان . نص عليه . واشتماله به أفضل من التحلل لنوازل العادات
والثاني ما أشار إليه بقوله (ويحب) النكاح يسر و (على من يحبه) أى الزنا
ترك النكاح ولو ظن من رجل وامرأة . لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصرها عن
الحدوم . وطريقه النكاح . ويقدم حينئذ على حج واجب . الثالث يباح لمن
لا شهوة له أصلا كعين ومن دعت شهوته لحوم مرض وكفر . ولا يكتفى في
الوجوب بمرة بل يكون في مجموع العمر ليحصل الإعفاف وصرف النفس عن
الحرام . ويجوز نكاح مسلمه بدار حرب لصورة العير امير ويعزل وجودا قاله
في المعنى . وأما الاسير فظاهر كلام الامام أحمد لا يحل له التزويج ما دام أسيرا .
(ويس نكاح واحدة) ان حصل بها الإعفاف لا أكثر لأنه تعريض لمحرّم قاله
في شرح المنتهى (حسنة) وهى نسبة أو طية الأصل ليكون ولدها نجيبا .
لا يبت . ما ولقطه وهى من لا يعرف أبوها . حيلة قال الامام أحمد إذا حط
الرجل امرأة سأل عن حملها أولا من حمد سأل عن دينها فان حمد تروح وان لم
يحمد رد لأجل الدين . ولا يسلأ أولا عن الدين فان حمد سأل عن ايمان فان لم
يحمد ردها للحيا لا للدين . انتهى . (دينه) أى ذات دين الحديث أبى هريرة

اجنية بكر ولود . ولمريد حظيه امرأة مع ظن إجابة نظر إلى ما يظهر منها
عالم بلا خلوة إن أمن الشهوة . وله نظر ذلك ورأس وساق من ذوات
محارمه ومن أمه .

مرفوعه تشكح المرأة لأربع لما لها ولحسها ولخالها ولدينها ، فاصغر بدات الدين
توت يدك ، متفق عليه (أجنبية) فإن ولدها يكون أحب ، ولأنه لا يؤمن فراقها
فيغضى مع الفراق إلى قطيعة الرحم المأمور بصلتها والعداوة . ذات عقل لا حياء
(بكر) أقوله عليه السلام . وقلنا بكرنا تلعنا وتلاصقنا ، متفق عليه . إلا أن
تكون المصلحة في سكاك الثوب أرجح فيقدمها على البكر . (ولود) الحديث أس
مرفوعه ورواه الودود الولود فاني أكثركم الأمم يوم القيامة . رواه سعيد .
ويعرف كونه البكر ولو لم يكن منها من ساء . يعرف بكثرة الأولاد . (و) يباح
(لمريد حظيه امرأة) بكر الحياء . (مع) عنه (ض) إجابة (به) (نظر) وبكره
ويتأمن الحياء بلا إفساد المرأة . قال في الاقتناع ولعله أولى (إلى ما يظهر منها)
أي المرأة (غالباً) كوجه ورقية وبدن ودم (بلا خلوة) بها (أن أمن الشهوة)
أي ثورتها (وله) أي الرجل (نظر - لك) أي الوجه والرقبة والبدن والقدم
(و) (نظر) رأس وساق من ذوات محارمه (ومن من يحرم من عليه بنسب أو نسب
مباح كزناح لمهرمتها لقوله تعالى (ولا يبدر - بنهن إلا لبعولتهن أو - أبائهن)
الآية . (و) يباح نظر إلى هذه الأجزاء الستة (من أمه) ظاهر صبيح المصنف
لا فرق بين كون الأمه مستامة - وهي المصوب شراؤها - أو غير مستامة ، قال في
الافصاح وشرحه . وكذا الأمه غير المستامة وهو أصوب مما في التفتيح حيث قال
ومن أمه غير مستامة إلى غير عودة صلاة . ونسعه في المنتهى ، فإن في شرحه .
وما ذكره في التفتيح مخالف للمعنى الذي أبسح النظر من أجله . وقال : والذي
يظهر التسوية بينهما - كما ذكره صاحب الاقناع - ولعله نظر ذلك من مولاته
لا معص ومشارك . ويجوز أن ينظر من لا تشبه كصحو وفيحة وبردة
ونحوه إلى غير عودة صلاة ، وهل في السكاني يباح النظر منها إلى ما يظهر غالباً
انتهى . ويحرم نظر حصي ومحبوب ومسوح إلى أجنبية ولشاهد ومعامل نظر
وجه مشهود عليها بحملا وأداء عند المطالبة منه لتكون الشهادة واقعة على عينها .
ولسه . ونظر كمها لحاجة ولطيف منه . ولمن إلى خدمة مريض ولو أتى في

وحرم تصريح خطبه معتدة على غير روح تحمل له ، وتعرض خطبة رجعية ،
وخطبة على خطبة مسلم أجيب . ومن عقده يوم الجمعة مساء بعد بعد خطبة
ابن مسعود

وصو . أو استنجااء نظر ومن دعت الحاجة اليه . ويجوز نصره لأمته المحرمة عليه
ترويح ونحوه كالوثية والنجوسية وخرة يبره دون تسع ونظر المرأة لسراة ونصر
الرجل لرجل ولو أمردائي ما عدا ما بين السرة والركبة ولا يجوز النظر إلى أحد
من ذكرها بشهوة أو مع خوف ثوبها ، ولمس كسرة وأوى ، وصوت الأجنبية
للس مودة ، ويحرم بعد سماعه ولو بفراة . ولكل من الزوجين نظر جميع بدن
الآخر ولمسه بلاكراهة حتى فرجها . نصا . كنت دون سبع ، وكرهه نظر اليه حارس
الخيص ، راد في ارباية الكمرى وحال الوطء . انتهى . وتقييده بعد تجمع لاقده
وكذا سجد مع أمته لمباحة به ، (وحرم تصريح) وهو مالا يحتمل غير السكاح
(خطبه معتدة) مانى في ابدع . لا جماع ، ومنها مستبرأه عتقت بموت سيدها
(على غير روح تحمل له) كالخلوة والمظنة دون ثلاث على عوض لأنه يباح بسكاحها
في عدتها أشبهت غير المعتدة بالسببة اليه ، فارب وضعت بشبهة أو دما في عدتها
فالروح كالأجنى لأنها لا تحمل إدى كالمظنة ثلاثا ، (و) حرم أيضا ، تعرض
وهو ما يفهم منه السكاح مع احتياا غيره (خطبة رجعية) لأنها في حكم الزوجات
أشبهت التي في صلب السكاح . ويجوز التعريض في عده وفاة وفي خطبة معتدة مانى
ولو بعير ثلاث والمرأة في الجواب كارجل فيما يحمل ويحرم من تصريح وتعرض
فيجوز للبدن التعريض في عدتها دون التصريح لغير من تحمل له إدى . ويحرم على
الرجعة التعريض والتصريح في الجواب ما دامت في العدة . وكيفية التعريض . انى
في مثلك لراعى ، ولا هو يبي مسكت . ونجيبه هي ما يرغب علك ، وإن قضى
شى . كان . (و) تحرم (خطبه على خطبه مسلم أجيب) تصريحاً أو تعريضاً ان علم
الأنانى إجابة الأول . (ومن عقده) أى السكاح (يوم الجمعة مساء) لأنه يوم شريف
ويوم عيد والركبة في السكاح مطلوبة فاستحب به أشرف الأيام طيباً للترك . وبسن
أن يكون العقد (بعد خطبه) نصم الحاء عبد الله (بن مسعود) رضى الله عنه وعن
جميع الصحابة وهي : ان احد الله بمحمده ولستعنه ولستمعه وثوب اليه ، ونهوذ
ناله من شرور أنفسنا وميثت أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا

فصل : أركانه : الزوجان الخاليان عن الموانع . وإيجاب
لفظ ، أسكنت ، أو ، روجت ، . وقبول لفظ ، قبلت ، أو ، رصت ،
فقط أو مع هذا السكاح ، أو ، تزوجم ، .

هــ : وشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . ويقرأ ثلاث
آيات . (١) أهوا الله حق ثقاه ولا تخوتر إلا وأنتم مذلون . انقوا الله الذي
تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا . أهوا الله وقولوا قولاً سديداً (٢)
الآية . وبعد قال الله تعالى أمر بالسكاح وهي عن السكاح فقال تعالى عسرا
وامرأ (٣) [١] وسكحو لأبي منكم ولصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا
فقراء يعمهم الله من فضله والله واسع عليم (٤) . ويجزئ عن ذلك أن يشهد ويصل
على النبي ﷺ والمستحب حطه واحده لأنما إحداهما من الروجة ، وكان لأمام
أحد إذا حصر عقد سكاك ولم يحط به بما قام وتركهم ، وليست واجبة من
منحبة . ومن أن يقال لمزوج . بارئ الله لكا وعيسكا وجمع بينهما في خير
وعليه . فإذا رمت إليه من قوله . اللهم اني أسألك خيرها [وخير (٥)] ما جبلتها
عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه .

(اصل) في بيان أركان النكاح وشروطه (أركانه) ثلاثة الأول (الزوجان
الخاليان من الموانع) أي موانع النكاح من نسب أو سب كزناح ومصاهرة
واختلاف دين بأن يكون مسلما وهي محوسية أو كونهما في عدة ، أو أحدهما محرما
(و) الثاني (إيجاب) أي اللفظ الصادر من الولي أو من يقوم مقامه (لفظ
أسكنت أو) لفظ (روجت) وإن فتح وفيه زوجة فحين يصح النكاح سواء
كان عالما بالعرية أو لا قادرا على النطق « لعمري أو لا » وأقوى به الموفق - ذكره في
المنتهى ، وفيه لا يصح إلا من جاهل وعاجز قال في شرح منتهى المؤلف . وهذا
هو الأظهر انتهى وقطع به في الإجماع . ويصح إيجاب لفظ روجت بصم
الراي وقطع التام على السواء لليعول . (و) ثالث (قبول) معطوف على إيجاب
(لفظ قبلت) فقط (أو) بلفظ (رصت فقط) أي من غير ذكر نكاح (أو)
يقوله (مع هذا السكاح) أي قبلت هذا النكاح أو رصيت هذا السكاح (أو)
يعول (تزوجها) وفي الفروع : أو رصيت به . ويصح إيجاب وقبول من هازل

ومن جهتها لم يلزمه تعلم وكفاه معاهما الخاص بكل لسان . وشروطه أربعة :
تعيين الزوجين . ورصاهما لكن لأب ووصيه في سكاح تزويج صغير وبالغ
معتوه وبخونة وثيب لها دون تسع وبكر مطلقا كسيد مع إمانه وعنده الصغير

لحديث ثلاث جدهن جد وهرهن جد . الكاح . والطلاق . ولرجعة . ولا يصح
بكتابة وشارة إلا من أحرس فيصالح منه بالاشارة نسا كيعه وظلاله . وإذا
صحا بالاشارة فاسكتابة أولى لأنها بمنزلة الصريح في الطلاق والإقرار . وإن تراخى
قبول عن إيجاب حتى تفرقا أو تشاعلا بما يقطعه عرفا نطل الإيجاب . ولا بد من
كوبهما مرتين فإن تقدم القبول عن الإيجاب لا يصح الكاح (ومن جهتها) أى
الإيجاب والمول بالعربية (لم يلزمه تعد) أركانه بالعربية ولو قدر عليه (وكفاه
معناه الخاص بكل لسان) أى لغة لأنه عقد معاوضة كالسكاح بخلاف تكبير الصلاة
ولأن المعبد ههنا المعنى دون اللفظ المغرب بخلاف الفراه . (وشروطه) أى
السكاح (أربعة) الأول (تعيين الزوجين) فى العقد لأن السكاح عقد معاوضة
أشبه المبيع فلا يصح أن قال زوجت بتي . وله غيرها حتى يبرها باسم وصفة
لا يشاركها فيها غيرها كالكبرى أو الطوية أو البيضاء . والكبير أو انقصور أو
الابيض . أو يشير إليها وهي حاصرة كده . وإن لم يكن له غيرها صح لعدم
لالتباس حتى ولو سماها بغير اسمها . (و) الشرط الثانى (رصاهما) أى رصا
روح مكلف ويرفقها فليس لبيده إجباره لأنه يملك الطلاق فلا يجبر على السكاح
كالحر . ورصا بوجه حرة عاقبة ثمة ثم لها تسع من ولها إذن صحيح معتبر نسا
فيشترط مع ثبوتة ويسمى مع تكرار نسا . (لكن لأب ووصيه فى سكاح تزويج)
صبي (صغير . و) تزويج (بالغ معتوه . و) تزويج (بخونة) سواء كانت مائة
[أو لا] وثمنا أو لا ولو كانت بلا شهوة لأن ولاية الإجماع انتفت عن العادة
خيرة نظيره لدمها بخلاف المحجورة . (و) به تزويج (نسلها) من العمر (دون تسع)
بأبها ولدونه . (و) له تزويج (بكر مطلقا) أى سواء كانت بالعه أو لا بأبها
أو لا . وليس ذلك للجد (كسيد مع إمانه و) مع (عنده الصغير) أى كما يملك
السيد ولو فاسما إجماع أمته كبيرة كانت أو صغيرة بكرا أو ثيبا قنا أو مدبرة أو
أم ولد . وعنده الصغير ولو بخونا لا الكبير العاقص كما تقدم أبا . وأما المحجونة
فإنه يزوجها لحاجتها إلى السكاح كل ولّى لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن

فلا يزوح باقي الأولياء صغيرة بحال ولا ست تسع إلا باذنها وهو صلات
بكر ونطق ثيب والولي وشروطه : تكليفه _____ هـ وذكرية

العجور والحصيل المبر والنفقة والمعاف وصيانة العرس ، وتعرف شهوتها من
كلامها وقرائن أحوالها كتيبها الرجا ومباها لهم ، (فلا يزوح باقي الأولياء
صغيرة) ما دون تسع سنين (بحال) من الأحوال سواء أذنت أولا لأنه لا إذن
لها وغير الأب ووصيه لا إجبار له (ولا) يزوح باقي الأولياء (ست تسع)
سنين فأكثر (لا باذنها ، وهو) أى الإذن (صلات بكر) أى سكوتها وكذا
صحتها أو نكاحها ، ونطقها أبلغ من صحتها لأنه الأصل ، واكتفى بصلات الكبر
لاستحيائها ، (ونطق ثيب) عطف على ما قبله وهو من وطئت في قبلها بأنه
الرجس ولو ربا أو مع عود البكارة ، وبشروط في الاستئذان تسمية الزوج
وجه نفق معرفتها به بأن يذكر نسبه ومصره ونحوه مما تصف به لتكون على نصيره
في إذنها في تزويجه لا تسميه مهر ، (و) الشرط الثالث (الولي) هنا الأعلی للنبي
ﷺ لقوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) والأصل في اشتراط الولي
حديث أبي موسى مرفوعا لا نكاح إلا بولي ، رواه الخمسة إلا الساقى وصححه
الإمام أحمد وابن معين قاله المرودى . وعن عائشة رضى الله عنها مرفوعا ، أما
امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، وليس لها انكاح غيرها بالطريق
الأولى ، فعلى هذا إذا كان المحجور عليها لصغر أو جنون أو سعة أمة وأرادت
تزوجها لمصلحة بزوجها ولى مولاتها في مالها ، وأما أمة المكنت الرشيدة فبزوجها
ولى سيدتها في النكاح لامتناع ولاية النكاح في حقها لأنوثتها فتنت لأوليائها
كولاية نفسها بشرط إذن سيدتها لطفها ولو كانت سيدتها بكرا . (وشروطه) أى
الولى ستة : أحدها (تكليف) وهو أن يكون ناضجا عاقلا فلا ولاية لصغير وجنون
مطلق لأن الولاية يعبر لها بحال الحال لأنها تنفيذ تصرف في حق غيره ، فإن جن
أجنبيا أو أعمى عليه أو مفس عقفه بنحو مرض ، أو أحرم ^(١) انظر ولا ينزل
وكيله بطريان ذلك (و) الثانى (ذكره) لأن المرأة لا تثبت [لها] ولاية على

(١) هكذا في الاقناع وهو انصواب ، ووقع في الأصل وشرح النهي « إحرام » ، المعنى

وحرية ورشد واتفاق دين وعدالة - ولو ظاهرا - إلا في سلطان وسيد .
ويقدم وجوبا أب ثم وصيه فيه ثم جد لأب وإن عسلا ثم ابن وإن نزل
وهكذا على ترتيب الميراث ثم المولى المسم ثم أقرب عصته لسا ثم ولده ثم

هسبا معي غيرها أولى (و) الثالث (حرية) أى كماه لأن العبد والمبعص
لا استقلال بالولاية على أنفسهما مع غيرها بالطريق الأولى ، إلا مكانا فانه وح
أمة . (و) الرابع (رشد) وهو ههنا [معرفة ^(١)] الكف ، ومصالح النكاح ، وليس
هو حفظ المال من رشد كل مقام بحسبه لا كونه بصيرا أو متكلما إذا همت إثارته
(و) الخامس (اتفاق دين) المولى والمولى [عيب ^(٢)] فلا ولاية للكاهر على مصة ،
ولا لتصرافى على بحسبة وبحره لانه لا توارث باسب . (و) لادس (عدالة)
لصا لما روى عن ابن عباس . لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ^(٣) . قال الامام
أحمد : أصبح شىء فى هذا قول ابن عباس ^(٤) (ولو) كان عدلا (ظاهر) فيمكن
مستور احوال كولاية المسان (إلا في سلطان) فلا بشرط فى ولاته العامة عدالة
بحاجة (و) إلا فى (سيد) أمة لانه ينصرف فى مملكة كما لو أجرهما ، (ويقدم)
بنكاح الحررة أولا (وجوبا أب) لأنه أكن بطرا وأشد شفقة فوجب تقديمه فى
الولاية . (ثم) بعد الأب يقدم (وصيه) أى الأب (فيه) أى النكاح . (ثم)
بعد الأب ووصيه يقدم (جد لأب وإن علا) جدودة فيقدم على الاب وإنه لأن
له بلادا وتعصيبا تقدم عليهما كالأب ، فان اجتمع اجداد فأولاهم أمرهم كالجد مع
الأب (ثم) بعد ما ذكر [فى] الأحقية بالولاية (ابن) الحررة فانه (وإن نزل)
فيقدم لأقرب فالأقرب (وهكذا على ترتيب الميراث) فيقدم أح لأبوين فلا أب
فعم لأبوين فلا أب ثم سورها كذلك وهكذا على ترتيب الميراث ، (ثم لمولى المسم)
أى المعتنق (ثم أقرب عصيته) اليه (لسا ، ثم) أقرب عصته اليه (ولده) ، ثم مولى
المولى ثم عصته كذلك وهكذا على ترتيب الميراث ، (ثم) بعد من تقدم ذكرهم

(١) عن المنتهى (٢) عن الكشاف وغيره

(٣) ذكر فى شرح النهى والافصح هذه الرواية وسكنها قدم رواية لا نكاح إلا

بولى مرشد وشاهدى عدل ، وهى المناسبة هنا ، انسى

(٤) روى نحوه هذا الخبر عن ابن عباس من قوله ، وروى عنه مريوفا . فقصود الامام
أحمد ترجيح الوجود . وقد جاء اخذت مريوفا من رواية غير ابن عباس وتقدم أن الامام أحمد
صحه . العلمى

السلطان . فان عصا الاقرب أو لم يكن أهلا أو كان مسافرا فوق مسافة قصر رويح حرة أعدو أمة حاكم . وشهادة رجلين مكلفين عدلين - ولو طاهر آ

الأحق بالولاية (السلطان) وهو الإمام الأعظم أو نائبه ، فان الامام أحد . ونقضى أحب إلى من الامير . انتهى . ولو من نساء ادا استولوا على سد مجرى (١) [به حكم سلطانهم وقاصيمهم بحرى الإمام وقاصيه] قال الشيخ بن الدين . ترويح الأيام مرض كفايه إجماع ، فان أمان حاكم إلا نظر كطلبه جملا لا يستحقه صار وجوده كالعدم . فان عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها كمصل أوليانها مع عدم إمام أو نائبه في مكانها . فان بعدد وكنت عدلا زوجها . قال الامام أحمد في دهقان حرية . يروح من لا ولي لها اذا احتاط لها في الكف . وامر إن لم يكن في الرستاق قاصر . لان اشتراط الولي في هذه الحالة يمنع النكاح بالكلية (فان عضل) الولي (الاقرب) والعصا الامتناع يقال : دار عصا . دا [أعيا الطبيب دوازه وامتنع فان الشيخ بن الدين ومن صور العسل اذا امتنع الخطاب لشدة الولي . انتهى . وبعض به إن تكرر منه (أو لم يكن) الولي الاقرب (أهلا) لولاية الترويح كما لو كان طفلا أو كافرا أو مسقرا أو عبدا (أو كان) الولي الاقرب (مسافرا) سفرا (فوق مسافة قصر) ولا تقطع إلا بنسبة وكلمة تقع به في الاقتناع ولم يقيد في المنتهى بمسافة القصر بل قال . إذا غاب عية منقطعة وهي مالا تقطع إلا بكلمة ومشعة . انتهى . أو تعدت مراجعته لجنس أو أسر ، أو كان عائنا لا يعلم أقرب هو أم بعيد . أو عد أنه قريب ولم يعلم مكانه (روح) - جواب لشرط - امرأة (حرة) ولي (أعد) أي من بلى الاقرب المذكور في الولاية فان عصوا كلهم زوجها حاكم . (و) روح (أمه) غاب سيدها أو تعدت مراجعته بأسر ونحوه (حاكم) لأن له النظر في مال العائت وعهده . وان روح حاكم أو أعد فلا عدد للأقرب لم يصح النكاح (و) الشرط الرابع (شهادة رجلين) عى النكاح احتياطا للفسخ خوف الاسكار لحديث عائشة مرفوعا لا بد في النكاح من حضور أربعة : الولي والروح والشاهدان ، رواه الدارقطني (مكلفين) أي بالعين عاقلين ولو دفينين (عدلين ولو ظاهرا) ولا يقص لوماننا فاسفين

جميعين باطنين . والكفاءة شرط للزومه فيحرم تزويجها بغيره إلا برضاها .

فصل : ويحرم أبداً أم وجدة وإن علت ، وبنت وبنت ولد وإن سفلت ، وأخت مطلقا ، وبنتها وبنت ولدها وإن سفلت ، وبنت كل أح وبنته

(جميعين باطنين) مسدين ولو أن الزوجة ذمية ، ولو صريحين من غير عمودي نسب الزوجين والولي ، ولا تشترط الشهادة بخلوها عن الموانع ولا على إندبها لوليها والاحتياط الاشهاد لها قطعاً للأراخ . (والكفاءة) تكون في الزوج وهي لغة المماننة . والمساواة معتبرة في خمسة أشياء . الديانة والصناعة والميسرة والحرية ونسب . فلا يكون الفاجر والعاس كعنا لعقوبة ولا الحجام وبحوه كعنا لبست برار ولا المفسر كعنا للوسرة ولا المعجى وهو من [لس من ^(١)] العرب كعنا لعربية . وهي (شرط للزومه) أى النكاح لا لصحته (فيحرم تزويجها بغيره) أى الكفاءة (إلا برضاها) وهو المذهب عند أكثر المخالسين ، قل في المنع والترح وهو أصح . وهذا قول أكثر أهل العلم فيصح النكاح مع فقهها ولم يرض من امرأة أو عصبة حتى من يحدث الفصح فيصح أح مع رضا أب ، على التراخي فلا يسقط إلا باسقاط عصبة أو بما يدل على رضاها من قول أو فعل . وقدم في المنتهى روايه أنها شرعاً للصحة قال في شرحه : وهو المذهب عند أكثر المتقدمين ، وعليها فتكون حقا لله تعالى ولها ولأوليائها فهو رخصت مع أوليائها بغير كفاء لم يصح ، ولو زالت بعد عقد فلها فقط الصسخ .

(فصل) . المحرمات في النكاح صربان صرب على الأب وهو خمسة أقسام . قسم بالنسب ومن سجع أشار اليه بقوله (ويحرم أبداً أم) وهي الوالدة (وجدة) لأب أو لأم (وإن علت) لعوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) وأمهاتكم كل من نسب إليها بولادة (وبنت) الصلب (وبنت ولد) ذكر أو أنثى (وإن سفلت) وارثه كانت أو غير وارثه لقوله تعالى (وبيناتكم) ولو مكية بعبان أو من ربا (وأخت مطلقا) أى شقيقة كانت أو لأب أو لأم لقوله تعالى (وأخوانكم) (وبنتها) أى الأخت مطلقا (وبنت ولدها) أى الأخت (وإن سفلت) لعوله تعالى (وبنيات الأخت) (وبنت كل أح) شقيق أو لأم أو لأب (وبنتها) أى

وبنت ولدها وإن سفلت ، وعمته وخالة مطلقا . ويجرم برصاع ما يحرم نسب
ويجزم بعقد حلال عمودي نسه وأمهات روجه وإن علون . ويدحول
ربيبة ونشأ بنت ولدها وإن سفلت .

بنت بنت الأخ (وبنت ولدها وإن سفلت) لقوله تعالى ﴿ ونسأ الاخ ﴾ (وعمه)
مطلقا (وخاله مطلقا) أى شقيقة كانت العممة واخالة أو لآب أو لآم وإن علت
كعممة أبيه وعمه أمه بقوله تعالى ﴿ وعماؤكم وحالاتكم ﴾ والقسم الثانى من
المحرّمات على الأبد المحرمات بالبرصاع وهو ما أشار إليه بقوله . (ويجزم برصاع)
ولو كان الإبرصاع محرما كسر أكره امرأة على إرصاع طفل فترصعه فتحرم عليه
لوجود سبب التحريم وهو الإبرصاع (ما يحرم نسب) يعنى أن كل امرأة حرمت
بسبب حرم مشها من رصاع حتى من مصاهرة فتحرم روجه أبيه وولده من رصاع
إلا أم أبيه وأخت ابنه من رصاع (و) القسم الثالث من المحرمات على الأبد
ما (يجزم) بمصاهرة وهى أربع ، ثلاث يجزم (ب) مجرد (عقد) فالأول والثانى
(حلال عمودى نسب) جمع حبيبة أى زوجات آبائه وأبنائه . وسُميت لأنها تحل
لأزواجها وبحبة له (١) . (و) الثالث (أمهات روجه وإن علون) من نسب
ومشاهن من رصاع فيجزم بمجرد عقد نسا . والرابع ما أشار إليه بقوله .
(و) تجزم (يدحول ربيبة) وهى بنت روجه التى دخل بها (و) تجزم (نشأ)
وبنت ولدها (أى الربيبة وإن سفلت) من نسب أو رصاع ، فإن ماتت الروجه
أو أبائها عند خلوه وقبل وطء لم تجزم سائر لقوله تعالى ﴿ فإن لم تكونوا دخلتم
من فلا جناح عليكم ﴾ والخيوه لا تسمى دحولا . ولا يجزم — بتشديد الراء —
وطء فى مصاهرة إلا تعيب لحشفه أصيبه فى فرج أصلى ولو دبر ومصاهرة ولو
بجائن أو شبهة أو ربما شرط حيائهما وكون مثلها نطاً ويوطأ مثله فلو أوطأ ابن
دون عشر حشفة فى فرج امرأة أو أوطأ ابن عشر فأكثر حشفته فى فرج ست دون
تسع لم يؤثر فى تحريم المصاهرة ، وكذا تعيب بعض الحشفة والقبلة والمباشرة
دون المرح لا تأثير له ، ويجزم بوطء [ذكر ما يحرم بوطء (٢)] امرأة فلا يحل

(١) العيوب أهما من المحالة أى الإقامة معا من شأن الزوج أن يجلا أى يسكنا وقبلا
معا . المعنى

(٢) من التهى وشرحه

والى أمد أخت معتدته أو زوجته . ورافة حتى تتوب وتنقص عدتها ،
ومطلقته ثلاثا ح

لكل من لا نط وملوط به بكاح ام الآخر ولا ابنته . والقسم الرابع من المحرمات
على الأبد المحرمة باللعان لصا من لاعت زوجته ولو في بكاح غاسدا أو بعد إبانة لثني
ولد حرمت عليه أمدًا ولو أكذب نفسه . والقسم الخامس من المحرمات على الأبد
زوجات النبي ﷺ فيحرم على غيره . ولو من طارفا في حياته . ومن أرواجه
ديا وأخرى . (و) الصرب الثاني من صربي المحرمات في النكاح المحرمات (و)
أمد (فحرم (أخت معتدته) حتى تنقص عدتها (أو) أى وتحرم أخت (زوجته)
حتى يفارق أختها وتنقص عدتها أو تموت ، أو ملك أخت زوجته أو عمتها أو
حانتها فكذلك (١) لا بين أخت شخص من أمه وأخته من أمه ولو في عقد واحد
ومن ملك أختين ونحوهما كأمراء وعتما معا صح وبه وطء أختها شاء وبجرم به
وطء الأخرى لصا حتى يحرم الموطوءة باحراج عن ملكه ولو ببيع للحاجة أو هبة
أو ترويح بعد استبراء ولا يكفيه مجرد نحرهما ولا كتابتها ولا رهها ولا بيعها
بشرط الخيار للبايع ، فهو خالف ووطئ لزمه أن يمسك عنهما حتى يحرم إحداهما
كما تقدم ، فإن عادت لملكه ولو قبل وطء الباقية لم يصب واحدة منهما حتى يحرم
الأخرى . وليس لحر جمع أكثر من أربع زوجات إلا التي يتلفه فكان له أن
يفرغ أى عدد شاء ونسخ تحريم المبع وهو قوله تعالى . (لا يحل لك النساء من
بعد) الآية بقوله تعالى (ترجى من تشاء منهن) الآية . وليس لعبد أكثر من
نتين ، ويجوز لمن نصه فأكثر حر جمع ثلاث زوجات لصا ننتين بنصفه الحر
وواحدة بنصفه الرقيق ولمن دون نصفه حر بكاح ننتين فقط ومن طلق واحدة
من هاية جمعه كحر طلق واحدة من أربع نسوة . وعبد واحدة من ننتين حر
زوجيه بدلا حتى تنقص عدتها لصا بخلاف موتها (و) تحريم (رابيه) إذا عم
رأها على الرأى وغيره (حتى تتوب) فإن تراود على الرأى فمتنع لصا (و) حتى
(تنقص عدتها) فإن نابت وانقضت عدتها حل بكاحها لزان وغيره ، ولا يشترط
توبة الرأى إذا مكحها . (و) يحرم عليه (مطلقه ثلاثا) سواء كان حاد أو لا (حتى

(١) كذا . وفي النسخة : ومن ملك أخت زوجته أو عمتها أو خالتها صح وحرر أن يراها
حتى يفارق زوجته وتنقص عدتها . . الملبى

يظاها روح غيره شرطه . ومسلبة على كافر وكافرة على مسلم إلا حرة كتابية .
وعلى حر مسلم أمة مسلمة ، مالم يخف عنت عزوبة لحاجة معة أو خدمة
ويعجز عن طول حرة أو ثمن أمة . وعلى عبد سيدته وعلى سيد أمته وأمة
ولده . وعلى حرة قس ولدها . ومن حرم وطئها يعقد حرم بملك يمين إلا
أمة كتابية

يظاها روح غيره) أى غير المطلق وطأ (شرطه) وهو أن يظاها سكاح صحيح
في ماله مع الانتشار كما يأتي في الرجعة . وينقص عنتها من الروح الذى سكحته .
ويحرم محرمة حتى تحن من إحرامها (و) يحرم (مسلمة على كافر وكافرة على مسلم) حتى
تسقط نفقة ، تعالى (ولا تكفوا المشركات حتى يؤمن) (إلا حرة كتابية ، ولو
حريية أوراها كتابيان ولو من بنى أهل ومن في معانهم من نصارى العرب ويهودهم
(و) يحرم (على حرمة أمة مسلمة) أى سكاحها (مالم يخف عنت عزوبة لحاجة
متمعة أو خدمة) امرأته لسكر أو مرض أو نحوهما نصا ولو كان خوف العنت مع صغر
زوجته الحرة أو عنتها أو مرضها نصا (و) كان (يعجز عن طول حرة) أى مال
حاصر بكفها لسكاح حرة ولو كتابية (أو) كان يعجز عن (ثمن أمة) ولو كتابية
فتحل له الأمة حينئذ وأصبر عما مع ذلك خير وأفضل لقوله تعالى . (وأب
تصروا خير لكم) (و) يحرم (على عبد سيدته) أى سكاحها ولا يصح ولو
ملكته بعصه حكام بن المنذر إجماعا . ويباح لأمة سكاح عبد ولو لأنها وتعتد
سكاح أمة ولده (و) يحرم (على سيد أمته) أى أن يتزوجها لأن ملك الامين
أقوى ، وأمه مكانته وأمة له فيها ملك (وأمة ولده) من النسب دون الرضاع فله
أن يتزوج أمة ولده من الرضاع بشرطه كالأجنبي . (و) يحرم (على حرة قس ولدها)
بخلاف أمة وتقدم قريبا . ومن جمع في عقد بين مباحه وعزومة كأيام وروجة صح
في الأيام . وبين أم وبنت صح في البنت دون الأم (و) [من] حرم وطئها يعقد
كالنجوسة وانوثية والمرته (١) ويحرم ذلك (حرم) وطئها (بملك يمين) لأنه
إذا حرم السكاح لكونه طريقا إلى الوطء فهو نفسه أولى بالتحريم (إلا أمه
كتابية) فيحرم سكاحها لعدم قوله تعالى (أو ما ملكك أيماكم) ولأن

فصل في الشروط في الكاح نوعان ، صحيح ، كشرط زيادة في مهرها . فان لم ينفذ بذلك فلها الفسخ . و فاسد يطل العقد ، وهو أربعة أشياء : نكاح الشف ، نكاح الوار ،

نكاح الكتابية إنما حرم لأجل إرفاق الولد وبقاءه مع كاهنه وهذا معدوم في ملك الغير . ولا يصح نكاح غني مشكل حتى يتبين أمره نصا . ولا يحرم في الجنة زيادة العدد ولا الخلع بين المحرم وغيرها ، لأنها ليست دار تكليف .

(فصل) . (والشروط) حج شرط وتقدم تعريفه في الصلاة ، وهو ما يشترطه أحد الزوجين على الآخر بما له فيه عرص صحيح وليس عمدا لمقتضى النكاح ، ومحل لصحيح منها صلب العقد . وكذا لو اتفقا عليه قبله فيه الشرح تنق الدين عما الله عنه . وهي (في النكاح نوعان) أحدهما (صحيح) لازم للروح وليس له فسخ بدون إرادتها وليس وفاءه بها ودين (كشرط زيادة) معددة (في مهرها) وكذا لو شرطت عليه بعهده وبناتها وكسوته هذه معينة ويكون من المهر أو كونه المهر من نقد معين أو لا يخرجها من دارها أو ينفقها أو لا يزوج أو لا يتبرأ عليها أو لا يفرق بينها وبين أبيها أو أولادها أو لا يسافر بها أو أن ترصع وبناتها لصغير أو يطلق صرتها أو يبيع أمته فيلزم الروح دين كله لأن فيه قصدا صحيحا (فان لم ينفذ) الروح (بذلك) أي بما شرط عليه (فيها) أي للزوجة (الفسخ) على التراضي إن فعله لا إن عزم . ولا يسقط إلا بما يدل على رضاها من قول أو فكيف مع العزم ما اشترطت أن لا يعصه . فان مكنته قبل العزم لم يسقط فسحها . قال الشيخ في الدين . لو حدها فسادا ثم كرهته لم يكن له أن يكرها بعد ذلك ومن شرط أن لا يخرجها من منزل أبيها فمات أحدهما بطل شرط . ومن شرطت سكناها مع أبيه ثم أرادت مفردة فلها . (و) النوع الثاني (فاسد) وهو نوعان . (نوع) يطل العقد أي عقد النكاح من أصله (وهو أربعة أشياء) أحدها (نكاح الشغار) بكمال الشين وهو أن يزوج رجل رجلا أمته أو أخته ونحوهما على أن يزوج الآخر وليته ولا مهر بينهما ، يقال شعر السكب إذا رجع رجله لبول فسمى هذا النكاح شغارا تشبها في القبح برفع السكب رجله للبول . أو يجعل نضع كل واحدة مع ذراعه مطلومة مهر الأخرى فان سموا مهرهما مستقلا غير قليل ولا حيلة مع النكاح نصا ، وان سمي لإحداهما صاحب نكاحها فقط . (و)

المحلل والمنفعة والمعلق على شرط غير مشبهة الله تعالى ، و قد فاسد لا يبطله ،
كشرط أن لا مهر أو لا نفقة أو أن يقيم عندها أكثر من صرتها أو أقل ،
وإن شرط نفي عيب لا يفسح به النكاح فوجد بها فله الفسخ

الثاني نكاح (المحلل) وهو أن يتزوج لطفة ثلاثا على أنها متى أحلها عندها أو
فلا نكاح ، وهو حرام ما من لحدث ، لعن الله المحلل والمحلل له ، أو بنوهم الروح
ولم يذكر الشرط في العقد فاسكاح باطل أيضا نصا ، أو يتعاقبان العقد ولم يذكر
في العقد فلا يصح أن لم يرجع عنه ويتو حال العقد أنه نكاح رعية ، من حصل
ذلك صح نحوه عن بية التحليل والعول فونه في بية ، أو يروح عنه بمظنة ثلاثا
بينة هـ أو هبة بعض لها لأجل أن ينصح نكاحها فلا يصح ، (و) الثالث نكاح
(المنفعة) وهو أن يتزوجها إلى مدة مثل أن يقول : ويثبت ابني شهرا أو سنة ونحوه
أو يقول هو أمتعي بك فتقول : أمتعتك حتى لا يولي ولا يشاهد ، أو
ينوي طلاقها بقلبه ، أو يتزوج العرب بية طلاقها داخرا إلى بلده (و)
الرابع النكاح (المعلق على شرط غير مشبهة الله تعالى) كقوله : زوجتك إذا جاء
رأس أشهر ، أو رصيت أمها ، أو فلان ، أو إن وصعت زوجتي بنت فقد زوجتكها
وبصح زوجتك فلانة إن كانت ابني أو إن كنت وبها أو إن اعصت عدتها
والعاقدان يعلان أنها بنت أو أنه وبها أو أن عدتها قد اعصت ، أو قال : زوجتكها
إن شئت ، فإن : شئت أو فلت ونحوه ، فيصح لأنه ليس بتعليق حقيقة بل بتركيد
ومعوية . (و) النوع الثاني من نوعي الفاسد (فاسد) يصح معه لنكاح و (لا يبطله)
النكاح (كشرط أن لا مهر أو لا نفقة لها (أو أن يقيم عندها أكثر من صرتها أو أقل)
ويقيم لها أكثر من صرتها أو أقل مم أو أن صدقها (١) رجوع ، أو يشترطان أو
أحدهما عدم وعدة ونحوه كقوله عنها : ولا تسد نفسها إلي إلا بعد مدة معينة
ونحو ذلك نفل الشرع وصح العقد (وإن شرط) الروح (من عيب) عن الزوجة
(لا يفسح به) أي العيب (النكاح) كشرطها ممبعة أو نصيرة أو ناطقة ونحوه
(فوجد) ما شرط نفيه (بها) لزوجة ([الله] الفسخ) لأنه شرط صفة مقصودة
أو أنه شرطها ممسة أو قال له الولي : وجئتك هذه المسلة أو ظنها مسلة ولم تعرف

(١) كذا وبه « طبعها » . وفي النسخ « أو أن يرق رجوعا » فحق «

فصل في عيوب سكاح ثلاثة أنواع : نوع مختص بالرجل كعب وعثة ، ونوع مختص بالمرأة كسد فرح ورتق . ونوع مشترك بينهما كحنون وجذام ، فيفسح . كل من

يتقدم كسر فمات كتابية أو شرطها نكرا أو حيلة أو سببه فبانت خلافه لله الخیار . ومن تروح أمته وصن عما حره أو شرط أنها حره فولدت منه مع رقها ، فولده ، ويهدى ما ولدت حيا وفوت بعد ثلثه تقمته يوم الولادة ، ثم كان من لا يحل له نكاح الإمام فرق بينهما وإلا فله اختيار فإن رضى بالمقام معها فها وندت بعد ثبوت رقها فرفيق . ويرجع روح بالعداء والمهر المسمى على من عره إن كان أجنبيا ، وإن كان سيدها العار ولم تنق بذلك بأن لم يكن التحرير بقطر يحصل به الحرية أو كانت هي العارة وهي مكاتبه فلا مهر لسيدها حيث كان هو لعار ولا مهر لها إن كانت هي العارة وولدها مكاتب فيعزم بوجه قيمته لها إن لم تكن هي لعاره ، ويرجع بما يعرمه على من عره وإن كانت فما عطل ما عرمه لسيدها برقتها . ولئن عتقت كلها تحت رقيق كله الفصح غير حكم حاكم والا فلا فسح

(فصل في عيوب لنكاح ونكاح الكفار) (وعيب نكاح) أي انبت للخير (ثلاثة أنواع) منها (نوع مختص بالرجل كعب) ذكره كله أو بعضه بحيث لا يمكن الجمع بما ينق ، وببيل فوخ في عدم إمكانه ، أو قطع حصتيه أو رخص بخصته أو سلها (و) ك (عنه) هم العن المهمة وتشديد اللون ، والعين من لا يمكنه الوطء الكبير أو مرض (ونوع مختص بالمرأة كسد فرح) نقر وعص وهو لحم يحدث فيه بسده ، ففي هذا القرن والعقل في العيوب واحد وهو فوس الفاسق وظاهر الخرق ، بأن لا يسدك الذكر (و) ك (رتق) فتق الرأ . وهو تلاحم الشعرين حلقة لا مسلك للذكر فيه أو به عر أو فروح سياله أو كونها فتقاء باحراق سيالها أو بين مخرج بول وهي وكونها مستحاصة (ونوع مشترك بينهما) أي الرجل والمرأة (كحنون) ولو أحيانا (وجذام) وبرص وحر قم و استقلال بول أو عائط وباسور وباسور وفرج رأسه رائحة منكرة (فيفسح) السكاح أي فيعطك كل من الزوجين الفصح (د) وجود (كل) واحدة على امرأتهما (من

ذلك . ولو حدث بعد دخول ، لا منحو عني وطرش وقطع يد أو رجل
إلا بشرط ومن نشت عنه أجل سنة من حين ترفعه إلى الحاكم ، فإن لم يطق
فيها فلها الفسخ . وحيار عيب على التراخي ، لكن يسقط بما يدل على الرضا
لا في عنه إلا بقول .

ذلك (ما فيه من لئمة والنفس أو خوف تهدي اذاه أو عصى نجاسته حتى (ولو
حدث) ذلك (بعد دخول) لأنه عيب في النكاح ثبت به الخيار مقارناً فأنته طارئة
كاعتسار ، ولأنه عقد على منفعة تحدث العيب بها يثبت الخيار كالأجارة (لا)
يفسخ (د) غير ما ذكر من (نحو عني) وعود وعرح (وطرش) وحرس (ودفع
يد أو) دفع (رجل) وعرح لا ربح له وكون أحدهما عقماً أو لعنوا أى نجساً
جداً أو سبياً جداً أو كسبها لأن ذلك كله لا يمنع الاستمتاع ولا يحنى تهديه
(إلا بشرط) أى كل من شرط به ذلك كله أو بعته فله شرطه كما تقدم في الفصل
السابق (ومن نشت عنه) اقراره أو بيته عليه أو طلبت يمينه فمكمل ولم يدع
وطناً سابقاً على دعواها (أجل) ما شاء للمعول (سنة) هلالية (من حين ترفعه)
الروجة (إلى الحاكم) لأن المعز قد يكون له وقد يكون لمصر فتصرب له سنة
يُمر به الفصول الأربعة فإن كان من يمس رال في زمن الرطوبة وبالعكس وإن كان
من برودة رال في فصل الحرارة وإن كان من احتراق مراح رال في فصل الاعتدال
فإن مضت الفصول الأربعة ولم يزل عزها حلقه ولا يجتنب عليه من السنة
ما اعتزله الروجة فقط فإن عزل نفسه أو سافر حب عليه (فإن) مضت السنة
و (لم يطق) ها (بها) أي في السنة (فلها الفسخ) ، وإن قال وطنتها وأسكرت
وهي ثمة قبل قولها أن نشت عنه [.... (١)] ومخون ثبتت عنه [كما قل في ضرب
المدة (وحيار عيب على التراخي) لأنه خيار يثبت لدفع صرد متحقق فكان على
التراخي كخيار العصا (لكن يسقط) الخيار (بما يدل على الرضا) كوطء إذا كان
الخيار للزوج لأنه يدل على رغبته فيها ، أو تمكين إذا كان الخيار لها لأنه دليل
على رغبته فيه مع العلم بالعيب و (لا) يسقط خيار (في عنه) إلا بقول (امرأة
العتين : أسقطت حتى في الخيار اعته ، أو رصيت به ، أو باعتزها بوطئه في قلبها

ولا فسخ إلا بحاكم ، فإن فسخ قبل دخول فلا مهر ، وبعدده لها المسمى يرجع
به على معرر . ويقر الكفار على نكاح فاسد إن اعتقدوا صحته . وإن
أسلم الزوجان

- لا تمكينها من الوطء في العنة فقد لأنه واجب عليها لتعلم أركان عنته أو لا
(ولا فسخ) أي ولا يصح الفسخ بها وفي حصار الشرع (إلا) حكم (حاكم) فيفسخه
أو يرده إلى من به اختيار فيفسخه ، ويصح في غيبة روح والأولى مع حضوره .
والفسخ لا يقض عدل الطلاق ، وبه رجعتها نكاح جديد وتكون عنده على طلاق
ثلاث حيث لم يسبق له طلاق ، وكذا الفسخ للإعسار وفسخ الحاكم على المؤلى
ونحوهما أي لا يقض عدل الطلاق (فإن فسخ) النكاح (ففسخ دخول فلا مهر)
لها عليه سواء كان الفسخ منه أو منها لأنه إن كان الغيب منها فالفرقة من قبلها وإن
كان منه فاعلم ففسخ يبيد دلس بالاحتماء فصار الفسخ كأنه منها (و) من فسخ
النكاح (بعده) أي الدخول والخلو استمر (ما لمسمى) في عقد كما هو طرأ
الغيب بعد الدخول (يرجع) روح (به) أي نظير لمسمى لدى عزمه (على
معرر) به من روية تامة وروى ووكيل ويقبل قول وى ولو (١) بحرماني عدم
عليه حيث لا سنة بطله حينئذ لا عزم عليه ، وهو وجد التعرير من روية وروى
والصحيح على الأولى ، وليس لولى صغراء أو صغيرة أو عثون أو سيد أمة تزويجهم
معيب يرد به النكاح ولا لولى مكلمة تزويجها به فلا رخصتها ولو فعل لم يصح إن علم
الغيب ، وإلا صح وله الفسخ إذا علمه . ثم أخذ بين حكم نكاح الكفار فقال .
(ويقر الكفار على نكاح فاسد إن اعتقدوا صحته) ولم يرفعوا إلينا . قال أتونا
قبل عقده عقدها على حكمنا ، ونكاحهم كنكاح المسلمين فيما يجب به من وقوع
طلاق وظهار وإبلاء ووجوب مهر ونفقة وفهم وإباحة [لستحق (٢)] ثلاثا [فلو
طلق كافر زوجته ثلاثا (٣)] ثم تزوجها قبل وطء روح آخر لم يقرأ عنه ولو
أسلم أو تزوجا إلينا ، وإن طلق أهل ثم أسلمها فهي عنده على ما بقي من طلاقها
(وإن) أتونا بعد عقده أو (أسلم الزوجين) على نكاح لم تنعصر بكيفية العقد
من وجود صبيته أو وى أو شهود ، قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن الزوجين

والمرأة تناح إدف - أقرء

باب الصداق

إذا أسما معا في حالة واحدة أن لها المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع ، وقد أسلم خلق كثير من في عهد النبي ﷺ [وأسد^(١)] ساؤهم فأقروا على أن نكحهم ولم يسألهم لى ﷺ عن شروط النكاح ولا كيمينه . فان أنونا بعد عقده أو أسد (زوجان) (و) كانت (المرأة تناح إدف) أى حال الترافع أو الاسلام كعقد في عدة موعت نصا أو على أخت روجه مات أو بلا شهود أو ولى أو صيمه (أقروا) على نكاحهما . وان حرم انتهاء نكاحهما حال الترافع أو الاسلام كدست محرم أو في عهده لم تفرع من بينهما . وان أسدت كتابية تحت كافر كتابي أو غيره أو أسد أحد زوجين عبر كتابيين كالتحسينين والوثنيين قبل دخول فيهما انفسح النكاح ولا يكون خلافا . وان ارتدا معا أو أحدهما قبل دخول فيهما انفسح النكاح ويسمى المهر بربتها وردتها معا وينصف برده . وان كانت بعد الدخول وقعت الفرقة على انقضاء العدة ويمنع من ودنها وتسقط بقفها بردها لا برده . ولا بردهما معا . وان أسد وتحت أكثر من أربع نسوة فاسد أو كن كتابيات اختار ولو في حالة احرام أربعاً منهن ولو منات لأن الاختيار استداه للنكاح ويعين بسكوة فصع من المحرم بخلاف انتهاء النكاح . هذا إن كان الزوج مكهما وإلا وقع الأمر حتى يكلف فيختار منهن لأن غير المكلف لا حكم له وله . ويعترى اختارات حتى تنقضي عدة المعارف وجوبا ان كانت المعارف أربعاً فأكثر ولا اعتزل من المختارات بعدهن لئلا يجمع ماوه في أكثر من أربع . فان كن محسا فارق إحداهن فله وصه ثلاث من اختارات . ولا يظأ الرابعة حتى تنقضي عدة المعارف . وان كن ستا وفارق اثنتين اعتزل اثنتين من المختارات وهكذا (باب الصداق) . وما يقرره وينصفه ويسقطه . وهو بفتح الصاد وكسرهما يقال أصدقت المرأة ومهرتها ولا يقال أمهرتها . فان في المعنى والشرح والنهاية وهو العوض المعنى في عقد النكاح وبعده لم يسم لها فيه . وه تسعة أسماء منها ثمانية نطما ابن أبي القتيح في بيت فقال :

وان تروجا على ألف لها وألف لايبها صح ، فلو طلق قبل دخول رجوع
بألفها ولا شيء على الأب لم . وإن شرط لغير الأب شيء فالكل لها
ويصح تأجيله ، وإن أطلق الأجل فـ————— حله لفرقة .

أيها عرص صحيح ، وربما كان حذر الأب غير معلوم فيكون المذهب مجهولا .
وان أصددها بعلم أبواب من فقه أو حديث أو شيء من شعر مباح أو أدب أو
صنعة أو كتابة أو ما يجوز أحد الأجرة على تعليمه وهو معين صح حتى ولو كان
الروح لا يحفظه ، وتعلمه ثم يبيع ، وإن تعلمه من غيره أو تصدر عليه تعليمها لم
أجرة المش ، وعليه لطلاق قبل تعليم ودخول نصف الأجرة وبعد دخول كله ،
وان عليها ثم سقط الصداق رجوع بالأجرة ومع تنصيف نصفها ، وإن أصددها
تعليم شيء من القرآن ولو معينا لم يصح لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموات ،
وكذا تعليم التوراة والإنجيل أو شيء منهما ولو كتابة أو هو كتاب لأنه مسوح
ممن محرم (وإن تروجا على ألف لها وألف لايبها) أو على أن الكل له (صح)
إن صح تمسكه من ماله ولده ولا مان كان نحو مرض موت أحدهما أو لبعضيه
لولد آخر فاسكل لها (فلو طلق) الروح (قبل دخول رجوع بألفها) أي الزوجة
فقط في المسئلة الأولى دون ألف الأب لأنه أحد من مال الله فلا يجوز الرجوع
عليه به ، ورجع في المسئلة الثانية بعد نصه عليها (ولا شيء على الأب لها) أي
الروح والزوجة إن نصه بنية التملك لا ناقصة أن اجمع صار لها ثم حده الأب
منها فصار كتابها حصته ثم أحدها ، (وإن شرط) بالبناء للمعول (لغير الأب)
كحد أو نكح أو عم (شيء) من الصداق (و) لشرط باخذ و (الكل) أي كل
مهر (لها) أي الزوجة . ولأن ترويح بكر وثقب ولو كبيرة بدون صدق مثلها
ون كرهت لصا ولا يلزم أحدا تمته . وإن فعل ذلك غيره نادى صح وبدونه
يلزم زوجها تمته . قال في غنى وشرحه . ونصه يلزم الولي كما ترم تمتة مقدر من
روح موليته بدون ما قدرته من صداق انتهى . وإن روح أب ابنه فقيل له .
من أين نأخذ الصداق ؟ فقال . عدى ، ولم يرد على ذلك لزمه فلو قضاه الأب ثم
طلق لاس قبل الدخول ولو قبل بوعه فنصه لابن . (ويصح تأجيله) أي المهر
(وإن أطلق الأجل) بأن لم يقدّر له دمه يدفعه فيه (فحله) أي حله (الفرقة)

وتملكه بعقد . ويصح تفويض بضع بأن يزوح أب أمته المحجرة أو ولي
غيرها بإدائها بلا مهر . كعلى ما شاءت أو شاء فلان . ويجب لها بعقد مهر مش
ويستقر بدحول . وإن مات أحدهما قبل دحول وفرض ورثته الآخر ، ولها
مهر نساها كأماها وعمتها وخالتها . وإن طلقت قبلهما لم يكن لها عليه إلا المنة
وهي قدر يسره وعسره :

أى الموت أو الطلاق ، (وتملكه) أى تمتد الروجة الحرة وسيد لأمة المهر كله
(بعقد) ولها تمام معين كعقد معي وعوه . والنصف فيه . والذى يده عقدة
السكاح الروح لا ولي صغير . (ويصح تفويض بضع) والتفويض الأهم كأن
المهر أهمل حيث لم يسم . وهو نوعان : تفويض بضع وهو ما أشار إليه بقوله (بأن
يزوح أب أمته المحجرة) بلا مهر (أو) يزوح (ولي غيرها) أى المحجرة أيا كان أو
غيرها (بإدائها بلا مهر) . ولثاني تفويض مهر بأن يجعل المهر إلى رأى أحد الزوجين
أو غيرهما (كـ) قوله روجت ابنتي أو ابنتي ونحوهما (على ما شاءت) (روجة
(أو) على ما (شاء فلان) سواء كان قريباً أو لأحدهما أو لا والعقد صحيح
(ويجب لها) أى روجة على زوجها (بعقد مهر مثل ويستقر) المهر (بدحول)
بها (وإن مات أحدهما) أى الزوجان في سكاح التفويض (قبل دحول) بموصه
نكسر الواو وفتحها (و) قبل (فرص) ما كره المثل (ورثته الآخر) سواء كان
الميت الروح أو الروجة (وها) أى الروجة مع موت أحدهما وكذا سائر ما يتقرر به
المهر (مهر نساها) أى مهر مثلها معتبراً بمن يساويها من أهلها (كأماها) وأختها
(وعمتها وخالتها ، وإن طلقت) بموصه (فبها) أى الدحول وفرض المهر (لم
يكن لها) أى الروجة (عليه) أى المطلق (إلا المنة) لصا وهي ما يجب لحره أو
سيد أمة على روح بطلاق قبل دحول لم لم يسم لها مهر صحيح سواء أكانت بموصه
بضع أو مهر أو مسمى لها مهر فائد كعمر وحزير ، وسواء أكان الزوجان حريين
أو رقيقين أو مختلفين ، مسدين أو دمييين أو مسبا ودميه لعموم النص ، (وهي)
أى المنة معتبرة في حق الزوج فعلى المومر (بقدر يسره و) على المصير بقدر
(عسره) لصا فأعلاها خادم ذكر أو أنثى إذا كان الزوج مومراً وأدناها كسوة
تجربتها في صلاتها إذا كان فقيراً ، وهي درع وحرار أو ثوب يصلح فيه بحيث يستتر
جميع ما يجب سترة . وإن دحل بها استمر مهر المثل ولا منعة أن طلق بعده . ولا

ويجب مهر مثل لمن وطئت بشبهة أو رنا كرها لا أرض بكاره معه، ولها مع نفسها حتى تقبض مهرأ حالا، لا إذا حل - قبل تسليم أو تبرعت بتسليم نفسها، وإن أعسر محل فله

مهر عهده قبل دخول في مكاح فاسد ولو تطلق أو موت (ويجب مهر مثل لمن وطئت) ولو لم يحن في مكاح باطل إجماعا كمنكاح غامسة أو معتدة أو وطئت (بشبه أو) وصنت (رنا كرها) أن كان الوطء في قبل و (لا) يجب على الواطئ (أرض بكاره معه) أي المهر لأن الأرض يدخول في مهر المثل، ويتعدد المهر في وجه شبهة تعددها كالأرض وضمانا لها روجته حديجة، ثم وضمانا لها روجته زينة ثم وضمانا لها روجته فاطمة فيجب لها ثلاثة مهر، فإن اتحدت لشبهة وتعدد الوطء فهو واحد، ويتعدد أيضا تعدد إكراه على رنا ويجب بوطء ميتة من المهر ما يجب بوطء حية، ولا مهر لمصاوعة غير أمة ومبعضه فيجب لسيد الأمة مهر مثلها على ران ولسيد المبعوضة من مهرها بقدر روي وعي من أذهب عبدة أجنبيته بضم العين بلا وطء أرض بكارتها، وإن فعته روح ثم حلق قبل دخول لم يكن عليه إلا نصف المسمى، ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل طلاق أو فسخ فإن أباها روح فسخه حاكم أيضا، (ولها) أي الروج (منع نفسها) قبل دخول (حتى تقبض مهرأ حالا) مسمى كان أو معوضة حكاة ابن القندر إجماعا ولأن المنة المفقودة عليها تنعق بالاستيفاء فإذا تعدد عليها استيفاء المهر لم يمكنها استرجاع بدله بخلاف البيع و (لا) تمنع نفسها (إذا) كان الصداق مؤجلا وقد (حل) الأجل (قبل تسليم نفسها) للروح (أو تبرعت) الروج (بتسليم نفسها) للزوج ولها من منع نفسها لقبض مهر حال - النفقة لأن الجنس من قبله نصا، ولها أيضا السهر بلا أدبه لأنه لم يثبت له عليها حق الجنس فصارت كمن لا روح لها، ويقام درهم كبقائه جميعه كثر الدون، ومتى سافرت بلا أدبه فلا نفقة لها كما بعد الدخول ولو قبضته وسلمت نفسها ثم بان ميبيا فلها منع نفسها حتى تقبض بدله ولو أبى كل تسليم ما وجب عليه أجبر زوج ثم روجة وإن بادر أحدهما أجبر الآخر (وإن أعسر) الروح (د) مهر (حل) ولو بعد الدخول (فلها) أي الخمره المكلمه

الفسح بحاكم ، ويقرر المسمى كله موت وقتل ووطء في فرح ولو درأ ،
وخلوة عن ميز عن يظاً مثله مع علمه إن لم تمنعه ، وطلاق في مرض موت
أحدهما ، وليس أو نظر إلى فرحها شهوة فيهما وتقبيلهما ————— ،

(الفصح) لتعدد الوصول إلى الموصى كما لو أفلس مشتر يشترى ما لم تكن عائلة
بصرته حين المقد لرحاها بذلك ، والخير لحره وسيد أمه لا ولي صغيرة وحنونة
ولا يصح الفصح لذلك إلا (د) حكم (حاكم) لأن الفصح يختلف فيه أشبه الفصح بعة
والاعبار بالثمنفة ، (ويقرر) المهر (المسمى كله موت) أحد الزوجين سواء كانت
الزوجة حرة أو أمة (و) يقرره كله (قتل) أحدهما الآخر وقتل نفسه لأن النكاح
بلغ نهايته فقام ذلك مقام الاستبراء في تقرير المهر ولأنه أوجب العدة فأوجب كان
المهر كالحول (و) يقرره كله (وطء) الزوجة حبة (في فرح ولو درأ) (و) يقرره
كله (خلوة) بها ولو لم يظها (عن مير) مالم يطلق أي مسما كان أو كافراً ذكرها
أو أنثى عفا أو عنوما أعفى أو نصيراً إن كان الروح (عن يظاً مثله) كابن عشر
ويوطأ منها كبنت تسع (مع علمه) بالزوجه (إن لم تمنعه) عن وطئها فإن منعته
لم يقرر المهر لعدم التمكن الكام ، ولا نفس دعواه عدم علم بها ولو دائماً أو به عفى
أيضا إن لم تصدقه لأن العادة أنه لا يحصى عليه ذلك فقدمت لعاده ههنا على الأصل
فأله في الإقناع . أو كان ههنا أو أحدهما مانع حتى كعب ودين ، أو شرعى
كحيص وإحرام ، فإذا حلا بها ولو في حال من هذه تقرر الصداق بالشروط السابقة
لأن الخلوة نفسها مقررة للمهر (و) يقرره كله (طلاق في مرض موت أحدهما)
أي الزوجين انحرف قبل دخول لأنه يجب عليهما عدة أو وفاة أو ومعاملة له تصد
قصده كالعار بالطلاق من الإرث والقتل ما لم تقروح قبل موته أو ترتد عن
الإسلام لأنها لا ترثه إذا (و) يقرره كله (لمس) الروح (زوجه) (أو) أي ويقرره
كله (نظر) الروح (إن فرجها) أي الزوجة (شهوة فيهما) أي اللمس والنظر
ولو بلا خلوة منهما نصاً لقوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن)
الآية وحقيقة المس التقاء البشريين ، (و) يقرره كله (تقبيلها) ولو محصورة
الناس لأنه نوع استمتاع أشبه الوطء . وإن تزوجها على صداقين سرا وعلايه ،
أحد بالرايد سواء كان الأول أكثر أو الثاني . وتلحق الزيادة بالمهر بعد عقد

وينصفه كل فرقة من قبله قبل دخول . ومن قبله قبله نمطه

فصل (تس) الوليمة العرس ولو شاة فأقول .

النسكاح . ان وعدوه ولم يفوا رجعت بها . وما يقص نسب نسكاح فكبر .
(ويصنع) أى الصداق (كل فرقة) نصم الفاء جاءت (من نفسه) أى الروح
(قبل دخول) بالزوجه كطلاقه وحلعه لما ولو سؤعا وإسلامه إن لم يكن كتابية
ويملك أحدهما الآخر ، (و) كل فرقة جاءت (من بينها) أى الزوجة (قبله) أى
الدخول (تسقطه) أى المهر جمعه حتى انته كمرقه للعلم وفصحه بعينها وفصحها
بعينه أو عساره أو عدم وفاته شرط واختيارها لنفسها يجعل الروح حب ذلك
سؤاها واسلامها تحت كافر أو ردها تحت مسلم ورصاعها من ينصح به نسكاحها .

(فصل وتس اوجه) بتأكد . وأصلها تمام الشئ . واجتماعها لأها مشتقة من
الانضمام وهو الاجتماع ، قال ابن الأعرابي . أولم ارحل ان اجتماع عمه وحده .
هى الاجتماع (للعرس) خاصة وهى طعام العرس لا ترفع على غيره حكاها ابن
عبد البر عن نعلب وغيره من أئمة اللغة ، الاجتماع الرجب والمرأة كما قاله الأزهري .
وحداق اسم لطعام حداق صلى فانه في القاموس يرم حداق لصبي يوم ختمه القرآن .
وعديرة وإعداد اسم لطعام حنان ، وحرسة وحرمن نصم الحاء امعجمه وسكون
ايراء اسم لطعام ولادة ، ووكيرة بدعوة شاة . وقصبة لندوم عات ، وعقصة
لديخ لمولود ، ومادية نصم الداء المهملة اسم لاكل دعوة نسب وغيره . ووصيمة
اسم لطعام مأتم بالمائة هون وهو العراء وأصله اجتماع لرجال والنساء . ونخمة
اسم لطعام قدم قال ابن نصر الله فتكوى النخعة من العادم والتفيمه له انتهى .
وشندحية اسم لطعام إملأك على روجه . وشنداخ اسم لطعام ما كول في خشمة
القاري . وعتيرة وهى التي تدخ أو رجب ، والقري بكسر القاف اسم لطعام
لصيفان وقيل تطلق الوليمة على كل طعام وسرور وحادث ، لكن استعملت في
طعام العرس أكثر . والدعوة العامة تسمى الجملى بفتح الغاء والخاصة النقرى
بالحرث . وقال الشيخ تقي الدين . تستحب بالدخول ، ومضى عليه في الاقتناع ،
وقال في المنتهى . تسن اويمة بعقد . انتهى . (ولو) كانت الوليمة (شاة أو قل) من
شاة كدس من شعير . والله أن لا تنقص عن شاة الأولى الرادة عليها وان

وتجب الاجابة إليها بشرطه . وتنس لكل دعوة مباحة ، وتكره لمن في ماله حرام كأكل منه ومعاملته وقبول هديته وهبته . ونس الاكل ، وإباحته تتوقف على صريح إذن أو قريبه

سكنج أكثر من واحد في عهد أو عقود أجزأته واحدة اذا بواها عن الكل (وتجب الاجابة) أول مرة على من يطلبه داع (البها) أي الولية (شرعه) ما لم يكن له عذر ولا ثقة منكر ولو عبدا يأس سيده وأن يكون الداعي مسلما يحرم هجره ومكسبه طيب وهي حق له وتسقط بعبوه وان كان المدعو مريضا أو مريضا أو مشغولا بخطط ما أو في شدة حر أو برد أو مطر بين الثياب أو وحل أو أجيرا ولم يأت له المستأجر لم تجب الاجابة . وسائر الدعوات مباحة فلا تكره ولا تستحب نصا غير ما تم فتكره ، وعصقه نفس (وتنس) الاجابة (لكل دعوة مباحة) غير ما تم فتكره (وتكره) الاجابة (لمن في ماله شيء) (حرام ك) كراهه (أكل منه و) سكره (معاملته) أي معاملة من في ماله حرام (و) يكره (قبول هديته و) قبول (هبته) وصدفته من الحرام أو كثر ، وتقوى الكراهة وتصنف بحسب كثرة الحرام وعبته ، فان جاءه بالجميع كقوله يا أيها الناس تعالوا الى الطعام أو دعاء دعى كرهت اجابته لأن المصنوع ادلانه وهو يأتى لإجابه لما فيها من الإكرام ، ولأن اختلاط طعامه في الحرام والنجس غير مأمون ، وكذا من لا يحرم هجره كمتدع ومتحاهر معصيه ، ويكره لأهل العرف والفصل الإسراع الى الاجابة والتسارع فيه لأن فيه منه ودعاءه وشرها لاسيما الحاكم ، وان دعاه أكثر من واحد أجاب الامين قولاً فالأقرب رحماً لغيره أن يقرع ، وان علم أن في الدعوة مكرها كمر وحر وأمكنه الانكار حصر وأسكره وإلا لم يحصر [ولو حصر^(١)] فشهده أزاله وجلس وإن لم يقدر الصرف ، وان علم ولم يره ولم يسمعه أبيع المجلس ولا كل نصا (ويس) لمن حصر طعاما دعى اليه (الأكل) وان كان صائما تطوعا - لا واجبا ويأتى قريبا - ولا يقصد بالاجابة نفس الأكل بل الاقتداء بالسنه وإكرام أحبه المزمع ولئلا يظن به التكره . (وإباحته) أي الأكل (تتوقف على صريح إذن) من رب الطعام (أو على قريبة) تدل على إذن

مطلق . والصائم فرضاً يدعو ، وقلاً يسأله مع جبر خاطئ .

كقديم طعام ودعاء اليه (مصفاً) أى سواء كان الأكل من ست فريضة أو صدقة أو غيره ولم يحرمه عنه ، وبعدم ما حصر عنده من غير تكلف قال في الاقتناع : ومن تكلف أن يقدم جميع ما عنده . قال الشيخ تقي الدين إذا دعى إلى أكل دهن ، يثبته فأكل ما يكسر رحمة من دعا به . انتهى . (والصائم) صوماً (فرضاً يدعو) (والصائم) (وقلاً يسأله مع جبر خاطئ) الداعي لأن في ترك الأكل كفر عليه فإن لم يكن كفر فسب كان تمام الصوم أفصل من العطر . ومن قدم إليه طعام لم يملكه ويثبت على ذلك صاحبه^(١) . ونسب التسمية جبراً على أكل وشرب . واحداً ، ورع . فإن في الاقتناع . ويسمى الشارب عند كل ابتداء ويحمد عند كل قطع . وقد يفتن منه في أكل كل لعملة فعلة الإمام أحمد . وقال : أكل وحمد خير من أكل وصمت^(٢) . انتهى . وأكل بما بينه ثلاث أصابع ، وتحليل ما عنق بأشبهه ومسح الصحفة إلى أكل منها وأكل ما تناثر وعص عن جيبه وإيثاره . وشربه ثلاثاً ، مصاً ، وغسل يده قبل الطعام وإن كان على وضوء . ويتقدم به ربه وبعده أيضاً يتأخر به ربه . وكره شربه في الإماء ورد شيء من فيه إليه وفتح الطعام ليرد وأكله حراماً ومن ألقى للصحفة أو وسطها وفعل ما يستفد به غيره كحائط ونحوه وكذا الكلام بما يصححكم أو يحرمهم فانه الشيخ عبد القادر قدس سره ، ومندج عدم تقويمه وعيب لطعام ، وحرمة في العيبة ، وفرائض في تمر سواء كان هناك شريك لم يأذن أو لا لما فيه من الشره ، قال صاحب التريع والشيخ تقي الدين ، ومثله قرآن ما العادة جرت مقتضىه أمر إذا . انتهى . وأما بعداً قوماً عند وضع طعامهم نعدداً لها ، فإن لم يعتمد أكل لها ، وأكل شباله بلا ضرورة ، وكثيراً بحيث يؤديه ، أو قليلاً بحيث يصره ، وشربه من ثم السقاء وفي أثناء الطعام بلا عانة أو ضرورة كما لو عص ونحوه ، ومن ثلثة الإماء لا سيما

(١) الذي أن تقدم الطعام لا يخرج عن منك صاحبه ، والتقديم راحة يدعو أن يأكله ، بهما كما أو يصعبه بالأكل فليس له أن يحصر فيه لغيره إلا ما كان للمعنى

(٢) من صمت على أن يشروع بمحوصه هو للتسمية أول الطعام والحمد آخره . ونسب منه ذلك في الأثناء إنما هو بناء على إطلاق أن الذكر مشروع على كل حال الملقى

وسن إعلان سكاك و صرب بدف مباح فيه وفي ختان ونحوه
فصل ويلزم كلا من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف ،
 وأن لا يخطله بما يلزمه ، ولا يتكره له دله .

والأكمل جالسا وبعبه فصه ونحوها بجبر نسا . والخبر الكبير كرهه الامام أحمد
 رحمه الله .

فائدة — قال في الآداب الكبرى : اللحم سيد الأدم . والخبر أفضل القوت .
 واحتلف الناس أيها أفضل ، ويؤججه أن اللحم أفضل ، لأنه طعام أهل الجنة ،
 ولأنه أشبه بجوهر السدن ، ونقوله تعالى (استمدلون الذي هو أدنى بالدي هو
 خير) . انتهى . وكره نثار والتقاطه في عرس وغيره ، ومن حصل في حجره
 منه شيء . وأجده فهو له سواء قصد نخله ذلك أو لا . وساح للمأدبة وهي أن
 يخرج كل واحد من رفقته شيئا وإن لم يتساووا ويدفعونه ان من يقع عليهم منه
 ويأكلون جميعا ، هو أكل بعضهم أكثر أو تصدق فلا بأس (وسن إعلان سكاك
 و) س (صرب بدف مباح) وهو مالا خلق فيه ولا صنوح . (فيه) أي السكاك
 الحديث . أعلموا السكاك ، وفي لفظه . أظهروا السكاك ، وكان يجب أن يصرب
 عليه بالدف . وفي لفظه . وأصروا عليه بالمرمال ، رواهما ابن ماجه . وصاهر
 كلامه سواء كان الصارب رجلا أو امرأة . قال في الفروع . وطاهر نصوصه وكلام
 الأصحاب التسوية . ومنى عليه في المنتهى . وقال الموفق . صرب الدفوف مخصوص
 بالنساء ، وقطع به في الإفتاح . وقال في الرعية . ويكره للرجال مطما . انتهى .
 (و) يس صرب بدف مباح (في حبان ونحوه) كقدوم عاتق وولادة وإملاك
 ونحوه .

فائدة . يحرم كل ملها سوى الدف كرمار وخنور وخنث ورماب وراي
 ومعرفة وجمانة وعود ورماره الراعي ونحوها سواء استعملت حزن أو سرور ،
 وكره لامام أحمد الطلل لغير حرب واستحبه ابن عقيل في الحرب

(فصل) عشرة النساء بكر المين أصلها الاجتماع ، ويقال لكل جماعة عشرة
 ومئشر . وشرا ما يكون بين زوجين من الألفة والاصحاب ، فقال رحمه الله .
 (ويلزم كلا من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف) من الصحية الخيلة وكعب
 الأذى (وأن لا يخطله بما يلزمه) له مع قدرته (ولا يتكره له) أي بدل

ويجب عقد تسليم حرة يوطأ مثلاً في بيت روح ان طلب ولم تكن شرطت دارها ، ومن استعمل أهل اليومين والثلاثة لا لعمل جهار . وتسليم أمة ليلاً فقط . ولروح استمتاع بزوجته كل وقت

ما عليه من حق الآخر من بشر وطلاقه وجه ولا يتبعه منه ولا أدى ، وحقه عليها أعظم من حقها عليه لقوله تعالى (ولرجل عليهن درجة) ويحكم عبوراً من غير إذنه . وليس لكل منهما محرم حق لصاحبه والرفق به واحتساب أذاه . من ار لجوى معاشرته لمأنة بالتطعف مع إقامة أهليه . انتهى ولا ينبغي أن يصحبها قدر ماله ولا يقضى إليها سرا يحرف أذاعته (ويجب عقد تسليم) زوجة (حرة يوطأ مثلاً) أى لزوجته وإلا لم يلزم تسليمها . ولو قال أحصنها وأزبها ، لأنها ليست محللاً للاستمتاع ولا يؤمن أن يواقعها فيمحصيها . ولعله يستحب أن يوطأ عليها تسع سنين دامت ليه ولدس لهم أن يحبسوها بعد النكاح ولو بصوة الخنقة (في بيت روح) متعقب بحجب (ان طلبها) الروح (ومن تكن) لزوجته (شرطت دارها) فان شرطتها فيها الفسخ ان عليها عبا للزوم الشرط ، ولا يلزم ابتداء تسليم محرمه ومريضه لا يمكن الاستمتاع بها وصغيره وحائض ولو فاد لا أطأ . وقوله وابتداء ، احتراز عما لو طرأ الاحرام أو المرض أو الحصى بعد الدخول فيس لها منع منها من زوجها بما يباح به منها ، ولو بذلت نفسها وهي كذلك لزمه تسليم ما عدا الصغيرة . ومنى امتنع من مرض ثم حدث المرض فلا يحبه ها ولو بذلت نفسها - عقوبة ها - (ومن استعمل) منها (أهل اليومين والثلاثة) لأنها مما جرت به العادة طلقا لايسر وسهولة . ويرجع في ذلك للعرف لأنه لا تقدير فيه . و (لا) يحمل من طلب المصلحة منها (لعمل جهار) بفتح الجيم وكسرها ، وفي نصيه ان استعملت هي أو أهبها استحب له إيجانهم - ما يعمر به التهنؤ من شراء جهار وتزويج . و (و) يجب (تسليم أمة) مع الاعلاق (ليلاً فقط) نصا والسيد استحبها تباراً هو شرط التسليم تباراً أو بدنه سيدها تباراً وكان قد شرط كونه قيمه عنده أو لا وجب ليلاً وتباراً لأن الزوجية تقتضى وجوب التسليم مع البذل ليلاً وتباراً وإما مع منه في الأمة تباراً الحق السد فاداً بدله فقد ترك حقه فعد الى الاصل . (ولروح استمتاع بزوجته كل وقت) على أى صفة كانت اذا كان الوطء في القبل

ما لم يصرها أو يشعبها عن فرص ، والسفر بحرة ما لم تكن شرطت لدها ،
وله إجبارها على غسل حيض وجنابة ونجاسة وأحد ما تعافه النفس من شعر
وعيره ويبرمه الوطء في كل أربعة أشهر مرة إن قـ

ولو من جهة غيرتها (ما لم يصرها أو) ما لم (يشعبها عن فرص) ولو كانت عني
التنور أو طهر الفتى وله الاستمنا بدها من راد عليها في إجماع صولحوا على شيء
منه ، قال القاضي . لانه غير مقرر فراجع الى اجتهاد الامام ، ولا يجوز لها تطوع
بصلاة ولا صوم وهو حاصر الا ماله ولا يكره إجماع في ليلة من الليالي ولا يوم
من الايام . وكذا السفر والتنصّل والحياض والنعل ولصايات كلها ، وله
التدبير بين الايتيم من غير ايلاح ، وليس لها استدحال ذكره وهو ، ثم لا اذنه
ولها منه وتقبيله بشهوة ، وقال القاضي يجوز نفس الفرح قبل إجماع ويكره
لعمه ، ويعزم وضوؤها في ادب فان فص عرر - إن على التحريم - لارساكية معصية
لاحد فيها ولا كمدارة ، وإن تضاعف عليه أو كرهه ونهى فبنته مرق بينهما ،
وله السفر حيث شاء بغير ادبها ، (و) به (السفر) روية (حرة ما لم تكن
شرطت لدها) أو سكن أمه فليس له السفر بها بلا إذن سيدها ولا لسيدها سفرها
بلا إذن زوجها (وله) أي الروح (إجبارها) أي الروحنة (على عمل) من
(حيض) ونعاس إن كانت مكلفه وظاهر ما في المتن ولو دمة خلافا في الافتناع
(و) به إجبارها على عمل من (جنابة ، و) على عمل (نجاسة ، و) على (أحد
ما تعافه النفس من شعر وعيره) كصم ، وعاهره ولو قليلا بحيث تعافه النفس ،
وإزالة وسخ ، فان احتاجت الى شراء الماء فتممه عليه ، ويمنع من أكل ما له رائحة
كرهه كبصل وثوم وكراث ، ومن تناول ما يمرضها ، وتمنع الدمية من دخول
كنيسة وبيعة وتناول محرم وشرب ما سكرها لا دونه نصا ، ولا نكره على إفساد
صومها أو صلاتها بوطء أو غيره ، ولا على افساد سنتها ببقاء تحريمه عليهم (١)

(ويلزمه) أي الروح (الوطء) لزوجة مسلمة كانت أو دمية حرة أو أمه نطها
(في كل أربعة أشهر مرة) واحدة (أن قدر) على الوطء نصا لانه تعالى قدره
بأربعة أشهر في حق المؤلى فكذا في حق غيره ، فان أتى الوطء بعد الأربعة

ومبيت تطلب عند حرة ليلة من كل أربع وأمة من كل سبع ، وإن سافر فوق نصف ستة وظلت قدومه راسله حاكم فإن أبي ملا عذر فرق بينهما بطلها ، وإن لم يعلم خبره فلا فسخ لذلك محال . وحرم جمع زوجته بمسكن واحد ما لم ترصيا ، وله منعها من الخ — روح .

الأشهر ملا عذر فرق الحاكم بينهما إن طلبت ذلك ولو قبل الدخول ، نص عليه في رجل يقول : عدا أدخل بها . عدا أدخل بها ، إلى شهر من يجبر على الدخول ؟ قال أذهب أي أربعة أشهر إلى دخول ولا فرق بينهما . قاله في الافتتاح . (و) يلزمه (مبيت) في المصحح (تطلب) الزوجة حرة كانت أو أمة فيبيت (عند) زوجة (حرة ليلة من كل أربع) ليلان لم يكن عذر (و) عند (أمة) ليلة (من كل سبع) ليلان لأن أكثر ما يمكن أن يجتمع معها ثلاث حرائر من ست ولها السابعة . وهـ الأمراد في القبة نفسه أو مع سيرته . (وإن سافر) الروح (فوق نصف ستة) في غير حج أو عرو أو ضيق أو يحتاج إليه نصا (وطلبت) الزوجة (قدومه راسله حاكم فإن أبي) أن يقدم (ملا عذر) بعد رسالة الحاكم إليه (فرق بينهما نصها) ولو قبل الدخول نصا . (وإن) عاب عيبة ظاهرها السلامة (ولم يعلم خبره فلا فسخ) لم يجر (حديث بحث) سواء نصرت ترك النكاح أو لا . ومن أن يقول عند الوطء . اللهم جعنا الشيطان وجب الشيطان ما رزقنا . قال من نص الله . وهو المراد أيضا . وقال عطاء في قوله تعالى (وقدموا لأنفسكم) أي لتسميه عند اجتماع . وكره الوطء متجردين وإكثار الكلام حاله ونزعه قبل فراغها ووطؤه بحيث يراه . وبسمعه غير ضيق لا يعقل ولو وضيا وأن يجدنا بما جرى بينهما وحرمه في العنة لأنه من السر وإفشاء السر حرام وإن يقبلها أو يباشرها بحضرة الناس لأنه دناءة . ومن أن يعطى رأسه حال الخناق وأن لا يستقبل القبة . وهـ للجمع بين نسيانه مع إيمانه بعمل واحد . ومن أن يتوصا معاودة وطء والمصل أقص . وتقدم في آخر فصل الفصل . (وحرم) على زوج (جمع) بين (زوجته) أو زوجته وأمه أو دجانه وإيمانه . (بمسكن) واحد ما لم ترصيا . وهـ منعها (أي الزوجة) من الخروج (من منزله) . ويحرم عليها ذلك فلا إذن أو ضرورة كالتبائن بما أكل ومشرب وبخوها لعدم من نأيتها . ولا نفقة لها

وعلى غير طفل التسوية بين زوجات في القسم لا في وطء وكسوة ونحوها
إذا قام بالواجب ، وعماده اللين إلا في حارس ونحوه فالهادر . وروحة
أمة على النصف من حرة ، ومبعدة بالحسد .

ما دامت خارجة من مبره . ما لم تكن حاملا . لشودها . وليس به منعها من كلام
أبويها ولا منعها من زيارتها إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال ،
ولا يلزمها طاعة أبويها في فراقه ولا في زيارتهما ونحوه بل طاعته أحق

تتمه يستحب أن يلاعها عند الخناع ليعلم شئها فقال من البدة مثل ما .
وأن تتحد حرة بناوطا له بعد فراقه من حماتها . قال أنه حمص . يسقى أس
لا تظهر الحرة بين يدي امرأة من أهل دورها فإنه يقال إن المرأة أحدث الحرة
وفما المي فتصحت بها كل منها الولد . انتهى . وقال الحيوي في التمسرة ويكره
أن يمسح ذكره بالحرة التي تمسح بها زوجها . انتهى . ولا يكره نحرها عند الخناع
ولا نحره قال مالك . لا بأس بالنحر عند الخناع وأمره معها في غير ذلك يذهب على
فأعه . (و) يحب (على) روح (غير طفل التسوية بين زوجات في القسم) . مفتح الخفاف
وسكون المهمة وهو توديع الرمال على روجانه أن كر ثنتين وأكثر . (و) لا يحب
عنه لتسوية يدين (في وطء) ودواعيه (و) لا في (كسوة ونحوه) أي لوط .
والكسوة كالتسوية في العفة والشهوة (دافق بالواجب) وإن أسكنه ذلك كان
أولى لأنه أبلغ في العسل (وعماده) القسم (اللين) لأنه مأوى الإنسان في مبره
وفيه يسكن إلى أهله ويأمن على فراشه مع روجانه . ولهم الدعاش والاشتغال قال
نعمان (ومن رحمته جعل لكم نلين والنهار لتسكنوا فيه ولتقدموا من قصصه
واللين ينعه لهار (إلا في حارس ونحوه) كمن معاشه بالليل (و) عماد قسمه
(النهار) ويتبعه الليل ، ويكون القسم ليلة وبيلة إلا أن يرضى بأكثر . (و) وروحة
أمة على النصف من روجه (حرة) ولو كناية فيها مع الحرة ليلة من ثلاث ليل ،
(و) روجه (معدة) يضمها (بالحساب) فللمعدة ثلاث ليل والحرة أربع ،
ونقسم مريض ومحبوب وحصى وعين ونحوه لأن القسم للأس . ويقسم الحنص
ومساء ومريض ومعبية ورفقاء وكتانة وعمره ورمته وعيرة ومجنونة مأموه
ونحوها . ويحرم أن يدخل إلى غير ذات ليلة فيها أو في سارها إلا للضرورة أو
حاجة كعبادة ونحوها فإن لم يلبث لم ينقص وإن لبث أو جامع لزمه قضاء . لك

وان أنت الميت معه أو السفر أو سافرت في حاجته سقط قسمه ونفقته .
وإن تروح بكرا أقام عندها سعا أو ثيبا أقام ثلاثا ثم دار . والشور حرام
وهو معصيته إياه فيما يحب عليها . فتي ظهر أمارته وعظما . فان
أصرت هجرها في المصجمع ما شاء . وفي الـ_____ كلام ثلاثا . وان

وإجماع (وان أنت) الروجة (الميت معه) أي الروح أي أعطيت لئلا بدونه
أو فاته له لا تدخل عدى (أو) أنت (لسر) معه (أو سافرت في حاجتها)
ولو بابه (سقط قسمها و) سقطت (معقتها) لمصبتها في الأوليين وعدم تمكين من
لاستمتاع في الأخيرة ، بخلاف ما إذا سافرت معه لوجود التمكن ، ولا يسقط
حقها أن سافرت لحاجته كمنه بها أو انتقالها إلى دار آخر بداره (وان تروح بكرا)
ووالده ومعه غيرها ولو حريرا (أقام عندها سعا) ثم دار القسم (أو) أي وإن
روح (ثيبا) ولو أمه ومعه غيرها (أقام) عندها (ثلاثا) لأنه يراد للأيسر
والإله الاحتشام ، والآله والخرة سواء في الاحتياج إلى ذلك فاستوفينا فيه كالصفة
(ثم دار) القسم ولا يحتسب عنها بما أقام عندها ونصير الجديدة آخر من نوبه .
(والشور) من الشر وهو ما ارتفع من الأرض فكأن الروجة ارتفعت وتعال
عما فرض عليها من معاشرته بالمرء ، ويقال شرت بالشين وإراى وشمت
بالصاد لمهمة فهي شره وشر عليها زوجها بجماعها وأصرها فانه في المدح وغيره
وهو (حرام ، وهو) أي الشور . (معصيتها) أي الروجة (إياه) أي لروح
(ويحب عليها) بدعته فيه (فتي ظهر) ممت (أمارته) أي لشور بأن منعه
لاستمتاع أو أجهته متكرهه أو يتناقض (وعظما) أي خوفها الله تعالى وذكرها
ما أوجب علمها من الحق والظلمة وما يلحقها من الآثم بالمحاجة وما يسقط به من
لعنه والكسوة وما يباح من هجرها وأصرها لقوله تعالى ﴿ واللاتي تحافون ﴾
لشورهن فطوهرن . وفي الحديث : إذا باتت المرأة مهاجرة قرأت زوجها لعنتها
المسكة حتى ترجع ، معنى عليه (فان أصرت) الروجة مباشرة بعد وعظما (هجرها
في المصجمع) أي ترك مصاجعتها (ما شاء) ما دامت كديت (و) هجرها (في
الكلام ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا فوقها لقوله تعالى ﴿ والمهجرون في المصاجع ﴾
والحديث أبي هريرة مرهوعا دلايل لمسلم أن يهجر أحد فوق ثلاثة أيام ، (فان

أصرت ضربها غير شديد ، وله ضربها على ترك فرائض الله تعالى .
 باب الخلع . يباح لسوء عشرة وبعدة وكثرة دين ،
 ويكره مع استقامة .

أصرت (مع هجرها في المصحح والكلام على ما هي عليه) ضربها (ضربها) غير
 شديد (لحديث . لا يجلد أحدكم امرأته جلد العذبة) بصاحبها في آخر السوء ،
 ويكون عشرة أسوأه فل يضربها على بدنها ويجنب الوجه والبطن والمواضع
 المحرقة ، وليس به ضرب . إلا بعد هجرها في الفراش والكلام لأن المقصد التآلف
 والرجوع فيبدأ بالأسهل والأسهل (وله) أي الروح (ضربها) أي الروحة (على
 ترك فرائض الله) تبارك و (تعالى) كواجب صلاة وصوم ونحوه لا غيرها
 في حادث متعلق بحق الله تعالى . وإن ادعى كل ضد صاحبه أسكنهما لحاكم إلى جانب
 نعمه يشرف عليهما ويكشف حالهما كما يكشف عن عذابة وفلاس من حيرة ناصه
 ويلزمهما الانصاف ويكون الإسكان المذكور قبل بحث الحسنيين ، من خرجا إلى
 الشقاق والعداوة ولما إلى امتناعه بحث الحكماء حريصين مسبين ذكرير عدلين
 متكلمين يعرفان الجمع والتفرق والآخر من أهمها ، وهما وكيلان من الزوجين في
 ذلك لا يرسلان إلا برضاها وتوكيلهما فلا يمكن تعريضهما إلا بهنما فإذن المرجل
 لو كيلة فيما يراه من ملاقاة أو اصلاح وكأذن المرأه لو كيلة في الخلع والصلح على
 ما يراه .

(باب الخلع) . يباح خلع امرأته حينما وحدها بحالها واحتضنت هي منه فهي
 حائض وأصله من خلع ثوب لأن المرأة تخرج من لباس زوجها قال تعالى (لا
 لباس لكم وأنتم لباس لمن) . وهو - نصم الخاء المعجمة وسكون اللام -
 وراى الروح ووجهه معرض بأحد مناه أو من غيرها بألفاظ مخصوصة ويأتى .
 (يباح) الخلع (لسوء عشرة) بين زوجين بأن صار كل منهما كارها للآخر ولا
 يحسن صحبته لموله تعالى (فإن حقت ألابقا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت
 به) (و) يباح (لبعدة) المرأه زوجها خلقه أو جمعه (و) (ل) (كبر) .
 (و) (ل) (قلة دين) . أو ضعفه وعفت إثمها ترك جمعه . وتسن إجابتها إلا أن يكون
 له إليها ميل ومحنة فينتحب صبرها وعدم اقتدائها . (ويكره) الخلع ويصح (مع
 استقامة) الحال . وإن عطلها أى صارها بالضرر أو التصيق عليها أو منعها

وهو بلفظ طلع أو فصح أو معاداة فصح ، وبلفظ طلاق أو بینه أو كنبته
صدقة ثالثة . ولا يصح إلا بعوض . ويكره بأكثر مما أعطاه . ويصح بذله
عن يصح تبرعه من روجه وأختى . ويصح بمجهول ومعدوم لا بلا عوض
ولا بمجهول

حقوقها من اسم ولعقه وبحر . لك هذا لتسمى نفسها بالخلع باطل والعوض
مردود والروحية معاملة . لا أن يكون بلفظ طلاق أو بینه فقع رجعي ولا عو .
وان فسد ذلك لا لتسمى أو يرد لها أو شوها . أو تركها مرضا بالخلع صحیح .
ولا يقتصر إلى حاكم . ولا باسمه في الخيصر والظهر الذي أصاب فيه ن كارب
لسواها . (وهو) أي الخلع (بلفظ طلع) ككلمت (أو) بلفظ (فصح) كفسحت
(أو) بلفظ (معاداة) كعاديت ولم ينو به طلاق (فصح) لا يفسد به عدم الطلاق
ولو لم ينو الخلع لا بأس به . وكما أنه ياريت وأمرت ونبئت . فمع مؤل
الخلع وبذل العوض يصح بلا به . وإلا فلا بد منها من أن يكتبه ويبر صيغة
منهما فلا خلع بمجرد بذل مال وقبوله بلا لفظ من روح (و) إن أجابها بلفظ
طلاق (وقع به صدقة ثالثة) (أو) أجابها (ر) بینه (أي الطلاق وقع به صدقة ثالثة
(أو) أجابها (ر) كنبته (أي الطلاق ختمه وقع) صدقة ثالثة . ولا يصح (الخلع
(إلا بعوض) منها أو من غيرها . فإن جازعها فلا عوض لم يقع طلع ولا طلاق إلا
أن يكون بلفظ طلاق أو بینه فيقع رجعي . (ويكره) أن يجمعها (ر) بعوض
(أكثر مما أعطاه) . (و) (ويصح بذله) أي العوض (من يصح تبرعه) وهو
الخر المكلف غير محجور عليه (من روجه وأختى) ولو من شهد بطلاق
وردت ثمنهما . (ويصح) الخلع (ر) (عو) (مجهول) كعني مبيدها أو بيتها
من راسم أو متاع أو لم يكن شيء . فيه ثلاثة دواهي أو ما يسمى متاعا . كالوصية
(و) يصح الخلع شيء . (معدوم) كعني من أمه أو عمتها وبحر ذلك . قال لم تحبس
شينا أرضه شيء . (لها .) والواجب ما يندونه الاسم . (لا) يصح الخلع أن يجمعها
(بلا عوض) وقدم وربما . لأنه لا يثبت فصح الخلع . لا يثبت منه خلاف على
عوض ويصير معاوضة . (ولا) يصح (ر) (عو) (محرم) ومما يكره وحريم .
وهو بالحرم كبلع عوض . فإذا خامها عن عوض يحرم عليها بذله طلاق وقع
رجعي لا لخلع من كذا ياب الطلاق عدا نوبه وقع . وقد حلا عن العوض

ولا حيلة لاسقاط طلاق . وإذا قال متى أو إذا أو إن أعطيتني ألفاً فأت طالق طلفت بعطيته ولو تراخت . وإن قالت احطى بألف أو عني ألف ففعل بات واستحقها . وليس له خلع زوجة منه الصغر ————— ير ولا

ويكاد جميعا ، فإن لم يبر حلافا فدمعوا وإن [لم] يطلها محرما ، كأن حطما على عبد فإن حـ أ أو مستحقا أو على من فبان محرما أو مستحقا صح الخلع وبه بدله قيمة العبد أو مثل آخر . ويحرم خلع (ولا) بصح إن وقع (حيلة لـ) أجل (اسقاط) يمين (طلاق) والحيل حدع لا يحل ما حرم الله تعالى . قال في التفتيح . وغالب الناس واقع في ذلك وفي واضح ابن عقيل يستحب اعلام المستغنى بذهب غيره إن كان أهلا للرحمة كطالب التحصيل من الرضا فبرده إن من يرى النحل للخلع منه والخلع بعد وقوع الطلاق أى عتيقه . انتهى . وطلاق منحر معوض أو معلق بعوض تطلق في إيمانه هو قال لزوجته إن أعطيتني عمدا فأت طالق ، طلفت باتنا بأى عيب أعطته له ومكة . وإن أعطيتني هذا العبد أو هذا الثوب افروى فأت طالق وأعطته إياه طلفت ولا شيء به [إن] من معيب أو مرويا لأنهم يترجم غيره ويغيبوا للإشارة ، وإن عطف على حر وعوه فأعطته إياه فالطلاق رجعى . وإن أعطيتني ثوبا مرويا فأعطته مرويا أو مرويا معصوبا لم تطلق ، وإن أعطته مرويا ميبا فله مطالبتها مسلم وتطلق بوجود الصفة لمعلق عيبا (وإذا قال) لزوجته (متى) أعطيتني أو أقصيتني ألفاً فأت طالق (أو) قال ها (اد) أعطيتني أو أقصيتني ألفاً فأت طالق (أو) قال لها (إن أعطيتني) أو أقصيتني (ألفاً فأت طالق) لزم التعيين من جهة فليس له [بطلاله لأن لمعلق فيه حكم التعيين لجهة تعليقه على الشرط ففى وقت أعطته عني صفة يمكنه القص فيها أربعا كثر واردة بأحصار الألف وإدخاله في قبضه (طلعت) طلاقا بات (بعطيته) أى بعطية الزوجة الألف لزوجها ولو مع نقص في العدد واكتفى بهتم الورث وملكه لانه إعطاء شرعى . (ولو تراخت) باعطائها به لألف . (وإن قالت) لزوجها (احطى) أو طلقنى (بألف أو) قالت له اخضى أو طلقنى (على ألف) أو احطى أو طلقنى وألف ألف ، أو إن حطيتي أو طلقفتي فأت أو أت برىء من الألف (فمع) الروح أى خضعها أو طلقها ولو لم يذكر الألف (بانت) منه (واستحقها) أى الألف من غالب نقد البلد إن أجابها على العود وها الرجوع قبل إيجائه . (وليس له) أى الاب (خلع زوجة منه الصغر) أو المجنون (ولا

طلاقها ولا أمنت الصغيرة شيء من مالها . وإن علق طلاقها على صفة ثم أمانها
وجدت أولا ثم نكحها وجدت طلقت وكذا علق

كتاب الطلاق

يكراه بلا حاجة ، ويباح لها ، ويسل لنضررها بالوطء وتركها صلاة
وعفة ونحوه .

طلاقها (ولا ليدعها أيضا) طلع (امنت الصغيرة شيء من مالها) كغيره
من الأولياء . لأنه لا حظ لها فيه . وإن خالعت أمة زوجها على شيء بلا إذن
سيدها أو محجورة لسهة أو صغر أو جنون لم يصح ولو أدت منه ولي . ويقع بفسط
طلاق أو بانه رجعي . وإذا قال لها خالعتك بألف فأنكرته أو قالت إنما خالعت
غيري انت وتحب لني العوض ، وإن أقرت وقالت خنته غيري أو في دمة غيري
فما بل في دمك برهها العوض . وإن احتما في مدره أو عينه أو صفته أو باجيله
فقلوها نصا . (و ن علق) الروح (طلاقها) أي الروجة (على صفة) كقوله ان
وجدت لدر فأنت طالق ثلاثا مثلا (ثم ماها) بجمع أو طلقه أو ثلاث (وجدت)
الصفة من بينهنها (أولا ثم نكحها وجدت) لصفه بأن دحت الدار وهي في
عصمه أو في عدة طلاق رجعي (طلعت) نصا (وكذا) في الحكم (علق) أي
إذا علق علق منه على صفة ثم ماعه وجدت الصفة أولا ثم ماعه وجدت على والا
فلا . والله اعلم

(كتاب الطلاق) . وأجمعوا على جوارحه . وهو لغة التحلية . وشرعا حل فيه
النكاح أو بعده . (يكره) الطلاق (بلا حاجة) لإزالة النكاح المشتمل على المصاح
الاندوب لها والحديث . أمعن الخلال الى الله تعالى الطلاق ، (ويباح) الطلاق
(لها) أي الحاجة كسوء حق المرأة والنضرو به من غير حصول الفرض لها .
(ويسل) الطلاق (لنضررها) متداهم (انوصه) كحال الشقاق وما يحوج
المرأة الى المشاورة ليريل ضررها . (و) يس العلق أيضا لـ (تركها) الروجة
(صلاح ، و) لتركها (عفة ومحوها) كتبريطها في حقوق الله إذ لم يمكنه إجبارها
عليها لأن فيه نقصا لدينه ولا يأمن من إفساد هراشه وإخفافه له ولدا من غيره إذا
لم تكن عقيمة . وله عضلها إذن والتصديق عليها لتعدي منه لقوله تعالى (ولا

ولا يصح إلا من روح ولو غيراً بعقله . ومن عُدِرَ بزوال عمله أو أكره
أو هدد من قادر فطلق لذلك لم يقع .

تمصوه من لدهوا بعض ما يقتضونه . لا أن تأتي بعقله مية . قال الشيخ
في الدين إذا كانت ترى لم يكن له إمساكها على تلك الحال بل يعارضها ولا كان
ربونا انتهى . ويحرم الطلاق في الخبث وفي طهر أصابها فيه ونحو ذلك . ويجب
على المؤثلي بعد التزويج إذا لم ينف . والزوج كالأرجح . فليس أن يخلع منه أن ترك
حقاً لله تعالى من صلاه ونحوها فيقسم الطلاق إلى أحكام التكليف الحسة . ولا
يجب على من طاعه أو يره ولو عدلين في طلاق أو منع من زوج نصا . ولا
يصح (الطلاق) إلا من روح (لحدثه) إعدا الطلاق لمن أحد السابق . (ولو)
كان الروح (غير بعقله) أي لطلاق فيصح خلافه كإباح . وإلا من الحاكم على
مؤل بعد التزويج إذا لم ينف . ويستتر إردده لفعله لمساء فلا طلاق لعقله يكره
ولا حاك ولو على نفسه ولا ياتم (ومن عُدِرَ) باسمه للمعول (بزوال عقله)
سحر جنون أو إغماء أو سهرام أو شاف أو شرب مسكر كرها أو تم بعقله أنه
يبل المعن وما كل من طلق لذلك لم يقع (أو أكره) على الطلاق صلياً بما يؤه
كاسترب والخنى وعصر اليد والخنس وانعص في الماء مع الوعيد فطلق لذلك لم
يوقع (أو هدد من قدر) بما يضره كثيراً يقتل وقطع طرف وصرب شديد وحسن
وقد حويل وأحد مال كثير وإخراج من ديار ونحو ذلك ويعطى على الطر وقوع
ما يهدده به ويخرج عن دفعه وهرب منه والاحتفاء (فطلق لذلك) أي بما لمع
مكره (لم يقع) عليه نطلاق . وكذا من سحر ليطلق ، قاله الشيخ في الدين واقتصر
عنه في الفروع . قال في الانصاف . فقتل هو من أعظم الإكراهات . أو ترك
التأويل فلا عذر أي لم يقع . ويسمى لمن أكره على الطلاق وحلق أن يتأول
فيؤي بعقله غير أمره ونحو ذلك حروجا من خلاف من أوقع طلاق المكره
دائم يتأول . أو أكره على طلاق مهمه فطلق معيه لم يقع . ولا يكون لسب
والشتم وأحد المال . يسح والإحراق وهو الإهانة باسم . كرها . ويصح الطلاق
من عسان وسكران وموآخذ من رجل ما يصدر منهما من قول وفعل بعد له لعقل
كقتل وقذف ونحوهما . قال ابن رجب في شرح (الأربعين) النووية . ما يقع
من العصب من طلاق وعناق وعين وبه يؤخذ بذلك كله غير خلاف . واستدل

ومن صح طلاقه صح توكله فيه وتوكله ، ويصح توكل امرأة في طلاق .
والسنة أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامع فيه ، وإن طلق مدحولا بها
في حيض أو طهر جامع فيه بدعة محرم وبمع . لكن تنس رجعتها . ولا
سنة ولا بدعة لمستين حملها وصغيرة وآيسة وغير مدخول بها . ويقع
بصريحه مطلقا ، وبكنايته .

لذلك بأدلة صحيحة وتكر على من يقول بخلاف ذلك . ومن غصب حتى أغنى
وعنى عليه لم يقع طلاقه في تلك الحال لرواى عقله أشبه المجنون . (ومن صح
طلاقه) من جامع وبهر يعقله (صح توكله فيه و) صح (توكله) فيه أى الطلاق
لأن من صح تصرفه في شيء يجوز فيه أو كانه نفسه صح توكله فيه . ولأن الطلاق
إرادة منك فيصح التوكيد فيه والتوكيد فيه كالتنقيح . وله كبر لم يحد موكله حدا إن
يطلق متى شاء . لا وقت بدعه ولا أكثر من واحدة إلا أن يجعل له ذلك (ويصح
توكيد امرأه) زوجته أو غيرها (في طلاق) نفسها أو غيرها . هذا قال لزوجته
صحي . حيث كان لها ذلك متر حيا كوكيل ، وبطل برجوع روح عنه بوطء .
قاعدة . لو وكل في ثلاث فطلق واحدة أو وكل في واحدة فطلق ثلاثا طلقت
واحدة نصا .

(والسنة) يريد الطلاق (أن يطلقها) أى زوجته ضمنه (واحدة في طهر لم
يجامع) ها (فيه) أى في الطهر ثم يدعى بأن لا يطلقها ثانية حتى تنقضي عدتها إلا
طلاقا في صهر متعقب برجمه في طلاق في حيض فهو بدعه (وإن طلق) زوجته
(مدحولا بها في حيض) أو نفاس (أو) في (صهر جامع فيه) أى الطهر ومن
يستحملها أو عذقه على أكملها ويحويه بما معه وفورعه حالة الحيض والطهر الذى جامع
فيه (بدعة) أى طلاق بدعة (محرم ويقع) نصا (لكن تنس رجعتها)
من طلاق البدعة . ويحرم أن يطلق ثلاثا ولو مكات في طهر فأكثر لم يصح فيه .
لا بعد رجعة أو عهد محرم . (ولا سنة ولا بدعة لمستين حملها و) لا ل (صغيرة
وآيسة) لأنها لا تمتد بالأم . فلا تحتلف عدتها ، (و) لا سنة ولا بدعة ل (غير
مدخول بها) لأنها لا أعداءها فتصرف وتأخيرها (ويقع) الطلاق (بصريحه) الصريح
في الطلاق وغيره ما لا يتحمل غيره . وصح له اللفظ (مطلقا) أى سواء نواه بذلك
أو لا هارلا كان أو خطئا . (و) يقع الطلاق (بكنايته) وهى ما تحتل غيره

مع النة . وصريحه لفظ طلاق وما تصرف منه غير أمر ومضارع ومطلقة بكسر الـ لام .

وتدل على معنى الصريح (مع النية) أى به الطلاق (وصريحه) أى الطلاق (لفظ طلاق) أى المصدر فيقع بقوة أنت الطلاق ونحوه (وما تصرف منه) أى أصلا كطائى ومطلقة وطلقتك (غير أمر) كطئني (و) غير (مضارع) كتصفيين (و) غير اسم فاعل (مطلقة بكسر اللام) ومن قيل له : أطلقت امرأتك ؟ فقال . نعم ، وأراد الكذب طمعت وان لم ينو الطلاق لأن نعم صريح في الجواب والجواب الصريح بلطف الصريح ، وأحسنتها ، ونحوه فقال . نعم ، كناية إن نوى بها الطلاق وقع وإلا فلا . ومن طلق أو ظاهر من زوجته ثم قال عقبه لصرف شركتك أو أشركتك معها أو أنت شريكها أو منها أو كفى فهو صريح فيما عدا . ومن كتب صريح طلاق زوجته بما بين وقع وان لم ينو لأها صريح فيه هو فان لم أرد الا تجويد حتى أو عم اهل أو فرأ ما كنهه وقال لم أرد الا القراءة فل حكا . ويقع بأشارة من أحسن فقط لم بهما إلا بعض لدن فكنايه . وكناياته نوعان طاهرة وحسية . فطاهرة خمس عشرة . أنت حلية وبرية وبائس وثمة وثمة وحرة وأنت الحرج وحيتك على عارك ونزوحى من شئت وحلت بالأرواح ولا سليل أو لا سلطان لى عيتك وأعتنت وعطى شعرك وقنعى . والخمسة عشرون همى . اخرجى وادهى وذوقى ونجربى وحيتك وأنت بحلاه وأنت واحدة ولست لى مامراة واعتدى واستبرقى واعتلى والحقى - بهمة وصل وفتح الحاء - بأهلك ولا حاجه لى فيك وما بنى شئ . وأعدك الله وان الله قد طلقك والله قد أراحك حتى وجرى العه ولعد هراق ولعد السراح .

فائدة . من طلق فى قلبه لم يقع فان لفظ به أو حرك لسانه وقع ولو لم يسمع معه ، بخلاف قرأه فى صلاة . انتهى . ولا يقع بكنايه ولو طاهرة إلا بنية مقاربة للفظ ، ولا يشترط حالة الخصومة أو العصب أو سؤا صلابها ولو لم يرد أو أراد عبره اذن دبر ولم يقبل حكا . وأمرك بيدك كناية طاهرة تحدث بها ثلاثا ، واختارى نعمتك حفية ليس لها أن تطلق بها ولا بطنى نعمتك أكثر من واحدة . ويقع بكنايه طاهرة ثلاث ولو نوى واحدة على الأصح ، وبحية واحدة فان نوى أكثر وقع ما وراء . وقوله أنا طالق أو بائس أو حرام أو برى أو راد منك أو

وان قال : أنت على حرام أو كطهر أمي أو ما أحل الله على حرام فهو طهار ولو بوى طلاقاً . وان قال كالميتة أو الدم وقع ماواه ، ومع عدم بية طهار وان قال حلفت بالطلاق وكذب دُين ولزمه حكمك . ويعليك حر ومبعض ثلاث تطليقات ، وعبد الله .

قال كلبي واشترى واحدني وبعري وبارك الله عليك وأنت مبيحة أو مبيحة بغير لا يقع طلاقاً وان بواه لأنه لا يحمل الطلاق . وان قال : أنت طالق كل الصلح أو أكثره أو جميعه أو عدد الخصي ونحوه أو قال لها يا مائة طالق وقع ثلاث وان بوى واحدة . وان قال : أنت طالق أشد الطلاق أو أعطته أو أطولته أو مله الدنيا أو من الجسد أو على سائر المذاهب وقع واحدة ما لم يتوأكثر . والطلاق (لا) [تبعص بل جزء طلقه كهي وان ضيق بعض زوجته أو جزءاً إلا تفصل كبدنها وأذننها وأعضائها صلت ، وان حلق جزءاً يتفصل كشعرها ودمعها وسها ورعها لم يطلاق . (وان قال) لزوجته (أنت على حرام) فطهار ولو بوى به خلافاً (أو) ان قال أنت عبي (كطهر أمي) أو احل على حرام (أو ما أحل الله على حرام) أو يلزمي الحرام أو الحرام لآرم لي (فهو طهار ولو بوى) به (طلاقاً) ويأتي في الطهار . وان قال . فإشترى عبي حرام فان بوى امرأته طهار وان بوى فراشه فيمبين بها ، (وان قال) أنت عبي (كالميتة أو) قال أنت عبي ك (الدم وقع ماواه) من طلاق وظهار ومبين ، (ومع عدم بيه) الطلاق وظهار والمبين فهو طهار لأن معناه أنت على حرام كالميتة والدم ، (وان قال حلفت بالطلاق) لا أفعل كذا أو لأفعله (وكذب) بأن لم يكن حلف بالطلاق (دس) فيما بينه وبين الله تعالى (ولزمه) الطلاق (حكما) مؤاحدة له ماقراره (و) يعتبر عدد الطلاق بالرجال حرية ورفاً ، (يملك حر) ثلاث تطليقات . (و) يملك (مبعض ثلاث تطليقات ، (و) يملك (عبيد) ولو طرأ ربه كدسي تزوج ثم لحق مدار حرب فاسترق قبل أن يطلق ولو كان معه حرة (اثنتين) أي تطليقتين ولو مدرا أو مكاتباً . فلو عتق عبد الثلاث شرط فوجد بعد عتقه وقعت . وان عتقها بعثقه فعق لعبد الثالث . ولو عتق بعد طلعه ملك تمام الثلاث . وبعد طلقين أو عتق معا لم يملك ثالثه .

ويصح استثناء الصف فاق من طلاقات ومطلقات . وشرط تلغظ وانصاف معتاد وينته قبل تمام مستثنى منه ، ويصح سحب من مطلقه .

فوعى بعد طبعين لم ينفك كالحا حتى يسكن روحا غيره شروطه . وإذا قال : أنت لطلاق أو أنت طلاق ، أو أنت طالق . ولم يذكر إمرأه وعوده . فهو صريح . كإن أو مطلق أو نحوها به . ويقع واحدة ما لم يتو أكثر . فمن معه عدد وثم به أو سب يعنى معها أو تخصيصا عمل به ، والأول يقع بكل واحدة طلعه (ويصح استثناء لصف) . والاستثناء له من ثنتي وهو الرجوع ، يقال رثي رأس لغيره إذا عطفه إلى ورثه . فكأن المستثنى يرجع في قوله إلى ما قبله . ومصطلح إحداه بعض أخيه . لا أو ما يقوم مقامها من متكلم واحد (فأق) من الصف أيضا لأنه كلام متصل بأن به أن المستثنى غير مراد ، الأول فصيح . كقول حبيب : أنتي برء مما بعدون إلا أنتي بطريق (يريد به البراءة عما سوى الله عز وجل) ، (من) عدد (طلاقات) كما إذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين ولا واحدة يقع طلاقه ، وثلاثا إلا ثنتين إلا حلقه . مع ثنتان . وأنت طالق ثلاثا إلا واحدة . لا واحدة . وأنت طالق أربعاً إلا ثنتين يقع ثنتان أيضا . وثلاثا إلا ثلاثا أو إلا ثنتين يقع ثلاثا (و) يصح استثناء الصف فأقل من عدد (مطلقات) كموله . روجتني طانتان إلا فلاة ، أو روجتني الأربع طوالق إلا فلاة وفلاة (وشرط) في استثناء لطلقات (تلغظ) به فلا يكفي استثناءه بمبه (وانصاف معتاد) إما تلغظ كما إذا أتى به متوليا وإما حكما كأنقطاعه لسعال أو عطاس أو نفس ونحوه . بخلاف ما إذا كان انقطاعه بكلام معترض أو من ضوئ فانه يسمع صحة الاستثناء . (و) شرط أيضا (نيته) أي الاستثناء (قبل تمام مستثنى منه) وكذا شرط مدقق كقوله أنت طالق إن دعت نذاري ونحوه . (ويصح) أن يستثنى (سحب) لصف فأقل (من) عدد (مطلقات) فقط كما إذا قال . سأتى طوالق . واستثنى واحدة بقلبه ، لم تطلق ما لم يقل الأربع ونحوه ، قال فان سأتى الأربع أو ثلاث أو اثنتين طوالق واستثنى واحدة بقلبه طلعت في الحكم فانه في الإفصاح ، وظاهر المنتهى تطلق ما طلقا . وإن استثنى من سألها طلاقها دبر ولم يقل في الحكم ، وإن قالت طلق لسألك فقال . سأتى طوالق طلقت ما لم يستثنا

لا طلاقات ، وأنت طالق من موق تطلق في الحال ، وبعده أو معه لا تطلق ، وفي هذا الشهر أو اليوم أو السنة تطلق في الحال ، فإن قال أردت آخر الكل من حكما ، وغدا أو يوم السبت ونحوه تطلق بأوله ، ولو قال : أردت الآخر لم يقبل ، وإذا مضت منه فانت طالق تطلق بمضى اثني عشر شهرا ، وإن قال

ولو عدت فلا تطلق ، و (لا) يصح أن يستثنى عليه من عدد (طلاقات) فهو قال أنت طالق ثلاثا واستثنى عليه إلا واحدة وقت الثلاث ، و (وإن قال) أنت طالق من موق تطلق في الحال وكذا من موتك أو قبل موتك ، لأن ما قبل موته من حين عهد ائمة محل اطلاق ولا يقتضي انتحار ، وبطل موق أو موتك أو موتك يذيق في الحر ، انتهى عليه الموت لأن التصغير يقتضي أن تجزأ اليد من موق ، و (وإن قال أنت طالق) بعده (أي بعد موق أو موت) أنت طالق (معه) أي موق أو موت و (لا تنص) حصول البينة بالموت ، وإن قال : يوم موق مضى بأوله ، ودامت فانت طالق قبله شهر لم يصح وانت طالق خمس ، أو قبل أن تزوج ونوى وقوعه زوا أو وقع في الحال ، ولا لم يقع وإن عتقه بفعل مستعمل كان صعبا لبقاء أو شاء أعتق أو لبيته أو صرت ، أو فلت خبير بها ، أو عتقه على استحليل لदानه كأن ردت أمس أو جمعت بين الصبيان أو شرمت ماء الكور - ولا ماء فيه - لم تطلق في الخيع (و) إن قال أنت طالق (في هذا الشهر أو) في هذا (اليوم أو) في هذه (السنة تطلق في الحال ، فإن قال) الخيع (أردت) في الكل أن يقع (آخر الكل) أي كل وقت من هذه الأوقات أو في وقت كذا دين و (قبل) ذلك منه (حكما) لأن آخر هذه الأوقات وأواسعها معها لذلك لا يخالف لفظه إن لم يأت بما يدل على استعراق ارض للطلاق ، و (إن قال أنت طالق) بعد (أو) أنت طالق (يوم السبت ونحوه) أي يوم الخميس (بطلق بأوله) أي بطونع غيره ، (فهو وإن أردت الآخر) لم يدين و (لم ينص) ذلك منه - وانت طالق في عدد أو رجب ونحوه يقع بأولها ، وله وطء قبل وقوعه ، وأنت طالق إلى شهر أو إلى حول أو إلى أسبوع ونحوه يقع بمضيه (و) إن قال (إذا مضت منه) بالتسكير (فانت طالق تطلق بمضى اثني عشر شهرا) بالأهلة تمامه أو ناقصة لقوله تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) أي شهور السنة وبكل ما طلق في أثنائه بالعدد ثلاثين يوما . (وإن قال)

السنة فبإسلاح دى الحجة .

فصل ومن علق طلاقاً ونحوه بشرط لم يقع حتى يوجد ،
هو لم يلفظ به وادعاه لم يقبل حكماً . ولا يصح إلا من روح بصرح وكتابة
مع قصد . ويقطعه فصل بتسريح وسكوت لا كلام منظم كأنت طالق يا
زانية إن قت . وأدوات الشرط بحولين ومتى وإذا ، وإن كلمتك فأنت طالق

إذا مضت (السنة) بالمعرفة فأنت طالق (و) تطلق (بإسلاح) شهر (دى الحجة)
من السنة المعلق فيها . وأنت طالق إذا مضى شهر قبضى ثلاثين يوماً وادعى
الشهر فبإسلاحه . وأنت طالق كل يوم طلعة - وكان تمطع بهاراً - وقع في الحال
طلعة ، والثانية بعد ليوم الثاني والثالثة بعد اليوم الثالث [

(فصل) . في تعيينه بالشرط ما الشرطية أو إحدى أخواتها وبأن حكماً
(ومن علق طلاقاً ونحوه) كعتق (بشرط) مقدم كإذن دعات لدار فأنت طالق
أو مؤخر كأنت طالق إن دخلت الدار (لم يقع) الطلاق المعلق ونحوه (حتى يوجد)
الشرط وهو دخول الدار ، (هو لم يلفظ) الحائض (به) أى التعيق بل قال أنت
طالق (وادعاه) أى التعليل بأن قال أردت إن قت دى و (لم يقبل حكماً) ولا
بصح (تعيينه) إلا من روح (يصح تنجيؤه) منه حين التعيق (بصرح) كأنت
طالق إن جئت (و) د (كتابة) كأنت مصرحة إن دخلت الدار (مع قصد) الطلاق
الكتابة (ويقطعه) أى التعليل (فصل) بين شرط وجرائه (بتسريح) وتبليغ
وتكبير ونحوه (و) يقطعه أيضاً فصل د (سكوت) بين شرط وجرائه سكوتاً يمكنه
كلام فيه ولو من (و) لا (يقطعه فصل د) كلام منظم كأنت طالق يا زانية (١)
إن قت أو إن قت يا زانية فأنت طالق لأنه متصل حكماً ، وكذا لا يقطعه عطاس
ونحوه . (وأدوات الشرط) أى الألفاظ التى يؤدى بها معناه (بحولين) بكسر
الهمزة وسكون النون وهى أم الأدوات (ومتى وإذا) وأى بفتح الهمزة وتشديد
الياء ، ومن بفتح الميم ، وكلها وهى وحدها للتكرار لأنها مع الأوقات فهى بمعنى
كل وقت (و) إذا قال (إن كلمتك) أو إذا أو متى كلمتك ونحوه (وأنت طالق

(١) إنما مثل هذه الكلمة الفاحشة ولم يمثل بحرف « يا زانية » سبها على أن مثل هذا
الفصل لا يصح ولو كان طعناً . فتنه . للمصنف

فتحقق أو تنجى ونحوه تطلق ، وإن بدأ بك بالكلام فأنت طالق فقالت إن
بدأت بك به فعدي حر انحلت يمينه وتبقى يمينها ، وإن خرجت بغير إذن
ونحوه فأنت طالق ثم أدن لها فخرجت ثم خرجت بغير إذن أو أدن لها
ولم تنع ————— لم تطلق

فتحقق ، أو رجها فقال (تنجى ونحوه) كاسكتي أو مري ونحوه (تحقق) سواء
تصل ذلك بيمينته أو لا ، لم تنع غير ذلك الكلام ، وكذا لو سمعها تذكره سواء
فقال الكاذب عنه لعمه فإنه يبحث بصا لآه كلمها ، أو قال ، إن كنت طالق
طلعت بذلك وإن لم ينعم لآه كلام خارج عن ايمان ما لم يوكلاما غير ذلك الكلام
أو يرك عاداتها أو الاجتماع بها فلا يبحث (و) إن قال لزوجته (إن بدأتك
بالكلام فمات طالق فقالت) ص له (إن بدأتك به) أي الكلام (فعدي حر
انحلت يمينته) لأنها كنهه أو لا ما لم تنكر له به أن لا يبدأها بالكلام مرة أخرى
(وسبق يمينها) ثم إن بدنه بكلام حثت وعنى عبدها لوجود الصفة ، وإن بدأها
انحلت يمينها . وإن علقه بكلامها ريدا فكلمته لم يسمع كلامها بعبارة أو شمل أو
لخصص صوتها ونحو ذلك أو هو محمول أو سكران غير مصروعين أو كان أصم
ولولا المانع سمع أو كانه أو راحته ولم يبو مشاهرتها أو كلمت غيبا ريدا
وريدا^(١) يسمع لقصد به حث في السمع لا لئلا كلمته ميتا أو عائنا أو معنى
عبيه أو نائما أو هي مخونة أو أشارت له لأن الإشارة ليست كلاما شرعا . وإن
علقه على صفات واجتمع في عين واحدة كقوله إن رأيت رجلا قالت طالق وإن
رأيت أسود قالت طالق وإن رأيت فقها قالت طالق قرأت رجلا أسود ففيها
طلعت ثلاثا . (وإن) قال ما إن (خرجت بغير أدن ونحوه) كإل خرجت إلا
مادني أو حتى أدن لك (فأنت طالق ثم أدن لها فخرجت ثم خرجت) ثانيا (بغير
إذن) هـ (أو أدن لها) في الخروج (ولم تنع) ياديه فخرجت (طلعت) خلافا
للشافعية لأن الأدن هو الإعلام ولم يعلمها ولا يبحث بخروجها إن أدن لها كلما شاءت
بصا وإن قال لها . إن خرجت إلى غير الحمام فلا إذن فأنت طالق فخرجت إلى
غيره طلعت سواء عدلت أو لم تعدل ، وإن خرجت تريد الحمام وغيره أو خرجت

وإن عمه على مشتها تطلق عشيها غير مكرهه . أو عشيته اثنين بعشيتهما
كذلك ، وإن علقه على مشيته الله تعالى تطلق في الحال وكذا عتي .

إلى حمام ثم عدلت إلى غيره طلقت . ومتى قال كشت أذنت قبل منه يمينه . وإن
قال : إن قربت - مصم الرأى - أن ذكر كذا فالت طلق وقع بوقوعها نحو فمات
والصوقها بحدرائها وبكسر الرأى لم يقع حتى تسخطها . (وإن عمه) أى الطلاق
(على مشتها) كما قد قال أنت طالق (١) [أو إذا أو متى أو حيث أو أن
[أو أين] (٢) أو كيف أو أى وقت شئت (فعل عشيها) حال كونهما (غير
مكرهه) سواء شابت فردا أو تراخيا راضيه أو كارهه . هي عبارة لاقناع
ومنهى كذلك وهي الصواب . وعبارته في الاصناف والتشقيح . ولو مكرهه ،
قال في الاقناع وهو سفيه . قال في شرحه : لأن فعل المكره ملغى . انتهى
ولو شابت معها دون نطفها أو فاست قد شئت إن صحت شمس أو قد شئت إن
شئت أو شاء فلان لم يقع ولو شاء . (أو) أى وإن عمه (بعشيته اثنين) كأنه
طالق إن شئت وساء أو شئت ، أو إن شاء ربه وعمرو (هـ) لا يقع إلا بعشتهما
كذلك (أى غير مكرهين) واحتلما في العمومية والتثنية . (وإن عمه) أى
الطلاق (على مشته الله تعالى) كقولها أنت طالق إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله
أو إن لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله ، أو قسم الرضا كقولها إن شاء الله فأنت طالق
(تطلق) منه (في الحال) نصا . (وكذا) أى ومنش الطلاق في الحكم (عتي)
أى كما إذا قال عتي من شاء الله أو إن شاء الله فعتى حر عتي في الحال
نصا . وحكم تعيين عتي كطلاق . لكن يصح تعليق عتي بموت ، وإذا قال
لأمرئته أنت حرة إذا رأيت اهلا أو عند رأسه وقع الطلاق إذا رؤى الهلال
بعد غروب الشمس أو بعد تمام العدة قال بوى العيان - بكسر العين مصدر عيان -
أى يرى معاينة الهلال وهو ادراكه بحاجته البصر خاصة أو نوى حقيقته رؤيتها
فمن حكا ، وهو هلال إلى ثالثة ثم بقدر . وإن رأيت ريذا فالت طالق فواته
لا مكه ولو ميت أو في ماء أو رجاج شعاف خفت إلا مع نية أو قرينة - لا إن
رأت حيائه في ماء أو امرأة أو جالسته عيانه . وإن قال لزوجته أو من يوم

وان حلف لا يدخل داراً ولا يخرج منها فأدخل أو أخرج بعض جسده أو
دخل طاق الباب ، أو لا يلبس ثوباً من عزلها فلبس ثوباً فيه مه أو لا يشرب
ماء هذا إلا ما شرب بعضه لم يحنث ، ولعص شئاً لا ير إلا فعله كله ما لم
يكن له نية ، وان فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً حنث في طلاق وعناق
ويشفع ع ————— ير طالم تناول بيمينه .

مسكن هي دار وأول من قام من عبيدي فهو حر فقام بكل دفعه واحدة م يرفع
صديق ولا عتي . ومن حلف على مسك ما كولا لا أكله ولا ألقاه ولا أمسكه
فأكل بعضه ورعى لصيق لم يحنث (وإن حلف لا يدخل داراً أو) حلف
(لا يخرج منها) أي الدار (فأدخل) فيها بعض جسده في الصورة الأولى (أو
أخرج) منها (بعض جسده) في الثانية لم يحنث (أو دخل طاق الباب) أي باب
الدار لم يحنث (أو) حلف على امرأة (لا يلبس ثوباً من عزلها فلبس ثوباً فيه)
أي لثوب (منه) يخرج لم يحنث لأنه كلف لبس من عزلها ، (أو) حلف
(لا يشرب ماء هذا إلا ما) شرب بعضه لم يحنث (لأنه لم يشرب من بعضه . أو
حلف لا يبيع عبده ولا يهبه ولا يؤجره ولا يؤجره فباع أو وهب أو أجر بعضه أو
باع بعضه ووهب باقيه لم يحنث لأنه لم يبيع كله ولا وهب كله وإن حلف
لا يشرب ماء هذا لغيره فشرب منه أو لا يلبس من عزلها فلبس ثوباً فيه منه حنث
بخلاف ثوباً من عزلها (وإن حلف) ليعطي شيئاً لا ير إلا يعمه (أي المحلوف
عليه) كله ما لم يكن (أي يرجو) أي الخائف (به) أو يرضه تقتضي فعل
المعص من حلف لا يفعل هذا الوعيد لم ير إلا بأكله [كله] أو حلف لا يدخلن
الدار لم ير حتى يدخلها بجملته ، (وإن فعل) الخائف (المحلوف عليه) أي على
ثوب منه مكرهاً أو محبواً أو معصياً عليه أو نائماً لم يحنث ، وإن فعله (ناسياً
أو جاهلاً حنث في صلاق وعناق فقط أي دون نيتين المنكحة ، أو حلف بيمينه
فترك مكرهاً لم يحنث ، وناسياً أو جاهلاً يحنث في صلاق وعناق فقط قطع به في
الافقار ، وفان في منهي تعاقب الشفيع فترك مكرهاً أو ناسياً لم يحنث قال في
شرح المنهي . وقد يرضى بالترك أكثر فيه السببان فشق التحرر منه (وإن منع
غير طالم دون) وهو أن يريد طميط ما يحلف طاهره (بيمينه) لقوله بيمينه
ويحنث على ما يصدق به صاحب ، ولو كان الأول ملاحقة سواء كان المتناول

ومن شك في طلاق أو ما علق عنه لم يبرمه ، أو في عدده رجع إلى اليقين .
وإن قال لمن ظنها زوجته أنت طالق طلقت زوجته لا عكسها ، ومن أوقع
بزوجته كلمة وشك هل هي طلاق أو ظهار لم يبرمه شيء .

مطلوب ما أو غير مطلوب ولا طالم وأما الطالم فلا يبرمه . ومن حلف على روجه
لا معرفت متى شيئا غاضبه لم يحنك إلا بنية أو بسبب ما كان سبب بموته حماها ،
(ومن شك) والشك هنا مطلق التردد (في طلاق أو) شك في (ما) أي في وجود
شرطه لدى (علق عليه) لطلاق ولو كان الشرط عديميا كإن لم يقرم زيد يوم كذا ،
فزوجتي طالق وشك في قيامه في ذلك اليوم بعد مصبه (لم يبرمه) الطلاق وبه
ابوجه لأنه شك طرأ على يقين فلا يبرمه . فإن الموقن ومن ماله ، بورع الترام
الطلاق ، فإن كان المشكوك فيه رجيا راجعيا إن كانت مدحولا بها وإلا جدد
بكاحها إن كانت غير مدحولا بها أو انقضت عسها (أو) أي ومن شك في
عدده أي الطلاق الواقع عليه (رجع إلى اليقين) وهو الأقل ، فإن لم يبر أو حدة
طلق أم ثلاثا أو قال أنت طالق بعد ما طلق به فلان وجعل عدده فو حدة وبه
مراجعتها ويحل له وطؤها ، وإد قال لا مرأته إحدانا كما علس وهي منوية طلعت
وحدوها لأنه عيبا بنية أشبه بعينه بغيره . فإن لم ينو معينة أخرجت بقرعة نص
كما لو طلق معينة ونسبها فتميز بقرعة . ومق ظهر أن المطلقة غير المخرجة ردت
المخرجة لزوجها ما لم تروح فلا تتر إليه لعل حق غيره بها أو ما يحكم بالقرعة
أو يفرج بينهما حاكم لأنها لا يمكن الروح دفعها كإثبات الحكومات . وإد فإن
إن كان هذا الطائر عرايا لمصلحة طالق وحامها فعمره طالق ، وجعل لم تطلق
واحدة منهما لاحتمال كونه ليس عرايا ولا حاما (وإن قل لمن صها زوجته) فلا
(أنت طالق طلقت زوجته) نصا اعتسارا بالقصد دون الخطأ (لا عكسها) فإن
لقى امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحى بالمطعة لم تطلق امرأته فإنه في
الاقتناع وجزم في المسهي بوقوع الطلاق فقال . وكذا عكسها . فإن في شرحه لأنه
واجبها نصريح الطلاق كما لو علسا زوجته ولا أثر لظنها أجنبية لأنه لا يرد على
عدم إرادة الطلاق . انتهى . ومثله العلق (ومن أوقع بزوجته كلمة وشك هل
هي) أي الكلمة (طلاق أو ظهار لم يبرمه شيء) وإن شك هل طاهر أو حلف
بأنه لزمه بحث أدنى كعاريهما .

فصل (١٠) وإذا طلق حر من دخل أو حلا بها أقل من ثلاث أو عدد واحدة بلا عوض فيهما فله ولولي بحقوق رجعتها في عدتها مطلقاً ومن لها إسهاد، وتحصل بوطئها مطلقاً. والرجعية روجة في غير قسم،

(فصل ١١) الرجعة مفتوح الرأ. أمصح من كسرهما فانه الجوهري. وقال الأدهري
سكسر أكثر. وهي له من الرجوع وشرع إعادة مطلقه غير مائل إلى ما كانت
عليه غير عقد. فقال رحمه الله. (وإذا طلق حر) ظاهره ولو غير يعقل لأن
الرجعة إمساك وهو بمسكه (من) أي من روجة (دخل بها أو حلا بها) في تكاح
صحيح طلاقاً (أقل من ثلاث أو) صلق (عدد) من دخل أو حلا بها في تكاح
صحيح طلاقاً (واحدة بلا عوض) من المرأة ولا غيرها (فيهما) أي في طلاق الحر
والعد (فله) أي المطلق حر أكل أو عبدا رجعت في عدتها (ولولي بحقوق) طلق
بلا عوض دون ما بمسكه وهو عاقل ثم جن (رجعت في عدتها) أي المطلقة (مطلقاً)
أي سواء رصيت أو كرهت مريضاً كان أو محرماً أو مسامراً أو لا. لقوله تعالى
(وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) فان لم يكن دخل أو حلا بها فلا رجعة لأنه
لا عدة عليها فلا نمك رجعتا. وكذا إن كان التكاح فساداً كإلشهود فيقع فيه
الطلاق بائناً ولا رجعة لأنها أعادته إلى التكاح. فإذا لم تحل بالنكاح وجب أن
أن لا تحل بالرجعة إليه. وكذا إن طلق الحر ثلاثاً والعد اثنتين لأنهما لا تحل حتى
يسكن زوجاً غيره كما يأتي فلا رجعة. وكذا إن كان الطلاق نكاحاً لأنه إنما جعل
لتمتددي به المرأة من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة. وتحصل الرجعة
بلفظ راجعتها وارجعتها وأمسكتها ورددتها ونحوه، لا منكحتها أو تزوجتها.
(ومن لها) أي الرجعة (إسهاد) احتياطاً وليس من شرطها لأنها لا تقتصر إلى
قبول كسائر حقوق الزوج ولا إلى ولي ولا صديق ولا رضا المرأة كما مر ولا عدلها
إجماعاً. (وتحصل) الرجعة (بوطئها) بلا إسهاد (مطلقاً) أي سواء بوي به الرجعة
أولاً لا بمباشرة ونظر للفرج، (و) المطلقة (الرجعية روجة) بلحسبها الطلاق
والطهارة والإبلاء واللعان والخلع، ولها نفقة وإن لم تكن حاملاً إلى انقضاء
العدة، ويرث كل صاحبه إجماعاً (في غير قسم) أي ما عدا القسم فانه لا يقسم لها
صرح به الموفق والشارح والردكني في الخصا، ولعله مراد من أطلق.

وتصح بعد طهر من حصّة ثالثة قبل غسل ، ونعود بعد عدة بعقد جديد على ما بقى من طلائها . ومن ادعت انقضاء عدتها وأمكن قبل لاق شهر يحبس إلا بيته . وإن طلق حر ثلاثاً أو عبد اثنين لم تحل له حتى يطأها روح غيره في قبل سكاح صحيح مع انتشار ويكفي تغيب حشفة

ويباح لروحها وعقودها غيرها . ولها أن تترى به وتشرى . (وتصح) الرجعة (بعد طهر من حصّة ثالثة قبل غسل) لها نصاً ، وظاهره ولو شرطت في الغسل سنين ولم يحل للأرواح . وتصح أيضاً قبل وضع ولد متأخر . ولا يصح تعليقها بشرط ككلام طلقك فقد راجعتك ولو عكسه فقال برجعية ككلم راجعتك فقد طلقك صح التعليق وخلعت طلباً راجعها لأنه ملاق معيق بصفة . (و) لا (نعود بعد) غسل من حصّة ثالثة أو بعد فراغ من (عدة) إلا (بعد) جديد . ونعود إليه الرجعية إذا راجعها والثاني ادركها (على ما بقى من طلائها) وأقل ما يقضى به عدة حره من الأفراد وهي الحبس تسعة وعشرون يوماً وليلة ، (ومن ادعت انقضاء عدتها) بولادة أو غيرها (وأمكن) بأن معنى من يمكن انقضاءها فيه (قل) ت دعواها . و (لا) بقول دعواها انحصار عدتها (في شهر يحبس إلا بيته) نصاً فهو شرح : إذا ادعت أنها حاصت ثلاث حيضات في الشهر وجاءت بيته من الماء العذول من نظدة أمها عن برضى صدها وعندنا أنها رأت ما يحرم عليها الصلاة من الطلث وتمسك عدد كل فرس وتحبس بعد انقضاء عدتها والافهي كرامة فقال علي : قالون . ومعناه بالرومية أحصنت وإنما تصدق في ذلك مع أمكانه بغيره بخلاف ما رآه على الشهر . (وإن طلق) روح (حر) زوجته حرة كانت أو أمه حلالاً (ثلاثاً) دفعه وحدة أو دفعات . (أو) طلق (عبد) زوجته (اثنين) أن مطلقين ولو عتق قبل انقضاء عدتها (لم يحل له حتى يطأها روح غيره في قبل) ها ، لأن الوطء المعتبر شرعاً لا يكون في غيره . (شكاح صحيح مع انتشار) ويقدم بعضه في محرمات التنكاح لقوله عليه السلام : حتى تدوى عسلك ويدوى عيبك ، و ما يكون ذلك مع الانتشار فيسكتي بذلك ولو محبوا أو حصوا أو ذكّوا أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجها . أو كان الروح النادر دميّاً وهي ذمية ، (ويكفي) في حلها (تغيب حشفة)

ولو لم ينزل أو يبلغ عشرة إلا في حبس أو هاس أو إحرام أو صوم فرض أو ردة

١٠ - فصل - والايلاء - حرام

أو قدورها من مقطوعها (ولو لم يتر، لأن العبيّة هي اسراع، (أو) كان لم (يبلغ
عشرأ) لمعوم (حتى تسكح روحا غيره، أو كان حين وضعه فيها أجنبية لوجود
حقيقة الود، من روح في كاح صحيح، أو كان أوطه بحره لم يحس وصيق وقت
صلاة وفي مسجد، ولقص مهر حان ويحو ذلك، و (لا) يحمي وطه، (في حبص
أو) في (عاس أو) في (إح أو أو) في (صوم فرض أو) في (ده أو في ده أو
سكاح باطن، وفاسد لأن التحريم في هذه الصور لمعنى بها من الله تعالى بخلاف
التي قبلها ولأن السكاح في الفاسد لا يتر في الشرع في حال (علا (1) يدح
في قوله تعالى (حتى تسكح روحا غيره) ومن عاب عن مضيقته ثلاثا ثم حصر
في كرت به أنها سكحت من صاحبها وانقصت عدتها وأمكن ذلك بحصى من يتبع
له فيه سكاحها، داعب على ضنه صدقها إما بأمانتها أو بحرصه عما من يعرف حاجها
والأفلا، ومنها لو جاءت حاكا وادعت أن زوجها صنفها وانقصت عدتها فله
تزوجها أن ظن صدقها ولا سيما أن كان الروح لا يعرف

نفيه : إذا صنف الزوج ، وحقه ثلاثاً ، وقصت عدتها ، وزوجت غيره ، شكاح
مصحح ثم طلقها الثاني بعد أن وطئ وعادت لزوجها الأول ، فما تعود على طلاق
ثلاث باجماع أهل العلم ، وإذا طلقها دون ثلاث ، واقصت عدتها ، وزوجت من
أصهارها ، أو من لم يصهرها ، ومات منه ، وعادت إلى الأول فالمذهب أنها تعود على
ما بقى من طلاقها ، هذا قول أكابر أصحاب النبي عليه السلام منهم عمر وعطاء وأبي ومعاذ
وعمر بن حصين وأبو هريرة ، ورأى وعبد الله بن عمرو بن العاص وصلى الله
عليهم أجمعين وعنى بهم

(فصل، والإيلاء) بكسر الهمزة والمدة مصدر أي فذلّ وإيلاء وتبذير - تشديد
إلياء التحية - لغة: الحلف، وهو (حرام) لأنه يمين على ترك واجب، وكان

(۶) عن شرح اللمعي

وهو حلف روح عاقل يمكنه الوطء بالله أو صفة من صفاته على ترك وطء زوجته الممكن في قبل أسدا أو مطلقاً أو فوق أربعة أشهر ، ففي مصي أربعة أشهر من يمينه ولم يجامع فيها بلا عذر أمر به ، فإن أمر بالطلاق ، فإن امتنع طلق عليه حاكم ، ويجب بوطئه كفارة يمين ، وتارك الوطء ضرراً بلا عذر كقول

هو وصهار خلافاً في اجاهية ، (وهو) أي الإيلاء شرعاً (حلف روح) - لا سيد ، (عاقل) لا مجنون ، يصح خلاعه و (يمكنه الوطء - بالله) تعالى (أو) بر (صفة من صفات) كالحسن الرحيم ورب العالمين و (عاقل) على ترك وطء زوجته (لا أمته أو أجنبية) الممكن (جاعها) في قبل أسدا (كقوله ، والله لا وضئت أسداً ، (أو مطلقاً) من لم يقيد مده ترك الوطء بر من كقوله : والله لا وطئتك ، (أو) علق على ترك الوطء على مدة (فوق أربعة أشهر) مصرحاً بها أو ناكراً بأن يحلف أنه لا يعوها ويتوى فوق أربعة أشهر ، وسواء حلف في حال الرضا وغيره ، والروضة مسجون بها أو لا هنا ، ولاصل فيه فوله تعالى (في الدين يقولون من إنسانهم تمنع أربعة أشهر) الآية من حين يمينه ، ويترتب حكمه مع حصاء روح وجب بعض ذكره أن يمينه ما يمكنه الجماع به ومع عارض يرجى رويته كمنسوحه لأنه لا يمكنه مع ذلك الوطء (ففي مصي أربعة أشهر أو شبه من يمينه) ولو قناً (ولم يجامع فيها) أي الأربعة الأشهر (بلا عذر) من محو مرض وإحرام وحسن ظن أو نحوه (أمر به) أي جماع (فإن أي) أي امتنع من الوطء (أمر بالطلاق) إن طست ريث (من امتنع) من الوطء والاكفير والطلاق (طلق عليه) أي المؤلى (حاكم) نطلبها واحدة أو ثلاثاً أو فسخ وتنتحل يمين مؤبد مع ولو مع تحريم الجماع كما إذا كان في الحيض أو النفاس أو الإحرام ونحوه (ويجب بوطئه) أي الروح (كفارة يمين) لحنثه ، وأدنى ما يكفي من الوطء تعسب حشفة أو قدرها ولو من مكره أو ناس أو جاهل أو قائم أو مجنون أو أدخل ذكر قائم - لوجود الوطء واستيفاء المرأة حقها به أشبه بالوفاء فصدأ . (وتارك الوطء) لزوجته (ضرراً) بها (بلا عذر) له ولا يمين (كقول) في الحكم من صرب المدة وطلب الوطء والأمر بالطلاق إن لم يعف ونحو ذلك ، ومنه من ظاهر ولم يكفر

فصل في الطهارة عزم ، وهو أن يشبه زوجته أو بعضها
من تحرم عليه أو بعضها أو برجل مطلقاً لا شعر وس وطر ووريق
ونحوها ، وإن قالته لزوجها فليس بطهار وعيبها كفارته بوطئها مطوعة

(فصل - و الطهارة) مشتق من الطهر ، وإنما حص دوى سائر الأعضاء لأنه
موضع الركوب ، ولذلك سمي المركوب طهراً ، والمرأة مركوبة إذا عشت ،
فكأنه يشير بموه : أنت عني كصهر أى . أى ركوبها للوط . حرام كركوب أمه
لذلك ، والأصل فيه قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) الآية ، وهو
(عزم) إجماعاً حكاه ابن المنذر لقوله تعالى (وإهم ليعولون منكراً من الفواحش
وروراً) إذ قول المنكر والور من أكر الكبر ، (وهو) أى اظهار شرعاً
(أن يشبه) روح (زوجته أو) يشبه (بعضها) كظهورها وبدها ونحو ذلك (من
يحرم عليه) كأمه أو أخته من نسب أو رضاع وحماته وزوجة أمه ولو كان محرماً
عليه إلى أمه كاحت زوجته وحالتها (أو) يشبه زوجته أو لعصب أو عصباً منها
ن (بعضها) أى لعص من تحرم عليه كقوله أنت أو يدك أو وجهك كصهر
أى أو كيد أو رجل أو نعل أى ، (أو) يشبه زوجته (رجل) أو لعص منه
(مطلقاً) أى سواء كان الرجل ذافراً أو أجنبياً قال فى المنتهى وشرحه .
وإن قال لها أنت كظهر أبى طاهر أو قال لها عكسه أى أنت حائل كظهر أبى
بهماء أى الطلاق والظهار لإتيانه بصريحهما ، وجرم فى الشرح ولا فاضاع بأنه
ليس طهار فى الثانية إلا أن ينويه . انتهى . وقوله : أما مظاهر . أى على الطهارة
أو يرمى الصهار أو على المحرام أو يرمى المحرام أو أما عليك حرام أو أنا
عليك كصهر رجل أو كظهر أبى مع بية صهار أو قربنة دالة عليه طهار ، وإلا فهو
وتقدم لعص فى الطلاق ، (ولا) يصح التشبه بـ يشبه زوجته أو عصباً منها أو
شعراً ونحوه (بشعر وس وطر ووريق ونحوها) كروح وسمع وبصر ونحو ذلك
كأن يهول : شعرك أو سنك ونحوه عني كظهر أى أو حرام (وإن قالته) أى
قالت لزوجها (لزوجها) نظيره ما يصير به مظاهراً لو قاله (فليس بطهار) يجب
(عليها) أى الزوجة (كفارته) أى الظهار (بوطئها) أى الزوجة حال كونها
(مطوعة) لأنها أحد الزوجين وعليها التمكن لزوجها فل التكفير لأنه حق له
فلا تمنعه كسائر حقوقه . ولأنه لم يثبت لها حكم الطهار وإنما وجبت الكفارة

ويصح من يصح طلاقه . ويحرم عليها وطء ودواعيه قبل كفارته وهي
عق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين
مسكياً . ويكفر كافر عمال وعبد بالصوم وشرط في رقبة كفارة ونذر
عق مطلق إسلام وسلامة من عيب

تعليطاً ولها بدء الفدية والامتناع قبل التكفير . ويكره بدء أحد الزوجين
الآخر بما يختص به من كذا وأبي وأخي وأختي . قال الأمام أحمد .
لا يصح . (ويصح) الطهر (من) كل (من) أي دوح (يصح طلاقه) مسكياً
كان أو كاهراً أو عبداً كبيراً أو غيباً يعقنه لأنه يحرم كإطلاق أخرى بحراه وصح
من يصح معه . ويصح منجراً ومعتقاً ومخوفاً به . (ويحرم عليها) أي على مظاهر
ومظاهرها (وطء ودواعيه) أي الوطء كفدية واستمتاع به دون الفرج ونحو
ذلك (من) إخراج (كفارته) أي الصبر لقوله تعالى (في تحرير رقه من قبل أن
تتأس) وقوله تعالى (فصيام شهرين متتابعين من قبل أن تتأس) ولو كان
التكفير باصطعام ، بخلاف كفارة عيبه إخراجها قبل الخلع وبعد . وإن مات
أحدهما بعد طهار وقبل الوطء والتكفير سقطت كفارته وبرئها وترثه كما بعد
التكفير . (وهي) أي كفارته يطهر على الترتيب : (عق رقبة) مؤمنة ، (فإن لم
يجد) الرقة (فصيام شهرين متتابعين) حراً كان أو مسكياً ويرثه تيمت النية من
لئين لكونه واجباً وتيممها جهة الكفارة . ويأتي آخر الفصل . وسقطت التتابع
بوطء مظاهر منها ولو ناسياً أو مع عذر يبيح الفطر أو ليلاً لا وطء غيرها ،
(فإن لم سقط) لصوم الكافر أو مريض لا يرجى برؤه (إطعام ستين مسكياً)
منها حراً لكل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره ، ولا يضر وطء مظاهر
مها في أثناء الطعام . ويجزئ دفعها إلى صغير من أهلها ولو لم يأكل الطعام ويقبضها
له وليه ولا يجزئ الخبز (ويكفر كافر بمال) فإن كفر بالعق لم يجزئه إلا عتق
رقه مؤمنة فإن كانت يملكه أو ورثها أجزاء عنه وإلا فلا سبيل إلى شراء رقبة
مؤمنة . ويتعين تكفير باطعام إلا أن يقول الذي لمسه أعتق عبدك المسلم عني
وعني ثمه فيصح ، ذكره في الاقتناع . (و) يكفر (عتد بالصوم) أي صوم
شهرين متتابعين كالحر (وشرط في) إجراء (رقه) في (كفارة) مطلقاً (و) في
(نذر عتق مطلق إسلام) ولو كان المعتق كافراً (و) شرط فيها (سلامة من عيب

مضر بالعمل ضرراً يئس، ولا يجرى التكفير إلا بما يجرى مطرة، ويجزى من البر مد لكل مسكين ومن غيره مدان

فصل في وجوب العتق من قذف زوجته بالزنا لفظاً
السند من قذف زوجته بالزنا لفظاً

مضر بالعمل ضرراً يئس، لأن المقصود تليث الفرج وتمكينه من التصرف لنفسه وهذا غير حاصل مع ما يضر بالعمل كذلك كعمى وشلل يد أو رجل أو قطع إحداهما أو سائة أو وسطى أو إهام من يد أو رجل أو حصر ونصر من يد واحدة، ووطع أمه واحدة من إهام أو إهمدين من غيره كقتل الإصبع (ولا يجرى التكفير إلا بما) أي قوت (يجزى) إخراج (مطره) وهو كان قوت منه غير ما يجرى بها، ولا يجرى أن يندى المسكين أو يعشيم بخلاف مد إطعامهم ولا تجزى القسمة (ويجرى) في كفارة ما يجرى في المطرة وهو (من البر مد) واحد وهو نصف دج يكيل مصر يعطى (للكل مسكين) ومن غيره (أي البر وهو الصغير وغير الربيب والأفط) مدان (نصف صاع وذلك قدح يكيل مصر، ومن أخرج آدم مع إخراج ما يجرى نصاً كما في [الافتداع] ولا يجرى في (١) كفارة عني ولا صوم ولا إطعام إلا بنية بأن ينويه جهة الكفارة. ويقدم ولا يسكن به لتعرب أو الله تعالى فقط

(فصل في وجوب اللعان) واشتقاقه من اللعن وهو الطرد والابتعاد لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً، وقبل لأن أحدهما لا يصدق عن كونه كاذباً فتحصل اللعنة عليه وشترها شهادات مؤكدة بأيمان من الجانبين مقرونة بلعن من زوج وشخص من زوجة قائمة مقام حد قذف أو تعزير في جانبه أو حبس في جانبها. ويشترط أن يكون (بين الزوجين) ولو قبل الدخول ولها نصف الصداق إذا لاعنها قبله (بالعين عاقلين) لأنه إما بين أو شهاده وكلاهما لا يصح من مجنون ولا غير بالغ إذا عبرة بعولم ولو فني أو غاسق أو دميم أو أحدهما، وأن يتقدمه دفها بالزنا وأن تنكبه ويستمر مكذبها إلى انقضاء اللعان ويسقط ما لزمه مقدمها بتصديقها أو ناقمة اليقين عليها (ل) أجل (إسقاط الحد) تعيل ليجوز (من قذف زوجته بالزنا لفظاً) ولو ظهر وطئ فيه

وكذبت له لعانها بأن يقول أربعا : أشهد بالله أنى لصديق في رميته به من الرما . وفي الخامسة : وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم تقول هي أربعا . أشهد بالله أنه لكاذب فيما رماني به من الرما . وفي الخامسة : وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . فإذا تم سقط الحد وثبتت الفرقة المؤبدة . وينتفى الولد بتغير .

قبل أو در بأن قال ديت في فلاك أو درك (وكذبت) الزوجه لمقدومه ويلزمه ما يلزم بقدر أجنبية ، (فله) أى الزوج (لعانها) ليسقط الحد عنه ولو لاعت وحده ولم يلاعن هي ، وصحته (بأن يقول) روح أولا (أربعا : أشهد بالله أنى لصديق فيما رميته به من الرما) ويشترط أن يحضرها ولا حاجة لأن تسمى أو بسبب الأفع غيرتها (و) يزيد (في الخامسة) وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) ولا يشترط أن يقول . فيما رميته به من الرما . (ثم تقول هي) الزوجه (أربعا) أيضا . (أشهد بالله أنه لكاذب فيما رماني به من الرما . و) يزيد (في خامسة . وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) . ولا يشترط أن تقول . فيما رماني به من الرما . وسبب يلاعنها فيما وبحصة جماعه ، وأن لا ينقصوا عن أربعة رجال ، ويشترط حضور حاكم ويعزر بقدر روجه الصغيرة والمنجونة ولا لعن لأن التكليف شرط كما تقدم . (فإذا تم) اللعان بينهما (سقط الحد) عنها وعنه إن كانت محصنة أو التزم بر أن لم تكن كذلك (وثبتت العرقه المؤبدة) بين المتلاعنين ولو فلا فعل حاكم لأن لم يصرق بينهما حاكم . وثبتت التحريم المؤبد ولو أكدت نفسه (وينتفى الولد) عن الملاء (بنفيه) له . ويعتبر بغير ذكره صريحا كقوله . أشهد بالله لقد ريت وما هذا ولدى ويتم اللعان . ونعكس هي فتقول : أشهد بالله لقد كذبت وهذا الولد ولده وتتم اللعان لأنها أحد الزوجين فكان ذكر الولد منها شرطاً في اللعان كالزوج . أو ذكره تصمنا كقول روح مدع رماها في طهر لم يطأها فيه لانه اعترضا . أشهد بالله أنى لمن الصادقين فيما ادعيت عليها أو رميته به من الرما . ونعكس هي . ولو نفي عدداً من الأولاد كعاه لعان واحد ، ومتى أكدت نفسه بعد بغير حد لمحصة وعزر لعيرها كدمية ورفيقه ، وانخر السب من جهة الأم إلى جهة الأب كالجزار ولان من موالى الأم إلى موالى الأب يعق الأب وعلى الأب ما أنفقته الأم قبل استحقاقه ، ذكره في المعنى والافتقار

ومن أنت زوجته بولد بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعهما أو لدون أربع سنين مد أبائهما ولو ابن عشر لحقه به ولا يحكم ببلوغه مع شك فيه . ومن اعتق أو باع من أقر بوطنها فولدت لدون نصف سنة لحقه والبيع باطل

وشرح المنتهى ويتوارث لأن المكذب منه والولد أبى ، مستحقه بعد نفيه . ومن استحقه ورثه الملاحى بعده لم يلحق نساء ، والنوماء ، أحوال لأم .

ثم أخذ المصنف يتكلم على ما يلحق من نسب فقال : (ومن أنت زوجته بولد بعد نصف سنة) أى ستة أشهر (مد أمكن اجتماعهما) ولو مع عيبه فوق أربع سنين ، ولا ينقطع الإمكان بحبس (أو) أنت به (لدون أربع سنين منذ أبائهما) زوجها ، (ولو) كان الروح (ابن عشر) سنين فيهما (لحقه) أى الروح (منه) أى الولد لإمكان كونه منه حفظا لنفس واحتياطا لحدثه الولد لئلا يشك . ومع هذا لا يكفل به مهر . إن لم يثبت الدخول أو الخوة ولا ثبت به عنه ولا رجعه لعدم ثبوت موجها ، (ولا يحكم بدفعه) أى الروح لاستثناء الحكم بدفعه بقينا لترتيب الأحكام عليه من التكليف ووجوب الغرامات فلا يحكم به (مع شك فيه) أى فى بلوغه ولأن الأصل عدمه . وإن ولدت وجميعه بعد أربع سنين مد طلقها وقبل انصاء عدتها أو ولدت لأحد من أربع سنين مد طلقها وقبل انصاء عدتها لحق به المطلق لأن الرجعية فى حكم الزوجات فى أكثر الأحكام أشبه ما قبل الطلاق . ومن أخبرت بموت زوجها فاعتدت ثم تزوجت ثم ولدت لحق بزواج ثان ما ولدته لنصف سنة أكثر منذ تزوجت نساء لأنها فراشه ، وأما ما ولدته لدون نصف سنة وعاش فيلحق بالآول لأنه أس من الثاني يقينا . ومن نكحت عليه إقرار أنه وطنى أمته فى الفرج أو دونه فولدت لنصف سنة فأكثر لحقه نسب ما ولدته لأنها صارت فراشا له بوطنه ، ولو قال عرت أو لم أنزل ، وإن أقر بالوطء مرة ثم ولدت ولو بعد أربع سنين من وطنه لحقه نسب ما ولدته . ومن استلحق ولدا لم يلحقه ما تلده بعده بدون إقرار آخر ، (ومن أعثن) أمة أقر بوطنها (أو باع من) أى أمة (أقر بوطنها فولدت) ولدا (لدون نصف سنة) منذ اعتقها أو باعها (لحقه) أى المعتق أو البائع ما ولدته لأن أقل مدته الخل نصف سنة فما ولدته لدونها وعاش علم أنها كانت حاملا به قبل العتق أو البيع حين كانت فراشا له (والبيع باطل) لأنها أم ولد والمعتق صحيح ولو كان قد أسير أمها قبله .

باب العدد

وتسع الولد أمه في النسب إجماعاً فولد قرشي ولو من غير قرشية قرشي ، وولد قرشية من غير قرشي ليس قرشياً . ويتبع أمه في الحرمة والمات ، فولد حرة حر وإن كان من رقيق ، وولد أمه ولو من حر رقيق طائفة أمه إلا مع شرط أو عرور فيكون حراً . ويتبع في الدين حيدرهما ، فهو زوج من حرة كتائية . فما منه يكون مسماً ، وإن تزوج كتائي حرة بحوسه . أو تسمى بأمة بحوسه . فما منه يكون كتائباً ، إن كان لا تخل ذبيحته ، ولا لمس مسكاه لو كان أثنى . ويتبع في النعاسة وتحريم السخاخ والدكاه والاكل أحدهما . فمثل يحرم الأكل لتبعته لأحدهما وهو أحار إن هو الحرس المحرم الأكل دون أميهما الذي هو لعرس الظاهر إباح الأكل .

(١) باب العدد (١) واحدها عدة تكرير الغير ههما ، مأخوذة من العدد مفتحة لأن أصله عدة لعدد الأرماء والأحوال كالخمس والأشهر ، والمقصود منها لعدد المرأة الرحم ، وهي أربعة أقسام تبعدي يحصى كعدة المتوفى عنها من روح لا يحصى به لولده (٢) ولعنى يحصى كالأخماس أو الخمس الأقران والتعدد أعلى كالتوفى

(١) في الأصل والماء المطبوع بمكة العدد ، ولعله كان في نسخة الشارح العدد ، كما هو في المتن طبعة سفييه ودمشق ومخطوطة لشح ابن ماجة بدلين قوله « واحدها عدة »

(٢) يظهر من حكمه بالغة في ذلك ، فكثيراً ما سكره المرأة زوجها وتبوى غيره ، وربما تسمى هي والذي تبواه في هلاله نروح بقل أو سم أو نحو ذلك . فالأصل رجل فتكحت امرأته عقب موته اتهمت هي والروح الثاني بأنهما سعيان في فتنه أو ستماء أو سحره ، ويطلق بهما التواصل في حياته . وقد يؤدي ذلك إلى فتنه ، ولا يحصى هذا بالمدحول بها بل يأتي في غيرها ، وهذا ظهرت الحكمة في حرص عدة لوفاء على غير المدحول بها . ولا يمكن لدفع الهمة مرور مدة غير صوبلة من الموت والشكاح . فكانت في الجاهلية وأول الإسلام تفرص سنة كاملة ، ولكن ذلك فيه ضرر شديد على النساء لأن أكثر ما تنصر المرأة في الأكثر أربعة أشهر كاذل عيبه حكم الإيلاء . مع ما جاء في الآثار عن أمير المؤمنين عمر وابنته أم المؤمنين حفصة رضي الله عنهما ، فعزل الإسلام المدة إلى أربعة أشهر وعشر =

لاعدة في فرقة حتى قبل وطء وختوة . وشرط لوطء كونه يوطأ مثلها ،
وكونه يلحق به الولد . ولحلوة مطاوعة

عنها يمكن حملها اذا مضت أقرانها في أثناء الشهوة وبالعكس كعدة الموطوءة التي
يمكن حملها من يوطئها . وهي الترخيص المحدود شرعا (لا عدة) واجبة (في فرقة)
روح (رحي) قبل وطء (و) قبل (حلوه) ولا مقبلة أو لمس (و شرط) في
عدة (لوطء كونه) أي الموطوء (يوطأ مثلها وكونه) أي الواصي . (يلحق به
الولد) فان وطئت بنت دون تسع أو وصي . ابن دون عشر فلا عدة لذلك الوطء
لتيقن براءة الرحم من الحمل . (و) شرط (ختوة مطاوعته) . أي مطاوعة الروجة
لزوجها فان حلاها مكرمه على الخوة فلا عدة لأن اخوة بنت أقيمت مقام الوطء .

== وأعدت المرأة على الصبر . تمتعها من الرينة والصب مع أنها لو تربت وتصب
عقب الموت أو بعده بمدة يسيرة لانهت وهذا طهرت الحكمة في فرض ذلك
المدة وفي إيجاب الإحدا . والكاح بعد مرور ست المدة لا يوقع في تهمة لاحتجاب
أن الرعية إنما حدثت في اثنتان

فأما الحامل فعلى القول بأن المنوق عنها ماملا تنقضي عدتها بوضعه ولو عقب
الموت بلحظه ليس فيه مخالفة لما سبق لأن الحامل التي تصع قبل مضي أربعة أشهر
وعشر لا بد أن يكون في العالب قد كان حملها صاهرا معروفا قبل الموت ، ومن ظهر
حملها وعرف يسر أن تكره روجها وتسمى في هلاكه لتسكح غيره فلا يخفى أن
تهم . وعلى لقول بأنها تعدد أبعاد الأجلين الأمر واضح . والمطقة اذا نكحت
عقب لطلاق اتهمت لسان مثل أي الذي نكحته وانهم هو بافادها ، لكن اذا
لم يكن الروح قد دخل بها فلا محذور في تلك التهمة ، وانما يصير ذلك اذا كان بعد
الدخول ومن هنا تطم الحكمة في مد عدة طلاق المدخول بها الى ثلاثة قرو . مع
أن براءة الرحم تعرف بعرف واحد كما شهد به الشرع بالانقصار عدله في استبراء
الأمه . ومن قال ان عدة المختمه فر . واحد أي حيصة له أن يجيب عما تقدم بأن
الاحتلاع نفسه موقع في التهمة فلا فائدة في دفعها تطويل المدة . ونعد فلا أدعى أن
الحكمة التي صهرت لي هي عنة يدور الحكم معها . ولعلك اذا تدبرت تصل الى أنعد
ما ظهر لي والله الموفق . المعلى

وعنه ما ولو مع مانع . وتلزم لو فاة مطلقا . والمعدات مست : الحمل وعدتها مطلقا الى وضع كل حمل تصير به أمة ام ولد . وشرط لحوقه للزوج . واقــــــــــــــد

لأنها مظنة ولا يكون كذلك إلا مع التمكن ، و شرط الخلوة أيضا كونها يوطأ
منها وكونه يلحق به الولد كما في الوطء ، وأول ، (و) شرط للخلوة (عليه) أي
الروح (بها) أي الروجة فلو حلاها أعني لا يبصر ولم يعم بها أو تركت مخرج
من البيت بحيث لا يراها البصير ولم يعم بها الروح فلا عدة لعدم التمكن الموجب
للعدة . وحيث وجدت شروط الخلوة وجبت العدة لقضاء الخلق بذلك . (ولو)
كانت الخلوة (مع مانع) شرعي أو حتى كاحرام وصوم وجبت وعنه ورتق
إباحته للحكم بمجرد الخلوة التي هي مظنة الإحصاء دون حقيقتهما (١) (ونرم) العدة
(بوفاء مطلقا) أي كبير الأكل الروح أو صغيرا يمكنه الوطء أو لا حلاها أو لا
كبرية كانت أو صغيرة لعموم قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويبدون أرواحا
يتربص بأنفس أربعة أشهر وعشرا) ولا فرق في عدة بين نكاح صحيح وفاسد
نصا ولا عدة في باطن الا بالوطء . (والمعدات ست) إحداها (الحامل وعدتها
مطلقا) أي من موت أو غيره كطلاق وفسخ حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو
كافرة (الى وضع كل حمل) فان كان احمل واحدا حتى ينفصل كله ، وان كان أكثر
حتى ينفصل باقي الأخير لقوله تعالى (وأولات الأمان أجعلن أن يصعن حملن)
وبما بعض الحمل يوجب بقاء بعض العدة لأنها لم تصح حينها بل بعضه ، وظاهره
ولو مات بطنها لعموم الآية . قال في شرح المنتهى قلت ولا عدة هاجيث يجب
للحامل لأن البعثة للحمل والميت ليس علما لوجوبها . انتهى . ولا تنقضي عدة
حامل إلا بوضع ما (تصير به) أي الحمل (أمه أم ولد) وهو ما تبين فيه خلق
الإنسان ولو حصيا (وشرط) لانقضاء عدة حامل بوضع حمل (خوفا) أي الحمل
(للزوج) فان لم يبحه لصهره أو لكونه مسوحا أو حصيا أو لكونها أنت به
لدون نصف سه منه نكاحها لم ينقض به عدتها . (وأول مدته) الحمل الذي

(١) الأول: أن يقال إن لما في الشرع من ألتاح احتمال الإصابة ، والحل ودرق لا يتم محاولة الإصابة مسبقا بغير احتمال حملها ، وللمة يحمل رولها ، ويهدد بدهم الناس بين ما هنا وما مر قريبا وتأمل - المصطفى

سنة أشهر وعالها تسعة وأكثرها أربع سنين . ويباح إلقاء نطفة قبل أربعين يوماً بدواء صباح . الثانية المتوفى عنها بلا حمل فتعتد حرة أربعة أشهر وعشر ليال عشرة أيام وأمة نصفها ومبعضة بالحساب ، وتعتد من أبائها في مرض موتها الأطول من عدة وفاة أو طلاق إن ورثت

يعيش (ستة أشهر) بقوله تعالى (وحمله وحضاله ثلاثون شهرا) مع فوته تعالى (والولادات برخص أولادهن حولين كاملين) والعصا انقضاء مدة الرضاغ لأنه يفصل بذلك عن أمه ، وإذا سقط حولان من ثلاثين شهرا بقي ستة أشهر هي مدة الحن (وعالها) أى مدة [الحن] (تسعة) أشهر لأن غالب النساء يلدن كذلك (وأكثرها) أى مدة حمل (أربع سنين) لأن ما لا يقدر فيه شرعا يرجع فيه الى الوجود وقد وجد من تحمل أربع سنين وامرأة محمد بن مخلان حملت ثلاثة بطون كل دفعة أربع سنين ، وبقي محمد بن عبد الله بن الحسن بن بطش أمه أربع سنين . وأول ما يتبين فيه خلق ولد أو ثمانية يوماً وعالها على ما ذكر محمد بن عيسى وابن حمدان وغيرهم ثلاثة أشهر (ويباح) لائق (إلقاء نطفة قبل) تمام (أربعين يوماً) شرب (دواء صباح) وتقديم في الحبيص . (الثانية) من المعتدات (المتوفى عنها) زوجها (بلا حمل) منه وإن كان من غيره كأن وضعت اسمه لحملت ثم مات زوجها اعتدت بوصح الحمل للشبه واعتدت لفوطة بعد وصح الحمل لأنهما حقاً ، لأدبيين فلا يتداخلان كالدينيين ، ويجب عدة وفاة حتى ولو كان المتوفى لم يولد مثله ولم يوحاً مثله وقبل خنوة وقدم قريباً ، (فتعتد) زوجة (حرة) أربعة أشهر وعشر ليال عشرة أيام (للآية ، والنهار تبع لليل ، (و) تعتد (أمة) توفى عنها زوجها (نصفها) شهرين وخمسين ليال بحسبة أيام لاجتماع الصحابة على تنصيف عدة الأمة [(و) تعتد أمه] (مبعضة) مات عنها زوجها (بالحساب) من نصفها حر تعتد ثلاثة أشهر و [سبعة أيام] ونصفها كسر الكسر فصار ثمانية أيام . ومن ثلثها حر شهرين وسبعة وعشرين يوماً مع جزر الكسر أيضاً . وإن مات في عدة من أمائها في لصحة لم تنتقل عن عدة الطلاق لأنها أجنبية منه في النظر والتوارث ولخوف طلاق ونحوه ، (وتعتد من أمائها) زوجها (في مرض موتها) بحوف قرارا (الأطول من عدة وفاة أو) عدة (طلاق إن ورثت) عنه بأن كانت حرة مسلمة ولم تكن جاءت اليثوه من قبلها بأن لم تسأله طلاقها فيجب عليها عدة

والأعدة طلاق . الثالثة ذات الحيض المفارقة في أحبة فتعد حرة ومبعدة بثلاث حيضات وأمة بحيضتين . الرابعة المفارقة في الحياة ولم تخص لصغر أو اياس ، فتعد حرة بثلاثة أشهر وأمة شهرين ومبعدة بالحساب . الخامسة من ارتفع حصها ولم يعلم ما رفعه . فتعد _____

ونفاة كالمجموع ولأنها مضافة فيها عده لطلاق وتدرج اقسامها في الأكثر (وإلا)
 من لم ترث من كانت أمه أو دمية أو حرة العرفه من قبلها بأن سألته صلابه
 فتعد (عده طلاق) لا عبر لاقطاع أثر النكاح لعدم إرثها منه ولا تعد موت
 من بقست عدها منه بخص أو شهر أو وسع حمل ولو ورثت (لثالثه) من
 المعتدات (دات الخصاص المأخوذة) أي التي هرب زوجها (في الحياه) بعد دخول
 أو حووه وهو طلقه ثلثه إجماعاً في العروص (معتد) وجه (حرة) ووجه
 (معتد) مسلمه كانت أو كافرة (ثلاث حيضات) بقوله تعالى لا والمصلقات
 ترضى بأنفس ثلاثة فروع (م) ولفظ الحيض (و) وتعد أمه بخصتين (م)
 الحديث وروى الأمه حيضتان وليس لصبر عده ولا يعتد بخصه صحت فيها من
 يعتد بعدها بثلاث حيض كواحد من في شرح لا عده فيه خلافاً بين أهل العلم
 ولا تحل لغيره إذا انقطع دم الاحيه حتى تمسك وتنقطع بقية الاحكام بانقطاعه
 (لرابعه) من المعتدات (معتد) في احياه ولم تخص لصبر أو ييس فتعد
 حرة (ثلاثة أشهر) بقوله تعالى لا واللاتي ينس من النحيص من سائلكم إن اردنكم
 فعندن ثلاثة أشهر (م) من حين العرفه قال هروفا في صف القليل أو الهارعتد
 من ذلك الوقت أي مثله في قول أكثر العلماء من كان الطلاق في أول الشهر اعتبر
 ثلاثة أشهر بالأهنة وإن كان في أثنائه اعتدت بعينه وشهرين بالأهنة كامتين كانا أو
 بأفصين ومن الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً سكره الأول لأن الشهر نطق على
 ما بين هلالين مطلق وعلى ثلاثين (و) تعتد (أمه) لم تخص (بشهرين)
 لصا (و) تعتد (معتد) لم تخص كذلك (بالحساب) تريد على الشهرين من
 الشهر الثالث قدر ما فيها من الحرية من ثلثها حر تعتد شهرين وعشره أيام ومن
 نصفها حر تعتد شهران ونصف شهر ومن ثلثها حر تعتد شهران وعشرون يوماً
 وأم ولد ومكانة ومدبره في عده كأمه لأنها بمنزلة وكذا مطلق عتقها على صفة قبل
 وجودها (الخامسة) من المعتدات (من أربع حيض) ولم تعلم ما دفعه فتعد

للحمل عالب مدته ثم تعتد كآيسة . وإن علمت ما رفعه فلا تزال حتى يعود
فتعتد به أو تصير آيسة فتعتد عدتها . وعدة بالغة لم تحض ومستحاضة مبتدئة
أو نسيه كآيسة . السادسة امرأة المفقود تريض - ولو أمة - أربع سنين إن
انقطع خبره لعبة طاهرها الهلاك وتسعين منذ ولد إن كان ظاهرها السلامة
ثم تعتد للوفاة .

نحمل عالب مدته (سعة أشهر ليعم براهه وحمل) ثم تعتد (بعد ذلك) (كآيسة)
على ما فصل أعلاه في الحرة والمستحاضة والأمة (وإن عشت) من (وضع حصنها) (ما رفعه)
أى حيض من مرض أو رضاع ونحوه (فلا يزال) مريضه في عدة حتى (يعود)
حيضه (فتعتد به) وإن حال لها من عدم آيسها منه فتأولها عموم قوله تعدى
في المطلقات تريض ما فصل ثلاثة فروع (أو لا تزال مريضة حتى) (تصير
بسة) أى من إياس (فتعتد عدتها) أى الآيسة لقوله تعالى (واللاتى ينس
من حيض) الآية . (وعدة ما علم لم تحض) ولم يرتبها كآيسة . (و) عدة
(مستحاضة مبتدئة) (أو مستحاضة) (ناسية) وقت حصنها (كآيسة) ثلاثة أشهر
إن كانت حرة جماعت وشهر إن كانت أمة . (سادسة) من المعتدات (امرأة
المفقود) أى من انقطع خبره لم يعرف حياته ولا موته (تريض) امرأته (ولو)
كانت (أمة) (نسيه) أربع سنين (إن) كان (انقطع خبره) أى المفقود
(لعبة طاهرها هلاك) كمن علم من نسيه أو نسي معارفه أو بين الصعين حال
الحرب ونحو ذلك وسأوت ثلثه الحرة بها لأن تريض المدة المذكورة ليعلم حاله
من حياته أو موت وذلك لا يحدث بحال زوجته . (و) تريض ثمة (تسعين)
سنة (مبدون إن كان) انقطع خبره أميه (طاهرها السلامة) كأل سهر لنجاسة
أو صلب عد أو سياحة ونحوها . (ثم تعتد) زوجته في الحالين (للوفاة) أربعة
أشهر وعشرا إن كانت حرة ونصفها إن كانت أمة ولا تغفر زوجة المفقود في ذلك
لنزلها إلى حكم حاكم نصرت المدة وعدة الوفاة . ومن طهر موته باستحاضة أو بية
ثم قدم فكتمفقود فترد إليه روحه إن لم تطأها أرواح الثاني ويحير الأول إن كان
الثاني وطني . بين أحدهما وتركها وله الصداق . ونقص البينة ما تلف من ماله بسبب
شهادتهما قال في شرح المنهى . قلت إن بعد تصمين المباشر والا فالصمان عليه

وان طلق غائب أو مات فأبتداء العدة من الفرفة . وعدة من وطئت بشبهة أو رنا كملقة إلا أمة غير مزوجة فتستراً بحبسة . وان وطئت معتده بشبهة أو زنا أو نكاح فاسد أتمت عدة الأول ولا يحسب منها مقامها عند ثان ثم اعتدت ثان . ويحرم إحـ

لأنه معصم على المنسب ، (وان طلق) روح (غائب) عن زوجته (أو مات) عنها (فأبتداء العدة من) وقت (الفرفة) أى الطلاق أو الموت وان لم نجد لان الاحداد ليس شرحاً لانقصاء العدة . وندت ذلك بنية أو أحبرها من تشبه (وعدة من وطئت بشبهة أو رنا) حرة كانت أو أمة مروجة (كـ) عدة زوجته (مطلقه) لأنه وطئ . ينتهى شئ ارحم فوجت العدة منه كالوطئ فى النكاح (إلا أمة غير مزوجة فتستراً) (وان وطئت بشبهة أو رنا) بحبسة (لأن استبرأها من الوصـ المباح يحصل بذلك فكذلك غيره ، ولا يحرم على زوج حرة أو أمة وطئت بشبهة أو رنا فى عدتها غير وطئ فى فرج لأن تحريراً لها من يخص الفرج فأبيح الاستمتاع بما دونه كالخص ، ولا يفسخ نكاحها برنا . لصا . (وان وطئت معتده بشبهة أو رنا أو) وصفت به (نكاح فاسد) وفرق بينهما (أتمت عدة الأول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ بشبهة أو رنا لم تحمل من الثاني فان حدثت انقصت عدتها بوضع الحمل ثم سم عدة الأول ، (ولا يحسب منها) أى عدة الأول (مقامها عند ثان) بعد وطئها لانقصاءها بوطئها ونه رجعه فى نكاحه عدته لعدم انقطاع حقها من رجوعها كما لو وطئت نفسها ورنا (ثم عدت) بعد نكاحه الأول (لـ) وصـ (ثان) لأن ما حقا اجتماعاً لرجلين فم يتداحلا وقدم أسبقهما كما لو تساويا فى مباح غير ذلك . ومن تزوجت فى عدتها فنكاحها باطل ويعرف بينهما ولم يقطع عدتها ، العقد حتى يطلها الثاني لأنه عقد باطل لا يصير به المرأة فراساً فال وطئها انقطعت ثم اذا فرقها من تزوجها أو فرق الحاكم بينهما . ات على عدتها من الأول واستأنهتها كاملة للثاني وثلى أن ينكحها بعد العدتين . وتتعدد عدة بتعدد وطئ بشبه لا رنا ، وكذا أمة تتعدد لشبهة لا رنا قياساً على الحرة . ومن طلقت طلقه رجعه فم نقص عدتها حتى طلقها أخرى نبت على ما مضى من عدتها وان راجعها ثم طلقها استأنفت عدة الطلاق الثاني . (ويحرم إحداد) والاحداد المنع اد المرأة تمنع نفسها مما كانت تنهى به زوجها من تطيب

على ميت غير روح فوق ثلاث . ويجب على روجة ميت . وبياح لائ .
وهو ترك رينة وطيب وكل ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها .
ويحرم الا حاجة تحولها من مسكن وجبت فـ

وتزين . يقال أحدث المرأة إحداها فهي عدة . وحديث تعد بالصم والكسر فهي
عدة . وتسمى الجديد حديثا للامتناع به لامتناعه على من يحاويه (على ميت غير
روح فوق ثلاث) بياح بأبائها حديث . لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تعد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا . متفق عليه
(ويجب) إحداث (على روجة ميت) بشكاح صحيح ، وأما الفاسد فليست زوجة
فيه شرعا . حتى على دمية وأمه وعمر مكلفة . ومن عدته (وبياح) إحداث (لائ)
ولا يس لها قاله في الرعية (وهو) أي الاحداث (ترك رينة) أي ما يزين به
(و ترك طيب) كزعمان ولو كان بها سقم لأن الطيب يترك الشهوة ويدعو
الى الجماع (و ترك) كل ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها (كلس حتى
ولو عاتما . وموت من ثياب رينه كأحر وأصفر وأحضر وأررق صافين ، وما
صنع قبل سجه كعده . ونحسين بحاء . واسفداح أو كل أسود بلا حاجة اليه .
وادهان بطيب وتحمير وجهه وحفه وبحودث ، ولا تمنع من صبر تظلي به بدنها
لأنه لا طيب فيه الا في الوجه فتمنع منه ، ولا من لبس أبيض ولو حسنا أو
حريرا لأن حسنه من أصل حلقته فلا يبرم تغييره . قال في المبدع وعاهره ولو
عمدا للزينة وفيه وجه (١) انتهى ذكره في شرح لاقناع ، ولا من ملون لدفع
وسخ كالكحل ومحوه ولا من قدب وأحد صغر وعانة وتنف وإبط ومحوه ولها تزين
في فرش لأن إحداث في البدن فمط . وتنطف وعسن وامتشاط ودحون حمام
لأنه لا يرد للرعية ولا طيب فيه . (ويحرم) على معتدة لو فاه (بلا حاجة) من
بحو خوف على نفسها أو مائها أو تحويين مائك المسكر لب أو طلبة فوق أجرته
اعتادة ولا تجد ما سكرتري به إلا من مائها ونحو ذلك (تحولها) فاعل يحرم
(من مسكن وجبت) عليها العدة (فيه) وهو الذي مات روجها وهي ساكنة فيه
ولو مؤجرا أو معارا وتحول بالبناء للمعول لأدائها لجيرانها ولا يحول من حوها

(١) مثله في شرح الاقناع وفيه وقفه . الملحق

ولها الخروج لحاجتها هاراً ، ومن ملك أمة يوطأ مثلها من أى شخص كان
حرم عليه وطؤها ومقدماته قبل استبراء حامل بوضع ومن تحيض بحصة
وآيسة وصغيرة بشهر

دفعاً لأدائها ومنه يؤخذ بحويل الجار سوء ومن يؤذى غيره ، ويلزم منتفله بلا
حاجة العود لتتم مساهدته كالواجب ، وسعى العدة بمضى الزمان حيث كانت
(وهما) أى المعتد به (الخروج لحاجتها) من نحو بيع وشراء ولو كان من
يقوم بها لا حاجة غيره ولا لغيره وزيارة وخوفاً ، وحيث حالها الخروج لم
يسح إلا (هاراً) فقط لأن البذل مطلة الفساد ومن سافرت ورجته باده أو معه
للقه من حد آخر مات قبل مع رفقة النساء أو سافرت بعده ولو لحق ولم تحرم
ومات قبل مسافه قصر رجعت واعتدت بغيره ، وظاهره أن سافرت بلا إداره
رجعت مطلقاً ، وإن مات بعد مفارقه البذل سقته أو فوق مسافه قصر لغيره
تخير بين الرجوع فتعتد بغيره من المضى أن مقصدها ، وتعتد بشي بمأمور من
لست الذى مات به حيث شاءت منه - نصاً ، ولا بيت [إلا به أى (١)] المأمون
(ومن ملك) ولو صفلاً (أمة) ورث أو شراه ونحوه (يوطأ مثلها) تكراراً كانت
أو نبياً ولو سببت أو لم تحص لصغر أو إمساك (من أى شخص كان) أى ذكر أو أنثى
من مسكها منه أو أنثى صغيراً أو كبيراً أو نحوها أو من رجب قد استبرأها ثم
يطأها (حرم) جواب الشرط (عليه) أى المات (به نحوها) الأمة ومقدماته أى
أوطء من فئة وليس بشهوة ونحوهما (قبل استبراء) ها . وإن وطئت أمة ثم
أراد تزويجها أو سمها حرماً عليه حتى سترتها فهو حرام ومن صب السبع دون
الشكاح ، وإن لم يطأها أسحا قبل الاستبراء ، وإذا اعتنى ثم ولده أو سريته أى
الأمة التى تحدها لو طئه أو مات عنها لمها استبراء نفسها إلا إن كان استبرأها من
عتقها لخصوص عدم براءة الرحم ، أو أراد بعد عتقها أن يتزوجها فلا استبراء لأنها
لم تنقل إلى غيره - واستبراء (حامل بوضع) كل حمل (و) استبراء (من تحيض
بحيضه) كاملة فلا يحصل الاستبراء ببقيتها إذا ملكها حائضاً حتى ولو كانت
لا تحيض إلا بعد شهر فلا تستبرأ إلا بحصة نص لا شهر لأنها من دورات الحيض
(و) استبراء (آيسة و) استبراء (صغيرة) وبالعامة تحصى (شهر) لإقامته مقام

فصل في الرضاع - ويحرم من الرضاع ما يحرم من السب على رضيع وورعه وان رل فقط . ولا حرمة إلا بخمس رضعات في الحولين :

حيضه (١) . وان حاصت فيه بحيضة . واستبراء من رفع حيضها ولم تمل ما رفعه عشرة أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء . وان علت ما رفعه فكحرة لا ترل في الاستبراء حتى يعود الخص فتنسرى بحيضه أو نصير آية .

(فصل) الرضاع - فتح الرأ وقد تكسر لغة - مص لبن من ثدى وشربه ، وشربا مص لبن من ثدى امرأة ثاب أى اجتمع عن حمل ، في الحولين ، أو شربه أو أكاه بعتيقه ونحو ذلك . (ويحرم من الرضاع ما يحرم من لبس) لا يقية أحكام لبس من الثنمة والارث والعش ورد الشبهة وغير ذلك لأن لبس أقوى (على رضيع و) على (ورعه) أى الرضيع (وان ترل) من أولاد البنين والبنات (فقط) من أصعت ولو مكرهه لبن حمل لاحق بالواضح صغلا صار ذلك الطمن في تحريم سكاح وثبوت محرميه وإباحة نظر وحبوه ولدهم وأولاده وان سموا أولاد ولدهم - وأولاد كل منهما من الآخر أو من غيره اخوته وأخواته وأماؤها أجداده وجذاته وإخوتها أعمامه وعماته وأخواله وعالاته . (ولا حرمة) الرضاع (إلا) شرطين . أحدهم أن يكون (بخمس رضعات) وأكثر متفرقات شرط أن يصل لبن كل رضعة الى جوفه . وعده في الأصاح شرعا ثالثا ، ففى امتنع الثدي ثم قطعه شعرا أو لسهس أو لمته أى ما ينسبه عن المص أو قهراً أو (لا انتقال) (٢) من ثدى الى آخر أو من امرأة الى أخرى فرفضه . ثم ان عات ولو فريثا ثنية . والشرط الثانى أن يكون الخمس الرضعات (في الحولين) ولو كان قد عظم قلبه فلو ارضع بعدهم لحظة ولو قبل نظامه أو ارتضع الحاميه كلها بعدهما لحظة لم تنبت الحرمة اقوته تعالى (ولو لدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فعمل تمام الرضاعة حولين فدل على أنه لا حكم للرضاعة بعدهم ،

(١) قد يقال كيف يكون شهر واحد في الوطوءة وهو لا يكون لظهور حمل ان كان وعلفت به قبل الانتقال واعوب أن الآية والصيغة لا تحملى ، وكذلك الذى لم تحس كما عرف في العادة والنسب ، من أمكن حمل فادر لا يحكم له كمين الحامى المعلى
(٢) عن المنهى

وثبت بسقوط ووجور ولين ميتة وموطوءة بشبهة ومشوب . وكل امرأة
تحرم عليه بنتها كأمة وجدته وديبته إذا أرصعت طفلة حرمتها عليه . وكل
رجل تحرم عليه بنته كاخيه وأبيه ورضيه إذا أرصعت امرأته بلبنه طفلة
حرمتها عليه . ومن قال **أب** زوجته أخته من الرضاع بطل نكاحه .

(**أثبت**) الحرمة (سقوط) في أمه (ووجور) في فم كما ثبتت في رضاع . (و)
ثبت شرب (لبن) امرأة (ميتة) إذا حلب أو أرصع من ثديها بعد موتها كما لو
حلب في حياتها ثم شربه بعد موتها . ومن حلب لا يشرب من لبن امرأة شرب منه
وهي ميتة حدث (و) ثبتت الحرمة شرب لبن (موطوءة بشبهة) أو عقد فاسد . وكذا
بعت طفل أو ما يكون المرصع ، ما إذا قطع من الرضاع (و) شرب لبن (مشوب)
أي مخلوط بغيره وصعده بآفة سوء حفظ فطعم أو شراب أو غيرهما - لا يحقنه ولا
أن وصل إلى جوف لا يعدى كالثدي والدك والخالعة لأنه يشرب العظم ولا يستلحم
ويكره الرضاع الفاجر والكافرة ولدية وسنة الحلق والجذع والبرصاء حشيه
وصول ذلك إلى الرضيع ، وسين في الحصنة أن لا حصنة ولا رضاع لأم جسد .
ولا رضاء . وفي تحريم والهيمة وفي التعيب : وعيب . . . وفي لافع
ورنجيه . أنه يقال (رضاع بغير رضاع) قوله **بشبهة** لا وجو اجتهاد . قال حشيتها
بلاء . وفي ولدها رضاع . ولا ترصعوها فإن لبها بغير الرضاع . (وكل امرأة
تحرم عليه بنتها كأمة وجدته وديبته) وأخته وبنت أخيه وبنت أخته (إذا أرصعت
طفلة) رضاعاً محرماً (حرمتها عليه) أبداً كبتها من سب (وكل رجل تحرم عليه
بنته كاخيه وأبيه ورضيه) وجدته وأمه (إذا أرصعت امرأته) أو أمته أو موطوءته
شبهه (بسنة طفلة) حسن رضعت في الحولين (حرمتها عليه) أبداً لحديث . تحرم
من الرضاع ما يحرم من الولادة . ويفسخ النكاح في المستثنى أن كانت لطفة
زوجته . ومن أهدت نكاحها برضاع قبل دخول فلا مهر لها ولو كانت طفلة
بان بدت إلى الكبرى فترصع منها وهي نائمة أو معى عينا أو مجنونة لأنه لا من
لزوج في الفسخ فلا مهر عليه ولا سقط بعد دخول . وإن أفسده غيرهما لم يفسد
دخول بفسده وسده كله ويرجع بما لم يفسد أو فسده على مفسد . (ومن) تزوج
ثم (قال إن زوجته أخته من الرضاع بطل نكاحه) حكاه سواء كان قوله ذلك بعد

ولا مهر قل دخول ان صدقته ، ويجب نصفه ان كذبت . وكله بعد دخول مطلقا . وان قال هي ذلك وكذبها فهي زوجته حكما . ومن شك في رصاع أو عدده نبي على اليقين . ويثبت باخبار مرصعة مرصعة وشهادة عدل مطلقا

الدخول أو قبله لإقراره بما يرجح ذلك فبرمه كالأمر أو إياه أبانها . وانصح أيضا فيما بينه وبين الله عز وجل ان سب أنه لا نكاح لآنها أحته فلا تلحق به . وان لم يتبين رصاع بالنكاح بحاله بينه وبين الله تعالى لأن كذبه لا يجرمها والمهر حقيقة الرصاع لا لقول ، (ولا مهر) ما لم يقر بأحوتها (قبل دخول ان صدقته) على قراره وهي حرة لانها على بطلان النكاح من أصله أسه ما لو ثبت بينه ، (ويجب) (نصفه) أي المهر (ان كذبت) لأن قوله لا يعمل عليها (و) لها مهر (كله بعد دخول مطعنا) أي سواء صدقته أو كذبت ما لم يضاوعه آخره على الوطء . فإنه لا تحريم فلا لأمر إدارية مطاوعه (وان مات هي) أي ازوجته (ذلك) أي أنه نكحها من الرصاع (وكذبها) زوجها (فهي زوجته حكما) حيث لا بينه لها ولا يقبل فوها عليه في مسح النكاح لأنه حق ثبت عليها . ثم ان أفرت بذلك قبل الدخول فلا مهر لها لإقرارها بأنها لا تستحقه . وبعد دخول فان أفرت أنها كانت عمة بأمر أحته وتجرمها عليه وطاوعته في الوطء . فكذلك لإقرارها بأنها رابية مطاوعه . وإن اكرت شيئا من ذلك فلها المهر لأنه وطء شبهه على رجمها وهي زوجته ظاهرة . وإنما فيها بينا وبين الله تعالى فن عشت ما أفرت به لم يكن لها مسد كشته ولا تمكينة من وطئها وعم ، أن نمر منه ومعتدى بما أمكنها لأن وطء عارنا فعنها الدخول ما أمكنها كمن طئها ثلاثا وكر . فاء في الشرح والمدع والانتصاف .

ويجب أن يكون واجب لها بعد الدخول أقل المهرين من لمسي أو مهر المشي . قال في الافتتاح . وان قال هي أنق من الرصاع وهي في س لا يحتمل ذلك كمن كانت قدره في الس أو أكثر لم يحرم لنقص كذبه ، وان احتل فكما لو قال هي أنق من الرصاع (ومن شك في) وجود (رصاع) يبي على اليقين ، لأن الأصل عدمه . (أو) شك في (عدده) أي الرصاع (نبي على اليقين) ، لأن الأصل مقام الحلي ، وكذا لو شك في وقوعه في العامين لكر تكون من الشهات تركها أولى . قاله الشيخ في الدين . (ويثبت) التحريم (باخبار) امرأة (مرصعة مرصعة) سواء كانت متبرعة بالرصاع أو بأجرة ، (و) يثبت التحريم أيضا (بشهادة) شخص (عدل مطعنا) أي سواء كان العدل ذكرا أو أنثى . وليس للزوجة أن ترصع غير

باب النفقات

وعنى روح نفقه زوجته من مأكل ومشروب وكسوة وسكنى بالمعروف
 ومرض لموسرة مع موسر عند تنازع من أرفع حيز البلد وأدمه عادة
 الموسرين وما يلبس منها وينام عليه . ولفقيرة مع فقير كفاتها من أدنى حيز
 البلد وأدمه وما يلبس مثلها وينام ويجلس عليه . ولمتوسطة مع متوسط

ولدها ، لا يدين الروح فانه لشيع بن ابيدس رحمه الله

(باب النفقات) . جمع نفقه ونفقه على نفق كنفرة ونفد . وهى نفقة الدراهم
 ونحوها من الأموال ، مأخوذة من النافعا . موضع يجمع فيه البوع فى مؤخر الجحر
 رقيما بعده للخروج اذا نى من باب الجحر رفعة ربه وخرج منه ، ومنه النفاق
 لانه خروج من لا يمان أو خروج الابمان من القف فسمى الخروج نفقة لذلك .
 وشرعا كفاهه من بموته حيا وأدما وكسوة وتواضعها كماء شرب وطهارة وإعفاف
 ونحوه ، (و) يجب (على روح نفقة زوجته) ولو معتقة من وطء شبهه غير
 مطوعة لو اطلق ، لأن للروح أن يستمتع بها بدون الفرج فان طأوعت فلا نفقة
 لها لأنها فى معنى النافر (من مأكل ومشروب وكسوة وسكنى بالمعروف)
 الحديث : عليكم روفى وكسوتهم بالمعروف ، ويعتبر حالكم ديت بحالها إن تنازعا
 (ويرعى لموسرة مع موسر عند تنازع) الزوجين (من أرفع حيز البلد) الخاص
 (وأدمه) المعتاد لمثلها ولها (عادة الموسرين) بمثلها ، وتنفق متبرمة من أدم الى
 آخر ، ولا بد من ماعون الدار ويكتفى بحرف وحش والعدل ما يليق بها (و)
 من الكسوة (ما يلبس مثلها) من حرير وقر وجيد كنان وقطن على ما جرت به
 العادة لمثلها من الموسرات بذلك البلد وأهله قبيص وسراويل وطرحه وهى ما تصيبه
 فوق المفتحة ومقععه ومداس وجبة لثاء . (و) يمرض لها ما (ينام) مثلها (عليه)
 وهو فراش ولحاف ومعدة وأقل ما يفرض للجلوس بساط ورفيع الحصر . (و)
 يمرض (لفقيرة مع فقير كفاتها من أدنى حيز البلد) وهو الخشكار (وأدمه)
 ورت مصباح ولحم العادة . (و) يمرض لفقيرة من كسوة (وما يلبس مثلها و)
 ما (ينام) مثلها عليه (ويجلس عليه ، و) يمرض (لمتوسطة مع متوسط

وموسرة مع فقير وعكسها ما بين ذلك لا القيمة الا برصاها . وعليه مؤنة
نطاقها لا دواء وأجرة طبيب وثمن طب . وتجب لرجعية وباتن حامل ،
لا متوفى عنها

وموسرة مع فقير وعكسها أي فقيره مع موسر (ما بين ذلك) لأنه اللاتق بحالته الآن
في إيجاب الأعلى لموسرة تحت فقير ضرراً عليه تكليفه ما لا يسمه حاله وإيجاب الأدنى
ضرر عليها فالتوسط أولى ، وإيجاب الأعلى لفقيرة تحت موسر زيادة على ما يقتضيه
حالتها وقد أمر بالاتفاق من سعة فالتوسط أولى ، وموسر يصنع حر كتوسطين ،
ومعسر يصنع حر كعسرين ، و (لا) يثبت الحاكم أن يعرض (القيمة) أي قيمة النعمة
(إلا برصاها) أي الزوجين ، وإن ضاقت مكان الخبز حيا أو دراهم أو دقيقاً أو
غير ذلك أو مكان الكسوة دراهم أو غير ما لم يبرمه بذله ، ولا يلزمها عبودية بغير
رصاصها لو يديه ، ولو ترصبا على ذلك جاز . (وعليه) أي الروح (مؤنة نطاقها)
أي أروجة من دهن وسدر وثمن ماء ومشط وأجرة قيمة تشديد الباء التحابيه
التي غسل شعرها وترحها ونصمره وعليه كس الدار ونحوه و (لا) يلزمه (دواء
وأجرة طبيب) لو مرضت لأن ذلك [ليس (١)] من حاجتها الضرورية المعتادة بل
لعارض فلا يلزمه ، و (لا) يلزمه أيضا (ثمن طبيب) وحذاء وحضاب ونحوه ، وإن أراد
مهازينها بما ذكر أو قطع راحته كريبه وأتاها به لزمها استعماله . ويجب عليها ترك
حذاء وريبه حتى عنهما الروح فله الشيخ تقى الدين . وعليه لمن كانت ملاحدم ويخدم
مثلها ولو لمصر خادم واحد ويجوز كونه امرأة كتابيه . وإن قامت أبا أحدم هي
وأحد ما يجب لخادم ، أو قال هو أنا أحدمك نفسي وأني الآخر لم يجبر . ويلزمه
مؤنة لحاجه . والواجب دفع لقوت أو سائر كل يوم ، ويجوز ما انتفاعا عليه من
معجن وتأخير ولا يجبر من أبي ، (وتجب) النفقة والكسوة ونحوهما (لا)
مطلقة (رجعية) سواء كانت حاملا أو لا كروجة ، (و) يجب له (باتن) بفسح
أو طلاق (حامل) وكذا باشر حامل ولا شيء لغير الحمل ، و (لا) تجب النفقة
لروجة (متوفى عنها) زوجها من ماله ولو حاملا بل من نصيب أهل ، فإن في
الافقاع : ولا نفقة من تركه لتوفى عنها زوجها ولو حاملا ، ونفقة أهل من
نصيبه ، ولا لأم ولد حامل وسبق من مال حملها نصا ولا سكنى لها ولا كسوة . انتهى .

ومن حجت أو نشرت أو صامت فلا أو لكفارة أو قضاء رمض ووقته
متسع أو حجت فلا إده أو سافرت لحاجتها بأذنه سقطت ، وله
الكسوة كل عام مرة في أوله ، ومتى لم يتفق نبي في دمه وإن أفقت

وتجب لحل ملاعنة إلى أن يتبعه بلعان بعد وضعه ومن أفق على نافر يطها حاملا
فما ت حائلا رجوع عليها ، ومن ترك الاتفاق بظها حائلا فمات حاملا لرمه نفقة
ما مضى ومن ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة أشهر فإن مضت ولم ين رجوع ،
ولنفقه لنفس اح لا لها من أجله ، فتجب بوجوده وتسقط عند انقضاءه ، وعلى
هذا لو مات بظها انقطعت لأنها لا تجب لميت ، ول في شرح لمنتهى وتسقط
بمقتضى بعضي الزمان كسائر الأقارب ، قال الفصح ما لم تستس بدن الحاكم أو تنفق
بنيه الرجوع ، تنهى ، (ومن حلت) عن زوجها ولو ظلا سقطت بمقتضاها (أو
نشرت أو صامت) صوم (فلا أو) صامت (لكفارة أو قضاء رمض ووقته)
في انقضاء (متسع) سقطت بمقتضاها (أو حجت) حجت (فلا بلا إده أو سافرت
لحاجتها) أو لرمه أو نزعها ولو (ناده) أو رمت فسافرت لأجل التعريب
(سقطت) بمقتضاها لعدم التمكن بخلاف حج فرض أو صلاة مكتوبة في وقتها لستها ،
(ولها) أي الزوجة (الكسوة) على الروح والمطاء والوجه (كل عام مرة في
أوله) من زمن الوجوب وتملكه بقبض فلا يدل لما سرق أو بى ، وإن انقض
العام والكسوة بانيه فعليه كسوة للعام الجديد اعتبارا ببعض الزمان ، وإن أكلت
معه أو كساها فلا إذنها سقطت (ومتى لم يتفق) عليها مدة لعدم أو غيره ولو عانا
أو مصر لم تسقط ولو لم يعرضها حاكم (نبي النفقة) ديناً (في ذمت) أي الروح ،
وإن منع موثر نفقة أو كسوة أو بعضهما وفدت على ماله أحدث كهاتين وكفاية
وبهذا الصغير عرفا بميراده وإن لم يقدر أجبره حاكم فإن ألى حجه فإن أصر على
الحسن وقدر الحاكم على ماله أفق منه ، فإن لم يقدر على ماله أحدا ولم يقدر على
النفقة من مال عاتب ولم يجد إلا عروضا أو عمارا باعه وأفق عينا منه ويدفع
إليها نفقه يوم بيوم فإن صدر ذلك فلها الفسخ بحاكم ، وإذا أصر بمقتضاها فبدلها
غيره لم تجبر إلا أن ملكها الروح أو دفعها إليها وكيه وكذا من أراد قضاء دين
عن غيره فلم يقبل ربه أي الدين فلا يجبر وتقدم في السد ، (وإن أفقت) الزوجه

من ماله في غيبته فان ميتا رجع عليها وارث ومن تسلّم من يارمه تسلّمها أو بذلته هي أو وليها وجبت نفقتها ولو مع صعره ومرضه وعنته وجه . ولها مع نفسها قبل دخول لقبص مهر حال . ولها النفقة ، وإن أعسر نفقة معسر أو بعضها لا بما في دمه

(من ماله) أي الروح (في غيبته بان) الزوج (ميتا رجع عليها) أي الزوجة (وارث) أي ألقته بعد موته سواء ألقته نفسها أو ناسر حاكم لا ينقض وجوب النفقة عليه بموته (ومن تسلّم من) أي وجه (بزمه) الزوج (تسلّمها) وهي التي يوطأ مثلها وجبت نفقتها وكسوتها (أو بذلته) أي التسلّم للروح تسلّم تاما (هي أو وليها وجبت) عليه (نفقتها) وكسوتها (ولو مع صعره) أي الروح (ومرضه وعنته وجهه) أي قطع ذكره بحيث لا يمكنه الوصل أو مع عسر وجهه خيصر ونحاس أو رتب أو قرن أو لكونها بصورة الخيفة أو مرضه أو حدث ما شئ من ذلك عساه فيزومه نفقها وكسوتها لكن لو امتنعت ثم مرضت فبذلته فلا نفقة لها . وإن كانت الزوجة صغيرة لا يمكن وطؤها وزوجها صلب أو بالغ لم تجب نفقتها ولو مع تسليم نفسها لأنها ليست محلا للاستمتاع . ومن بذلته وزوجها غائب لم يهرس لها حتى يرأسه حاكم ويخصي ومن يمكن قدومه في مثله (ولها) أي الزوجة (منع) تسليم (نفسها) لزوجها (بين دحون) بها (لقبص مهر حال) وهذا (عليه) (لنفقه) إذا ، وعدمه أنه ليس لها منع نفسها بعد ادحون حتى تعصمه ، ولا فله حتى تقبض المهر المؤجل حتى ولو حل قبل الدحول فإن فعلت فلا نفقة لها . وكذا لو تساكنتا بعد العقد فلم يطلبها الروح ولم يمس نفسها ولا بدعا وليها وإن طال مقامها على ذلك فلا نفقة لها لأن النفقة في مقابلة التمكين المستحق ولم يوجد . (وإن أعسر) الروح (بنفقة معسر) فلم يجد الموت أو أعسر تكسوه معسر (أو) (أعسر) (بعضها) أي النفقة أو الكسوة ، أو أعسر يمكن معسر أو صار معسرا وصار لا يجد لنفقة إلا يوما دون يوم فلها الفسخ فوراً ومزاجيا وهذا المصالح مع مع منع نفسها وبدونه ، وسواء كانت حرة بالغة رشيدة أو رقيقة أو صبيغة أو سقيمة دون صيدها أو وليها أي فلا خيرة له ولا مجنونة لاحتصاص الضرر بها (ولا) (تعصح الزوجة إن أعسر زوجها) (بما) أي دين (في دمه أو) (إن) (عاب)

وتعدرت باستدانة أو غيرها فيها الفصح بحاكم . وترجع بما استدانتها لها أو لولدها الصغير مطلقا

فصل وتجب عليه معروف لكل من أبويه وإن علوا وولده وإن سفل ولو حجه معسر ولكل من يرثه بقرص أو تعصيب لا برحم

عطف على قوله أن أعسر أي أن غاب موثر عن زوجته (وتعدرت) عليها المهر (باستدانة أو غيرها) كما إذا لم يكن له مال تقناون منه (فيها) أي الزوجه (لفصح) جواب الشرط لعسر الاطلاق عليها ، ولا يمنعها سكنا ولا يمنعها مع عسرتها إذا لم تفصح لانه إصرار بها . وسواء كانت غنية أو فقيرة لانه إنما يملك حبسها إذا كرهاها لثبوتها وأنداسها سما لا بد لها منه . وملك الفصح بعد رصدها ما يقام معه وهدفها وصحت بمرثته أو بزوجته عالمه بها . وتبقى بقية معسر وكسوته ومسكنه لزوجته أن أقامت معه ولم تمنع نفسها دينيا في دمه . ومن قدر أن يكتسب أجر . ولا يملك تفصح إلا (بحاكم) فيمنع نطقها أو بفسح بأمره (وترجع) الزوجه على زوجها (بما استدانتها) أو لولدها الصغير مطلقا (أي سواء كانت استدانتها باذن حاكم أو لا

(فصل) في نفقة الأقارب والماليك من الأدميين وإسائهم وإمداد بالآقارب من يرثه بقرص أو تعصيب كما يأتي . وأجمعوا على وجوب نفقة الأب والدين والولد بقوته تعالى (وعنى) أن يكون له درهمين وكسوته بالمعروف (قوله تعالى) وفي رزقك أن لا تعبدوا إلا آباءه وأبوابه وأبنائهم (إحسانا) ومن الإحسان الإتيان عليهم عند حاجتهما ، وحديث هند ، حدى ما يكتفيك وولدت بالمعروف ، منى عليه . وعن عائشة مرفوعا ، إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه ، رواه أبو داود . ولأن ولد الإنسان نفقة وهو بعض والده فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وزوجه فكذلك على بعضه وأصله فقال رحمه الله (وتجب) النفقة أو أكلها (عليه) أي على الشخص (بمعروف لكل) واحد (من أبويه) أي أبيه وأمه (وإن علوا ، أو) أي وتجب عليه لكل واحد من (ولده وإن سفل) ولو [حجه] أي العى منهم (معسر) كجد موثر مع وجود أب معسر ونحوه . (و) يجب النفقة (لكل من) أي فقير (يرثه) قريبه العنى (بقرص) كالأحلام (أو تعصيب) كأم عم لميراث (لا) أن كان يرثه (برحم) كجد

سوى عمودى نسبة مع فقر من تحب له وعجزه عن كسب ادا كانت فاصلة عن قوت نفسه وروجه ورفيقه يومه وليته كفطرة لا من رأس مال وثمن ملك وآلة صعة ، وتسقط بمضى رمن مالم يفرضا حاكم أو تستدن بدنه . وان امتنع من وجت عليه رجع عليه معق بنية الرجوع ، وهى على كل بقدر إرته وان كان أب افرد بها ، ونحو

(سوى عمودى لبه) فتجب لهم وعليهم مطلقا أى سواء كان حجب الغنى بالفقر أو لا ، وانما تجب حيث قضا تجب (مع فقر من تحب له) البعقة (و) مع (عجزه عن كسب) ولا يعتبر بعقه وحجب لصحيح مكاف لا حرفة له لأنه فقير (ادا كانت البعقة) فاصلة (معلق تحب) عن قوت نفسه (أى المعق) (و) عن قوت (روجه) (و) عن قوت (رفيقه يومه وليته) وعن (كسوة والمسكن) (كفطره) اما من ماله أو كسبه (لا من رأس مال) تجارة (وثمن ملك وآلة صنعه) وتسقط البعقة ههنا أى بعقه الأتارب (بمضى رمن مالم يفرضا حاكم أو) مالم (تستدن) الأتارب للبقة (باده) لحاكم فلا تسقط بهما (وان امتنع) من البعقة (من) أى دوح أو قريب (وجب عليه) البقة فأبقى غيره (رجع عليه) أى على الامتناع (معق) على روجه أو قريب (بنية الرجوع) لأن الامتناع قد يكون لصعب من وجبت له وقوة من وجبت عليه فلو لم يمتك المعق لرجوع لصاع الصعب وعلى من نزمه بعقه صعب بعقه ظنره أى مرصعته حولين (وهى) أى البقة (على كل) واحد من اوردته (بقدر إرته) فقط ولا يلزم الموسر منهم مع فقر الآخر سوى قدر إرته كما إذا كان الاخوان أحدهما موسر فعليه نصف البقة فقط [لانه] إنما يجب عليه مع يسار الآخر ذلك لا بقدر فلا يتحمل غيره إذا لم يجد الغير ما يجب عليه اذا لم يكن عمودى النسب كمن له اثنان أحدهما موسر فيعبرد بجميع لعقه ، وكذا جد موسر مع فقر أب ، وحنة موسر مع فقر أم ، لعدم اشتراط الارث فى عمودى النسب لقوة القرابة ، وتقدم بعقه قريبا . (وان كان) له (أب) عنى (افرد بها) أى بعقه ولده لقوله تعالى (وعلى الاولاد له درهم وكسوتهن) الآية وتقدم ذلك . ومن له جد وأخ أو أم أم وأم أب فالنبقة بينهما سواء ، أو له أم وجد ، أو ابن وبنت فأثلاثا ، أو أم وبنت أو جد وبنت فأربعا ، أو جد وعاصب فأسداسا ، وعلى هذا حساب التعقات . (وتجب)

عليه لريقته ولو آمأً وباشراً ، ولا يكلفه مشقاً كثيراً ، ويريجعه وقت قائمة ونوم ولصلاة فـ _____ رض .

النفقة أولاً على نفسه خديته ، ابدأ بنفسك ، ثم على زوجته ثم بحب (عليه لريقته ولو) كان الرقيق (ايضاً و) الآمة (باشراً) أو مع اختلاف الدين ولا نفقة (١) مع اختلافه إلا بالولاء ، أو كان (٢) اعني أو مريضاً أو ربما أو انقطع كفيه ، وهي من عالب قوت اليد وأدم مثله ، والكسوة من عالب الكسوة لأمثال العبد في ذلك البلد الذي هو فيه وعطاء ووظا . ويمكن وماعون ، وإلزامات كلفه وجبره ودفعه . ويس أن يلبسه بما يلبس ويطعمه بما يطعم وعليه أن يعينه إن طلب (ولا) يجوز له أن (يكلفه) عملاً (مشقاً كثيراً) لا يطيقه فإن كلفه أمراً (و) يجب عليه أن (يريجه وقت قائمة و) وقت (نوم و) أدب (صلاة فرض) لأنه العساة ولا تركه ، صراجه . وبركيه عقبه اذا سافر أي يركب تارة ويمشي أخرى ولا يجوز مكلف الآمة (٣) [رغباً لأن السر مطه الطمع] فيها (٤) [لبعدها عن يدفع عنها ، ولا صرته على وجهه ولا شتم أبويه ولو كافرين . وتس مداواته اذا مرض ، وقال جماعه يجب ، ذكره في الفروع ، وقال في الانصاف . قلت استحب أن ترك الدواء أفضل (٥) على ما تقدم في أول كتاب الجائز انتهى ولا يجوز له أكل من حان سنده الا باده نصاً لأنه اقيات عليه ما لم يمنعه السيد ما وجب به عليه فله أن يأكل بالمعروف كالزوجة والغريب والروح وآب والسيد تأديب زوجته وولد ورفيق اذا أذسوا بصرت غير مبرح . ويس أن يعفو عن ارفيق مرة أو مرتين . ولا يجوز بلا دأب ولا صرماً موحداً ، وله تقييده اذا خاف [باقاً ، نصاً ، قال الإمام أحمد : يباع أحب أن . ولا يلزم بيعه لصيه مع القيام بحقه ، ثم بعد تقديم الروح نفسه وزوجته ورفيقه تنفق على ولده فأبیه فأمه

(١) أي بقرانه (٢) أي الرقيق (٣) عن الاقنع وشرح سنهي

(٤) عن شرح السنهي

(٥) النظر في الأدلة - ومنها أعمال النبي صلى الله عليه وسلم - وفي أعمال الامام أحمد رحمه الله يبين أن استئصال برك التدأوى ليس على اطلاقه ، ومع ذلك قد استحسن منه فاعلم هو اذا كان له التوكل فهو قريب من ، بشاره خوته وصدره على الخوع ، وليس له الاشارة قرب ومقه فكذلك ليس له برك مدونه والله اعلم بالمعنى

وعليه علف بهائمته وسقيها ، وإن عجز أحبر على بيع أو إجارة أو دح
وما كول ، وحرم تحميلها مشقا ونعتها وحطبها ما يضر بولدها وصرب وجه
ووسم فيه ويجوز في غيره لقرض صحيح

بولد انه حده فأحيه ثم الأقرب فالأقرب . قال ابن الجوزي في كتابه والسر
المصون ، معاشره أولاد بالطف والنأيب والتعليم وإذا احتج أن صر به صرب
ويحمن عن أحسن الأخلاق ، ويحتمل سبها . وذكر فالحدر منه ، ولا يصمه
على كل الامرار ، ومن العنط ترك (١) [زوجه إذا بلغ فانك تدرى ما هو فيه
بما كنت فيه فصفه عن انزل عاجلا خصوصا البنات ، وإياك أن تروح البيت
تسبح (٢)] أو تخلص مكروه . وأما املوك فلا يسمى أن تسكن اليه بحال بل كن
منه على حذر ولا تدخل الدار منه مراعاة . [لا (٣)] خادما فانهم رجاء مع
السيد وساء مع الرجال ورعى امتدت عن امرأة الى علام مختفئ انتهى ذكره
في الافاع (و) يجب (عليه) أي على مالك هائمه (علف بهائمته) أو قامه من
يرعاها . (و) يجب عنه (سبها) أي بهائمته الحديث أن عمره عدت امرأة في
هرة حلتها حتى ماتت جوعا فلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من حشائش
الأرض ، متفق عليه . (وإن عجز) مالك عن بيعها (أحبر على بيع) ها (أو)
عن (إجارة) ها (أو) عن (دح ما كول) منها إرقة لظنها ولاها تنف إذا
تركت فلا عفة ، وصاعه المال منهي عما ، فإن أقر في الحاكم الأصح من الثلاثة
أو اقرض عليه ، ويجوز اشتراعه بها في غير (٢) [ما حققت له كسر خيل وركوب
وإن وحر خرب ونحوه ، وجعلته من مات لما سكبها وإرقتها عليه دفعا لأذاها ،
(وحرم تحميلها) أي لهيمة شيت (مشقا) لما في ذلك من تعذب الحيوان ،
(و) حرم (لها و) حرم (حطبها ما) أي شئنا (بصر بولدها) لأنه لبنه مخلوق
له أشبه ولد الامه . وحرم دح غير ما كول لاراحة (و) حرم (صرب وجه
(و) حرم (وسم فيه) أي الوجه قال في الفروع . ليس النبي ﷺ من وسم أو
صرب الوجه وبهي عنه فتحريم ذلك ظاهر كلام الامام أحمد والأصحاب ، (ويجوز)
لوسم (في غيره) أي الوجه إذا كان (لقرض صحيح) ، ويكره حصاء الحيوان
وجبر معرفته وناصته ودمه وعليق جرمه ونزو حمار على فرس

فصل . وتجب الحضانة لحفظ صغير ومجنون ومعتوه ،
والأحق بها أم ثم أمهاتها القربى فالقربى ثم أب ثم أمهاته كذلك ثم جد ثم أمهاته
كذلك ثم أخت لأبوين ثم لام ثم لأب ثم حالة ثم عمة ثم بنت أخ وأخت
ثم بنت عم وعمة ثم بنت عم أب وعمته على ما فصل

(فصل) الحضانة ينفع الحاد مصدر حصت الصغير حضانة أى تحملت مشورته
وتريته ، مشتقة من الحزن وهو الحب لضم المرنى والكاف للطفل ونحوه إلى
حصنه (وتجب الحضانة لحفظ صغير ومجنون ومعتوه) وهو المحتل للعقل عما
يصرفه وتريتهم بعمل مصالحهم من عمل يدهم ويدهم ودهم وتكجيلهم وردهم
حفظ في المهد وتوجيه لينام ويحودك . ومضى وجنة كاعاق عليه ، ومستحقها
رجل عسة وامرأ وارنه أو مدليه بو رث كاخله وبنات الأخوات أو مدليه
بعسة كبنات الإخوة والأعمام وبنى ارحم غير من عدم وحاكم ، (والأحق به)
أى الحضانة (أم) مع أهلها وحضورها ومولها لأب أشق عنه وأقرب ولا
بشاركم في القرب إلا الأب وليس له مثل شفقتها . ولا تنولى الحضانة بعسة واء
بدعه إلى مرأته أو غيرها من النساء . وأمه أولى من البنت بدعه إليها فتقدم على
غيره ولو أجازره مع وجود متبرعة كرضاع ، ولو اسمعت لم جاز ، (ثم) الأخ
الحضانة بعد الأم (أمهاتها القربى فالقربى) لأن لها من ولادة متحممه هي في
معنى الأم ، (ثم) الأخ بها (أب) لأنه أصل النسب إلى الطفل وأحق بولاية
ماته فكذلك في الحضانة (ثم أمهاته) الأب (كذلك) أى القربى فالقربى لإدلائهن
بعصبية قريبة ، (ثم جد) لأنه في معنى الأب (ثم أمهاته) الجد (كذلك) أى
القربى فالقربى لإدلائهن بعصبية (ثم أخت لأبوين) لهوه فراها ، (ثم) أخت
(لام) لأن هؤلاء نساء يدلن بها فكان من يدل بها أولى ممن يدل بالآب .
كالجدات ، (ثم) أخت (لأب ، ثم حالة) لأبوين أى أخت أم المحضون ، ثم
حالة لام ثم لأب ، (ثم عمة) لأبوين ثم لأب ، ثم حالة أب وعمته كذلك ، (ثم
بنت أخ) لأبوين ثم لام ثم لأب ، (و) بعدها بنت (أخت) لأبوين ثم لام ثم
لأب (ثم بنت عم) لأبوين ثم لام ثم لأب (و) بنت (عمة) كذلك ، (ثم بنت
عم أب) لأبوين ثم لام ثم لأب ، (و) بنت (عمة) أى الأب (على ما فصل)

ثم لباقي العصبه الأقرب والأقرب . وشرط كونه محرماً لآلئ ثم لدى رحم
ثم لحاكم ، ولاتنت لم فيه رق ولا لكافر على مسلم ولا لفسق ولا لمزوجة
بأجنبي من محصون من حين عقد . وإن أراد أحد أبويه نقله إلى بلد آمن
وطريقه مسافة قصر فأكثر لسكنه فبأحق ، أو إلى قريب للسكنى فأم .

التعصين المتقدم ، (ثم) تكون الحصانة (لباقي العصبه) أى عصبه المحصون
(الأقرب فالأقرب) فتقدم الإخوة الأشقاء ثم لأب ثم نون ثم الأعمام ثم نون
كذلك وهكذا ، (وشرط كونه) لعصبه (محرر) وهو برصاع وبحوه كصاهره
(لآلئ) محصونة فلا حصانة عليها لأب العم وبحوه لأنه ليس من عارمها ، رى
المعنى والمنتهى : إذا سمعت سماعاً لها على الشهرة وقبلها له الحصانة . وهو قوى .
وبسببها عبر محرم كابن عم ومدر غيره . ونفقة يختارها العصبه (ثم) بعد جميع
لعصبه يكون الحصانة (لدى رحم) ذكر أو أنثى غير ما تقدم ، وأولام
أبو أم فأما بنته فبأن لام طلق ، (ثم) يكون بعد لدى الرحم (لحاكم) لأنه به ولاية
على من لأب له ولا وصى . والحصانة ولاية . وتنقل مع امتناع مستحقها أو
عدم أهلية كالرفيقه أى من بعده ، ولاتنت الحصانة (لم فيه رق) وإن قل لأنها
ولاية كولاية السكاح ، (ولا) حصانة (لكافر على مسلم) لأنه يقتضى دينه
ويخرج عن الإسلام بغيره لكفر ورسمه عليه وفى ذلك كل الضرر ، (ولا)
حصانة ، لفاسق) صهر لأنه لا يؤتى به فى أدبه واجب الحصانة . ولا أحد محصون
لأنه وبما شأ على أحواله ولا محصون وهو غير مطلق ولا لمصونه ولا لطفل ولا
لعاجر عنها كأعمى وبحوه ، (ولا) حصانة (لـ) امرأة (مزوجة بـ) رجل (أجنبي
من محصون من حين عقد) ولو وصى زوجها بخصانتها لقوله فإنه أنت أحق به
ما لم تنكح . ولأن الزوج بمن منافعهما مجرد لعقد ويستحق منها من الحصانة
أشبه ما هو دخل بها . وإن تزوجت بغير محصونها ولو غير محرم به لم تقط
خصانتها (وإن أراد أحد أبويه) أى المحصون (بنقله إلى بلد آمن وطريقه) أى
البلد (مسافة قصر فأكثر لسكنه) وكان أمناً أيضاً (فبأحق) لأنه الذى يقوم
عادة ناديه وحفظ نفسه . فإذا لم يكن سنداً إليه صاع . ومتى اجتمع لأبوان
صادت الحصانة لأم (أو) أى وإن أراد أحد أبويه نقله (إلى) بلد (هرب) دون
مسافة القصر (للسكنى فأم) أحق فبقي على خصانتها لأنها أتم شفقة كما لو لم يسافر

ولحاجة مع بعد أو لا فقيم . وإذا بلغ صي سبع سنين عافلا خير بين أبيه
ولا يقر محضون يده من لا يصونه ويصلحه . ونكون ست سبع عند أب
أو من يقوم مقامه إلى زفاف

أحدهم (و) أن أراد أحد أبيه سيرا (حاجة) ويعود (مع بعد) السيد الذي
أراد (أو لا) أي مع عدم بعده (فقيم) من أبيه أحسن بخصائه رتبة لصغر
السفر قال في الهدى هذا كله ما لم يرد بالهبة مصارة الآخر وإسراع الولد
فإن أراد ذلك لم يجب له . انتهى (وإذا بلغ صي) محضون (سبع سنين عافلا)
أي تمت له السبع (خير بين أبيه) فكل عند من اختاره منهما على لأصح وصي
بذلك عمر وعلى وشرح الحديث . وذل التمدد في خصانة الحق الولد فيقدم من
هو أشفق ومن حظ الولد عنده أكثر . واعتبره ثمغة بمشتقهما . ولم يمكن
اعتبارها معها . ود بلغ الملام جدا يعرفه عن نفسه ويميز بين الأكرام
وصده قال إلى أحد الأبيوس دل على أنه أرفق به وأشنع بهدم ذلك وفسده
باسم لأنها أول حب أمر للشارع فيه بمحاضته بالأمم للصلاة . ولأن الأم قد
قدمت في حالة الصغر لحاجته أن من يحمله ويباشر خدمته لأب أعرف بذلك
وأقوم به . فاد استعي عن ذلك تساوى وإناء لفرهما منه فرجح باختياره فإن
اختار أمه كان عنده ليلًا وهارًا ولا يمنع من ريدته أمه وإن اختار أمه كان عندها
ليلًا وبعد أبيه نهارًا يزيد به ويسه . وإن عا . فاختار الآخر نقل إليه وإن عاد
فأحار الأول رد إليه وهكذا إذا لم يختار أحدهما أو اختارهما أقره ثم إن
اختار غير من قدم بالفرقة رد إليه . وإن اختار أمه ثم راب عنه رد إلى الأم
ويعطى اختياره (ولا يقر محضون يده من لا يصونه و) لا (يصلحه) لأن وجود
ذلك كعدمه فسفل عنه أن من يبيته . ولا خصانه ولا دصاع لأم جده . ولا برصاء
كما أختي به المحمد وبعضهم . (ونكون ست سبع) سنين ثمة (عند أب) وجوبا
(أو) عند (من يقوم مقامه) أي الأب (إن) حين (زفاف) بكسر أو به لآه
أحفظها وأحق بولايتها من غيره فوجب أن تكون تحت نظره يؤمن عنها من
دخول الفساد لكونها معرضة للآفات لا يؤمن عنها إلا بدع . ولأنها إذا بلغت
السبع قامت صلاحية للزوج . ومعها الأب أو من يقوم مقامه من الأعمام
ولا تمنع من زيارة أمها ولا أمها من زيارتها إن لم يحجب الفساد . ولا تثبت

كتاب الجنايات

القتل عم

الخصامة على سابع ابراهيم العبد وليه الخيرة في الإطاعة عند من شاء منهما فان كان رجلاً فالأمر ان تنعسه ولا أن يكون أمراً يحاف عليه الفتنه فيمنع من معارضةهما .
ولا فرع انصف رحمه الله من الكلام على أحكام إسكاح وما يتعلق به شرع
يشكم على أحكام الجنايات وما يتعلق بها فقال

(كتاب الجنايات) . جمع جنابة ، وهي لغة التعدي على نفس أو مال ، وشرع التعدي على نفس البدن ما يوجب قصاصاً أو مالاً ، فان أبى العادات ، الجنبية الجرم والذنب وما دونه لا أساس لما يوجب عليه العذاب (١) أم أو العقاب في الدنيا والآخرة انتهى . وجمعت الجنبية - وإن كانت مصدرأ - باعتبار أنواعها على جنابات وذناب كمطاييا . وما على جان واحج جناه كقص وقصاة ولقتل جمع على ثلاثة أصرب . واجب كقتل المحارب والرائي ، ونحو المرتد ، ومباح كالقتل قصاصاً ، ومختور وهو القتل عمداً بغير حق وهو من الكبائر . توبه القاتل مقبولة عند أكثر أهل العلم وأمره الى الله تعالى ان شاء عبده وان شاء عمره (٢) ولا يسقط حق المقتول في الآخرة محرر التوبة ، قال الشيخ تقي الدين وعلى هذا يأخذ المقتول من حسرات العاص بغير مطمئنة ، فان نفس من القاتل أرغى عنه في مطالبته بالآخرة وجهان . قال ابن القيم . والشقيق في المسئلة أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق . حق لله ، وحق للمقتول ، وحق للولي . فان سم العاص منه طوعاً واختياراً الى الولي ندم على ما فعله وخوفاً من الله سارك وتعالى وتوبه نصوحاً سقط حق الله تعالى بالتوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء أو انصاح أو العفو ، ويبقى حق المقتول بعوضه الله تعالى يوم القيامة من عبده التائب المحسن فلا يصح حق هذا ولا يعطى توبه هذا . فعان رحمه الله تعالى . (القتل) أى فعل ترهق به النفس أى تمارق به الروح الجسد ثلاثة أصرب . أحدها (عمد ، و)

(١) عن التوبة الى العادات

(٢) من باب وقت توبته فقد وعده الله بغيره . ذنوب القاتل ولا يحلف الله وعده .
وأما القاتل الذي لم يبق توبه مقبولة فهو على غير عاصم ، فقل من وقع في ذلك أن يبادر بالتوبة ولا يزال يجددها ويستكثر من نعم الله الخيرة حتى يموت ، فعسى الله تعالى أن يعلى وتوبته ويقتل ميراثه المعصي

شبه عمد ، وخطأ . فالعمد يختص القود به وهو أن يقصد من يعمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يعلب على الظن موته به كتحريكه بما له قود في إبليس وضربه بحجر كبير

الثاني (شبه عمد) ويقال خطأ العمد وعمد الخطأ . (و) الثالث (خطأ) . وقسمه في المنع وأبو الخطاب وصاحب الوجيز والراغب وغيرهم إلى أربعة أقسام ، و (أ) ما أجرى مجرى الخطأ كإفلات الذئب على شخص فقتله ومن يقتل بالسهل كحجر البئر ونحوه فعدوا قيعوت به أحد ، وهذه الصورة عند الأكثر من قسم الخطأ أعطوه حكمه وفي الاتفاق : قلت الذي نظر إلى الأحكام المترتبة على القتل خمس الأقسام ثلاثة والتي نظر إلى الصورة هي أربعة بلا شك ، وأما الأحكام فتعقّب عنها (فالعمد يختص القود به) فلا يثبت في غيره ، والقود قتل القابل من قتله مأخوذ من قود الدابة لأنه يقاد إلى القتل بمن قتله (وهو) أي العمد (أن يقصد) الجاني (من يعمه آدمياً معصوماً فيقتله بما) أي شيء . (يعلب على الظن موته به (١)) وله تسع صور ، إحداها ما أشار إليه بقوله (تحريكه بما له قود) أي دحرجه في البئر (من حديد ككبري ومسنن — مكبر المنم — أو غير ذلك كشوكة وفصص ولو جرح صغيراً كشرط حجام أو في غير مثل أو بشيء صغير كإبرة ونحوها في مقتل كالعقود ونحوه أو في غيره كصمد ويد فتطول عتته أو بصير صمناً ، ولو لم يداو بجروح قادر على المداواة جرحه حتى يموت أو يموت في الحال لأن الظاهر موته بفعل الجاني . الثانية أشار إليها بقوله (و) كحصره بحجر كبير) ولو في غير مقتل لأنه يقتل غالباً ، وكحصره بثقل فوق عمود السطاط لا كحصره (٢) وهو الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر ، أو بما يعلب على الظن موته [به] من كودين وهو ما يندق به الدقاق الشباب ، وثالث — لصم اللام وتشديد التاء — نوع من السلاح

(١) أي أنه يموت وبه مات ، واكتفوا بما إذا كانت الحياة بما له قود كما يأتي وهو تشديد لجره عن استعمال ماله قود قصد لالام

(٢) عملاً على الصحيح في قصة امرأة حمير من مائة من الباعة ، وقد احتلف الرواة في قصة فأصح روايات أن الصرب كان بحجر وفي بعضها أنه عسطح والمسطح مشق من ما يرفق به العجين ومن عمود السطاط فسكن الحزم لأنه كان بحجر رمي به بغيره ، ومن روى « بسود فسطاط » إنما عبر عن تسريح حملاً له على أحد معبئه

معروف ، وسدس حداد ، وثى مقتل ، أو فى حاك ضعف قوة ، أو مرض ، أو
صعر ، أو كبر ، أو حر ، أو رد ، ونحو ذلك ، أو بقلبه من شدة أو يلقى عنه
حائضاً أو سقماً ونحوهما فيموت فى ذلك كله القود ، ولو كان لم [أقصد قوله م^(١)]
يصح^(٢) . ثالثه أن يلقى به لاسد - يضم إلى أى حديد - أو مكتوماً
بعضاً بمحضرة - لئلا أو فى مضى محضرة حية أو ميتة كما أو يلسعه من أنقرا تل
إعلاءاً فيقتل به - الرابعة أن يلقى به ما - يعرفه أو يار ولا يمكنه التخلص^(٣) ، فهما
فيموت فيقتاد به ، وإن أمكنه التخلص فهما قدور ، الخامسة أن يحمله بحمل أو غيره
أو سدقه وأمره أو يعصر خصيته زمناً يموت فى مثله ما لم يفتن به لاسدسة أن
يخسسه ويغشه طعام والشراب فيموت جوعاً وعطشاً من يموت به من ذلك ما

(١) عن المنتهى والافتناع

(٢) - فى شرحى المنتهى والافتناع ، كان لظاهر حلاوه ، . ونحو مما ذكر
أن المقصود رسالية قصد القتل لثبوت العمد ، فإن العمد معناه القصد ، فإذا لم يقصد
الجنابة أصلاً فهو الخطأ وإن قصدت ولم يقصد القتل فهو شبه العمد الذى يدل له
أيضاً خطأ عدم وعدم خطأ لأنه بالعرض إلى أصل الجنابة عدلاً به تعمدتها أى قصدها
وبالعرض إلى القتل خطأ لأنه لم يتعمده أى لم يقصده لكن القصد أمر حى ولا يوق
يموت والجأى وإلا لادعى أكثر الجاه عدم القصد ، فأما قصد الجنابة فاعتبر بالدلائل
الخارجية وهى معروفة وأما قصد القتل فاعتبر بالدلائل المبرية القوية من حجاب لالة
وحجاب المحي عليه وكيفية الفعل ونحو ذلك ، ولم تعتبر القرائن ضعيفة التى هى
بمسب حمية غير منسطة كعدم عداوة أو عدمه ، ثم إراكاب الدلائل المعتمدة
تدبر على قصد القتل لم يفضل فور الجأى انه لم يقصد لكن دلت أحاديث صاحب
للسعة إذا جمعت وتدبرت على أن على ولى الدم أن يحتاط لنفسه ، فإن كان يظن أن
الجأى قصد القتل اقتضى منه ولا حرج ، وإلا لم يكن له ذلك فيما بينه وبين الله عز
وجل ، وعلى الحاكم أن يمكنه من الاقتصاص ويبين له ما عليه ويدته يختار لنفسه
ولا يكلمه الخلف على صبه ، لأن ذلك قد يجرى بعض الناس على العمل طمعاً بأن
لا يجرى . أبولى أن يخلص على ظن القصد . المعلى

(٣) عن المنتهى

وشبه العمد أن يصد جناية لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها كصرب سوط
أو عصا . والخط

نشرت تعذر الصلب عليه وإلا فلا فود ولادية كتركه شد قصده . الساعة أن يسقيه
سما يقتل عاباً لا يعز به أو يحبطه طعام أو يطعمه له أو يحبطه طعام أكله . كله
جهلاً فيموت فيقاده : فإن عداً كل مكلف بالسم أو يحبطه طعام نفسه وأكله
أحد بلا إذنه ثبات فهدر . الثامنة أن يقتله بسحر يقتل غالباً ، أو متى ادعى قاتل سم
أو بسحر عدم عبه أن السم أو السحر قاتل ، أو جهن مرض يقتل معه ذلك لم
يقتل (١) ، التاسعة أن يشهد رجلان على شخص يقتل عمد أو رده حيث تمتعت
توئته أو أزمعه بر ما يحسن فيقتل بشهادتهما ثم ترجع البينة وتقول عمدته قتله ، أو
يقول الحاكم ولولى عتيت كدتهما وعمدت قتله فيعاد بذلك كاه وشبهه شرعه ولا
فود على يده ولا على حاكم مع مباشرة أو عالم بالخط . ويقتص بالقصاص مباشر
عالم [مولى (٢)] بيمينته وحاكم . ومعنى (٣) مت حاكماً وبينه دية حتى عتدهم ، ولو رجع
أولى والدية صمنه مولى وحده لمباشرة العمل . (وشبه العمد) أى المسمى بمحض عمد
وعمد الخطأ (أن يصد) لجأ (جناية لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها) أى الجناية
(كصرب سوط أو عصا) أو حصر صغير إلا أن يصغر جداً كفر وإصبع في غير
مقتل أو يمسه بالكبير فلا صرب فلا قصاص ولادية ، أو لكر أو لكم غيره في
[غير (٢)] مقتل أو ألفاه في ماء قليل ، أو سحره بما لا يقتل غالباً أو صاح بها قتل
اعتقله لنسقط فيموت أو يصمير أو معتوه على نحو سطح فيسقطان فيموتان فعليه
الكفارة في مال جان والدية على عاقلته . و صاحب بمكلف لم يقتله فلا شيء عليه
مات أو ذهب عقبه (والخط) ضربان . صرب في القصد ، وصرب في العمل
فصرب القصد نوعان أحدهما أن يرمى ما يظنه صيداً أو مباح النعم فيبين آدمي

(١) قال في شرح المنتهى : لأنهما من جنس ما يقتل ، أشبه ما لو جرحه
وقال لم أعلم أن الجرح يقتله ، ويظهر من هذا أنه لا بد مما يدل على علم مناول السم
أنه سم في الجملة كما نطر الجرح أن الجرح صار قادراً كان يظنه دواء لا يصير ، فليس
بعمد كما لو تناول طعاماً أو فاكهة أو شرباً فيه سم لم يعلمه المتناول . المعنى

(٢) عن المنتهى

أن يفعل ماله فعله كرمى صيد ونحوه فصبت آدمياً . وعمد صبي ومجنون خطأ ويقتل عتد بواحد ————— د

أو معصوما ، أو يفعل ماله فعله كقطع لحم فيقتل اسبانيا أو يتعمد القتل صغيرا أو مجنونا أو ككفارة في ماله وأدية على عاقبته . النوع الثاني أن يقتل بدار حرب أو صفت كفارة من بطنه حرباً غيبية مسلماً أو يرمى وجوباً لكفارة ترسو أو يعمد . ويحرم عليهم حيث حرم على المسلمين أن لم يرمهم . فيقتصد دونه فيقتله فلا قصد فيه الكفارة فقط أي دون الأدية . والضرب الثاني في النفس وهو (أن يفعل ماله فعله كرمى صيد ونحوه) كهدف (فصبت آدمياً) معصوما اعتزله لم يقصده أو ينقلب وهو قائم أو مسمى عليه ونحوه على ابن سموت فعليه الكفارة في ماله وأدية على عاقبته ، (وعمد صبي و) عمد (مجنون خطأ) لأنه لا قصد في عمدهما خطأ المكلف [ومن قال كسب يوم فتت صغيراً (١)] أو مجنونا وأمكن صدق بيمينه . وإن كان الرامي آدمياً فأشد من رمي وإصابته صم المقتول في ماله لمباينة دير عاقبته بأسلامه ولا يمكن صياح دمه المقتول فتكون في من الجاني . ومن قتل نسب كحرف نر ونصب سكرين أو حجر ونحوه بعد أن قصد جنايته شبه عمد وإلا خطأ ، وإمساك الحية محرم وجناية لأنه أتى به أي النهيكة فلو قتلت بمسكا من مدعي مشيخة ونحوه فهو قاتل نفسه . ومع طين أنها لا تقبل شبه عمد بمنزلة من أكل حتى تشم ولا شيء . (٢) [لورثته من دينه على عاقبته فقتله منه يصيب عتداً كالموت بعد ذلك ، ومن أريد قتله فودا بيمينه لا يفرار فقال شخص أنا العاصي لا هذا فلا دور على واحد منهما (٣)] وعلى مقر الأدية ، ولو أقر الثاني بعد إقرار الأول قتل الأول (ويقتل عتد) أي ما فوق الواحد (بواحد) قتله إن صح فعل كل واحد منهم للقتل به بأن كان فعل كل واحد لو انفرد لوجب فيه القصاص لإجماع

(١) عن المنهي

(٢) عن شرح المنهي

(٣) قد يتخذ هذا حيلة فيثواطأ رجلان فيقتل أحدهما رجلاً ويتسكّر من أمنت به حاة آخر فقال أنا الذي قتلته الدية فقط ، وكثيراً ما يقع نحو هذا بلا موافقة بأن يكون القاتل عاصياً فيسأجر أهله من يقر ويدفعوا له ادية وزيادة على عم ذلك . ومذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، إصال الجليل ، فالنظام يحجب إلى نظر ، وعلى كل حال يسمى كتمان هذه المشقة عمن يخشى منه أن يمتنع عنها محصوراً دون غيره المسمى

ومع عفوي يجب دية واحدة . ومن أكره مكلفاً على قتل معين أو على أن يكره عليه ففعل فعلى كل القود أو الدية . وإن أمر به غير مكلف أو من يجهل تحريره أو سلطان ظلم من جهل ظلمه فيه لزم الأمر

فصل في القصاص وللقتل أربعة شروط : تكليف قاتل ،

الصحية . فإن لم يصح ولا تواطؤ فلا قصاص . (ومع عفو) عن قود (يجب) عنهم (دية واحدة) لا أكثر . لأن القتل واحد فلا يدرهم أكثر من دية كما لو قتلوه خطأ ، وإن جرح واحد جرحاً وآخر مائة فسواء في القصاص أو الدية (ومن أكره) شحط (مكلفاً على قتل) شخص آخر (معين) فعلى كل منهما (قود) أو (أكرهه) على أن يكره عليه (أي قتل المعين) فعلى أي أكرهه من قتله (فعلى كل) واحد من الثلاثة (القود) [إن] لم [يمسوئيه] ، (أو الدية) [إن عفا ، وقود قدر على ما هدده غيره] ، فمن صدق وإلا فقتلك إكراه فيقتل به أن قتل منه كما لو أكره عليه غيره (وإن أمر) إنسان (به) بقتل شخصاً (غير مكلف) كصغير ومجنون فقتل (أو) أمر به (من يجهل تحريره) كمن شأ لم يدر الإسلام بقتل (أو) أمر (سلطان ظلماً من) أي إنساناً (جهل ظلمه) أي الأمر (به) أي القتل (لزم) القصاص (الأمر) لعذر المأمور بوجوب طاعة الإمام في غير المعصية ، وإظهار أن الإسلام لا يأمر بالحق . وإن عذر المأمور بالمكلف حريمه برمه القصاص وأدب أمر . ومن دفع لمعير مكلفاً الله قتل ولم يأمره به فقتل لم يزمه شيء . ولو قال مكلف غير من لمعيره اقتلتني أو أخرجني ففعل فهدرته نصاً ، كما لو قال به اقتلتني ولا فقتلك ، قال في الانتصار ، ولا اثمهما (١) ولا كفارة ولو فارق ذلك من (٢) حنيفة العادل لبيده بقتله أو أورش الجراحة ومن أمسك إنساناً لا حراً حتى قتله أو قطع طرقة ثبات أو فتح فيه حتى سفاه سما قتل قاتل ، بالفعل أو لسم بقتله عمداً من يكافئه لمعير حتى ، وحسن محبت حتى يموت ولا قود عليه ولا دية ، وإن كان الممسك لا يعلم أن العادل يقتله فلا شيء عليه

(فصل و) يشترط (لـ) وجوب (القصاص) أي القود (أربعة شروط)
الاستمرار : أحدها (تكليف قاتل) أي ما يكون مالاً عاقلاً قاصداً لأن القصاص

(١) أي في مسألة القتل ولا تنصب لأنه دفع حدث ، يمكن دفعه إلا أنه المسمى

(٢) أي قتله عموماً له بلا حول ولا قوة

وعصمة مقتول ، ومكافئته لقاتل بدين وحريه ، وعدم الولادة .

عقوبة معلقة فلا يجب على [غير] مكلف كصغير ومجنون ومعتوه ، لأنهم ليس لهم قصد صحيح كقاتل خطأ ، وإن قال جان . كنت حال الجنابة صغيراً ، وقال ولي الجنابة . بن مكافئ ، وأما ما بينتني تعارضاً ، ونقدته أن القول قول الصغير حيث أمكن ولا يدينه (و) الشرط لثاني (عصمة مقتول) ولو مستحقاً دمه [بقول] (١) أمير قائله . قال قتل حريباً أو مرتداً من توته إن فعلت متاهراً أو رابحاً محصناً ولو قبل ثبوته عند الحاكم أدلت أنه ربي محصناً بعد (٢) قتله فلا قود ولا دية ولو أنه مثله ويعزر لاقبائنه على الإمام ، ومن قطع طرف مرتد أو حربي فأسل ثم وقع به المرمى فمات فهدر . ومن قطع طرفاً أو أكثر من ماله فارتد ثم مات فلا قود وعصمة الأول من دية النفس أو ماله قطع يستوفيه الإمام لأن من المرتد فيه المسلمين واستيفاءه بالإمام ولو عاد للإسلام ولو بعد من تسرى فيه الجنابة فمكافئ لم يرتد فعلي ماله عوداً لصا لأنه من حال الجنابة والموت أشبه ما لو لم يرتد . (و) الشرط لثالث (مكافئته) أي المقتول (لقاتل) حال الجنابة بأن لا يفضل قاتله (بدين و) لا (بحرية) ولا ميث — فيقتل مسلم حر أو عبد بمثله ، وكتاني بمجموع ، ودمي بمسئلم وعكسهما ، وكافر غير حربي جني ثم أسلم بمسئله لا حر بقول ومعهص ، ولا مكاتب بقتله ولو كان دارحم عزم . وإن (٣) انقص عهد دمي بقتل مسلم حر أو عبد وقتل لنقص العهد فعليه دية الحر أو قيمته العبد . (و) الشرط (رابع) (عدم الولادة) بأن لا يكون المقتول ولداً للقاتل وإن سفل ولا ولد بنت وإن سفلت ، فيقتل ويد باب وأم وجد وجده لأحد الأصول من النسب بالولد أو ولد البنت وإن سفل ولو كان الولد أو ولد البنت وإن سفل حراً مسلماً والقاتل كافراً قاتلاً ، ويؤخذ حر بالدية ، ومتى ورث قاتل أو ولده بعض دم المقتول فلا قود على قاتل لأن نقصاص لا يتبعص ولا يتصور وجوبه للأب (٤) [بقوله] ولا لولده عليه كما لو قتل زوجته فورثها ولدها منه سقط النقصاص ، أو قتل أخاه فورثته ثم ماتت فورثها القاتل أو ولده وكذلك ، أو قتل أخاً زوجها فورثه زوجها ثم مات زوجها فورثته هي أو ولدها فلا نقصاص ومن قتل شخصاً لا يعرف بالإسلام

(٢) متعلق بدين . المطبوع

(١) عن النبي

(٣) عن شرح النبي

ولا استيفائه ثلاثة . تكليف مستحق له . وانصافهم عليه ، وأن يؤمن
في استيفائه تعديه الى غير جان . وبحس لقيدوم عائب وبلوغ وإفاقة
ويجب استيفاؤه بحصرة سلطان أو نائبه وبآلة ماصية —————

ولا حرية أو قتل مملوفاً وادعى كفره أو ربه أو موته وأنكر وليه أو قتل شخصاً
في داره أى القاتل وادعى أنه دخل لقتله أو أحد ماله قتلته دفعا عن نفسه وأنكر
وليه ، أو تجارح اثنان وادعى كل الدفع عن نفسه لقود — إن وجب شرطه .
أو الدية ويصق منكر بيمينه . ومتى صدق الولي فلا قود ولا دية . (و) يشترط
(لاستيفائه) أى العصاص (ثلاثة) شروط أحدها (تكليف مستحق به)
لأن غير المكاف ليس اهلاً للاستيفاء ولا تدخله النيابة ولا يبحث استيفاءه بغير
أو بخون أب كوصى وحاكم فإن احتاجا للتمتع فلول بخون لاصغير المعو الى ابدية .
(و) الثانى (انصافهم) أى المستحقين للقصاص (عليه) أى على الاستيفاء فينبس
للمعصم استيفاء بدون ادن السابق لأنه يكون مستوفيا لحق غيره فلا يده ولا ولاية
به عليه أنه ابدى . (و) الثالث (أن يؤمن في استيفائه) أى القصاص (تعديه)
الاستيفاء (الى غير جان) لقوله تعالى (فلا سرف في القتل) هو لرم القود حاملا
أو حائلا خملت لم تقتل حتى تصع حملها ونسبه لها ثم ان وجد من يرصمه أقيد
مها ، والا حتى تعظمه حولين ، وكذا حد بجرم . ونقاد في الطرف وتحد بجلد
بمجرد وضع . ومتى ادعت حمل وأمكن قبل وحدثت لقود ولو مع عيبه ولى مقتول
حتى يتبين أمرها في الحمل وعدمه . (وبحس) جان (لقيدوم) وارث (عائب و)
له (بلوغ) وارث صغير (و) له (إفاقة) وارث بخون لأهم شركاء في القصاص
ولأنه أحد بدل النفس فلا ينفرد [به بعضهم كما لا ينفرد ^(١)] فنادية لو وجبت .
ويستحق كل وارث من العود بقدر إرثه من المال ومن لا وارث له فالإمام ولله
له أن يقتص أو يعفو الى المال . (ويجب استيفاؤه) أى القصاص (بحصرة سلطان
أو نائبه) لافتقاره الى اجتهد ، ويحرم الخيف فيه ، فلا خالف ومن أى اقتص
لمير حضوره وقع الموقع وله تعريضه لافتياته عليه . (و) يجب استيفاؤه (بآلة ماصية)
وعلى الإمام تعقدها فان كانت كالة أو مسمومة منعه من الاستيفاء بها فان عخل

وفي النفس بضرب العنق بسيف

فصل ويحب نعت القود أو الدية . ويجوز ولي ، والعفو مجازا الفصل . ومتى اختار الدية أو عفا مطلقا أو هلك جان نعت الدية .

واستوى بها عزو . وبطر الامام أو نائبه في لولى كان يقدر على الاستيلاء ويحبس مكنته منه . ويجوز ولي يبي أن يباشر ولو في طرف وبين أن يوكل ، ومن لم يحبس الاستيلاء أمره السلطان أو نائبه أن يوكل . (و) يحب استيلاء (في النفس بضرب لعنق) أي عنق الجاني (بسيف) الحديث : إذا قتلتم فأحسوا أنفسكم ، والحديث : لا قور إلا بسيف ، ولأن قصد إنلاف حلقه وقد أمكن بضرب عنقه فلا يجوز تعديده بانلاف أعرافه كقتله آلة كاله . ويجوز نعت سيف سواء كان قتل به أو بمنحرم لعينه كسحر ومنحرم حجر ونواط أو فته بحجر أو تعريق أو تحريق أو هدم أو حرق أو حرق أو غيره . ومن قطع طرف شخص ثم قتله فقتل برئه دخل قود طرفه في قود نفسه وكفى قتله ، ومن قتل به ولي الجناية كهمته فقد أساء ولم يضمنه ، ولا يجوز قطع طرف بغير سكين

(فصل) في العفو عن القصاص . وهو انحر والتجاوز . وأجمعوا على جوره . (ويحب د) قتل (عمد) عدوان (القود أو الدية) ويجوز ولي (الجساية بينهما) والعفو مجازا (فصل) لقوله تعالى (وأن تعموا أقرب للتعوى) . والحديث : أي هريرة مرفوعة : ما عفا رجل عن مظلله إلا رده الله تعالى عرا . رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي . ويصح عموه بلفظ صدقه . وكل ما أدى معاه لأنه إسقاط ثم [لا (١)] تبرير على جان ، فإن اختار الولي القود فله أحد ادية والصلح على أكثر منها ، (ومتى اختار الدية) ابتداء نعتت ولو قتله قتل به (أو عفا) عن القود عموا (مطلقا) بأن قال عفو عن القود ولم يصر على مال أو بلا مال نعتت الدية (أو هلك جان نعتت ادية) في ماله لتعذر استيلاء القود . ومن قطع طرف عمد كاصبع فهو عنه ثم سرت الجناية الى عمو آخر كقتل اليد أو ان النفس والعفو على مال أو غيره كحجر ونحوه فلا قصاص وله نعام دية مسرت اليه من يد أو نفس ولو مع موت جان فيبني أرش ما عفى عنه من دية ما سرت اليه ويجب الباقي لأيه

ومن وكل ثم عفا ولم يعم وكل حتى اقتصر فلا شيء عليهما . وإن وجب
لنفس فود أو تعزير قدوة فظليه واسقاطه له . وإن مات فليسيده . والقود
فيما دون النفس كالقود فيها . وهو نوعان : أحدهما في الطرف فيؤخذ كل
من عين وأذن وسن ونحوها مثله . بشرط ثمانية وأمس من حيف

حق المحي عليه فيما مرت اليه لجناحه لا فيما عني عنه . (ومن وكل) غيره في استيعا.
فود (ثم عفا) موكل عن فود وكل فيه (و) الخان أنه (لم يعم وكل) بمعنى (حتى
اقتصر فلا شيء عليهما) أي لا على الوكيل ولا على الموكل لأنه محس بالمعمو . ولا
يعربص من الوكيل لعدم تمسك استدراكه . أشبه ما لو عفا بعد ما رماه . فإن عم
«وكيل» فعليه القصاص (وإن وجب لنفس فود أو) وجب به (تعزير قدوة فظليه)
أي حثل ما وجب له من فود أو تعزير قدوة له (وإسقاطه) أي إسقاط ما وجب
له عن ريث [له] أي للنفس لا اختصاصه به (وإن مات) النفس قبل استيفاء ذلك
(ف) (١) ظله واسقاطه (سيده) لأنه أحسن به من ليس له فيه ملك (والقود فيما دون
نفس كالفود فيها) أي النفس ، أي من أحد بعينه في النفس أحد فيما دونها ومن
لا فلا كالأبوين مع وديهما والحر مع أعمد والمسلم مع الكافر . (وهو) فود فيما
دون النفس (نوعان . أحدهما في الطرف فيؤخذ كل من عين وأذن وسن
ونحوها) كمن وشقه ويد ورجل ونحو ذلك (مثله) أي العصور المذنب فتؤخذ
لعين بالعين ولأذن بالأذن واللس باللس والجف بالجب والشفة
بعضها ببعض والسفلى بالسفلى وليد باليد ورجل بالرجل والإصبع بالإصبع
والدكر بالذكور والخصية بالخصية والانية بالانية واشعر ونحوه كل واحد بمثله لقوله تعالى
﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ النَّافِثَةَ لَئِيمَةٌ ﴾ الآية . وبشرط «قصاص» في الطرف
ثلاثة شروط الأول ما أشار إليه بقوله (بشرط ثمانية) في الاسم كالد «ليد» وفي
الموضع كاليمين باليمين فلا تؤخذ يد رجل ولا يمين يسار وعكسه . والثاني ما أشار
إليه بقوله (و) شرط (أمن من حيف) أي يمكن الاستيفاء بلا حيف بأن يكون
القطع من معصل — بمنح أذنه وكسر ناله — أو ينتهي إلى حد كالأذن أو

(١) ما بين الحافزين حافظ من الأصل . وأصف ما يحسن بالنفس من الشيء وما يحسن
بالشرح بالاجتهاد مع مراعاة عادة الشارح ومرحلة اسمي والافتقار وشرحيها .

واستواء في صحه وكال . الثاني في الجروح شرط انتهائها الى عظم كوصفة
وجرح عضد وساعد ونحوهما .

ما ذل ، فلا قصاص في جائحه وكسر عظم غير من ونحوه ككسر س . ولا ان قطع
قصبة الالف أو بعض ساعد أو ساق أو وركب . وإنما الامس من الخيف بشرط
الجوار الاستيلاء لوجوب القصاص حيث وجدت شروطه . وهو العدوان على
مكافئه عودا مع المساواة في الاسم والصحة والكمال لكن للاستيلاء غير ممكن
لخوف عدوان وفائدة ذلك أن رأينا أنه شرط لوجوب تعذيب الدية إذا لم
يوجد لشرط . وإن قلنا أنه شرط للاستيلاء دون الوجوب ، فإن قلنا الواجب
القصاص عينا لم يجب بدنه شيء . إلا أن المحي عليه إذا عا يكون فدية عا حتى (١)
يخص به ثوابه (٢) وإن قلنا موجب العمد أحد شئين انتقل الوجوب الى اديه فإنه
في المنتهى وشرحه . والثالث ما أشار اليه بقوله (و) بشرط (استواء) الطرفين
(في صحه وكال) فلا توجد يد أو رجل كاملة الأصابع والاعتماد ناقصها رضى
أو لا ، ولا عين عجيبة بقاءه ، ولا لسان مطلق بأخرس . ولا عضو صحيح بأش
ولا ذكر خل بذكر حصى أو عبي ونحو ذلك مما لا استواء فيه . ومن أذهب
بعض لسان أو مرن أو شفة أو حشفة أو أذن أو سن فقدمه مع أمي دفع من
بقدر الذي أذهبه من نفسه الاجزاء كثلث وربع وخمس ولا عود ولا دية لم
رجى عوده في مدة يقول أهل الحيرة من عبي كس وصرس ونحوهما ، أو فدمعه
كعدو ونحوه ولو مات في تلك المدة بعيت دية ادهاب . النوع (الثاني) من نوعي
لهود فيما دون النفس (في الجروح) ويجوز القصاص فيها (بشرط انتهائها) أى
الجروح (الى عظم كوصفه) في رأس ووجه (وجرح عضد وساعد ونحوهما)

(١) في شرح المنتهى : عفا عن حق ، وفي شرح لاقاع : عفا عن .

(٢) خوف الخيف على صريين الأول ما يمكن رواه بوجود حبيب ماهر .
الثاني ما لا يمكن رواه التمه ، هذه المسئلة ان كانت في الصرب الأول فلا اشكال ،
فأما الصرب الثاني فيشكل فرضها فيه لأنه اذا كان الخيف محوفا على كل حال
فالعضاص جيبش منهي عنه على كل حال ، فلا يكون مأمورا به ، فلا يكون واجبا
فهو جنائية لا قصاص فيها فمعها الأرض حتى على القول بأن الواجب القصاص عينا
فان يحل ذلك ما يجب فيه العضاص ولم يجب لها قصاص ، فليتأمن . المعلى

وتضمن سرية جاية لا قود . ولا يقتصر عن طرف وجرح ولا يطلب
لمه دية قبل البرء

فصل في دية العمد على الجاني وغيرها على عاقلة ،

كفحد وساق ودم ومحوه ، ولجروح جرحا أعظم من موصحة كباشمة ومنقله أن
يقتصر موصحة ويأخذ ما بين دية الشجة قبأخذ في هامة حسا من الأبل وفي
منقله عشرة (وتضمن سرية جاية) نقود أو دية في نص ودورها ولو ادمل
الجرح واقتصر من جان تم انتقص قسرى ، لخصون لثف بعض لجنى اشبه ما لو
ناشره ، قلو قطع إصبعها فتأكلت أخرى أو اليد وسقطت فالقود ، وفيما يش
الأرض . (لا) تضمن سرية (هون) لقول عمر وعبي من مات عن حيد أو
قصاص لا دية به ، الحق قتله ، رواء سعيد بماء ، هو قطع طرفا قود قسرى الى
النفس فلا شيء على فاطح ، لكن [لو (١)] قطعه فهر مع حر أو برد أو مالة كالة
أو مسمومة ومحوه لرمه فيه الدية ، (ولا يقتصر) على عليه - أى يحرم عليه ذلك -
(عن) جاية (حرف و) لا جنانية (جرح) فصل البرء لحديث جابر أن رجلا
جرح رجلا وأراد أن يستفيد فمضى الى بيت المقدس من الجراح حتى يبرأ
المجروح . رواء البدر قطي . (ولا يطلب لمه) أى جنانية الطرف والجرح (دية
قبل البرء) لاحتمال السرية ، فان اقتصر بمجروح قبل برء فسرية الجاني وانجى عليه
[بعد (٢)] [الاقتصار صدر

(فصل) . الديات جمع دية محمعه وهى مصدر وديت القتل اذا ديت ديته
كالعدة من الوعد والزفة من الورن ، وشرعا المال المؤدى الى مجنى عليه أو وليه
سبب جنانية ، فمن أسبب إفساقا أو جزما منه مسلما أو ذميا أو معاهدا بمباشرة
أو سبب كشهادة ومحوها والدية . (ودية العمد على الجاني) لأن العاقلة لا تحتمل
العمد ، (وغيرها) أى غير دية العمد وهو الخطأ وشبه العمد (على عاقلة) أى
الجاني ، من أتى على آدمى أفعى - أى حبه [خبيثه (٣)] قاه في القاموس - أو
ألقاه عليها فقتلته أو طلبه بسيف أو نحوه مجردا فقتل في هربه ولو غير صرير ،
أو روعه بأن شهده في وجهه ، أو دلأه [من (٤)] شاهق فأت أو دهب عقله أو

ومن قيد حراً مكلفاً وغله أو غصب صغيراً تلفت بحية أو صاعقة فالدية .
لا إن مات بمرض أو جـ _____ أة .

حمر نرا عرما حمره كيتري طريق صبق أو وصع حجراً أو فشر بطيح أو حجار
أو باقلا . أو صب ماء بثنائه أو في الطريق أو نال أو مالت دانه بها أو الطريق
وبده عليها كراكب وسائق وقائد أو رمى من مربه حجراً أو غيره أو حمل يديه
وعما جمعته بين يديه أو حلقه لا قائم في الهواء وهو يمشي أو وقع على قائم بقاء .
جدار فأنتف اسباباً أو تلف به ، فامع صدقته عمد وما بدونه خطأ وفي كل
مهما الدية عن لعافاة ولكفارة في ماله . ومن سل على غيره أو أمسك يده فالت
أو تلف واقع على قائم غير متعمد فهو مضر ، وإن تلف القائم فعير مضر . (ومن
قيد حراً مكلفاً) بالمال عاقلاً (وغله) تلفت بحية أو صاعقة فالدية لملاكة في حال
تعبه ، ومقتضاه أنه إذا قيده فقط أو غله فقط لا ضمان لأنه يمكنه الفرار ، أشبه
ما لو ألقاه في ماء يمكنه الخلاص منه (أو غصب) حراً (صغيراً) أو بجونا
(تلف بحية أو صاعقة) - وهي در نزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهري -
(فالدية) خلاكة في حال تعبته بحية وإن لم يقبده ولم يعله لصعقه عن الحرب من
الصاعقة والبقيش بالحيه أو دفعها عنه و (لا) يضمن الحر المكلف من قبده وغله
أو أصغبر من حسه (إن مات بمرض أو) مات (جشاة) بها لأن الحر لا يدخل
تحت اليد ، ولا جابه اذا ، وأما القن فيضمنه غاصبه تلف أو ألتف . وإن
تجادت حران مكلفان حلاً أو نحوه فامقطع فسفطاً ثانياً على عاقلة كل دية الآخر
سواء انكباً أو استشف أو انكب أحدهما واستلقى الآخر لتسب كل في قتل الآخر
لكن نصف دية المسك معطية ونصف دية المسلق بمعهمة^(١) قاله في الرعية ، وإن
اصطدما ولو صريرين أو أحدهما ثانياً فمكتحادين . وإن اصطدمت امرأتان
حاملان فماتتا فمكرجين . فإن أسقطت كل منهما جينها فعلى كل واحدة منهما نصف
صمان جنسها ونصف صمان جنين صاحبتهما لا شراكهما في قتله وعلى كل منهما عتق
ثلاث رقاب واحدة لقتل صاحبتهما واثنان لمشاركتها في الجنين . وإن أسقطت
إحداهما دون الأخرى وماتتا اشتركتا في صمانه وعلى كل منهما عتق رقيقين وإن

وان أدب امرأته بشوز أو معلّم صبية أو سلطان رعيته بلا إسراف

اصطداما عمدا وذلك بقتل عابيا بعد يدم كلابية لأخر في دمه فيقتاصان ولا شيء على يدققة لأنها لا تحبس العمد ، وعلى هذا ان مات أحدهما وحده فانهصاص أو لديه في مال صاحبه وان لم يقتل عابيا يشبه عمد وان كانا راكبين فانهف من رأتينها فقيمتها على الآخر . وان كان أحدهما واقفا أو فاعدا فصح ما هما أي الوافد والفاقد على سائر نصا ، وديتهما على عاقلة حصول النصف لصدمة . وان انحرف الوافد فصادقت لصدمة انحرافه فيما كالتأخير . وان اصطدم فتدب ماشيان فدم فمدر . وان مات أحدهما فقيمتها في رفة الآخر كسائر جنائياته . وان كان حرا وفتا فاقا فقيمتها من في تركه الحر ونخب دية الحر كاملة في تلك القصة ومن أركب صغيرين ولا ولاية له على كل منهما فاصطدما فاد فديتهما وما نصفهما من ماله ، فان أركهما من لمصلحة كسائر عن ركوب ما يصلح بركوبهما وكانا ثمتان بأفسهما أو ركبا من عند أنفسهما فيما كذاعين محظين . وان اصطدم كبير وصغير فمات الصغير فقط صمته الكبير . وان مات الكبير صمته مركب الصغير ان بعدى ماركابه . وان أركبه ولية بصدقه وركب من عند صمته فكالمع محظي على ما سبق . ومن قرب صغيرا من هدف فأصيب صمته . ومن أرسله لحاجة فأنفك نصا أو مالا فجائته خطأ من مرسله . وان جنى عليه صمته مرسله . قال ابن حمدان : إن بعدر تصمين الجاني . فان لم يدمر فالصم عليه لأنه مباشر والمُرسل متصنف ومن أنظف نفسه أو طرفا خطأ فمدر كعمد . ومن حفر بئر فصره فصمها آخر فصيان ما نصف بينهما . وان وضع ثاكن سكين فأثلاث . ومن اضطرب الى ضمام غير مضطر أو شراه [وطنه فدمه حتى مات ، أو أحد الضمام غيره أو شراه (١)] وهو عاجز عن دفعه عمد أو بعت ذاته أو أحد منه ما يدفع به صائلا عليه من سبع أو حية أو نمر ونحوها فأهدمك صمته . لا من أمركه النجا . فمن من هدك فلم يفعل . ومن أفرغ إنسان أو صر به ولو صغيرا فأحدث به عطف أو بول أو ريج ولم يدم فعليه ثلث الدية وان دام فإليه كاملة . (وان أدب) إنسان (امرأته بشوز) بلا إسراف فلا صم (أو) أدب ولدا (مع صبية أو) أدب (سلطان رعيته بلا إسراف) أي لم يرد على الضرب المعتاد فيه لا في عدد ولا

فلا يصل تلف من ذلك ، ومن أمر مكلفاً أن ينزل بثراً أو يصعد شجرة فهلك به لم يضمن ، ولو مات حامل أو حملاً من ربح طعام ونحوه ضمن ربه إن علم ذلك عادة

فصل ودنة آخر المسلم مائة نعيم أو ألف مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم فضة أو مائت بقرة أو ألفا شاة ، ويحيز من عليه دية بينها ويحب في عمد وشبهه من إبل ربع بنت محاص وربع بنت لبون وربع حقة وربع جذعة .

شدة تلف (فلا ضمن تلف) شيء من ذلك (كأنه على ثوب لصا) (ومن أمر) من مكلف وغيره (مكلفاً أن ينزل بثراً أو يصعد شجرة فهلك به) أي يروى أو يضيع أو يفسد الشجرة (م يضمن) وإن لم يكن مأموراً مكلفاً ضمنه لأمر أو سبب مكلف نفسه أو ولده إلى ما يحضره ليعمله السباحة فغرق ، أو وضع نحو جرة أو حجر على سطحه أو حائطه وجده متلفاً فماتت ربه أو صارت على آدمي تلف لم يضمن ما دفع بدنه سقطه بغير فعله وزمن وضعه كان في ملكه (١) . ومن دفع حال سقوطها عن نفسه أو تدرجتها فدفعتها لم يضمن ما تلف بدنه . (ولو مات حامل أو) مات حملاً من ربح طعام ونحوه (كرائحة الكبريت) ضمن ربه إن علم ذلك (أي إن علم أن حامل يموت أو يموت حملاً من ربح ذلك) عادة أي بحسب المعتاد وأن الحاصل هناك والا فلا شيء ولا ضمان .

(فصل) في مقايير ديات الناس وهي جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره فقال رحمه الله (وربه الحرة مائة نعيم أو ألف مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم) إسناده (فضة أو مائتا نمر أو ألفا شاة) قال القاضي لا يذهب المذهب أن أصول الدية الإبل والذهب والورق والقر والعنق . وهذه خمسة فقط أصولها (ويحيز من عليه دية سناء) أي بين هذه خمسة قال أحضر أحدها لم يولى الجنائية قبوله . (ويحب في) قتل (عمد و) في (شبهه) أي العمد (من إبل ربع) المائنة خمس وعشرون (بنت محاص وربع بنت لبون وربع حقة وربع جذعة) .

وفي خطأ أحاسا ثمانون من المذكورة وعشرون ابن مخاص ، ومن مقر نصف مئآت ونصف أئبة . ومن عتم نصف ثانيا ونصف أجدعه . وتعتبر السلامة لا القيمة . ودية أثني نصف دية رحن من أهل ديتها وجراحها تساوي جراحه فيما دون ثلث ديته ، ودية كتم ————— إلى حر

وتعطل في طرف كما تعطل في نفس لا في غير أهل لعدم ودره (و) نجب الدية (في) قتل (خطأ أحاسا ثمانون من) الأرواح الأربعة (المذكورة) أي عشرون بنت مخاص وعشرون بنت لون وعشرون حقه وعشرون جدعة وعشرون من مخاص وهي تمام المذمة فإن في الترح لا يختلف فيه المذهب وهو دون ابن مسعود رضى الله عنه . (و) تؤخذ دية (من مقر نصف مئآت ونصف أئبة) (و) تؤخذ دية (من عتم نصف ثانيا ونصف أجدعه . وتعتبر السلامة) من كل عيب في كل الأرواح لأن الإطلاق يقتضي السلامة (لا) تعتبر (القيمة) أي لا يعتبر في قيمها أن مبلغ دية نقد لمعوم حديث وفي النفس المئومة مائة من لابل . وهو مصق ولا يجوز تقيده إلا بدين ولاها كانت تؤخذ على عهده يتبع وفيما ثمانية آلاف وهو عمر إن الابل قد عتت فمومها على أهل الورى مائتي عشر ألف (١) دينار على أنها في حال رخصتها أقل قيمة من ذلك (ودية أثني نصف دية رحن من أهل ديتها) بثلاثة تحت فتاة (عوى أي حمسون من الابل أو حسياته) ذهبها أو منه آلاف درهم فنة أو مائة مرة أو ألف شاه (وجراحها) أي المرأة في قطع أو جرح (تساوي جراحه) أي الرجل من أهل ديتها (فيما) يوجب (دون ثلث ديته) فادد بلغت أو رادت عليه صارت على النصف منه . فإن ربيعة قتلت لسعيد ابن المسلب : كم في أصبح المرأة ؟ قال : عشر . قلت : ففي أصبعين ؟ قال : عشرون . قلت : ففي ثلاث أصابع ؟ قال : ثلاثون . قلت : ففي أربع ؟ قال : عشرون . قلت : لما عظمت مصيبتها هل عظمها ؟ قال : هكذا السنة يا ابن أخي . انتهى . ودية حتى مشكل حر مسد نصف دية كل منهما أي ثلاثة أرباع دية الذكر لاحتفال الذكورة والأناثة احتمالاً واحداً وقد أبس من انكشاف حاله فوجب التوسط بينهما والعمل بكل واحد من الاحتمالين . وكذا جراحه . (ودية كتم) أي يهودي أو نصراني أو متدين بالتواراة والابجيل (حر) ذبي أو معاهد أو مستأمن

(١) هذا ظاهر في أن مدع عمر بن لاصل في الدية الإبل خاصة ، فليل . اعلم

نصف دية مسلم ، وجحوسى ووثنى ثمانمائة درهم ، ودية رقيق قيمته ، وجرحه
ان كان مقدرا من الحر فهو مقدر منه مسويا الى قيمته والا فما نقصه بعد
ر. ، ودية جنة _____ من حر

(نصف دية) حر (مسلم) وكذا جراحه (و) دية (جحوسى) حر دى أو معاهد
أو مستأمن ثمانمائة درهم ، (و) دية (وثنى) أى عدو وثى وغيره من المشركين
مسأمن أو معاهد يدربا أو غيرها (ثمانمائة درهم) إسلامى ، وجراحاتهم من
دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم نصا ، ومن لم يلقه الدعوة ان كان له أذن
فدية دية أهل دينه فإن لم يعرف دينه وكجحوسى لأنه اليقين ، وان لم يكن له أذن
فلا شيء فيه ، ودية الشام على النصف من ذكره ، قال فى شرح : لا يطبق فيه خلافا
(ودية رقيق) ذكرنا كان أو ثنى صغيرا أو كبيرا ولو مدبرا أو أم ولد أو مكابيا
(قيمته) عمدا كل الفتن أو خطأ من حر أو غيره وسواء ضمن باليد أو الجباية ،
ولو كانت قيمته فوق دية الحر لأنه ما نقص من كمال قيمته كالفرس . وثمان الحر
ليس بصالح مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفته التى تريد بها قيمته لو كان قنا
و ثمان بضمن بما قدره الشارع ، وثمان الفس ضمن ما يريد بزيادة المالىة وينقص
بغضاها ، (وجرحه) أى الفس (ان كان مقدرا من الحر فهو مقدر منه) أى
الفس (مسويا الى قيمته) فى لسانه قيمة كاملة وفى يده نصفها وفى موصحة عشر قيمته
سواء نقص بجناية أقل من ذلك أو أكثر منه (والا) يكن فيه مقدر من الحر
كالعصم وحررة الصلب (ف) على حال (ما نقصه) بحماية (بعد بره) لا
الأرض جبر لما فات بالجناية وقد اجبر بذلك فلا يراد عليه كغيره من الحيوانات ،
فلو جنى على رأسه أو وجهه دون موصحه ضمن ما نقص ولو أكثر من أرض موصحه
وفى من نصفه حر نصف دية حر ونصف قيمته ، وكذا جراحه ، وليست أمة كحر
فى رد أرض جراح بلغت ثلث قيمتها أو أكثر الى نصفه ، ومن قطع حصى عبد
وذكره ، أو أمه وأبيه لزمه قيمته كاملة لسببه ، ومن قطع ذكره ثم خصاه فعليه
قيمته لقطع ذكره وعليه قيمته مقطوعا ذكره لقطع خصيتيه وملك سيده باقى عليه
(ودية جبين) مستدا ولو أثنى (حر) مسلم وهو الولد الذى فى بطن أمه من
الاجناس وهو السر لأنه أجه بطى أمه أى ستره قال الله تعالى (وإذ أنتم أجنة

غرة موروثة عنه قيمتها عشر دية أمه وقس عشر قيمتها وتقدر حرة أمة ، وإن
جى رفيق خطأ أو عمداً واختير المال أو تلف مالا يعبر إذن سيده خير
بين فدائه بأرش الجناية أو تسليمه لولها .

فى طون امهاكم) : ما سقط بجناية عمداً أو خطأ أو قرض من طلب سلطان أو من
ريخ طعام مع عذره كما تقسم ، أو صهر بعض يده ورجله ورأسه ، وتلفه خير
لدى ستة أشهر ، أو ألفت جرماً من أجراء الأذى ، فى جيبها أو بعد موتها ،
أو ألفت ما تصير به ثمة أم ولد وهو ما سبى منه حلق أسنان ولو حصياً ،
لا مضعه أو علقه (عنه) حر والاصل فى العرة خدر سبى به العبد ولأمة لأهلهما
من أنفس الاموال ، وليس لباصل منها شرطاً عند الفقهاء ، وتتعدد العرة بتعدد
مخلاف ما ألفت وأسين أو أربع أيد فلا تجب إلا غرة واحدة عبداً ، أو أمه
(موروثة عنه) أى الجيب كأنه سقط جاثماً مات ولا حق فيها له من ولا لسكامل
الرق (قيمتها) أى المرأة (عشر دية أمه) أى الجنب المرحس من الإبل (و دية
جيب) قس عشر قيمتها (أى فدية أمه يوم الجناية بقدر أم الجيب أمة ، وقيمة
الأمة مبررة بالجرة ، ولأهله جرة منها فمدر يد من قيمتها كسائر أعضائه ،
ودية الجيب المحكوم بكفره كدين دمية من دنى لاحق به عره فسمها عشر دية أمه
وإن ألفت الجيب حياً لوقت يعيش لحته وهو نصف سنة وأكثر ولو لم يستن ثم
مات فيه دنى أى كان حراً فصية دية كاملة وإن كان دمس فدمته وإن اختلفا
فى حروجه حياً أو ميتاً فقول الجان مع يمينه ، وفى جيب الدابة ما نقص من قيمة
أمه ، (وتقدر حرة) حامل رقيق وإن أعتقها سيدها واستثناه (أمة) ويؤخذ
عشر قيمتها يوم جناية بقدر كسائر أرؤش الاموال ، وتقدر أمة حامل بحر حرة
لتكون نصفة الجنين فى جنينها عرة قيمتها خمس من الإبل (وإن جى رفيق) عند
أو أمة ولو مدر ، أو أم ولد أو معتقا عشته نصفه (خطأ أو عمداً) لا فرق فيه
أو عمداً فيه هود (واختير المال أو تلف مالا يعبر إذن سيده) تعلق رقبته
(وخير) سيده (بين فدائه بأرش الجناية أو تسليمه) أى ارفيق (لولها) أى
الجناية فيملكه أو يبيعه ويدفع ثمنه لولها فإن كانت الجناية أكثر من قيمة لم يكن
على السيد أكثر من قيمته إلا أن يكون أمره بالجناية أو أن يه فيها فيزومه الأرش

فصل ومن أئلف ما في الإنسان منه واحد كأف فقيه دية نفسه . أو أشل أو أككتر فكذلك . وفي أحد ذلك نسخته منها . وفي الطفر بع .

كله ، وإن لم تكن بأمره أو بدنه ولو أعتقه ولو كان إعاقه بعد عيه بالجناية فيمديه بالأقل منه أو من نسخته . ومن نسخته لو الجناية في قوله وقال يع لم يرمه ويبيعه حاكم وسيد . صرف فيه يبيع أو هبه أو غيرها كوارث في تركه موروثه المدين . ثم إن وفي حتى من تصرفه وإلار التصرف وبعد عقه ، وإن مات الجاني أو هرب قبل مطقة . به أو بعده ولم يبيع منه فلا شيء عليه . وإن جنى عبدا فعلى ولي قود على دفعته لم يملكه غير رده سيد . ونعاطرة قتل الخطأ في كل من حرم وإحرام وشبه حرام شدة الدية . وهذا على الأصح الذي نقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو من مفردات مذهب ^(١) منع اجتماع الثلاثة يجب ديتن وإن قتل مسر كافر اعتدا صحت ديتته في صارت كدنه المسلم . وسأمره لا يضاف في جرحه ذكره في أوجب ولم يتعرض له في الإصاف

(فصل) في دية الأعضاء ومناصب . ومن أئلف ما في الإنسان منه شيء . (واحد كألف) ولسان وذكر ولو لصغير . نصا ، فقيه (أى لعصو المتدب دية نفسه) (أى نفس المقتول) منه ذلك (أو) في ومن أئلف ما فيه منه (الإنسان) كعينين وأذنين وشفتين ولحيين وشقوق رجل وأشباهه وتدف أنف وبدين ورجلين ونحو ذلك وهما دية كاملة وفي أحدهم نصفها (أو) نصف مائة منه ثلاثة كألف يشتمل على المبحر والمجهر بهما فدية كاملة وفي كل واحد منها ثلثها ، أو نصف مائة منه (أو كثر) من ثلاثة كألف العين الأربعة (وكذلك) (أى في بلاءها كلها الدية) (وفي أحد ديت) المذكور (نسخته من) (أى الدية) . وفي أصابع اليدين كل يده وكذا في الأرجل ، وفي إصبع كل منهما عشرة ها . وفي الأذن ولو ملاصق إن كانت من إصبع أصبع عشرة ها ومن غيرها ثلثه (وفي الطفر) إن لم يعد أو عاد أسود حسن دية إصبعها وهي (يعرب) وفي السن خمسة عشرة . وفي ما دون أنف وهو ما لان

(١) أصل النسخة في معنى ما كتب والشعبي والشافعي والحنفي من مفردات مذهب أحمد هي فيه لأمره هو الطفر . ومنه في معنى ، ولا يعرف في هذه نسخته مذهب الأربعة . والاقدم من ما هو في مذهب عن من أصحبه ولا حسن معنى

وتجب كاملة في كل حاسة ، وكذا كلام وعقل ومنفعة أكل ومشى وسكاج ،

منه وحشمة لذكر وحشة الثدي ونسويد من وضفر وأنف وأذن بحيث لا يروى
التسويد وشئ غير أنف وذكر ليد ورجل ونحوهما أو ذهات مع عصبويه ذلك
العصر كاملة ، وفي أذن أصم وأنف أحنم دية كاملة لأن الصمم وعدم الشم عيب في
غير الأذن والألف وجهها باق . وفي ذكر واثنين قطعت معاً أو هزتم هي
ديتان . وإن بطلتا ثم قطع فصحت بديته وفيه حكومة ، ومن قطع أنفاً أو أذنين
فذهب شئ أو السمع فعليه ديتان لأن الشم من غير الأنف والسمع من غير الأذنين
ولا تسجل دية أحدهما في الآخر . وتندرج دية مع الأعضاء في ديتها فتندرج دية
النصر في العينين . والنساء فيندرج فيه الكلام وأدوى . وكذا سائر الأعضاء .
وفي فلاح نصف . كرم بالطول نصف دية أي إن ذكر لأدهابه نصفه كثر ما فيه
مقدر . ذكره في المنهى وشرحه . واحتج في الأصابع وعيره دية كاملة ، فإذا ذهب
نكاحه بدين دية كاملة للشفعة (وتجب) أمانة (كاملة في كل حاسة) أي القوى
الحاسة ، من حس وأحسن أي عم وأيقن . وبالألف ألصق وبها جاء القرآن .
قال الجوهري . الخواص لمشاعر الحس والسمع والنصر والشم وأدوى واللبس
(وكذا كلام) أي إذا جنى عليه خسر منعه دية كاملة لأن كل ما تعفت أمانة
بالباهة تعلقت باللاف منعه كاسد (و) كذا (عمر) كما إذا جنى عليه شئ منعه
دية كاملة ، قال بعضهم بالاصح . وتجب كاملة في حدب وصعر - منزع لأولين
المجموع من كل منهما - بأن نصرته فيصير وجهه في جانب . وكذا تسويد ولم
يرل . (و) كذا (منعه أكل) لأنه مع مقصود أشبه انشم ، (و) كذا منفعة
(مشى) لأنه مقصود أشبه الكلام ، (و) كذا منفعة (سكاج) كذا اسكر
صليه ذهب سكاجه ، روى عن علي ، لأنه مع مقصود أشبه انشى ، وكذا صوت
وطش . وفي إذهاب بعض يمد قدره بغيره كأن جنى عليه فصار يحس يوماً ويفيق
يوماً . أو يذهب صوته عين أو شئ منخر أو سمع أذن واحدة (١) أو أحد حس
الحس وهي الحلاوة والمرارة والعدوية والمألوفة والخواصة ، وفي كل واحد خمس
الدية [وفي] اثنين حماتها وهكذا . وفي إذهاب بعض الكلام بحساب ، وبهم على

(١) يعني أنه معلوم في هذه الأمثال أن إذهاب نصف العقل ونصف البصر ونصف الشم
ونصف السمع لم يلحق

ومن وطىء زوجة يوطأ مثلها لثله خرق ما بين مخرج بول ومنى أو ما بين
السيليين فهدر ، ولا بجائفة ان استمسك بول ، والا فالدنة . وفي كل

ثمانية وعشرين حرفا جعلوا لثلف المتحركة والليته حرفا واحدا لتقارب مخرجهما
واقطاب إحداهما الى الأخرى ، ولذلك اذا احتجوا الى تحريك لثاف فلوها
همزة (١) ولا همزة تسعة وعشرون حرفا كما في حديث ابي در في نقص حرف منها
ربع سبع ابدية وفي حرفين نصف سبعها وفي أربعة سبعها وهكذا . وان لم يعلم قدر
انقص الذهب كنقص سمع وبصر ومشى وشم وحلأ فبيلا أو بال صار مدهوشا
أو في كلامه ثمة أو لا يسمع أو لا يمشي ربه إلا شدة أو سودة يباين عيبه
أو احمر أو تقلصت شدة بعض التقصص أو تحركت سنه أو احمرت أو اصدرت
أو انحطرت أو كالت أى ذهبت حديثها بحث لا يمكنه نفس شيء ، فالحكمة عدل
في جميع ما تقدم . ومن صار أشع لله دبة خرف الداهب . وبقل قول معنى عيبه
في نقص بصره وسمعه يمينه ، وفي هدر ما أنف كل من جاسين فأكثر وإن
احتدما في دهاب بصر أرى أهل الخبرة ان لم يوجد من خبرة أو تعدد معرفة
ذلك ، ثم بان يوقف في عين شمس ويعرب الشيء الى عينه وقت عصيته فمن
حركها فهو يبصر لأن طبع آدمي الحذر على عيبه وان نقت بهاها حكم يمينه
علينا بأنه لا يبصر وان احتدما في دهاب سمع أو شم أو ذوق صحيح به وقت عفته
وأسمع عتق وأطعم المرفق موع من الصباح أو عتق للنفس أو المرسطت دعواه
[و لا صدق يمينه لأن الظاهر صحة دعواه ، ويرد الدية احد عم كذبه . (ومن
وطىء زوجة يوطأ مثلها لثله) أو أجنبه كبيرة مضوعة ولا شمة (خرق) لو اطلق .
بوصته (ما بين مخرج بول ومنى أو) خرق (ما بين السيليين فهدر) لأنه ضرر
حصل من فعل ما دون فيه فلم يضعه كأرض يكرتها وكما لو أدت في قطع يده
فقرى الى نفسها (والا) يوطأ مثلها بأن كانت صغيرة أو محففة وخرق ما بين
مخرج بول ومنى أو ما بين السيليين (و) هي (حائمه) معها ثلث ابدية (ان استمسك
بول والا) يستمسك (و) عيبه (ابدية) كاملة لأن للبول مكانا من البدن يجتمع فيه
للخروج فهدم بمساكة ليطال لنفع ذلك المحل كما لو لم يستمسك العائط ، (وفي كل)

(١) لعل الأولى أن يقال ان الالف الية كالحارجه عن الكلام لأنها امتداد لا يذهب
دهاب الكلام ما دام الصوت بالي اذ تم في صوت الآخر فتأمل . العلم

من شعر رأس وحاجبين وأهداب العيين ولحمة ابدية ، وحاجب نصفها .
وهذب ريعها ، وشارب حكومة ، وما عاد سقط ما فيه . وفي عين الأعور
دية كامر _____ لة .

واحد (من) شعور الأربعة (شعر رأس و) شعر (حاجبين و) شعر (أهداب
العيين و) شعر (لحمة ابدية) كامر بروى عن علي رضي الله عنه ويريد برئاست
في لشعر ابدية . ولأنه أذهب الخال عن لكال كدني الأصغر وأب الأحنم بخلاف
ليد الشلاء فليس حمها كاملا . (و) في (حاجب نصفها) أي دية لأن فيه من
سنيين ، (و) في (هذب ريعها) أي الدية لأن فيه من أربعة (و) في (شارب
حكومة) نصا (وما عاد) من شعر (سقط ما) وجب (فيه) من دية أو نصفها أو
حكومة . وان قطع جفتا حده فده لخص فقط لتسميه شعر له في الروان كالأصابع
مع الكف [وان قطع لخص بأصبعين فده الكف ، وان قطع كذا بأصبعه لم
تجب غير دية ليد ، وان كان به نصفها دخل في دية لأصابع ماحرها وعديه أرش
فيه (١) الكف ، وفي كف ملاء أصابع ودراع بلا كف وعصا بلا درع ثلث
دنته وكذا نصفين رجل (وفي عين الأعور دية كاملة) لأنه أذهب البصر كله
فوجب عليه جميع دنته كما لو أذهب من العينين لأنه يحصل بعين الأعور ما يحصل
من الصحيح لرؤيته الأشياء العبدية واقرأ كه الأشياء اللطيفة وعمله عمل البصراء (٢)

(١) عن الخنثى

(٢) أورد على هذا التعديل أن منه وأوضح منه يأتي فيمن لا يسمع إلا بأذن
واحدة والمذهب كعبه وأنه لا فرق بين أذنه لصحيحة وبين مثنها من صحيح الأذنين
فيما لكل منهما وعليها ، وكذلك من لا يشم إلا بأحد منخربيه . وقد تقدم أن من
أذهب بصر إحدى العينين معيونه أنه أذهب نصف بصره ، فالأعور قد ذهب نصف
بصره فكيف يكون الباقي كله ، وعمومات النصوص تقتضي أن عين الأعور كغيرها
وقد يعمل ثلث العمومات والقياس الواضح في السمع والشم وغيرهما ، فهذه
المسئلة وتاليفها تختص أن دليل غير هذا التعليل . وقد احتج لأصحاب على ذلك
بأنه قول جماعة من الصحابة لا يبعد لهم مخالفة في عصرهم فقدر هذه المسائل الثلاث
على هذا الإجماع ، فإذا ثبت وثبت أنه حجة يترك لها عمومات النصوص والقياس
الواضح ثبتت هذه المسائل . والله أعلم انتهى

وان قطعها صحيح أقيده بشرطه وعليه أيضاً نصف الدية . وان قطع ما يمثّل صحبته من صحيح عمداً دية كاملة والأقطع كغيره . وفي الموصحة حسن من الابن ، والهاشمة عشر والمعلقة خمسة عشر والمأمومة ثلث الدية كالحائفة والدامعة

(و ان قطعها) أى عين الأعور (صحيح) العينين (أقيده) أى فبعت عينه (بشرطه) السابق في استيفاء الفصاص (وعليه) أى اصحبه (أيضاً) مع القود (نصف) دية (لأنه) ذهب بصر الأعور كله ولا يمكن إذهاب بصره كله لما فيه من أحد عيتين بعين واحدة وقد استوفى نصف البصر ببعائه بالقود وبقي النصف ابدى لا يمكن الفصاص فيه فوجت به (و ان قطع) الأعور (ما يمثّل صحبته) أى عنه صحبته (من) شخص (صحيح) العينين (عمداً) على الأعور (دية كاملة) ولا قود عليه . وان فعل ذلك خطأ فنصفها . وان قطع الأعور عين صحيح فالقود والدية (والأقطع) من يد أو رجل (كغيره) يعنى مقصوع اليد أو الرجل (و ان قصعت يده أو رجليه الأخرى ولو عمداً ومع ذهب الأولى عداً . ليس فيها إلا نصف دية ذكر كان أو أنثى أو حتى مسلماً أو كافراً حراً أو رقيقاً كغيره الانصاء . ولو قطع يد صحيح أقيده بشرطه السابق لوجود الموجب وانشاء المانع والشحاح جمع شحّة وأصل الشح يقطع من تحت صدره أى يقطع . وهى اسم لجرح الرأس ووجه خاصه باعتبار أسبغها المنقولة عن العرف عشر دية حسن منها مقدرة وحسن فيها حكمه ، فأتى فيها مقدر أحدها ما أشار إليها بقوله (وفي الموصحة) وهى التى توصح العظم أى يوره ووجه رأس لبره - نصف عشر الدية (حسن من الابن) وهى لى تحت الرأس أو لم تسمع ونزلت الى الوجه موصحان ، وان أوصحه ثنتين بينهما حاجر فعليه عشرة أمرة . فان ذهب الحاجز بفعل جلد أو سرائه صار الجرحان موصحه واحدة . والثانية ما أشار إليها بقوله (و ان) (أحاشمه) وهى التى توصح العظم وتشمه أى يسكره (عشر) من الإبل . والثالثة ما أشار إليها بقوله (و منقبة) أى التى توصح العظم وتشمه وتنقله (خمسة عشر) بعيراً فإن كانتا منقلبتين فعلى ما سبق . والرابعة ما أشار إليه بقوله (و ان) (المأمومة) وهى التى تنزل الى جعدة الدماغ وتسمى أم الدماغ والاحمى بالمد قل ابن عبد البر : أهل العراق يقولون ما الأمّة وأهل الحجاز المأمومة (ثلث الدية كـ) ما فى (الجائفة) ويأتى تعريفها فى الشرح قريباً . والخامسة ما أشار إليها بقوله (و ان) (الدامعة)

وفى الحارصة والبارلة والناصعة والملاحمة والسمحاق حكومة

فصل

بالعين المعجمة وهى التى تصل الى جبهة الدماغ وتحرفها ثلث الدمة أيضاً كالمأمومة .
 فى كتاب عمرو بن حرم مرفوعاً وفى المأمومة ثلث ابدية ، وعن ابن عمر مرفوعاً
 منه ، والدائمة أول وصاحبها لا يدعها ، واخس التى بها حكومة لحداها
 ما أشار إليها بقوله (وفى الحارصة) باحاً ، والصاد المهملة هى التى تحرف من الجند
 أى تشقه ولا تدميه - حكومة ، (و) الدية فى (البارلة) وهى الدمة بالعين
 المهمة أى التى تدميه - حكومة ، (و) الناكثة فى (الناصعة) أى التى تبصع اللحم
 أى تشقه بعد الجند - حكومة ، (و) اربعة فى (الملاحمة) وهى التى أخت
 فى اللحم - حكومة ، (و) احامسة فى (لسمحاق) وهى التى ينه وين
 العظم مشرة ورقفه تسمى السمحاق سميت الجراحة الواصلة إليها فى هذه خمس
 (حكومة) لأنه لا توفيق فيها من الشرح ولا فاس يقتضيه ، وعن مكحول قال
 وهى التى ينزله فى الموصحة خمس من لابل ولم يقص فيما دونها ، وفى الجائفة ثلث
 ابدية وهى كل ما وصل من باطن الجوف كداحن بطن ولو لم يحرق لمعاً وظهر
 وصدر وحلق ومثانة وبين حصبين ومحو ذلك ، وإن جرح جاباً خرج من آخر
 لخافئان لها . وفى كسر صبح - كسر الصاد لمعحة وفتح نلام وتسكيم - جبر
 مستقيماً وفى زرقوه كذلك عبر ، وفى الرقوس بعيران ، والرقوة بفتح الراء معظم
 المستدير حول العنق من النحر الى الكتف لكل آدمى زرقوس . وإن لم يحمر
 الصبح والزرقوة مستقيمين فى كل منهما حكومة . وفى كسر كل عظم من محو ند
 - بفتح الراء - وعصه وخذ ومناق ودراع وهو الساعد الجامع لعظمى الرمد بعيران
 نصاً ، وفيما عدا ذلك من محو جرح وكسر عظم ككسر خروقة صعب وعصص
 وعظم عانة حكومة ، وهى أن يعوم بحى عليه كأنه فى لاجية عليه ثم يقوم وهى
 به قد برأت فما يقص من القيمة بالجاية فيجنى عليه على جان كسنته من الدية ،
 فيجب قيمته قوم محيها بعشرين ويجنأ عليه بتسعة عشر نصف عشر دية

(فصل) . فى العاقلة وما تحمله وهى جمع عاقل . يعال عقلت فلا يا اذا أدبت
 دية وعقلت عن فلان اذا عرمت عه دية جباته ، وأصله من عقل لا بل وهى
 الحبال التى تشد بها أيديها الى ركها . وقيل من العمل وهو المنع لأنهم يجمعون عن

وعاقلة جان دكور عصته نسا وولاء ، ولا عقل على فقير وعير مكلف
ومحلف دين جان ، ولا تحمل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً ولا
مادون ثلث الدية . ومن قتل نفساً محرمة غير عمد أو شارك فيه

لقان . وقيل لأهم يتحملون العقل وهي اديه سميت بذلك لأنها عقل لسان وى
امتول فقال رحمه الله : (وعاقلة جان) ذكرنا أو أنثى (دكور عصته نسا وولاء)
حتى عمودي نسه ومن بعد كابر ان عم جان لكن لو عرف نسه من نسه ولم يعد
من أى نظونها لم يعدوا عنه . وعقل هرم ورمس وأعمى وعائب كسدهم اذا كانوا
أعياء لا متوانهم في التعصيب وكوهم من أهل ابواساء (ولا عقل على نصر) أى
من لا يملك نصاباً عند حنوب الحول فاصلاً عنه كنج وكفاره تهمر وبه معتقلاً
(و) لا عى (غير مكلف) كصغير أو مخون ولا على امرأة وبه معتقلاً ولا حتى
مشكل ولا على قس (و) لا (محالف من جان) لغوات لغيره ولا به من من دى
وحرى ، ويتعاضد أهل دمه تحت مثلهم ، فان اخضعت فلا تعاضد كما لا توارث ،
ولا يعرض عن المرتد أحد لا مل ولا دى لاء لا يبر خنثوه في ماله وحصناً إمام
وحاكم في حكمهما في بيت المال ، وفي غير حكمهما على عاقبتهما ، (ولا تحمل)
معاذلة (عمداً) وجب به فود أو لا كفائة ومأمومة (ولا) تحمل (عند) فن
عمداً أو خطأ ولا دية طرفه ولا جمانته (ولا) تحمل (صلحاً) أى صلح بكار
(ولا) تحمل (اعتزافاً) بأن يقر على نفسه بجناية خطأ أو شبه عمد توجب ثلث
دية فأكثر وتنكر لعاقلة ولا فيه بائة (ولا) تحمل (مادون ثلث الدية) أى
ديه الحر المسم الدكر كاملة ، وما يحمل العاقلة حب مؤجلاً في ثلاث سنين في حر
كل سنة ثلثه ان كان دية كاملة كديه نفس أو حرف كأنف ، وإن كان الثلث كدية
المأمومة وجب في آخر السنة الأولى ، وإن كان نصف الدية كدية اليد أو الرجل
أو امرأة أو لسكران ، أو نثياً كدية المحجرين وجب الثلث في آخر السنة الأولى
و ثلث الثانى أو الدس الباقى من النصف في آخر السنة الثانية . وإن كان أكثر
من دية مثل إذا أذهب سمع إنسان وصره بجناية واحده في ست سنين في كل سنة
ثلث دية . (ومن قتل نفساً محرمة غير عمد) أى لم تعتمد قتلها بأن كان خطأ أو
شبه عمد (أو شارك) قاتلاً (فيه) أى القتل ولو لنفسه أو قته أو مستأمن أو

فعلية الكفارة ، وهي ككفارة طهار الأثما لا إضعاف فيها . ويكفر عد
بالصوم . والقسامة أيما مكررة في دعوى قتل معصوم

معاهد أ. قبل سبب في حياته أو بعد موته كخمر شر ونصب سكين وشهادة زور ،
وسواء كان المقتول مسلما أو كافرا متصوما حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا . كرا
أو أنثى ، وكان لقاتل كذا أو عبدا أو صغيرا أو مجنونا أو أنثى أو لا أو ضرب
نظا حاصا فألقت جدينا ميتا أو حيا ثم مات لأنه نفس محرمة . لا في قتل عمد
محض وقتل أمير بمكته أن يأتى به أذا لم يقتله فقتله . وقتل نساء حرب وديارهم
وقتل من لم تنعمه بدعوة ال وجد (فضية تكفارة) كامة في ماله . الخبة جوات
الشر . (وهي) أي الكفارة (ككفارة صهار) أي عتق ربة مؤمنة سبعة
من العبيد المصره بالعمل قال لم يجد فصام شهرين متتابعين (ولا أثما لا إضعاف)
أي لا يمكن إضعاف (فها) أي في كفارة قتل . (ويكفر عبدا) وسبعة ومثل
(الصوم) لأنه لا مال به عتق منه . ويكفر من مال غير مكلف وله فيعتق عنه
ربه لعدم إمكان الصوم معها (١) ولا تدخه لبيابة . وتعدد الكفارة بتعدد قتل

(والقسامة) بمنع عاف اسم القسم أويم مقام المصدر من أقسم باسم فقاما
وقسامه ، فهي الإيما إذا كثرت على وجه المبالغة وهي (أيما مكررة في دعوى
قتل معصوم) ولا تكون في طرب ولا جرح . وشرط صحتها عشرة . أحدها
الثبوت وهي العداوة لطاهرة . وجد منها أثر قتل أو لا . ولو كانت مع سيد
مفتون ، لثنى تخليف قال لصح الدوى . الثالث مكان القتل منه فلا تصح
من بحر . من ، الرابع وصف لقتل في الدعوى كأن يفوق جرحه ليم وخوء
في محل كذا من بدنه أو حقه وخوء هو استجدته حاكم قتل تفصيله لم يعتد به .
الخامس صلب جميع الورثة . السادس اتفاقهم على الدعوى فلا يكفي عدم التكذيب
بعضهم بعضا إذا كانت لا يثبت إليه حكم ، السابع اتفاقهم على القتل قال أسكر
بعضهم فلا قسامة ، الثامن اتفاقهم على عين قاتل نسا ، فهو قال بعضهم قتله يريد .
وبعضهم عمرو ، فلا قسامة ، التاسع كونهم بينهم ذكر مكلفون ، ولا يمدح عينة
بعضهم ولا عدم تكليفه ولا نكوله ، فذكر حاصر مكلف أن يخلط لمصه من

(١) أي لعبد واعيون لم يدين خوءه غير مكلف ، وعمل أن يكون مراد عبدا
للمكلف ووليه ، ولا يمكن الولى صوم عجزى . الملقى

وإذا تمت شروطها بدين الإيمان دكور عصته الوارثين فحلغون حسين بمبياً
كل قدر إرثه ويحجر كسر ، فإن نكلوا أو كان الكل ساء حلفها مدعى عليه
وبرى .

الابن ويستحق نصيبه من ابيه . ومن قدم أو كلف أن يحلف بسط نصيبه
ويأخذه . العاشر كون الدعوى على واحد معين فلو قالوا فتنه هذا مع آخر أو قتله
أحدهم فلا قسامه . ولا يشترط كونها بقتل عمد لأنها جهة شرعية فوجب أن يثبت
بها لحصاً كالعهد . (وإذا تمت شروطها) أى القسامة (بدين) بالبراءة للجهول
(بالإيمان دكور عصته) أى القتل (الوارثين فحلغون حسين بمبياً كل) واحد
(دكور إرثه) من القتل لأنه حتى يثبت تبعاً لميراث أشبه المال (ويحجر كسر)
كأن وروح فحذف لأن ثمانية وثلاثين ، والروح ثلاثة عشر . وأن كانوا ثلاثة
دين حلف كل منهم سبعة عشر بمبياً . وإن أنه د واحد بالثلاث حصلاً . وإن
جاو واحد دين حلف خمسة كل واحد بمبياً . والعهد كالوارث (فإن نكلوا)
أى . كور العصبه من إيمان القسامه (أو كان لكل ساء) أو حثائى (حصلاً) أى
احسين بمبياً (مدعى عليه وبرى) أن رصوا بالإيمان ومنى بكل لرمته الدية . وإن
نكلوا ولم يرصوا بعصه دعى الإمام لفصيل من ست الدار^(١) كبت في رحمة جمعه
وعطوف فإن مدعى على المدعى عنه شيء . وإن كان في محل القتل في الرحمة
[من^(٢)] بينه وبينه عداوة أخذه إذا تمت شروط القسامه . عنه مبنياً . قال
لغاصى في قوم الرخا في مصيق وتفرقوا بين قليل . أن كان في القوم من سه
ويده عداوة وأمكن أن يكون هو قتله فهو ثوث . انتهى . وإذا حلف الأولياء
استحقوا القود إذا كانت الدعوى أنه فتنه عمداً إلا أن يمنع ما منع كعدم المكافاة .
وحده دين أن يقول الوارث : والله الذى لا إله إلا هو عالم غائنة الأعين وما
تحوى الصدور لقد قتل فلان ابن فلان الفلانى . ويشير إليه . فلاناً أبى أو أحمى

(١) هـ . واضح إذا كان للمدعى عمر في عدم الرصد كما عند الأصار من عدم الرضا
بدين اليهود لأن اليهود يستحلون خبذة المسلمين ولا يراهم كمن شهد الله عن وجه عليهم
بفواه قالوا ليس علينا الأنبياء حسيل . وإذا استعزوا ذلك استعزوا بدين . فأما إذا لم يكن
للمدعى عمر ظاهر فهو حرم ست المال ووجهه اعلمى

كتاب الحدود

لا نحب إلا على كل مكلف ملزم عالم بالتحريم

منه ردا بقتله ما شاركه غيره عيدا . أو شبه عيدا أو خطأ . بسيف أو بما يقتل
عالم ونحو ذلك قال اقتصر على لفظه . والله . كفى . ويكون بالجر من قال والله
مصنوعا أو منصوبا أجزأ قال القاضي . بعينه أو لم يعتمد لأنه لا يحسن المعنى
وبأي اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته حلف أجزأ إذا كان بخلافه
ينصرف إلى الله تعالى . ويقول المدعى عليه : والله ما قتلته ولا شاركت في قتله
ولا فعلت شيئا مات منه ولا كان سديا في موته ولا معيا عليه

(كتاب الحدود) . جمع حد . وهو لغة المنع . ومنه قيل للمواحد حد .
وحدود الله تعالى [محارمه لقوله تعالى (تلك (١) حدود الله فلا تقربوها)]
وهي [أيضا (٢)] ما حده وفصره كالقوارب ونزوح الأرباع لقوله تعالى (تلك
حدود الله فلا تعتدوها) وما حده الشرع لا يجوز فيه زيادة ولا نقصان . وشرعا
عقوبه مقدرة من الشارع في معصية من ربا وقذف وشرب وقطع طريق
[وسرقة (٣)] [تمتنع من الوقوع في مثلها سمي بذلك إما من امتنع لمنعه الوقوع في
مثل تلك المعصية . أو من التعذر لأنه مقدر شرعا . أو من معنى يحارم لأنه
كفارة لها ورواها عنها . والجنايات الموجبة للحد خمس : الزنا والقذف والسرقة
وقطع الطريق وشرب الخمر . وأما البغي على إمام المسلمين والزدة فقد عدهما قوم
فيما يوجب الحد لأنه يقصد بمنالهم المنع من ذلك . ولم يعدهما قوم منها لأنه لم
يقصد بهما الزجر عما سبق والعقوبة عنه . وإنما يفتاوى يرجعون عما هم عليه من
ترث لطاعة والكفر (لا يجب) الحدود (إلا على مكلف) وهو البالغ العاقل
الحديث . ورفع الظلم عن ثلاثة . وأخذ أولى بالقوط من الصادات لعدم التكليف
لأنه يدرأ بإشبهه . ومن يحق أن أقر في إفاقته أنه ربي في إفاقته أحد بأقراره وحد
وان أقر في إفاقته أنه ربي ولم يصغه إلى حال أو شهدت بينه أنه ربي ولم تصغه إلى
حال إفاقته فلا حد للاحتياط . وكذا لا حد على ما ثم وبأنه (ملزم) أحكاما من
مسلم ودي بخلاف حربي ومسلم (عالم بالتحريم) يقول عمر وعثمان وعلى

وعلى إمام أو نائبه إقامتها . ويصرب رجل قائماً بسوط لا حلق ولا جديد
ويكون عليه قبض وقبضان ، ولا يبدى صارب إنطه . ويس تفرقة على الأعضاء .

رعى الله عنهم وعن سائر الصحابة وعنهم : لا أحد ، لا على من عبه ، فلا أحد على
من جهن تحريم الربا ، أو عين المرأة كأن . وب اليه غير امرأته فوطئها طائماً أنها
روجه ونحو ذلك أو تدفع له حريمه غيره فيتركها مع جواربه ثم يطؤها طائماً أنها
من جواربه اللاتي يمكن للحدث ، أدرك الحدود ، شبهات ما استطعتم . . ونحرم
الجماع في حد الله تعالى وهو لم يطلع لآمام ، ونحج إقامة الحد ولو كان
مقبية شرمكا في حد الله تعالى فيه الشيع بن الدين وغيره لما ذكره العلماء من أصحابنا
وعبرهم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عبه أن يأمر
وينهى ولا يجمع بين معصيتين (وعلى إمام أو نائبه إقامتها) أي الحدود ، سواء
كان الله كحد ربا أو لادى كحد من ، ولأه بمنع إلى اجتهد ولا يؤمن بيه
الحلف فوجب فهو بيه إلى ما^(١) الله تعالى في حلقه . وليست حر مكلف عالم
بالحد وشروطه . ولو فاسدا أو امرأة . إقامته بحد وإقامة تعزير على رقيق كله
لا مبعض ، ولو مكاتباً أو مراهوناً أو متاجراً ونحرم إقامة ماسجداً ، وأشد
جدداً ، فالحلف فالتعزير ، (ويصرب رجل) أحد حان كونه (قائماً)
لما على كل عضو حقه من الصرب (سوط) وهو ما بين القصب والعصا (لا حلق)
أي مفتوح للام لانه لا يؤلم (ولا جديد) ثلثا بجرح ، وفي الرعاة بين اليأس
والرطب . وعن علي صرب بين صربين^(٢) وسوص بين سوطين ، أي لا شديد
فيقتل ولا ضعيف فلا يردع . وإن كان معصوماً أجراً وإن رأى الإمام الجلد في
حد آخر بالجرم واللعن والأبدى منه ذلك ولا يحد بالحدود ولا يربط ولا أشد
منه (ولا يجرده من ثيابه بل (يكون عليه) غير ثياب شتاء (قبض وقبضان) .
وإن كان عليه فرو أو وجه عشوة زعت ، ويألف في صربه بحيث يشق الجسد . (ولا
يسى) أي يصرب (صارب إنطه) في دفع يده نصرب نصا (ويس تفرقة) أي
الصرب (على الأعضاء) ليأخذ كل عضو حقه من الصرب ، وتو إلى صرب عضو واحد
يؤدى إلى قتله وهو مأثور بعدده . قال في الشرح . ويكثر منه في مواضع اللحم

(١) في حواشي غلال هذه كلمة تعزير عامر . (٢) عن شرح المنها

ويجب انقاء وجهه ورأسه وفرج ومقتن . وامرأة كرجل ، لكن تصرب جالسة . وتشد عليها ثيابها ، وتمسك يداها . ولا يحفر لمرجوم

كإليتين والمحددين وبصرب من جالس صبره ومقتنه (ويجب) في الجسد انقاء وجهه (وقاء) رأسه وفرج (و) انقاء كل (معن) كفؤاد وحصيتين لثلا يؤدى صربه في شيء من ذلك الى ضله واذهاب منعه والعقد أدبه وامرأة كرجل لكن تصرب جالسة) لقول علي رضي الله عنه تصرب المرأة جالسة والرجل قائما (وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها) لثلا يسكشف لأن المرأة سوره وفعل ذلك أستر لها ، ويعتبر للحديث أن يوجه لله تعالى ، فإن جسده ينشئ أتم ولا يعيده ، ولا يؤخره لمرض ولو رجي رواه ولا لخر أو برد ، فإن كان أحد جلدا وحيف من الوسط لم يتعين فيهم بطرف ثوب وعشكوك بح بورن عصفور ، وتؤخر لكر حتى يصحو سارت تصار هو حاصب سقط ان أحسن ، ألم التصرب وإلا فلا ، ولا يعتبر هو لالة في الحدود . وقال الشيخ تقي الدين وفيه نظر ، وأقصر عنه في المروع وغيره . ومن راد في الحد سوطا أو أكثر عمدا أو خطأ أو في اليوم أو اعتد في صربه ما لا يتخذه صمته بكل الديه كما إذا ألقى على سبعة حجر فمروا به كانت اربادة من الجلاء من غير أمر فالصبي على عاقلة ، ومن أمر به مائة فإر جاهلا تحريمها من الأمر والإفصاوت ، ولو تعد العدة سقط أو أخطأ وادعى انصارت الجهل صمته العاد ومعد اربادة شبه عمد على العاقلة (ولا يحفر لمرجوم) لأجله ولو أتى ولو ثبت بنية . ويجب في إقامه حد ربا حضور إمام أو نائبه وطائفة من مؤمنين ولو واحدا ، ومن حضور من شهد بالرفا وبذاتهم بالرجم أو ثبت بغيره أو بغيره إمام أو من يقيم مقامه ، ومتى رجع مقر بالرفا أو الدرره أو لثرب قبل إقامته ولو بعد الشهادة على إقراره لم يقيم عليه ومن رجع في أثناءه أو هرب ترك ، وإن ثبت [بينة (٢)] في الفعل فهو لم يترك ويحرم بعد حد حلس وايداء بكلام كالتمبير ، والحد كعادة لذلك الدن نص عليه ومن

(١) جرى العمل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من السنين على أن لا يلا يجوز تركها مع عمر ، لكن لا دليل على أنها شرع صفة نظامه حد ، فإن تركت بعد أو لغره صح الحد ، وقد أساء من تركها لغير عذر . والله أعلم . انتهى

(٢) من التهم

ومن مات وعليه حد سقط . فيرجم زان محصن مكلف بحجارة
حتى يموت ، وغيره يحد مائة ويعرب عام .

أتى حداً ستر على نفسه ولم يسر بقدره عند أخاكا . وإن جتمعت حدود الله
على من جسد واحد مال ربي مراراً أو سرق مراراً أو شرب مراراً قد احدثت
فلا يحد سوى مرة حكاه ابن امير إجماع كل من يحفظ عنه من أهل العبد [لأن
العبد (١)] الرجز عن إنسان مثل ذلك في المستعمل ، وهو حاصل يحد واحد
كالكفر من جسد ، وإن اجتمعت من أنفاس كمن شرب ورق وسرق فلا
يشاحل بل يجب أن يبدأ بالأكفب وذاك فيحد شرب أو لا ثم ربما ثم يقطع
وإن كان بها قتل استوى واحد . وتسوي حقوق آدمي كلها سواء كان بها قتل
أو لا . وبدأ غير قبل نكاح وجوه ولا استوى حد حتى يبرأ ما قبله . ومن قتل
أو أتى حد حرم مكثراً جأ إليه أو جأ حريم أو مر تد إليه حرم أن يؤاخذ
حتى يدين قتل أموله تعالى (ومن حله كان ما) سكر لا يبايع ولا يشاري
ولا يكلم حتى يخرج فيعلم عليه . ومن قتل أو أتى حداً أو طعن صرماً أو أورد فيه
أحد به فيه لقوله تعالى (ولا تقاوم في المسجد الحرام حتى يقاومك فيه) الآية
ولا تعصم الأنفس الحرم شئ من الجوارح والحيات . فهو أتي شيئاً من ذلك ثم
دخل شهر حرام أقام عليه ما وجب منه . وإذا أتى حداً أو قوداً وهو نازح
العدو لم يؤاخذ به حتى يرجع إلى دار الإسلام لأنه وما تلحقه حية الشيطان فيلحق
بالكفر (ومن مات وعليه حد سقط) عنه . ودانئت الزمان (فيرجم زان)
وهو الزان ما عثر عند أهل الجحد . وبالمد عند تميم وهو فعل لمأحشه في قبل أو
درو وهو من أكر لكناثر لعطاء وأجهر على تحريمه لقوله تعالى (ولا تقربوا
أرباباً إنه كان فأحشه وسد) سداً (وقال تعالى (والذين لا يدعون مع الله إلهاً
آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا باحس ولا يربون ومن يفعل ذلك يلقى
أثماً) لأنه (محصن مكلف) بعت بعد بعت (بحجارة) متمم بـ يرجم . متوسطه
كالكم فلا يسعى أن شجر صخره كبره ولا أن يصول عليه محصبات حقيقه .
وسبق الوجه (حتى يموت) ولا يحد فله ولا يثنى . (وغيره) أي المحصن (يحد
مائة) جسده بلا خلاف (ويعرب) أي ما يراه الإمام (عاماً) كاملاً . معلماً كان

ورقيق خمسين ولا يغرب ، ومبعض بحسابه فيها . واحصن من وطئ
 زوجته نكاح صحيح في قبها ولو مرة . وشروطه ثلاثة : تعيب حشفة أجنبية
 في فرج أصـ _____ إلى لآدمي

أو كافرا ولو أتى بمحرم بأدل معه معها وجوا ، وعليها أجرته فإن تعدت منها
 من بيت المال فإن أتى أو تعدد فوجدها مساوة فمهر ، وبهرت عريش ومعرش
 عبر وطعم ، (و) يحد (رقيق حمير) حده لقوله تعالى (فمنهن نصف ما مني
 المحصنات من العذاب) والعذاب المذكور في القرآن منه جندة فيصرف لتتصيب
 إليه دون غيره ، والرجم لا يأتي نصفه ، (ولا يغرب) لأنه عموه لسيده رونه
 إذ العبد لا ضرر عليه في تفريجه لأنه عرب في موضعه ، وتفرقه به ترك الخدمة
 ويتضرر سيده بتفويت خدمته والإلهاق عليه مع عده عليه فيصير الجند مشروعا
 في حق زاني والضرر على عرب الجاني (و) يحد (مبعض) رين (بحسابه فيها)
 الجند والتعريب ، فالصنف يحد حمرا وسبعين جندة ويعرب نصف عام ويتعيب
 رين التعرب عليه من بعده آخر ومن ثلثه حر لزمه ثلثا حد الحر ست وستون
 جندة وسقط لكر لأن الحد متى دار بين الوجوب والاسقاط أسقط ، ويغرب
 ثلث عام والمكاتب والدمبر وأما الولد والمعلق عنقه بصفة كالقن في الحد لأنه رقيق
 كله . وإن رى محصن سكر أو عكسه فذلك حده . وإن بدت محرم كبيرها
 ولو طئ فاعل ومفعول كزان ، من كان منهما محصنا رجم وغير المحصن آخر يحد
 مائة ويعرب عاما ، والزمن حمير . والمبعض بحسابه ، ومما لوكة إذا لاط به
 كأجنبي . ومن رى بهيمة عذر ومثل ما كولة كاذب أو لا مثلا يعير بها سكر
 لا تقتل إلا بالشهادة على فعله ما إن لم تكن مسكة لأنه لا يقين إقراره على مثلك
 غيره ويكفي إقراره إن ملكها ويحرم أكلها وعليه حجاب ، (واحصن من وطئ .
 ووجته) لا سريته (بنكاح صحيح) لا باطل ولا فاسد ، ولو كتيبة (في نفسها)
 ولو في زمن حيض أو صوم أو إحرام ونحوه (ولو مرة) واحدة وهما مكلفان
 حران ولو دمييين أو مستأجرين . (وشروطه) أي حد الزنا (ثلاثة) : أحدها
 (تعيب حشفة أصلية) من مكلف ولو حصبا فلا حد على صغير ومجنون . و ،
 رين ابن عشر أو بنت تسع عزرا ، فانه في الزوجه ، وقاد في مدع يعرر غير
 البالغ منهما ، انتهى . أو تعيب فندها لعدما (في فرج أصلي لآدمي) حتى ،

ولو درأ ، وانتفاء الشبهة . وثبوت شهادة أربعة رجال عدول في مجلس واحد برئ واحد مع وصفه .

فإن وحى ميتة عرر ولا حد (ولو درأ) لذكر و أنى . (و) الشرط الثاني (انتفاء الشبهة) الحديث : إذا أوالحدود بالشبهات ما استصغتم ، هو وطى روجته أو سرته في حيص أو في تماس أو في درها أو أمة المحرمة أبدا برصاع أو غيره لموطوءة أبيه وأم روجته وأمه مروجته أو المرتدة أو المعتدة أو المحسوبة أو أمة له أو لولده أو لست من بها شر . أو في كساح مختلف فيه يعتقد تحريمه كسكاح متعة أو بلاوى أو في شراء فاسد بعد قبض المبيع أو في ميث ، بعد حصول ولو فعل لإجاره أو وطى امرأة على فراشه أو مربيها روجته أو أمة أو من آل له أو لولده فيها شركا أو جهل بحريم الزنا ، قرب اسلامه أو ثبوت بهادة بعيدة عن القرى أو جهل تحريم سكاح ناص إجماعا ومثله يجهل أو ادعى أنها روجته وأسكرت . فلا حد عليه في جميع لأن دعواه ذلك شبهة لاحتمال صدقه ، ثم إن أقرت أو ما بأه . في بها مطاوعة منه بالتحريم حدث وحدها ولا مهر لها وإن وطى في سكاح ، حل إجماعا مع علمه كسكاح مروجته أو معتدة من غير دأ أو خامسة و ذات محرم من سب أو رصاع أو ربي بحرية مستأمة أو بمن استأجرها برأ أو غيره أو بمن به عليها قود أو امرأة ثم تزوجها أو ملكها أو أقر عليها فكسحت أو جهدت أو بمجنونة أو صغيرة يوطأ منها أو أمة محرم بسب أو زنا مكرها أو جهلا أو جوب لعمولة ، حد في الجميع . وإن مكنت مكنته من معها بمجنونا أو بيا أو من يجهل أو حرييا أو مستأما أو استدخلت ذكر نائم حدث . لا إن أكرهت أو أكره ملوعدة به بأن علمها الواطى على أنفهما أو تهديد أو منع طعام أو شراب مع اضطراب ونحوه في الصورتين ، فلا حد (و) الشرط الثالث (ثبوت) أى الزنا به صورتان أشار للأولى بقوله (شهادة [أربعة] رجال عدول في مجلس واحد) ولو جاءوا متفرقين واحدا بعد واحد وصدفهم ران (برأ واحد مع وصفه) أى الزنا بقوله تعالى (ولدين يرمون) اعصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (الآية وقوله تعالى (فاستشهدوا عيني أربعة منكم) فيجوز لهم النظر إليهما حالة الجماع لإقامة الشهادة عليهما . واعتبر كونهم رجلا لأن الأربعة اسم لعدد الذكور ولأن في شهادة النساء شبهة لنظر

الاحتفال اليهن ، وعدوا كمائر الشهات ، وكونها في مجلس لأن عمر رضى الله عنه
حد الثلاثة الذين شهدوا على امرأة أن يكرهوا برابع في مجلس آخر (١) ومعنى وعصمهم
المراد أن يقولوا وأنا ذكره في مرجعها كالمزود في لمكحده وارشاء في الزنا ، قال
شهدوا في مجلسين في أكثر أو امتنع بعضهم من الشهادة أو لم يكملها أو كانوا عليهم
أو بعضهم لا تقبل شهادتهم فيه لعنى أو قس أو سكون أحدهم روجا ، حدود
للقتل كما و بان مشهود عليه بجمونا أو مات ريقا ، ولا يحد روح لاعتى وان
عين اثنان راوية (٢) من بيت (٣) صغير عرفا وعين سان أخرى منه ، أو فان
اثنان ، في قس أيضا أو فاته واثنان في قبض آخر أو «نمته كبت شهادتهم لعدم
التناقى لاحتيا كونه ابتدأ القس في إحدى الراويين وكتم في الأخرى ، أو في
قبض أيضا تحته قبض آخر ثم جمع هل الفراع ، وابتدأ بها لعن قائمه وأتمه
بائمه . وان كان الت كبر أو عين اثنان بيت أو منه أو يوما واثنان آخر
فالأربعة قدفة ولو اتمقوا على أن الزنا واحد وان شهد أربعة برماه بفلاة فشهد
أربعة آخرون أن الشهود هم الزنا بها صدوا ولم يحد مشهود عليه وحد الأول
فقط للقتل والزنا (٤) . وكل زنا من مس أو دس أو جب الحد لا يقبل فيه إلا
أربعة شهود ، ويدخل فيه اللواطه ووضه المأه في دبرها . وان أوجب التعزير
كوطه البهيمه والأهه المشتركة والمروجه قس فيه رجلا كشهود ، مباشرة دون
الفرج ونحوها ، وإن حدثت من لا روح لها ولا سبب لم تحد بمجرد ديب ، وتسا
استحباما ، ولا يجب سؤاها فيه من إمامه الفاحشه وهى مهى عنها ، قال
ادعت إكرها أو دطنا شبهه أو م بقر بالزنا أو رام تحد وان شهد أربعة

(١) في حد واقعه في قصة ما يظهر به أنهم ذكروا أنه محصر وب عمل شهادة
عمر بن الخطاب دأوى لاستدلال عمر هذا بقضى

(٢) عن عيسى

(٣) لأن شهود آخر نص في ذل سعاد عنه ذل ، وشهد سعاد
الحد عن مشهود عنه ، وتكرار لشهود سقود عد التهم مدونه متجدون لله حد الزنا
الأول في حدود للى لعنى

أو إقراره أربع مرات مع ذكر حقيقة الوطء بلا رجوع . والقادف
محصناً يجلد حرثمانين ، ورقيق نصفها ، ومحصن بمحصن .

فرجعوا كلهم أو بعضهم من الحد ولو بعد الحكم لم يحد مشهود عليه وحد الأربعة ،
وان رجع لعصم بعد حد يجلد راجع فقط إن ورث حد عدو . بأن طالب قبيل
موته وإلا فلا . والصودة الثانية ما أشار إليها بقوله (أو إقراره) أي إقرار
المسكف ولو قد حال كونه مختاراً (أربع مرات) ولو في محال لأن ما عرأ أقر
عند النبي ﷺ أربعاً في خمس واحد ، والعامدية أقرت عدة في محالين ، (مع)
تصريحه بـ (ذكر حقيقة الوطء) الحديث ابن عباس ، لما أتى ما عر بن مالك النبي
ﷺ قال له : عقلت قلت أو عمرت أو نظرت ، قال : لا بأسوا الله ، قال
أنكبتها ؟ لا بكى ، قال : نعم ، فعد ذلك أمر برجمه . رواه البخاري وأبو دود ،
وفي حديث ابن عمر قال للإسي : أسكتها ، قال : نعم ، قال يكايصب المروء
في المسكحة . شاء في البئر ، قال نعم . قال فهل تدري ما الرما ؟ قال : نعم
أنيت منها حرماً ما يأتي الرجل من امرأته خللاً . قال : تريد بهذا القول ؟
قال : أريد أن تظهر لي ، فأمر برجمه . رواه أبو راود والدارقطني ، ولأن الحد
يدرأ بالشبهة فلا يكفى فيه التكبىة . ولا يعتبر ذكر مكان الرما وذكر المرمى بها إن
كانت لشهادة على رجل . وذكر الزاني إن كانت الشهادة على امرأة ذكره في
الافقاع ، وقطع في المنتهى في الشهادات بأنه يعتبر ذكرهم . ويشترط أن يستمر على
إقرار (بلا رجوع) عنه فإن رجع عنه أو هرب ترك بخلاف ثبوته بينة فانه
لا يترك ، وعدم ذلك (والقادف) من القذف وهو لغة الرمي بالرما واللواضه
أو الشهادة بأحدهما ولم يكن البينة ، وهذه كبيرة محرم إجماعاً إذا كان مكلفاً مختاراً
ولو أحرس بأشاره معصومه ، وهدف شخصاً (محصناً) ولو عموماً أو ذات محرم
(يجلد حرثمانين) جدة لقوله تعالى (فاجسوم ثمانين جلدة) الآية (و) يجلد
هدف (رقيق) ولو عتق عقب فدف اعتباراً بوقت الوجوب كالقصاص (نصفها)
أربعين جلدة (و) يجلد فاف (مبعض بمصايه) من نصفه حر يجلد ستين ، لأنه
حد بمبعض فكان على العن فيه نصف ما على الحر سوى أبويه فلا يجلدان نقف
ولد وان نزل كقود ولا يعردان له . وسقط حد القذف معفو مقذوف ولو بعد
طلبه ، ومن قذف غير محصن ولو قنه عرد ردعاً له عن أعراض المعصومين وكعها

والمحصن ها الحر المسلم العاقل العفيف وشرط كون مثله بطلاً أو بوطاً لا شراً

له عن إيدئهم . (والمحصن هنا) أى فى باب القذف (الحر المسلم العاقل العفيف)
عن أثرها صاهرا ولو تاننا وملاعه وودها ولد بها كغيرهم بصا فبحد نقذف كل
متمهم اد كان محصن ، (وشرط كون مثله) أى المقذوف (بطلاً أو بوطاً) وهو
أى عشر فأكثر وقت تسبع فأكثر للقوق لعاز بهما . و (لا) يشترط (دونه)
أى المقذوف . ولا يحد فادته غير مالمع حتى يطلع وبطال به بعد دونه اد لا أثر
اطله قبله لعدم اعتد كلامه ، ولا طيب لوليه عنه لأن العرص منه القش فلا يقوم
غيره مقامه منه كالقود . وكذا لو جن أو أعمرى عليه قبل صلته فلا يفتوى حتى
يعيق وبطال به وان جن أو أعمرى عليه بعده أى الضبط به (١) . يمام لوجود
شرعه وانتفاء ماعه . ومن وقت عاتنام يحد حتى يثبت طلبه فى غيبته بشرطه أو
بمحصر وبطال نفسه . ومن قال لمحصره . ننت وأنت صميرة من فصره بدون تسع
عمر . ولا حد ، وكذا ان قاله بذكر محصن وفصره بدون عشر . ومن قال لاس
عشرين سه . رست بين ثلاثين سه لم يحد بهمه بكده . ويحرم القذف إلا فى
موصعين أحدهما ن يرى روجه رنى فى طهر لم يظنها فيه فيعترضا ثم تد ما يمكن
كونه من الزانى فبرمه فدما أو نفيه ، وكذا ان وظنها فى طهر رست فيه وفوى صه
أن الوند من الزانى لشبهه به أو لكون لروح عقي لأن ذلك مع تحقيق الزنا دليل
على أن وند من الزانى ولقيام طل مقام التحقيق . والموضع الثانى أن يراها ترى
ولم تد ما يبرمه صبه ، أو يستعيص زناها أو يجبره به . نقه (٢) [أو يرى مرفا
بالزنا عندها (٣) . يباح به قذف به . وفراها أولى . ونه صريح وكذا . فصرىحه
بامسوكه ان لم يصره بممن روح أو سيد من فصره بذلك قيس قدفا . يامنيوت ،
يارنى . ياعهر وأصل العهر إيمان الرجل المرأة ليلاللفجور به ثم علق على الزنا
فأطلق العاهر على الزانى سواء جاءها للفجور أو جاءته هى ليلال أو هارا . وقد
رست ، أو رنى هرجك ، أو يا لوطى . فان قال أرتت نقولى يارنى أى العين

(٢) عن انتهى

(١) عن انتهى وشرحه

(٣) كذا . ارد وجوده معها على حال مربة نورت اعتقاد زناها اعتدافا قويا . يجب معه
فصل الزوج الذى يجب ننه طاق أن يحد أمم القيس وبس الولد منه العبد . ورد فيه من
الوعيد . محسى

ويعرر بنحو يا كافر ، يا ملعون ، يا أعور ، يا اعرج

أو عاهر اليد أو أمك من قوم واحد أو تعمل عملهم غير إتيان المذكور لم يقبل منه
ولست لأبيك أو بوند غلام هدف لأمه ، وكثافته ولعريض به : ردت يدك أو
رجلك أو يدك ، ويا حديث بالدون ، يا ضيف يا عفيف ، ولا امرأة يا فحمة
يا فجرة ، ويا روجة شخص ، قد فصحت روجك ، وعطيت ونكست رأسه وجعلت
له وود وعصمت عليه أو لاد من غيره وأصدت فراشه ، ولعربي يا سطى
أو يا فارسي أو يا روسي ، ولأحدهم : يا عربي ، ولم يخاصه ، يا حلال يا ابن
الحلال ، ما يعرفك الناس بالرقا ، أو ما أنا بـان ، أو ما أمي برقة . أو سمع
من بئذ شخصاً يقول له : صدقت ، أو صدقت فيما قلت ، أو أخبرني أو أشهدني
فلا أمك ردت . وكده غلام . فان (١) فصره محتمل كقوله ، أردت بالتسلي
بطلي السان وباروسي رومي أحفه . ويعولي أصدت فراشه أي حرفته أو أنفخته
ويعولي علمت عليه أو لاد من غيره لتعطت أولاداً ويستهم اليه وبحودك قبل
وعرر لارتكابه معصية لا حد بها ولا كفارة . وإن قذف أهل بيته أو جماعه
لا يتصور لربهم عادة ، أو اختلعا في أمر ففان أحدهما الكاذب ابن الراسه
عرر ولا حد لها . ومن فان لمكذب قذفى ، فصدقه لم يعد وعرر . ومن قذف
ميتاً أو غير محض حد نطق وارث محض خاصه ، فان لم يكن الوارث محضاً لم
يحد قاذف ، ويثبت حد قذف الميت والقذف الموروث شيع الورثة حتى 'رولين
وإن عفا بعضهم حد ساق كاملاً . ومن قذف بيا أو أمه كفر وقتل حتى ولو
باب أو كان كافراً فأفسر . ومن قذف جماعه يتصور الرتا منهم عادة يكلمه واحدة
فقط لئله أو أحدهم فعليه حد واحد . وإن قذفهم بكلمات أي هدف كلا بكلمة أي
حمة فعليه بكل واحد . ومن حد لقذف ثم أعاده أو قذف مقرأ بالربا ولو
دون أربع مرات [عزز (١)] (ويعرر) والتعريض المنع ومنه التعرير بمعنى
انصره كقوله تعالى (ويعرروه ويوقروه) (٢) لمح ناصر المعادي والمعادلان
ببصره ، واصطلاحاً التأييد فيجب (بنحو) قول (يا كافر) أو (يا ملعون) أو
(يا أعور) أو (يا أعرج) أو يا فاسق ، يا فاجر ، يا حمار ، يا تيسه يا راسي

(١) عن سمي

(٢) هكذا في الأصل ، وهي قراءة بكـ وأر عمرو ، ورأى الناقول نائيه

ويعرروه ويوقروه . انتهى

ويجب التعزير في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ومرجعه الى اجتهاد الامام

يا حبت لبطل أو المرح ، يا عدو الله ، يا كذاب ، يا كاذب ، يا عاشق ، يا شارب
الخر ، يا عاتق ، يا هربان ، يا قوا ، يا ديوث ، يا وطيان ، يا كشتخان ، يا علق ،
يا مأبون ، يا ظالم ، يا منافق ، يا سارق ، يا أقطع ، يا أعشى ، يا مقعد ، يا ابن
الرمس الأعشى الأعرج ، يا غام ، يا حروي ، يا مراق ، يا جائر ، يا معرض ،
يا عرصة وخو ذلك ، قال إبراهيم الحلي الديوث الذي يدخل الرجل على سانه . وقال
امرأته وقال بعد : القريظان الذي يرمى أن يدخل الرجل على سانه . وقال
القريظان والكشخان لم أرهما في كلام العرب ، ومعناها عند العامة مثل معنى
الديوث أو هرب منه . والقواد عند العامة السمار في الرما ، ومأبون قال في
القصص هو لعه العيب يقولون عود مأبون ، والابن الجنون والامة العيب ذكره
ابن الأثير في كتاب الزاهر . (ويجب التعزير في كل معصية لا حد فيها ولا
كفارة) فيها كفاية دون العرج وإتيان المرأة المرأة وسرقة لا قطع فيها ، وجناية
لا تؤد [بها] كصنع وكر أي الدفع والصرع بجمع الكف وقذف غير ولد تعير
رما وواحدة كقوله يا فاسس وبحوه . ولعه وليس له ردها على من لعنه . ويؤدعه
عبيه . والله أكبر عليث وحصلك الله وبحوه . قال بعض الأصحاب إلا إذا شتم
نفسه أو سبها فلا يعزر ، وقال في الأحكام السلطانية : إذا شتم الولد وولده لم
يعزر الولد الحق وولده وعزر الولد الخلفه ، ولا يجوز عزيره إلا بمطالبة الولد .
ولا تحتاج إقامة التعزير الى مطالبة في غير هذه ، وإن شاتم غيرهما عزر . ويعزر
من سب صحابيا ولو كان وارث ولم يطالب بالتعزير . ويعزر بعشرين موصلا لشرب
مسكر في نهار رمضان مع الحد فتكون جملة الجلد مائة . وإن وطئ أمة امرأته حد
ما لم يسكن أحنتها له ، فيجوز مائة إن علم التحريم فيها وفي التي قبلها ولا يرجع ولا
يعرب ، وإن ولدت منه ثم ينقض له . ولا يسقط حد ما باحة في غير هذا الموضع
ومن وطئ أمة له فمما شرك عزربمائة موصلا إلا موطا لها ليقتص عن حد الرما .
(ومرجعه) أي التعزير (إلى اجتهاد الامام) فله نقصه فيما سبق بحسب اجتهاده
ولا ياد على عشر في غير ما تقدم لها . ويحرم تعزير بحلق الحية وقطع طرف
وجرح وأحد مائل وإتلافه . ولا بأس بتسويد وجه والمداواة عليه يذبه ويطاف
به مع صبره . ومن قال لذي يا صاح ولعنه لعير موجب أدب . ومن عرف مأذني

اللاس حتى يعينه حتى يموت أو يتوب . قال المنقح . لا بعد أن يصل العائن إذا كان يقتل بعينه غالبا وأما ما أتلفه فيعرفه . انتهى . وفي شرح منابر السائرين لأبي لقيم : إذا كان يعير احتياده وعصب على نفسه لم يقتص منه وعليه الدية . وإن عهد ذلك وقدر على رده وعم أنه يقتل به ساع للولي أن يقتله بثلث ما قتل به فيعفيه إن شاء كما كان هو المقتول . وأما قتله بالسيف فصاحبا فلا لأن هذا ليس بما يقتل غالبا و [لا (١)] هو مماثل للحياة . ووفق بينه وبين الساحر من وجهين قال وسألت شيخنا عن القتل بالحال هل يوجب القصاص فقال للولي (٢) أن يقتله

(١) عن شرح المنتهى

(٢) أي ولي الدم . والمراد بالحال ما يقوله المتصوفة أن السالك على طريقهم الممروقة بأن أراض بالجوع والسر والخلو والنحل عن الشواغل وجمع أهمه تصوير له هو مصبه فإذا سخط على إنسان أمسكه أن يرجه إليه منه يصعبه أو ينجي به صررا . ويعترف بعضهم كصاحب الألسان الكامل أن تلك القوة هي السحر العاني ، ويقولون إن على لسانك أن لا يلتفت إليها ولا يعمل بها بل يحاورها إلى ما فوقها ، وأنه إن وهب عندها هلك وكان ساحرا . ورأيت في كتاب الأبرار للشيخ أبي أن شيعه كان يقول في بعض من تقدموه واشتهروا بالولاية إنهم يحرمه فعلى هذا تكون تلك الحال محرما لها حكمه . ولا تكون في معنى الإصاية بالعين كما اقتضاه كلام شيخ الإسلام وأبي الفيم . وقد أفنى بعض فقهاء الشافعية في اليمن في نحو القرن السابع بصلان المنصوف لما يصبه بالعين كأن قتل بها إنسانا وأحسبه قال بوجوب القصاص إذا ثبت أن تلك الحال تقتل غالبا . فشكك فيه بعض من بعده مما روى أن بعض التاميين آذاه رجل فدعا عليه فسقط الرجل ميتا فرفعت القضية إلى بعض الأمراء فقال دعوة رجل صالح واقضت أجل رجل - أو كما قال . والتشكيك بهذا في غير محله لأن التاميين لم تكن له قوة مصبه عهد بها الرجل . وإنما دعا الله عز وجل فاستجاب له فكان هلاك الرجل بمحض قدرة الله عز وجل . والدعاء سبب مباح . ولو وقع مثل ذلك السب محرما ووقع به قتل محرما لما صحت المتسبب ذلك كأن يشكو إنسان إلى ملك رجلا فيقتل الملك ذلك الرجل ، والقاتل بالحال مباشر للقتل بتلك القوة العريية . وليست ملك الحال كرامة ولا كرامة =

فصل في وكل شراب مسكر يحرم مطلقاً

بالحد كما قتل به . انتهى كلامه . ومن استنسى . ورجل أو امرأة . لعب حاجة حرم وعزر . وإن فعله خوفاً من الرما أو اللواط فلا شيء عليه . ولا يباح إلا إذا لم يقدر على تكاح ولو لامة . وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل تستعمل شيئاً من الذكر ولو اضطرت إلى جماع وليس من يباح وطؤها حرم الوط .

(فصل في حد المسكر . وهو اسم فاعل من السكر [وهو] اختلاط العمل . قال الجوهري السكران خلاف الصاحي والنجع سكرى وسكارى بصم السمين وتحمب والمرأة سكرى ولعمري أسد سكرانة . (وكل شراب مسكر يحرم) شرهه (مصفاً) أي سواء كان من العنب أو الشعير أو غيرها . قبله كان أو كثيراً لقوله

ولا توصف بأنها خارقة بل هي معتدة بإنها كل من ارتاض رماصتهم وكان في طبعه استعداد لها . والكرامة لشرعية ليست من قوى النفوس في شيء من هي بمحض قدرة الله عز وجل . وأولى بها بذلك المعجزات قد يكن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مكتسبين لمثل هذه الحال . ولا ما هو من جسدها وحاشاها والسوء من ذلك . وما كان يقع منهم من فعل ما هو في المعتاد سبب في حصول ما هو في الخلة من جنس ما قصي وقوعه معجزة مع بعد ما بينهما ليس هو المحصل للمعجزة ولا تنويع المعجزة عليه . ولكنهم أمروا بدفع الحكم بحريتها من الإنسان فكذلك بمن ما يقدر عليه ثم بأن الله تعالى ما وراه كما أمر المصلي بالستره ولو يعود أو يحيط يحيط في الأرض لثلاثاً يقطع شيطان عليه صلاه ، ومعلوم أن السترة مهما كانت جداراً أو سارية أو حشيشة أو عصا أو حطاً ليست ما بها طبيعياً للشيطان ، وكما أمر المصون بالتراض في نصف لثلاثاً تتحللهم الشياطين . وكما أمر ما علق الباب مع ذكر اسم الله وتعطيه الأمان . ولو يعود مع ذكر اسم الله ، جاء في الحديث : فإن الشيطان لا يفتح باباً معقلاً ولا يكشف إماماً مطهر . ومنها غير ذلك وليس هذا موضع السط . قال الله ببارك ونعماني لرسوله (وما رميت إلا رميت ولكن الله رمي) فربما يلقى هو هدف ما تناوله من التراب وهو فعله بلا ريب . والمعجزة وقوع التراب في عيون ذلك الجيش من الكفار جميعاً وهو بمحض قدرة الله عز وجل . والله الموفق . المعالي

إلا لدفع لقمة عصى بها مع خوف تلف - ويقدم عليه بول - فإذا شربه أو احتقن به مسلم مكلف عالما أن كثيره يسكر حد حرثاين وقن نصفها ، ويثبت باقراره مرة كقذف أو شهادة عدلين ، وحرم عصير ونحوه إذا غلى أو أتى عليه ثلاثة أيام

نعمال (١) بما أخر والميسر والأنصاب والأردام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه (ولحديث) كل مسكر حرم وكل مسكر حرام ، رواه الإمام أحمد وأبو داود وعنه ابن عمر مرفوعه ، ما أسكر كثيره فحله حرام ، رواه الإمام أحمد وابن ماجه (إلا لدفع لعنه عصى بها) ولم يجد غيره وأن يكون (مع خوف تلف) حينئذ يحرم لأنه مضطر (ويقدم عليه) أي اسكر (بول) لوجوب الحد باستمراره دون البول . ويقدم علمهما ماء نجس (فإذا شربه) أي لمسكر أو شرب ما حبط به ولم يستهت به أو استعط (أو احتقن به) أو أكل نجسا ملتونا به (مسد) فاعن شربه (مكذب) لا صغير أو محنون (مختارا) لا مكرها حال كونه (عظا) أن [كثيره] أي اسكر (يسكر) ويصدق إن قال لم أعلم أن كثيره يسكر ، ولو لم يسكر لشارب (حد) جوب الشرط (حر) وجد منه شيء مما تقدم (ثمانين) جلدة (و) حد (قن) فيما تقدم (نصفها) أي أربعين جلدة ذكرنا كل أو أتى ولو مكانها أو مدر ، أو أم ولد . ولو جمل وجوب الحد ، وعرر من وجد منه رانحتها أو حصر شرابها وتشبه بهم ، ولا حد ولا تعزير إن جمل التحريم ، ولا تقبل دعوى الجهل من شأ بين المسلمين . ولا حد على كافر شرب مسكرا (ويثبت) شرب (باقراره) به (مرة كقذف) لأن كلا منهما لا يتضمن إلا ما بخلاف وما وصرفه (أو) - (شهادة عدلين) عن الشرب والإقرار به ولو لم يفولا شرب مختارا عالما بتحريمه ، لأنه الأصل . (وحرم عصير) عنب (ونحوه) كعصير قصب أو رمان أو غيره (إذا غلى) كعصير القدر بأن قدف يربد نصا . وظاهره ولو لم يسكر لأن عنة التحريم الشدة للحذنة وهي توجد بوجود الغليان (أو) أي وحرم عصير ونحوه (أتى) عليه ثلاثة أيام (بباليه) وإن لم يغلى نصا للحديث ، اشربوا العصور ثلاثا ما لم يغز ، رواه الشيخان . وإن طلع قبل تحريمه حل أن ذهب ثلاثاء فأكثر نصا ووضح رتب في حر دل كعصير ، أي ويحرم إن غلى أو أتى عليه ثلاثة أيام

فصل في قطع السارق بثمانية شروط : السرقة وهي أخذ مال معصوم حمية ، وكون سارق مكلفاً مختاراً عالماً بمسروق وتحريره ، وكون مسروق مالا محرماً ، وكونه نصاباً وهو ثلاثة دراهم قصة أو ربع مثقال ذهب

(فصل) القطع في السرقة أجمعوا عليه لقوله تعالى (واسارقوا والسارقة ما قطعوا أيديهما) ولحديث عائشة مرفوعاً : قطع اليد في ربع دينار فصاعداً ، إلى غيره من الأحبار . (ويقطع السارق) إذا مرق (بثمانية شروط) : أحدها (السرقة) لأنه تعالى أوجب القطع على السارق ، فإذا لم توجد السرقة لم يكن الفاعل سارقاً . (وهي) أي السرقة (أحد مال معصوم حمية) من مالك أو نائبه فيمنع الطار [من الطر] : يفتح الطاء أي القطع وهو من يسط جيباً أو كفاً أو غيره مما ويأخذ منه أصاباً ، لا جاهد ودمه ومثب ومختطف وعاصب وحائز يؤمن على الشيء فيحميه أو يعضه أو يحمده . (و) الثاني (كون سارق مكلف) لأن غير المكلف مرفوع عنه القدر ، (مختار) لأن المكروه ممدور ، (عالماً بمسروق) (تحريره) أي المسروق عليه ولا قطع بسرقة متبدل بطريقه نصاب مشدود لم يملكه ولا يجوز بطل قيمته ردون^(١) نصاب ، ولا على جاهل بتحريم سرقة ، ولا تقبل دعوى الجبل عن شأ بين المسلمين كسرب . (و) الثالث (كون مسروق مالا) لأن غير مال لا يساربه ولا يباحق به ، (محرماً) لأن غير المحترم كمال الحرب يجوز سرقة ، ولو كان المسروق من غنة وقف وليس من مستحقه ، ولا يقطع بسرقة مكاتب وأم ولد وحر ولو صغيراً ولا بمصحف ولا بمجامع الحر والمصحف من حلي ونحوه لأنه تابع لما لا يقطع بسرقة ولا مكسب بدع وتصاوير ولا بآلة هو أو صليب أو صنم ولا بأشياء فيها حر أو ماء . (و) الرابع (كونه) أي المسروق (نصاباً ، وهو) أي لنصاب (ثلاثة دراهم قصة) خالصة أو مختص من معشوشة (أو ربع مثقال ذهباً) ويكفي الوزن من الفضة الخالصة أو التبر الخالص ولو لم يصيرها ، ويكفل أحدهما بالآخر ، فلو سرق درهما [ونصف درهم^(٢)] من خالص

(١) من شرح للنهي

(٢) عن النبي

أو ما قيمته أحدهما ، وإخراجها من حرر مثله وحرر كل مال ما حفظ به عادة ، وانتفاء الشبهة .

العصاة وثمن دينار من خالص لذهب قطع لأنه سرق لصا بابا (أو ما) أى متاع سلع (قيمته) أى قيمة المتاع (أحدهما) أى لصاب الذهب والعصاة من غيرهما كثوب ونحوه يساوى ذلك ، وتعتبر القيمة حالة الإخراج من الحرر فهو نقصت بعد إخراجها [قطع^(١)] لا لأن تمتعه في الحرر بأكل أو غيره أو بقصه بدخ أو غيره ثم إخراجها . (و) الخامس (إخراجها) أى النصاب (من حرر مثله) فهو سرق من غير حرر بأن وجد بابا موصوحا فأحد منه نصا ما فلا قطع ، ومن أخرج بعض ثوب قيمته نصاب قطع به إن قطعه من الثوب لتحقق إخراجها إذن وإلا فلا قطع (وحرر كل مال ما حفظ به) ذلك المال (عادة) لأن معنى الحرر الحفظ وهو يختلف باختلاف جسد المال ونسبه وعدل السلطان وقوته وصدمه ، فحرر جواهر ونقد وفاش في العمران بدار ودكان ورثة على رئيس أى قبل حبس أو حديد ، وصندوق وسوق وثمن حارس حرر ، [وحرر^(٢)] نقل وفدور باقلا وطبيخ وثمن حارس ورثة الشرنج ، وحرر حبس وحطب الحظائر ، وماشية الصير ، وقى مرعى برقع يراها غالبا ، وسمى في شط رطلها ، وإبل مائة مفعولة بحفظ حتى ماتم . وحرر ثياب في حمام وأعداء وعرب سوق أو حان وما كان [مشارك^(٣)] في دخول محاطة كعموده على متاع ، وإن فرط حائط فنام أو اشتغل فلا قطع على السارق ومن حائط معد للحفظ وإن لم يستحفظه ، وحرر باب تركيبة موضعه وحفنه تركيبها فيه ، ويوم على رداء أو بحر فرس ولم يزل عنه وعمل برجل حرر . (و) السادس (انتفاء الشبهة) فلا قطع لسرقه من عمودي نسبه ، وأما سائر أقاربه إذا سرق منهم قطع ، أم سرقته من مان ولده فحديث وأنت ومالك لأبيك ، وأما سرقته من مان أبيه أو جده [أو أمه أو جدته^(٤)] وإن عبرا أو من مال ولد ابنة أو ولد بنته وإن سفلا فلا تنهم بينهم فإية تمنع من قبول شهادة بعضهم لبعض ، ولأن تمتعه يجب لأحدهم على الآخر حفظا له فلا يجوز إنلافه حفظا لئال . ولا بسرقة من عيئة لأحد من ذكرنا فيها حق ولا بسرقة مسلم من بيت المال إلا العن نصا ذكره في الحرر وغيره بمعناه ومضى عليه في المنتهى ، قال المتفح - والصحيح

وثبوتها شهادة عدلين يصفها أو إقرار مرتين مع وصفها ودوام عليه ،
ومطالبة مسروق منه أو وكيله أو وليه ، فإذا وجب قطعت يده اليسرى

لا قطع . انتهى . لأنه لا يقطع سرقة من مال لا يقطع به سيده . وسيده لا يقطع
بالسرقة من بيت المال فكذلك هو ، ومنى عليه في الإقناع فقال : ولا يقطع مسم
سرقته من بيت المال ولو عبداً إن كان سيده مسلماً . ولا سرقة روح أو روجة من
مال الآخر ولو أحرر عنه . (و) الساع (نبوتها) أى السرقة (شهادة عدلين)
لعونه تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (بصفتها) أى سرقة في
شهادتهما . ولا لم يقطع لأنه حد فيدرأ بالشبهة كالزنا . ولا تسمع شهادتهما قبل
الدعوى من مالك مسروق أو من يقوم مقامه (أو) نبوتها (إقرار) لسارق
(مرتين) لأنه ينصص الألفاظ على تكرار الإقرار فيه كالزنا ، أو بقول . الإقرار
أحد حتى يقطع فاعترف فيه التكرار ، واحتج الإمام أحمد في رواية منها بحكاية
عن القاسم بن عبد الرحمن عن علي . لا يقطع يد السارق حتى يشهد على نفسه مرتين
(مع وصفها) أى السرقة أى بصفتها السارق في كل مرة لاحتمال منه وجوب
القطع عليه مع فقد بعض شروطه (ودوام عليه) أى الإقرار ما لا يرجع عنه
حتى يقطع من (رجح ^(١)) ترك ، ولا بأس بتلقيه الإقرار بمرجع عن إقراره ،
ولا بالتماعة إذا لم يبيع الإمام هذا بلعه حرمت ولم يقطع (و) الثامن
(مطالبة مسروق منه أو) مطالبة (وكيله أو) مطالبه (وليه) أن كان محجوراً
عليه لحظه كسفيه ومحجور لأن المال باع بالدل والإباحة فيحتمل إباحة مالك إياه
أو إدارته له في دخول حرره ومحجور بما يسقط المظنة من طالب رب المال . هذا
الاحتمال وانفتحت لشبهه ، فلو أقر مسرقه من مال غائب أو قامت بها بيئته انتظر
حضوره ودعواه لتكامل شروط لقطع فيحس السارق إلى قدمه وطبئه أو تركه
وساد شهادة البيئته به بعد دعواه لأن تقديمها عليه شرط للاعتداد بها ، وإن كتب
مدع نفسه سقط القطع (فإذا وجب) القطع لتوفر الشروط الموجبة له (قطعت
يده) أى السارق (انتهى) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما . وهو إما قراءة
أو تفسير سمعه من رسول الله ﷺ إذ لا يظن بمثله أن يثبت في القراءة شيئاً برأيه

من مفصل كفه وحسنت ، فإن عاد قطعت رجليه اليسرى من مفصل كفه
وحسنت ، فإن عاد جلس حتى يتوب ، ومن سرق ثمرا أو ماشية من غير
حرر عزم قيمته مرتين ولا قطع ، ومن لم يجد ما يشتره

ولأنه قول أبي بكر وعمر ولا يحالف لها من الصحابة ، ولأن السرقه جنابة النبي
عالم ففقط (من مفصل كفه) لقول أبي بكر : نضع بين السارق من الكعوك
[(وحسنت)] وحسنت وجونا في ريت معي ، والحكمة في العسس أن العسو
إذا قطع عسس في ريت معي امتدت أفواه العروق فيقطع الدم اذ لو ترك بلا
عسس ابرق الدم فأدى إلى موته . ومن يعيقها ثلاثة أيام إن رآه الامام (فإن
ن -) من قطعت يده ان السرقه (فصحت رجليه اليسرى من مفصل كفه) ترك
عقبه نص عليه ، أما فضع الرجل فلحديث أبي هريرة مرفوعا في السارق ، إن سرق
فاطعوا يده ثم ان سرق فاطعوا رجليه ، ولأنه قول أبي بكر وعمر ولا يحالف لها
من الصحابة . وأما كونها اليسرى فقباسا على المحاربة ولأنه أوفق به لأن المني
على الرجل اليماني [أسهل وأمكن له من اليسرى] وأما كونه من مفصل كفه
وترك عقبه فلما روى عن علي أنه كان يقطع من شطر العدم ويترك له عقبها يمشي
عنه (وحسنت) كما تقدم في اليد ، (فإن عاد) سرق بعد قطع يده ورجله (حسن
حتى يتوب) ويجرم أن يقطع . وهل في لاقطاع . وإن وجب قطع يده ففقط
القاطع يراه بدلا عن يده أجزأت ولا يقطع يده ، وأما القاطع من كان قصها
من غير اختيار من السارق أو كان أخرجها السارق دعة أو طامنه أنها تحزنه
ففيه دنها . وإن كان السارق أخرجها اختيارا عالما بالمرتب فلا شيء . على القاطع
ولا يقطع يدي السارق أصبي . وجرم به في التصحيح والتعلم وقدمه في المنهي
والوجه الثاني ففقط جرم به في لوجير والتقيح وهو طاهر ما قدمه في العروق
ويجتمع القطع والصلبان في دما سرق لما لكه وإن تلف فثلث مثل قيمة غيره
وبعير ما حربه من الحرر وعليه أجرة قاطع وثمن ريت جسم (ومن سرق ثمرا)
أو حمار بكل - وهو الكثر - قبل ادخال الحرر كأخذه من روم من نخ وشمع
من غير حرر [عزم] قيمته مرتين ولا قطع ، (أو) سرق (ماشية) من المرعى
(من غير حرر عزم قيمته مرتين ولا قطع ، ومن لم يجد ما يشتره) من نحو قوت

أو يشتري به زمن مجاعة غلاء لم يقطع سرقة

فصل في قطع الطريق أنواع : من منهم قتل مكافئاً أو غيره كولد وأخذ المال قتل ثم صلب مكافئ حتى يشهر ، ومن قتل فقط قتل حتماً ولا صلب

(أو) لم يجد ما يشتري به (القوت) (ومن مجاعة غلاء لم يقطع سرقة) ما سرقة لصاً . وإذا سرق الصيف من مال مصيبة من الموضع الذي أُرِن فيه أو موضع لم يحرقه عنه لم يقطع ، أو محرر عنه فإن كان منعه قراه فسرقة بقدره لم يقطع وإلا قطع

(فصل) في حد المخاريب . (و) هم (منع الطريق) المسككون بالعين من المسلمين وأهل الدمه — وينتقص به عهدهم — ولو أشي أو رقيقاً الذين يعترضون الناس سلاح ولو عصا أو حجر في سحراء أو بياض أو بحر فيعصون مالا عترماً عاهرة ، الخرج الصغير والمجنون والحرق ومن يعرض لسب أو يعرض للناس بلا سلاح لأهم لا يجمعون من قصدهم ، وخرج أيضاً من يعصب نحو كلب أو سرجين نجس أو مال حرق ونحوه ومن يحد حمية لأهله حاروق ، وأما الخمار فيعنتصم بالقتال دون الخصة . وهم (أنواع) أربعة أشار للأول بقوله (من) قدر عليه (مهم) وفقد (قتل) (إساءة) في المخاربة (مكافئاً) له كالحرق المسلم يقتل مثله (أو) قتل (غيره) أي غير مكافئ له (كولد) بقتله أبوه ومن يقتله حر ودمي يقتله مسلم وكان كل ما ذكر بقصد ماله (واحد المال) عطف على قتل (قتل) حتماً لوجوبه لحق الله تعالى كالقطع في السرقة (ثم صلب) قاتل (مكافئاً) دون غيره وهو من يقاد به لو قتله في غير محاربه لعونه تعالى (أن يقتلوا أو يصلبوا) (حتى يشهر) ليرتدع غيره ثم [يرل (١)] ويصلب ويكف ويصلب عليه ويدهس ، ذكره في الافناع ، ولا يقطع مع دمه ولو مات أو قتل [فصل قتله (٢)] للمحاربة لم يصلب ، ولو قتل بعضهم فيثبت حكم القتل في حق جميعهم ، وإن قتل بعضهم قبل أن تنجم قتل الجميع وصلبهم . والثاني ما أشار إليه بقوله (ومن قتل فقط) لفصد المال ولم يأخذ المال (قتل حتماً ولا صلب) لأن جبايتهم بالقتل وأخذ المال تريد على

ومن أخذ المال فقط قطعت يده اليمنى ثم رجله اليسرى في مقام واحد وحسماً وحلي ، وإن أخاف السيل فقط بي وشرده . وشرط ثبوت ذلك بنية أو إقرار مرتين ، وحرر ، وصاب ، ومن تاب مهم قبل القدرة عليه سقط عنه حتى الله تعالى

جاءتهم ، فقتل وحده فوجب اختلاف العقوبتين . والثالث ما أشار إليه بقوله (ومن أحداهما) أي لصا ما ذكرناه لا شبهة فيه من بين القافية لا عن مفرد عنها (فقط) أي ولم يمتز أحدا (قطعت يده) أي يترك من فصاع لطريق (اليمنى) (رجليه اليسرى) لقوله تعالى (من خلاف) ورفقا به في إمكان مشيه (في مقام واحد) حتما مربا وجوبا ولا يبطر بقطع إحداها المال الأخرى لأنه تعالى أمر بقطعها فلا يرضى لأحدهما ولا يرضى للآخر ولا يرضى لقطع يده وتحتهم ثم رجليه اليسرى وتحتهم (وحسماً) وجوبا لحديث : « قطعوه واحسموه » (وحلي) عنه لاستيفاء ما ربه كدين يوق دمه . فو كالت يده اليسرى مفقودة أو بنبته سلام أو مفقودة أو مستحقة في قود قطعت رجله اليسرى فقط . الرابع ما أشار إليه بقوله (ومن أحداهما) أي لم يمتز أحدا ولا أخذ ما يبلغ نصا يا بما لا شبهة له فيه من حرره (بي وشره) ولو فاق قوله تعالى (أو يبعوا من الأرض) فلا يترك يأوى إلى بيت حتى تغرب شمس يومه ونسب الخدعة متفرقة كل إلى جهة مثلا يحتملوا عن الخدعة ثاب ، (وشرط) لوجوب حد قطاع الطريق ثلاثة شروط : أحدها (ثبوت ذلك) أي قطاع الطريق (بنفسه أو بإقرار مرتين ، و) الثاني (حرر) بأن رخصه عن يد مستحقه وهو بالعادة فهو وجده مطروحا أو أحد من سارقه أو عاصيه أو منفرد عن قامة لم يكن بخاربا ، (و) الثالث (نصاب) يقضيه به السارق وهو ثلاثة دراهم فصد أو ربع دينار دهما (ومن تاب منهم) أي قطاع الطريق (قبل القدرة عليه سقط عنه حتى الله تعالى) من حطب وخطب وبيع وتحتهم فقتل لقوله تعالى (إلا اندس ثابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) ، وكذا خارجي وبيع ومربد ثاب قبل القدرة عليه . وأما من تاب منهم بعد القدرة عليه فلا سقط عنه شيء مما وجب عليه لمعوم قوله تعالى (من قبل أن تقدروا عليهم) ولأن صاهر حال من تاب قبل القدرة عليه أن توبته لإخلاص وأما بعد صاهر أنها توبة تقية من إقامة الحد عليه ، وإن في قبول توبته قبل

وأخذ بحق آدمي ومن وجب عليه حذقه فتاب قل ثبوته سقط . ومن
أريد ماله أو نفسه أو حرمة ولم يدفع المريد إلا بالقتل أبيع ولا صيان .
والنساء دوو شوكة يخرجون على الإمام بتأويل سائر

القدرة ترغيب له بخلاف ما بعدها فانه لا حاجة أن ترعاه فيه . (وأخذ) بالنساء
للمعوض عطف على سقط (بحق آدمي) إن طلبه منه من قصاص في نفس أو دونه
أو عرامه مال أو دمه لا قصاص فيه وحده فكل ما قبل لا سلام وقوله تعالى (فمن
ليس كفره وإن ينهوا يضرهم ما فسد سابح) وحديث : الإسلام يحب ما قبله ،
في الحربين أو في الكفر جميعاً بين الأدلة . (ومن وجب عليه حذقه الله تعالى)
كشرب وسره (فتاب) عنه (قبل ثبوته) عند حاكم (سقط) عنه بمجرد ثبوته
قبل صلاح النفس . (ومن أريد) أي قصد (ماله أو) أرادت (نفسه) يقتل أو
يفعل الماحضة (أو) أرادت (حرمة) كاه وأخته وبخوهن رباً أو قتل ولو لم
يكن . من أرادت نفسه وبخوها المريد فله دفعه بأسهل ما يصح أن يدفع به ، فإن
ظن أنه يدفع بصرف عصا لم يكن له صربه بخديد ، وإن ولي هرباً لم يكن له قتله
ولا ابتاعه . وإن صربه فعضله لم يكن به أن يثني عليه . وإن صربه ففطع يمينه
فولي هرباً فصره ففطع رجله فالرجل مضمومة بقصاص أو دية ، فإن مات سره
القطعين فعليه نصف الدية . (و) أن (لم يدفع المريد) لأدى (إلا باقتل)
أو عاف انتد . أن يبذره بالقتل أن لم يحتاج بالدفع (أبيع) قتله وفطع طرفه
حيث (ولا صيان) عليه . وإن قتل المصور عليه فهو شهيد مضمون . ويجب الدفع
عن حرمة إن أرادت نصاً . وحرمة غيره وكذا عن نفس ودين غيره في غير
قتله وكذا عن مال غيره . فإن في المنهي وشرحه مع حسن سلامتهما أي الدافع
والمدفوع وإلا حرم . انتهى . وهو خلاف ظاهر الاتفاق فانه قال . ولا يذمه
الدفع عن ماله ولا حفظه عن لصباح وإهلاك كان غيره انتهى وله دية من
أراد منه طناً .

ثم أحد بتكلم على قتال البغاة فقال (والبغاة) جمع باع من البغي أي الجور
والظلم والعدول عن الحق . والبغي بتشديد الباء الزاينة . (ذوو) أي أصحاب
(شوكة يخرجون على الإمام) ولو غير عدل (بتأويل سائر) و [لو (١)] لم يكن

فيلزمه مراسلتهم وأزاله ما يدعونه من شبهة ومظلة فإن قاموا وإلا قاتلهم
قادر .

فيهم مطاع ، سموا بعدة لعدوهم عن الحق وما عليه أئمة المسلمين ، والأصل في فتايم
قوله تعالى (فقاتلوا التي تسمى حتى تني . إلى أمر الله) ومنى تحت شرط مما تقدم
بان كانوا جمع يسير إلا شوكة لهم كالعشرة أو لم يخرجوا على الإمام أو خرجوا بلا
أمر أو تأويل غير سائق فيهم قطاع طريق . ونصب الإمام فرض كفاية .
ويعتبر كونه قريشاً مكاناً شامعاً نصراً بأحد عدلا حراً ذكراً أو أنثى كافياً
انتداء ودواماً للعرب وأسياسة وإقامة الحدود . ولا يخفى أنه في ذلك ولا في
اندرج عن الأئمة . والإمام يعزل بضيقه بخلاف القاضي . (فيلزمه) الإمام
(مرستهم) أي البيعة لأنها طريق إلى الصلح ولرجوعهم إلى الحق ، (و) يرمله
(يرمة ما يدعونه من شبهة ومظنة) لأنها وسوسة إلى الصلح لأمر به بعبارة تعالى
(فأصحبوا بينهما) (من قاموا) أي رجعوا عن البغي وظل القتال تركهم
(وإلا) يمينوا (قاسم) إمام (قادر) على فتايم لوفاء لقوله تعالى (فقاتلوا التي
تسمى حتى تني . إلى أمر الله) وعلى رغبته معونه . من قال له السامة انظر ، مدة
حتى ترى رأياً ورجاء فيهم انظرهم وجوماً حطاطاً بدماء مسلمين ، وإن خاف مكيدة
فلا ولو أعطوه مالا وورداً ، وإن تركوا القتال حرم فتهم وقتل مدبرهم وجريحهم
ولا يعم ما لم ولا تسمى ذرايعهم ويجب رد ذلك إليهم ، ولا يصحون ما أسعوه
حالة الحرب كما لا يصح أهل عدل ما أسعوه لبيعة حالته ، ويصنعون ما أسعاه في
غير حرب ، وما أسعوه حال امتناعهم من ركاء وجراح وجزيه اعتد به لما سكه
وقبل بلا يمين دعوى رفع ركاء إليهم - لا جربة ولا جراح إلا بيبه . وهم في
شهادتهم وإمضاء حكمهم كأهل عدل . ومن كفر أهل الحق والصحة وسنحل
دماء المسلمين وأموالهم وتأويل فهم خوارج يقاتلهم فقه ذكروه في المسعى عن المروع
من الشيخ تقي الدين . نصوحه صريحه على عدم كفر الخوارج والقدرية والمرجئة
وعبرهم وإماما كفر الجهمية لا أعيانهم ، فإن . وطائفة تحكى عنه روايتين في
تكفير أهل البدع مطلقاً حتى المرجئة والشيعة المعصية لعلي رضي الله عنه . وعنه .
كفار ، قال المتفح : وهو أظهر . انتهى . [وإن اقتضت (١)] طائفتان لعصبة أو

فصل - والمرتد من كفر طوعاً ولو ميراً بعد إسلامه ، فتنى ادعى النبوة أو سب الله أو رسوله أو حجده أو صفة من صفاته أو كتاباً أو رسولاً أو ملكاً أو إحدى العبادات الخمس أو حكماً ظاهراً مجتمعاً عليه

وبإسائة فهما ظالمتان تضمن كل طائفة ما تنفعه على الأخرى وصحت سواء ما جهل منعه كما لو قتل داحس منهما بصدق وجعل قاتله ، وإن عم كونه من طائفة بعدهما وجعل عليه منعه وحدها بخلاف المقتول في رحمه جامع أو غواف لأنه ليس بهما نعت بخلاف الأول ذكره ابن عقيل .

(فصل) في بيان حكم المرتد فقال رحمه الله ، (والمرتد) عنه الرجوع ، بقدر ارتد فهو مرتد ، رجوع ، قال تعالى (ولا تزدوا على أيمانكم فتشقوا خاسرين) وشرعاً (من كفر طوعاً ولو) كال (ميراً) بعد إسلامه ، فتنى ادعى النبوة [] أو صدق من ادعاه كفر لأنه يكذب الله تعالى في قوله (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) ولحديث ، لا بى بعدى ، وفى الخبر ، لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالاً كلهم يزعم أنه رسول الله ، (أو سب الله) ببارك و تعالى أو أشرك به (أو) سب (رسوله) أى رسولاً من رسله أو سب ملكاً كفر لأنه لا يسبه إلا وهو جاحد به (أو جحد) بربوبية (هـ) تعالى أو وحدانيته (أو) جحد (صفة) دينه له تعالى (من صفاته) العلية كالعلم والحياة ، كفر (أو) جحد (كتاباً) له (أو) جحد (رسولاً) له محمداً عليه أو نبت توارا - لا أحاداً كالكذابين - (أو) جحد - (ملكاً) به سبحانه و تعالى محمداً عليه كفر لأنه مكذب لله ورسوله فى ذلك لأن جحد بعض من ذلك كجحد الكل ، أو جحد البعض (أو) جحد وجوب (إحدى العبادات الخمس) المشار إليها بتحديث ، منى الإسلام على حسن شهادة ألا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت ، ومنها لطهارة مكبر من جحد وجوبها وصوماً كانت أو غسلاً أو تمناً (أو) جحد (حكماً ظاهراً) بين المسلمين بخلاف البدن ليدت الار مع بدت الصد (محمداً عليه) إجماع قطعاً لا سكونياً لأنه فيه شبهة ، كجحد تحريم الزنا أو لحم الخنزير ، أو [جحد حل خمر (١)] ونحوه ككفر مدكى أو شتى فى تحريم الزنا ونحوه

ولا من مناق وس

ليعبر لهم ولا يهديهم سبيلا) وقوله تعالى (إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم
رادوا كفرا لن نقبل توبتهم) . (ولا) نفس ظاهره توبته (من مناق) وهو
الذي يظهر الإسلام ويحكي الكفر . (و) لا تفصل توبته (ساحر) مكشّر - شفع
الغناء المنددة - ساحره كالذي ركب المكشّة في الهواء لحديث جندب بن عبد الله
مرموناة حدّثنا الساحر صرّبة ، السب ، ومن أظهر خير وأفضل الفسق فهو في
توبته من فسقه كزبد في توبته من كفره فلا تنبش شهادته ونحوها (١) . وتوبته
مراد وكل كافر إنيابه ، كشهادين ، ولا يقضى قوله : محمد رسول الله عن كلمة

(١) قال في شرح المنهبي : لأنه لم يظهر منه التوبة خلاف ما كان عليه من
جهار الخير ، أقول أجنب المعاصي ثلاثة الأول لجاهر بها وصره سديد ، وق
حديث صحيح : كل أمتي معاني إلا بجاهرين ، ومع ذلك فإنه إذا ظهرت
توبته فست التوبة من يتظاهر ، لعدمه أي أنه يجرس على أن لا يظهر منه ما ينافي
لعدله . ولا يتظاهر بالتقوى البارعة والصلاح البارع وعثره مخالطوه على معاص
يتستر فاحده خير من الخمار لأنه أجنب الخمار الصارعة المنهبي عيب ولم يقع
منه ما يفسد فيه سوى تلك المعاصي ، فاما تطاهره ، بعدنه فهو عين ما أمر به من
عدم تجاهره ، فإذا تاب توبته يعترفها بمخالطوه وصاروا لا يعثرون له على معصية
كما كانوا يعثرون سابقا فلا بد من قبول توبته . الثالث من يستحق بالمعاصي
ويتظاهر بالتقوى البالغة والصلاح البارع وأرعد والورع ، فهذا لم يجاهر
بالمعاصي ولكنه لم يقتصر بتطاهره على ما هو عين ما أمر به من ترك تجاهره من
تظاهر بما هو في دينك وهذا ربه محرم . فمن هذا إذا فرض أنه تحرز فيما بعد فلم
يعد مخالطوه يعثرون له على ما كانوا يعثرون عليه من قبل فقد يكون محتملا عندهم
أنه إنما بالغ في الاستحسان ، مبالغة منه في تركه . ويقوى هذا الاحتمال إذا بني على
حده السابقة من تطاهره بالتقوى البالغة والصلاح البارع ولا يمكنهم تعدله ،
يمكن لو فرض أنه أقلع عن التطاهر بالتقوى البالغة والصلاح البارع وصار يورع
بعبه على ذلك التطاهر ويعده من المعاصي التي يتوب منها وبين ذلك لأصحابه ،
وعرف مخالطوه أنه أقبح عن المعاصي التي كان يستحقها وعن ذلك الرتبة المحرم
فقد يلعب هم ذلك إلى الجرم بصحة توبته والله اعلم . اعلم

وتجب التوبة

التوحيد ، ولا بد من إقرار جاحد برفض أو تحليل أو تحريم أو بى أو كتاب أو رسالة محمد ﷺ ، أو غير العرب بما جحدوه وقوله ، أنا مسلم توبة (١) ، وإن شهد اثنان على مسلم أنه كفر فاعلى الإكراه فل مع قرينة فقط ، ولو شهد عليه بكلمة كفر وادعى الإكراه فل مطعما أى بقرينة وغيرها ، وإن أكره دعى على إقراره بالاسلام يصح ، وقول من شهد عليه بردة أنا بى ، من كل دين يخالف دين الاسلام توبة ، وإن كشف كافر الشهادتين ، أو قال أسلمت أو أنا مسلم أو أنا مؤمن (٢) ، صار مسلما ، فلو قال لم أعهد الاسلام أو لم أعتقه صار مرتد وأجر على الاسلام ، نص عليه ، وقال أبو يعلى الصغير في معرذاته : لا خلاف أن الكافر لو قال أنا مسلم ولا أعلن بالشهادتين لم يحكم بالاسلام انتهى ، ومن قال لكافر ، أهد وحب أهدا فأسر (٣) [بهنطه فأنى الإسلام قتل ، ويسمى أن بى بما وعده ، ومن أسلم على أهل من الصلوات أحسن فمن سه وطول ما حسن ، ومن ارتد لم يرل مسكه عن سه فبمذت تحت ويمسح من التصرف فى ماله ويعصى منه ديوبه وأورش بنيانيته وينفق منه عليه وعلى من يلزمه نعمته فإن أسلم فانه له وإلا صار فيشام حين موته مرتدا ، وإن كان يدار حرب فهو وما معه كحربي ويؤخذ مرسل بعد أمه (٤)] فى رده لا يعصاء ما ترك فيها من عبادة ، (وتجب التوبة) فورا على كل

(١) هذا واضح فمن كان معتزفا بأن ما هو عليه مصاد للاسلام ، وهذه حاله مشركين الذين وردت الآثار فقبول قول أحدهم ، أنا مسلم ، فكذلك من ارتد عن الاسلام الى النصرانية مثلا وأعلن أنه حرج عن الاسلام فاداعا وقال ، أنا مسلم ، لجه أن يعد ذلك توبة ، فأما من كانت رده لأمير لا يعترف هو بأنه ردة منافية للاسلام بل يرجع أن المسلم لا يصير بذلك الأمر غير مسلم فواضح أن قوله ، أنا مسلم ، لا يقتضى توبته عن ذلك الأمر ، والله اعلم ، وراجع شرح المتن .

(٢) أى والله اعلم ما لم تكن كلمة الايمان تستعمل فى ديانته فاذا كان نصارى الثعب يشعملون كلمة الايمان فى ديانتهم فيقولون ، فلان مؤمن ، بمعنى نصراني معتمد للنصرانية ، فلا يظهر من قول أحدهم ، أنا مؤمن ، معنى الاسلام حتى يؤخذ به والله اعلم . المعلى .

(٣) عن المتن

من كل ذنب ، وهي اقلاع وندم وعزم ألا يعود مع رد مطلة لا استحلال
من نحو غيبة وقذف

مدب في كل وقت (من كل ذنب) كبير أو صغير ، (وهي) أى التوبة (، اقلاع)
عن الذنب (وندم) على فعله (وعزم) عني (أن لا يعود) لذنب (١) هذه ثلاثة
شروط للتوبة ، وقد تزيد شرطاً رابعاً (مع) هذه الثلاثة كما اذا كانت مظنة فلا
بدى التوبة من (رد مطلة) لصاحبها لتبرأ دمه منها لأن حقوق العباد مسية على
امشاحة ، و (لا) يجب (استحلال من نحو غيبة وقذف) كستم وسب ، وظاهره
بلعه أو لم يبلغه لأن فيه زيادة عم (٢) ، ويحرم تعذر لسحر وتعليمه وفعله ، وهو عقد
ورق وكلام يشكك به أو يكتبه أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو
عقله من غير مباشرة له ، وله حقيقة فنه ما يقتل وما يمرض وما يأخذ الرجل عن
زوجته فيمنعه من وطئها أو يعقد المروح فلا يطيق وطئها ، وما كان مشافه
لبيد بن الاعصم حين سحر لبي بن ربيعة في مشط ومشاة ، أو يحرقه حتى يهيم بين
أوحوش ، ومنه ما يعرف بين المرء وزوجه وما يحبس أحدهم الى الآخر أو
يجب بين اثنين ، ويكفر الساحر بتعليمه وفعله سواء اعتقد تحريمه أو إباحته
كالذي يركب المكسة وغيرها فتسريه في الهواء أو يدعي أن الكواكب تحاطه .
ويقتل من كان مسلماً ، وكذا من يعتقد حبه من المسلمين فيقتل كفراً ولا يقتل
ساحر دى . لا أن يقتل به ويكون مما يقتل عاصياً فيقتل منه ، فأما من يسحر
بأدوية وتدحج وسقى شيء يصرفه لا يكفر ولا يقتل ، ويعزر بليغاً دون القتل
إلا أن يقتل عالماً فيقتل منه وإلا فالدية . وأما الذي يعزم على الجبن ويرغم أنه
يجمعها وتطعيمه فلا يكفر ولا يقتل ، ويعزر بليغاً دون القتل والله الموفق
الى الخير

(١) في شرحي لمنه والافاض : الى ذلك الذنب ، وهذا هو معروف ولعل ما هنا
في التوبة الكاملة . انتهى

(٢) أما ما عساه اعتنوه منه إذ لم يندر الطاء اليه ويستغله أدي ذلك الى استمرار
الغرة والمصاء ، وذلك أسد ما قد يتوقع من عم لا يلب أن يذهب . انتهى

فصل - وكل طعام طاهر لا مصرة فيه حلال وأصله الحل .
 وحرم نجس كدم وميتة ومضر كسم ، ومن حيوان بر ما يفترس ناته
 كأسد ونمر وفهد وثعلب وابن آوى لا ضبيع ، ومن طير ما يصيد بمخالب
 كعقاب وصقر ، وما يأكل الجيف ككسر ورحم ، وما تستخبثه العرب ذوو
 اليسار كوط

(فصل) في ما يباح من الأطعمة وما يحرم (وكل طعام) مبتدأ وهو
 ما يؤكل ويشرب (طاهر) صفة لطعام حرج النجس والمتنجس (لا مصرة فيه)
 أحد از من السموم ، وذلك كالخبوب واثار وغيرها من سائر المأكول حتى
 امسك والمأكلة المسوسة أو المدودة (حلال) حبر (وأصله الحل) فان الله تعالى
 ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً ﴾ . (وحرم نجس) صرح بالمفهوم .
 وهو لم يكن فيه مصرة (كدم وميتة) لقوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾
 ولان أكل الميتة أفصح من الادمان بدهنها وأل يستصح به وهما حرامان فلان
 يحرم ما هو أبهج بالطريق الأولى . وحرم أيضاً لحم حرير بلا خلاف بين المسلمين
 لقوله تعالى ﴿ ولحم الحرير ﴾ وكذا البول والروث (و) حرم (مصر كسم
 و) حرم (من حيوان بر) حر أهلية وفيه (ما يفترس) أي ينش (نابه
 كأسد ونمر وفهد وثعلب) على الأصح (وابن آوى) وابن عرس وذئب وكلب
 وقرود وذب ونمس وسنور أهلياً كان أو وحشياً ومنحجب وقت يتح الماء والنون
 وسمور ، و (لا) يحرم (ضبيع) نهم الباء ويجوز إسكانها وجمعه صباع لورود
 الرخصة فيه ، و (حرم) من طير ما يصيد بمخالب كعقاب وصقر (وما يشق
 وشاهين وحدأة وبوم) حرم من طير (ما يأكل الجيف ككسر ورحم) وللقول
 طائر بحر [الأوردة (١)] طويل العنق يأكل الجيات ، وعميق وهو القاق ، وغراب
 البير والأفع (و) حرم (ما تستخبثه العرب ذوو اليسار) وهم أهل الحجاز من
 أهل الامصار لأنهم أولو النهى وعليهم رل الكتاب وحوطوا به وبالنسبة فرجع
 في مطلق أهله طها اي عرفهم دون غيرهم بخلاف الجماعة من أهل البوادي لأنهم
 البجاعة يأكلون ما وجدوه (كوطواط) ويسمى حقاشاً وحشاقاً ، قال الإمام أحمد

وقعد وبصر ، وما تولد من مأكول وغيره كبعل . ويباح حيوان بحر كله سوى صنفدع وتمساح وحية

ومن يأكل الخفاف . (وقعد) الحديث أن هريره قال ذكر الفهد رسول الله ﷺ فقال هو حديث من الخبائث . رواه أبو داود (وبصر) وهو عظيم الفهد قدر السحرة على ظهره شوك طويل نحو ذراع . وحده وفار ورنبور ونخن ودياب وهدهد وفراش وحطاف وحشرت وكل ما أمر الشارع بقتله أو هبى عنه . (و) حرم (ما تولد من مأكول وغيره كبعل) متولد من حيل وحر أهنية . وحرار متولد بين حمار أهلى ووحشى ، وسمع تكسر السين وسكون الميم - ولد الصنع من دئب . وما نجمله العرب من الحيوان ولا ذكر له في الشرع يرد إلى أقرب الأشياء شها به بالحجار فإن أشبه محرما أو حلالا ألحق به وإن أشبه مباحا ومحرما علب التحريم . وما تولد من مأكول طاهر كدياب ، قلاء ، ودود حن والجبن يؤكل^(١) [بما لا منعدا . ويباح ما عدا هذا كهيمه الانعام والوحوش كرافة وأرنب وور ووبروع لصا - ونقر وحنى وحره وصب وصبا . وباق الطير كنعام ودجاج وضروس وبعاء وهي الدرة ورع وعراب ورع (وبباح حيوان بحر كله سوى صنفدع) فيحرم لصا واحتج بالهوى عن قتله واستحباتها فيدخل في قوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) (و) سوى (تمساح) لصا لأن له ناد يقتل به (و) سوى (حية) لأنها من المستحيثات . وتحرم الجلانة وهي التي أكثر عليها النجاسة ويحرم لبها وبيضها . وبكره ركونها لأجن عرقها حتى نجس ثلاثا ونظم الطاهر وتمنع من النجاسة طائرا كانت أو هيمه وقدم بعضه في إزالة النجاسة . ومثله حروف ارتفع من كلفة ثم شرب لنا طاهرا . ويباح أن يعلف النجاسة ما لم يدخ ويحبس فريبا . وما سقى أو سمى نجس من ررع وثمر فيحرم لصا - حتى يسقى بماء صاهر يستملك عين النجاسة . وبكره أكل تراب وخم وطين وعدة وادن فلب . ونصل ونوم ومحوهما ما لم يتصح وحب ديس بحمراهة لصا . وتكره مدومة أكل اللحم قال في شرح الاقناع : قلت ومدومة تركه لأن كلا منهما يورث قسوة . انتهى . ويحرم ترباق فيه لحوم الحيات أو الخمر ، وسداو بألوان حر وكل محرمة غير بول

ومن اضطر أكل وجوا من محرم غير سم ما يسد رمقه .

ابن . وسئل الامام أحمد عن الحر فقال . يؤكل من كل أحد ، فقيل له عن الحبر الذي تصنعه النحوس فقال : ما أدري . (ومن اضطر) بالخاف لتلف ان لم يأكل . فمن حنبل : اذا علم أن النفس بكاء تلف ، وفي المنتخب . او مرصا أو انقطاعا عن الرفقة أي بحيث ينقطع جهلك كما في الرعاية (أكل وجوا) نصا لغوه تعالى (ولا تنفوا بأيديكم الى تهلكة) فان سرورق من اضطر فلا يأكل ولم يشرب فوات دخل النار (من محرم) متعنى يأكل (غير سم) ومصر (ما) معمول لأكل (يسد رمقه) يفتح الميم والقف أي يقيه روحه أو فرونه بعد أكله ما لم يكن في سعر محرم كسفر لقطع طريق أو زنا ونحو ذلك من كل فيه فلا ، وحيث أبيع الأكل جاز الزود ان خاف الحاجة . قال في الاقتناع . وليس به تشيع كما في التشيع . وقال الموفق . وتبعه جماعة . ان كانت الضرورة مسترفة جاز التشيع . وان كانت مرجوة الروال فلا . انتهى . ويجب تقديم السوان على أكله المحرم نصا خلافا للتشيع في الذين فانه قال لا يجب السوان ولا بأثم وانه ظاهر المذهب . انتهى . وان وجد ميتة وطعاما يحل ماله أو وجد ميتة وصيد حيا أو ميتة أو بيض صيد سليما وهو محرم قدم الميتة لأن فيها جنية واحدة وهي مخصوص عليها ويقدم عليها لحم صيد دبحه محرم . ويقدم على صيد حي صاعما يحل ، ويقدم مضطر محرم أو غيره ميتة تحتها فما كثر واء التسمية عمدا . وتعبا ذبح على جمع على تحريمها . ويتحرى في مذكاة انتقلت ميتة . ومن لم يجد إلا طعام غيره فرب المصطر أو الخائف أن يضطر أحق به وليس به إشارته للسوان بيده أو التهلكة ، وان لم يكن مضطرا ربه من ما يسد رمقه فقط بقبضته نصا ولو في دمه معسر ، فان أبي بديله أحده بالأسهل ثم قهرا ويعطيه عوضه مثله أو قيمته يوم أحده فان معه فله قتاله عليه فان قتل المصطر حتى رث لطعام بخلاف عكسه . هدر . ومن اضطر الى بيع مال لغير مع ثناء عينه كشوب ارد وحسن ودلو للاستفاد وجب بدينه بجانا مع [عدم ^(١)] حاجته . ومن لم يجد إلا مباح بدم كحربى وراى حصن ومردده قتل وأكله لا أكل معصوم ميت . أو عضو من أعضاء نفسه . ومن ^(٢) [بشره بستان لا حائط عليه ولا ناطر الله الأكل

ويلزم مسلماً صياغة مسلم مسافر في قرية لا مصر يوماً وليلة قدر كفايته ،
وتس ثلاثة أيام

فصل لا يباح حيوان يعيش في البر - غير جراد - إلا
بداكته ، وشروطها أربعة ، كون ذائع عاقلاً

ولو لا حاجة محالاً من غير صعود على شجرة ولا صريره أو رمية شيء نصاً ، ولا
يحمل ولا يأكل من بحى إلا بصروقة ، وكذا درع فائه وشرب ابن ، والحن
جماعة بذلك ما قلناه ، وحسباً أحضرين ، فان لم يفتح وهو هوى (ويلزم مسلماً)
لا دمية (صياغة مسلم) لا ذئب (مسافر) لا مقيم (في قرية لا مصر يوماً وليلة
قدر كفايته) مع أرم ، وفي الواضح : له منة من لا شعير ، قال في المروع -
وبوجه وجه كادمه - وأوجب شيخنا المعروف عادة ، فان كروجه وفريق
ورقيق ' انتهى . ويجب إياه في بيته مع عدم مسجد ونحوه كان ورباص فان أبي
فالتصيف طلبه به عند حاكمه من بعد جاز له الأخذ من ماله بقدر ما وجب له ،
(وتس) لصياغة (ثلاثة أيام) بباليين والمراد يومين مع اليوم الأول ، وما
راد صدقة - وأول من أصاب الصيغ إبراهيم الخليل عليه السلام - وليس
لصفاً قسم لعدم قدم اليهم ومن تمتع من الطيبات فلا سبب شرعى فهو مبتدع
مدموم ، فان كان لسبب فيه شرعى كطيب فيه شبة أو عنه فيه كلفة فلا بدع ،
وما نقل عن الإمام أحمد أنه امتنع من أكل بطيخ لعدم عليه يكيهيه أكل النوى
بالتحريم فكتب ، قاله الشيخ تقي الدين .

(أصل) الدكاة لغة تمام الشيء ، ومنه دكاه في الس أي تمامه ، سمي الدخ
ذكاه لأنه إتمام لهوق الروح ، وشرع ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش
في البر - (لا يباح حيوان يعيش في البر غير جراد) وشبهه كالدماء (إلا بدكته)
بفطع حلموم ومرى ، أو عقر تمتع ، ويباح جراد وشبهه وسماك وما يعيش في الماء
بدونها ولا يباح ما يعيش في الماء والار كسدحفاء وشرطان وكلب ماء إلا بها ودكاة
سرطان أو بفعل ما يموت به - وكره الإمام أحمد شئ السمك الحى لا الجرد الحى
ويحرم بلع السمك حب ، ذكره ابن حرم إجماعاً ، وفي المفتى والشرح : يكره ،
(وشروطها) أى الدكاة (أربعة) أحدها (كون ذائع) أو باهر (عاقلاً)

يمراً ولو كناية ، والآلة وهي كل محد غير مس وظيفر ، وقطع حقوق
وسرى . وس قطع الودجين وما يحجر عنه كواقع في ثر ومتوحش ومترد
يكفى حرجه حيث كان فان أعانه غيره ككون رأسه في الماء وبحوه لم يحس .

ليصح منه قصد التدكيه ولو معتديا كعاصب أو (يبرأ) أو مكرها أو قنا أو أثى
أو حشئ أو حاصا أو مصا أو فاسقا (ولو كناية) حريا أو من نصارى بني
تعلب . لا من أحد أصبه غير كثنى ، مديا للتحريم . ولا دبيعة وثنى وبحوس
ورنديق ومرتد وسكران . (و) الثاني (الآلة وهي كل محد) حتى حجر له حد
أو قصب أو حش وذهب وقصه وعظم (غير مس وظيفر) [لها الحديث و ما
أمر الدم فكل ، ليس الس والعصر ، متفق عليه ، ولو مقصوما لعموم الخبر .
(و) الرابع (قطع حدهم)^(١) [وهو يحري لنفس (و) قطع (مرى) بالمند
وهو يحري الطعام والشرب وهو تحت الحلقوم سواء كان المطع فوق العلقصه وهي
الموضع الثاني في الحلق أو دونها ولا يشترط قطع شيء غيرها ولا إبانتهما بل
يكفى قطع البعض منهما ولا يضرب رفع يده إلى عاد فأنتم الدكاة على المورد (وس
قطع الودجين) ولا يشترط . وما عرفان محطال بالحلقوم . والأولى قطعهما
خروجاً من الخلاف ، فان قطع رأسه حل سواء كان من جهة وجهه أو فاه أو
غيره ، وما دبح من فاه ولو عمدا إن أمت الآلة على محل الدبح وفيه حياة مستمرة
حل بذلك وإلا فلا ، وما أصابه سبب موت من منحنقه وموفوده ومتردية وطيحة
وأكبه سبع ومريضة وما صيد بشكة أو فح أو أنقذه من مهلكة من دكاة وجهه
حياة مستمرة كتحريك يده أو وجهه أو خرف عينه ونحو ذلك حل . وما قطع
حلقومه أو أيست حشوته فوجود حياته كعدمها . (وما عمر عنه) أى عن دمه
(كواقع في ثر ومتوحش) مثل أن يند البعير (ومترد) من علو فلا يقدر المذكي
على دبحه (يكفى حرجه حيث كان) أى في أى موضع أمكنه من بدنه وهذا قول
أكثر الفقهاء ، (فان أعانه) أى الجرح على قتله (غيره ككون رأسه) الواقع في
نحوه (في الماء وبحوه) بما يقتل لو ائمره (لم يحل) لحصول القتل بمسح وحاصر

وقول بسم الله عند تحريك يده . وتسقط سهوا لا جهلا . ودكاة جبين
حرج ميتا ونحوه دكاة أمه . وكرهت يألة كالة . وحدها محصرة مدكى ،
وسلح وكسر عن قبل رهوق . وفتح لحم بيع . وسن توجييه الى القبة على
شقه الأيسر ورفق به وتكبير

فعل الخطر كالأشرك مثل ويجزى في دبحه . (و) الرابع (قول بسم الله عند
تحريك يده) أى الداع بدخ . وذكر جماعه . وعند الدخ قريباً منه ولو فصل
بكلام . كالتسمية على الطهارة . ولا يقوم غيرها مقامها كنسيج ونحوه . واختص
بسم الله لأن إطلاق التسمية ينصرف اليه . ويجزى غير العربة ولو أحسها لأن
المقصود ذكر الله تعالى . وقياسه الوضوء والغسل والتيمم . بخلاف تكبير قال
المقصود لهطه . وتجزى إشارة أحرس برأسه أو صرعه إلى الله سبحانه مقدم
لطقه (وتسقط) التسمية (سهوا) و (لا) تسقطها (جهلا)

تنبيه . يصح أجبر ترك التسمية إن حرمت الذبحة قال في الودد لمير
شافعى . وفي المروغ يتوجه بضم أنقص إن حلت . انتهى . ومن ذكر مع
اسم الله تعالى اسم غيره حرم ولم يحل . (و) تحصل (دكاة جبين) مباح (حرج)
من نط أمه الدكاة (ميتا ونحوه) كالأشرك كالحركة مدحوس . بنت
شعره أو لا (دكاة أمه) . واحتج الامام أحمد أن يدبجه ليحرج ربه . ولم
يسح مع حياة مستقرة إلا بدبجه لها . ولا يؤثر جبين يحرم الأكل كسمع في دكاة
أمه المباحة وهي لصح لأنه نبح فلا يمنع حل متبوعه . ومن وجأ بطر أم جبين
مسبياً فأصاب مدبجه هو مدكى وآلام ميتة . (وكرهت) الدكاة (يألة كالة) لأن
الدخ بالسكاة تعذيب للحيوان . (و) كره (حدها) أى لآله (محصرة) حيوان
(مدكى) و (كره) (سلح) حيوان مدكى (وكسر عن قبل رهوق) منه . (و) كره
(فتح لحم بيع) لأنه عش . (وسن توجييه) أى المدكى (الى القبة) فإن كان
لميرها حل ولو عمدا وكوه (على شقه الأيسر . و) سن (رفق به) وحمل على
الآلة بقوة وأسراع بالشحط . (و) سن مع قوله باسم الله (تكبير) لما ثبت أن
النبي ﷺ كان إذا دبح قال : باسم الله والله أكبر . وكان ابن عمر يقول . ولا
خلاف أن قول : باسم الله يكفيه . ولا تنس الصلاة على النبي ﷺ

فصل في الصيد مباح ، وشروطه أربعة . كون صائده من أهل ذكاة . والآلة . وهي آلة ذكاة .

(فصل) الصيد مصدر صاء يصد ، وشرع اقتصاص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه . والمراد به هنا المصيد . وهو مباح إجماعاً لقوله تعالى ﴿ سئلوا ما أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما عثم من الجوارح مأكلة ﴾ الآية . فقال رحمه الله . (الصيد مباح) لقاصده وبكره هواً ، وهو أفضل مأكول وأبرأه أفضل مكتسب ، وأفضل التجارة في بزو وعطر وغرس وزرع وماشيه . وأفضلها رقيق وصرف ، وأفضل الصبغة حياطة . وليس الإمام أحمد رحمه الله أن كل ما يصح فيه فهو حسن (١) وأدناه حياكة وحجامه ونحوهما ، وأشدها كراهه صبع وصبغة وحدادة ونحوها . ومن أدرك صدأً بجروحاً متحرراً فوق حركة مدبوح وتسع الوقت لتذكيته سمح . لا بها ولو حتى موته ولم يجد ما يذكيه به ، وإن منعه عدوه فلا يشك من دمه حتى مات تعباً خلال شروطه الآية لأنه غير مقدور عليه أشبه ما لو أركبها وإن لم يتسع الوقت لتذكيته فكيف يحل شروطه (وشروطه) أي الصيد (أربعة) أحدها (كون صائده من أهل ذكاة) أي من ذبيحته ولو أعنى . فلا يحل صيد شارك في صيده من لا يحل ذبيحته كحوسى ومتولد يديه وبين كتابي (و) الثاني (الآلة وهي) بوعان . أحدهما (آلة كاه) ويشترط جرحه بها فإن قتله شفه كشبكة وعصا وفتح وبندقة ولو مع شح أو قطع جدهوم ومريء سمح . ومن نصب سكيناً أو محلاً أو نحوهما مسمياً حل ما قتله بجرح ولو بعد موت ناصب أو دونه . فإن لم يقتله بجرحه لم يحل وما رمى من صيد فوقع في ماء أو تودي من علو أو وطئ عليه شيء . وكل ذلك مما يقتل مثله لم يحل ولو معه أي جرحه . وإن رماه ناهواً أو على شجرة أو حائط فسطح أو غاب ما عمر وأصيب يقبلاً ولو ليلاً ثم وجد ولو بعد يومه ميتاً حل كما لو وجد نهم جرحه أو وهو يعثر به أو فيه سهم . ولا يحل ما وجد به أثراً آخر يحتمل إعادته على قتله كأكل سمع . ويحرم عصو أنه صائده من صيد محدد بما به حياة مستقرة لحديث «ما أبين من حي فهو ميتة» . فإن مات الصيد في الحال

(١) لدار الفصل على المدعي الحرام والنعم لأهل الإسلام ، فأى عهد لازم عند أحد الفضل مهما كانت حرفته وأي عترة أخل به من التمسك . المطبوع

أو جارح معلم وهو أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا رجر . وإذا أمك لم يأكل ، وإرسالها قاصداً فلو استرسل جارح نفسه فقتل صيداً لم يحرم . ————— . التسمية

حل كالأول لم ينب فيه جفاء مستقرة . والنوع الثاني من آله الصيد ما أشار إليه بقوله (أو جارح معلم) سواء كان ما يصيد سابه كمنه وكل أو يحمله من بطير كصفر ومار ونحوهما غير كلب أسود بهم وهو مالا يباح فيه نصاً فيحرم صيده نصاً كبير المعنى إلا أن يتركه في الحياء فذلك لانه ^{مترشح} أمر بقتله وقال انه شيطاني روء مسلم . ويحرم اقتناؤه وتعليقه . ويسقطه ولو معلماً . وكذا الخبير . ويحرم الاجتماع ، وفي المنتهى يباح قتله أي للكلب الأسود البهم . ويجب قتل العمور ولو معلماً ويحرم اقتناؤه . قال في العينة . يحرم تركه قولاً واحداً . لا إن عقرت كلفة من قرب ولدتها أو حرفت ثوبه من ثقل ولا يباح قتل غيرها ، (وهو) أي معلم ما يصيد سابه ثلاثة أشياء (أن يسترسل إذا أرسل وينزجر إذا رجر) قال في المعنى . لا في وقت رؤيته الصيد ، ومعناه في الوجه (وإذا أمك) صيداً (لم يأكل) منه ولا يعتبر تكرار ذلك منه ، فهو أكل يعد لم يخرج عن كونه معلماً ولم يحرم ما تقدم من صيده ولم يحرم صيداً أكل منه ، ويجب غسل ما أحماه ثم كلب . وتعليم ما يصيد بمحمله . ككر الميم . كصفر ومار ونحوهما بأمره أن يسترسل إذا أرسل ويرجع إذا دعى . لا تترك إلا كل لقول ابن عباس : إذا أكل الكلب فلا يأكل وإذا أكل الصقر فكل . رواه الخلان . ويعتبر جرحه فهو قتله بضدم وحق لم يبع . (و) لثالث (إرسالها) أي الآلة حال كون المرسل (قاصداً) للفعول (فهو) احتك صيد بمحدد أو وقع عليه عدد فعمره بلا قصد أو (استرسل جارح نفسه فقتل صيداً لم يحل) ومن حصل أو عتس بملكه صيد أو طائر لم يملكه بذلك . ويكره صيد شباش وهو طائر كالبيوم تحيط عيناه ويربط ، وأن يصاد من وكرة . لا صيد الفرح من وكرة ولا الصيد ليلاً ولا عما يسكر لصيد نصاً . ويباح شبيهه وفتح وديق وكل حيلة . وذكر جماعة يكره بمنقل كبتدي ، وكرة الشيخ تقي الدين الرمي بندق مطلقاً انتهى عثمان . ونقل ابن منصور وغيره لا بأس ببيع البندق يرمى به الصيد لا للعبث . (و) الرابع (التسمية) أي قول

عند رمي أو إرسال ولا تسقط بحال . وس تكبير معها . ومن أعتق صيداً
أو أرسل بعيراً أو غيره لم يزل ملكه عنه

باب الأيمان

باسم الله وتحرى معير عربية ^(١) ولو من يحبسها صححه في الإصاف (عند رمي)
نحو سهم (أو) عند (إرسال) جارح كدكاه . (ولا تسقط) التسمية ههنا أى في
الصيد (بحال) أى ولو لم يهر بحلاف بدكاه ولا يصير تقدم يسير ولو سمى على
صيد فأصاب غيره حل . لا [إن] ^(٢) سمى على سهم ثم ألقاه ورمى معيره بحلاف
، أو سمى على سكين ثم ألقاه وح غيره ما لوجود التسمية على الذبيحة ههنا (وسن
تكبير معها) أى التسمية أى قول باسم الله والله أكبر ، كدكاه (ومن أعتق
صيد) لم يزل ملكه عنه (ورس بعيراً أو غيره) كجفرة (لم يزل ملكه عنه)

(باب الأيمان) صبح الخمرة واحد من بين وهو القسم بفتح الصاد والسين
المهمة . وأصل اليمين اليد ، سمى الحلف بها لأن الحالف يعطى يمينه فيه ويصرب
بها على يمين صاحبه كما في العهد والمعاقبة . والحلف عن مستقبل إرادته تحقيق خبر
فيه بمكر بقوله بقصد به الحث على فعل الممكن كقوله والله لأفعلن ونحوه . أو
على تركه كعوبه والله لا أرق أبداً . أو على ماض إمارة بر ، وهو الصديق أو
دخوس ، وهو الكاذب أو دعو ، وهو مدلا أجر فيه ولا إثم فيه ولا كفارة .
والحلف قد يعتبر فيه الأحكام خمسة : لو اجت مثل أن ينحى أنفاً معصوماً من
مهلكة ولو ذهب مثل أن يتوجه عليه أيمان لقتل دعوى القتل عليه وهو يرى .
ومندوب مثل أن تتعقب به مصححة من إصلاح بين متخاصمين وإزالة حقد من قذ
مسد على الحالف أو غيره أو دفع شر من حلف على فعل طاعة أو ترك معصية
فليس يندوب . وإباح كالحلف على فعل المباح أو تركه أو على الخبر شيء . هو
صديق فيه أو بطل أنه فيه صادق . والمكروه كالحلف [على فعل مكروه] أو ترك
مندوب ، ومنه الحلف في البيع والشراء والمحرم كالحلف ^(٣) [كاذباً عمداً أو على
فعل معصية أو ترك واجب] . ومتى كانت اليمين على فعل واجب كان حثماً محرماً

من حلف وحدث وجبت عليه الكفارة . ولوجوبها أربعة شروط . قصد عقد اليمين ، وكونها على مستقل فلا تنعقد على ما مضى كاداء عالماءه . وهي العموس ، ولا طاء صدق نفسه فيمين بخلافه ، ولا على فعل مستحيل ، وكون حالف مختاراً ، وحشته بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله

وحثار ابن عيسى أن الحلف بغيره من الأنبياء [كقول (١)] والاشهر لا يجب به وهو قد أكثر لعقبا العموم لأخبار . ويكره حلف بالامانة كمتق وصلاتي . قال في المنتهى وفي الإقناع . كراهة تحريم حديث . من حلف بالامانة فلس مائة روه أبو داود ، (من حلف) يميناً (وحدث) ما (وجبت عليه) أي الحالف (الكفارة . ووجوبها أربعة شروط) فلا يجب مع فقد واحد منها لأول (قصد عقد اليمين) فلا يسعد لعوا بأن سبق على لسانه فلا قصد كقوله لا والله وبني والله في عرض حديثه ولا كفاره فيها . والعرض ملصق الجانب وبالفتح خلاف الضمان ، ولا من ياتم وعمود وعمودهم لأنهم لا قصد لهم . (و) الشرط الثاني (كونه) أي اليمين (على مستحسن) ممكن - لينأى به وحشته بخلاف الماضي وغير الممكن (فلا تنعقد) يمين (على ما مضى كاداء عالماءه) أي تكديبه (وهي العموس) سميت به لأنها نعمس صاحبها في الإثم ثم في البار ولا كفاره فيها . (ولا) تنعقد إلا حلف على ما مضى (طاء صدق نفسه فيمين بخلافه) أي بخلاف فعله ولا كفارة حكاها ابن عبد البر إجماعاً لقوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) وهذا منه لأنه يكثر فلو وجب له كفارة لثق وحصل الضرر وهو منتف شرعاً (ولا) تنعقد يمين عني الخنث فيها (على) وجود (فعل مستحيل) لدائه كقوله والله لا شربت ماء الكور ولا ماء فيه ، أو لعيره كقوله . والله لا قتلت فلان الميت أو لا أحببته (٢) . ونعقد بحلف على عدم المستحيل كقوله والله لا أشرب ماء الكور و [ليس] فيه ما . أو لأردين آمن أو لأقتل فلان الميت أو لنم أعمل ذلك ونحوه ونحب الكفارة عيه في الحال لاستحالة لمر في المستحيل (و) الشرط الثالث (كون حالف مختاراً) ليمين فلا ينعقد من مكره عليه . (و) الشرط الرابع (حشته) أي الحالف (بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله) فإن لم

(١) عن شرح مسلم

(٢) الأصل والأشهر . لأنفسه . أذهب رحمه الامام والنهني وحرر المجلس

غير مكره أو جاهل أو ناس . ويس حث ويكره بر إذا كانت على فعل
مكروه أو ترك مندوب وعكسه بعكسه ، ويجب إن كانت على فعل محرم أو
ترك واجب وعكسه بعكسه

فصل في كفارة يمين إن فعله وان حرم أمته أو حلالا غير روضة لم يحرم وعليه
كفارة يمين إن فعله

يبحث فلا كفارة لأنه لم يتك حرمة القسم ، ولو كانا محرمين كان حلف [على]
ترك امر فشرها أو صلاه فرض فتركها فيكفر لوجود الحث حال كونه (غير
مكره) . فلو حلف لا يدخل داراً أو خيل مكرهاً فدخلها لم يثبت لأن فعل المكره
لا يثبت له (أو) غير (جاهل أو ناس) كما لو دخل في اثنان نائب يمينه أو
جاهلا أنها المحذوف عنها فلا كفارة لأنه غير اثنان ، وكذا إن فعله عتواً . ومن
حلف بالله تعالى لا يفعل أو ليفعل كذا إن شاء الله أو أذن الله أو إذا شاء الله
وافضل بطلا أو حكا كإقطاعه بنفس أو سعال لم يثبت فعل أو ترك شرط أن
يقصد الاستثناء قبل تمام الاستثنى منه (ويس حث) من حلف (ويكره) بر
[إذا كانت] يمينه (على فعل مكروه أو) عي (ترك مندوب وعكسه) أي الحكم كما
لو حلف على ترك مكروه أو فعل مندوب (بعكسه) أي فيكره حثه ويس بره .
[(ويجب إن كانت على فعل محرم أو ترك واجب وعكسه بعكسه)] ومن حلف
على فعل واجب أو ترك محرم حرم حثه لثلاث يمين يترك الواجب أو فعل المحرم
وحرم بره . ويحبر في مباح ، وحفظ اليمين فيه أولى من حثه لقوله تعالى
(واحفظوا أيمانكم) كما لو وجبت عليه يمين واجب عند حاكم . ولا يبرم بخيافاً
عليه إبرار قسم كما لا تزمه إجابته سؤال الله تعالى من يس .

(فصل) . (وان حرم أمته أو) حرم (حلالا غير روضة) كقوله : ما أحل
الله على حرام - ولا روضة به - أو . هذا الطعام على حرام ، أو . طعمي على
كاذبة والدم ونحوه ، أو علقه شرط مثل . إن أكلته فهو على حرام ، أو حرام
على إن فعلت كذا وكذا ونحوه (لم يحرم) عليه ما حرم (وعكسه كفارة يمين إن
فعله) نصاً لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) بمعنى التكهير ، وعن
ابن عباس وابن عمر أن النبي ﷺ جعل تحريم الحلال يميناً - ومن قال . هو يهودي
أو نصراني أو مجوسي أو يعبد الصليب أو غير الله تبارك وتعالى أو مشرك إن فعل

ويجب فوراً بحث . ويجوز فيها بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم كسوة
تصح بها صلاة فرض أو عتق رقبة مؤمنة ، فإن عجز كفطرة صام ثلاثة
أيام متتابعة .

كسدا ، أو يرى . من الإسلام أو من التي يتبعها أو هو كافر بالله تعالى إن لم يفعل
كسدا فقد ركب محرماً وعليه كفارة يمين إن فعل ما نهى أو ترك ما أئنه . ومن
أخبر عن منه بأنه حلف بالله تعالى ولم يكن حلف فكسبة لا كفارة فيها بصاً .
(ونجى) الكسوة (فوراً بحث) لصاً لأنه الأصل في الأمر وإخراجها فله ونعمه
سواء ولو بالدم ، ولا يحرق . قبل حلف احمان لأنه تقديم للحكم على منه كسديم
اركاة على ملك الصاب (ويجوز) حلف (فيها) أى في كفارة اليمين (بين) ثلاثة
أشياء (إطعام عشرة مساكين) من جنس واحد أو أكثر ما يجزى من بر وشعر
وتحر ودين ونقص . بأن أطعم بعضهم برا وبعضهم تمرأ مثلاً (أو كسوتهم كسوة
تصح بها صلاة فرض) من رجل أو امرأة (أو عتق رقبة مؤمنة) سليمة بما يصر
بالعمل ضرراً بها ويقدم نفعه في نظارة . ويجزى . الكسوة من كس وفتل
وصوف ووبر وشعر ، وللنساء من حير . لأنه تعالى أصاب كسوتهم فأى جنس
كسام حرج به عن الفهم . ويجزى . الجديد والديس ما لم تذهب قوته (فإن يجزى)
من وجبت عليه كفارة يمين من هذه الثلاثة (ك) عجز عن (فطرة صام ثلاثة أيام)
الآية (متابعه) وجوباً لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتامة إن لم يكن
عذر في التسامح من نحو مرض . ويجزى . أن يطعم بعضاً ويكسو بعضاً (١)
لا تكيل عتق ما طعام أو كسوة بأن أعتق نصف رقبة وأطعم أو كسا خمسة مساكين
لأنه لم يعتق رقبة ولم يطعم أو يكس عشرة مساكين كقمة الكفارات . ومن لم منه
أيمان موجهها واحد ولو على أفعال نحو . والله لا دحت دار فلان ، والله لا أكل
كسدا ، والله لا لست كسدا وحث في الكل قبل التأكيد عليه كفارة واحدة ،
وكذا حلف بدور مكررة . وإن اختلف موجهها كصهار وبنين بالله تعالى لزمناه
ولم تتداحلا . ومن حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة كقوله . والله لا ذهبت
الى فلان ولا ككته ولا أخذت منه فعليه كفارة واحدة سواء حث في الجمع أو في

(١) عن النجاشي

ومضى يمين على العرف . ويرجع فيها الى ية حالف ليس ظملا ان احتلها
لعظه كنيته ساء أو سقمف السماء

الجميع أو في واحدة وتنحن البقه لأنها يمين واحدة وحشها واحد ، وإن حلف
أيما على أجناس كقوله والله لا وهنت كذا ، والله لا شرت كذا ، والله لا است
كذا حنث في واحدة وكفر ثم حنث في أخرى لزمته كفاءة ثانية لوجوبها بالحنث
بعد أن كفر عن الأولى كآلو وطىء في هار رمضان بكفر ثم وطىء فيه أخرى
بخلاف ما لو حنث في الكل قبل أن يكفر . وليس لقن أن يكفر بعير صوم
يهر به أو لا ، ولا لبعد منه منه (١) ولا معه من صوم نذر . وبكفر كافر
ولو مرتدا بعير صوم لأنه لا يصح من الكافر وينصو عتقه البسر بقوله لمسو
عتق عندك عتي وعلى ثمنه فيعمل أو يكون داخلا في مدكه منحو إرث (ومضى
يمين على العرف) وهو ما شهر عاره حتى علب على حقيقته كالأوية حقيقة في الحن
يسن عيه وعرفه لهادة ، وكالطعنه حقيقة الباه يطعن عليها وعرفه لمراءة في
الطودح ، وكفاءة حقيقة ما دب ودرج وعرفه الخيل ولعن واخير ، وكالعهده
حقيقة لمشكل المظم (١٢) من الأرض وعرفه الخارج المستعد . وكالمدة حقيقة
فناء الدار وعرفه العائط ونحو ذلك . فتعلق اليمين بالعرف دور الحصة لأنها
صارت مبهورة فلا يعرفها أكثر ساس . وبأني يمارع ذلك في الشرح ان شاء الله .
(ويرجع) بالساء للمعول (بها) أي اليمين (الى ية حالف) في منهاها انتهاء
(يس) ما أي ايمين أو التية (ظالما) نسا (ان احتلها) أي البية (لعظه)
المخالف (كنيته) ساء أو سقمف السماء (وبالعراش والنسبط الأرض
وباللباس الليل ، وسائر طوالق أقاريه الساء ، وجواري أحرار سقمه . فمن دعى
لعداء حلف لا يتعدى مبحث نساء غيره ان قصده لاختصاصه بالحلف ، ولا يشرب
به الماء من عطش وينته أو السب قطع منته حيث يأكل خبزه وسنمارة داته
وكل ما فيه منه . لا تأفل كقموده في صوم ناره . ولا يدخل دار غلان وقال
بويت اليوم قبل حكما ولا يحنث بدحوها في غير ذلك اليوم . لا عذب رأيتك
تدخيل دار غلان ينوي متعبا قد دخلت حنث و [لو (١)] لم يرها . فان لم ينو شيئا
رجع الى سبب اليمين وما هيجهها ، فمن حلف لبعضين ربدا حقه عدا قصاص قبله لم

بحث إذا قصد عدم تجاوزه أو اقتصاء السب ولا يبيع كذا إلا بمائة فباعه
 بأكثر لم يحنث وإن باعه بأقل حنث ولا يبيعه بمائة فباعه بها أو بأقل حنث .
 ولا يدخل ملك كذا لظن فيها أو لا يحسبها ، أو لا يكلم ريدا لشربه آخر حكمه وقد
 تركه لم يحنث . وإن عدم البية وحسب رجوع إلى التعيين وهو إشارة من حلف على
 دار [فلا هذه (١)] لا يدخلها فدخلها وقد باعها أو وهب [أو وهى (١)] ففاد
 أو مسجد أو حمام ، أو لا لست هذا المبيع [فلهذه (١)] وهو رداء أو نحوه ،
 أو لا كلفت هذا الصبي فصار شحدا ، أو لا كلفت امرأة فلان هذه أو عبده أو
 صدقه هذا أو الديث ثم كلفهم ، أو لا أكلت هذا الرطب فصار تمرا أو حلا أو
 دسا أو لا شربت هذا اللبن فصار جب وأكله حنث في الجميع لقاء لمخوف عليه
 كلفه لا لست هذا العرب فصار ثوبا وإن عدم البية والسب والتعيين رجوع
 إلى ما يتوهم الاسم وهو ثلاثة شرعى فعرى فلعوى ، فائمين المطلقة تنصرف إلى
 الشرعى ويتناول لصحيح منه ، من حلف لا يبيع أو لا يشتري والشركة والتولية
 والسم والصلح على ما شرا . فعقد عقدا فاسدا لم يحنث لكن لو قيد يمينه بمقتنع
 أنصحه كحلفه لا يبيع آخر ثم باعها حنث بصورة ذلك . وإن عدم الشرعى فبى
 اثنين على العرف كما أشار إليه المصنف رحمه الله ونقدم تعريفه هناك . ولينزل بعض
 ما يصرح منه حيث وعدنا بذلك ، من حلف لا يظأ أسراة أو أمته حنث بجماعها ،
 ولا يظأ دارا أو لا يصح فذمه في دار فلان حنث بدخولها ركبا وماشيا حافيا
 ومنتعلا ، ولا يدخل بيتا حنث بدخول بيت الشعر والحمام والمسجد وبيت آدم
 والخيمة لا بدخول صفة دار ودخلها ، ولا يضرب فلانة خنثها أو عصها أو تهم
 شعرها حنث - لا إن عصها للتبديد ولم يقصد مأياها . وإن عدم العرف رجوع إلى
 اللغة ، من حلف لا يأكل نخا حنث بكل خم حتى ما يحرم كالميتة والحرير لا يأ
 لا يسمى لها كالمخ والسكبة والشحم والمرق وبحوه إلا ما به اجتناب الدم فيه حنث
 بذلك كله . ولا يأكل شيئا فأكل شحم الطهر أو الجنب أو ممينها أو الإلية أو
 السنام حنث . ولا يأكل لبنا فأكله ولو من صيد أو آدمية حنث ، ولا يشرب
 من لبن آدمية فشرب منه وهى ميتة حنث - ونقدم في الرصاع - لا زبدا وسما أو

كشكا أو مصلا أو جعنا أو أقطا ، والافط نكر القاف اللب المجفف وتقدم
تعريته بأوسط من هدا في ركاه العطر . ولا يأكل ريدا أو سمنا فأكل الآخر ولم
يطهر منه طعمه ، أو لا يأكلها فأكل لبنا لم يحث . ولا يأكل بيضا أو رأسا
حنت ، أكل رأس طير وسك وجراد وبيض ذلك . ولا يأكل من هذا لدقيق
عاستمه أو حبره وأكله حنت . ولا يأكل فاكهة حث مأكل يطبخ ونمر شجر غير
رى كلبج وعب ورمال ولو يابسا كصنوبر وعباب وجوز ولوز وبنق ونحوه
لأن اليبس لا يخرج من كونه فاكهة ، ولا يحث مأكل ثاء وخيار وريثون
وبوط ويطم وعرود - بصم الزاى أخر بخلاف الأبيض ، ولا يأكل ما يكون
بالأرض كحر ولت وجل ونحوه . ولا يأكل رطبا أو سرا فأكل الآخر أو
لا يأكل نمر فأكل رطبا أو سرا أو دسا أو ناطعا لم يحث . ولا يأكل أدما
حنت مأكل ييص وشواء وجبن وملح ونمر وريثون ولبن وحن وكل مضطبع به
أى ما جرت العادة مأكل الخبز به . ولا يأكل فوا حنت مأكل حبر ولحم ونمر
ولبن وكل ما ينبى معه (١) البية (١) ولا يأكل طعاما حث بكل ما يؤكل ويشرب
من فوث وأدم وحوى وفاكة وجامد ومنع . لا يشرب ماء ورد وكل ورق
شجرة وتراب ونحوه . ولا يشرب ماء حث ماء ملح ونجس لا يجلب . ولا
يأكل مانعا فأكله يجر أو لا يشرب من الهر أو لبث فاعترف مانعا وشرب حنت
لا إن حث لا يشرب من الكود نص منه فى إباء وشربه . ولا يأكل من هذه
الشجرة حث شمرتها فقط ولو لفظها من تحتها . ولا يلبس شيئا ليس ثوبا أو
درعا أو جوشنا أو خما أو سلا . ولا يدخل دارا عينه يدخل سطحها ، أو
لا يدخل بابها فتحوّل ودخل حث لا إن دخل طاق الباب أو وقف على حائطها .
ولا يكلم إنسانا [حث بكلام كل إنسان (١)] كبير أو صغير أو ذكرا أو حرا
أو صدم حتى يقول تنح ، أو اسكت ، لا سلام من صلاة صلاها . ولا كلفت
ريدا مكانه أو راسه حث ما لم يو مشافيه . لا اذا أخرج عيه فى صلاة ففتح
حالف - عليه وإن لم يكن إماما - فلا يحث لأنه كلام الله عز وجل وليس كلام
الآدميين . ولا بدأته بكلام فشكا معا لم يحث . ولا كلفته حتى يكلمنى أو بدأنى

تكلام فتكلما معا حدث . ولا كلمته زمنا أو أمدا أو دهرًا أو بعيدا أو مليا أو طويلا أو حقبا أو وقتا فأقل زمان . ولا كلمته العمر أو الايد أو الدهر فمكل الزمان . أو أشهرًا أو شهورا أو أياما فثلاثة أشهر في الأوليين وثلاثة أيام في الثالثة . وليصرته [بمائة جمعها وصر به بها صر به بر ، لا إن حلف ليصرته ^(١)] مائة لجمعها وصر به بها واحدة ولو آله لأن ظاهر يحته أن يصر به [مائة صر به ^(٢)] يشكر آله بتكرار الصر . وإن حلف لا يلبس أو لا يقوم ، أو لا ينفذ أو لا يسافر أو لا يبطأ أو لا يمسك أو لا يشارك أو لا يصوم أو لا يمح أو لا يطوف وهو متلبس بما حلف لا يفعله ، أو لا يدخل دارا هو داحها أو لا تصاحبها على عراش فصاحبه ودام أو لا يدخل على فلان بيتا يدخل فلان عليه فأقام معه حدث في الجميع ما لم تكن له فيه كأن نوى لا يلبس ثوبا من عراها [غير ^(٣)] ما هو لانه أو غير هذا اليوم أو لا يسافر أو لا يبطأ غير هذه المرة فيرجع الى بيته فإن لم تكن فالى سب اليمين . ومن حلف لا يسكن هذه الدار أو ليخرج أو ليرحس منها لزمه الخروج منه وأهله ومتاعه المقصود . فإن أقام فوق زمن يمكنه الخروج فيه عادة ولم يخرج حدث ، فإن لم يجد مسكنا أو ما ينقل متاعه عليه أو أتت زوجته الخروج معه ولم يمكنه إجازها فخرج وحده لم يحدث . وكذا البلد إلا أنه يبر بخروجه وحده إذا حلف ليخرج منه ، ولا يحدث بالعود الى الدار أو لبلد إذا حلف ليخرج أو ليرحل منها ما لم تكن له نية أو قربنة أو سب يقتضى هجران ما حلف على الرجوع منه فيحدث بعوده ، والسفر القصير سفر يبر به من حلف ليسافر ونحدث به من حلف لا يسافر ، وكذا التوم اليسير يبر به من حلف ليناص ويحدث به من حلف لا ينام . ومن حلف لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت حدث . ولا يبات أو لا يأكل ببلد كذا فبات أو أكل بخارج ببلداتها لم يحدث . وفصل الوكيل كالموكل ، من حلف لا يفعل كذا فوكل فيه من يفعله حدث ولبشر هذا الماء أو ليصر به علامه عدا أو في غد أو أطلق بأن لم يقيد بوقت فقتل المحلوف عليه ولو بغير اختياره قبل الغد أو فيه قبل الشرب أو الصر حدث حال تلف المحلوف عليه . لا أن جن حالف قبل الغد حتى خرج الغد . وإن

فصل في النذر المكروه . ولا يصح الامس مكلف . والمنعقدة
أشياء : . المطلق ، كله على نذر إن فعلت كذا ولاية ، فكفارة يمين إن
فعله . الثاني نذر لجاح وغضب ، وهو تعليق بشرط يقصد المصع منه أو
احل عليه ، كإل كلفك فعل كذا . فيحير بين فعله وكفارة يمين الثالث
نذر مباح ، كله على أن ألتس ثوبي . فيحير أيضاً . الرابع نذر مكروه ،

أفاق قبل خروجه حدث إن أمكنه فعله أو لا أو مات قبل العدا أو أكره على
ترك شربه أو ضربه حتى خرج الغد .

(فصل) . النذر لغة الإيجاب ، يقال . فلان يدرم فلان ، أي أوجب قتله .
وشرعا إرام مكلف مختارا ولو كافرا بعبادة نصا بعينه لله بكل قول يدعي على الأوامر
بعبادة معمول إن لارام غير لازم بأصل النذر ولا محال . بخلاف الله على أن
أجمع بين صير . فلا يتعمد . وأجمعوا على محنته ولو لمه والوفاء به فإن الله تعالى
(يوفون بالنذر) والله تعالى (وليوفوا بوعودهم) وحديث عائشة : من نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه . رواه الجماعة إلا مسله . فقال
رحمه الله (نذر مكروه) حديث . النذر لا يأتى بحير ، وإنما يستخرج به من كان
الخبيل ، وقال ابن حلف وغيره لا يرد قضاء . (ولا يصح) النذر (الامس
مكلف) مختارا ولو كافرا (و) النذر (المنعقدة) أشكها محتقة . أحدها
النذر (المطلق) قوله (الله على نذر) أو (ان فعلت كذا) فله على نذر (و) الحال
أنه (لا يدة) لخالف بشي . (و) عليه (كفارة يمين ان فعله) أي من ما على عليه نذره
النوع (الثاني نذر لجاح وغضب . وهو تعليق) أي النذر (شرط يقصد المصع منه)
أي من فعل الشيء . (أو) يقصد (الحل عليه) ، فالأول (ك) قوله (من كلفك
فعل كذا) أي حج أو صوم منه أو عتق ومحو ذلك . والثاني . ان لم أجبك بكذا
فعل كذا (فيحير بين فعله وكفارة يمين) ولا يصح قوله : على مدح من يلزم
بذلك . أو لا أحد من يرى الكفارة ، ومن على صدقة شيء بعبه وعندما آخر
نشراته فاستقراء كغير كل واحد كفارة يمين نصا كما لو حلف وحدث . النوع
(الثالث نذر) فعل (مباح ك) قوله (الله على أن ألتس ثوبي) أو أركب دابتي
ونحوه (فيحير أيضا) بين فعله وكفارة يمين . النوع (الرابع نذر) فعل (مكروه

لغلاي ونحوه فالتكفير اولى . الخامس : نذر مصيبة ، كشر حرم فيحرم الوفاء . ويجب التكفير . السادس : نذر تبرر ، كصلاة وصيام واعكاف بقصد التقرب مطلقاً أو معقلاً بشرط كين شئ الله مريضى فله على كذا فيه الوفاء به . ومن نذر الصدقة بكل ماله أجزأه ثلثه أو صوم شهر ونحوه لزومه لتتابع

ك (نذر (طلاق ونحوه) كأي كل ثوم ويصل ونحوه) (التكفير) في حقه (وى) من فعله . النوع (الخامس نذر) فعل (مصيبة) وهو من مفردات المذهب فيعتقد على لأصح (كشر حرم) وصوم يوم عيد أو حيض أو أيام تشريق أو ثرش واجب (فيحرم الوفاء به ويجب التكفير) على من لم يفعله ويقضى عبر يوم حدس ومن نذر دخ معصوم حتى يفع فعلية كمنارة عين فقط . وتعدد الكفارة على من نذر دخ ولده متعدد ولد لآله مفرد مصاف فيم ما لم يبو معينا . النوع (السادس نذر مرد كصلاه وصيام واعكاف) وحج وعمره وزيارة أح في لله من عبادة مريض وشهود جنازة (بقصد التقرب) بذلك (مطلقاً) أى غير معيق بشرط (أو معقلاً بشرط) وجود بعنه أو رفع رقعة (ك) قوله (إن شئ الله مريضى) أو سد مائى (فله على كذا فيزيم الوفاء به) أى النذر ويجوز إخراج ما نذر من الصدقة وفعل ما نذر من الطاعة قبل وجوب ما على عبه لوجود سببه وهو النذر كإخراج كمنارة عين قبل خنث (ومن نذر لصدقه بكل ماله) بقصد لقرنه (أجزأه) أى المادر (ثلثه) يوم نذر تصدق به ولا كفارة لها . وبعض ماله مسمى كنصف ونحوه لزمه ما سماه . ومن حلف أو نذر لا رددت سائلاً فهو كمن حلف أو نذر الصدقة بماله فيجبر به الصدقة بثلثه قال لم يتحصل له إلا ما يحتاجه فعليه كفارة عين وإن تحصل له فوق ما يحتاجه تصدق بثالثه الرائد عن حاجته . وجبة به ونحوها ليست سؤال السائل . وحديثه انقوا النار ولو بشئ مرة ، يدل على إجماع نصف انقرو ونحوها فأكثر . لا أقل . ومن قال ان ملكك من فلان يعنى تصدق به فملكك بكاله يجبر به ثلثه . ومن حلف فقال على الرقبة لا فعلت كذا خنث فعليه كفارة عين كالخلف بالله تعالى (أو) أى ومن نذر (صوم شهر) وأطلق (ونحوه) كجمعه (لزمه لتتابع) لأن إطلاق الشهر بمصيبة سواء صام شهراً هلالياً أو ثلاثين يوماً بالعدد ، وإن قطعه فلا عذر استأفقه ، وسعد يحير بين الاستثناف بلاكفارة

لا إن نذر أياما معدودة . ومن الوفاء بالوعد ، وحرم بلا استثناء .

كتاب القضاء

وبين البناء وبين ثلاثين يوما ويكثر . وإن عيى الشهر كربع مثلاً لزمه تتبع أيضا
 فإن أفطر بعير عذر حرم ولزمه استئناف الصوم مع كفارة بعين لغوات المحل ،
 ولعذر يبنى على ما مضى وكفر لغوات التتابع ، ولعطر في السر لا يقضه ، ومن
 بدر صوم منه معيه لم يدخل في نذره شهر رمضان ويوم العيدين وأيام تشريق .
 ونذر اعتكاف كصوم على ما تقدم تفصيله ولا يلزمه التتابع نصاً ، و (لا) يرمه
 التتابع نصاً (إن بدر) أن الصوم (أياماً معدودة) ولو ثلاثين إلا بشرط بأن يقول
 متتابعة . ومن نذر صوماً متتابعاً غير معين فافطر لمصر يجب معه الفطر أو لحيص
 خير بين الاستئناف ولا شيء عليه وبين البناء ويكثر . وإن أفطر فيه لسر أو بما
 يبيح الفطر مع القدرة على الصوم كفر من يجوز معه لم يقطع بتتابع صحاحه في
 الانصاف وقال ابن المنجا يحيى . على قول الخري يحجر بين الاستئناف وبين البناء
 والكفارة كما تقدم ، من في الانصاف وهو ظاهر كلام الخري والاصحاب لعدم
 تعريضهم في ذلك قال في شرح المنهبي لمؤلفه . وهذا الأخير لا يعدل عنه فإنه
 لا وجه له ليكون المرمى الذي يجب معه لفطر يقطع التتابع ، والفطر في السر
 لا يقطعه . انتهى وإن أفطر بعير عذر يرمه أن يشأف ملا كفارة . ومن بدر
 صوماً فحرجه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو نذره حال مجرئه أطعم لكل
 يوم مسكياً وكفر كفارة بعين . وإن بدر صلاة ونحوها ونحوه الكفارة فقط ،
 وطوقاً أو سعيها لله أسبوع . (ومن الوفاء بالوعد) ولا يرم نصاً (وحرم)
 الوعد (بلا استثناء) لقوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدأً إلا أن
 شاء الله) أى لا تقولن ذلك إلا مطلقاً فإن يشاء الله عز وجله وعظم سلطانه

(كتاب لغت) والفاء . وهي مصدر من أفنى يفنى إفتاء ، وهي تعيين الحكم
 الشرعى . ويبنى للمستفتى حفظ الأدب مع المفتى ويحبه ويعظمه ولا يسأله عندهم
 أو صجر ويحوه ، ولا يرمه جوابه ما لم يقع ، ولا ما لا يحتمله سائل ، ولا ما لا
 تقع فيه ، وحرم تساهل مفتى في الإفتاء ، وتعدد معروف بالتساهل ، وبعد
 العس يتعهد ولو ميتاً . ويجوز تقليد معقول من المجتهدين مع وجود أفضل منه .

وهو فرض كفاية كالإمامة ، فينصب الامام بكل اقليم قاصيا . ويختار
أفضل من يجد علماء وورعا ، ويأمره بالتقوى وتحري العدل .

(وهو) أى القضاء لغة : إحكام الشيء والمراع منه ، ومنه قوله تعالى ﴿ وقضينا
إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتعبدن فى الأرض مدين ﴾ أى أمينا وأمين .
وشرع بدين الحكم لشرعى والإبرام به وفصل الخصومات . والاصل فيه قوله
تعالى ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع
الهلوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾
وقوله عليه السلام : اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر ،
متفق عليه . وهو (فرض كفاية) لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه (كالإمامة)
والجهاد فيه فصل عظيم لمن قوى عليه وأراد الحق فيه ، (فينصب الامام) وجوبا
(بكل إقليم) بكسر الهمزة أحد الاقاليم السبعة (قاصيا) لأنه لا يمكن الإمام
تولى الخصومات والنظر فيها فى جميع البلاد ، ولئلا تصبح الحقوق تتوقف فصل
الخصومات ^(١) على السمر لما فيه من المشقة . والاقاليم السبعة أولها الهند ، ثانيا
الحجاز ، الثالث مصر ، الرابع بابل ، والخامس الروم والشم ، السادس بلاد
الترك ، السابع بلاد الصين . كذا ذكر بعضهم (ويختار) الامام (زوما لذلك)
(أفضل من يجد علماء وورعا) لأن الامام يتنظر للدين فوجب عيونه ترجيح
الأصلح لهم (ويأمره بالتقوى) لأنها رأس الأمر كله وملاكة ، (و) يأمره بـ
(تحري العدل) أى اعطاء الحق لمستحقه بلا ميل لأنه المقصود من القضاء ،
ويجب على من يصح للقضاء اذا طلب ولم يوجد غيره من يوثق به أن يدجن فيه
إن لم يشعه عما هو أهم منه فلا يلزمه إن الحديث لا ضرورة ، ومع وجود غيره
الأفضل له أن لا يجب وكراهية طلب القضاء مع وجود صاحب له ، ويحرم بدل مال
فيه وأحده . وهو من أكل أموال الناس بالباطل . ويحرم طبعه وفيه مباشر ،
ونصح تولية موصول مع وجود فاضل ، وشرط لصحة ولاية كونه من إمام أو
نائبه فيه ومعرفة أن المولى صالح . وألماظها الصريحة سعة : ولينك الحكم ،
وقلادنت ، وفروقت ، أو رديت ، أو جهات ذلك الحكم ، واستخدمت ،

وتفد ولاية حكم عامة فصل الخصومات ، وأخذ الحق ودفعه الى ربه ،
ولصر في مال يتيم ومجنون وسفيه وعائب . ووقف عمله ليجرى على شرطه
وغير ذلك . ويجوز أن يولية عموم النظر في عموم العمل وحاصا في أحدهما
أو فيهما . وشرط كون قاص مالاً _____ عاقلاً

واستندت في الحكم ، فإذا وجد أحدهما وقبل مولى حاصر بالمجلس أو عائب بعد
بوع الولاية أو شرع العائب في العمل ، انعدمت . وسكايبة نحو . اعتدت ،
وعولت عليك ، وأستدت . ولا تنعقد بها إلا بقرينه نحو حكم أو فاقص
(وتفيد ولاية حكم عامة فصل الخصومات وأحد الطرفين) بمن هو عليه (ودفعه الى ربه
والنظر في مال يتيم و) مال (مجنون و) مال (سفيه) لا ولي لهم (و) مال (عائب)
(و) النظر في) وقف عمله ليجرى على شرطه وغير ذلك (كالنظر في مصالح طرفي
عنه وأقنيه - جمع فناء بكسر الفاء وهو ما اتسع أمام دور عمله - وسعيد الوصايا
وتزوج من لا ولي لها ، وبه طلب ورق من بيت المال لعمه وأفتنه وحلفته حتى
مع عدم الحاجة من لم يحمل له شيء . وليس له ما يكفه ومن لا حصص لا أقصى
ينسكا إلا بحمل جاز الأجد - لا الاجرة . (ويجوز) للإمام (أن يولية) أي
القاضي (عموم النظر في عموم العمل) بأن يولية سائر الاحكام في سائر البلاد
(و) يجوز أن يولية (حاصا في أحدهما أو) حاصا (فيهما) فيولية عموم النظر
بمحلة خاصة أو يولية حاصا بمحلة خاصة فيمد حكمه في مقبضها وفي طارقي لها
من غير أنها لأنه يصير من أهلها في أكثر الاحكام لا في من ليس مقبضا بها ولا
طارقا اليها لأنه لم يدخل تحت ولايته . ومن عزل نفسه من إمام وقاض ووال
ومحتسب ونحوهم انفراداً لأنه وكيل وقال صاحب الرعاية إن لم يدرمه قوله . انتهى
ولا ينزل [يعز (١)] قبل عله لتعيق قضايها الناس به فيشق بخلاف لو قيل وبه
يتصرف في أمر حاص . ومن أجاز بموت نحو قاص مولى يسد وولي غيره فإن
حياتهم يعمل . (وشرط) في القاضي عشر صفات : الأولى والثانية ما أشار اليهما
بقونه (كون قاص بالعا عاقلاً) لأن غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون ولياً

ذكر أحراراً عدلاً سميعاً بصيراً متكاملاً مجتهداً ولو في مذهب إمامه

على غيره . والثالثه كونه (ذكر ١) لأن القاضي يتحصر بحاوس الخصومه والرجال ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتتمام العقل والفضيلة . والمرأة ناقصة العقل ضعيفة الرأي ليست أهلاً للمصوري بحاوس الرجال ، ولا بقبيل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة ما لم يكن معها رجل . والرابعة كونه (حراً) كله لأن غيره مقصور بالرق مشغول بحقوق سيده ولم يكن أهلاً للقضاء كالمرأة . والخامسة كونه (مسلماً) لأن الإسلام شرط للمدانة فأولى أن يكون شرطاً للقضاء . والسادسة كونه (عدلاً) ولو تأتيا من قذف نصاً فلا يجوز توليه من فيه نقض يمنع قبول الشهادة . والسابعة كونه (سميعاً) لأن الأصم لا يسمع كلام الخصمين . والثامنة كونه (بصيراً) لأن الأعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه ولا المقر من المقر له . والتاسعة كونه (متكاملاً) لأن الأخرس لا يمكنه الطلق بالحكم ولا يفهم جميع الناس إشارته

العاشر كونه (مجتهداً) فإن في لغزوع إجماعاً ذكره ابن حزم لقوله تعالى (نتحكم بينكم بما أمرنا الله) وإمامهم أجمعوا لأنه لا يحل لحاكم ولا امت تصيد [رجح لا يحكم ولا يفتي إلا بقوله ... لكن في الإحصاح أن الإجماع انعقد على تقليد (١)] كل من المذاهب الأربعة لأن الحق لا يخرج عنهم (٢) (ولو) كاتب اجتهداه (في مذهب إمامه) للضرورة فإن لم يوجد مجتهد مطلق - لا كونه كاملاً أو ورعاً أو زاهداً أو فقط أو مثلاً لقيس أو حسن خلق ، والأولى كونه كذلك وما يجمع لثوابه انتهاء . وإنما دوامه إلا فقد لسمع والبصر فان قلت عنده وهو سميع بصير ولم يحكم به حتى عمى أو طرش فإن ولادة حكمه نافذة فيه . ويتعين عزله مع مرض يمنع القضاء . والمجتهد من يعرف الكتاب والسنة ، والحقيقة والتجارب ، والأمر والهي ، والجمل والمبين ، [والمحكم (٣)] والمتشابه ، والعالم والخاص ، والمطلق والمقتد ، والباسع والمسوح ، والمستثنى [والمستثنى (٤)] منه ، وصحيح السنة وسقيمها ،

(١) عن شرح لأقناع

(٢) هذه دعوى هي صفة مقرر في دليل تكليف يستدل بها مع أنها نقضت بصحة حوار وجوب الأخذ ، اعتمد عليه المذاهب الأربعة قولاً واحداً في كل منها فكيف يستدل بها على حوار تنبذ كل واحد منها بما احتلت فيه ، والحق أن الخليل بما يجوز للضرورة مقدر عليها ، وقد ذل الله تبارك وتعالى (فاقولوا الله استعصم) وكما قيل : كلا طريق قصد لأمر دهم . وثمة لغزوع . الجلي (٢) عن المنهبي

وأن حكم اثنان بينهما رجلا يصلح للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاد إمام أو نائبه ، وس كونه قويا بلا عيب لينا بلا ضعف حليا متأبيا فطنا عفيفا ، وعليه العدل بين متحاكمين في لعظه ولخطه .

وموافاتها وأحاديها ومسندها والمنقطع بما يتعين بالأحكام ، والمجمع عليه والمختلف فيه ، والقياس وشروطه وكيف يستنشط الأحكام ، والعربية المتداولة بالبحار والنام والمراق وما يوليه ، من عرف أكثر ذلك فقد صبح للفتيا والقضاء لتفكرته من الاستنباط والتزجيج بين الأقوال . قال في آداب المفتي ولا يصره جهله بذلك لشدة أو إشكال ، لكن يكفيه معرفه وجوه دلالة الأدلة وكيفية أحد الأحكام من لعظها ومعناها ، وراد به عقيل . ويعرف الاستدلال ويستصحاب الحال والعدرة على إنطال شبهة المخالف وإداهه بدليل عن مذهبه (وأن حكم اثنان بينهما رجلا يصلح للقضاء) بأن اتصف بما تقدم من شروط القاضي ، قال الشيخ في النير . العشر الصفات التي ذكرها في الممرر (في القاضي لا تشترط فيمن يحكمه الخصمان فيحكم بينهما) بعد حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاد إمام أو نائبه (١) (ولا يجزى لأحد نقصه حيث أصاب الحق . (وس كونه) أي القاضي (قويا بلا عيب) لثلا يطمع فيه الظالم (٢) (لينا بلا ضعف) لثلا يهابه الخوف (٣) (حليا) لثلا يعصب من كلام الخصم فيمنعه الحكم ، (متأبيا) من الثاني وهو صد العجلة لثلا يؤدي بخلته أن مالا يسمى ، (فطنا) لثلا يحدع من نقص الخصوم لمره ، قال في الشرح عالم بلعه أهل ولايته ، (عفيفا) أي كاه نفسه عن الحرام لثلا يطمع في مبله باطعاه ، بصيرا بأحكام الأحكام قبله ، وسواء أراو في غير الله عن عبثه وبناورم ويستعين بهم على قصاته ويسأل عن عدوله لاستناد أحكامه إليهم ونبوت الحقوق عنده بهم فيقبل أو يرد من براه لذلك اهلا وليكون على نصيره مهم . وس إعلامهم يوم دخوله ليتلقوه من غير أن يأمرهم بتلقيه ، ودخوله يوم الاثنين أو الخميس أو السبت صحوة تعاؤلا لاستقبال الشهر لامسا لأجل ثيابه وكذا أصحابه ولا يتطير ، وإن تعامل خس . (و) يجب (عليه) أي العاصي (المدن بين متحاكمين) تراعا اليه (في لعظه) أي كلامه لها (و) في (لخطه) أي ملاحظته

(١) من شرح التتبي وتنق أخضر المختصرات

(٢) كذا في الأصل ولا يخفى الصواب . القلي

ومجلسه ودخول عليه . وحرم القضاء وهو غضبان كثيراً ، أو حاقص ، أو
في شدة جوع أو عطش أو هم أو ملل أو كل أو عاس أو برد مؤلم أو حر
مرجح ، وقبول رشوة وهدية من غير من كان يهاديه قبل ولايته ولا حكومة
له . ولا ينفذ حكمه على عدوه ولا لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته

(و) في (محله و) في (دخول عه) إلا إذا سم أحدهما عليه فيرد ولا ينتظر
سلام الآخر ، ولا المدة مع الكافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا ، ولا يكره
قبامه للحصين . ويحرم أن يسار أحدهم أو يلقنه حجت أو يصبه أو يقوم به
دون الآخر ، وله تأييد حصم أقات عليه ولو لم يشته بینه كما إذا قال ارتشيت
علي ، أو حكمت على بمر الحق ، وعو ذلك ، وليس أن يحصر مجلسه فقهاء
المذاهب ومشاورتهم فيما يشكل ، فإن انصح به الحاكم وإلا أحره حتى يتصح ، فهو
حكم وم يجتهد لم يصح ولو أصاب الحق ، (وحرم) على قاض (القضاء وهو غضبان)
عصا (كثير) ، أو حاقص أو في شدة جوع أو في شدة عطش أو هم أو ملل أو
كس أو عاس أو برد مؤلم أو حر مرجح (لأن ذلك كله في معنى العصب لأنه يشعل
المسكر الموصى إلى إصابة الحق غالبا . فان حالف وحكم على هذه الخيانة فأصاب
الحق بعد . وكان للبي ^{يقتض} لقضاء مع ذلك لأنه لا يجوز عليه غلط بقر عليه فولا
وفعلا في حكم (و) حرم عليه (قبول رشوة) بثلاث الرأ (و) قبول (هدية
من غير من كان يهاديه قبل ولايته و) الخا أنه (لا حكومة له) فيأج له أحدها
لأنها التهمة إذا كانت ، وردت أولى وهل القاصي . يستحب به التبرع عنها .
ويكره بيعه وشرائه إلا بأكبر لا يعرف به . وليس له ولا لوال أن يتجر . ومن
به عيادة مريض وشهود الجنائز وتوديع حاج وعار ما لم يشعه ، وهو في
الدعوات للولائم كغيره . ولا يجيب قوما ويدع قوما بلا عذر ، ويوصي الوكلاء
والأعوان بنابه بالرفق بالخصوم وقلة الطمع ويجتهد أن يكونوا شيوعا وكهولا من
أهل الدين والعفة والصيانة . ويأج أن يتحد له كاسا وشرطا كونه مسلما عدلا ،
وس كونه حافظا عالما ، ويجلس بحيث يشاهد القاصي . (ولا ينفذ حكمه) أي
القاصي (على عدوه) كالشهادة عليه بل يعنى عيبه لأنه لا الزام بالعتيا بخلاف
القضاء ، (ولا) ينفذ حكمه ولا يصح (لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته) أي القاصي

له . ومن استعداه على حصم في البلد بما تنبئه الهمة لزمه إحصاره إلا غير
بررة فتوكل كمریض ونحوه ، وإن وجبت یمن أرسل من یحلفها .

فصل - وشرط كون مدع ومكر جائز التصرف ، وتحرر
الدعوى ، وعلم مدعى به الاية صححه مجهولا كوصية ، فان ادعى عقداً
ذكر شروطه أو إرثاً ذكر سبه أو محلي بأحد التقدين قومه بالآخر

(له) كزوجته وعودى سبه (ومن استعداه) أى القاضى (على حصم في البلد بما
تنبئه الهمة لزمه) أى القاضى (إحصاره) أى الحصم ونحو لم يحرم المستعدي لدعوى
نصاً ومن طلبه حصمه أو حاكم حيث به إحصاره لطلبه منه لمجلس الحكم لزمه
الحضور وإلا أظن القاضى الوالى بامتناعه فأحضره ، ومن حضر ونلت امتناعه
فالقاضى بأمره بما يراه . ولا يعنى حاكم فى مثل ما لا تنبئه الهمة ، فان فى عبور
المسائل : لا ينبغى للحاكم أن يسمع شكية أحد ولا يردمه حصمه بسمع شكه ، ويرد
جوابها . انتهى . (إلا غير) امرأة (بره) أى التى يبرر لخصمه حاجتها من استعدي
على لبررة حضرت ولو بغير محرم نصاً وأدعيها ، وهى اعترده إذا استعدي عليها
(فتوكل كمریض ونحوه) بمن به عذر ، (وإن وجبت) عينا (یمن أرسل) حاكم
(من) أى أمينا معه شاهدان (یحلفها) بحضرتها ما . ومن ادعى قبل انقضاء شهره
لم يسمع دعواه ولم يعد عليه ولم یحلف خلافاً للشيخ بن الدين .

(فصل) فى الدعوى والبيات . ونصح الدعوى ما لم يلبس ولم تنبئه الهمة
بخلاف الاستعداء للشقة . (وشرط) فيها شروط (كون مدع ومكر جائز
التصرف ، و) شرط أيضاً (تحرر الدعوى) لثرت الحكم عليه ، ولو كانت يدى
على الميت ذكر موته وحرر الدين والفرقة ، (و) شرط (عه مدعى به) ليتمكن
الحاكم من الإلزام به إذا نلت (لا فيما) أى شئ . (صححه) حالة كونه (مجهولا
كوصية) بمجهول بأن يدعى أنه أوصى له بداية أو شئ ونحو ذلك والى الإقرار
بمجهول وحلف وطلاق على مجهول (فان ادعى) المدعى (عقداً) ولو عبر النكاح
كبيع وإجالة (ذكر شروطه ، أو) ادعى (إرثاً ذكر سبه) وجوباً لاختلاف
أسباب الإرث (أو) ادعى (محلي بأحد التقدين) أى المذهب والعصاة (قومه
بالآخر) ، فان ادعى محلي بذهب قومه بفضة وإن ادعى محلي بفضة قومه بذهب

أو هما فبأيهما شاء ، وإذا حررها فإن أقر الخصم حكم عليه بسؤال مدع ،
وان أنكر ولا يثبت فصوله يمينه ، فإن نكل حكم عليه بسؤال مدع في
مال وما يقصد به ، ويستحلف في كل حق آدمي سوى نكاح ورجعة وسب
ونحوها ، لا في حق الله كحد وعيب ————— مادة .

ثلا يعضى بحسه الى الر . . . في شرح المتن : قلت وكذا لو ادعى مصوع من
أحدهما صياغة مباحة يزيد [بها (١)] قيمته . عن وزنه (٢) م أو تبرأ بخالف قيمته
وبه . انتهى . (أو) يعنى على (بهما) أى بالحقين (قد) يقومه (بأيهما شاء)
لاختصار الشبه فلهما ، وإذا نكل أعطى عروضا ومن ادعى عليه معين اشترط
حضورها بمجلس الحكم لتعين بالإشارة فإن كانت ثابتة وصحبها كصفة السهم .
وشرط كون الدعوى منعكة عما يكذبها ، فلا تصح أنه قتل أو سرق من عشرين
سنة وسه دوها ، ونحو ذلك . (و د حررها) الدعوى المدعى (فإن أقر الخصم)
أى ادعى عليه (حكم عليه) أى عن الخصم (بسؤال مدع) الحاكم الحكم عليه
لأن الحق به فلا يستوفيه الحاكم ، لا بمسئته فإن ادعى البراءة لم يثبت لقوله من
يخلف المدعى على نفي فعل ما زعمه ويلزمه بالحق [لا أن يمين بينة براءته . (وان
أنكر) الخصم انتداء ما فإن لم يدع عرضا أو ثمنا . ما أقرصى وما ما عى ولا
يتحقق على شيئا مما ادعاه ولا حق له على (و) الحاد أنه (لا يسه) مدع (د) يعمل
(فوه) أى المدعى عليه (يمينه) و سس له استخلافه قبل سؤال المدعى فإن
سأل لإخلافه أحلفه وخلق سبيله ، فإن حلف أو أحلفه قبل سؤال المدعى لم يعتد
بيمينه ، فإن سأله المدعى أعارها له ، ولا يدعى سؤال المدعى طوع وله مع
لكراهة [تخييمه مع (٣)] عليه نكده وفدته على حقه نصا (فإن نكل) مدعى
عليه عن اليمين (حكم عليه) حاكم (بسؤال مدع في مال وما يقصد به) المال
(ويستحلف) الخصم (في كل حق آدمي) كبيع وإجارة وفرص ونحوه
(سوى نكاح و) سوى [(رجعة و) سوى] (سب ونحوها) و (لا) يستحلف
(في حق) من حقوق (الله تعالى كحد) . نا وشرب (و) لا في (عادة) كصلاة

واليمين المشروعة لا تنعقد الا بالله وحده أو بصفته ، وبحكم بالينة بعد التحليف ، وشرط في بينة عدالة طاهر أ ، وفي غير عقد سكاك ماطا أيضا .

ونحوها وكفارة ويدر ونحوها (واليمين المشروعة لا تنعقد الا بالله تعالى وحده أو) (د) صمد (تعالى كالرحمن وتقدم ذلك في الإيمان) وبحكم بالينة بعد التحليف (بان قال لا ، في بينته ثم أتى بها ، أو قال عدلان نحن نشهد لك فقال هذه بينتي سمعت ، أو سأل إجماله ولا يقيمها خلاف كان [له (١)] إقامتها فان قال : مالي بينته ثم أتى بها ، لا نسمع اصلا عليه . وان قال لي بينة وأريد يمينه فان كانت حاضرة بالمجلس فليس له إلا إحداهما وإلا فله ذلك (وشرط في بينة عدالة طاهرا (وشرط (في) بينة (غير عقد سكاك) عدالة (ماطا نص) لقوله تعالى (واستشهدوا دوى عدل منكم) وقوله تعالى (داجدكم فاسق يدعون فليؤمنوا) والفاقد لا يؤمن كذبه فلا يد من العلم بها . ولو قيل إن الأصل في المسلمين العدمه قال الزركشي لأن لعالم الخروج عم . وقال الشح نق ليس معنى الله والمسلمين معومه في الدين من قال إن الأصل في الانسان لعدالة فقد أحصا ، وإن الأصل فيه الجبن ونظر بقوله تعالى (إنه كان ضومة جولا) (٢) انتهى . فالصق والعدالة كل منهما بطرأ على الآخر . فتخصيصه أن الشهادة في غير عقد السكاك لا بد منها من العدالة طاهرا واطا كما أشار اليه المصنف رحمه الله . وأما في عقد

(١) عن الافتناع

(٢) ان فهم من الآية أن ذلك هو العالب كان هذا موافقا لما انزركشي ، وان فهم منها أن ذلك طبع الانسان حتى لقد كان ثابته ، بقوه في طفولته عورص بآية المطره وحديثها . فان قيل المطره مختصة بالتوحيد فبت قد بطل ان سلم هذا في ائمة التوحيد مستشع لكل حير وقد يقال باجتماع الامر من متعارضين متعاليين في الامر على الاحتمال ، وأغرب من هذا أن يقال . الاصل عدم ارتكاب الكبائر لمصلحة كالرما والرفقه ، والاصل عدم المحافظة على المرائص المعلية كاصلاة ثبوت كلا هذين جان الطفولة فتعارضوا وعارضت ادواعى الى مقتضى العدالة والى خلافها فبقي الامر على الاحتمال وهذا قال الله تبارك وتعالى (من ترصون من الشهد .) وليس مجهول الحال من يرضى والله أعلم . المعلى

وفي مترك معرفة جرح وتعددين ومعرفة حاكم خبرته الباطنة وتقدم سنة جرح ، فتي جعل حاكم حال ينة طلب التزكية مطلقا ، ولا يقبل فيها وفي جرح ونحوهما إلا رجلا . ومن ادعى على عائب مسافة قصر أو

السكاح فسكني فيه العدالة ظاهرا ولا يبطل لو كانا فاسقين ، (و) شرط (في مترك معرفة جرح و) معرفة (تعديل) خبرة باطنه غير منهم بعصية أو غيرها (ومعرفة حاكم خبرته الباطنة) بصحة أو معاملة ونحوهما ويكنى قول مترك أشهد أنه عدل ، ولا يثبت قوله لا أعلم إلا خيرا . (وتقدم ينة جرح) على ينة تعددين لأن الجراح منته للجرح وللمس ناف والمثنت مقدم على الباقي ، ويكنى في تزكياته الظن بخلاف الجرح فإنه لا يسمع إلا مضمرا بما تقدم في العدالة عن رؤية فيقول أشهد أني رأيته شرب الخمر أو يظنه أنه من أحد أمو لم أو صرعه أو يعامل بالزنا أو عن سماع ما يقول سمعته يقول ، أو عن استعاضه فلا يكتفى أن يشهد أنه فاسق أو ليس عدل ، ولا قوله يلحق به كذا ، ومن ثبتت عدالته مره لم لبحث عنها مع طول المدة في قصية أخرى وإن لم تطل فلا ، (فتي جهن حاكم حال منه طلب التزكية) من المدعى (مظنعا) أي سواء طلب الخصم ذلك أو سكت لأنها حق للشرع فطلبها للحاكم فهو رضى الخصم أن يحكم عليه بشهادة فاسق لم يجر الحكم بها ، وإن جعل حاكم لسان خصم ترجمه به من يعرف بفساده (ولا يقبل فيها) أي التزكية (و) لا (في جرح ونحوهما) أي التزكية والجرح كرسائه حيث يرسله حاكم يبحث عن حال الشهود ، وترجمه وتعريف عند حاكم في غير مال كسكاح ونسب وصلاق وحدود وقصاص وفي غير ذلك ونحوه (إلا رجلا) عدلا ، وأما في المال فيقبل فيه رجلا أو رجلا وامرأان ، وفي الزنا أربعة رجال عدول . وحكم الحاكم يرفع الخلاف سكن لا . ول الشئ عن صفته باطنا فتى حكم له عليه رور بروجية امرأة فلها لا تحمل له وبزمنها في الظاهر وعليها أن تمتنع منه ما أمكنها ، فإن أكرها فلا تثم عليه دونها ، ثم إن وطئ مع العلم ففكر أ يبعد ، وإن ناع حلى متروكة التسمية عدا لحكم بصحته شاعبي بعده . (ومن ادعى على عائب عن البلد مسافة قصر) ولو في غير عنه أي القاصي (أو) ادعى

مستتر في البلد أو ميت أو غير مكلف وله سنة سمعت وحكمها في غير حق
الله تعالى ، ولا تسمع على غيرهم حتى يحصر أو يمنع . ولو رفع اليه حكم
لا يلزمه نقضه لينفذه لزمه تنفيذه .

ويقتضى كتاب قاص الى قاص في كل حق آدمي وفيما حكم به لينفذه ،

على (مستتر في البلد أو) ادعى على (ميت أو) على (غير مكلف وله)
ولو شاهد وبمث ما يقبل فيه (سمعت وحكمها في غير حق لله تعالى) أما في حقه
تعالى فلا تسمع ولا يحكم على نائب وعوه فيه ، فيعصى في مرفه نقتض على نائب
مكرم من مرسوم لأنه حق آدمي دون قطع الحدوث ، وأما الحدود بالشبهات
ما استطعتم ، (ولا تسمع) ادعى ولا البيئة (على غيرهم) أي غير من ذكر
كما لو كان غائبا عن مجلس أو على البلد دون مسافة قصر غير ممنوع (حتى يحصر)
بمجلس الحكم (أو) حتى (يمنع) الخاصر بالبلد أو النائب دون امسافة عن
الحضور فسمع ، ثم ان كان به مال وهاء منه وإلا قال للبدعي ان عرفت له مالا
وئنت عندى وبمث منه . (ولو رفع اليه) الحاكم (حكم) في مختلف فيه ككنكاح
امرأه بمسها (لا يلزمه نقضه) صفة الحكم . فان لم يخالف نفس كتاب أو سنة
صحيحة أو إجماع قطعي (لينفذه) تعييل (لزمه) أي الحاكم (تنفيذه) أي الحكم
وان لم يره . وان عمه انسان مالا جبراً أو كان عبده عن ماله فله أحد قدر
المعصوب جبراً وعين ماله ولو قهراً ، قال في الترتيب : ما لم يقص الى قتلة ،
وليس به أحد قدر دينه من مال مدين بعدد أحد دينه بخاتم حجر أو غيره ، لا د
تقدر على صيف أحد حقه بخاتم ، أو مع روح : من في معناه من نقضه الله لأحد
ولو كان لكل من اثنين على الآخر دين من غير جسه فوجد أحدهم دين صاحبه
فليس بآخر أن يحدد دين المجاهد لدينه لانه كيح دين بدين ولا يجوز ولو
نراعيان فان كان من جسد بفاصا

(وبقي كتاب قاص الى قاص) آخر معين أو غير معين (في كل حق آدمي)
كالبيع والقرض والعصب والإجارة والرهن ومحوها لافي حق لله كدرا وشرب
ومحوها ، (و) يقبل كتابه (فيما حكم به) السكاتب (لينفذه) المكتوب اليه

لا فيما ثبت عنده ليحكم به . الا في مسافة قصر

فصل في القسمة نوعان : . قسمة تراص . وهي فيها لا يقسم الا بصرة أو رد عوض كتمام ودور صغار . وشرط طارصاء كل الشركاء . وحكمها كبيع .

ولو كانا سداً واحداً لأن الحكم يجب بمساوئه بكل حال . و (لا) بنفس (فيما ثبت عنده) أي نكاح (ليحكم به) المكتوب اليه (إلا في مسافة قصر) فأكثر . وذلك أن يكتب فاض الى آخر معين أو الى من يصل اليه من قصاه المسلمين صورة الدعوى الواقعة على الغائب ، بشرط أن يقرأ ذلك على عدلين ويعتبر سطهما لمعناه وما يتعلق به الحكم ثم يدفعه . ويقول فيه وإن ذلك قد ثبت عندي . واذك التحق للمحقق . فبرم القاصي الموصى اليه ذلك الكتاب العسل به . وهذا وصف الكتاب وأحضر الخصم المذكور فيسه باسمه وبسبه وحليته فقال ما أنا بالمدكور من قوله اسمه . فإن نكل قضى عليه . وإن أقر بالاسم واللسان أو ثبت بدنه فقال . المحكوم عليه عيرى . لم يضمن إلا ما بينه تشهد أن هناك آخر ولو ميت يقع به إشكال فيوفى حتى بعد الخصم . وإن مات القاصي الكاتب أو عجز لم يضمن كوت به اصل

(فصل والقسمة) بكسر القاف اسم مصدر من قسمت الشيء فانقسم ، وشرعا تميز بعض الانصاف عن بعض وإقرارها عنها ، وهم التي يترشح حبير على ثمانية عشر سهما . وهي (نوعان) . أحدهما (قسمة تراص) وهي فيها لا ينقسم الا بصرة (على الشركاء أو أحدهم لحدثه . لا صرة ولا صرار .) (أو) لا يقسم الا (رد عوض) منهم أو من أحدهم لأنها معاوضة بعير الرضا (كتمام ودور صغار) بحيث يتعطل الاتصاف بها اذا قسمت أو يقل ، وكشجر مررد وأرض بعضها ثمر أو بحوه لا يمكن قسمتها بالأجزاء والتعديل . (وشرطها) أي القسمة (رضاء كل الشركاء) لأن فيها إما صرة أو رد عوض وكلاهما لا يجبر الا لسان عليه . (وحكمها) أي هذه القسمة (ك) حكم (بيع) يجوز فيها ما يجوز فيه لما لك ووليّه خاصا لما فيها من الرد وله نصيبا للدل صاحبه إياه عوضا عما حصل له من حق شريكه وهذا هو البيع . قال المجد : الذي تقرر عندي فيما فيه رد أنه بيع فيما يقابل

ومن دعا شريكه فيها وفي شركة نحو عبد وسيف وقرس الى سح أو إحارة
أجير . فان أبى بيع أو أجز عليهما ، وقسم ثمن أو أجرة . اثنى وقسمه
إجبار ، وهي مالا صرد فيها ولا رد عوض ككيين ومورون من جنس
واحد ودور كبار . فيحبر شريك أو وليه عليها . ويقسم حاكم على عائب
تطلب شريك أو وليه . وهـ _____ ده إقرار

أرد وإقرار في الباقي انتهى . فلا يفعلها أولى إلا إن رآها مصلحة ، ولا فلا
كبيع عتار موليّه (ومن دعا شريكه [فيها وفي شركة] نحو عبد وسيف وقرس)
وكتاب ونحوه (الى [بيع] أو) نداء الى (إحارة أجير) الممتنع على البيع معه
(فان أبى) أى امتنع شريكه (بيع) أى نداء حاكم عليهما (أو أجز) المشترك
(عليهما) أى الشريكين (وقسم ثمن أو) قسمت (أجرة) بينهما نصا هل اشيع
في الدين . وهي مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد . (اثنى) من نوعى القسمة
(قسمة إجبار وهي مالا صرد فيها) على أحد الشركاء (ولا رد عوض) من واحد
على غيره سميت بذلك لاجتماع الممتنع فيها إذا كنت شروطه (ككيين) من جنس
واحد كالخوب كلها ولما نعت وما يكتل من الثمار كالتمر و زبيب ونحوهما ، أو من
غيرها كالأشنان (و) كـ (مورون من جنس واحد) كالذهب والفضة ونحوها من
الجمادات سواء كان ذلك مما منه الدر كدس وحل تمر أو لا كدس وليس
(و) كـ (دور كبار) ودكاكين وأرض سائين و رمة ولو لم تتساو أجزاؤها
إذا أمكنت قسمتها بالتعديل بأن لا يجعل شيء معها . ويشترط للحكم لحكم
بالإجبار على القسمة ثلاثة شروط . ثبوت ملك المدعى ، وثبوت أن لا صرد
فيها ، وثبوت إمكان التعديل للسهم في المفسوم فلا جعل شيء معها وإلا فلا إجبار
(لحد شرهت أو وليه) ان كان محجورا عليه (عينا) أى القسمة (ويقسم حاكم على
عائب) من الشريكين أو وليه لأن قسمه بالإجبار حتى على العائب لحد الحكم به
كسائر الحقوق (تطلب شريك) للعائب (أو وليه) أى ولي شريك العائب أى
ان لم يكن مكلما ، (وهذه) القسمة (إقرار) حق أحد الشريكين من حق الآخر .
يقال أقررت الشيء وقررتّه إذا عرّيته . من القررة وهي العطية ، فكان الأفراد
اقتطاع الحق أحدهما من الآخر لا يبيع لأنها لو كانت يبعها لم تصح بغير رضا الشريك

وشرط كون قاسم مسلما عدلا عارفا بالقسمة ما لم يرصوا بعيره، ويكفي واحد ومع تقويم اثنان. وتعديل السهام بالأجزاء، إن تساوت، والا بالقسمة، أو الرد إن اقتضته، ثم يفرق وتلزم القسمة به. ————— ١.

ولو جبت فيها النصفة ولما لزم بالفرقة، فيصح قسم لحم هدي وأصاحي، لا قسم رطب من شيء. يأنه كأن يكون بين اثنين يعبر رطب وغير تمر أو رطل لحم ببي. ورطل مشوي لم يجر أن يأخذ أحدهما التمر واللحم المشوي والآخر الرطب أو اللحم إلى. لوجود الرما (١) [المحرم لأن حصة كل واحد من الرطب تقع بدلا من حصه شريكه من اليأس فيعوت التساوي المعتبر في بيع الروي بحصه. ويصح قسم تمر يحرص حرصا، وقسم ما يكال وما وعكسه] ويصح أن يتقاسما بأصهما (٢) [وأن يصبأ فأنه لأن الحق لا يعدوهم وأن بألا حاكما نصبه. (وشرط كون قاسم مسلما) إذا نصه حاكم وكونه (عدلا) وكونه (عارفا بالقسمة) ليحصل منه المقصود (ما لم يرصوا بعيره) لأن الحق لا يعدوهم، (ويكفي) قاسم (واحد) حيث لم يكن في القسمة تقويم لأنه كالحاكم (و) لا يكفي (مع تقويم) إلا (اثنان) لأنه شهادة بالقسمة. وتناح أجرته وهي بقدر الاملاك نص ولو شرط خلافه قاله في المنتهى. وقال في الاقتناع. فإن استأجره كل واحد منهم باجر معلوم ليقسم نصبه رجار، وإن استأجره جميعا أجرة واحدة باجره واحدة لزم كل واحد من الأجر بقدر نصيبه (٣) [من المقصود ما لم يكن شرط. انتهى. وتسمى الأجرة فسامه. نص العاقد (وتعدل السهام) أي سهام القسمة أي تعدلها لقاسم (بالأجزاء) أي أجزاء المقصود (إن تساوت، وإلا) أي وإن لم تتساو بل احتسبت فتعدل (بالقيمة، أو) تعدل بـ (الرد إن اقتضته) أي الرد بان لم يمكن تعديل لسهام بالأجزاء. ولا بالقيمة فيعدل بالرد أي بأن يجعل لمن أحد الردي. أو القليل دراهم على من يأخذ الجيد أو الأكثر (ثم يفرق) بين الشركاء لادالة الإيهام من حرج لهم سهم صار له، وكيف ما فرغ جار (وتلزم القسمة بها) أي الفرقة لأن العاسم كالحاكم وفرعته حكم، نص عليه، ولو كانت القسمة فيها فيه رد عوض أو ضرر إذا تراصيا عليها، وسواء تقاسموا بأصهم أو عاسم لأنها كالحكم

وان حير أحدهما الآخر صحت ولزمت برصاهما وتفرقهما .

من الحاكم فلا تنقص ولا يعتبر رصاهم بعدها كما لا يعتبر بعد حكم الحاكم (وان حير أحدهما) أى التركيب (الآخر) من قال له اختر أى القسمين شئت . فلا معة (صحت) أى القسم (ولزمت برصاهما وتفرقهما) بهدما لتفرق متبايعين . ومن ادعى غلطا فيما تعايناه بأنفسهما وأشهدا على رصاهما به لم يلتزم إليه فلا تسمع دعواه ولا يقبل منه ولا ينفذ عريته لرصاهما بقسمه على ما وقع إلا أن يكون مدعى العلط مسترسلا لا يحسن المشاحة فيما يقال له فمعين بما لا يتساع فيه عادة فسمع دعواه وبطل بالبيان فإذا ثبت غيبته قلل فصح القسم قياسا على البيع . وقيل بنية فيما قدم فاسم حاكم . وان لم يكن بينة حلف منكر العلط لأن الأصح صحة القسم وأداء الأمانة . وقسم بقاء كقسم حاكم وإذا ادعى عينا (١) لم تكون عن أربعة أحوال . أحدها أن لا تكون بيد أحد ولا ثمة ظاهر ولا يسه فيتحالفان ويتناصفاها . وان وجد ظاهر لأحدهما عمن به فبأحدهما ويحلف للآخر الذي أن تكون بيد أحدهما فهي له يمينه . لم يكن يمينه . وان لم يحلف سوى عليه بالسكول . الثالث أن تكون بأيديهما كشيء . كل يملك لبعضه فيتحالفان ويتناصفاها . وان قوت يد أحدهما كحيوان واحد راكم وآخر سائقه أو قبيص واحد لاسه وآخر أحد نكته هو بلاون بيمينه . وان سارع صاعان في آلة دكاها فآلة كل صعة لصاحبها . وحتى كان لأحدهما بينة فالعين له ولم ينفذ في الأصح . وان كان لكل منهما بينة وتساونا من كل وجه عارضا وتساوطنا فيتحالفان ويتناصفا ما بأيديهما ويقرعان فيما عداه كشيء ليس بيد أحد أو بيد ثالث ولم ينادع واحدا من المدعين من خرجت به الفرعة فهي له يمينه . وان كانت العين بيد أحدهما فهو داخل والآخر خارج وبينه الخارج مقدمه على سنة الداخل . لكن لو أقام الخارج بينة أنها ملكه وأقام بدائل يمينه أنه اشتراها منه قدمت بينته ههنا لما معها من زيادة العطر . وان أقام أحدهما بينة أنه اشتراها من فلان وأقام الآخر بينة كذلك عملا بأسبقهما مارحبا . والرابع أن تكون بيد ثالث فان ادعاهما لنفسه حلف لكل واحد يمينان فان سئل أحدهما منه مع بدلها وقترع عنها أى على العين وبدلها لأن المحكوم له بالعين غير معين . وان قال هو لأحدهما

كتاب الشهادات

تحملها في غير حق الله فرض كفارة ، وأداؤها فرض عين

وأجهده وصداها على جهله مستحقها مهما لم يحلف وإن كدناه حلف يجب واحدة
و تفرع بينهما من تفرع حلف وأحداهما بها والله أعلم بالصواب

(كتاب لشهادات) واحداها شهادة مشتق من المشاهدة لأن الشاهد يجبر بما
شاهده يقال شهد [الشيء] (١) إداراه وهي حجة شرعية نظهر الحق ولا توجب من
الحد أن يلزم به شرطه فهي الاحتمار بما عليه تلفظ خاص كشهدت وأشهدت ولأصل
في الإجماع لقوله تعالى (واستشهدوا شهيديكم) [من رجاسكم] وقوله تعالى
(وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقوله **يُحْلِفُ** : شاهدك أو يمينه (تحملها) أي
الشهادة (في غير حق الله تعالى) سواء كان حق الادي مالاً كبيع وفرض وعصب أو
غيره كحد قذف (فرض كفارة) إذا قام به من يكفى سعة عن غيره ممن يوجد إلا
من يكفى تعين عليه ولو عبداً ، وليس لبيده معه لقوله تعالى (ولا يأت شهداء
إذا دعوا) . (وأداؤها) أي الشهادة (فرض عين) في ظاهر كلام الخري ، قال في
لغزوع . بعه أنه فرض عين . قال في الانصاف وهو المذهب (٣) لقوله تعالى
(ولا تكونوا الشهادة ومن يكتسبها فإنه آثم نفسه) وحسن القلب بالآية لانه

(١) عن الكشف (٢) عن شرح الاقناع

(٣) لا خلاف كما يؤخذ من الاقناع وغيره أنه إذا عرف القضية جمع كثير
كأن يؤمن بها من تقوم به الحجة فيظهر أن الثمن على أن الأداء . ومن عين محله
ما إذا لم يكن إلا رجلاً كما هو الحال في العقود وغيرها وهو المصريح في
القرآن بقوله تعالى (واستشهدوا شهيديكم) ولا خلاف حينئذ أيها إذا دعيا
نشبهه كال الأداء فرض عين عليهما . وقد مر قول الشارح : فإن لم يوجد إلا من
يكفى تعين عليه ، هذا في الحمل فالأداء أولى . فارتفع الخلاف في المسئلة واستدعت
التحطة بغير نصف والله أعلم بالمعنى

مع القدرة فلا صرر ، وحرم أخذ أجره وجعل عليها ، لا أجره مركوب
لنأد غشى ، وأن يشهد إلا بما يعله رؤية أو سماع أو استفاضة عن عدد
يقع به العلم فيما يتعذر عليه عالبا غير ما كسب وموت وسكاح وطلاق ووقف

عن العزها ، وعلى ما قدمه الموقر وجزم به جمع أنه فرض كفاية أيضا كالتحمل
لأن الشهادة تطلق على التحمل والاداء ، من حيث إطلاقه على الاداء تكون فرض
كفاية ويحتمل ادعى اليها من مسافة قصر (مع القدرة) عليهما (بلا صرر)
سحقه فإذا كان عليه صرر في التحمل أو الاداء بدنه أو ماله أو ولده أو أهله أو
كل من لا نفس الحياكة شهادته أو يحتاج الى التبديل في التزكية لم يلزمه لقوله تعالى
(ولا بصر كانت ولا شيد) والحديث ، لا ضرر ولا ضرار ، فلو أدى شاهد
وأنى الآخر وبال احلف بدين ثم اعاقا ، فانه في الرعي . ويختص الاداء
بمحس الحكم ومى وجهت وجهت (١) كذا في كتابها ويثا كذا ذلك في حق ردى .
الحدظ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (وحرم أحد أجره و) أحد
(جمل عليها) ولو لم تمنع عليه ، و (لا) يحرم أحد (أجره مركوب) من رب
الشهادة (لنأد غشى) أو عاجز عنه ، وحرم كتبها ولا ضمان ، وليس عنده شهادة
محمد لله تعالى أقامتها ، وتركها أولى ماله الفاضى ، وجزم في الحر الرعيه بوجود
الإعصاء عن ستر المعصية ، انتهى . وللحاكم أن يعترض ما توفى عنها كتمنعه
فقر محمد لله تعالى ليرجع عن إفرازه وتقبل الشهادة محمد هدف وتصح إقامتها بحق
الله تعالى من غير تقدم دعوى ولا تستحب (و) حرم (أن يشهد) أحد (إلا بما
يعلمه برؤية أو سماع) عالبا لأنه قد يجوز بغيره الخواص كالدوى مثلا في دعوى
مشترى ما كوله عليه لمارة ونحوه فتشهد ابنه به (أو استفاضة عن عدد يقع به)
أى يجزى (العلم فيما يتعذر عليه) أى المشهود به (عالبا غير ما) وذلك (كسب)
إجماعا (وموت) ومالك مطلق وعق وولا . وولادة وولاية وعزل (وسكاح)
عقد أو دوام وحل (وطلاق) نصا في الخلع والطلاق لأنه بما يشيع ويشهر عالبا
والحاجة داعية اليه (ووقف) بأن يشهد أن هذا وقف زيد لا أنه أوقفه

و مصرفه . و اعتبار دگر شروط مشهوده . و بحج اَشهاد فی نکاح ، و بی
فی غیره . و شرط فی شاهد اسلام و بلوغ و عقل _____ ل

(ومصرفه) أى أوقف وما أشبه ذلك ، ومن جمیع انسانا یقرر بنفسه أب أو ابن
وبحوهما قصدوه المقر له أو سكت حذر أن يشهد له به نصا ، ومن رأى شيئا به
إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كتصرف الملاك من نقص وبناء وإجارة وإعارة فله
لشهادة بالملك ، والورع أن يشهد باليد والتصرف ، (و) من شهد بعقد (اعتبر)
لصفحة شهادته به (ذكر شروط) عقد (مشهود به) للاختلاف فيها فربما اعتقد
شاهد صحة ما لا يصح عند القاضى فيعتبر فى سكاح أنه تزوجها برضاها إن أم
سكن بحره ، وذكر عليه الشروط كوقوعه بولي مرشد وشاهدى عدل حال حصولها
من الموضع ، وفى رصاع ذكر عدد الرصاعات وأنه شره من ثديها أو من بين حلب
مبه وبحر ذلك (ويجب إظهاره) عقد (سكاح) خاصة لأنه شرط فيه فلا يعقد
بدونه وتقدم فى السكاح (وبس) إظهاره (فى عمره) أى السكاح كالبيع وإجارة
وأرهن وبحره ، ولو شهد اثنان فى جمع من الناس على واحد منهم أنه طلق أو
أعتق ، أو شهدا على حطاب أنه قال وفعل على المهر فى الخطبة كذا ولم يشهد به
أحد غيرهما فقد شهدا بهما (وشروط شاهد) ستة شروط بالاستقراء أحدها
(سلام) فلا تمنع من كافر ولو على مثله غير رجس كتناسيل عند عدم مسم بوصية
ميت بسفر مسلم أو كافر ويعلمهما حاكم ويعلمهما زوجا بعد العصر مع ريب لا شترى به
ثمنًا ولو كان ذا قرى ، وما حان وأنها لوصيته ، فإن عثر أى اطلع على أنهما استحقا
إثما فآخران من أولياء الموصى خلفهما بإثمه لشهادتهما أحق من شهادتهما ولقد حان
وكتبا - ويقضى لهم . (و) الثانى (بيع) فلا تقبل من الصغير ذكرًا أو غيره
ولو فى حال أهل العدالة (و) الثالث (عقل) وهو نوع من العلوم الضرورية
أى عريضة بشأ عنها ذلك يستعملها لفهم دقيق العلوم وتدبير الصنائع العسكرية ،
والضرورية هو الذى لا يمكن ورود الشك عليه ، وقوله نوع من العلوم لا جميعها
والألوجب أن يكون المعاهد للمل بالمذكرات لعدم إدراكها غير عاقل ، والمأقل من
عرف الواجب عقلا الضرورى وغيره والممكن والمتشع وما يصره وما ينفعه

ويطلق ، لكن تقبل من أحرس محطه ، ومن يقبل حال إفاقته . وعدالة
ويعتبر لها شتان : الأول الصلاح في الدين وهو أداء الفرائض رواتها ،
واحتساب المحارم بأن لا يأتي كيرة ولا يدمن على صعد برة .

عاجا (١) فلا تعمل من معتوه ومخون ، (و) الربع (نطق) الشاهد متكل ، فلا
تعمل من أحرس مشارة كاشارة الناطق وإن الشاهد يعثر فيها المين وما اكتفى
بمشارة الاحرس في احكامه كشكاه وطلاقه (لكن يعمل) الشهادة (من أحرس)
إذا أداها (محطه) (لدلالة الخط على الالغاء) (و) تعمل (من) يحس
(و) يمين (أد) تحملها وأداها (حال إفاقته ، و) الخامس (حفظ) (٢) فلا تقبل
من معقل ومعروف بكثرة سهو وغلط ، وعدم من ذلك أنها تقبل من يقبل منه السهو
ولعل ذلك لا يسد منه أحد (و) السادس (عدالة) وهي لغة الاستقامة
والاستواء مصدر عدل بضم الدال إذا عمل صد الجور أي المين وشرعا استو
أحوال الشخص في دينه واعتدال أقواله وأفعاله ، (ويعتبر) أي بشرط (ها)
أي العدالة (شتان) الأول الصلاح في الدين وهو (و) أحدهما (أداء
الفرائض) أي الصلوات الخمس واجبة فإن في شرح المنهى فست وما وجب
من صوم وحج وزكاة وغيرها (رواتها) أي صفها الرتبة فلا تقبل من يداوم على
ترك الروايات لأنها سنة النبي ومن ترك سنة فهو رجل شر ، (و) النوع
الثاني (اجتنب المحارم بأن لا يأتي كيرة ولا يدمن) أي يداوم (على صغيرة)
والكذب صغيرة فلا ترد الشهادة به إن يداوم عليه ، إلا في شهادة زور
وكذب على نبي ورسي فنزوحه فكيرة . وبحسب الكذب لتحليل منه من قتل
قال ابن الجوزي . وكل مقصود بخود لا يتوصل إليه إلا به ، ويباح لاصلاح
وحرث وروحه (٣) . ومن أحد بالرحص فسق . والكيرة ما فيه حد في الدنيا

(١) صححت العبارة السابقة من المنهى والافاع ، وما أعني العقل عن هذا
الشرح بل التعبد والعمية ولا سيما في مثل هذا الموضع من كتب الفقه المختصرة
وأقنه المستعان ، المعلى

(٢) حفظ ، وحفظ ، ليس في نسخ المتن التي اطلعت عليها

(٣) كذا في الاصل والذي في المروءة . وقد يجب الكذب اذا كان فيه

كرها وشرب . أو وعيد في الاحرة كأكل مال اليتيم والرمال . راد الشيخ تق المدين
أو عصا أو لعنة أو نبي إيمان ومن الكناثر مما ذكره أبحاثنا الشريفة وقتل
النفس المحترمة وأكل مال الرما . ولعمري (١) [والقذف بالزنا واللواط وأكل مال

— تخيير من القتل كسبي وغيره ، قال ابن الجوزي . أو كالب لمقصود
واجبا ، وبإباح لأصلاح وحرب وروية للخير . قال ابن الجوزي . وكذا كل
مقصود محمود لا يتوصل اليه إلا به . وهو التوريب في طاهر ما نقله حسن عنه .
وقال قبل ذلك . وعنه . أي لأمام أحمد . ترد الشهادة بكذب واحدة للخير وهو
ظاهر كلامه في المعنى واحتماله شحنا ، يعني شيخ الإسلام ابن تيمية . ومن تدبر
النصوص و تأمل مقاصد الكذب علم أن أمره شديد ، فإما كان لتحليس مسلم من قتل
غيره حتى ويحوى بذلك للضرورة الشديدة ، وأما ما ورد من الحديث في الإذن فيه
الإصلاح وفي الحرب وبين الزوجين في بعض روايات الحديث . ما يشعر بأن
لرحمة إنما هي في المعارض التي قد يسميها بعض الناس كذبا ، وإذا احتل
الحديث هذا المعنى احتمالا غير بعد فانصوص الكثيره في تشديد أمر الكذب
فقتضى رجحان هذا المعنى . ومن يدعي ما كان يقع من السلف في الإصلاح والحرب
وبين الزوجين ويذكر ذلك بين له أنه إنما كان يقع منهم المعارض ، وحقيقته
المعارض أن يكون للكلام احتمالا للمعنى الذي هو كذب احتمالا غير راجح لكن
يكون هناك ما يدعو السامع أن يفهم ذلك المعنى ، فإما إذا كان للمعنى الظاهر من
الكلام ظهور راجحا هو المعنى لكاتب فهذا هو الكذب عليه . وتلك المواضع
الثلاثة . الإصلاح بين الناس والحرب وبين الزوجين ، هي مواضع يحتاج فيها إلى
تأويلية والتعريض وليس يعرفون ذلك فهذا كالتفريغ على أن الكلام قد يكون
تأويلية فعلى السامع أن يفهم ذلك ولا يكتفى سادى الهمم ، فإن اكتفى به وبني
عليه من تقصيره . أي فالعباس على هذه المواضع . مع أن ظاهر الحديث الحصر
فيها . فيه ما فيه . فإن كان لا بد من القيد فيبدي تحريره . فإما رد الشهادة بكذب
وحدة فإن كانت عبثه فذاك وإلا فبغير حرج شديد ولا سيما في هذه الأربعة
وأما المستعان . المعلى

الثاني استعمال المروءة بفعل ما يريه ويحمله وترك ما يندسه ويشينه . ولا تقبل شهادة بعض عمودى السب لبعض ، ولا أحد الزوجين للآخر ،

اليقيم مير حتى والنول يوم الرحف والربا وشرب الخمر وكل مسكر وقطع الطريق والسرقة وأكل الأموال بالباطل ودعواء ما ليس له وشهادة الزور ولعيبه ولعيمة واليمين الموعوس وترك الصلاة والقنوط من رحمة الله تعالى وإساءة الظن بالله وأمر مكر الله وقضيعة الرحم والكفر والخيلاء والقبادة ومكاح المحلل وحرمة المسلم العبد وترك المستطيع المحج ومنع الزكاة والحكم بعير الحق والرشوة فيه وبغض في هدر دمسان بلا عسر والقول على الله بلا عر وسب الصحابة ولاصرار على العصيان وترك لنهر من البون وشورها على زوجها وإلحاقها به ولدا من غيره وإتيان في الدبر وكتم المسلم عن أهله وتصوير ذى الروح وإتيان الكاهن والعراف وبصديقهما والسجود لمير الله تعالى والله . أى بدعه أو ضلالة والقول ولنوح وانتظير والأكل ولشرب في آية الذهب والفضة وجور الموصى في وصيته ومنعه مير له وإتاي الرقيق وبيع الحر واستعلان البيت الحرام وكتابه الزور والشهادة عليه وكوبه دواجهين وادعائه لسيا غير له وعش الإمام الرعية وإتيان [الهميمة (١)] وترك الخمرة بعير عذر وسى المسكة وغير ذلك فأما من أتى شئ من النوع المختلف فيه كمن تزوج بلا ولي أو شرب من النبيذ مالا بمكره أو أحر زكاة أو حجا مع إمكاهما ونحوه متأولا له لم يرد شهادته ، وإن اعتقد تحريمه ردت الشهادة (الثاني) مما يعتبر للعدالة (استعمال المروءة) بوزن سهوله أى الانسابة (بفعل ما يريه ويحمله) عادة كحسن الخلق والسخاء وبذل الجاه وحسن الجوار (وترك ما يندسه ويشينه) أى يعيبه عادة من الأمور الدنية المروءية به فلا شهادة لمتسحر ورقاص ومشعب ولاعب شطرنج ونحوه ولا لمن يمد رجله بحضرة الناس أو يكشف من بدنه ما جرت العادة بتغطيته ولا لمن يحكى المضحكات أو يأكل في السوق ، ويعتبر اليسير كالقمة والتفاحة (ولا تقبل شهادة بعض عمودى السب لبعض) فلا تقبل [شهادة] والد تولده وإن سعن من ولد البنين والبنات وعكسه ولو لم يجرى الشاهد بما شهد به معاً عالما لمشهود له كشهادة بعقد مكاح أو هدر (ولا) تقبل شهادة من (أحد الزوجين للآخر) ولو كان زوجا في المامى

ولا من يجر بها إلى نفسه نفعاً أو يدفع بها عنها ضرراً ، ولا عدو على عدوه في غير مكاح . ومن سره مسأه أحد أو عمه فرحه فهو عدوه ، ومن لا تقبل له نفس عليه

(ولا) نفس شهادة (من يجر بها) أي الشهادة (إلى نفسه نفعاً) فلا تقبل شهادته برفقته ومكاتبه ولا لمورثه بخرج قل اسمائه لأنه ربما سرى الجرح إلى النفس ويجب الدية للشاهد بشهادته فيصير كأنه شهيد لنفسه ، ولا لثريته فيما هو شريك فيه ولا لمستأجر فيما استأجره فيه نفس عليه ، ومن أمثلة ذلك لو استأجر انسان قصار على أن يقصر له ثوباً ثم يورع في الثوب فشهد القصار في الثوب أنه ملك لمن استأجره على قصاره فأبى لا نفس ، (أو) أي ولا تقبل شهادة من (يدفع بها) أي لشهادته (عنها) أي نفسه (ضرراً) ، فلا تقبل شهادة العاقله بخرج شهود قتل أخطأ لأهم متهمون لما في ذلك من دفع الدية عن أنفسهم ، ولو كان الشاهد فقيراً أو بعداً في الأصح لجوز أن يوسر أو يموت من هو أقرب منه ، ولا شهادة العرفاء بخرج شهود دين^(١) على معص ، ولا شهادة الصام من صمته بقضاء الحق أو الإبراء منه ، (ولا) شهادة (عدو على عدوه) ، ويعتبر في العداوة كونها لعين الله تعالى (في غير) عقد (مكاح) وأما فيه فتعصب ، (ومن سره مسأه أحد أو عمه فرحه فهو عدوه) ، قال في الرعي . ومن مواضع التعصية فلا شهادة لمن عرف بها وبالأمر اض في أخيه كتعصب فيه على قبيلة وإن لم يبلغ رتبة العداوة انتهى . (و) كل (من) فلان (لا نفس) شهادته (له) كعمودي نسب ويحوي ذلك ما (تقبل عليه) لأنه لا نية فيها فوجب أن يقبل عليه كغيره ، وكل من (لا) تعصب شهادته له لا نفس بخرج شاهد عليه كالسيد شهيد بخرج من شهد على مكاسه أو عبده بدين ، لأنه منه ميام يحصل بها من دفع الضرر عن نفسه فكأنه شهيد لنفسه ، وقد قال الزهري : مضت السنة في الاسلام أنه لا يجوز شهادة خصم ولا ضيق والطبيب المتهم وقتل من صدقته دينة عرفاً كحجام وحائك وحارس وتخان وهو الذي يتخذ عربالاً أو نحوه يعزل به في بحاري الماء وماء الطريق وغيرها وهو لمعش وصانع وريان وكباس العذرة من صلي بالنجاسة ولم يتعصب

فصل في الرضا أربعة رجال يشهدون به أو أنه
أقر به أربعة ، وفي دعوى فقر من عرف معنى ثلاثة . وفي قود وإعسار
وموجب تعريض أو حد وسكاح ونحوه مما ليس مالا ولا يقصد به المال
ويطلع عليه الرجال عالياً رجلاً . وفي مال وما يقصد به رجلاً

لم تقبل شهادته . وفي رالت الموانع مهم قبيل الصغير وعن المحتون واسر السكار
وماب العاس قلقت شهادتهم بمجرد ذلك ولا يعتبر في التائب صلاح العمل وتقديم
بيان التوبة في حكم المرتد ، والقادف بالقتل تردد شهادته ^(١) [وروايته] حتى
يثوب ، ولشاهد الرضا إذا لم تكمل اليه نفس روايته ^(٢) [لا شهادته

(فصل) . في ذكر اقسام المشهود به من حيث عدد الشهود لأن عدد الشهود
يختلف باختلاف المشهود به فالله تعالى (في واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) وهذا في الأموال . وفي الرضا قوله تعالى
(لولا جادو عليه بأربعة شهداء) الآية . فمن هذا على عشر العدد في اخيه
وهي سبعة بالاستقراء . أحدها ما أشار اليه بقوله (و شرط في) ثبوت (الرضا)
واللواط (أربعة رجال يشهدون به أو) يشهدون (أنه) أي المشهود عليه بذلك
(أقر به أربعة) لقوله تعالى (لولا جادو عليه بأربعة شهداء) وهو عليه ^{عليه}
لجلال من أمية بأربعة شهداء وإلا حد في حرك . . والقواعد من الرضا . والثاني
ما أشار اليه بقوله (و) شرط (في دعوى فقر) لأحد ركاة (من عرف معنى
ثلاثة) رجال يشهدون له . والثالث ما أشار اليه بقوله (و) شرط (في)
موجب (قود وإعسار وموجب تعريض) كوطء أمة مشتركة وبهيمة ، ويدخل فيها
وطء أخته في حبس أو إحرام أو صوم (أو) في موجب (حد) كغدر وشرب
رجلان . والرابع ما أشار اليه بقوله (و) شرط في (سكاح ونحوه) أي النكاح
(مما ليس مالا ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال عالياً) كرجعة وحنج وطلاق
وسب وولاء (رجلاً) . والخامس ما أشار اليه بقوله (و) شرط (في مال
وما يقصد به) المال كفرص ورهن ووديعة وعصب واجارة ونحو ذلك (رجلاً

أو رجل وامرأتان أو رجل وعين المدعى ، وفي داء ودانة وموصحة ونحوها
قول اثنين ، ومع عذر واحد ، وما لا يطلع عليه الرجل غالباً كعيوب ساء
تحت ثياب ورصاع واستهلال وجراحة ونحوها في حمام وعرس امرأة
عدل أو رجل

فصل وتتم الشهادة على الشهادة في كل ما يقبل فيه كتاب
القاضي إلى القاضي ، وشرط تعدد شهود نص بموت أو مرض أو غيبة
مسافة قصر أو خوف من سلطان أو غيره .

أو رجل وامرأتان أو رجل وعين المدعى (لا امرأتان وعين لأن النساء لا تعين
شهادتهن في ذلك معدنات ، وكذلك لو شهد أربع نسوة لم تقبل ويجب تقديم
شهادة عين العيين . ولو سئل من أقام شاهداً حلف مدعى عليه وسقط الحق ،
فإن سئل مدع قضى عليه بالكول نص . ولو كان جماعة حتى شاهد قاتلوه في
حلف أحد نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف . والسادس ما أشار إليه بقوله
(و) شرط (في داء وموصحة ونحوها) كداء بعين (قول اثنين) أي بيطارين
أو طبيين أو كتابين (ومع) وجود (عذر) بأن لم يكن بالسداد أكثر من واحد
بشر ذلك فيكون (واحد) ، فإن احتجوا بأن قال أحدهم بوجود الداء والآخر
بعدمه فدم قول المثلث . والسابع ما أشار إليه بقوله (وما لا يطلع عليه الرجال
غالباً كعيوب ساء تحت ثياب ورصاع واستهلال) وبكراهة وثبوتة وحيض ومرض
نفسه أو نطف امرأة ورتق وقرن وعمل (وجراحه ونحوها) كعارية ووديفة
وعرس ونحوها (في حمام وعرس) ونحوها بما لا يحصره الرجال فيكون فيه
(امرأة عدل) والاحوط اثنتان لأنه أبلغ (أو) شهادته (رجل) وأولى لسكاته
(نص . وتتم الشهادة على الشهادة) بتمامية شروط . أحدها كونها في كل

ما يعبر فيه كتاب القاضي إلى القاضي (وهو حق الأدنى دون حق الله تعالى لأن
الحدود مبنية على السر والستر والنداء بالكسبة ، والشهادة على الشهادة فيها شبهة لتطرق
احتمال العطف والسرور وكذب شهود الفرع فيها مع احتمال ذلك في شهود الأصل ،
ولهذا لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل ، ولأنه لا حاجة إليها في الحد لأن ستر
صاحبه أولى من الشهادة عليه . والثاني ما أشار إليه بقوله (وشرط مصدر شهود
أصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة قصر أو خوف من سلطان أو غيره) لأن

ودوام عدالتها . واسترعاء أصل الفرع أو لغيره وهو يسمع فيقول . أشهد أني
أشهد أن فلان بن فلان أشهدني على نفسه أو أقر عندى بكذا ونحوه ، أو يسمعه
يشهد عند حاكم ، أو يعرفها إلى سب كبيع وقرص . وبأدلة فرع نصفه تحمله .
وتعيينه لأصل . وثبوت عدالة الخيرة .

شهادة الأصل أقوى فتثبت نفس الحق وشهادة الفرع تثبت الشهادة عليه ولا يدل
عن اليقين مع إمكانه . (و) الثالث (دوام تعدد شهود الأصل إلى صدور الحكم) (١)
فتى أمكنت شهادتهم وقف الحكم على استماعها . (و) الرابع (دوام عدالتها)
أي عدالة شهود أصل وفرع إلى صدور الحكم فتى حدث من أحدهم ما يمنع قبوله
وقف الحكم . (و) الخامس (استرعاء) شاهد (أصل له) شاهد (فرع أو)
استرعاء (لغيره) أي الفرع (وهو) أي الفرع (يسمع) استرعاء الأصل لغيره
وأصل الاسترعاء من قول المحدث أرعيت سمعت يريد استمع مني ، مأخوذ من
رعيت الشيء أي حفظته ، فشاهد الأصل يطلب من شاهد الفرع أن يحتض شهادته
ويؤيدها . وحصة الاسترعاء ما ذكره بقوله (فيقول) شاهد الأصل من يسترعيه
(أشهد) يا فلان على شهادتي أو أشهد أن أشهد أن فلان بن فلان (وقد عرفته
(أشهدني على نفسه) أو أشهد أن عنه بكذا ، أو أقر عندى بكذا ونحوه . أو يسمعه
أي يسمع الفرع الأصل (يشهد عند حاكم ، أو يعرفها) أي شهادته (إلى سب
كبيع وقرص) ونحوهما فشهد على شهادته لأنه لشهادته عند الحاكم وبسته الحق
أو سببه يزول الاحتياط كالاسترعاء . (و) السادس (بأدلة) شاهد (فرع نصفه
تحمله) وإلا لم يحكم بها . (و) السابع (تعيينه) أي تعيين شاهد أي فرع
(لأصل) فإن لفاضي . ولو قال تابعيان . أشهدا صحابييان . لم يجر حتى يعتبرا
(و) الثامن (ثبوت عدالة الجميع) أي شهود الأصل والفرع لأنهما شاهدان فلا
يحكم بها بدون عدالة الشهود ولا بناء الحكم على الشهادتين جميعا ، ولا يجب على
الفرع تعديل أصل ، وتقبل شهادة الفرع به ، وبجوته أي الأصل ونحوه كصحته
ومرصه كتعديلهم لا تعديل شاهد لرفقه . وإذا أمكر الأصل شهادة الفرع لم
يعمل بها وبصم شهود الفرع برجوعهم بعد الحكم ما لم يقولوا إن لنا كذب
الأصول أو عظمهم وإن رجح شهود الأصل بعده لم يصموا إلا إن قالوا كذبنا

وان رجع شهود مال قبل حكم لم يحكم وبعده لم ينقص وصنعوا ،

أو عطلنا . وان قال شاهدا الاصل بعد الحكم . ما أشهدنا بما شئ . لم يصنع
المرقان شيئاً عما حكم به لانه لم يثبت كذب شاهدي الموع (١) ولا رجوع شاهدي
الاصل اذ الرجوع إنما يكون بعد الشهادة . (وان رجع شهود مال) أو عتق قال
كان ذلك (قبل حكم لم يحكم) شئ . (و) ان كان (بعده) أن الحكم (لم ينقص)
تأمله ، ورجوع الشهود بعد الحكم لا ينقصه لأنهم ان قالوا : عهدها ، فقد شهدوا
على أنفسهم ، المسق فيما بينهما بزيادة نقص الحكم كالوشهد فاسمان على الشاهدين
بالفسق لانه لا رجب التوقف في نهادهما ، وإن قالوا اخطانا لم يلزم نقصه لجوار
خطئهما في قول الثاني بأن اشتبه عليهم الحال . (وصنعوا) ما لم يصدقهم مشهود
له . وان رجع شهود فود أو حد بعد حكم وفيه استبقاء لم يستوف ووجب دية
فود شهدوا به لسهود له لأن الواجب أحد شئتين فان امتنع أحدهما فعين الآخر .
ويرجع عارم عن شهود . وان استوفى ثم قالوا اخطانا عروا دية ما تلف من
نفس وما دونها أو أرش الصرب بها ونسب المرم على عهدهم ، وان حكم بشاهد
ويعين فراجع " شاهد عرم المال كله اصاله وان بان بعد حكم كعر شاهديه أو فسقهما
أو أهما من عهودي نسب محكوم به أو عدواً محكوم عليه بنقص الحكم لتبين
فساده ، ذكره في المسمى . وقال في الاقناع . فينقصه الامام أو غيره . انتهى
ويرجع بمال أو يبدل له ان تلف وبدن فود مستوفى عن محكوم له . وادد علم
الحاكم شاهد زور باقراره أو تبين كذبه بيقينا عرره ولو تاب بما يراه من صرب
أو حسن أو كشف رأس ونحوه بما لم يخالف بها كخلق لحينه أو أخذ ماله أو قطع
طرفة . وطيف به في مواضع شتى يشتر فيها فيقال : [نا ووجدناه شاهد زور
فاجتنبوه . واليمين تقطع حق الخصومة عند الزاع ولا تسقط حقاً ، فتسمع اليه
بعدها . ومن حلف على فعل غيره أو فعل نفسه أو دعوى عليه حلف على البت
والقطع . وعن من فعل غيره أو نفي دعوى عليه حلف على نفي العلم ، ورفيقه
كأنجي في حلفه على نفي العلم . ومن توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد
يميناً ما لم يرصوا بواحدة . وتجري بالله تعالى وحده والحكم يعطيهما فيما فيه خطر

(١) لاحمال من شاهدي الأصل المسمى

وإن بان خطأ ممت أو قاض في إنلاف لمخالفة قاطع صم

كتاب الإقرار

يصح من مكلف بخسار بلفظ أو كلمة أو إشارة أحرس لا على
العبر إلا من وكيل ————— من وولى ووارث .

كثابة لا توجب قودا أو عتق ويحرمها سقط كوالله الذي لا إله إلا هو عم العيب
والشهادة الرحمن الرحيم الطالب العالب الصادر لنافع الذي بعد خاتمة الاعين وما
نحى الصدور ويقوم ليهودى . والله الهى آزل النوراة عى موسى وعلى له
أجر ونجاء من فرعون ومنه ويقوم المصرانى . والله الهى آزل الانجيل عى
عيسى وجعله يحيى الموتى ويرى الآله والأبرص . ويقول بجوسى والولوى
والله الهى حدهمى وصورنى ورزقى . ويحلف العسائى ومن بعد غير الله عز شأنه
وعظم سلطانه وتعالى عما يعول الجاحدون علوا كبيرا بالله تعالى . وتغليظ يؤمن
بمد العصر وبين أدن وإمامه . ويمكن فمكة بين الركن والمقام وبالقديس عبد
الصخرة وبفيه الميلاد عند امثبر . ويحلف دى بمكمل مغطيه . راد نعصم . وبهينه
كنجنييه قائما مستقبل العنة . ومن أبى التعليط لم يكن ما كلا . وإن رأى حاكم
تركة فتركة كان مصيبا . (و ن بان) أى صبر (خطأ ممت) لس أهلنا لتفتيا (أو)
بان خطأ (قاض) فى حكمه (فى إنلاف لمخالفة قاطع صم) المفتى والقاضى ما تلف
سبب خطئهما .

(كتاب الإقرار) . وهو له الاعتراف لقوله تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق
النبيين) الآية وقوله تعالى (ولاحرون اعترفوا بذنوبهم) وقوله تعالى
(أأنت ربكم قالوا بلى) ورجم النبي ﷺ ما عر والعامدية ماورها . وشرع
الإظهار (١) فقال رحمه الله : (يصح) الإقرار (من مكلف) أى بالغ عاقل لا من
صغير غير مأدود ولا من مجنون (مختار) لا مكره عليه (بلفظ أو كتابة أو إشارة)
من (أحرس) فقط لا من ناضق ولا من يتقل لسانه . و (لا) يصح لإقرار
(على العبر إلا) إذا كان (من وكيل) فيصع على موكله فيما وكله فيه (و) لا من
(ولى) على موليه (و) إلا من (وارث) على مورثه بما يمكن صدقه . بخلاف

(١) أى إظهار مكلف عتار ما عليه . . .

أو اتزن ونحوه ، ولا يصر الاشياء فيه ، وله على ألف لا يلزمى أو ثمن حجر ونحوه يلزمه الألف ، وله أو كان له على ألف قصيته أو برئت منه فقوله . وإن ثبت سعة أو عزاء لسب فلا . وإن أقر وأسكر سب الحق ثم ادعى الدفع بينه لم يقبل .

حد الجواب ، (أو) أى ولا يقبل إن قال (اتزن أو نحوه) كأحرر أو افتتح كمن لا احتمال أن يكون ذلك لشيء غير المدعى به . (ولا يصر الاشياء فيه) أى فى الإقرار كأن قال : له على إن شاء الله ، أو إلا أن يشاء الله بل هو إقرار صحيح (و) إذا قال (له على ألف لا يلزمى أو) قال له على ألف (من ثمن حجر ونحوه) كشئ كلب أو . من مصاربة طلعت وشرط على صانها أو ودعة ونحو ذلك (يلزمه) أى المقر (ألف) لأن ما ذكر بعد قوله له على ألف رفع لجميع ما أقر به فلا يقبل كاستثناء السكك (و) إن قال (له) على ألف (أو كان له على ألف قصيته) إياه أو بمصه (أو) قال (برئت منه) ولم يعزه لسب (ف) هو منكر يقض (قوله) يمينته لصا طبق جوابه ويحلى سببه [حيث ^(١)] لا بينه ، هذا المذهب ، قال فى الانصاف : لأنه دفع ما ثبت بدعوى القضاء متعللا . وقال أبو الخطاب يكون مقرا مدعيا للمصاء فلا يقبل إلا بنية ، من لم تكن بينة حنف المدعى أنه لم يقص ولم يبرئه واستحق . وقال . هذا رواية واحدة ذكرها ابن أبي موسى . واختاره أبو الوفاء وابن عبدوس فى تذكرته وقدمه فى المذهب والزعاين والحاوى الصغير . انتهى . قال ابن هبيرة : لا يسمى للقاصى (الحذلى ^(٢)) أن يحكم بهذه المسئلة ويجب العمل بقول أبي الخطاب لأنه الأصل وعليه جماهير العلماء ، فان ذكر السب فقد اعترف بما يوجب الحق من عقد أو عصب أو نحوه فلا يقبل قوله أنه رى . منه إلا بنية . انتهى من شرح المذهب . (وإن ثبت) ما أقر به (بنية أو عزاء) المقر (لسب) كأن قال على كذا من قرص أو ثمن (فلا) يقبل قوله حيث ثبت عليه بينه أو عزاء لسب ، (وإن) أقر له بألف (وأسكر سب الحق) الموجب للألف (ثم ادعى الدفع بينه لم يقبل) ذلك منه . ويصح استثناء

ومن أقر بقبض أو إقباض أو هبة ونحوها ثم أنكر ولم يحدد إقراره ولا بينة وسأل لإحلاف خصمه لزمه . ومن باع أو وهب أو أعتق ثم أقر بذلك لعيره لم يقبل ويغرمه لمقر له . وإن قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد قتل بيعة ما لم يكذبها سحو قبضت ثمن ملكي . ولا يقبل رجوع مقر إلا في حد الله . وإن قال له على شيء أو كذا أو مال عظيم ونحوه —————

الصفة فأقل فيلزمه ألف في قوله على ألف إلا ألقا أو إلا ستانة . وبه عشرة إلا حصة يلزمه حصة شرط أن لا يسكت بين المستثنى والمستثنى منه وأن يكون من جنسه ونوعه . ومن قال : له على هؤلاء العبيد العشرة إلا واحدا [فصحيح ويلزمه تسليم تسعة ، فإن ماتوا أو قتلوا أو عصوا إلا واحدا (١)] فقال هو المستثنى قبل بيوعه . وبصح الاستثناء من الاستثناء من قال : به على سبعة إلا ثلاثة إلا درهما يلزمه حصة (ومن أقر بقبض أو إقباض أو هبة ونحوها كره من ونحوه) ثم أنكر المقر بأن قال ما قبضته ونحوه (ولم يحدد إقراره) الصادر منه بالقبض والإقباض (و) الحال أنه (لا بينة) تشهد بذلك (وسأل لإحلاف خصمه لزمه) لغيره العانة ، الإقرار بذلك قبله . (ومن باع) شيئا (أو وهب) شيئا (أو أعتق) عبدا (ثم أقر بذلك) أي بما باعه أو وهبه أو أعتقه (لعيره لم يقبل) إقراره على مشتر أو متب أو عتق لأنه أقر على غيره وتصرفه بغيره (وبعيره) أي بذله (لمقر له) وإن قال : لم يكن ملكي ثم ملكته بعد . قل بيعة (تشهد به) ما لم يكذبها (أي البينة) سحو قبضت ثمن ملكي (أو قال بعدك أو وهبتك ملكي هذا) فإن وجد ذلك لم تسمع بيعة . (ولا يقبل رجوع مقر) عن إقراره (إلا في حشد الله تعالى ، فأما حقوق الأدميين وحقوق الله تعالى التي لا تدرك بالشفاه كالركاة والسكمانية فلا يقبل رجوع عنها . ومن قال : غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو أو غصبت منه وعصه هو من عمرو فهو لزيد ويعزم قيمته لعمرو وغصبت من زيد وملكه لعمرو فهو لزيد ولا يعزم لعمرو شيئا (وإن قال : له على شيء أو) له على (كذا أو) به (مال عظيم ونحوه) كخطير أو كثير أو عيس ،

وأبى التفسير حسن حتى يفسره ويقبل بأقل مال . وكلب مباح لا يمتة أو
حمر أو قشر جورة ونحوه وله تمر في جراب أو سكين في قراب أو فص في
حاتم ونحو ذلك يلزمه الأول ، وإقرار شجر ليس إقراراً بأرضه ، وبأمة
ليس إقراراً بملكها ، وبستان يشمل أشجاره . وإن ادعى أحدهما صحة
العقد والآخر فساداً فالقول قول مدعى الصحة

أو راد : عند الله ، فيلزم له فسخه ، وبإيمانه تفسيره فإن فسره شيء . وصحته المقر
[له] ثبت . (و) إن (أبى تفسيره حسن حتى يفسره ويقبل) بمسيرة (بأقل مال)
لأن الشيء يصدق على أقل متمول ، والعظيم ونحوه لا جد له في الشرع ولا في
العرف ويختلف الناس فتهم من معظم القليل ومنهم من يعظم الكثير فلا يثبت في
ذلك حد يرجع إلى تفسيره ، [(و) أى ويقبل تفسيره] (بكل مباح) نعمه
وبعد قدف وشهمة (لا يمتة أو حمر) أو كلب غير مباح (أو) مالا يتمول
كـ (قشر جورة ونحوه) كحبة بر ورد سلام وتسميت عاقر . وإن قال : له على
ما بين [درهم وعشرة ^(١)] دراهم (مائة ثمانية ، وله ما بين درهم إلى عشرة ، ومن
درهم إلى عشرة ، يلزمه تسعة . وله على فقير حنطة بل فقير شعير ، أو درهم بل
دينار لرماء ، وله على درهم أو دينار ثلثه أحدهما وبعبه ، وله على درهم في دينار
لرمه درهم ، وإن قال أردت المظن أو مع لرماء ، (و) إن قال (له) عندى
(تمر في جراب) بكر الجليم (أو) له عندى (سكين في قراب) بكر القاف (أو)
له (صر في حاتم ونحو ذلك) كشوب في منديل ، أو عيد عبه عمامة ، أو دابة
عليها سرح ، أو سرح على دابة ، أو عمامة على عبد ، أو دار معروضة ، أو دابة في
بيت أو ريت في رق (يلزمه الأول) دون الثاني . (وإقراره شجر ليس إقراراً
بأرضه) فلا يمتك عرس مكانها لو ذهبت ولا يملك رب الأرض فلعها ، وثمرتها
للقر له (و) إقراره (بأمة ليس إقراراً بملكها ، وبستان يشمل أشجاره) ،
وشجرة يشمل أعصانها . (وإن) اتفقا على عقد و (ادعى أحدهما صحة العقد
(و) ادعى (الآخر فساداً) القول (قول مدعى الصحة) بيمينته ومن قال
عمرص موته . هذه الألف لقطة فتصدقوا به ، ولا مال له غيره لم الورثة الصدقة

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بجميعه ولو كذبوه . ويحكم بإسلام من أقر ولو بميم أو قيل موته شهادة أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ﷺ ندما .

اللهم اجعلني ممن أقر بها محصا في حياته وعد ممانه وبعد وفاته آمين . (والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب) وإلى المرجع والمآب .

قال مؤلفه نعمة الله رحمته وأسكنه أعلى فردوس جنة وهذا آخر ما تيسر جمعه بمعونة الملائكة الوهاب ، وأنا أسأله تعالى أن يجعله خالصا لوجه الكريم . ونجاة من نار الجحيم والعذاب الأليم ، ومجازا بالنعيم المقيم ، إنه حلیم كريم رؤوف رحيم ، وأن ينفع به من اشتغل به أو نصر فيه أو تأمل معانيه ، وأن يحشرنا تحت لواء سيد المرسلين ، وأن يعمر لي وسائر المسلمين أجمعين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلمين لهم باحسان إلى يوم الدين .

كلمة ختامية

لمصحح الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على حاتم الدين وآله وصحبه . وبعد فقد
فرغت من مسح هذا النسخ عن النسخة المحبوبة بمكتبة الحرم المكي . وهي نسخة
رديئة جدا لأن كاتبها كما بطل من طريقة الخط ومما كتب على لوح الكتاب وهو :
هد الكتاب بقية سنة رومية ١٢٧٥ فريد كوشد . الرافق محمد عبد القادر .
سنة ١٢٧٥ فريد كوشد . الرافق محمد عبد القادر .

هندي لم يكن يحسن العربية فضلا عن الفقه . ورأيت أن نسخها نصفها تماما
عسير جدا . ومع ذلك فلو فعلت لما صلت النسخة أن تكون مسودة للطبع
لكثرة ما تحتاج إليه من الإصلاح .

ولم كان المتر مطبوعا طبعنا جيدا في الغالب . وكان الشارح إنما ينقل من
عبارات المنتهى والافتتاح وشرحهما . وهما مطبوعان . فان عدل إلى غيرهما فإلى
كتب هي موجودة . ووجدته ينقل عبارات تلك الكتب متحريرا ألفاظها إلا أن
يقصر على بعض ويترك بعضا . فالتزمت مراجعته تلك الكتب كلها شعرت بأن في
العبارة شيئا . وبنت في إعمال على أمثلة كثيرة مما وقع في الأصل من التحريف
مع بيان المرجع الذي صححت منه غالب . وكذلك وجدت في الأصل نقصا واصحبا
في عدة مواضع فأكدت النقص من تلك الكتب بين حاجرين هكذا [] .
ولم كان المن غير غير في الأصل إلا بخطوط حرقين في الخطأ فيها في مواضع
كثيرة إما بوقوعها على ما هو من الشرح قطعا وإما بأعمالها في ما هو من المن حتما
وقد اعتمدت على المن إلا في مواضع يسيرة هوى عندي احتمال ما يحالعه مما وقع
في الأصل .

هذا وقد رجحت عن بعض من سائمة النمل بتعليق كلمات من عندى في
الهوامش ، والأمر فيها الى من يجمع الكتاب بعدى ، ان شاء اعرض عنها وان شاء
أنت ما يرى له فائدة . وفي الكتاب بعض كلمات هي موضع للاعتراض كقولها
«وعى بهم» بعد رضى الله عنهم والأمر فيها لبس بالشديد . وفيه أيضا الاستدلال
بأحاديث فيها نظر كما هي العادة في كتب الفقه حال بينى وبين البحث عنها استعجان
اتمام الكتاب ، وكتب الحديث بحمد الله عز وجل متبصرة . والله الموفق

كتبه

عبد الرحمن بن يحيى الطائفي

فهرس
 كَشَفُ الْمَخْذَرَاتِ
 والرياض المزهرات
 شَرْحُ "أَخْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ"

صفحة

مقدمة الناشر	٣
ترجمة المؤلف	٤
بيان من مصحح أصل الكتاب	٨
خطبة النارج	١٢
كتاب الطهارة	١٦
كل إناء طاهر يباح استعماله	١٩
الاستنجاء	٢٠
الاستحجار	٢٢
السواك	٢٤
فروض الوضوء وسننه	٢٦
المسح على الخفين والجبيده والعمامه	٢٩
نوافض الوضوء	٣٠
موجبات الغسل وتوابعه	٣٤
التيمم وتوابعه	٣٨
طهارة الأرض والثياب	٤٣
الحیض	٤٦
النفاس	٤٩
كتاب الصلاة	٥٠

صفحة

٥٢	الأذان والإقامة
٥٥	شروط صحة الصلاة
٦٧	باب صفة الصلاة
٧٧	أركان الصلاة
٧٩	يجوز السهو
٨٢	صلاة التطوع والوتر والقرايح
٩٠	صلاة الجماعة
٩٣	الإمامة
٩٩	صلاة المريض
١٠١	صلاة القصر والجمع
١٠٦	صلاة الجمعة
١١٢	صلاة العيدين
١١٥	صلاة الكسوف
١٢٠	كتاب الجنازة
١٢٤	تفصيل الميت
١٣٠	الصلاة على الميت
١٣٥	أحكام الزيارة والقنود
١٣٧	كتاب الزكاة
١٤٢	زكاة المكيل
١٤٥	زكاة الذهب
١٤٩	زكاة الفطر
١٥١	بيان إحراج الزكاة وأهلها
١٥٥	كتاب الصيام
١٥٩	بيان المفطرات وأحكامها
١٦٣	ما يمن صومه أو يكره أو يحرم
١٦٥	أحكام الاعتكاف ولواحقه
١٦٧	كتاب الحج والعمرة

صفحة

بيان المواقيت والاحرام	١٧٢
المدينة	١٧٧
دخول مكة	١٨٤
صفة الحج والعمرة	١٨٨
أركان الحج	١٩٤
أحكام الاضحية	١٩٦
كتاب الجهاد	٢٠٠
عقد الذمة	٢٠٦
كتاب البيع وسائر المعاملات	٢١٠
شروط البيع	٢٢٠
أقسام الخيار	٢٢٣
شراء المكمل	٢٣١
ربا الفضل وربا النسبة	٢٣٤
بيع الأصول والثمار	٢٣٩
السلم وشروطه	٢٤٣
أحكام القرض	٢٤٧
أحكام الرهن	٢٤٩
أحكام الضمان	٢٥٢
مباحث الصلح	٢٥٥
أحكام الجوار	٢٥٨
الحجر وما يتعلق به	٢٦١
ما يحفظ به مال المحجور عليه	٢٦٤
الوكالة	٢٦٨
الشركة	٢٧٣
المساقاة	٢٧٨
المزارعة	٢٨٠
الإجارة وشروطها	٢٨١

صفحة

عقد الإجارة	٢٨٦
المساقاة	٢٨٩
الغارية	٢٩٠
العصب	٢٩٣
بيع الأرض المنحقة لغير يانعه	٢٩٦
الشمعة	٢٩٩
النودعة	٣٠١
إحياء الموات	٣٠٣
الجمالة	٣٠٤
اللقطة	٣٠٥
الموقوف ومباحثه	٣٠٩
الهبة	٣١٥
الوصايا	٣١٩
من تصح به الوصية	٣٢٥
كتاب لفرانص	٣٢٦
أحكام الجدة	٣٣٠
المحب	٣٣٤
العصبات	٣٣٦
أصول المسائل	٣٣٨
دور الأرحام	٣٤٢
ميراث الحمل	٣٤٤
كتاب العتق	٣٤٨
كتاب النكاح وأحكامه	٣٥٢
أركان النكاح	٣٥٥
المحرقات في النكاح	٣٦٠
شروط النكاح	٣٦٤
عيوب النكاح	٣٦٦
الصداق وتوابعه	٣٦٩

الولاية للمرس	٣٧٥
معاشره الزوجين	٣٧٨
الخلع وأحكامه	٣٨٤
الطلاق ومباحثه	٣٨٧
التعليق في الطلاق	٣٩٤
الرجعه	٣٩٩
الايلاء	٤٠١
الطهار وما يتعلق به	٤٠٣
اللمان	٤٠٥
العدة والاحداد	٤٠٨
الرصاص	٤١٧
النفقات	٤٢٠
وجوب النفقات وسقوطها	٤٢٤
الحضانة	٤٢٨
كتاب الجنائيات	٤٣١
القصاص والفود وابدية	٤٣٦
لعنوا عن نقصاص	٤٣٩
الدييات	٤٤٣
مقادير دييات النفس	٤٤٥
الدييات في الاعضاء ومبايعها	٤٤٩
لعافته وما تحمله	٤٥٤
كتاب الحدود	٤٥٨
أحكام المسكر	٤٧٠
أحكام السرقة وشروط القطع	٤٧٣
قطاع الطريق وأنواعهم	٤٧٦
أحكام المرتد	٤٨٠
الاطعمة وما يحل منها وما يحرم	٤٨٥
ذكاه الحيوان وشروطها	٤٨٨

صفحة

٤٩١	الصييد وشروطه
٤٩٣	باب الأيمان
٤٩٦	تحفة الأيمان
٥٠٢	النذور
٥٠٤	كتاب القضاء والنيا
٥٠٦	شروط المعاصي
٥١٠	شرط كون مدع جائز التصرف
٥١٤	كتاب المعاصي إلى المعاصي
٥١٥	القسمه بوعان
٥١٩	كتاب الشهادات
٥٢٦	شرط في الزنا أربعة شهود
٥٢٧	الشهادة على الشهادة
٥٣٠	كتاب الأقرار
٥٣٦	كلمة ختامية لمصحح الأصل
٥٣٨	الفهرس

المطبعة السلفية - ومكنتها
٢١ شارع الفتح بالروضة تينع ٢٩٣٦٤



من مطبوعات

المطبعة الشرقية والكتابية

- ٥٠ الأدب بمرد للإمام الحارثي شرح أحسنه
- ٢٠٠ شرح الأدب المفرد للأستاذ فضل الله الجبالي جزآن ١٤٠٠ صفحة كبيرة
- ٤٠ طريق المخرجين وتحصيل العاداتين للإمام ابن القيم
- ٦٠ صباة ابن سنان عن وسوسة شيخ دحلان لمحمد شير السهوي ٥٥١ صفحة
- ٨ الأربعةون النووية وشرحها للإمام النووي
- ١٥ جواب أهل العلم والإيمان في أن سورة الاحقاف تعدل ثلث القرآن لابن يمينه
- ٢٥ كتاب من عند الإمام محمد بن عبد الوهاب شرح حقيقه عبد الرحمن بن حسن
- ١٥ مسائل لطيفة إلى صاحبها التي ترجع أهل الجاهلية . للإمام محمد بن عبد الوهاب ، وسد ثغره سكرى لالومي
- ١٢ الوابل الصيب من الكلم الطيب لابن القيم
- ١٢ منتخب الدرر في المكشوف لمحمد بن عبد الوهاب و ٥ رسائل خفيفة
- عبد الوهاب بن حسن و ٣ رسائل خفيفة من عبد الله و ٣ رسائل لمجد الله أما لطيف
- ٦ كتب الشهاد في الوجود و ٩ رسائل في الوجود و ٤ رسائل في الصلاة والإسلام والشرع . للإمام محمد بن عبد الوهاب
- ١٠ نصيحة المستمعين مأخوذة من إمامهم للإمام محمد بن عبد الوهاب
- ١٢ كتاب الصلاة وسائر ما كان في العلم
- ٨ نمرة في الأحكام الشرعية عند نفي من عند واحد لمعنى
- ٨ أصول لاف للإمام محمد بن عبد الوهاب
- ٦٠ المتن من مباح ما عند (مختصر مناجاة السنة) لشيخ الإسلام ابن تيمية
- ٢٠ المواضع من مواضع مناقبي أبي بكر بن العربي ، تصنفات محمد بن عبد الوهاب
- ٣٠ مختصر لعمدة داني عشرة لشاه محمد بن تلام حكيم الدهوي
- ٢٥ مع الرعي الاول لمحمد الدين الخطيب

